



٩٩٦٥

الاعول

٩١٧٤

ن.ن

٢١٦١
ن . ن

نور العين في اصلاح جامع الفصولين لابن قاضي
سماونة ، تاليف نشانجي زاده ، محمد بن
أحمد - ١٠٣١ هـ . كتب سنة ١٢٨٧ هـ .

أ ج في مجلدين (٢٨٣+٢٨٧ ق) ٢٥ س ٢٣×٢٥ ص ١٦ سم

٢٩٦٥ ز نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

الأزهرية ٢٩٣:٢ كنف الظنون ١ : ٥٦٦

١- المخاصمات ، الفقه أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج- مختصر جامع الفصولين

هذا الكتاب — نور العين في اصلاح
جامع الفصولين للامام العالم
العلامة والحبر الجليل الفهامة
محمد الشهاب ابو بن حاجي
زاده نفعنا الله به
وجميع المسلمين
بجاه سيد المر
سلين
امين

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات
جامعة الكويت

١٨ ١٢ ١٩

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
نور العين في اصلاح جامع الفصولين
مؤلفه بن الحاج محمد الشهاب بن زاده
١٢٨٧ هـ
القياس ٥٨٧ هـ
٤١٧ هـ
ن . ن

اهل سمرقند فتل فتاوي رشيد الدين قسم فتاوي
 شمس الاسلام برهان الدين قصي فتاوي صدر الاسلام
 ظاهر بن محمد قصط فتاوي صاحب المحيط فضيل
 فتاوي الفضلي فضخ فتاوي بعض المتأخرين فضخ
 مختلفات القاضي ابي عامر العامري فضلك ابو الفضل
 الكرماني قسم فتاوي بعض الامة قط فتاوي
 القاضي ظهير الدين فطس فتاوي ظهير البخاري فطر
 فتاوي ظهير الدين الولولي فطر فتاوي الظهيرية
 في فتاوي العنابي قطع فتاوي مسموعة من صاحب
 المحيط فعلا الفتاوي العلانية للامام علامة سمرقند
 في المختلفات القديمة للشايج فقط فتاوي القاضي
 ظهير فلك فتاوي الامام ابي بكر محمد بن الفضل قم
 فتاوي محمد بن مرسل الاستروشي في فتاوي
 الشفي قسم فتاوي نظام الدين قو فتاوي
 في الكافي فيج فتاوي ابي جعفر في طريق
 بعض المشايخ فتاوي الواقعات في فروع الحاج
 قر دقايق الاعراب قسر واقعات السير قضه
 الافضية قط القاضي ظهير فنية فنية الفتاوي
 في الفتاوي كس الكتاب المسمى بالكتاب للامام
 محمد كبي كبير الدين البرقواني كفتي الكفاية للشيخ
 كنصط كتاب الدعاء والبيانات لصاحب المحيط كح
 كتاب الحبل كحم كتاب الاحكام كشم كتاب الشيوخ
 كف كتاب الفتاوي كفا الكفاية كفو الكامل في
 الفتاوي كشم كشم الفتاوي لابي جعفر الهندواني
 كلخي ابوبكر البلخي ل علامة الحاصل من اوائل

علام الكتب اي كتاب كان لط لطايف الاشارات
 من مختصر الزيارات شمع مختلفات ابي العاصم البلخي
 ش موضع نقة مجمع مجمع الفتاوي ششم الامة
 الحلواني شج المختصر تحت مختلف الزيارات
 محض مختصر الامام الحاصل شج المختصر للمصام شحم
 المختصر للحاكم شحي المختصر للامام الكرخي ششم
 الامة الاورجندي شس سائل نجم الدين شس سائل
 ابن سماعة ششم منهاج الشريعة ششم شارع
 نجم الدين شصت مختصر اصول الزيارات للحاكم الشهيد
 مصط ستراد صاحب المحيط شق المتقط مع مجالس
 القاضي ابي جعفر الاستروشي شق من مختصر الفتاوي
 مك مختصر الكافي من مجمع النوازل شق المنتقى ن
 النوازل تب نوادر بشر نشد النور للسيد الامام
 ند نوادر نو نوادر بن رستم ششم ششم للتجوي
 نظ الناطقي شج نوادر ابن سماعة ششم الامام
 محمد بن الفضل ششم الكتاب النقيس لابن الجوزي شم
 نظام الدين شمر نظم الزندوبيني شم نوادر ابن
 هشام شمر خزائن الفتاوي هو هشام ها الهادي
 هد الهداية يد التجريد يد الفتاوي القاعدية
 ح القاضي جلال الدين بن حامد بن محمد الزبيجد موفد
 منت الرموز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على توالي عوالي نواله والصلوة والسلام على
خير خلقه محمد وصحبه وآله جميعين وبعد فيقول العبد
الخفير محمد الشهير أبوه بشا نجي زاده جعل الله التقوي
زاده وآناله مراده حين غارده معارده ورسم
جميع آياته واسلافه وعاملهم بالآله والطافه
لما اعتيت بتتبع علم الفروع بأقتضا القضا الذي هو غير
مطبوع القيت كتاب جامع الفصولين انفع كتب
الفتاوي للقضاة واجمع سائل الدعوي والخصوما
غير انه كثر فيه التكرير والاطناب وذكر غير المهمات
في كل فصل وباب مع ما في بعض المسائل من الخلط والخط
بحيث يتعسر فيه اخذ ما هو الصواب لاجل المفظ والضبط
فخصنا في فصل دعاوي الخارج وزى اليد حيث كثر
وجر في ذكر مسائله خارجا عن الحد فاردت تنقيح
وتهذيبه فذقت في كل فصل مكرره وغيره وغيرت
في ذكر كل كثير من المسائل ترتيبه بنقل بعضها بالتقديم
والناظر عن مواضعها السابقة على ما يقتضيه كون
المسائل جنبا وفصلا متناسبة متوافقة ثم اني زدت
في اكثر المواضع مسائل بل مباحث جمه لم تذكر في الاصل
مع كونها لازمة ومهمة وكتبت بالحرة تمام اسمي الكتب
التي نقلت عنها ولم ارض اليه لبيتاز المزيدي والمزيدي عليه
غير اني ذكرت بعض مسائله عن غير الكتب التي نقلت فيها
توبخا وتصحيا ووقوع خلط وضبط ضنا او صرحا ثم اني
حررت في مواضع كثيرة ماله بالقرينة الجريئة الكسيرة من

رفع اعتراضات صاحب الاصل على كلمات السلف زي الشرف
والفضل ومن بعض اشيا اقتضاها تضاعف الاهتمات
على حسب اقتضا المقامات وبدلت ما ذكر فيه من
فصل الفاظ الكفر لقلته مسائله وكون ترتيبه غير صواب
برسالة لطيفة كنت مرتبها سابقا في ذلك الباب بحيث
يحار في حسن الالباب لكونها بالغة من مراتب الجمع والنفع
اقتضاها اذ هي لا تغادر من المهمات صغيرة ولا كبيرة الا
احصاها مذيلة باصول قواعد اهل السنة والجماعة
باسلوب مرغوب يشفق العقلا سماعه ولقد بذلت
في مجموع هذا الكتاب من جهدي ما يورث الثقب وعملت
في ترتيبه وتهذيبه عمل من طب لن حب لبصير بكثرة الفوائد
والمهام وحل الاشكال والاهتمام اولي من اصله وحسن
ومحسن سوق الكلام والترتيب والنظام اعون على
وجدان المرام واهون تسهلا للاسر على الحكام المبطلين
بفصل خصوصيات الانام نظم رجائه الغفور يوم التناد
من الله ذي الفضل رب العباد نشر في ابعون الله كتابا
مستطابا حاويا من مسائل القضا لما كان كان خفا وصوبا
نظم جعلته عدة لنفي حين امسي رهين رسمي نشر و
سميته نور العين في اصلاح جامع الفصولين نظم ان
ربي موافقي والهادي وعليه توكل واعتمادي الفصل
الاول في مسائل القضا والحكومة وما يتعلق بذلك و
تفصيلها وما يصير به دار الاسلام دار الحرف مسائل
تقلد القضا كيفية الاخذ باقوال ائمتنا الثلاثة الفتوي
علي قول الجربوسف فيما يتعلق بالقضا احكام عدالة القاضي
وفسقه صيرورة الاسام اي السلطان اساما بالفسق

قد رما يجوز به الافتاء والقضا معني قاضيان في النار وقاض
في الجنة انزال القاضي بتأخير الحكم وانه يعزربد للث
وهما محبان بعض سائل البغاة اخذ القضا برشوة
ارتشا القاضي وقبول الهدية جواز تعليق الحكومة بشرط
وتوقيتها بزمان اضافتها تعييدها بزمان اضافتها الي المستقبل
جواز استثناء بعض الخصومات وخصوصية شخص معين
وعدم كونه قاضيا في المستثنى تعليق الحكم بين اثنين بخلاف
الحاكم حال الصبي المقلد سلطانا او قاضيا حكم القاضي
في شئ ليس في ولاية بيان الفاظ تكون حكما من القاضي
وما لا تكون العبرة للمدعي عليه لو تنازع عا فمين يختصمان اليه
ليس لقاضي العسكر ولاية علي غير الجندي محترف سوق
العسكر جندي جواز حكم السلطان بنفسه سائل
العزل للسلطان عزل القاضي ولو بلا رتبة القاضي لا يترك
علي القضا اكثر من سنة كيلا يشي العلم اسباب عزل
القاضي لا يعزل قبل سماع عزله هل يعزل نايبه بموته
وبعزله عزل القاضي والوصي والوكيل انفسهم العزل الحكمي
للكيل عزل الموكل وكيله في غيبة خصمه سائل الموت
موت الموكل موت الوكيل موت الوصي سائل قضى القاضي
بعلمه سائل يكون الرأي فيها للقاضي سائل كيفية اضرار
الخصم وفيها الاعداء بالكسر وهو طلب الاضرار والاهجوم وهو
تفتيش الخصم المختفي في داره والاعداء بالكسر وهو
النداء في بابه سائل شئ اي ستفرقة وهي ضمان شأنا
عند القاضي ما يفعله القاضي بالمدعيون تعزير القاضي من
قال له ارتشيت القاضي يا نعم لو ارجع علي الصلح ويا نعم
لوقاس مسئلة بمسئلة فاخطا المال القاضي به خطا وظلما

في عمل

في مال القاضي قول القاضي بعد عزله لا يمين علي القاضي شهدا
علي حكم وانكره القاضي لا يسمع للمران يشهد بما اضره به
القاضي الفصل الثاني في سائل القضا
في المجتهدات ودعوي الفعل بلا تسمية الفاعل وتفصيلها
القضا في مجتهد فيه هل يجوز ينفذ القضا بالفرقة ويجوز من
التفقة ويرد احد الزوجين الاضر يعيوب ضمة وبطلان
طلاق مكره وسكران وباسقاط العدة وبالفرقة فيمن
حرر احد عبده ولم يعين فاته وبشهادة رجل وامرأتين
في حد وقصاص وفي احدي السائل الخمسة ويجوز رهن
المشاع ويجوز بيع المدين تعريف ضمان الخلاص وضمان العهدة
وضمان الدرك القضا في مجتهد فيه لا ينفذ لو اختلفا في جواز
نفس القضا ينفذ القضا علي الغايب وللغايب بلا خصم عنه
ينفذ بلا ذكر اسم الجدي في الدعاوي وفي خلال كل ما ذكر بعض
سائل مهمته كوقضي به لم ينفذ مع انه مجتهد فيه سائل عدم
تسمية الفاعل في ذكر الفعل فيها عدم ذكر المتولي والوصي والقاضي
بيان مواضع اشتراط تسمية القاضي هل يشترط تسمية الفاعل
في دعوي الشهادة الفصل الثالث فيمن يصلح
خصما لغيره ومن لا يصلح وفيمن يشترط حضوره لسماع الدعوي
ومن لا يشترط وتفصيل ذلك للمحقق الدعوي علي البائع
وان خرج البائع من يده لا يشترط حضرة الدائن لسماع بيته
وافلاس المحبوس اذ لو اضر خصم بطلقة القاضي بكفيل عدم
اشتراط حضور المتولي اذ ادعي القن مالا عدم اشتراط
حضوره امرأة وامرأتان في شهادة علي طلاقها وعتاقها
مواضع اشتراط حضور الزكوة حضور المتقول شرط في اثباته
ما يحدث بعد الدعوي قبل الحكم وحاصله اخراج المدعي عليه

المدعي به من يده حيلة لاسقاط الدعوي الفصل الرابع
 السراج في قيام بعض اهل الحق عن البعض في الدعاوي والخصومات
 وتفصيل ذلك دعوي العين دعوي الدين دعوي الميراث
 الدعوي على الورثة احد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق
 له وعليه واحد هم خصم عن الميت في عين هو في يد هذا الورث
 وفي الدين هو خصم ولو لم يكن في يده شيء من التركة
 الفصل الخامس في سابل القضاء على الغائب
 وللغائب وتفصيلها هذا الحكم على وكيل وومي حكم على الغائب
 والميت الحكم على الغائب بلا وكيل عنه لم يجز غاب عن
 البلد او عن مجلس الحكم ولو حكم نفذ في الاصح ليس للقاضي
 نصب وكيل عن الغائب ولو نصب وحكم عليه نفذ لا يحكم
 للغائب ايض بلا وكيل فلو نصب عنه القاضي وكيلاً وانفذ
 الخصومة بينهم جاز للقاضي ولاية في مال المفقود جبراً لا
 على نفسه لا تسب البينة على من يثبت وكالته او وصايتها
 بمجرد اقراره الحكم على المخرج لم يجز وهو من نصبه القاضي
 وكيلاً عن المختفي كان بعضهم يفتي بعدم نفاذ الحكم على الغائب
 خوفاً من هدم مذهبنا مسئلة الاعذار وهو الذي من جانب
 القاضي على باب خصم مختلف جواز نصب وكيل عن مختفي
 ضرر الخصم حيل دفع احتمال انكار الموكل توكيله بشرط
 انتصاب الحاضر خصماً عن الغائب غيبة الخصم بعد بينة او اقرار
 قبل الحكم عليه مسئلة الاعذار بالنكسر مايل بعض الحيل
 على الغائب حيلة اثبات عتق عليه حيلة اثبات رهن عليه
 حيلة اثبات الحرية عليه حيلة اثبات رهن عليه مايل
 تصرف القاضي في مال مفقود وغائب للقاضي بسوطة يد في مال
 مفقود ما ليس له في مال الغائب الفصل السادس

السابع في انواع الدعاوي وشروط صحتها وفي سماع
 منها وما لا يسمع وتفصيل ذلك هذا سابل ما يشترط
 احضاره في مجلس الحكم وما لا يشترط تفسيره بالهمل وموت
 مايل ما يشترط بيانه في الدعوي والشهادة وما لا يشترط
 الوصف في الاشارة لغوي البيع واليمين ظهور المظهر به
 علي خلاف ما شهد واظهار المدعي به علي خلاف ما ادعي
 به دعوي قرض المكمل في غير بلد القرض له اخذ قدر ما اقرض
 رخص او غلا دعوي المثليات لا تصح بلا بيان السبب ما يحتاج
 بيانه في دعوي النقود البيع يفسد بك اثار الثمن الفرق بين
 دعوي ثمن سبيع قبض وبين ما لم يقبض ما يشترط فيه بيان
 اعيان التركة ما يشترط فيه بيان عدد الورثة الفرق بين
 دعوي ملك عقار علي ذي اليد وبين دعوي شرايه منه
 مايل دعوي الاعيان والاموال بسبب الاقرار ما سمع
 منها وما لا يسمع دعوي المال بسبب حساب جري بينهما
 لا تصح مايل دعوي الملك واليد الخليف علي دعوي مجرد
 احداث اليد الفرق بين شهادة بالمعاينة وشهادة علي
 مجرد الاقرار عدم قبول بينة الشرا من غائب الا باحد اسور
 ثلاثة مايل دعوي الارث والنسب ما يشترط ذكره
 فيها ضابطه لصحة دعوي النسب ما يجوز الاقرار به
 من النسب الفصل السابع في تحديد
 العقار ورعواه والشهادة عليه وما يتعلق به ويناسب
 وتفصيل ذلك شروط صحة التعديدي في الدعوي والشهادة
 تعريف الحقوق والمرافق كفاية ذكر حدود ثلاثة ما يصح
 ذكره حداً فاصلاً وما لا يصح تعريف ارض ميان وهي ولا بد
 من تحديد المستثنى وما يكتب وقد عرف المتعاقدان ذلك
 فلفوا مايل الغلط في التحديد طريق ظهور الغلط فيه

شهاد يوصف فظهر خلافه قول الشاهد رجعت او غلظت
ونحوها ذكر ما لا يحتاج اليه ولا ذكره سواء سأل استثنا
احد الخصمين او الشاهد التبع والزوايد رجوع الشاهد
عن بعض ما شهد التبع كالمصرح ما يكون اذا با من المدعي
لشهوده ومن الشهود لانفسهم وما لا يكون سائل احكام
التبع والزوايد اذا قضى باصل ولم يعرف حال زوايد
دخلت تحت الحكم دخول بنا وشجر تنبأ ما لم يستثنا صريحا
العرف بين ملك ثبت باقرار وملك ثبت ببينة الحكم
بامته وراية حكم بولدها بخلاف الاقرار في البيع لا يدخل
الولد تنبأ بل ذكره سائل عدم التحديد ونحو ذلك منها
لو ادخل رارافي بناه تلمسه الغيبة وموافق قول الشهادة
بلا تحديد ودعوى رار كبت حد ودها في المحضر وكذا الشهادة
بها وبما يكتب في الصلح وثبوت شئ بشهادة فرقت
علي اصله وفريق علي حدوده الفصل
الثامن في دعاوى خارجين وزيد بين وخالد مع ذي يد
وتفصيل ذلك هذا سائل دعوى الارث سائل دعوى
الشر سائل دعوى النكاح سائل دعوى النكاح المستحق
عليه لا يستحق علي المستحق الا اذا ادعي الاستحقاق من
جهة او النكاح سائل دعوى الرهن سائل اجتماع بعض
من الاغواع المذكورة سائل شئ مهمة منها توقفت غيبة
داية ادعاهما قدر ما ثبت به سبق التاريخ لاعبرة لاقرار
البائع لاحدهما لاخر جميع بكثرة الشهود او اعدليتهم سائل
مفرقة التاريخ من ذي اليد وهي مهمة جدا الفصل
التاسع في الاشارة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة
وتفصيل ذلك هذا اما بشرط بيان لصحة المحضر والسجل
يتمحل في السجل ما لا يتمحل في المحضر شاهد واحد فقال اخر

انا اشهد بثل ما شهد هذا قولهما هجمنين كواهي سيد هم
كم اندرين نسخة است سائل ذكر الحد في الدعوى
والتحديد سائل الشهادة علي النكاح لا يعتمد علي اخبار
متعاقدين باسمهما ونسبهما الفصل العاشر
في التناقض في الدعوى وفيما يترابي تناقضا وليس
بتناقض وفي التناقض في نسب وارث ومسايل انواع
الدفع من احد الخصمين للاخر وتفصيل كل ذلك هذا
التناقض بين الدعوى لنفسه واخر التناقض اما بين
اذ اتضمن ابطال حق للغير الملك لا ينبغي بمجرد النفي لو قال
لا دعوى لي قبل زيد بطل دعواه الا في حادث بعده قال
لا بينة لي ثم برهن قال لا رفع لي ثم افي بالدفع ان كانت
الموقوف هل يكفي في قبول التناقض التناقض يتمحل في دعوى
العتق الخلف بتمتد صحة الدعوى يقبل عذرومي ووارث
وستول بالتناقض للمجهل وكذا عذر المرأة في دعوى طلاق
بعد الخلع والرفق في دعوى عتق جد الكتابة اب ووصي
ارعا غيبا فاشا بعد ان باعا التناقض يتمحل في دعوى
حرية ونسب وطلاق سائل التناقض في نسب وارث
تناقض الشخص علي نفسه لا بينة صحة دعواه سماع بينة
علي شئ في حق ابطال حجة الخصم لا في حق ثبوت ذلك الشئ
النسب لا ينبغي في بالنفي المسائل التي تكون دفعا من احد
الخصمين للاخر وما لا يكون وهي حجة مهمة جدا وذكرها
ستوعبة مرتبة اما هو من خصائص هذا الكتاب بعون
الملك الوهاب فليقتنم بها من احتاج من اولي الالباب
ففيها المسئلة الخمسة وهي الدفع بدعوى وبيعة واجارة
ورهن واعارة وغصب ومزارعة ومساواة كيفية تخلف
زدي اليد علي دعوى الوديعة نوع في الدفع بدعوى الاقرار

حجود ساعد النكاح فسخ له لو تراضى موجب ومسقط
بوضر المسقط الدفع باقرار المدعي ان شهره فسقة
او كذبة او نحو ذلك نوع في الدفع بالانكار قال اقررت
ولكن ما اخذته قال هذا خطي ولكن ليس علي هذا المال
يصدق ان لم يكن مصدرنا خط سار ومصارف
ونحوها حجة عرفا نوع في الدفع بدعوي بيع وشرا نوع
في الدفع بدعوي ايفاء واقرار واقالة نوع في الدفع بدعوي
اكرهه ودعوي طوع بنية الاكرهه او لي من بنية الطوع نوع
في الدفع بدعوي الصلح لا تسع بنية ايفاء بعد صلح عن
انكار لا تسع بنية اقرار بايفاء الدين كل صلح بعد
صلح باطل كل شرا بعد شرا فالاول باطل صالح ثم شري
او بالعكس نوع في الدفع بدعوي نكاح ودعوي خلع نوع
في انواع الدفع الدعوي من النساء وعليهن هل بنية
الطلاق او لي من بنية النكاح او بالعكس الموت لا يدخل
تحت الحكم وكذا عموم الموت نوع في دفع متفرقة من انواع
شئ فنه الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان احد
الورثة وقيل تسع من بايع ومكفول عنه ومسايل بعض
حيل الدفع فنه حيلة دفع دعوي النكاح حيلة دفع دعوي
الرجوع في الهبة حيلة دفع دعوي شرا شئ من فلان حيلة
دفع دعوي ملك مطلق او نتاج حيلة دفع اثبات شئ انه
له حيلة دعوي ارث بعصوبة حيلة لدفع امرأة تطلب التفريق
بعد مضي اجل العنين مسايل دفع الدفع وهي مهمة لازمة
الحفظ فنه كون ذي اليد خصما بمجرد دعوي الغصب عليه
وهذا حيلة بدفع دعوي الابداع مسايل احوال الدفع واحكامه
قبولا وعدما ونحو ذلك فنه صحة الدفع ولوزار علي ثلاث

مراتب صحة قبل قيام البينة وبعدها وقبل الحكم وبعده
وقيل ان دفع الدفع يصح ما لم يظهر احتيال وتليس بمواضع
قبول الدفع بعد دفع الحكم ومواضع عدم قبوله الشك يدفع
الحكم ولا يرفعه انما المدعي للاثبات بالدفع بشرط الاسهال
لذلك دعوي الدفع ليس باقرار للمدعي ولا تعديل لشهوره
قال لا دفع لي ثم اتى به او قال لا بنية لي وخلف خصمه ثم برهن
الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الدعوي
والشهادة وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق بهما وتفصيل
ذلك هذا يجب موافقة الشهادة متين فقط يجب توافق الشاهدين
في المعنى واللفظ لا يوجب اختلاف المعنى عند ابي حنيفة ادعي
ملكك سبب وشهد اهلك مطلق او بعكسه المطلق اكثر
من المقيد شهد ايمطلق ثم سبب اربعة نتائج فشهدا
بسبب ادعي مطلقا فشهد واحد بمطلق واخر بسبب او بعكسه
لا يضرب تناقض الشاهد فيما لا يكلف بيانه شهد واحد
بمورخ واخر بمطلق ادعي قبضا مورضا وشهد ايمطلق
القبض المطلق يحمل على الحال ادعي قبضا مطلقا وشهدا
بمورخ ادعي انه له منذ سنة وشهدا انه له منذ عشرين
او بعكسه ادعي شرا منذ شهر وشهدا انه شراه منذ
سنة ادعي شرا مورضا وشهدا ايمطلق او بعكسه ادعي
ملكك مطلقا مورضا وشهدا ايملك بلا تاريخ او بعكسه ادعي
شرا في اول اس فشهدا بشرط في اس يقبل بخلاف
النكاح ادعي لكاحا بلا تاريخ وشهدا بمورخ وبكسه
الشهادة بنكاح مطلق شهادة بانها منكوسة حالا بخلاف مطلق
الملك ادعي ربا بسبب فشهد ايمطلق الفرق بين الدين

والعين ارمي رينا فشهد اسببه في دعوي زين بسبب لو
شهدا مطلق لا يلزم الشاهد ذكر السبب سائل الاستد
وهو ذكر كلمة كان في الدعوي نحو كان هذا ملكي وفي شهادة
نحو كان هذا ملك المدعي فلا تعرض لذكر الحال فيها في شهادة
الدين علي الميت هل يلزم ان يقول مات وعليه دين في
شهادة ملك في الماضي لو لم يتعرض للحال يقبل بخلاف
شهادة علي يد في الماضي جاز اسناد الشهود لا المدعي
سائل متفرقة في اختلاف في شهادة وبين الدعوي والشهادة
منها ارمي رينا وشهد ابا قراره بالمال شهد واحد بالمال و
الاخر باقراره به في الدين يقبل مثل هذا الاختلاف لا في العين
شهد واحد بقرض واخر باقراره به بقرض اخر في اختلاف
الشاهد بين في زمان ومكان وله صابغة ومهمة شهد
يقول محض واخر باقراره به يقبل لا لو في فعل محض نوع
اخر في سائل متفرقة متعلقة في اختلاف في الشهادة وبين
الدعوي والشهادة فيها شهد واحد بمهمة واخر باقراره ارمي
قتلا فشهد انه اقرب له لو شهد احدهما به واخر باقراره به
ارمي ارمي رينا فشهد واحد به واخر باقراره به بعض من
سائل الاختلاف ودعوي ارمي رينا كفاية وشهد باقراره
بها او احدهما بها والاخر باقراره بها تفسير العقار والضيعة
الشهادة بايجاب شهادة يقبل الفصل الثاني
عشر فيها تسع في الشهادة بلا دعوي وفي الشهادة بالتساع
وفي الشهادة علي النفي وتفصيل ذلك هذا الشهادة بطلاق
وعتق تقبل بلا دعوي في غيبة المرأة والامه لا الزوج والمولي
تزوج المرأة بسماع موت زوجها او طلاقه ثم يجي خبر موته

الشهادة

9
الشهادة بحسبة المصاهرة تقبل بلا دعوي واختلف في الشهادة
علي وقف بلا دعوي وهل يحلف فيما تقبل فيه الشهادة بلا
دعوي طريق ثبوت هلال رمضان وسؤال عدم مواضع
قبول الشهادة حسبة بلا دعوي سائل الشهادة بالتساع
والشهادة جوارها به في النسب والقضا والموت والدخول
والمهر واصل الوقف لا شرط ولا بد من بيان المصنف عدم
جواز التصريح بالتساع في غير الوقف العرق بين قولهما
اشهر عندنا وقولهما سمعنا من الناس سائل الشهادة
علي النفي وهي لا تقبل لوقام علي اثبات وفيها نفي تقبل ويقبل
علي النفي المتواتر بعض ما تقبل فيه الشهادة علي النفي
جاز شرط اثبات بينة ولو كان نفي لوقامت علي اثبات
شيئ حقيقة تقبل ولو في صورة النفي ولو علي نفي شيء حقيقة
ترد ولو في صورة الاثبات الشهادة معتبرة لا بشبهة الشهادة
بيان مدة التلوم في الارث الفصل الثالث
عشر في دعوي الوقف والشهادة عليه وفيه سائل متفرقة
هي بالوقف متعلقة وتفصيل ذلك هذا القضا بالوقفية هل
هو قضا علي كافة الناس يعني بضان في غصب عقار الوقف
ومنافعه هل تسع الدعوي من الموقوف عليهم الصلح عن
دعوي الوقفية وعن دعوي في الوقف باع عقارا او سري
ثم ارمي انه وقف شهد ابو وقف بلا بيان واقعه لو ذكر والواقف
لا المصنف بعض خصائص شهادة في الوقف ليس للقاضي
ان يعمل بصلح فيه خطوط قضاة ماضية اذ الخط مما يزرور
انما يحكم بالحجة وهو البينة او الاقرار لا الصلح لوح مضروب
في حائوت ينطق بوقفية لا يقضي به احكام بنا مستاجر في وقف

ازداد اجرة عقار الوقف تعتبر الزيادة عند الكل لا لوزاد
واحد تعنتا الساكن اولى لورضي بالزيادة يعني بخلاف منافع
وقف ومال يتيم ومعد للفقلة اي يجب اجرة المثل متولي اجر
بدون اجر مثله لزمه تمامه وكذا اب اجر منزل صغيرة سزا
المتولي شيئا للوقف سزا يط جوارا سبدا للوقف مسئلة
بيع الواقف وقفه مسئلة دخول ولد البنت في الوقف
علي اولاد الاولاد العبرة في المحصول السنوي لوقت المصاد
الوظيفة صلة ام اجرة وقف المتقول لم يجز الا في متعارف
حكم وقف النقد علي المسجد حكم وصية دار علي طهر المسجد
يعني بسنة في اجارته دار الوقف وبثلاث سنين في ارضه
طالب التولية لا يولي كذلك القضا وقف بنا بدون ارضه
ما يطلق عليه مصالح الوقف شرط الواقف كنعى السلع
الا في مواضع ترتيب مصارف الوقف يدخر المتولي كل سنة
قدر التعمير ولا يقال انه لا حاجة اليه بتعيين الافتاء في
الوقف بالانفع له الفصل الرابع عشر في شهادتين شهد
بشيء ثم ادعاه لنفسه او شهد به لغيره الاول وفيه ما ييل
تناقض الشاهد في شهادته وغلط ورجوعه ونحو ذلك
وتفصيل ما ذكر هو هذا قال له اكتب لفلان خط اقرار علي بكذا
يكون قرارا برهن المدعي عليه ان الشاهد اقر انه ملكي لا يحلف
الشاهد لو انكر اقراره قال لا شهادتي لي ثم شهد بتقبل الرجوع
ان يقول كنت مبطلا في شهادتي ما عرف ثبوته فالاصل بقاءه
حتى يوجد المزيل شاهد ذكره لا يحتاج اليه للحكم فظهر خلافه
ما لا يحتاج اليه فذكره وتركه سوا مسئلة اجاب عنها
علي الشاهد الفصل الخامس عشر في الخلف

وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه بيمين او سبينة وفيه انواع
الاول في المقدسة الخلف انما يجري في الدعاوي الصحيحة
انما يحلف في غير القود فيما جاز الحكم بكونه لا فيما لم يجز النوع الثاني
في مواضع الحلف علي البنات والحلف علي العلم الخلف
علي فعل نفسه علي البنات وعلي فعل غيره علي العلم الا اذا
كان شيئا يتصل به في حلف بنات فيما يجب للحلف بنات لو
حلف القاضي علي العلم لا يعتبر بكونه لو وجب علي العلم فحلف
بنات سقط الحلف مسئلة يحلف فيها كذا المتخاصمين الدائن
الميت تخلف كل الورثة تخلف احد الورثة بمديون الميت
كاف الخلف علي فعل انما يكون علي العلم اذا قال الخالف
لا علم لي به واما اذا قال لي علم به يحلف بنات النوع الثالث
في مواضع الخلف علي الحاصل والخلف علي السبب المدعي
عليه لو انكر السبب يحلف علي السبب ولو قال ما علي ما يدعيه
يحلف علي السبب قيل ينبغي ان يفرض هذا الي راي القاضي
ليحلف كيف ما رآه من المصلحة النوع الرابع فيما يجري في الخلف
وما لا يجري في كل موضع لواقف لزمه فاذا انكر يحلف الا في
ثلاث النيات تجري في الاستخلاف دون الحلف يعني بقولهما
انه يحلف فيما عد احد ولعان واختارنا اخرين ان هذا الوادعي
عليه متعنتا اما لو مظلوما يعني بقول ابي حنيفة انه لا يحلف
في نكاح ورجعة واستيلاء ورق ونسب وولاد والغي في الابل
ان لم يكن المدعي مع هذه الاشياء الا اما لو ادعاه يحلف
وفاقا النوع الخامس في ما ييل متفرقة متعلقة باليمين
لو اراد اخذ فدية عينه من غاصب باعه يحلف ولو اراد اخذ
العين يدعي علي المشتري دعوي العين علي غيره اليد لا سمع
الخلف عند غير القاضي لا يعتبر وكذا النكول لو حكم القاضي

فبايها يقضي هل يرجع الواهب علي بايها كيف يحلف المستحق
عليه المستحق كقول بئس بيع فاستحق من المشتري ظهير
البيع حرا وقدمات بايها مغلما وبيع الميت حاضر وكل
عنا بولا يدري مكانه يطلب من موكله المستحق ان يدعي علي
البايع وان خرج البيع عن يده سابل الرجوع بئس الزوائد
في الاستحقاق كينا وولد ما يضل تبعا يرجع بقيمة البنا يوم
الاستحقاق لا يوم البنا شرط الرجوع علي البايع بالبنا ريع
ارض ساراها فاستحققت اخلف المستحق عليه س بايها هل
يرجع البايع علي بايها بئس بنا رجح به عليه فاستحققت الاشجار
الاوصاف لها قسط من الثمن ان اقصت الاوصاف هي ما تذل
في البيع تبعا عوي لا استحقاق علي الشفع البيع بشرط القرار
قيمة البنا ليست من الدرك ولد المخرور حر بالقيمة سابل
استحقاق البعض استحق بعض مبيع يتميز بضرر استحق
بعض ما يتميز بلا ضرر استحق بعض قبل قبضه استحق بعضه
قبل قبضه استحق بعض بعد قبض بعضه استحق بعض قبل قبضه
الفصل السابع عشر في بيان عقود
تعيين فيها النقود وما لا يتعين وتفصيله هذا لا يتعين النقود
في المعاوضات ولو عينت غير المثلكي بيع ابداء الوز في والعدوي
المقارب بين مبيع وثن ما يتعين بالعقد فهو مبيع وما لم يتعين
فثن الا ان يقع عليه لفظ المبيع قبل الثمن كالحكم ما كان في الذمة
النقدان اثنان ابداء لا يتعينان بالعقد الاموال ثلاثة اقسام
النقد ان جنس واحد في بعض الاحكام النقود تتعين في تبرعات
وشركات ومضاربات ووكلات قبل التسليم واختلف
فيما بعده يتعين النقودان في غصب ومانات ايضا هل يتعين
النقدان للسر في عقود فاسدة تعينا في بيع قد من

الاصل تعينا في قبض شئ من دين مشترك في الاثنان يلزم
رد مثله لاهينه سابل تجانس القبضين وتباينهما وما
ينوب قبض الرهن لا ينوب عن قبض البيع القبض مساوية
ليس بقبض المبيع لو تجانس الدينان تقع المقاصة رد
الدرهم لا يصير قصاصا بدين الدنانير بل مقاصة الفصل
الثامن عشر في بيع الوفا واقسامه وشرايطه واحكامه
وتفصيل ذلك هذا قيل هو رهن وقيل بيع صحيح وفيه ستة
اقوال آية منها ما صححه الامام قاضي خان العبرة في التصرفات
للمقاصد والمعاني لا الصوري والمباي والمبرة اية للمفوض
لا المحفوظ متى يترك البايع بيعه وفا احكام نقصان المبيع
وفا استهلاك المشتري البنا والشجر هل المشتري وفا
خصم لمن يدعي خراج المبيع وفا علي بايها الوصي هل يملك
بيع عقار الصبي وفا هل يجوز بيع الوفا في المنقول باعه
وفائم من اضراباتا بل اذا كان المشتري الشرط الا حق
هل يلحق باصل العقد بايع ادعي وفا ومشتريه بانا فالقول
لن الفصل التاسع عشر في الاجارة الشهيرة
بسرقة بين المعرض والمستعرض ليصير الرجح حلالا القول
للدافع في تعيينه اذا وجد التملك والافلقا بعض في قد راقبض
وصفته وتعيينه قال المستأجر ما دفعته اليك من راس المال
وقال معترضه هو من الاجرة حكم وهو مثل هذا الاضلاف
بين ورثته والطالب الاجارة بين بايع ومطر وراهن
وسرتهن وغاصب ومغصوب منه الفصل
العشرون في دعوي نكاح ومهر ونفقة وجهاز وما يتعلق
بذلك وتفصيل ما ذكره هو هذا سابل دعوي النكاح
يفتي بانه مجري التحليف في دعوي النكاح ادعت نكاح

فانكر ادعي نكاح منكوحة الغير ولا بيته له ادعي نكاح امرأة
فاقرت لاحدها سئل الشهود متى تزوجها فسكنوا
الخلع والصلح عن دعاوي النكاح برهن علي نكاحها فلم
تظهر عدالة الشهود انكرت نكاحه فبرهن عليه لانفقة
لها سايل دعوي المهر فنها دعواها مهر مثلها ثم المسمي
وبالعكس اختلاف زوجين او زوج ووارث في اصل المهر
وقدره تخليم مهر المثل دفع الزوج مهر امراته الصغيرة
الي ولها او وصيها النكاح لا يثبت بمجرد التصديق ليس
لغير اب وجد وقاضي ولاية في مال صغير قال دفعت مهر لث
الي ابيك في صفرك وصدقه الاب لم يجز جبر الورثة علي
بيان قدر المهر اذا اقروا باصله قال ما بئس فكله عارية
نصدق تزوجها علي انها بكر فاذا هي ثيب شري لها متاعا
فقال من المهر وقالت هو هدية لا يجب عليه خف امرته
بل خف امرتها سايل دعوي النفقة فنها لها النفقة
وهي في بيت ابيها لانفقة لصغيرة لا يجامع مثلها احد مبلغ
الجماع لانفقة للناسرة خروج الزوج بها الي اي بلد
شا لانفقة في نكاح فاسد انفق علي معتدة الغير لزواج
نفسها منه النفقة المعلقة لا تطلب بموتها اعطاها شيئا
فقال هو المهر او من النفقة فقالت هو هدية فالتقول
للزوج اختلف الزوجان في متاع البيت والنكاح قائم
اولا وادعي كل منهما ان المتاع كله له ولا بية لهما اشترى
قطنا ففزلته المرأة باذنه او بفراذه اشترى حليا ورفع
اليها واستعملته فانت فاختلف مع ورثتها انه هدية او مولا
سايل دعوي الجهار فنها ماتت فاختلف ورثتها الاب
والزوج ان الجهار عارية او هبة صح اشهادها باقرارها

ان جميع ما في هذا الصك لابي دفع الزوج المجل ولم تات المرأة
بالجهاز قيل لكل دينار من المهر المجل ثلاثة دنانير من الجهار
او اربعة تزوجها علي انها بكر علي زيارة من مهر مثلها فاذا
هي ثيب سايل كون الولد للفراش فنها منكوحة تزوجت
باخر ولدت منه فالولد لمن يكون سايل احكام الخلوة التي
توجب العدة الفصل الحادي والعشرون في
سايل الخلع وما يتعلق به وتفصيل ذلك هذا الفاظ الخلع
بالعري احكام الخلع هو طلاق باين وهو من الكنايات نفذ الحكم
فيه بانه فسخ لا طلاق لا اختلاف الصحابة فيه يبر بالخلع عن
المهر وهل يبر في الطلاق بمال الفاظ الخلع بالفارسية ما يبر
من المهر فيها وما لا يبر الا تسقط نفقة عدة ونفقة ولد واجرة
رضاع الا بالشرط الخلع مسقط لحقوق النكاح عن كل منهما
قوله لقنه بعتك منك او وهبتك منك الفرق بين تعليق ومجارة
في الخلع الخلع لا يبطل بشرط فاسدة كون الولد عند امه
حق الولد فلا تملك الام ابطاله طلقتها بشرط ان لا تخرج شيئا
من بيته فقال اخرجت وانكرت قالت خويشتن خريدم بمهر
وهو حقهما كدمه ابرست لا يبر اعماع المهر الخلع قد يكون
مجاها خلعه او بذل لها المال صح الخلع لا البدل وكله بخل فخلعهما
او طلقتها بمال وهي مدخولة وكيل خلع خالعهما بلا عوض امره اياها
بخل علي اربعة اوجه سؤاها منه الخلع علي اربعة اوجه جاز
رهن وكفالة ببدل الخلع والتاجيل خلع السكران واقنع
بعض الفاظ الخلع بالفارسية الخلع يكون بموضع غالبا الفرق
بين خالعتك وخلعتك واخلي الفاظ يتم بها الخلع والفاظ
لا يتم تعريف الطلاق البين والرجعي سايل التكرير وذكر

العدد في خلع وطلاق مسائل شتى متعلقة بالخلع ايضاً رفعت
 بدل الخلع فقال قبضت لجهة اخرى خلع الزوجة الصبيبة مسائل
 خلع الفضولي خلع الاب بنته الصغيرة مسائل الاستئناس
 والشرط ابعائها الزوج وكذبته فله القول ما يقبل الشهادة
 علي النفي **الفصل الثاني والعشرون في الامر**
 باليد وما يتعلق به وتفصيل ذلك هذا التفويض اليها
 تملك امره وتكيل احكام التفويض والتخير ما يبطل به التفويض
 الواقع بامر باليد هو البايح المعتبر في بطلان خيارها الاعراض
 او تبدل المجلس اختلاف احكام كلمة كلما واذا اوسى وان
 ولم وان وانما وحيث واي وكيف ويخو ذلك الطلاق له
 تعلق بالزمان لا المكان لا يتكرر الحث في زمان وهي وهمة
 ويتكرر في هر بار ما يكون مستورة لا تفويضاً ما يكون رخصاً
 في التفويض ترا طلاق ايقاع طلاق ترا تفويض الفرق بين
 قل لها امرك بيدك وقل لها امرها بيدها وكذا بين قولها
 شهيدانه امرنا ان نبخل فوض اليها امرها وقولها شهيدانه
 قال لنا فوضت اليها امرها صورة التفويض بالمال بعض الفاظ
 الكتابات ما يقع به الطلاق بايقاع المفضضة علي نفسها هل
 يقع شئ بقوله بالتركية كلما اولسون او كلما اي شرعي اولسون
 الحكم العام هل يثبت بعرف خاص لا يعتبر العرف الخاص ولو
 اقتواه احكام اقسام الامر باليد التخيير لا يبطل التعليق
 ادعي الزوج ايقاعاً والكسب المفضضة اليها ما يكون عند راء
 في عدم وقوع الشرط في التفويض حيلة المطلقة ثلاثاً لدفع
 احتمال ان يمكها ولا يطلقها المحلل مسائل العطف بحرف
 او فيها معاني حرف او الفرق بين حرفي او والوا وحرف او

في موضوع

في موضع النفي يعني ولا وفي الاثبات للتخيير وبين اثبات ونفي
 يعني حتى اذامكن والا فللتخير اذا ذكرت او بين شئيين في النفي
 بحيث بوجود احدهما وفي الاثبات يبرأ احدهما مسائل العطف
 بحرف الوا وفيها هي للعطف مطلقاً بلا اقتضا مقارنة وترتيب
 خلافاً للثبات في الحلف لسلام واو علي ثلاثة اوجه لو علق
 شئ بوجود فعلين في مدة فاذا مضت ولم يوجد الشرط ينظر فيه
 الي البر لا الي الحث في النفي الكل شرط واحد في هذا واختلف في
 الاثبات قيل الحق ان يعتبر العرف في كل ما ذكر **الفصل الثالث**
 والعشرون في تصرفات الفضولي وتفصيل ذلك
 هذا مسائل نكاح الفضولي فيها لزوم الحالف فضولي فجلده
 فعلا لا يثبت الفضولي في النكاح هل يملك فسخه عاقداً
 لا يملك الفسخ قولاً وفعلًا وعاقداً يملك وعاقداً يملك احدهما
 لا الاخر وعاقداً بالعكس مسائل بيع الفضولي فيها انه يتوقف
 ما يشرط لصحة اجارة المالك بعد الاجارة هو كوكيل سكوت
 المالك عند بيع الفضولي ما يكون اجارة قولاً هلاك الثمن
 في يد الفضولي توقف العقد علي الاجارة لوله بحيز مسائل
 شراء الفضولي فيها انه لا يتوقف وينفذ عليه اضافة الفضولي
 شراءه الي شخص علي وجوه ثلاثة صلح الفضولي وهي
 اربعون مسألة صلح المدعي مع الفضولي علي ثلاثة اوجه
 الامر بصلح امر بيمان وكذا الخلع لا النكاح وقد مر ذكر خلع
 الفضولي في فصل مسائل الخلع مسائل ما ينفذ باجارة
 لاحقة الاجارة تلحق العقود والافعال الاجارة في العقود
 تلحق الموقوف لا التسريح **الفصل الرابع**
 والعشرون في الخيارات وتفصيلها هذا الخيار نوعان
 نوع يثبت في عقود لا يحتمل الفسخ كنكاح وطلاق وعتاق

وهو اقسام لا يجري في النكاح خيار شرط ورؤية وعيب
لا تترد المرأة بعيب ما وكذا الزوج وقال محمد لها رده بجنون
وجذام وبرص لولم تطلق المقام معه لا يرد زوج بعته وجب
خيارات النكاح اربعة الاولى خيار المحنة الثاني خيار
العتق للمكورة الفرق بين هذين الخيارين الثالث الخيار
بعدم الكفاة رضي بعض الاولياءون بعض ولي اجد يقوم
مقام الاقرب عند غيبته تفسير غيبته المنقطة كفاة النسا
للرجال هل تعتبر من المخاصمة في الكفاة شرائط الكفاة
هل تعتبر الكفاة في العقد الرابع خيار البلوغ وجوه الفرق
بينه وبين خيار العتق الفرقه بخيارات بلوغ وعتق وعدم
كفاة ليست بطلاق كبقية ثبوت خيار بلوغ وشفعة
قالت ردت النكاح كما بلغت وقال سكت الفرقه التي تحتاج
الي الفضايلة النوع الثاني من الخيارات هو ما يثبت
في عقود تحتل الفسخ كبيع واجارة وقسة وصلاح عن
مال وهو اربعة خيار شرط وتعيين ورد وعيب سائل
خيار الشرط فيها صح شرط خيار في البيع لهما اولاهما او
لثالث هو يصح في ثمانية اشيا هلك البيع قبل قبضه شرا
مختيار ما هو رضا في خيار شرط متعاقدان اختلفا في
اشراط الخيار او في معنى مدته او في قدرها سائل خيار
التعيين قال الباق ليس البيع هذا وقال المشتري هو
ذلك جاز خيار تعيين للبايع ايضه الخيارات هل تورث مع
خيار تعيين فيادون اربعة اشيا سائل خيار الرؤية فيها
انه يختص بالشري لو ابطله قبل الرؤية بآن ما يبطله
وما لا يبطله شري ما رآه سابقا قال الباق بعثك ما رأت
وقال الشري لم اره اختلف في تغيير الرئي رؤية احد الشئين

١٥
هذان وجان ما كان رؤية بعضه كروية كله ومالا سائل
الا استبضاع فيها انه اجارة ابتداء بيع انتهت العقد ليس
فيه بل لازم لا يجبر الصانع على الفعل والاستبضاع على القبول
هو لا يجري فيها لا تعامل فيه الفرق بين ضرب الاجل من
المستضع والصانع سائل خيار العيب كل اوجب نقصان
الثلث عند التجار فهو عيب سائل دعوي الرد والخصوصية
شرط صحة الخصوصية فيه شرائط الرد عيب علي الباق وهو
علي بايعة شرائط رد الوكيل عيب تعريف عيب يسير
وفاش سائل اقسام العيوب وهي اربعة ما يراه كل احد
مالا يعرفه الا الاطبا مالا يعرفه الا النساء مالا يعرفه الا اهل
الخبرة سائل تعداد العيوب بيع معيب مبيع بلا تعريف عيبه
معصية سائل ما يمنع الرد ومالا يمنع لا يرد اذا لم يكن عيبا
عند كل التجار الرد وعدمه في مبيع معيب بعضه او استحق
بعضه الخيار الثالث بهلاك المبيع سائل الرجوع بالنقصان
وعدم الرجوع سائل الصلح عن العيب سائل البراءة عن
العيوب الفصل الخامس والعشرون فيها
يتعلق من العقود بالشرط ومالا يتعلق وما يصح تعليقه
واضافته ومالا يصح وفيه التافيت باليمين وغيره وفيه بحث
رضول الغاية في المعيا وفيه سائل تحريم الحلال وتفصيل
كل ذلك هل يتعلق التمليكات والتعقيدات بالشرط تفصيل
ما جاز تعليقه ومالا يجوز ما يصح تعليقه بشرط ويبطل
بغايه خمسة عشر ومالا يبطل بشرط ثلاثون من
ملك التميز ملك التعليق الا وكيل الطلاق من لا يملك
التميز لا يملك التعليق الا باحد امرين ما يصح اضافة
الي الزمان اربعة عشر ومالا يصح عشرة البيع لا يبطل

بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً مسائل بحث دخول
 الغاية في الغيا وعدمه وفيها ضوابط كثيرة منها انهما راجعان
 الى الدليل قيل والحق ان يعتبر في امثاله العرف في الاجال
 والاجارات لا تدخل الغاية مسائل الناقبة في اليمين
 المحلقة لمن قال لها ان وطيتك ما دمت امراتي فانت طالق
 ثلاثاً الشرط لو وجد في غير الملك تخلف لا الى جزا مسائل
 توقيت الكفالة مسائل تحريم الحلال وانه طلاق عرفاً
 الفصل السادس والعشرون في تصرفات
 اب ووصي وقاضٍ ومتولٍ وماورين كضارب ووكيل
 ونحوها ومن يتحمل عنه الغبن ومن لا يتحمل وتفصيلها هذا
 نص القاضى وصيا ومتولياً للقاضي بيع مال المديون
 عند ابي يوسف ومحمد الولاية في مال الصغير لمن تكون
 تصرفات وصي الصبي واوليائه تصرفات متولٍ واب
 وقاضٍ ووصي ووكيل وضارب مخلوط وفي خلال
 ذلك ان تجوزات بيع عقار اليتيم سبعة انما يعني غبن
 يسير لو انخرط الموقوف فلا يعني منه العقد واليسير
 ههنا من مات مجهلاً للامانة هل للقاضي عزل وصي
 عدل كاف لا يعزل وصي الميت الا في ثلاث من يتحمل
 منه الغبن اليسير يتحمل اليسير الا في ست مسائل يسير
 المحاباة جائز في اربعة يصدق الوصي فيما يدعيه بلاينة
 في اثني عشر موضعاً وضابط ان كل ما هو مسلط
 عليه يصدق هو فيه وصي القاضي كوصي الميت الا في
 ثمانية وصي الميت كالا ب الا في مواضع الفرق بين الوصي
 والوكيل ذكر ما لا فرق فيه بينهما الفرق بين وكيل بيع
 ووكيل قبض دين الفصل السابع والعشرون

بفصيل

في مسائل التركة والورثة والدين وما يتعلق بذلك وفي
 خلال ما ذكر بعض تصرفات الوصي وتفصيل مسائل هذا
 الفصل هو هذا مسائل قسم العقار لا تقار القسمة
 بمجرد دعوى احد الشركاء الغلط دعوى الغلط فيها علي وجوه
 مسائل دين الميت جاز استخلاص الوارث شيئاً من
 التركة بدار قيمته الى الغريم لا الى الورثة احد الورثة ختم
 عن الميت فيما له وعليه شرط انتصاب احد الورثة ختماً عن
 الباقي لصبي بلغ بحاسبة وصيه ولا يجبر عليها الوصي مسائل
 شتى من جنس كل مامر اثبات الورثة التناقص في النسب
 لا يمنع صحة دعواه مسائل شتى من جنس ما سار به الميت
 لا يورث الا في مسئلة الميت لا يملك بعد موته الا في مسئلة
 قول البعض بتوريث بنت المعتق من المعتق الميت ليس
 في زماننا بيت المال الفصل الثامن والعشرون
 في اقرار احد الورثة بدين او وصية او بوارث احد الورثة
 بدين علي الميت بيع وارث شيئاً من تركته محاطة بالدين
 اقام بينة علي صهم مقر اقرار وصي بدين علي الميت
 مسائل اقرار لوارثه قال المقر له بالنسب انا كما تقول
 لكنك لست كاندعيه هذا ثلاث مسائل امرأة ولدت
 بعد موت زوجها جاز اقراره بولد والدين وزوجة
 ومولي جاز اقرارها بوالدين وزوج ومولي وبولد لولا زوج
 لها ولو تزوجة فبشهادة الغالبة او تصديق الزوج
 الفصل التاسع والعشرون في التصرفات
 الفاسدة واحكامها وتفصيل ذلك هذه مسائل النكاح
 فيها لانقطة في نكاح فاسد فاسدة كصحته في النسب
 الفاسد لا يحرم ابيها بمجرد النكاح حكم وقوع مصاهرة بين
 زوجين مسائل البيع الفاسد بيع التلجئة لو الحق بالعقد

الفاسد هل يفتقر زوايد المبيع فاسدا الزيادة التي
 تمنع الرد وما لا تمنع شرائط فسخ الفاسد ولا يشترط
 فيه القضا بآدمه صحيحا فاسدا سائل اختلاف
 المتبايعين في صحة وفساد وفي أصل الثمن وفي أن المبيع
 بات أو وفا وفي البيع والرهن وفي الخيار والبيات
 وفي الطوع والإكراه وفي البيع والتجئة سائل ترجيح
 بعض البيات عند تعارضها تعارض بيني وبين وبراءة
 وبينتي وبين وبراءة اختلاف المتبايعين في صحة وبطلان
 تعارض بينتي جرح وموت بعد براءتي وبينتي وبين
 مثل الثمن وبينتي كون المتصرف عاقلا وكونه معنوها
 أو مجنوناً وبينتي طوعاً وإكراهاً واختلاف المتبايعين
 في قدر الثمن ووصفه وجره وقدر المبيع وفي الثمن والمبيع
 جميعاً قول كل منهما أن المبيع هلك بيد صاحبه برهن
 أحد خارجين علي الغصب والآخر علي ملك مطلق عدل
 الشاهد واحد وجرحه آخر عدل جماعة وجرحه اثبات
 لو اجتماع بيننا نكاح وطلاق وبيننا ملك وعتق وبيننا
 رق وحرية وبيننا كون البيع وفاً وباتاً وبيننا البار
 والاعسار وبيننا كون الدار في يد كل من المتخاصمين وبيننا
 كون البناء مخوفاً للمشتري وكونه للمشتري سائل الإجارة
 الفاسدة هي تفقد بالشروط سائل الرهن الفاسد
 فاسده كصحة الرهن بالأعيان علي ثلاثة أوجه ما يجوز
 الرهن وما لا يجوز الأعيان ثلاثة هي غير مضمونة ومضمونة
 بميتها ومضمونة بغيرها سائل الهبة الفاسدة فيها جاز
 هبة متاع فيما لا يحتمل القسمة لا فيما يحتمل طرود الشيوع
 يفتد الرهن لا الهبة جاز هبة شاغل لا مشغول ولو
 في يد الموهوب له صح سائل الشركة الفاسدة لا شركة

في مباحات

في مباحات اشترك فيها كل الناس لا شركة في العروضة
 حيلة جوازها سائل المضاربة شرائط جوازها خمسة
 لا يجوز بغير التقدير بيان ما يفيد حكمها أنواع ما يملك
 المضارب سائل المزارعة شرائط جوازها اختلاف
 المتعاقدين في بعض أشياء سائل الساقاة سائل الصلح
 فيها الصلح علي انكار بعد دعوى فاسدة لكل منهما فسخ
 صلح فاسد جاز الصلح عن معلوم أو مجهول علي معلوم أو مجهول
 الصلح والابراء عن أعيان وحقوق وديون لجهة له جاز
 كل صلح بعد صلح باطل كل صلح بعد شرائط باطل كل شرائط
 بعد شرائط باطل الأول كل شرائط بعد صلح باطل الثاني الصلح
 هل ينتقض شرط صحة الصلح تعليق البراءة بالشرط باطل
 اخذ ثمن لدفع سجل الدار بعض مضاميات جائزة وباطلة
 حكم صلح وقع علي بعض الدين بدل الصلح خمسة أنواع
 سائل الكفالة معاني لفظ المهددة والخلاص عند
 الفقر ما يجوز الكفالة به وما لا يجوز ضابطه للجواز
 وعدمه الفاظ الكفالة سائل القرض بكره الفسخ
 وهي نوع من القرض سائل الكفالة الفسخ
 الثلاثون في سائل الشفيع وأحكامه وتفصيلها
 هذا الشافعي فسمان أصول ما يليه سبعة سائل
 بيع المتاع سائل إجارة المتاع سائل هبة المتاع
 والتصدق به من شرائط الهبة الإقرار والقض سائل
 وقف المتاع سائل رهن المتاع سائل غصب
 المتاع المتفرقات في أيداع متاع وإفراضه ومضاربة
 وإعارته ووصيته وأما استحقاق المتاع فقدم في
 تفصيل سائل الاستحقاق باقتضا النسبة ما هناك

الفصل الحادي والثلاثون في بيع منصوب
 ورهون وستانجر وبيع ارض دفعت مزارعة وكرم رفعت
 ساقاة وفيه مسائل الزرع في ارض غصبها وفيه بيع ثمار على
 اشجار ومخولك وتفصيل كل ما ذكر هذا المنصوب منه
 مخير بين تضمين غاصبه وغاصب غاصبه الثاني سيرا بالرد
 على الاول بيع الرهن والستانجر اجارة الموهون ورهنه
 ما يتفسخ به الرهن والاجارة من قول او فعل اجرها له غدا
 ثم اجرها لغيره اليوم او باع او وهب هل يصح ما يليك بيع ارض
 وزرع بيع ارض دفعت مزارعة او ساقاة بيع زرع مشترك
 حلبة جوارس بيع التفصيل بيع ارض مزرعة قبل ان
 ينت شرط دخول الزرع في بيع ارضه مسائل الزرع في ارض
 غيره باذنه او بغصب بيان مواضع تجب فيها العلة على المزاع
 وان لم ينفذ مزارعة احكام زرع مشترك ونحوه مسائل
 بيع ثمر على شجر ونحوه ما يدخل في بيع الكرم تبعا لم يجز بيع
 حشيش ارضه لانه مباح لا مملوك **الفصل**
 الثاني والثلاثون في انواع الضمانات الواجبة وتفصيل
 كفيانها وفي تضمين الامين وبراءة الضمين وتفصيل محل ذلك
 هذا مسائل ضمان الامر فيها ما يضمنه بالامر الاكراه ممن
 يحقق نفس امر السلطان اكراه القصاص على الامر والامر
 مسائل ضمان الساعي مسائل غصب فن ونحوه مسائل الجناية
 على الصبي والجناية منه لاعاقلة لغير العرب حكم من خدع بنت
 رجل او امرأة فقدت بيت رجل عند زوجها كاسائل غصب
 من سكران او ثايم مسائل الدلالة سقي احد سمات منه
 ارخله بيتا فمات في جوعا او عطشا حبه وطين عليه
 الباب فمات جوعا القاء في الماء فمات فيه اذا اجتمع السبب
 والباشر اضيف الحكم الي المباشر الا في مواضع مسائل

بيان الغصب ثم غصب يوجب الضمان لا غصب في
 العقار مسائل جناية الدواب مسائل الجناية على
 الدواب وفيها مسائل الاستحسانية مسائل ضمانات
 الضرب من حد او عزرفات قدمه هدر الا امرأة عزرها
 زوجها مسائل ما يحدث في الطريق ما يملكه كل احد من
 اهالي سكة غير نافذة مسائل ضمان حب وحرق وكسر
 مسائل ما يحصل بنار او ريح مسائل ما يحصل بالما مسائل
 حفر البئر مسائل هدم الحدار مسائل استهلاك شجر وزرع
 وبناء مسائل غصب العقار الاختلاف في تحقق غصب
 في العقار وغصب عقار ودار ووقت ومنازع وقت يفتي
 بضمان المنازع لا تضمن لغصب واتلاف الا في وقت ومال
 يتيم قتل وفي الممد للغة ايضا مسائل افسار شئ مركب
 مسائل رد المنصوب وكيفية ضماناته ما يبراه الغاصب
 وما لا يبراه لا يبراه دون موضع دينه بين يدي رايته ما لم يجمع
 في يده او في حجره مسائل ما ينقطع به حق المالك من المنصوب
 وما لا ينقطع مسائل بيان ما هو مثلي وما هو قسبي وما
 هو عدري متقارب وعدري متفلوت مسائل الانتفاع بمشترك
 وضمان احد الشريكين مسائل ضمان المأمور مسائل ضمان
 الدلال وفيها السوم على الشراء مسائل ضمان الوكيل مسائل
 ضمان الورع وعدمه وما يملكه وما لا يملكه مسئلة ضمان
 رب الوديعة مسائل من يضمن المورع بدفع اليه ومن لا يضمن
 مسائل ما يصدق فيه المورع وما لا يصدق وفيها من يبرأ بالعود
 الي الوفاق بعد الخلاف ومن يضمن مسائل طلب الوديعة
 وردها مسائل استحالة الوديعة واستهلاكها مسائل مجور

الورقية مايل موت المورع بجهلا مايل ضمان المستعير وما
 يملكه وما لا يملكه وفيها العارية بقار نوبع ولا تجبر ولا ترهن
 والمستاجر وجبر وعيار ويورع ولا يرهن والمرهن لا يرهن
 ولا يعار ولا يجبر ولا يورع الا باتفاق الراهن والمرهن
 والوديعة لا تودع ولا تغار ولا تجبر ولا ترهن قال امرئيه
 او امرئيه وقال المالك بل خصته من هلك المستعار
 او المتاجر او الوديعة ثم استحق بالحجة اختلف معير ومستعير
 في زمان او مكان او فيما يحمل قال امرئيه ثوبك فان صنع
 ضمنه لا يضمن اعارة المرأة شيئا بل اذا نزل زوجها عدم ضمان
 ما قبض ما وضمن ضمان المستعير وعدمه بانواع السوم
 مايل الضمان في اعارة الدواب مايل ضمان الشاهد
 وتفصيلها المذكور في كتب الفقه مايل طلب العارية وردها
 برهن اثر ردها برهن زبها انها هلكت بعد ما جاز مكانا
 سماه مايل ضمان السرتهن وما يملكه وما لا يملكه استقارة
 شئ ليرهن اختلافات راهن برهنه مايل ضمان المتاجر
 وما يتعلق به مايل مؤنات الرد في امور متفرقة مايل
 المخالفة في طريق او رفيق مايل المخالفة في حمل او ركوب
 مايل اختلافات موجر ومتاجر مايل ضمان الكاري مايل
 اعارة الامتعة مايل اعارة العقار ووجوب الضمان فيها
 على المتاجر مايل انواع الاجرا كاجر مشرك واجير خاص
 واجيرها مايل ضمان راع ومقار شرط الضمان على الامين باطل
 مايل ضمان الحارس مايل ضمان الحال مايل ضمان
 الناج مايل ضمان الخياط مايل ضمان القصار فائدة
 جلية في حكاية الامام ع اي يوسف مايل ضمان الصباغ

مايل ضمان الصباغ مايل ضمان الحلاج مايل ضمان نجار
 وبنو مايل ضمان الخمار مايل ضمان غلاف ووراق
 منلة ضمان الطباخ مايل ضمان الملاح مايل ضمان
 الخفاف مايل ضمان حداد ونحوه مايل ضمان الجراح
 مايل ضمان طبيب وكحال مايل ضمان صامي وثيا بي
 مايل ضمان الطحان مايل ضمان النرايع مايل ضمان
 المتبضع مايل ضمان الخاس مايل ضمان الجنين مايل
 ضمان رد الابق مايل ضمان الملتقط مايل ما يضمن بقبض
 وصي الفصل الثالث والثلاثون في الاحكام
 واكثرها غير مذكورة في جامع العصولي وانما هي من خصائص
 هذا الكتاب بعون الملك الوهاب احكام السكوت هو
 كنطق في ستة عشر موضعا وهو كنطق في اربعين موضعا فلتحفظ
 فانها مهمة جدا اياها واثارة احكام الكتابة منها انه لا اعتماد
 على الخط احكام السكران وما جاز من تصرفاته وما لم يجز
 احكام الوكالة وما يملكه الوكيل وما لا يملكه وفيها اكثر مهمات
 مايل الوكالة وتفسير الفين الفاضل حيلة استيفاء الدين
 من مديون مما طل احكام وكالة بخصوصية وقبض بصدق
 الوكيل بميمه فيما يدعيه الا في مايل مايل ما يجبر عليه
 الوكيل وما لا يجبر مايل عزل الوكيل وموته وموت الموكل
 وعزل الوكيل الدوري احكام الصبيان وهي جهة مهمة واولها
 اسمي مراتب سن الانسان الولد يتبع فيه الابوين ديناً
 مايل حد البلوغ وما يناسبه احكام البيع بالتقاضي
 احكام رلان ونحوه جاز دخول الحمام باصر ولم يقدر وانما
 جاز لس الحاجة احكام اجرة كتابه الرثايق احكام الاستئجار
 شرائط صحت ما يطله اربعة جد جهر واخفا في القرعة الاستئجار

هل يعمل في الاواسر الحلية لمن اراد ان يحلف غيره ولا يستثنى
احكام دين وتاجيل تعريف الدين معني قولهم الدين تعضي
بامثالها جاز تأجيل كل دين سوى الفرض كل دين اجله
صاحبه يلزم الا في ستة اقصى الدين باحكام سايل الابرار
لا تسع دعوى بعد ابراهيم الا بحق حارث بعده صح الابرار
بعد الاراقار من بينتي دين واسرا وبينتي بين واسرا سايل
ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل الحق يسقط بالترك لا الملك
بيان ان الساقط لا يعود سايل هبة الدين ان اراد دين
غنية تبرعاً سايل ما يكون قضا للدين وما لا يكون ما يصدق
فيه الدافع القول للمالك في تعيين ما دفعه ان اوجد التملك
والا فللقا بجن احكام التجارة في ملك الغير سايل التجارة
في الوقف سايل الامر بانفاق واراد دين احكام النسيان
احكام الجهرل احكام الاكرام احكام الرقيق اي العبد
والجارية احكام الاعمي احكام النائم احكام المحتوه احكام
المجنون احكام المحارم فيها اختصاص الاصول منها باحكام
اختصاص الارب واحد باحكام يترتب على السب اثني
عشر حكماً احكام الانثى فيها للزوج ان يضربها على بعض
اموره لها الخروج من البيت لبعض امور احكام حمل وجنين
احكام الذمي سايل ما يعتبر فيه المني فقط سايل ما يعتبر
فيه اللفظ فقط سايل ما يعتبر فيه كلاهما احكام الوطني
احكام السفر احكام حرم مكة شرفها الله تعالى احكام
المساجد احكام يوم الجمعة وفضائلها وخصايتها
الفصل الرابع والثلاثون في احكام
المرضى وهي مرتبة على ترتيب كتب الفقه وتفصيل ذلك
هذا كتاب النظارة وفيه فوايد فيها لو لم يقدر

على

على الوضوء بنفسه الاستطاعة لا ثبت بقوة الغير عند
الامام خلافا لما اوله فروع مهممة الاعذار المبيحة للتيمم والمسح
المسح على الجبهة كتاب الصلاة اعذار المصابين
للقعود الاعذار للاميا وسح الغير ليس بوسع للعاجز كل متر
المتر للاستلغا سقوط قضاء الصلاة وعدمه من عاجز
عن ايحكم الاغما طريق اسقاط الصلاة عن الميت كتاب
الزكاة كتاب الصوم حد المرض والاعذار المبيحة للافطار
من يوم رباتك بقية يومه مرضي المعتكف كتاب
الحج شرائط وجوبه اعذار تركه هل يقع الحج عن المأمور
او الامر كتاب النكاح كتاب الطلاق تعريف
صاحب الفلأش ومرض الموت كتاب العتاق وفيه
التدبير كتاب الوقف وقف المرض وحكم حكم
الصحة ولو اعتبر من الثلث وقف المرض بينا على مسجد
كتاب البيوع بيع المريض من وارثه لم يجز عند ابي
حنيفة وكذا بما يات منه للمريض ابطال حق وارثه عن
صورته المال كتاب الاجارة تبرع المريض بالمنافع
يقتبر من كل ماله كتاب الوكالة كتاب الكفالة
كتاب المريض على ثلاثة اوجه كتاب المضاربة
كتاب المزارعة كتاب الهبة هبة المريض وصية
ولكن لا بد من القبض حق الورثة يتعلق بمال مورثهم المريض
بمعني ثبوت حق لهم لا الملك سايل ابرار من وصية
كتاب الافرار حد مرض الموت المعتبر في تصرفات
المريض اجازة ورثته بعد موته لا قبله بخروج قال لم
يخرجني فلان اخلاف مقر له مع الورثة بطل افرار مريض
لوارثه بدني كتاب الوصية ما يعتبر من

تصرفات المريعين من الثلث وما لا يعتبر برعانة تعتبر من ثلثه
تبرعه بالمنافع يعتبر من كل ماله قيل له اوصي بشئ قال بثلث
ماله قال بثلث ماله وقف قال بثلث ماله اوصي قبرا
فما شئ فرض اوصي ان يعني من قاتله عمدا بطل الفاضل
الوصية صرحا وكناية المجابة تقدم على الوصايا سايل
التداوي من الرض وهي فوايد مهمة ليس من شرط التوكيل
ترك المظنون ذكر اسباب يجهلها ترك التداوي بكثرة
التداوي بالحرام جواز الحفنة جواز النظر الى فرج الرجل
للحفنة جاز وضع عجين على جراحتة جواز التداوي بالحرام
وتاويله سهم جدا جاز في الصبي للمرض جاز شق المثانة
للحصاة جاز قطع اليد للامانة الفصل الخامس
والثلاثون فيما ينبغ عنه الانسان وما لا ينبغ وما لا يجبر وفيما
يجبر عليه وفيما يجزى فعله وما لا يجزى سايل ما يحدث في
الطريق العام والخاص معرفة حد القديم في البناء ما يملكه
كل من ارباب طريق لا ينفذ حد القديم في البناء سايل ما يجبر
عليه الانسان وما لا يجبر وبعض ما يرجع فيه على صاحبه
وما لا يرجع على غيره سايل النهر والشجر مسئلة من
بيع الغلة لغير اهل البلدة اذا اضراهمها سايل التصرف
في المشترك الفصل السادس والثلاثون
في سايل الميطان تفسير اتصال اللازقة تفصيل اتصال
التزبيج سايل وضع خشب على حايط مشترك سايل
حايط مشترك انهدم او هدم اوصيف انهدامه سايل تدخل
في الحايط اذا ذكر سايل في الحايط سايل الفصل السابع
والثلاثون في معرفة سمي الاسامي وفيه فوايد
كثيرة ستفرقة متعلقة بتعريفات امور كثيرة ستداوله يذكر

بعضها

بعضها في الوصايا وبعضها في الاملاك واكثر ما ذكر هنا غير مذكور
في جامع الفصولين وانما هو من خصائص هذا الكتاب بعون
الملك الوهاب البلدان التي تشمل اسماها على التزي والسود
وما يخص منها بالبلدة فقط الرض من البلدة بقول الكووم
والباقيين وعدمه الشئ القليل والكثير الجزر الطائفة
البعين اسم البر الثوب عمايم العرب لا تزيد على ثلاثة اذرع
المتاع المروص الدابة الجزور الحمل والبصر النخب البختي
الناقة البقر والبقرة الثور البغل والغلة الشاة الكباش
النيس الدجاجة الديك الحمار الاثان والحمار الحبل البرزون
الفرس محرم الانسان ذوا رحم العصبة العيال الاقارب
والاقربا ذوا القرابة ذوا الانساب الوالدان لسان
الاقربا الجيران الاطهار الاخوان الاهل الال الفقير المسكين
اول الشهر البعيد السريع العاجل الاجل غرة الشهر السبع
الغداة الضحوة المساء الفجر الصباح الغداة الكرة الضحى
الضحوة الهجيرة الظهر الرواح المساء العصر الاصيل العشاء
الاول العشاء الاخير السحور صلاة الظهر عند طلوع الشمس
وهي تطلع امام البعير الشا الصيف الربيع الخريف
النيروز المهرجانات حين زمان وهو الدهر ذكر السايل التسع
التي توقف فيها ابو حنيفة الولية الامذار بالكر الحرس
بالضم العكيرة النقيعة الماريتة بضم الدال اسامي مراتب
سن المرسوما وهي الصبي الغلام الشاب والفتى الكهل
الشيوخ اسامي مراتب سن المرء والمرأة لغة وهي من
لغات المهمات التي قل ما توجد في المتداولات من المعتمدين
الفصل الثامن والثلاثون في المتفرقات
في حربة الاصل وفيما يثبت ضمنا لا قصدا وفي افساد البيع

عين

بعد صحة وصحة بعد افاده وفيما يحكم فيه الحال وتفصيل
 كل ذلك الاصل في دار الاسلام هو الحرية الناس احرار بل
 بنية الا في ارجح الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق يقبل
 التناقض في دعوى الحرية سائيل ما بينت ضمنا لا قصدا
 سائيل افساد بيع بعد صحة وبالعكس لو الحق شرط فاسدا
 بعد العقد هل يلحق باصل العقد سائيل ما يحكم فيه الحال
 يستدل بالحال على صدق المقام الشهادة على اليد المتقية
 صحة المصطلح الثالث والثلاثون في خلال المحاضر
 والسجلات وسائيل هذه اقسمة الدين باطله لو كتب مكان
 اسم الاب عنه الله هل يكفي والمتفق يلزم ذكر اسم من اعتقه
 بعض ما يحتاج كتابته في محضر وسجل ضمن السجلات
 لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة كتابته كلمة ان شاء الله
 تعالى تاني على جميع ما تقدم عند ابي حنيفة سنلة دخول
 اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد لا بد في سجل
 الاستحقاق ان يكتب ان الاستحقاق باي سبب بمالك مطلق
 او بمالك سبب ان الحكم يختلف **الفصل الرابع** الاربعون
 في سائيل الفاظ الكفرهاك بها وغير عالم وخطا وحديث النفس
 بالكفر والرضا به وما ينصل بكل ما ذكر وهي انواع وفي خلال
 ذلك ما يكون خطا لا كفرا وما يخشى على قايله الكفر وفي
 اواضه بيان المرتد وبيان ما يكون اسلما من اصناف
 الكفرة وبيان ما يجب على كل مسلم من الاعتقادات واكثر
 ما ذكر في هذا الفصل غير مذکور في جامع الفصولين بل في اكثر
 الكتب المعتبرة وانما هي من خصائص هذا الكتاب بعون الملك
 الوهاب وفي هذا الفصل مقدمة وخاتمة بينهما عشرة ابواب
 المقدمة فيها سائيل مهمة جدا الاولى في مفهوم الايمان

الثانية فيما يتعلق به الايمان الثالثة في اتحاد الايمان والاسلام
 الرابعة في ان الايمان هل يزيد وينقص ام لا الخامسة في وجوب
 تعليم مهمات الدين السادسة في ذكر ما يحصم المؤمن من
 الكفر بعد النبي عليه السلام السابعة في وجوب حفظ اللسان
 عما لا يهم ذكره للامانة **الباب الاول** في ذكر اصول
 وضوابط مهمة يندرج تحتها سائيل الفاظ الكفر الاول في
 سائط الكفر ومتعلقة الثاني في ضابطه اقرار المسلم وعدمه
 الثالث في لفظ سائر وهو ما رة ما هو كفر لو تكلم الرابع فيها
 جري على لسانه كلمة كفر خطا لا قصدا الخامس في تكلم الكفر
 هانلا ومستهنزا وما زحوا وجاهلا وهو من اعظم المهمات
 فلتحفظ السادس في كفر المكروه والسكران والصلبي والمراهق
 السابع في تعليق الكفر بالشرط وفيه ان تعليق ما يكون
 تخييره كفرا بين عندنا الثامن في اعتقاد الحرام حلالا وبالعكس
 وفيه تفصيل التاسع في انكار الخبر المتواتر والمشهور وغير
 الواحد واجماع الصحابة ومن بعدهم وما يتعلق بذلك من
 عدم اهل القبلة الا في مواضع وفيها مهمات ظلت من ذكرها
 اكثر المتداولات العاشر في الرضا بكفر الغير الحادي عشر
 في الضحك عن تكلم بالكفر الثاني عشر في حكم الغرض على الكفر
 ولو بعد حين **الباب الثاني** فيما يقال في ذات الله تعالى وتقدس
 وفيه سائيل صمنة وكلها مهمة فلتحفظها جميعا من كان مطيعا
 سيما **الباب الثالث** فيما يتعلق بالانبياء والسلاكة
 وفيه يجب ان يعتقد ان محمدا صلى الله عليه وسلم رسولنا الانبياء
 الاستحقاق بالسنة كفر وجوب كف اللسان عن الانبياء والصحابة
 الا بخير من تكلم بلا قصد سب واستخفاف بجملة لا يلبق
 شأن النبي عليه السلام بكفر **الباب الرابع** فيما يتعلق
 بالايمان والاسلام وفيه صغيرة بلغت وهي لا تغفل الاسلام

ومسئلة الشك في الايمان ومسئلة الاستئذان في الايمان
الباب الخامس فيما يتعلق بالقرآن والاذكار والعبادات
وفيه اربع اية من القرآن في المزاح كقوله من قال قرأ
ن ما لنا احسنت يكفر الاستهزاء بالاذان كقوله لا يؤذن
ترك العبادة بها ونا او استخفا فاكفر لا يؤذن
او مؤولا نوجبه قوله الا صلى الصلاة لغير القبلة الصلاة
بلا طهارة الصلاة في ثوب نجس قال لو كان فلان قبلته
لم توجه اليه استغفار بحسب شهر رمضان الباب
السادس فيما يتعلق بالشريعة والعلم والعلم وفيه سب
الصحة اربعة اقسام عالم بلا سب سب الشيخين رضي الله
عنهما انكار خلافة عليا قذف عائشة رضي الله عنها قال لعالم
عويلم اول عالم والشمسك بالتحفيز بالفارسية وكذا
العلوي علويك تعجب قص الشارب كقوله تاويل شيب
العالم التشبه بالمعلم مزاحا جاز كل من باشر المنكر الاختلاف
بمسجد ومخوه مما يعظم في الشرع الباب السابع
في الكفر والرضا به صريحا او ضمنا وفي التشبه بالكفرة وفي الرضا
بكفر غيره وتشبه الغير بالكفرة وفيما يناسب كل ما ذكر فغيب
قال لا بد من الكافر قال في الاعتذار لغيره كنت كافرا فقلت
الفاظ المجازاة والتعليق غوي كافر فاجاب مسل قال
لداست اي كافر خذ او نه اي يا سلك الكافر تعلق ما يكون
تجيزه كقوله المنكر للفتوى لو شئت مسل يا كافر ومخوه وهو
سهم جد افلم يفظ اراد فلا فقال له اني كافر كني كافر
باشم ففعل قال لغيره كن ان شئت مسل وان شئت
كافرا لقن غيره كلمة الكفر مزاحا عزم ان يامر غيره بالكفر
قال الكفر خيرا مما تفعله قال لغيره جهود به ازلق اجابة دعوة

الذي

الذي والاهد انه يحفظ ان بشرطهما تعظيم يوم النور وكفرة
التشبه بالكفرة كقوله ولو سزاها الباب الثامن
في كلمات الفسقة والعوام وافعالهم فيها انواع جواب
من قال له لا تاكل الحرام ومخوذ لك التهاون بالمعصية كقوله
قال خون وكارست يد عارمي حكم رجا ثواب من تصدق بالحرام
قوله امين عند دعاء من تصدق عليه بحرام تنفي عدم حرمة شئ
حرام او عدم وجوب واجب تنفي عدم حرمة الاكل فوق الشئ قوله
سارث باد من نفاطي حراما او قلده عملا بمقاطعة اي التزام التهاون
بالصغيرة كقوله فعل معصية فقيل له لم فعلت فقال خوش او ردم
قال اروح الماشي حاضرة تعلم سال مجوسيا به شودا من
سال الاستدلال بسير النجوم وحركات الافلاك على الحوادث
قال النصرانية خير من اليهودية قال الكفر خير من الخيانة قال الخيانة
شئ من الكفر قال جبهه كرايد شك ست قال الخيز من الله
والشربنا قال بالله وبراسك قال بجياقي او قال بجيا نك
قال الرزق من الله ولكن ان ينده جنس خواهد قيل له اليس
عليك حق الله اوحق الوالدة او الوالدة او الجار او الزوج
فقال لا قال لما ظالم عادل قال لا يساوي بدرهم من لا درهم
له قال لصالح بقاؤك كلفا الخزيه قال انا اسجد للصنم ولا
افعل هذا قال قتل فلان حلال قبل ان يوف حل قتل ومن
قال له صدقت او احسنت لما هو فيج سزعا قال انا فرعون
وانا ابليس قيل تب عن هذا فقال لا حتى يشا الله ورايب
ذلك عذرا انكر او نفي حكمة المطر سخن كلاما لاهل البدعة
او قال له معنى صحيح او هو ذو معنى قال دمر ديشي بد نختي است
قال فلان كس بمرك خوشي نخواست دس من ابلح نكل المتعة
قال لمن الله العرب او بني هاشم او بني اسرائيل او بني آدم

شتم من مسلم او ايمانه شتم من مسلم شتم انفس مسلم شتم من
اربي شتم حيوانا ما كولا سب طعاما بكلمة الجماع السجدة
المخلوق تحية ونحوها حكم الاغتسا تقبيل اليد تقبيل الارض
التصليته علي غيري ومثل لا يجوز للمسلم علي معاوية
رضي الله عنه الامساك عند ذكر الصحابة هل يجوز للمسلم
علي يزيد نهى النبي عليه السلام عن لعن اهل القبيلة
جاز للمسلم علي جنس الظالمين لا علي ظالم معين قال درويشي
رويثان الباب التاسع فيما يتعلق بالموت
واحوال الاخرة قال اما لك الله علي الكفر قال لميت كان
ينبغي لله او ما كان قال فلان لا يموت بموت نفسه انكر
شيئا من امور البرزخ والاخرة قال ابن تيمية في العتابة
انكر صراط الحيوانات قال لا ادخل الجنة مع فلان ونحو ذلك
الباب العاشر في المسائل المتفرقة التي هي بالفاظ
الكفر والخطا متعلقة تطويل ركن من الصلاة لمحمد شخص
حكم الريا في العبادة قال لكافراي تعظيم الكافر كفر لو سلم
علي ذي تعظيما لو قال لمجوسي يا استاذ تعظيما من جاز
الصلاة خلفه ومن لا يجوز مسائل متعلقة بتكرامات
الاولياء من يكفر بالسور المغرورين واهل النيرجات لم الف
جارية فاشترى اخري فلامه احد حكم المناظرة لتججيل
الخصم قال الخاذب برك الله في كذلك من يدج قريبات
عند قدوم مسافر او في قدوم الامراء تاويل لمن قال لا ارجو
الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله واكل الميتة واصلي
بلا ركوع وسجود وشهد بمالم اراه واجنض الحق واجب
الفتنة هل يباح الرقص والسماع للصوفية الخائفة
في ذكر قواعد عديدة مهمة الكيدة الاول في حكم من صدر

عنها ما يوجب الكفر ما في كونه كفرا اختلاف يومر قائله بتجديد
الايمان والنكاح احتياطا احكام الارتداد والعيان بالدين
ذلك يقتضي عبارات تركها في اسلام السابق ما اذي فيه
يبتل جميعا ولا يقتضي الا الحج وتبين امراته بلا طلاق اذ هي مجرد
فرقة لا تقتل المرتدة وتجبس صمردة صبي واسلامه ومجير
عليه ولا يقتل وكذا معتوه يقتل الاسلام صم اسلام المكروه
الحربي مجود الكفر توبة مجود المرتدة عود الي الاسلام
كل مسلم ارتد يقتل ان لم يتب الاستة نفر مني قولهم يقتل
تقبل الشهادة بالردة من لا يقبل ان لم يتب يجلس الي ان
يموت السار والمزيد لا تقبل توبتهما بعد الاخذ ويقتلان
وكذا الخناق وكذا قطع الطريق السار الذي يكفر والذي
لا يكفر الساحة تضرب وتجبس ولا تقتل في الخلاصة انها
تقتل من يكفر من اهل الاهواء والبدعة القتل سياسة
ورجرا يقتل المبتدع الداعي الي بدعته سياسة ما يبلح قتل
اصحابه عموما وخصوصا الاقوال في حكم سب النبي عليه
الصلاة والسلام الفائدة الثانية فيما يكون اسلاما من
اصناف الكفرة وما لا يكون الفائدة الثالثة في اصول عقائد
اهل السنة والجماعة مما اوجب الشرع علي كل مسلم حفظه
وسمائه ولقد جمعت هذه المسائل السنية السنية عن
جميع الكتب الكلامية والاعتقادية من منظوم ومنثور ونادر
ومشهور ولم ارها مجموعة بهذه الجمعية جبا او فصلا في
شيء من الكتب اصلا فالحمد لله علي التوفيق واساله الهداية
الي سواء الطريق فيها انا اشرع في تفاصيل فهرسته في جميع
الفصول السابقة من المسائل متعلقات الغدوات
والاصايل الفصل الاول في مسائل

القضاء ما يتعلق بذلك وما يناسبه قال صاحب جامع الفصول
 بدأت اولاً بما يصير دار الاسلام دار حرب للمحاجة اليه
 في زماننا وكاننا قال ابو حنيفة لا يصير دار حرب الا باجر
 احكام الشرك فيها وانصلها بدار الحرب بان لا يكون بينها
 وبين دار الحرب مسلم للمسلمين وان لا يبقى فيها مسلم او ذي
 امناء على نفسه بالامان الاول اي لا يبقى امناء الا بالامان
 المشركين وعندنا باجر احكام الشرك تصير دار حرب اتصل
 اولاً وبقي احد بالامان الاول اولاً ثم ان كل مصرفه وال
 مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعياد واخذ الخراج
 وتقليد القضاء وتزويج الايامي لا ستيلا المسلم عليهم واما
 طاعة الكفرة فهي موادة ومخادعة واما في بلاد عليها
 ولاية كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعياد ويصير القاضي
 قاضياً بتراعي المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم دار
 الحرب تمنع وجوب ما يندرج بالشبهات ان احكامنا لا تجري
 في دارهم وكذا عكسه فلو سلم ثمة وقتل مستائماً لا قود
 ولا رية عندنا ولو قتل احد المستائمين الاخر ثمة تجب
 الدية لا القود عندنا وكذا لو شرب مسلم خمر ثمة او زنا
 او قذف لا يلزم الهدى عندنا سيران ثمة قتل احدها صاحبه
 لا شئ عليه عند ابو حنيفة وابي يوسف الا الكفارة لانه تبع
 لهم فصار كاحدهم وعند محمد تجب الدية اذ له حكم نفسه تقلد
 القضاء صه لا يباح طلب القضاء بحال عند اكثر العلماء ولو
 اعطى بلا طلب لا يحل له ان شروع مالم يجبر عليه وقال مشايخ
 بلادنا لا بأس به لمن يصلح ان يصحبه ومن بعدهم قبلوه من
 غير اكرامه ثم لم يجز للسلطان ان يقلد القضاء من طلب
 ذلك خزانة اعلم ان المفتي في زماننا اذا استفتي عن

مسألة فان كانت مروية عن اصحابنا في ظاهر الرواية بلا
 خلاف بينهم وهم الامام وصاحبه يعني بقولهم ولا ينظر الي
 قول من خالفهم ان الظاهر ان الحق مع اصحابنا ولا يبعد وهم
 ولو اختلف فيها اصحابنا يؤخذ بقول الامام اولاً ثم بقول
 ابي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول غيرهم من اصحاب الامام
 ثم باقوال المشايخ من بعدهم واذا كان الامام في جانب
 وصاحبه في جانب قيل فالخيار للمفتي ان شاء افقي بقول
 الامام وان شاء بقولهما وفي سيرة الطحاوي الفقهاء ان لم
 يكن يجتهد الا ياخذ الا بقول الامام ولا يجوز له ان ياخذ بقولهما
 الا في الزراعات والمساواة لا تخاف المتأخرين على ذلك
 وان كان مع الامام احد صاحبه ياخذ بقولهما وان كانا مختلفين
 اختلفا معرو زمان كقضا بظاهر العدالة ياخذ بقول صاحبه
 لتغير احوال الناس والقاضي يسمى غنياً اي في الصدر
 الاول كذا في خزائنه المفتين خلاصة مشايخنا اخذوا بقول
 ابو يوسف فيما يتعلق بالقضا فنية الفتوى على قول الجب
 يوسف فيما يتعلق بالقضا عدالة القاضي ليست بشرط
 حتى يصلح الفاسق ان يكون قاضياً والعدالة شرط الاولوية
 في ظاهر الرواية وقيل شرط لصحة التقليد ولو قلده وهو
 عدل فسق يستحق العزل ولا يغزل وبه اخذ عامة
 المشايخ ويجب على السلطان عزله هداية وقال بعض
 المشايخ اذ قلده وهو عدل يغزل بالسق لان المنفذ
 اعتمد عدالة فلم يكن راضياً بتقليده رونها وهل يصلح منفا
 قيل لا لانه من امور الدين وقيل يصلح لانه يجتهد حذار النسبة
 الخطأ خلاصة والامام يصير اماماً ما في الفسق بلا خلاف متى
 حل للمفتي ان يغني لو صوابه اكثر من خطايه فلم يكن يجتهدا

لم يحل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكمي ما يحفظ من اقوال
الفقهاء الحنفية لو كان مقلدا غير مجتهد يأخذ بقول افقه الناس
عنده ويضيف الجواب اليه فلو كان في صراخه يرجع اليه بكتاب
ولا يجازف خوفا من الافتراء على الله تعالى خلاصه في المحيط
العلم شرط الاولوية لا شرط جواز التقليد حتى لو قضى
بفتوى غيره يصح هدايته الصحيح ان اهلية القاضي للاجتهاد
شرط الاولوية لا للتقليد لان تقليد الجاهل صحيح لانه
يمكنه ان يقضي بفتوى غيره ومقصود القضاء يحصل به وهو
ايصال الحق الي مستحقه قاضي خان قال النبي صلى الله عليه وسلم
القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار واولاها
بالاثنين الجاهل وغير العدل ثم ان الجاهل التي اولى بالقضا
من العالم الفاسق جز وينبغي للقاضي ان يشاور اهل العلم
في الحكم ههنا قيل ينزل القاضي في تأخير الحكم بانه ويمرر
محيط قال محمد للقاضي ان يرد الخصوم مرتين او ثلاثا لو رجوا
الاصلاح فيما بينهم ولو لا يرجوه بان قالوا لا يزيد الصلح
فطلبوا القضاء فهذا اعلى وجهين الاول ان لا يكون وجه القضاء
بينما للقاضي ففي هذا الوجه يردهم الي الصلح وان طلبوا القضاء
هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وهو نظير ما هو هلك
المال في يد الاجير المشترك بامر يمكن الغرض عنه فان القاضي
لا يقضي وان طلبوا القضاء بامرهم بالصلح الوجه الثاني
ان يكون وجه القضاء بينا للقاضي واول الصلح ففي هذا الوجه
القاضي يقضي فيما بينهم هكذا ذكر شمس الائمة الحلواني
وذكر شيخ الاسلام المسئلة على التفصيل ان وقعت
الخصومة بين المحرم او بين اهل البلدتين او بين اهل قبيلتين
يردوهم الي الصلح مرتين او ثلاثا وان ابوا الصلح قضى

صح تقلد القضا من الجاهل يجوز كما من العادل ان الصحابة تقلدوه
من معاوية والحق علي في نوبته وكذا يجوز تقلده من الباغي
قوله بمجرد استيلاء الباغي لا تنزل قضاة العدل وبصم عز ل
الباغي لهم حتى لو انهم لم يباغي بعده لا تنفذ قضايهم بعده
ما لم يقلدهم سلطان العدل ثانيا اذا الباغي صار سلطانا
بالقهر والعلية ثم اهل البقي هم الخارجون على الامام الحق
بغير حق بيانه ان المسلمين ان اجتمعوا على امام وصاروا
اشي به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فلو خرجوا عليه
لظلم ظلمهم فليسوا بعاة وعليه ان يترك ظلمهم وينصفهم
ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم اذ فيه اعانة على
الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ولو لم يكن
خروجهم عليه لظلمه اياهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقالوا
الحق معنا فهم بقاء فعلي كل من يتوي على القتال نصر الامام
على البغاة لانهم مسلمون لقوله عليه السلام الفتنة نائمة
لعمركم انهم من اتقوها ولو تكلموا بالخروج ولم يبرموا على الخروج
بعد فليس للامام ان يتعرض لهم اذ الغرض على الجناية لم يوجد
بعد كذا في فتاوى في تقى قال صلى الله عليه وسلم ما درينا القتال
مع اهل القبلة وكان علي رضي الله عنه وتابعوه من اهل العدل
وخضاه بقاء وفي زماننا الحكم للعلية ولا ندرى العادلة
والباغية فكلهم يطلبون الدنيا منه من اخذ القضاء برشوة
لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتي اذ الامام لو
قلد برشوة اخذها هو او قومه وهو عالم به لم يجز تقليده
كقضا برشوة اما من قلده بسبب الشغف فهو بمن تقلده
بحق وان كان لا يحمل الطلب في الشغف لو ارشني ولد
القاضي او بعض اعوانه فلو باسره ورضاه فهو كارتشانه فضاؤه
مردود ولو بلدا علمه اخذ حكمه وعليه الرشي رد ما قضى عنه

لوارثي فتضي او عكس اوارثي ابتداء من لا تقبل شهادته
 له لا ينفذ حكمه ولو ارثي فبمث الى اخر الحكم بينهما لم ينفذ
 حكم الثاني لان الاول عمل لنفسه لا ارثي ولو كتب الي
 الثاني لحكم واخذ اجر مثل الكتابة نفذ حكم الثاني قاضي خان
 اجمعوا ان القاضي اذا ارثي لا ينفذ قضاؤه فيما ارثي ثم ان
 الرشوة على اربعة اوجه منها رشوة القاضي الي من يقبله
 القضا الثاني الرشوة للقاضي ليقضي للراشي وهاتان حرامان
 على الاخذ والدفع ولو كان قضا بحق الثالث دفعها خوفا
 على نفسه او ماله وهذه حرام على الاخذ لا الدفع الرابع
 دفعها لسوي امره عند السلطان حل له الدفع ويحرم على
 الاخذ سعد ان القيام بمونة المسلمين يجب بلا مال فلا
 يحل اخذ المال عليه قاضي خان فان اراد ان يحل للاخذ يستاجر
 الاخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فتصح هذه العبارة
 هذا اذا اعطي الرشوة او لا يسوي امره فان طلب منه ان
 يسوي امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد ما سوي
 امره قبل لا يحل للاخذ وقبل يحل وهو الصحيح لانه بر ومجازاة
 للامانة فمحله ولا يحل للقاضي قبول الهدية من اجني لم يكن
 يهدي اليه قبل قضائه وكذا الاستقراض والاستعانة
 ولو اهدي من يهدي قبل القضا فلوله خصوصية فلا يحل قبولها
 والا فان كانت مثل ما يهدي قبل القضا اوردونها فلا بأس
 بقبولها ولو اكره رد الزيادة ولا بأس بقبول هدية قريبة
 الذي لا خصوصية له احد صح اذا كان الاهل بلا شرط
 لكنه يعلم يقينا انه انما يهدي ليعينه عند السلطان فثنا
 على انه لا بأس به ولو قضى حاجة بلا شرط ولا طم فاهدي
 اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس بقبولها وما نقل عن ابن
 مسعود من كراهية فذلك نوري صح لتعليق القضا والامارة

بالشرط

بالشرط يجوز وكذا اضافتهما الي المستقبل وكذا تاقبت
 القضا بزمان بان قال انت قاضي هذه البلدة هذا الشهر وهذا
 اليوم ويصير قاضيا بقدره وكذا يجوز تقييده بكان ويجوز استثنا
 سماع بعض الخصومات او سماع خصوصية رجل معين ولا يصير
 قاضيا في المستثنى وتعليق الحكم بين اثنين بالشرط لم يجوز عند
 ابي يوسف وبه يفتي وعندم جاز ولو قضى في حادثة ثم قال له
 اسم خصوصية فلان ثانيا بمشهد من العلم لا يفرض عليه ذلك
 القاضي لو استخلف بلا ان لم يجوز وللمامور باقامة الجمعية
 ان يستخلف غيره بلا ان الامام وللوصي ان يفوض الي غيره
 بلا ان الوصي وتامر في ط قال السلطان لرجل فلان
 ولاية وابتوار ارم لا يملك نصب القاضي لان ذلك تفويض
 بقبض الاموال ولو امرة على بلد وجعل اخراجها له واطلق
 له التصرف في الرعية كاتتخصيم الامارة فله ان يقبل وان يعزل
 قال الامام لوالي البلد قل من شئت صح لا لو قال قل احد
 كما لو قال الموكل لو كليله وكل من شئت صح لا لو قال وكل احدا
 كذا ان اهل بلدة تبايعوا على سلطنة احد يصير سلطانا
 بخلاف قضا قاضي اذ في الاول ضرورة لا الثاني فتبين صبي
 قلد سلطنة فبلغ محتاج الي تقليد جديد ليعني سلطانا ثم
 وكذا الصبي لو استغنى ثم بلغ محتاج الي تقليد جديد وفي العبد
 روايتان فمن مات سلطان فانتقلت رعيته على ابن له صغير
 وجعلوه سلطانا فمن قبله القضا والخطاب مع عدم ولايته قال
 ينبغي ان يتفقوا على وال عظيم فيصير سلطانا لهم فيقبلهم
 هو وهو بعد نفسه تيمالا بن السلطان ويعظم لشرفه
 اما في الحقيقة الوالي هو السلطان ابن الهمام مقتضى هذا
 الكلام انه محتاج الي تقليد جديد بعد بلوغه وهذا لا يكون
 الا ان يعزل ذلك الوالي العظيم نفسه من السلطنة

وذلك لان السلطان لا ينزل الا بعزل نفسه وهذا غير واقع
 فكنى ادعى عليه في بلدة داراني غير تلك البلدة فنقد
 القضا وان لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي اطلق
 الجواب وفصل في قدر محدودي رادعوي كرد وان محدود
 دور ولاية اني قاضي نيست حكم تواند كرد اجاب تواند
 كرد ولو كان في ولاية من قلده ما يكون حكم من القاضي ومالا
 يكون حكما ط قوله ثبت عندي اوضح حكم في الصحيح وقيل
 لا بد ان يقول حكمت او قضيت او انفذت وكذا اقول شهدوا
 عندي اوضح او علمت فهذا الحكم عدة وكذا اقول شهدوا
 علي حكم فكنى قوله ثبت عندي حكم لكن الاولي ان يبين ان
 الثبوت ببينة او اقرار ان الحكم ببينة يخالف الحكم باقرار
 عدة قوله لا اري لك حقا في هذا ليس بحكم وكذا ا قوله بعد
 الشهادة وطلب الحكم سلم المحدود الى المدعي ليس بحكم ان قال
 فيها قوله دن ليس بحكم وينبغي ان يقول حكم كردم ويدل علي
 صحة ما ذكرنا في طه انه لو وقف وقفا علي فقر او احتاج
 بعض قرابته واعطاه القاضي شيئا من الوقف لم يكن هذا قضا
 من القضا لكنه بمنزلة الفتوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل
 فله ذلك بان يعطي غيره من الفقر جميع الغلة اما لو قال
 حكمت ان لا اعطي غير قرابته نقذه حكم قدل هذا ان فعل القاضي
 ليس بحكم ولو في المصر قاضيان كل منهما في محلة فتحا صم
 رحلان واختلفا فمن يختصمان اليه فان كان منزل المختصمين
 في محلة واحدة يختصمان الي قاضي تلك المحلة وان من المختلفين
 فاراد المدعي ان يختصم الي قاضي محلة وابا الاخر قال ابو
 يوسف العبرة للمدعي وقال محمد لا بل للمدعي عليه وبه يفتي وكذا
 لو اصدى من اهل العسكر والارض من اهل البلد فهي علي
 هذا ولاية لقاضي العسكر علي غير الهندي ومحترف

سوق العسكر ضدي صم اختصم غريبان عند قاضي بلدة صم قضاؤه
 علي سبيل التحكيم ولو حكم السلطان بين اثنين قيل لا ينفذ وينبغي
 بفاراه سائل العزل تعليق عزل القاضي بالشرط جائز وفاقا
 وقال طه نحن لا نفتي بجوازه وكذا افني عمي وغيره ويجوز
 في فصل ما يجوز تعليق ما لا يجوز للسلطان عزل القاضي
 لريبة ولغير ريبة ولا يترك علي القضا اكثر من سنة كيلا ينسى
 العلم كذا صم اربع خصال لو حل باحداهن القاضي ينزل
 زهاب البصر والسهم والمعتل والردة القاضي لو عزل لا ينزل
 مالم يصل اليه الخبر كوكالة فنقد قضاؤه قبل وصوله وعن
 ابي يوسف لا ينزل مالم يقلد غيره صيانة لحقوق الناس
 موت السلطان لا يوجب عزل القاضي لومات الخليفة
 وله اسرا وقضاة فهم علي حالهم وليس كوكالة ولو عزل القاضي
 ينزل نايبه لومات القاضي كذا قيل وينبغي ان لا ينزل النايب
 بعزل القاضي لانه نايب السلطان او نايب العامة الا يري
 انه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من مشايخنا صم بموت
 القاضي انزل خلفاؤه كذا في طه القاضي لو قال عزلت
 نفسي واخرجت نفسي عن القضا او كتب الي السلطان
 ينزل ان اعلم لا قبله كوكيل وقيل لا ينزل بعزل نفسه لانه
 نايب العامة وحق العامة متعلق بقضايه فلا يملك عزل نفسه
 وصي القاضي لو عزل نفسه ينبغي ان لا ينزل الا بعلم القاضي
 كوكيل وقاضي ولو اراد وهي ان يخرج نفسه من الوصاية
 في غير مجلس القاضي لا يملك ومحضرة القاضي لو كافيا لا ينبغي ان
 يخرج فلو عزل له القاضي اختلف فيه عزل الكوكيل لم يخرج بلا علم
 موكله والموكل لو كتب اليه بعزل ينزل ان اعلم بما فيه وكذا
 لو ارسل رسولا به ولو قنا صغيرا او غير عدل فقال ارسلني
 اليك فلان ويقول اني عزلت عن الوكالة ينزل والعزل

الحكمي لا يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله اوضح ما امره
 بسيم عن ملكه ورهنه ينزل وكيله علم الوكيل اولا وكذا لو
 جن موكله مطبقا او ارتد ولحق به الحرب او كان لحاقا فمجر
 او ما زونا فمجر او فارق شريكه او وكله بجمع فكلها بنفسه
 او ابانها الوكيل او الموصي له ودو كالة او وصاية لا يجوز منها
 الا بعلم الموكل او الموصي والشرط علمه لاحضرت له وكله
 بخصوصه ثم عزله حال غيبة الخصم فان كان وكيل الطالب صح
 عزله وان كان وكيل المطلوب فلو وكله بالتماس الطالب
 فلو كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به صح عزله علي
 كل حال وان كان حاضرا او علم به ولم يبره لم يجوز عزله بغيبة
 الطالب ويصح بحضرة رضى به الطالب اولا ولو وكله بالتماس
 القاضي حال غيبة الطالب فعزله بحضرة القاضي يصح ولو غاب
 الطالب وان عزله بحضرة القاضي يصح ابعد وعزله العدل في
 باب الرهن لم يجوز ولو بحضرة المرتهن مالم يرض به المرتهن
 ولو وكله بطلاق امراته دين اراد السفر بالتماس المرأة
 ثم عزله بلا حضورها ولا رضاها قتل بملك وهو الصحيح
 قيل لا يملك مكيل الموت في عامة الكتب ان الوكالة تبطل
 بموت الموكل ولو ادعى مال الاجارة المنسوخة بموت الموجه
 علي وكيله بالاجارة قيل يجوز وهو الصحيح لانه عزله بموته
 لكن الحقوق تتعلق به وقيل لم يجوز لانفساخ بموت الموجه
 لانفساخ بتفاسخها ونحوه لا يطالب الوكيل كذا هنا
 فتم الوكيل بالبيع الجائز لو باع فأت موكله لم ينزل وفي
 محاضر شي على قياس سئلة الاجارة ينبغي ان يكون فيه
 اختلاف فتم ولو مات الوكيل ببيع او شرا او غاب او ارتد
 قيل تستقل الحقوق الي موكله وقيل لا وقيل لو باع الوكيل
 فأت فحق فبعض الثمن لو وثقه او وصيه وقيل لو وكله

شري وكله فأت فلو وكله رد بعيب ذ فحق الرد لو رثته او
 وصيه ولو لم يكن فلو وكله علي وارثته وفي رواية اخرى
 القاضي نصب وصيا فمردده صح وكيل الوكيل ينزل بعزل الاول
 لا بموته ط لا ينزل بعزل الاول ولا بموته ذ مات الوصي
 فولاية المطالبة فيها يباع من مال الصغير لو رثته الوصي
 او لو وصيه فلو لم ينصب القاضي له وصيا صل مات مضارب
 والمال عروض فولاية البيع لو وصيه لرب المال لانها له في حياته
 فلن قام مقام بعده بخلاف عدل مات في باب الرهن فانه
 ليس لو وصيه حق البيع وقيل ولاية البيع لو وصيه لرب المال
 وهو الاصح ان الحق للمضارب والمالك لرب المال فكانا شريكان
 القضا بعلمه في ش روي ابن سماعة عن محمد ان القاضي لا يقضي
 بعلمه قال اي ابن سماعة رجع الي هذا في اخر عمره وقال لا يقضي
 بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضا حتى يشهد معه اخر
 وقال لعل القاضي غلط فشرط بعلمه شهادة اخر ليصير علمه
 مع شهادة الاخر بمعنى شاهدين قال صاحب جامع الفصولين
 بعد ذكر هذه المسئلة في فصل التافض ويبنى ان يبنى بعدم
 قضاء القاضي بعلمه في غير كتاب القاضي لمعني ظاهر في الشرط
 فضاة الزمان اصلح الله تعالى شأنهم ص القاضي هل يكتب
 بعلمه الي القاضي فهو قضاء بعلمه غير ان القاضي هنا يكتب
 بعلمه قبل القضاء لا اجماع خلاصة في الاقضية القاضي
 يقضي في حقوق المباد بعلمه بانه علم حال قضائه في مصره ان
 فلانا نصب مال فلان او طلق امراته وفي التجريد عن محمد
 انه رجع عن هذا وقال لا يقضي بعلمه وفي حدوده حق الله كق
 الزنا وشرب الخمر لا يقضي بعلمه الا انه اذا اتى سكران

مهره وفي السكران وحدا لتدفع يقضي بطله واما ان اعلم
قبل القضا في حقوق العباد عند ابي حنيفة لا يقضي بذلك
العلم ان ارفعته اليه تلك الحادثة وعندها يقضي وعليه هذا
الخلافا ان اعلم في غير مصر هو فيه قاض ثم حضر مصر فرفعت
اليه تلك الحادثة وفي التجريد جعل قول محمد مع ابي حنيفة ولو
علم في رستاق مصر عندها يقضي واختلف المشايخ علي
قول ابي حنيفة وسواء كان مقلدا اعلي الرستاق او لم يكن
ان قضا القاضي في القرية والمفارقة لا ينفذ عندهم ولو علم
بحادثة وهو قاض بمصر ثم عزل ثم اعيد عنده ابي حنيفة
لا يقضي وعندها يقضي وفي الفتاوي قال اصحاب الامالي
ان عند ابي يوسف ينفذ قضاؤه في السواد وهكذا في
النوازل عن محمد والقاضي هل يجل بما يجد في ديوانه ان كان
ذاكر تلك الحادثة يقضي والا فلا يقضي وعندها يقضي واجمعوا
انه لا يجل بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان محظوما القاض
لوراي خطه ولم يذكر ما ذكر فيه فقضي به فان مندم لا عند ابي
حنيفة وابو يوسف جوز ان اوجده في ديوانه مجمع الفتاوي
في الخزانة قال الامام خالي لا يقضي القاضي بما يسمع من
النائب من الدعوى والشهادة والنائب يقضي بما يسمع من
الاصل جري الخلع بين زوج وامرأته مرتين قبل القاضي وقال
النائب للقاضي قد جري عندي مرة والزوج منك هل يقضي
القاضي بكونها مطلقة ثلاثا قال الامام خالي لا يقضي
القاضي بما يسمع من النائب من الدعوى والشهادة واما
النائب يقضي اذا اخبره القاضي بذلك خلاصه النائب اذا
سمع البينة والقرار وكتب بذلك الي القاضي لا يقضي

بل يكلف المدعي اعادة البينة الراي الي القاضي في كتاب
الاشياء والنظائر لابن نجيم الراي الي القاضي في مسائل
في السؤل عن سبب الدين المدعي به ولكن لا جبر علي بياضه
وفي طلب المحاسبة بين المدعي والمدعي عليه فان امتنع لا جبر
وهاتان في الخانية وفي التفرقة بين الشهود وفي السؤل
عن الزمان والمكان وفي تخلف الشاهد ان راه حاز كما
في الفتاوي الصيرفية وفيما اذا باع الاب او الوصي غنارا الصغير
فالقاضي ان شاء نقضه كما في الخانية وفي مدة حبس المدعيون
اذا خيف فراره وفي حبس المدعيون في سجن القاضي او اللصوص
اذا خيف فراره ايضا كما في الفصولين وفي سؤل الشاهد
عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر بالايجور كبيع
الوقف اورهنه فالقاضي ان شاء عزله وان شأضم اليه
ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه كما في القنية يقول المختبر
وفي مدة التكموم ايضا كما سياتي شرحه في اخر الفصل الثاني
عشر وفي قبوله الوكيل من احد الخصمين اذا اباه الاخر
تعتا كما سياتي في احكام الوكيل بالخصومة من فصل الاحكام
احضار الخصم وفي صحة للقاضي احضار الخصم وان لم يعلم ان
المدعي محق او مبطل لو قريبا او بعيدا من المصر بحيث لو ابكر
لا يبيت مع اهله يا مرا المدعي باقامة البينة فلو اقامها احضر
خصمه خلاصه ان تقدم رجل الي القاضي وادعي قبل رجل
حقا ولا يعلم القاضي انه محق او مبطل وازاد احضار خصمه
وهو الاعداء ان كان خصمه في المصر يحضره وكذا لو كان
قريبا من المصر بحيث يتذكر بيت باهله وان كان بعيدا
من المصر لم يهده بمجرى الدعوى وقال الخصاص يا مرا المدعي
باقامة البينة ليكتبه لا يقضي عليه فاذا حضر بعيد البينة

وقبل محلف علي ما ادعاه والمرأة البرزة كالرجل صبح لوتواري
 الخصم في بيته لم يجز الهجوم عليه باعوان القاضي والنس
 لمفتشوا داخل الدار وقبل مجوز وعن ابي يوسف انه
 كان يفعل خلاصه رسل القاضي فلم يوجد المدعي عليه
 وقال المدعي انه اختفي وسال شهير بابه سلكه اقامة
 البيعة انه في بيته فان شهد اثنان وقالوا رايان اليوم
 او اس او منذ ثلاثة ايام يقبل وبامر بالحقم وان
 تقادمت الرؤية لا يقبل وهذه موقوف الى راي القاضي
 فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر يسر البيت
 ويسر الباب ويسر الدار المستجرة وكذا دار امراته
 ان كان ساكنا معها فان قال الخصم بدخول الباب انه
 في داره قال ابو يوسف يثبت رسول ونعم عدل
 فينادي علي بابه ثلاثة ايام كل يوم ثلاث مرات يا فلان
 ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان
 مجلس الحكم والانصب لك وكذا واقبل عليه البيعة ويثني
 ان يكون وقت جلوس القاضي وعين م هكذا يقول
 الحقيروسياتي في فصل القضاء علي الغائب ان هذا يسمى
 اعذارا قال واما الهجوم فقد وسع فيه بعض اصحابنا
 وعن ابي يوسف انه كان يفعل وقت قضائه وصورته
 لو قال الخصم انه توارى عني في منزله وطلب الهجوم بثلث
 ائنين ومعهما اعوان القاضي ونسافقوم الا عوان
 حول البيت وتدخل الساحة ثم تدخل الاعوان فيفتشون
 عنونها وما تحت السرير وعمر رضي الله عنه هم علي بيت
 رجلين بلغه ان في بيتهما شرابا فوجد في بيت احدهما
 رونا الاخر وهجم علي بيت ناحية بالمدينة واخرجهما وعلاهما

بالدرة

وكذا الشهادة انه اعتق امته وهي غايبة تقبل ان المرأة والامته
 لو حضرتا وكذبت الشهود لا يلتفت الي تكذيبهما الشهود فلا
 يبالى بهما حضرتا ام لا انما يثبت ما لم يقض شرط حضرة
 المبيع عند الدعوي لانه في الحقيقة دعوي الدين كذا اخش وفيها
 المشتري لو ادعي تسليم المبيع لا تسلم ما لم يحضر الثمن ولو لم يوجع
 فاذ حضر حبرا الباع علي احضار المبيع وكذا الوادي رد الرهن
 من المرتين لا يجبر علي احضار الرهن ما لم يحضر الرهن قدر
 الدين وفيها احضار التركة ليس بشرط لا ثبات الدين لكن اذا
 ثبت ليس له مطالبة الا باحضار لانه شرط في اثبات الغنم
 ويكفي احضار قدر الدين لحصول الغرض فيها غصب فها فبرهن
 عليه اخر انه قنه يقضي له ثم الغصب منه برهن علي غاصب ان
 القن ملكي لا تقبل بيته انه دعوي الملك المطلق لا تصح الا علي
 ذي اليد لكن لو ادعي انك غصبت مني تسع في حق الثمن الا
 يري ان دعواه علي الغاصب الاول تصح ولو كان العين في يد
 غاصب الغاصب ولو برهن الغصب منه علي المعقضي له ان
 هذا القن ملكي يقبل وكذا لو برهن ان القن ملكي غصبه من
 فلان يقبل شكك دعوي الغصب علي غصبه اليه تقبل لانه
 دعوي الملك يقول الحقير وذكر في مجمع الفتاوي في تعليل هذه المسئلة
 لان في الملك يصير خصما باليد وفي الغصب بالفعل ص الخصم
 شرط لقبول البيعة لو اراد المدعي ان ياخذ من يد الخصم الغائب
 شيئا اما لو اراد اخذ حقه من ثمن ماله الغائب في يده لا بشرط
 حضرة الخصم ولا يحتاج القاضي الي نصب الوكيل فتش ادعي الثمنان
 علي اخر بانه امر فلان واخذ منه صم وكذا الدعوي علي الامر لو
 سلطانا والا فلا لان امر السلطان اكراه وسيجي تفصيله
 في اول فصل الضمانات ما يحدث بعد الدعوي قبل الحكم وحاصله

عين

اخراج المدعي عليه المدعي به عن يده حيلة باسقاط الدعوي
ط ادعي دارا بدار اخر فطوب ببيته فقاما من عند القاضي قبل
اقامتها او بعد اقامتها شاهد واحد فباع ذواليد الدار من رجل
صح بيعة حتى لو برهن المدعي على المدعي عليه بعد ذلك وقد علم
القاضي البيع او اقرب المدعي فلا خصومة بينهما ولو كان الدار
بيد المدعي عليه واقام المدعي شاهدين فعلا ولم ينعن القاضي
بشهادتهما فقاما من عنده فباع لا يصح بيعة حتى لو تقدم ما الى
القاضي بعده فلم ان يحكم بتلك البيعة وان اقرب المدعي او علم
به القاضي فرق بين الشاهد والشاهدين في ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف انه سوي بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين
وا بطل بيع المدعي عليه وهبته في الفصلين ثم ضام رجلان
في سلعة ولم يقدم الى القاضي حتى باعها المدعي عليه جاز وبعد
التقديم الى القاضي لا يجوز الا اذا علم انه ترك الخصومة ولو باعها
بعد التقديم الى القاضي قبل اقامة البيعة فاودعها المشتري
اياه وبرهن عليه لا يقبل ولو باعها بحضور من القاضي واقر انك
بالبيع فلا خصومة بينهما حتى برهن عليه المدعي فباعها المدعي عليه
ووهب قبل الحكم قال لا اجير بيعة ولا هبة قال ابو الفضل
هذا خلاف جواب الاصل وفيه بيع قبل البيعة يجوز فلو برهن
ثم باع فلو قدرت على المشتري اطلت البيع ولو لم اقدر عليه
وعملت البيعة خربت المدعي لو شأ اخذ من الباع ولو شاء
وقف الامر حتى يقدم المشتري فشئى شرب قنا فاستحقه
رجل فبرهن فقبل الحكم رد المشتري القن على بايعه بعيب بقفا
بشرائطه لا تندفع عنه دعوي المدعي لانه لما برهن عليه صار
خصما فلم يجز له اخراج القن عن ملكه ولو ان المستحق لم يبرهن
والباقي بحاله تندفع الخصومة عن المشتري ان لم يضر خصما

بعد ان اكرم ما في الباب ان الباع غاصب والمشتري غاصب
الغاصب وغاصب الغاصب يبرأ بالرد على الغاصب الاول
لو ثبت رده ببيته كذا هنا وفيه ادعي فقبل البيعة دفعه
ذواليد الى اخره فقال المدعي هو ملك فلان ورفعت اليه
فادعي عليه لا يجبر المدعي عليه على احضاره ان يجبر الدعوي
بلا اقامة بيعة لم يضر خصما فلم يتعلق به حق المدعي ولو اقام
شاهد واحد الا يملك الدفع الى غيره ان صار خصما وفيه
لو ادعي فقال ذواليد بعت من فلان وكان ملكي وهو
مجهوس في يدي بئنه وبرهن لا يسمع لانه لما اقر بان كان ملكي
ظهر انه خصمه فلا يمكنه اخراج خصمه من ان يكون خصما
الفصل الرابع في قيام بعض
اهل الحق عن البعض في الدعاوي والخصومات ودعوي
العين في ممي عن ابي يوسف ادعي بيتا وقال نصف لي ونصف
لفلان وبرهن المدعي ان له نصفه يقضي له بالنصف ويكون
النصف الباقي بين ذواليد وبين من اقر له بالنصف
نصفين ط برهن عليه اني فلان الغائب اشترى بيته منه
هذا بكنا ونقد ثمنه فعلي قياس قول الامام يحكم للحاضر
بنصفه فاذا قدم الغائب كلف اعادة البيعة وعلي قول
ابي يوسف يحكم بكلمة الحاضر والغائب ويدفع الى الحاضر
نصفه ويودع الباقي عند ثقتة ولا يقسم حتى يحضر الغائب
ولو وجد الغائب الشرا بطل نصيبه منه وهما نصيب الحاضر
بلا خلاف فشئى وعن ابي يوسف لو باع نصف الدار غير
مقوم ولم يقبضه المشتري حتى ادعي النصف فالخصم فيه
الباع لا المشتري ونعني المدعي على الباع بنصف الدار
وقال للبائع سلم للمشتري نصف الدار صح دار لهما ادعي

رجل نصفه علي احدى يكون مدعي ربه وهو نصف ما بيده اذ في يده النصف فلو كان مدعي للنصف الذي بيده يكون مدعي للنصف المعين وهو لم يدع النصف المعين دعوى الدين وفي مبرهن ان له وفلان الغائب علي هذا الغائب له بنصفه فاستوفاه فقدم الغائب فلا يأخذ من الغريم شيئا الا ان يبرهن وله ان يأخذ من شريكه نصف ما اخذ باقراره بشركة مي وعليه دين لهم فطلب احدى نصيبه بغية البقية يجبر المدعون علي الدفع له دين عليهما وبرهن علي احدى والآخر غائب قال ابو جعفر اقصي بالمال عليه وقال ابو يوسف اقصي به عليهما لو كانا شريكين فيما عليهما وذكر هذه المسئلة في حكا وقال ابو جعفر اقصي بالمال عليهما كذا اقصي قال في هذا الجواب لا يستقيم علي قول الامام ان الحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب عند في جنس هذه المسائل قال وفي مبرهن قال الامام اقصي علي الحاضر بنصف المال وقال ابو يوسف اقصي عليهما بجميع المال قال اعلم ان محمد اذكر هذه المسائل في مبرهن علي نسط واحد ان عندك الحكم الحاضر وعلي الحاضر يقتصر عليه وذكر صفة في بعض المسائل ان الحكم علي قول الامام يقتصر علي الحاضر وذكر في بعضها انه يعمد الي الغائب وتارة ذكر قول ابي يوسف مع تارة ذكر قوله بخلاف وكان عن الامام روايات في الفصول كلها سواء كان الشريك مدعي او مدعي عليه وكذا عن ابي يوسف روايات واما الفرق فلا وجه له قال صاحب جامع الفصولين اقول يحتمل ان يكون اختلاف الروايات بناء علي اختلاف الروايات في جواز الحكم علي

الغائب

الغائب والله اعلم قضا وكذا لو كان كل منهما كفيلة عن صاحبه او الحاضر كفيلة عن الغائب او الاصل عن الحاضر والغائب كفيل عنه فهذا كله سواء ينتصب الحاضر خصما عن الغائب قال في لو كفل كل منهما عن الاخر بان ينتصب الحاضر خصما عن الغائب ان ما يدعيه علي الكفيل عين ما ثبت علي المكفول عنه اذ ثبت له حق الرجوع به فيكون خصما علي الغائب لا لولا امره اذ ما يدعيه علي الكفيل ليس سبب لما يدعيه علي الغائب الا يبرهن انه لا يرجع علي الغائب فلا ينتصب خصما عنه ومن جنسه عن محمد فممن باع منهما بالغ علي ان كلا منهما كفيل عن الاخر فبرهن علي احدى انه له عليه وعلي فلان الغائب الغا وكل منهما كفيل عن الاخر بامر فانه يحكم علي الحاضر بالغ نصفه اصالة ونصفه كفالة فلو حضر الغائب قبل اخذ الالف لم يكن للبائع ان يأخذ ممن حضر الا الخمسة الاصلية اذ الحكم علي كفيله حكم عليه دون العكس وفيه له علي الف فكفل به بامر فبرهن علي الاصيل ان له عليه كذا وفلان كفيل به بامرك يقتضي علي الاصيل ولا يكون هذا قصدا علي الكفيل فلو لقي الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا قبل ان يعمد البينة ولو برهن علي الكفيل او لا بغية الاصيل واثبت كفالة بامر ثبت المال عليه وعلي الغائب وينتصب الكفيل خصما عن الاصيل دون عكسه برهن ان له وفلان الغائب عليه الفاس ثمن قن باعه قال في يقتضي بنصيب الحاضر لا الغائب حتى لو حضر لكف إعادة البينة وقال ابو يوسف يقتضي بنصيبها فلا حاجة الي إعادة البينة لو حضر قال وذكر صفة بعد هذا لم يدل علي رجوع ابي يوسف الي قول الامام وذكر ان م ح

الامام في ظاهر الرواية والحاصل ان احد شريكي الدين
 خصم عن الاخر في الارث وفاقا وفي غيره عند ابي يوسف
 لا عند الامام وقال م قول ح قياس وقول س استحقاق
 ومحمد س كذا محي ثم على قول ابي يوسف ومحمد الغائب
 لو صدق الحاضر بخبر شاركه فيما قبض او اتى المطلوب
 بنصيبه دعوى الارث وغيره وفي ط ادعي بيتا ارثا لنفسه
 ولا خوف من الغائبين وسماهم وقال الشهود لا نعلم له وارثا
 غيرهم تقبل البينة في ثبوت النسب الميث ان احد الورثة
 خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الا يري انه لو ادعي
 على الميت دين بخصم احدث ثبت في حق الكل واجمعوا علي
 ان ذا اليد لو مقر لا يؤخذ منه نصيب الغائب هذا في العقار
 اما في التخلي فعلي قولها يؤخذ منه ويوضع عند عدل وعلي
 قول الامام قيل يوضع عند عدل وقيل لا يؤخذ واجمعوا
 علي انه لا يؤخذ لو مقر ثم في فصل العقار لو حضر الغائب
 قيل يحتاج الي اعادة البينة وقيل لا وهو الاصح كذا الوادي
 الدين ارثا بخفي بنصيب الحاضر والغائب هذا الوادي
 بعضهم بنصيب بعضهم اما لو طلب بعضهم القسمة بنصيب البعض
 ذكر في ج ان احدثهم لو طلب نصيبه والباقي غيب لا يقسم
 ولو برهن ان القسمة في معنى القضا وان تملك وتلك
 فلا بد من مفضي له ومفضي عليه ومملك وتملك فلو غاب
 احدثهم وحضر اثنان واقرا انه دارا بيننا وهو ميراث بيننا
 وبين اخينا الغائب وطلبوا القسمة او طلبها احدثها قال
 الامام لا يقسم بينهما حتى يبرهن علي ما ادعيا وقال لا يقسم
 ويشهد انه فعل كذا باقرارهما واجمعوا علي ان بعض الدار
 لو كان بيد الغائب او بيد مورعه لا يقسم حتى يبرهنوا علي

قوله تقبل البينة في
 ثبوت النسب
 للميت لغير بيان
 الفصلين في ثبوت
 البينة للميت
 فانظر ان
 ما هنا غريب من
 السامح تامل

ذلك واجمعوا علي ان الموروث لو منقولا يقسم بلا بينة
 واجمعوا انهم لو ادعوا الشركة بشر او طلبوا القسمة يقسم
 باقرارهم بلا بينة لو حضر كلهم وذكر ان منقول الارث
 والمقار والممنقول المشترك سبب سبب او هبة او صدقة
 او غير هاتين الشرك باقرارهم بلا بينة علي اصل السبب
 وعن الامام ان العقار المشترك لا يقسم بلا بينة علي اصل
 السبب وعن الامام ان العقار المشتري لا يقسم بلا بينة
 كعقار الارث عنده والمشارك بلا ارث انما يقسم لولا
 غائب والا فلا حتى يحضر الغائب ان الحاضر ونسبوا
 بخصم عن الغائب واحدا او اكثر الدعوى علي الورثة
 في ح مات وترك دارا وثلاثة بنين فتاب اثنين وبقي
 ابن والدار بيده نصيبه له ونصيب الغائبين وديعة عنده
 والدار غير مقسومة فادعي رجل منهم كله فلو ادعي ملكا
 مرسلا او ادعي الشرا من ابيهم يحكم له بكل الدار وبعض
 الورثة خصم عن كلهم ان القسمة توجهت علي الميت
 وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت ثم لو حضر او
 صدقاه في الارث نفذ الحكم عليهم ولو قالوا الدار لنا
 شرياه او ورثناه من رجل اخر فلم يبرهنوا فالحكم عليهما
 لظهور ان الحاضر لم يكن خصما عنهما فلم تجز الحكم عليهما
 ويقال للمدعي اعد البينة فلما عارضا حكم له والا فلا ولو لم
 تكن كل الدار بيد الحاضر وكان نصيب الغائبين وديعة
 عنده الا حرم لم ينفذ الحكم عليهما ايضا ان الحاضر خصم في نصيب
 الذي بيده فقط فيحكم عليه به صرح ان احد الورثة خصم
 عن الميت في عين هو في يد هذا الوارث لا في عين ليس
 في يده حتى لو ادعي عينا من الشركة علي وارث ليس تلك

العين في يده لا يسمع وفي دعوى الدين ينتصب احد الورثة
 خصما عن الميت وان لم يكن في يده شئ من التركة طرورا
 دارا فباع احدهما نصيبه من رجل فبرهن رجل انه داره
 قال محمد الحكم علي المشتري حكم علي البائع والحكم علي الخ
 حكم علي المشتري الا ان يقول المشتري لم يرث هذا عن
 ابيه وسيدكر بعض من جسر هذه المسائل في فصل
 مسائل التركة وفي الدين وفي الفصل الذي بعده والله
 اعلم الفصل الخامس في القضا
 علي الغائب والقضا الذي يتعدي الي غير المتقضي عليه وفيه
 مسائل المفقود والتصرف في اموال الغائبين لق القاضي
 لو حكم علي وكيل الغائب او علي وصي الميت بحكم علي الغائب
 وعلي الميت ولا يحكم علي الوكيل والوصي ويكتب في سجل
 انه حكم علي الميت او علي الغائب بحضرة وصيه او وكيله
 شح الحكم علي الغائب لم يجز عندنا سواء كان غائبا عن
 المجلس او حاضرا في البلد او غائبا عن البلد فقط ادعي
 علي الغائب شيا ليس للقاضي ان ينصب عنه وكيل او
 قضى علي الغائب بخصم عنه ففي نفاذ حكمه روايتان من
 الفتوي علي نفاذه ص لا ينبغي للقاضي ان ينصب وكيل
 عن الغائب وان يقضي علي الغائب اما لو فصل وقضى علي
 الغائب نفذ حكمه بالاجماع سهد قال سس القاضي ينصب
 عن الغائب خصما ويحكم عليه خ لا ينبغي للقاضي ان
 يحكم للغائب بخصم كالا يحكم علي الغائب الا ان مع هذا
 لو وكل وكيل وانفذ الخصومة بينهم جاز وعليه الفتوي صغر
 قوله وانفذ الخصومة دليل علي ان التوكيل لا ينفذ ما لم
 يجتمع ويقضي فيما بينهم ان التوكيل لا يدخل تحت الحكم

وما لم يقض القاضي لا يصح ج قدم الي القاضي وقال ان
 لا يبي علي هذا العا وابي غائب وانا اخاف ان يخفى هذا
 فعمله القاضي وكيله لابي وقيل بيته الابن علي المال وحكم
 به فرفع الي قاضي اخر فان الثاني لا يجوز حكم الاول اذ بيته
 الابن لم تتم بحق علي الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف
 المفقود اذ القاضي يجعل ابن المفقود وكيل في طلب حقوقه
 اذ المفقود مكنت وللقاضي ولاية في ماله ج ادعي علي غائب
 رينا حضرة رجل يدعي انه وكيل الغائب في الخصومة فافر
 المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو برهن علي الغائب
 لم يقبل وكذا الراعي رينا علي بيت بحضرة رجل يدعي انه
 وصي الميت واقرا المدعي عليه بالوصاية كذا في شئ وفي ط
 الحكم علي المسخر لم يجز وتفسير المسخر ان ينصب القاضي
 وكيل على من الغائب ليسم الخصومة عليه وانما يجوز نصب
 الوكيل عمن اختفى في بيته بعدما ناري امين القاضي علي
 باب داره بق الحكم علي المسخر يجوز وقيل ينبغي ان تكون
 هذه المسئلة علي روايتين اذ حاصل الحكم علي الغائب
 وفيه روايتان وكان ط ينبغي بان الحكم علي الغائب لا ينفذ
 كيلا يتطرق الي هدم مذهب اصحابنا ط وفي ج المشتري
 بخيار اراد الرد في المدة فاختفى البائع وطلب المشتري
 من القاضي ان ينصب خصما عن البائع ليرده عليه قبل ينصب
 نظر المشتري وقيل لا لانه لما شري ولم ياخذ منه كفيل
 مع احتمال غيبته فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له واذ
 لم ينصب وطلب المشتري من القاضي الاعذار فمن محمد
 فيه روايتان يعذر في رواية وهو ان يبعث ساريا علي
 باب البائع ان القاضي يقول لك ان خصمك فلان يريد

الرد عليك فان حضرت والانتقضت البيع فلا يتقدم القاضي
 بلا اعدار وفي رواية لا يضر القاضي ايضا فلا يخل بنفسه
 ان لم يوافق به غدا فدينه على الكفيل فغابت الطالب
 في الغد فلم يجده الكفيل حتى مضى الغد لزم المال ولو رفع
 الكفيل الامر الى القاضي فنصب القاضي وكيله عن الطالب
 وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو بخلاف ظاهر الرواية
 انما هو في بعض الروايات عن ابي يوسف قال لا يوفى
 به قاض فلو علم ان الخصم تغيب لذلك فهو حسن فقهه
 قال له مد يونه لو لم افصح كالمك اليوم فكذلك فاضح الطالب
 فنصب القاضي وكيله بطلب المديون بقبض منه ايام ثلاثين
 فقبضه وحكم به الاخر قال ابو يوسف لم يجز كذا فقهه وهذا
 قولهم فان خص قول ابي يوسف القاضي بنصب عن الغائب
 وكيله بقبض من المديون فيبرأ به يفتي كذا وظهري الاصل ان
 الحكم للغائب وعليه لم يجز الا خصم عنه حاضر اما قصدي وهو
 بتوكيل الغائب اياه واما حكمي بان يكون المدعي على الغائب
 سببا لما يدعي الحاضر لا محالة او شرطه على ما ذكر بعض
 المشايخ وعند عاشرهم يشترط السببية فقط يقول
 الحنفية الفرق بين السبب والشرط هو ما ذكر في متن
 التنقيح في علم الاصول ان الشيء المتعلق ان كان داخلا
 في الاخر فهو ركن والا فان كان مؤثرا فيه فعلة ولا يخل
 كان مؤثرا فيه فعلة والا فان كان موصلا اليه في الجملة فسبب
 والا فان توقف عليه وجوده فشرط ثم يجوز باحد معان
 ثلاثة احدها توكيل الحاضر والثاني كون المدعي على الحاضر
 والغائب شيئا واحدا وما يدعي على الغائب سببا لما يدعي
 على الحاضر لا محالة والثالث كون المدعي شيئين بينهما

سببية لا محالة كما مر في هذه الصور يحكم على الغائب سوي
 في بين الشئ والشئين فشرط السببية لانتصاب الحاضر
 خصا عن الغائب في الفصلين وذكر عامة المشايخ ان
 السببية يشترط فيها لو كان المدعي شيئا واحدا وهو الاشبه
 والا قرب الى الفقه هذه في السببية القطعية اما لو كان
 المدعي شيئين وما يدعيه على الغائب قد يكون سببا
 وقد لا يكون لكونه مما ينفك عنه مجال فينظر لو كانت
 نفس ما يدعيه على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر
 يحكم في حق الحاضر لا الغائب ولو كان المدعي عليهما شيئين
 والمدعي على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر باعتبار
 البعث الى وقت الدعوى لا يحكم في حق الحاضر ولا الغائب
 محج وكله بنقل امراته او بقتله او باجارتة فيه فبرهن على الطلاق
 او العتق او وكله بقبض دينه فبرهن على الايضا الى موكله يقبل
 عند الامام بخلاف العين ويوقف عندها في العين والدين
 سواء والمحققان قولهما اقوي وهو رواية عنه كذا عدة
 وغيره يتر الانسان بصير خصما عن الغائب في اثبات
 شرط حقه كما بصير خصما عن اثبات سبب حقه لانه كما
 لا يمكن اثبات حقه الا باثبات سببه لا يمكن الا باثبات
 شرطه والحاصل انه لو برهن على شرط حقه باثبات فعل
 على الغائب فلو لم يكن فيه ابطال حق الغائب من طلاق او عتق
 او بيع او نحوه اقمي بعض المتأخرين انه يقبل ويحكم على الحاضر
 والغائب وجه احدثه والاصح انه لا يقبل ويحكم على الحاضر
 والغائب وبه اخذ من والاصح انه لا يقبل وما يفعله الناس
 من انهم اذا ارادوا اثبات شئ على الغائب من طلاق
 او وقف او بيع او نحوه يجعلون ما يريدون اثباته شرطا

لو كانت الحاضر ثم يدعون بتجيز الوكالة لوجود الشرط من الغائب
 ويبرهنون على وجود الشرط من الغائب قول بعض المتأخرين
 والأصح أن هذه البينة لا تقبل كما ذكر في حسن إذ في قبولها
 إبطال حق الغائب كذا ط وفي فتن أراد وكيل البيع إثبات
 وكالة بحيث لو أنكر لا يسع النكار فله وجهان أحدهما
 أن يسل الوكيل العين إلى رجل ثم يدعي أنه وكيل بقبضه
 وبه فله إلى فيقول ذواليد لا أعلم وكالة فبرهن
 قيام القاصي بتكليمه إليه فيبيع والثاني أن يقول هذا
 فلان أبيع منك فاذ أباعه وقبض منه يقول المشتري
 لا أقبض المبيع لأنني أخاف أن ينكر المالك وكالة وربما
 يهلك في يدي أو ينقص فيضمنني فبرهن الوكيل أنه وكيله
 بذلك وبجيرة على القبض وثبت بالبينة ولاية الجير على
 القبض وهنا وجه آخر وهو أن يبيع فيقول إلى فضولي
 فلا سلم المبيع فبرهن المشتري أنه وكيل فلان بالمبيع
 فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالمبيع فقطع أرعي على رجل أنه
 كفل عنه فلان الغائب بكذا وأردى الكفيل ذلك المال إلى
 الطالب وأنكر المطلوب الأرافة فبرهن عليه الكفيل والطالب
 غائب يقبل ويحكم على الغائب والحاضر قس طالب الدائن
 كفيله بدينه فبرهن الكفيل أن المدين أداه يقبل وينتصب
 الكفيل خصما عن المدين أن لا يمكن دفع الدائن إلا بهذ أقال
 صاحب جاب الفصولين اضطرب أراهم وبيانهم في مسائل
 الحكم على الغائب وله ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل فوجب
 ظاهر تبني عليه الفروع بلا إشكال فالظن عندي أن
 يتأمل في الوقائع ومجتمعات ويلاحظ المخرج والضرورات
 فيفتي بحسبها جواز أو فسار استللا لو طلق أمراته عند

العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن بمجرى
 عن أعضائه أو عن أن يسافر إليه هي أو وكيلها بعده أو لئلا
 أخربان كان لا يرضى أحدهما لوكالة وكذا المدين لو غاب
 عن البلد وله نعمة في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع
 لغزيرهن على الغائب بحيث أطمان قلب القاصي وغلب
 ظنه أنه حق لا تزوير ولا صيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب
 وللغائب وكذا للمفتي أن يفتي بجوازه دفعا للمخرج والضرورات
 وصيانة للمحقوق عن الصناعات مع أنه مجتهد فيه ذهب إلى
 جوازه الثاني وما لك واحد بن حنبل وفيه روايتان عن
 أصحابنا والأحوط أن ينصب عن الغائب وكذا يعرف أنه يراعي
 جانب الغائب ولا يخرط في حقه فينصب الأولي ثم الأولي والد
 أعلم فتن أدعت تعلق طلاق نفسها بكنح غيرها وبرهنت
 أنه تزوج فلانة ففي قول هذه البينة روايتان والصحيح
 أنها لا تقبل أن كاح فلانة شرط طلاقها فلا تنتصب خصما
 في إثبات الشرط ثم قال والصحيح من الجواب فيما لو كانت
 ثبوت الحكم على الغائب شرط للمدعي على الحاضر بنظر لو
 لم يتضرر به الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر
 خصما عنه لا لورا براين ضرر ونفع ضاع أرعت عليه أنه
 كفل بمهرها من زوجها وطلقها ثلاثا فادعى المدعي عليه الكفاة
 وأنكر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت أنه طلقها ثلاثا بحكم لها
 بالمهر على الحاضر ووقوع الثلاث على الغائب فالمدعي
 به شيئا بينهما سببية قال عند فيه نظر لأن المدعي على الغائب
 وهو الفرقة شرط على المدعي على الحاضر لا سببية وفي مثله
 لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامة المشايخ
 فينبغي أن يفتي بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب

ضد فعلي قياس ما قال صح ينبغي ان يعني ايضاً في سئل
 ضد هنا بطلاق المدعية لا بنكاح الغائبة قال صاحب جامع
 الفصولين فالحاصل ان المدعي علي الغائب اذا كان شرطاً
 لما يدعي علي الحاضر قيل ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب
 مطلقاً وهو قول بعض المشايخ وقيل لا ينتصب مطلقاً
 وهو قول عامة المشايخ وقيل ينتصب فيما لا ينظر به الغائب
 لا فيما ينظر به وقيل فيما ينظر به يعني علي الحاضر لا علي الغائب
 ثم قال اقول هذا بعيد ان الحكم علي الحاضر فرع علي
 الغائب فكيف يثبت الفرع بدون الاصل فالاولي ان ينتصب
 الحاضر خصماً عن الغائب في كل ما لا يمكن اثبات حق علي
 الحاضر الا باثبات ذلك علي الغائب سواء كان سبباً او شرطاً
 ان الحكم علي الغائب بلا خصم عنده جائز وعليه الفتوى فينبغي
 ان يجوز الحكم علي الغائب مع الخصم عنه في الجملة بالطريق
 الاولى صيانة للمحقق ورعاية للاصول يقول الحنفية كلام
 كلام من وجهين الاول ان قوله هذا بعيد غير سديد لان
 جوابه ظاهر لكل متأمل رشيد الثاني ان قوله فالاولي
 مخالف لما مرنا من اننا غلبنا عن قس من قوله والصحيح من
 الجواب الخ ويؤيده ما قال الامام قاضي خان رجل قال
 لاسرته ان طلق فلان امراته فانت طالق ثلاثاً وغاب
 فلان فبرهنت ان الغائب طلق امراته لا تقبل هذه البينة
 وهو الصحيح لانها قامت علي شرط حقها فيما ينظر به
 الغائب بخلاف ما لو علق طلاقها بدخول فلان الدار فبرهنت
 انه رجل فانها تقبل ويعني بطلاقها لان بيتها قامت علي
 شرط حقها فيما لا ينظر به علي الغائب وهو يؤيده ايضا ما ذكره
 ابن الهمام في شرح الهداية بعد تفصيل عظيم بقوله فصار

الاصل ان ما كان شرطاً لثبوت الحق للحاضر من غير ابطال حق
 للغائب قبلت البينة فيه ان ليس فيه قضاء علي الغائب وما
 تضمن ابطالاً عليه لا تقبل اهـ والله اعلم فثبت برهن المدعي
 انها امراته بحكم له بها فافترقا بنكاح الغائب لا يدفع بينة
 المدعي وهل يعتبر هذا الاقرار في حق سقوط اليمين عنها
 علي قول من يري التحليف في النكاح قبل يصح هذا الاقرار
 ولكن يبطل بالتكذيب ويندفع عنها اليمين وقيل يصح ولا يدفع
 عنها اليمين تزوجها فشهد جماعة محضرتها عند القاضي انها
 منكوبة فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة لعدم الخصم عن
 الغائب في اثبات النكاح ولا تثبت الحيلولة لعدم ثبوت
 النكاح برهنت علي ذي اليد انها معتقة فلان الغائب حررها
 وهو يملكها وهذا استرقني بخير حق يقبل ان يدعي قصر يد
 الحاضر عنها وهو لا يمكنه الا بذلك فتصير خصماً فحكم بعتقها
 وقصوده قال صاحب جامع الفصولين فعلي هذا لو برهنت
 انها امرأة فلان الغائب فينبغي ان تندفع دعوي المدعي
 بنكاحها بعين هذا التعليل وقد سطر خلافه من قيل با سطر
 يقول الحنفية ما ذكر قياس مع الفارق لان فيما يدعي المدعي
 في مسئلة العتق نعماً للغائب وهو ثبوت الولاء له بخلاف
 مسئلة النكاح اذ فيه ضرر له بتجديد النكاح ولو ازمه عليه
 فافترقا فثبت ادعي الورثة علي قن انا ورثناه من ابينا
 فبرهن القن انه قن فلان اخوانه حرره يقبل وبصير خصماً
 عن الغائب في اثبات الملك له ان ملكه شرط عتقه فيصير
 خصماً في اثبات التمسك وفيه ادعي علي قن انه ملكي فبرهن
 القن انه ملك فلان الغائب يندفع دعوي المدعي كما لو برهن
 ذواليد ان ما في يده ورثة تندفع الخصومة كذا هنا لا انه
 اثبت ان يده علي نفسه نيا بانه عن الغائب عيت قن برهن

علي ذي اليد انه لفلان الغائب وانه حرره وبرهن ذواليد
انه قن فلان اخر اوردعه اياه او اجره اوردعه لا يحكم بعقده
ولو زعم ذواليد انه قن فلان الغائب اوردعه اياه وقال
القن كنت قتاله فخرني او قال كنت قنا لفلان اخر فخرني
لا يصدق بخلاف قوله انا حر الاصل فانه يصدق فانه في
دعوى الغريم اقر برقيقته وارعي زوالها فلا يصدق الا بحجة
وفي الحرية انكر الرق فالتقول للملك الا يري انه لو حضر
فلان وارعي انه قنه وقال انا حر الاصل صدق القن ولو
قال انا حر الاصل وبرهن ذواليد انه قن فلان اوردعه بخفي
بكونه قن فلان ويدفع الي ذي اليد حتى لو حضر الغائب وانكر
كون القن له لزمه بخلاف ما لو ادعى قنا بيد رجل وبرهن
ذواليد انه ورثه فلان واندفعت الخصومة لا يصير القن
مقضي لفلان حتى لو حضر ~~او انكر كون القن له~~ لا يلزمه القن
وكلاهما جنبين دية فغلبا على الواحد الوكيلين وارعي الوكيل
الاخر فاقتر الغريم بدين ومجد الوكالة فبرهن الوكيل ان الدائن
وكلمه فلانا الغائب بنقص دية يحكم بوكالتها حتى لو حضر الوكيل
الغائب لا يملك اعادة البينة وكذا لو مجد الغريم المال
والتوكيل فبرهن عليهما الوكيل الحاضر يحكم على الغريم بالدين
وبوكالتها ثم لا يقبض الحاضر شيئا في الفضل حتى يحضر الوكيل
الاخر اذ بين الخصومة والقبض فرق فان الوكيلين بالخصومة
والقبض لا ينفرد احدهما بالقبض وينفرد بالخصومة ~~سبب~~
الدعي عليه لو اقر ثم غاب يحكم عليه باقراره بالاجماع ولو
حضر فانكر فبرهن عليه ثم غاب يحكم عليه عند ابي يوسف
لا عندم ~~الح~~ غاب المدعي عليه بعد ما برهن عليه او غاب
الوكيل بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل
ثم عدلت البينة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا

الرفق

ارفق بالناس ولو غاب الموكل بعد ما برهن عليه او غاب
الوكيل بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم
عدلت البينة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا
بالسبب ولو غاب الموكل بعد ما برهن عليه ثم حضر وكيله
او غاب الوكيل بعد ما برهن عليه ثم حضر موكله يحكم
عليه بتلك البينة وكذا يحكم على الوارث بينة قامت
على مورثه ولو كان الوارث غائبا غيبة منقطعة ينصب
القاضي وكيله يطلب الخصم ويحكم عليه بتلك البينة وكذا لو كان
على احد الورثة فغاب يحكم على الوارث بينة قامت بها
على الوارث الاخر وكذا لو برهن على نايب الصبي فلو بلغ
الصبي يحكم على الصبي بتلك البينة ومن توجه عليه الحكم
فاختفى لا يحكم عليه عند الامام وقال محمد بن ابي علي
بابه ثلاثة ايام فلو خرج والا حكم عليه ولو لم يخرج لكنه
غاب لا يحكم عليه وقد مر بعض مسائل هذا النوع في اخر
الفصل الاول نغلا من الخلاصة وعزها حكمة اثبات
العتق على الغائب من حيل اثبات العتق على الغائب هو
انه شهد ا على رجل بحق فقال لها قنا لفلان فبرهن المدعي
ان فلانا حررتها ثبت العتق في حق الحاضر والغائب
اذا المدعي شيان المال والعتق على الغائب وهو سبب
لما يدعيه علي الحاضر لا بحالة اذ ولاتية الشاهد الشهادة
لا تنفك عن العتق بحال فصارت شي واحد معنى وحكمة
اثبات الدين على الغائب ان يكفل بكل ماله على الغائب
وتجيزه المدعي في المجلس فيدعي المدعي على الكفيل علي
الكفيل مالا مقدرا بسبب الكفالة المطلقة فيفرا الكفيل
بالكفالة وينكر دية فبرهن المدعي على دية علي الغائب
فحكم القاضي على الكفيل با اعادة عليه باقراره بتلفاته

ثم يبرأ المدعي الكفيل فيثبت الدين على الغائب لانتصاب الكفيل
خصما عنه اذ المدعي على الحاضر لا يثبت الا بشبوت الدين على
الغائب وفي مثله يصير الحاضر خصما عن الغائب وهذا لو كانت
الكفالة بكل ماله على الغائب اما لو لم يكن بان ادعى ان له
على فلان الغائب كذا وهذا الحاضر كفيل به فبرهن فحكم القاضي
على الكفيل لم يكن حكما على الغائب الا ان ادعى الكفالة باسم
الغائب اما لو كفّل بكل ماله على الغائب فالحكم على الكفيل
بمال معين حكم على الغائب سواء كان ادعى الكفالة باسمه او لا
كذا ان ذكرها في وقال الحوالة فيه كالكفالة وقال وهذا
لو كانت الخصومة في الحوالة والكفالة بين الطالب والكفيل
اما لو كانت بين الكفيل والمكفول عنه بان قال لمن كفّل
عنه كفلت لفلان بدنيك بأمرك واديت ولي الرجوع
او قال المحتال عليه للمحيل اخلت عنك بأمرك واديت
ولي الرجوع عليك فبرهن يحكم عليه باليمين ويحكم على
الغائب بقبض حقه وكذا لو اقر بالامر وانكر الا اقر فبرهن
فحكم عليه كان حكما على الغائب ولا يلتفت الي انكاره بعده
ص كفل باسمه لفلان بما لزم له او قضى به له عليه اوزاب
له عليه فغاب الامر فبرهن فبرهن المكفول له ان له على
الغائب الغا وقال للقاضي اقبض به على الغائب حتى يلزم
الكفيل لا يحكم حتى يحضر الغائب بخلاف ما لو كفّل بكل ماله
عليه فبرهن الطالب ان له عليه الغا يقبل لو كان المكفول
عنه غائبا ثم قضي كفل بما لزم او قضى اوزاب لو اقر الكفيل
بدين على ~~المكفول عنه~~ المكفول عنه والبي ان يدفع مخافة
ان يجهد الغائب لم يجز حيلة اثبات الحرمة على الغائب
ان اصرمها عند الشهود فغاب فارادت ان تتزوج
باخر ولا يمكنها الا بعد اثبات الحرمة على الزوج في مجلس

القاضي لكون النكاح معروفا ولا يمكنها احضاره لبعده المسافة
ففيه حيلتان احدهما طريقا دعوي كفالة المهر على حاضر
وقدمت في اوائل هذا الفصل والثانية ان تدعي على اضرمان
نفقة العدة معلقا بوقوع الفرقة وتدعي وقوع الفرقة وتطالبه
بالاداء وبرهن على ما ذكر فحكم بالفرقة وبالحضان وهذا ان
الوجهان قل ما يوجدان في تضامنف المتقدين ولكن ينبغي
للقاضي ان يجتاط في سماع هذه الدعوي نظرا للغائب ولانه
لو صح في الظاهر ولكن للشك في مجال لوجوه ولكن مع هذا
لحكم بالحرمة نفذ حكمه لاختلاف المسامح فيه جف حيلة اثبات
الرهن على الغائب ان المرتهن اذ اراد ان يحكم به القاضي بغير
رجلا يدعي رقبته الرهن فبرهن ذواليد انه رهن عنده فحكم
به القاضي وذكر في ان فيه روايتان في رواية لا يقبل البينة
اذ فيه حكم على الغائب ويقبل في رواية لانه لما رهن عنده فقد
استغفظة فاذ اتعذر عليه حفظه الا باثبات الملك للرهن صار
خصما في ذلك كما في الوديعة ومخوها فغاب الرهن فبرهن
المرتهن انه ارتهن من فلان وان هذا غصبه مني او امرته
او امرته اياه يدفع اليه الرهن وقد مر قتل ورقيقين نقلنا من قتل
ثلاث حيل لدفع الوكيل احتمال انكار موكله الوكالة فليمنظر
هناك التصرف في مال الغائب وفي عيت شراء غائب قبل
قبضه غيبة منقطعة ولا يدري ابن هو جاز للقاضي بيع المبيع
وايضا الثمن الي الباي لو كان المبيع منعولا لا لو عقارا فلي هذا
لورهن المديون وغاب غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر الي
القاضي لبيع الرهن بدنيه ينبغي ان يجوز كما في هاتين المسئلتين
وفي طريقة بتر يا امر القاضي باقامة البينة فلو برهن بحكم ببيع
المبيع ويوثق الثمن ص وكذا لو استاجر دابة الي مكنة ذاهبا
وجائيا ودفع الكراوات رب الدابة في الذهاب حتى

انفجحت الاجارة فللمستاجر ان يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه
الكر الى مكة فاذا اتاها ورفع الامر الى القاضي فري ان يبيع
الدابة ويدفع الاجر الى المستاجر جاز من قضى بالبينة فغاب
المقضي عليه وله مال عند اناس لا يدفع الى المقضي له حتى يجتهد
الغائب الا في نفقة المرأة واولاده الصغار والوالدين كذا
عن محمد وهذا يخالف لما ذكره في الاصل ان القاضي ينبغي بنفقة
امراة الغائب في ماله لو كان مودع الغائب مفرانكاح وورثة
ومحتاج الى الفرق وفي طريقة بن قال للقاضي هذه الدابة
ورديعة او لقطعة وهذا القن ابق رديعة من مسيرة سفر والمالك
غائب فري بانفاق لا رجوع عليه فالقاضي يطلب البينة فلو
اقامها حكم بالنفقة على الغائب على ما ادعاه من الوديعة
او اللقطة او الاباق وكذا امراة الغائب فان القاضي يطلبها
البينة على النكاح وعلى ان للزوج مال ووديعة عند حاضر
فلو اقامت فري لها النفقة فري للقاضي ولاية ايداع
مال غائب ومفقود حكم للقاضي اقراض مال الغائب ولم
يجب من قوله لو ضيف تلف لم يعلم مكان الغائب لا يعلم ان
يملكه ان يبعث اليه ان اخاف التلف فيمكنه حفظ العين
والمالية جميعا مع القاضي لا يملك تزويج امته الغائب
والمجنون وقتهما ولم ان يكاتبهما ويبيعهما قد للقاضي بيع
في المفقود وامته لا لو كان المالك غائبا غير مفقود في النفس
المجنون بدين يملك ايثار بعض غرضه على بعض الا اذا غاب
غنية منقطعة فحينئذ يقسم القاضي ماله بينهم بالحصص وهذه
المسئلة دليل على ان للقاضي ان يقضي دين الغائب
فضلك حسن المديون وغائب طالبه فقال المديون انا اودي
المال فالقاضي ان شا اخذه ووضع عند عدل وان شا اخذ
منه كفيل ثقة بنفسه وهذا يدل على ان للقاضي قبض دين

الغائب

اخره لا يصير به زايدي ولو علم به قاض يامر برده ولو
ادعي انك احدثت اليد عليه وكان بيدي فانكر يحلف
ولو برهن انه بيده منذ عشر سنين وهذا احدث يد ■
عليه يوم برده عليه لكن لا يصير المدعي عليه مقضيا عليه
حتى لو برهن انه ملكه تقبل الخ انكر المدعي عليه تكون
العقار بيده يحلف حتى يقر فلو اقر باليد يحلف على الملك
ولو اقر به يوم سترك الترضي فلو برهن المدعي بعد اقراره
باليد انه له لا تقبل بينة المدعي على الملك ما لم يبرهن انه
في يد المدعي عليه فلو لم يبرهن على يد المدعي عليه وبرهن
على الملك بعد اقرار المدعي عليه باليد وقضى به للمدعي
لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضي انه في يده ط انما
است شرط الشهادة بان العقار بيد المدعي عليه لتوجه الحكم
وسماع البينة اما لو انكر كونه بيده يحلف ط ط لا بد
من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعي عليه فيذكر المدعي
انه بيده اليوم بغير حق وفرقوا بينه وبين غيره بان المدعي
عليه في غير العقار ينتصب خصما بذاته من غير اسرار وفي
العقار لا ينتصب الا باعتبار يده فالم يثبت يده عند القاضي
لا يجعله خصما شهدا بملكته الدار للمدعي ولم يشهد عليه يقبل
عند محمد لا في ظاهر الرواية ولو شهد ابا الدار للمدعي لا بيد
المدعي عليه وشهد اخر ان بيد المدعي عليه يقبل كلاما ان الحاجة
الى شهادة يده ليصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين ان
يثبت كلاما الحكمين بشهادة فريق او فريقين يقول الحق ينبغي
ان يكون في المسئلة روايتان قيا ساعلي ما سياتي في اخر
الفصل السابع من ان الشهادة الاولى في مثل هذه ليست بحجة
بدون الثانية فاستوى وجودها وعدمها وفيه تفصيل فليظفر
هناك ط ط ثم اذا شهد ابده سالهما القاضي عن سماع

عين

شهادة ابديه ام عن معانيه لانه ربما سخطا اقراره انه بيده فظنا
انه تجوز لهما الشهادة وقد اشتهر علي كثير من الفقهاء انه بمجرد
الاقرار هل تثبت بيده حكما فلم يذكروا انهما عايناه بيده لا يقبل
ولا يختص هذا بهذه الحادثة بل في غيرها ايضا كذلك حتى لو شهدا
ببيع وتسلم سالهما القاضي اشهدا علي اقرار الباي او علي
معايته البيع والتسلم فالحكم يختلف اذ الشهادة ببيع وتسلم
شهادة بالملك للباي والشهادة علي اقرار الباي ببيع
شهادة علي ملك الباي وفيه ايضا وفي الاجارة يذكر القبط
فارغا اذ الاجرة بما يجب بالقبط وفي دعوي الارثان والقبط
لا بد من ان يذكر فراغ الدار عن المانع حال قبضه حتى يصح
القبط كما في الهبة وفراغه عند قبضه شرط شهدا علي اقرار
الراهن بقبط المهرين ولم يشهدا علي معايته قبضه كان ح
يقول اولالا يقبل ثم رجع وقال يقبل وهو قولهما ادعي
عينا بيد احد الشرا لا تخلو اما ان يدعي الشرا من ذي اليد
او من غيره فلو ادعاه من ذي اليد يحتاج الي اثبات العقد
فقط ولو ادعاه من غيره لا يحكم حتى يثبت معه احد الاشياء
الثلاثة احدها اثبات الملك لبايع وقت العقد الثاني اثبات
الملك لنفسه في الحال الثالث اثبات القبط والتسلم
و يحتاج الي اثبات الثمن في الشرا من ذي اليد او من غيره
ولا بد من اتفاق الدعوي والشهادة ولو شهد احدهما
ببيع واخر باقراره به يقبل كذا شيخ وفي س لا يقبل ببيعة
الشرا من الغائب الا بالشهادة باحد الثلاثة اما بملك
بايع بان يقولوا باع وهو بملك واما بملك مشتريه بان
يقولوا هو المشتري شراه من فلان واما بقبضه بان يقولوا
شراه منه وقبضه فقبضه لو شهدا بسرائيه ونقد ثمنه ولم

شهادة باحد هذه الاشياء لا يقضي لجواز ان الباي ليس
بمالك وبيع مال الغير بلا تسليم ليس بمعصية فقط ادعي
ارثا ورثة من ابيه وادعي اخرا شراه من الميت وشهوده
شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو
بملكه قالوا لو كان الدار في يد مدعي الشرا او مدعي الارث
فالشهادة جائزة لانها علي مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن
الدار في يد المشتري او الوارث اما لو كانت فالشهادة
بالبيع شهادة ببيع وملك دعوي الارث والنسب وفي ح
طلب ارثه فادعي انه عم الميت بشرط لصحة ان يبين انه عم
لا بوجه اولاه وبشرط قوله وهو وارثه لا وارثه لغيره
ولا بد لشهوده ان يسموا الميت ووارثه حتى يلتقيا الي
اب واحد ويقولوا هو وارثه لانعلم له وارثا غيره وكذا في
الاخ والجدة اذ اشهدوا انه جد الميت ابوا بيه لا بد ان يقولوا
~~هذا وارثه لانعلم له وارثا غيره وكذا في الاخ والجدة اذ اشهدوا~~
~~انه جد الميت ابوا بيه لا بد ان يقولوا هذا وارثه لا وارث~~
له غيره فلو شهدوا به او شهدوا انه اخ الميت لا بوجه اولاه
ووارثه لانعلم له وارثا غيره جاز ولا بشرط فيه ذكر الاسماء
فمن ادعي انه ابن عم الميت لا بيه وانه يحتاج ان يذكر نسبه
الاب والام الي الجد ليصير معلوما لان انتسابه بهذه النسبة
ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم ادعي انه اخوه
لا بوجه وشهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا يقبل لعدم
التعريف وقيل يقبل لانه ذكر محمد في كسب برهن انه اخوه
لا بوجه يقبل ولم يشترط ذكر الجد شيخ في الاخ لا يشترط ذكر
اسم الجد وغيره اما لو ادعي انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم
ابيه وجده ح ادعي دارا او غيرها ارثا عن ابيه فشهدا
لا يقبل الا ان اشهدا بسبب الملك للمدعي بان شهدا بملك

مورثه وقت موته بان قال مات ابوه وترك ميراثا فقبضه لو
شهدا ان كان لابيه ا. وكان في يده ولم يزد عليه قال س
يقبل وقال لا وهو قول اي يوسف اولاد وكذا لو شهدا ان
كان لابيه مات فيه فعلي هذا الخلاف ان موته فيه لا يدل علي
قيام يده عليه عند موته ولو شهدا ان لابيه ولم يزد قبل
لا يقبل وفاقا وهو الاصح وقيل هو علي الخلاف اما لو زاد
وقال ترك ميراثا او شهدا ان كان في يده يوم موته ولم
يزد قبل ج. لا يحكم لو ارثه عند ج م ما لم يشهد علي الج
نصا او علي ملكه او يده عند موته ش برهن انه ملكي وفع
في فسخ من شركة اي لا بد من ذكر ان النسبة بتراضي او بقضا
فش ادعي الارث وقال انا اخوك لا بويك وبرهن ان
اباك اقرب باني ابنه يقبل ويرث لثبوت نسبه باقرار ابيه
ادعي اني وارث فلان لا في ابن اخيه لا بوي وبرهن بالقاضي
يسأل شهوده بماذا علمتم انه وارث فلو قالوا سمعنا من
المورث قال انه وارث لا يقبل شهادتهما ولا يثبت باقرار
الميت ارثه لانه حصل النسب علي الغير لكن لو اقر الميت انه
وارث فمات ابنه ثم مات الغير فالمقر له ياخذ المال بمحكم
الوصية لانه اقر ارثه هذا اوصية وهي تملك عند موته ولا وارث
له فتعمل الوصية في حقه حتى لو قال هو قريبي ومات المقر ترك
امراة فانها تاخذ الربع والباقي ياخذه المقر له ذكر في ج
الاصل في دعوي النسب ان ينظر الي النسب المتنازع فيه
فلو ما ثبت باعترافهما كابوة وبنوة وولا وزوجية فالمدعي
ختم لو انكر المدعي عليه وتقبل بينته سواء ادعا حقا لنفسه
اولم يدع ولو ما ثبت باعترافهما كاخوة فهو ختم لو ادعي
حقا مع ذلك والا فلا يصح ادعي انه اخوه لا يسب الا ان

يدعي حق من ارث او نفقة او حق تربية او حريية في اللقيط
وما اشبه الا في الزوجين والابوين والولد وولا العتق
والولادة فانه يقبل بينته وان لم يدع فيحق لانه مثبت
لحق نفسه في ذلك كله فش ادعي ان كي علي احمد بن محمد كذا
درهما وهو هذا وشهد ان هذا احمد بن محمد وله عليه كذا
ثبت المال لا السب ان المدعي وشهوده ليسوا بخصم في
اثبات النسب فلا يثبت وثبت المال لوجود الاشارة اليه
وعلي قياس ما لو ادعي ان لي علي فلان دينا وان مات
وانت وارثه وابنه واسم ابيك كذا او برهن يقبل ويثبت
النسب ينبغي ان يكون هنا ايضا كذلك قال صاحب
جامع الفصولين اقول الاشارة هنا تفني عن ثبوت نسبه
اذ الحق يثبت عليه بالاشارة اليه وان لم يثبت نسبه واما
هناك فلا يمكن ثبوت حقه الا بثبوت نسبه اذ المال علي الميت
فلا ينتقل الي المدعي عليه الا بكونه وارثا فافترقا فش اقر
رجل له ابن ان فلانا اخي لا يعتبر اقراره في حق اثبات النسب
فلومات ابنه ثم مات المقر فجميع ماله للمقر له لرضاه بان
ياخذ هو ماله فصار كوصي له بجميع ماله وليس بشرط صرف
المال الي المقر له ان يكون اقراره في حال عدم الوارث بل
في اي حال اقر ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك للمقر له
ولو كان المقر له معروف النسب ففعل المقر هو ابن اخي او ابن
عمي ومات ولا وارث فكذا الما من رضاه فيه صير في معنى الوصية
وقد مر هذا اقر سب مجهول بولد مثله لثله او اقر بوالدين
او زوجة او مولى او اقرت امراة بمولاه غير الولد صح للمخاض
الاصلي ولانه لا تخيل للنسب علي الغير وضع اقرارها بولد
لوصدقها زوجها اذ الحق له او شهدت قابلية لان شهادتها
تقبل في الولادة ولو لم تكن منكوبة ولا معتدة ثبت بمجرد اقرارها

ان لا الزام على واحد وقيل لا الا بحجة كفا وفي الجلب انما ثبت نسبة
 لوجهل في مولده والا فلا فتح وقيل انما ثبت لو اتحد الوالدان لو
 اختلفا لو ناكحوا المولى تركيا وعبد هندا قال صاحب جامع
 المصولين ولوتنازعنا في انه مجهول النسب لم اجد فيه رواية
 فاقول محتمل ان يكون القول للمقر له لانه ينكر ان يكون له اب
 غير المقر ومحتمل ان يكون القول لمن ينكر نسب المولى اذا اظهر
 ان للعبد نسباً معروفاً في مولده كما اشير اليه في كتاب العتق
 من الكافي ونحوه كما في نسبة مهاصبي ادعت انه ابنها لا ثبت
 نسب منها لانها تحمل النسب على الغير ولا يفرق لان قول
 الواحد مقبول في الديانات خصوصاً فيما بني على الاحتياط
 سهيل سنل ركن الائمة عن تركي اوهندي سبي من الكفرة
 وجيء به الي ريار ناهل هو ثابت النسب فاجاب بانه ثابت
 النسب حتى لو ادعاه رجل خوارزمي انه ابنه لا يثبت نسب ولا
 ميراثه ولكنه يمتنع عليه يقول الحقيرون وبعض ما ييل الارث
 والنسب سياقي في فصل التناقص في مواضع شتى ان شاء
 الله تعالى الفصل السابع في تحديد المقار
 ودمواه وما يتعلق به وما يناسبه هداية وان ادعي عقار احده
 وذكر ان في يد المدعي عليه وانه يطالب به ويذكر الحدود الاربعة
 واسما اصحاب الحدود واسماهم ولا بد من ذكر الجد لان تمام
 التفرغ به عند الامام هو الصحيح ولو كان الرجل شهيراً لا يكتفي
 بذكره وكما يشترط التحديد في الدعوي بشرط في الشهادة ولا
 يثبت اليد في المقار يتصارف الخصمين بل لا يثبت الا ببينة
 او علم القاضي هو الصحيح نفي التهمة الموضحة ان المقار عسي
 ان يكون في يد غيره مما بخلاف النقول ان اليد فيه مشاهدة
 ولا بد من المطالبة لانها حقة ولا نه محتمل ان يكون موهوباً
 في يده او محبوساً بالثمن في يده وفي المطالبة يزول هذا

الاحتمال ولهذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق
 ولا يكتب احد حدوده كذا وقال ح لو كتب احد حدوده نهر
 رجلة او الطريق او المسجد فالبيع جائز ولا يدخل الحد في البيع
 فاختارنا بنتهى او لريق او يلاصق تحريماً عن الخلاف فقتنه
 جدد ذكر الحد وبقول حدوده وحقوقه لانه لو لم يذكر الحقوق
 لا يدخل الطريق والمسبل فيتمطل عليه الانتفاع فلا يفتيد
 استحقاق الدار ولا ينبغي ان يذكر بطريقة ومسبل مائه لانه
 لو كان باب الدار والميزاب على طريق العامة يصير مدعياً
 ذلك الموضع بملكته نفسه وهو لم يجز ان طريق العامة
 لا يملكه احد والحقوق عبارة عن مسبل وطريق وغيره وفاقا
 والمرافق عند ابي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر
 الرواية المرافق هي الحقوق صرح لو ذكر في الحد لريق او يتهى
 او نحوه صح الشهادة ولو ذكر دار فلان او طريق او مسجد لا يصح
 يقول الحقيرون قوله لا يصح مخالف لما مر قبل سبعة اسطر من قول
 ح ظ لا يكتفي بذكر الحدين في ظاهر الرواية ويكتفي بثلاثة فجعل
 الرابع بانه الثالث حتى ينتهي الي مبتدا الحد الاول والشهادة
 كالمدعي في كل ما مر من الاحكام صرح لو ذكر الفاصل وحكم
 بالمدعي هل يدخل الفاصل في الحكم في شئ اشارة الي انه
 يدخل وكذا وقعت في الغتوي كتب في صلت الشرا حدوده
 دار الباج والفاصل جدار رهض فاصل لمن يكون في فوايده
 اشارة الي انه للمشتري ولو كان المدعي ارضاً وذكر وان
 الفاصل شجرة لا يكتفي اذ الشجرة لا تحيط بكل المدعي به
 والفاصل يجب ان يكون محيطاً بكل المدعي به حتى يصير معلوماً
 فشي الشجرة السنة تصلح فاصلاً عدة المقبرة لو كانت ربوة
 تصلح فاصلاً والافلاط لو ذكر في الحد لريق ارض
 الوقف لا يكتفي وينبغي ان يذكر انها وقف على الفقراء او على

مسجد كذا او نحوه قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي
 ان يكون هذا وما يملوه من جسد علي تقدير عدم المعرفة
 الاله والا فهو تخصيص بل ضرورة فتن جعل احدا لحدود ارض
 الوقف علي مصالح كذا ولم يذكر انه في يد من لا يصلح ولو
 ذكر ارض الوقف علي مسجد كذا اجاز ويكون كذا الوقف
 وقيل لا يثبت التفرع بذكر الوقف ما لم يذكر انه في يد من
 عده لو كان الحد ارض وقف لابد ان يذكر المصروف وكذا في فتن
 وقال صني يكون بيان المصروف معروفا كما في ذكر اسم الاب
 والحد لما لك الارض في غير الوقف وفيه لو ذكر لزيت دار ورثة
 فلان لا يحصل التفرع بذكر الاسم والسبب وقيل يصح ذكره
 حد الا من اسباب التفرع عده لو ذكر لزيت ارض ورثة
 فلان قبل القسمة يصح وقيل لا شئ لزيت دار من شركة
 فلان يصح حد ان كتب لزيت ارض ميان وبهي لا يكتفي لان
 ارض ميان وبهي قد تكون للغايب وقد تكون ارضا تركه ماله
 علي اهل القرية بالخراج وقد تكون ارضا تركت لرعي رواب
 القرية من وقت الفتح فهذا القدر لا يحصل التفرع قال
 صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظران ارض ميان وبهي
 لو كان معروفا في نفسه ينبغي ان يحصل به التفرع والجهالة
 في ماله وفي جهة تركه لا يضر التفرع كما لو كان الرجل معروفا
 مشهورا باسمه او بلقبه لا بابيه وجده يكتفي بذكر ما اشتهر
 به وجهه له ابيه وجده لا يضر التفرع بل ذكره وعدمه سواء
 لعدم معرفة الناس به وفيه لو جعل احد حد فدا رعا لا يدري
 ماله لا يكتفي ما لم يعلم هو في يد فلان صني تحصل المعرفة قال
 صاحب جامع الفصولين ايضا اقول لو كانت الارض معروفة
 ينبغي ان لا يحتاج الي ذكر ذي اليد لوصول الغرض به وانه ولو
 جعل احد الحدود ارض المملوكة يصح ولو لم يبين انها في يد

من لانها في يد السلطان بواسطة نائبه عده المختار انه لو ذكر
 اسم ذي اليد يكتفي لو كان الحد ارضا لا يدري ماله ط الطريق
 يصلح حدا ولا حاجة فيه الي بيان طول وعرضه الا علي قول شيخ
 فانه قال ليس الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض
 وكذا السور وهور واية عن وعن ظاهر المذهب انه يصلح حدا
 والحد في كنه فتن عند سور المدينة والنهر والطريق لا يصلح
 حدا لانه يزيد وينقص وربما تحرب السور ولا ينبغي وعسى
 يترك السلوك في هذا الطريق واجرا لما في هذا النهر وعندها
 يصلح حدا واختار من قولهما قال صاحب جامع الفصولين
 في قول من نظرا لا تبدل دار فلان اسرع من تبدل السور
 ونحوه عادة ومع هذا اذا صلح دار فلان حدا فينبغي ان يصلح
 السور ونحوه حدا بالطريق الاول من ولو حد بانه لزيت
 ارض فلان ولفلان في هذه القرية ارض كثيرة متفرقة مختلفة
 تصح الدعوي والشهادة ولو قال لزيت دار فلان ولم يذكر
 اسم الحد لا يصح وذكر الاسم والنسب في الرجل انا محتاج
 اليه ان لم يكن مشهورا اما الدار فلا بد من تحديده ولو
 مشهورا عنه وتمام حده بذكر حد صاحب الحد وعندها
 التحديد ليس بشرط في دار معروفة كدار عمرو بن الحارث
 بكوفة فلي هذا لو ذكر لزيت دار فلان ولم يذكر اسمه
 ونسبه وهو معروف يكفي ان الحاجة اليها لا اعلام ذلك الرجل
 وهذا مما يحفظ جدا كذا صني وفي قول ابي حنيفة نظر
 ان الفرص من ذكر الاسم والحد هو التفرع فلو مشهورا معروفا
 ينبغي ان لا يحتاج الي ذكر اسمه وجده في ذكر كنية صاحب الحد
 ابو فلان او ذكر ابن ابي فلان لا يكتفي الا ان كان معروفا
 مشهورا بذلك كشهرة الامام وابن ابي ليلى فن كتب احد
 حدوده لزيت ارض فلان والفاصل بينهما زقيقة بغد

لانه بالفاصل لا يكون لزيقا لارض فلان ويجب ويجب ان يكتب
لزيقا زقية وكذا لو وقع مثله في الدعوى بفسده فقط لا بد
من تحديد المستثنى بحيث يميز وما يكتب في زمانا وقد عرف
المتناقد ان صحيح ذلك واحاطا به على فقد استرسله بعض
مشايخنا وهو المختار المبيع لا يصير به معلوما للعراضي عند
الشهادة فلا بد من تعيين ذلك بين حدوده ولم يبين انه كرم
او ارض او دار وشهد كذلك قيل لا نسح الدعوى ولا الشهادة
وقيل بسبب لو بين المصرو والمحلة والموضع وقيل ذكر المصرو
والقرية والمحلة ليس بلام خلاصه وفي فوايد خمس
الاسلام تعيم ان ابي المصرو والمحلة والموضع والحدود وذكر
المحلة والسوق والسكة ليس بلام وذكر المصرو والقرية
لازم الغلط في التحديد في خمسة شهداء الحدود ثلاثة وقال
لا يعرف السراج تجوز شهادتهما لا لو غلط في السراج شاهد
لو غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ترك احد الحدود
والفرق ان المشهور به يختلف بالغلط لا بالترك وانما
ثبت الغلط باقرار الشاهد اني غلطت فيه اما الوارعا
المدعي عليه لا يسح ولا يقبل بينة لان دعوى غلط الشاهد
من المدعي عليه انما يكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي
عليه والمدعي عليه حين اجاب المدعي فقد صدق ان
المدعي بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط متناقضا قال
صاحب جابح الفصولين اقول يمكن ان يجيب المدعي
بان هذا ليس لك فلا يكون بدعوى الغلط بعده متناقضا
فينبغي ان يفصل وايضا يمكن ان يغلط بمخالفة لتحديد المدعي
فلا تناقض قال ثم قال او نقول تفسير الغلط في احد
الحدود ان يقول المدعي عليه احد الحدود ليس ما ذكره

الشاهد

الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد
وكل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل قال صاحب
جابح الفصولين اقول لو قال بعض حدوده كذا الا ما ذكره الشاهد
والمدعي ينبغي ان تقبل بينة عليه من حيث اثباته ان بعض
الحدود كذا فينتفي ما ذكره المدعي ضمنا فتكون شهادة على
الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسئلة ذكرت في فصل
التناقض انه ادعى محدودا فاجاب المدعي عليه انه ملكي
وفي يدي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لا يسح
لان جوابه اقرار بهذه الحدود وهذا اذا اجاب انه ملكي
اما لو اجاب بقوله ليس هذا املاكك ولم يزد عليه يمكنه
الدفع بخطا في الحدود قال صاحب جابح الفصولين ايضا
اقول دل هذا على ان المدعي عليه لو برهن على الغلط
يقبل فدل على ضعف الجوابين المذكورين فالحق ما قلنا
من انه ينبغي ان يكون على التفصيل والله اعلم يقول الحفبر
مجموع ما ذكره المعرض في هذا البحث محل نظر كالا محتملي
علي من تامل وتدبر ومن شح ان الشاهد لو اخطا في
بعض الحدود ثم تدارك واعاد الشهادة واصاب قبلت
شهادته لو امكن التوفيق سواء تدارك في المجلس او في
مجلس اخر ومعنى امكن التوفيق ان يقول كان صاحب الحد
فلانا الا انه باع داره من فلان اخر وما علمنا به او يقول
كان صاحب الحد فلانا الا انه باع داره من فلان اخر وما
علمنا به او يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا انه سمي
بعد ذلك بهذا الاسم الا ضرر وما علمنا به وعلى هذا القياس
فاضهم هذا اذا ترك الشاهد احد الحدود او غلط فيه
فلو ترك المدعي احد الحدود او غلط فيه فحكمه لا حكم

وهذا اما لو اجاب بالاجابة
قال المولى في نفس ان تقضي
في صحة هذا الزعم نظرا
وينبغي ان يفي حكم السابقين
ويدل على صحة ما في عدمه
ان المدعي عليه في دعوى
المعار لو اقر مرة او مرتين
اقال الارض التي يملكها
ليست بهذه الحدود ولا يبرح
منه هذا الذي في ١٥

حكم الشاهد جملة طه وفي فتن لو غلط الشهود في الحد
السابع ثم ذكر واعلي وجه الصواب فلو قالوا هذا هو الشهادة
بالدعوى الاولى لا يقبل للتناقض في قوله ذواليد هذا
غير ما ادعيت اخطأت في الحد لا يلتفت اليه الا اذا توافقا
في ستانف الخصومة ولو ادعى بعد الحكم خطأ المدعي في الحد
السابع لا تسع وكذا قبل الحكم بعد ما اجاب المدعي انه ملكي
لا تسع دعوى الخطأ في الحد الرابع في شهادته ارض
وحده وقال هو بمقدار خمسة مكابيل بذر والمدعي يدعي
ذلك واصابوا في الحد لا القدر فظهر انه يسع فيه ثلاثة
مكابيل بذر قبل بر وهو الاظهر والاشبه بالغة وقيل
يقبل ان بيان القدر لا يحتاج اليه فصار ذكره وعدمه سوا
وقيل لو شهدا بحضرة الارض واسارا اليه يقبل ويلغوا
ذكر الوصف وهو مقدار البذر ولو شهدا بغيبة الارض
لا يثبت بشهادتهما ملكية ارض يسع فيه خمسة مكابيل بذر
قال صاحب جامع الفصولين اقول قد مر في اوائل فصل
الدعوى من فتن ان الوصف في الاشارة لغوي في البيع
والاثبات اما في الشهادة لو شهدا بوصف فظهر خلافه
لا يقبل الى اخره وهذا يخالف ~~وهذا يخالف~~ القولين الاخيرين
فظهر ان في باب الشهادة اختلاف وقد مر منه في فصل
الدعوى في مسائل الخطا من في فتن نظرت فانها مهمة صحت
هذا الذي ذكر في الدعوى اما لو شري ارضا وبين حدوده
وذكر انه كذا جريبا او جديتي تخم في غير موضع انقص جريبا
حان البيع بلا خيار اذ البيع علم وذكر الجريب والبذر وقمزايدا
صفت شري ارضا علي انه عشرون جريبا وفيه عشرون
مخلا فزاد الجريب والنخل عدد راسمي فهو المشتري ثمن سمي
ان الجريب كزرع في الدار والنخل كباقي دار حتى يدخل

في البيع بلا ذكر وزيادة الصفة لا توجب زيادة الثمن ولا
الخيار استاجر ارضا علي انه عشرة اجربة فوجده تسعة
اجربة او خمسة عشر جريبا فعليه اجرها سمي ولو قال
كل جريب بدرهم فعليه لكل جريب درهم ط الشاهدان
لوزاد في الشهادة قبل الحكم بها او بعده وقال او عننا وهما
غير متهمين يقبل وكذا لو جاء بعد يوم وقال شككنا في كذا
منها او قال ارجعنا عن شهادتنا في كذا او غلطنا او سينا
فلو عرفهما القاضي بصلاح يقبل شهادتهما فيما بقي ولو لم
يعرفهما لا يقبل فيما بقي للتممة استتنا البناء ونحوه في ط
شهد له بكل الحانوت ثم المدعي اقر فقال استنانه ايين
زكان مدعي عليه كره است بطل الشهادة اذ الحانوت
اسم للمعصية مع البناء ان البناء دخل في الشهادة اصلا فلا قرار
ببعض البناء للمدعي عليه اكداب للشهود وكذا لو ادعى
المدعي عليه بعض البناء وكلمة نفسه بعد الحكم بكل الحانوت
لا تسع دعواه وان لم يشهدوا بالبناء مقصودا ان الحانوت
اسم للجملة فصار المدعي عليه محكوما عليه في البناء تبعا
فصح دعواه مقصودا ولو شهدوا بهما لا تسع دعوى المدعي
عليه بالبناء الا ان يدعي تلقي المثلث من جهة المدعي او صار
مقضيا عليه بالبناء مقصودا في شهادته بال او بدار ثم رجع عن
بعض ما شهد قال لم لو كان عدلا ورجع في مكانه وقال او عمت
يقبل استخانا لو لم يكن فيه اكداب من الشهود له انه عن
محمد شهد له بدار ثم قال قبل الحكم البناء للمدعي عليه لو قال
قبل ان يتفرقا عن المجلس تقبل شهادتهما استخانا ما لم
يطل ذلك ولو قاما او طال ذلك تبطل شهادتهما عن محمد
شهد له بدار وحكم له ثم قال لا ندرى لمن البناء اضمنهما
قيمة البناء كانهما قالاه قد شككنا في شهادتنا ولو قال ليس

هذا اللفظ مقصودا بخلاف
العار لو شهدا بالارض
وسكنوا عن البناء سمي
دعواه البناء اذ صار
محكوما عليه

البنا المدعي اضمنهما قيمة البنا للشهود عليه تب عن شهادتهما
 له بدار فقالا قبل الحكم انما شهدنا بالعرضة قبل شهادتهما
 علي ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قاله بعد الحكم اضمنهما
 قيمة البنا حجة ط وفي خ شهد له بدار فقالا قبل الحكم البنا
 للمدعي عليه لا المدعي يحكم له بدار لا بدار لدخول البنا تبعا فالبنا
 قبل الحكم لتعيين المحتمل ولو قاله بعد الحكم ضمننا قيمة البنا فاش
 ادعي ان الارض واشارته لي وشهد اكد ذلك ثم المدعي قال
 الا شجار كانت لذي اليد لا يحكم له بالارض لانه اكد ان شهوده
 ولو ادعي الام والولد وشهد له بهما وحكم ثم ادعي المدعي
 عليه الولد يسمع عنده من خلافا للمحمد ادعي عرضة كرم سوي
 اشجاره وزراعيته وشهد ان هذا المحدث له ولم يستثنا
 اشجاره وزراعيته لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا بزيادة
 علي ما يدعي المدعي ان لم يذكر الاستثنا قال صاحب جامع
 الفصولين اقول هذا وما يتلوه اشارة الي انه جعل الشج
 كالمصرح بخي شهد له بدار فحكم له ثم قال البنا لذي اليد
 انما شهدنا للمدعي بدار لا بدار فاشهدا رتهما علي الدار شهادة
 علي البنا فيضمنان قيمة البنا للمدعي عليه وينبغي للقاضي ان اذا
 شهد ابدار ان سألها عن بنائها فلو غابا قبل السؤال يحكم
 بالبنا فلو برهن المحكوم عليه ان البنا لا يسمع ولو برهن
 علي ارض فيها زرع فحكم له فبرهن نواليد انه زرع ببنده يعقل
 بخلاف البنا ط شهد له بدار وذكر ابنه اولا فغضي له بهما
 ثم قال المدعي ليس البنا لي انما هو للمدعي عليه او قاله بعد
 الشهادة قبل الحكم فانه اكد ان شهوده فتبطل شهادتهما
 في الارض والبنا ولو قال البنا للمدعي عليه فهذا ليس بالكذاب
 كذا قضه قال صاحب جامع الفصولين اقول لو قال المدعي
 بعد الشهادة قبل الحكم ليس البنا لي انما هو للمدعي عليه

ينبغي ان لا يكون اكد ابا ايضا بناء علي ما سرفي ح من ان الشهود
 لو قالوا بعد الشهادة قبل الحكم البنا للمدعي عليه لا المدعي
 الخ لا يكون اكد ابا منهم بشهادتهم او ينبغي ان يكون كل من
 القولين اكد ابا اذ كل منهما يستلزم الاخر فينبغي ان يتخذ
 حكما يقول الحقير كلا الاعراضين واضح الانتقاض لان الذي
 سرفي ح انما هو الشهادة بدار بل ذكر البنا وذلك انما هو
 بناء علي عدم جعل التبع كالمصرح بشهادة الغرق الذي سياتي
 ذكره قريبا عن قاضي خان ايضا واما الذي ذكره صاحب
 الاقضية فبناء علي جعل التبع كالمصرح حيث قال وذكر اثباته
 اولا وقد مر ذكره وسياتي بيانه ايضا بعد اسطر فاني
 يقاس هذا علي ذلك صل بصير البنا بذكره في الشهادة
 مقصودا في الشهادة والغضا فلو اقر المدعي بعد ذلك
 بالبنا للمدعي عليه كان اكد ابا لشهوده وبطلت الشهادة
 والغضا ولو لم يذكر البنا في الشهادة وحكم له بالبنا والدار
 ثم اقر بالبنا للمدعي عليه لا يكون اكد ابا قاضي خان والغرق
 انهم شهدوا في الوجه الاول بالبنا تبعا فلا يكون اقرار المدعي
 اكد ابا لهم اما في الثاني شهدوا بالبنا نصا فكان اكد ابا
 صرح ظهر من اقوال المشايخ انهم اختلفوا فجعل بعضهم ذكر
 الدار كذكر البنا صرحا فجعل حكمه حكم تصريحه وبعضهم اعتبر
 الاحتمال فلم يجعل اقرار المدعي ولا اقرار شهوده بالبنا
 للمدعي عليه اكد ابا هذا الوافر المقضي له فان لم يقر وبرهن
 المتعضي عليه ان البنا له فعلي رواية قضه لا يسمع دعواه
 ولا بينته ذكر البنا في الشهادة اولا وعلى رواية صل لا يسمع
 لو ذكر البنا في الشهادة ولا يسمع يقول الحقير الظاهر ان
 الرواية الاولى قول ابي يوسف والثانية قول م كما يظهر
 بعد اسطر مما نقله الفقيه ابو جعفر عنهما والله اعلم قال

صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقضي بالبنا للمدعي لا للمدعي
عليه ولو برهن لان بيته الخارج اولى من ذي اليد فلا معنى
لسماع بيته المدعي عليه بقوله الحق قوله ينبغي لا ينبغي لان
الكلام فيما لم يذكر البنا في الشهادة فيكون الدعوي دعوي
الخارج وارا بلا بناء دعوي ذي اليد بتلك الدار لا دعوي
خارج وذي يد ارا ح بنايها فدعي لكل منهما اسر مغاير لما
ارعاه الاضلال ان مدعاها سثن واحد متى تكون بيته الخارج
اولي والله اعلم قاضي خان قال الفقيه بوجعفر اذا لم
يذكر شهود المدعي البنا فعندس لا تسمع بيته المقضي عليه
وعندم تسمع ولا يكون اقرار المدعي بالبنا كذا بالشهود
يقول الحقير وقد مر قبل ورقة نقلا عن فثن انه يسمع دعوي
المقضي عليه بالولد تبعاً عندس لا عندم فاصح الى الخرف
ولعل وجه الفرق لا بي يوسف هو ان البناء متصل بالارض
فالعلاقة بينهما بمنزلة الاتحاد بخلاف الولد اذ تبعيته للام
قليلة لان انفصال ولعل وجه الفرق لمحمد ايضاً ان الولد يتبع
الام في الملك والرق لا في دعوي الولد قاضي خان ثم في رواية
الاصل جعل مطلق الاقرار بالبنا تكذيباً اذا كسر والشهود
البنا وفي رواية المستقي ان قال المدعي البنا لم يزل للمقضي عليه
او قال انه ملكه يوم الشهادة كان كذا ابا وان قال البنا له
ولم يقل غير ذلك لم يكن كذا ابا لانه محتمل حتى شهد ايدار
فلما زكيا قال المدعي عليه ان البنا لي وبرهن فلو كان شهود
المدعي حضوراً سألهم القاضي عن البنا فلو قالوا البنا للمدعي
مع الدار لا يلتفت الي قول المدعي عليه وان قالوا لا ندري
لمن البنا اننا شهدنا ان الارض للمدعي فليس ذلك كذا ابا
لشهادتهم ويقضي للمدعي عليه بالبنا ولو برهن ويومر بهدنه

وتسلم الارض للمدعي ولو لم يبرهن على البنا وقضي عليه بالارض
بنا ههنا المدعي واتبع البنا فلو برهن المدعي عليه بعده ان
البنا اخذه اذ القاضي لم يقض عليه بالبنا بشهادة المدعي
قال صح وهذه الرواية تعافق رواية الاصل قاضي خان
شهد له ايدار وقال لا نعلم ما حال بنايها كان فيها بنا فلا ندري
اهو البنا ام لا في السقي انه يقضي للمدعي ايدار وبنا فان برهن
المقضي عليه بعد ذلك ان البنا له يسمع اذ البنا دخل في القضا
للمدعي تبعا اذ ادعي على ارض عرصة كرم بارت وبرهن فقضي
بالعرصة ثم اختلفا في الاشجار والسكنى ولا بيته قيل القول
للمقضي له وقيل للمقضي عليه ط المدعي عليه الدار لو قال انا
بنت بنايه والمدعي يعلم ذلك فطلب يمينه لا يحلف ~~للمدعي~~
للمدعي لجواز ان يمينه المدعي عليه للمدعي بامر هي لو قال
بنيته لتقضي بلا امر المدعي تحلفه القاضي فثن ادعي كرم
ولم يذكر البنا صريحاً فقضي له ثم برهن المدعي عليه اني بنت
البنا يقبل ويومر برهنه قال صاحب جامع الفصولين وقد
مر خلافه انما في مسئلة الدار ثم قال ويمكن ان يقال بان
البنا اذ لم يذكر في الشهادة يدخل تبعا ويحكم به للمدعي بناء
على الظاهر فيصير المدعي بمنزلة ذي اليد في حق البنا فيبقى
محتملاً فينبغي ان تسمع فيه بيته المدعي عليه كما في الخارج وذي
اليد انتهى وفيه ايضا قاله واليد اني زرت في العارات فالمدعي
يدعي الدار سوى عمارات المدعي عليه ويدين ذلك فلو كان
الشهود لا يعرفون العارة المحدثه يلتزم المدعي من القاضي
ليامر المدعي عليه بان يفتح الباب فيدخل المدعي والشهود
يروا السور ويدخلوا بي ان يفتح لبرهنهم لا يجبر على ذلك
فالوجه ان يدعي العرصة ويبرهن عليها فاذا حكم له بها يدخلون
الدار ويشهدون بالبنا في ما علموا انه قديم ولو قال

ذواليد اسفلك من الدخول اذ البنا ملكي ليس له ذلك
 التبع والدار وفي فتن فضي بالولد تبع الدام ثم ادعى المدعي
 عليه الولد شمع عند س لا عند م ح يستحق البنا والولد
 باستحقاق الدار والامه وكذا يستحق الشجر والثمره
 والزريع باستحقاق الارض ولا تقبل بينة المدعي عليه
 ان البنا والشجر له بخلاف الزريع والثمره قال صاحب جامع
 الفصولين وهذا على رواية قضه لا على رواية صل وقد
 مر الروايتان قبل ورقة ط شهادته بانه ثم غابا او ماتا
 فظهر للامه ولد في يد المدعي عليه لم يره شاهداه اخذه
 المدعي وكذا لو كان الولد ظاهرا وشهدا بامه ولم يذكر
 الولد يحكم له بامه وبولد فلو برهن ذواليد ان الولد له
 لا يقبل قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
 هذا على اختلاف في البنا فيقبل على قياس قول البعض
 يقول الحقير غفل عن تحقق اختلاف في مسئلة الولد
 وقد سمي ما قدمت يداه نقلا عن فتن وقوع اختلاف فيها
 بين س وم وقد مر ذلك قبل ورقتين ص فلو حضر او قال
 لم يكن الولد للمدعي عليه لا يحكم به للمدعي ولو كانا حاضرين
 وسالهما القاضي عن الولد قبل الحكم فقالا هو للمدعي
 عليه او لا يدرى لمن هو لا يحكم في الولد ويحكم بالامه للمدعي
 والولد هنا كالبناء اذ البنا موصول بالوارث من برهن على
 ملكية اثنان يتبعها ولدها يقضي له بهما ولو كانا لم يدخل يتبعها
 ولو كان الولد في يد غير المدعي عليه فاذا قضى بالام للمدعي
 لا يقضي له بالولد حتى يبرهن بحضرة من بيده الولد انه مملوك
 لهذا المدعي وله في ملكه من هذه الامه شئ شري امه
 فولدت عنده لا يستلذه درر غرر ثم استحققت بينة
 يتبعها ولدها ولو اقر بها الرجل لا والعرف انه بالبينة يستحقها

من الاصل ولد اقلنا ان الباعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف
 الاقرار حيث لا يتراجعون زيلجي ثم قيل في رد قول الولد في
 القضا بالام لانه تبع لها فيكتفي به وقيل بشرط القضا
 بالولد وهو الاصح لان م قال اذ قضى القاضي بالاصل ولم
 يعرف الزوايد لم تدخل الزوايد تحت الحكم لانه منفصل وقت
 القضا وذكر في النهاية ان الولد انما لا يتبع الام في الاقرار
 بها ان لم يدعه المقر اما اذا ادعاه كان له ان الظاهر انه له
 مشتمل باع رابته وقال هذا ملكي فولدت عند المشتري
 ثم استحققت فالمستحق ياخذها مع اولادها والمشتري يرجع
 على الباع بالثمن وقيمة الاولاد لانه مفروض من جهة الباع
 فترجع العهدة عليه كذا في مشتمل الاحكام نقلا عن شرح
 الزبادات فتن ادعى عرضة كرم ابو كرم او دار يدخل البنا
 والاشجار تبعها لو لم يستثنها صريحا ولو ادعاهما ببنايهما
 وشهدا بالعرضة فقط يحكم له بالعرضة وبالبنا تبعها ولو
 شهدا بالعرضة واستثنى البنا يقضي له بالعرضة وحدها
 واجاب شئ عن قاضي قضى بالعرضة انه لا يدخل البنا والشجر
 تبعا وذكر في الشهارات انه لو قضى بالارض يدخل البنا
 والشجر كذا اقم وفي ط الملك الثابت بالاقرار يحمل على
 الملك الحادث ولا يظهر في حق الزوايد بخلاف البينة على
 الملك المطلق حيث يحمل على الملك من الاصل ويظهر في حق
 الزوايد فتم الحكم بامه حكم بولدها وكذا الحيوان اذ الحكم حجة
 كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لان الاقرار حجة
 ناقصة وهذا لو كان الولد بيد المدعي عليه فلو في ملك الاخر
 بان باعه هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ هذا في الحكم
 واما في البيع فهل يدخل الولد تبعا بان شري بقره لها ولد
 ولم يذكر الولد وقت البيع يدخل لورضيها والا فلا وقيل لا يدخل

مطلقا بل ذكر وهو الصحيح وفي بيع الاثنان لا يدخل ولو رضى
وقال بعض الفقهاء وكذا الابل والضان وفي الفرس على قاي
قول لا يدخل ولو رضى ولو سري امه عريانة يدخل ثياب
ملكها في البيع لانها لا تباع عريانة بخلاف الحمار ان يباع عريانا
فلا تدخل البردعة وقت البيع فيستند بدخل عدم التخييد وخوه
وفي طه شهد ان جميع ما في قرية فلان من الدور والاراضي
وفيهما التي هي معروفة لفلان ميراث من جهة لهذا المدعي
لا وارث له غيره ثم يجوز شرها رتعا لو عرفها حدودها والا
فلا ان شهدا بالجهول وقيل لو لم يعرف حدودها لا تحمل
لها الشهادة ولو عرفها لكن لم يشهدا بها لا تقبل شهادتهما وهو
الاصوب قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان تحمل شهادتهما
وتقبل في اصل الملك لو تضارقت الحصان على ان المشهور
به هو المتنازع فيه ويطلب من المدعي شهود الحدود ليرفع
السراخ في الحدايه على ما سيجي في اخر هذا الفصل قال وفيه
شهدا ان داره في يده هذا ولم يجدا في موضع هي فشهدا
باطلة شهدا انه غصب دار هذا واراد في بناءه يقضي عليه
بالقيمة في ارضي دار وبنى حده وموضع وحج المدعي عليه فلما
خرج من عند القاضي جال المدعي بشهود على المدعي عليه انه
بمخارج اقر من ساعته ان الدار التي موضعها كذا التي بيده
للمدعي قالوا واما نحن فلا نعرف الدار ولكن اقر بهذا ولم
يجده في اقراره فانه جائز ويقضي للمدعي فقل قال المدعي الدار
التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر وشهدا على طبق دعواه
صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدا ان المال الذي
كتب في الصلح عليه يقبل والمعني فيه انه اشير الى المعلوم
فقط شهدا ابدار وقال لا نعرف حدوده انما شينا عليه لكننا
لا نعرف اسما اصحاب الحدود يسمى القاضي لو عدلا وبيعتها

والا بان كرا اذا
كان الخارج مع البردعة

مع الخصمين وامنيين له ليعتق الشهود على الحدود بحضرة الامنيين
فاذا وقفنا عليها وقال هذه حدود الدار التي شهدنا بانها
لهذا المدعي يرجعون الى القاضي ويشهد الامنيان انهما وقفا
وشهدا بان سماء الحدود فيستند يقضي بالدار وكذا القرية والحانوت
وجميع الضيعات ولو شهد ان الدار التي في بلد كذا في محلة كذا
التي تلاصق دار فلان بن فلان الغلا في التي في يده هذا المدعي
عليه لهذا المدعي ولكن لا نعرف حدودها فقال المدعي انا انك
بشهود اخر يعرفون حدودها فاني بهما فشهدا ان حدودها
كذا ذكر في بعض النسخ انه يقبل وفي بعضها انه لا يقبل اذ الشهادة
الاولى ليست بحجة اصل بدون الثانية فاستوي وجودها
وعدمها وكذا القرية وجميع المقاررات قال طظم اختلفت الروايات
في هذه المسئلة والظاهر انها تقبل لان تحمل الشهادة غالب
يكون على هذا الوجه فانه اذا شهدا بالبيع على البيع في بلدة والعا
في السواد فالظاهر ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن
سموا ذكر الحدود فيشهدون على تلك الحدود المذكورة في المبيع
ولو كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة وفيه شهدا بملكه محدود
وشهدا اخر ان بالحدود تقبل شهادة الفريقين وكذا لو شهدا
على الاسم والسب تقبل شهادة الفريقين فقل ارضي ضيعة
ونكر حدودها وشهدا ان الضيعة التي حدودها كذا ملك المدعي
لكن لا ندري بأي موضع هي شمع هذه الشهادة ويؤمر المدعي
باقامة البينة ان الضيعة التي شهدا بها في موضع كذا فلو برهن
يقضي له بها عده ارضي دار فقال القاضي هل تعرف حدوده فقال
لا ثم اعار وبن حدوده لا شمع ولو قال لا اعرف اسامي
الجيران ثم ذكر في المرة الثانية شمع والله اعلم الفصل
الثامن في دعوى الخارجين وذي اليمين والخارج مع ذي اليد
وما يتعلق بها وفيه معرفة الخارج من ذي اليد يقول الخبير

عين

الجامع لهذا المجموع المطبوع النافع غيرت اسلوب جامع الفصولين
في بيان دعاوي الرجينين لكثرة تكرارته وضبط ترتيبه المحير
لا ولي الباب في هذا الباب حيث لا يتضح من الصواب ولا
يتميز القشر عن اللباب وزدت عليه اشياء مما اهل من
مهمات المسائل محذوفة الدلائل منقولة عن معتبر است
كتب الاواخر والاوائل والدولي العصمة والتوفيق وهو
الهادي المسوي الطريق دعوي الملك والارث ذكر في
رجلان ادعيا ملكا مطلقا اذ ارثا من اثنين وبرهنا فلو
كان المين بيد ثالث ولم يؤرخا وارخا سو الارخ احدها فقط
فمنه الامام يقضي بينهما نصفين وعند ابي يوسف يقضي للمورخ
في الصورة الثالثة وعند محمد لمن اطلق في دعوي الملك لا الارث
ولو ارخا وتاريخ احدها اسبق يقضي للاسبق وعند محمد
يقضي بينهما في دعوي الارث من اثنين ولو سبق تاريخ احد
الخارجين وان كان المين بيدها فالجواب كما لتفصيل المذكور
وان كان بيد احدها ولم يؤرخا وارخا سو افهول التاريخ
وان ارخا واحدها اسبق فله عند وس احق وقال محمد
هو التاريخ وان ارخ احدها فقط ففي دعوي الملك المطلق
يقضي للمورخ عند س والتاريخ عند م وفي دعوي الارث
للتاريخ اجملا وقيل عند س للمورخ فقط الصحيح المشهور
عند الامام اسنرا مرة للتاريخ في الملك المطلق حالة
الانفراد هداية خارج وذو يد برهنا على ملك مطلق وارخ
احدي البيتين دون الاخرى يقضي للتاريخ عند م وعند
س وهو رواية عند الامام يقضي للمورخ خارجا كما
اوذا يد قال صاحب جامع الفصولين والحاصل ان الخارج
ح الذي اليد لو ادعيا ملكا مطلقا فالخارج اولي في كل

الصور

الصور الا اذا برهن ذو اليد على التاج او سبق تاريخ ذي
اليد يقول الحق الاستثنا في قوله الا اذا برهن قاصر ان هو
غير حاصر لانه ذكر نقلا عن تاريخ خارج برهن على ذي يد انه له
منذ عشر سنين فقط الحال في سنة فاذا هو ثلاث سنين
لا يسمع دعواه لانه سنة الكذب شهوده وهذا هو لم يدع
الخارج علي ذي اليد فعلا كنتاج وغصب ورهن واجارة
واعارة وايداع انتهى وذكر ايضا في جامع الفتاوى
ادعي قنا في يد اخر فقال ذو اليد هو ملكي وحررت وبرهنا
فبيته ذي اليد اولي وفاقا جزم برهن التاريخ علي انه له
منذ ستين وزو اليد علي انه بيده منذ ثلاث سنين فهو
للتاريخ لان ذا اليد لم يبرهن علي ملكه بل علي يده وعند
الامام اسن لذي اليد التاريخ خارجا لو ارخا ملك مورثها
يعتبر سبق التاريخ وفاقا ز هذا الوارخا ولو ارخ احدها
فقط فليل للمورخ عند س وقيل هو بينهما نصفان
عند الامام وعند س هو للمورخ وعند م هو للمورخ وقيل
هو بينهما وفاقا وقال الامام اولا هو للمورخ ثم رجع عنه
وقال لا عبرة للتاريخ في تلقي الملك من اثنين اذا ارخ احدها
وارخ ملكه لاسلك من يتلقى من جهة فكان المتلقي من
جهتها ادعيا الملك وارخ احدها فهناك يقضي بينهما وسقط
اعتبار التاريخ كذا هنا فقتل التاريخ وذو اليد لو ادعيا
ارثا من واحد فذو اليد اولي كما في الشرا الا ان اسبق
تاريخ التاريخ فهو اولي يقول الحق لم اجد في الكتب
مشككي دعوي الخارجين ودعوي ذي اليد ارثا من واحد
ولعل حكمها حكم مالو ادعي خارجا وذو يد من شرا من
واحد كما سياتي تفصيله بعد اسطر والله تعالى اعلم بجميع

مقرر
وهذا
اللامع
الملك
فانظر
الظاهر
وجامع
الفصول

ما اظهروا بهم در رغرر شخصان ادعيا ولا ميت وبرهن
كل منهما انه اعتقه يقضي بالولا والميراث لهما لجواز اشتراكهما
فيه كما في الملك فقط القاضي عليه بمطلق الملك فيما
سوي النكاح لو برهن علي مطلق الملك لا يقبل وفاقا
بخلاف ما لو برهن علي النكاح او التلقي من المدعي كاسياني
في دعوى النكاح وجيز كافر مات وله ابنان مسلم وكافر
فاقام المسلم بنية مسلمة او كافرة انه مات مسلما وبرهن
الكافر انه مات كافرا يقضي بالارث للمسلم ويصلي عليه
كمولود بين مسلم وكافر نصراني مات فاقام مسلم ونصراني
بنية نصرانية علي دين له علي الميت يبدأ به بين المسلم
عندها وعند سائر الخصمان دعوى الشراء ذكر في خارجان
ادعيا شرا من واحد لم يورثا او ارثا سوا فهو بينهما
نصفين وان ارثا واحدهما سبق يقضي له وفاقا وان
ارثا واحدهما فقط فهو للمورث وفاقا وان كان في يدهما
فهو بينهما الا اذا ارثا واحدهما سبق فهو احق وان كان
في يد احدهما فهو لذي اليد في كل حال الا اذا ارثا وتاريخ
الخارج سبق يقضي للخارج هداية خارجان ادعيا شرا
من ذي يد وبرهنا بخير كل منهما اخذ نصفه بنصف الثمن
او ترك واخذ كل الثمن فلو قضى به بينهما فابي احدهما
ليس للاخر الا نصفه ولو ابي احدهما قبل ان يجبر القاضي
فللاخر اخذ كله بس اجمعوا علي ان الخارج وزواله لو
اثبت شرا من واحد وارثا واحدهما فقط فذو التاريخ
اولي وقت ذواليد اولي يقول الحقير وكذا في فتاوى
رشيدي الدين وفي الدخيرة والهداية والكا في فقهنا من
من دعوى الاجماع نظر برهن انه شراء من زب

دارعي

وارعي ذواليد شراء من زب ذلك ولم يبرهن حتى قضى
به للمدعي ثم القاضي عليه برهن علي الشراء من زب يقبل ان لو
برهن عليه ابتداء يقبل فكذا انتها وصار كدعوى النكاح
كما سياتي قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
فيه اختلاف عليا سياتي في عده وينبغي ان لا تقبل بينته
كما سيجي في دعوى النكاح نقل عن عده يقول الحقير بل رليل
القبول اقوي واظهر كما لا يخفى علي من تأمل وتدبر لا خارج
وزوب ادعيا شرا من واحد فقال احدهما اني اشتريته بعد
ما فسخنا البيع الذي بينكما سند دعوى الاخر فاصحي
خان خارجان ادعيا شرا من اثنين يقضي بينهما نصفين
وان ارثا واحدهما سبق فهو احق في ظاهر الرواية ومن م
انه لا يعتبر التاريخ يعني يقضي بينهما وان ارثا واحدهما فقط
يقضي بينهما نصفين وفاقا فلو لا حددهما يد فالخارج اولي
خلاصة الا اذا سبق تاريخ ذي اليد هداية برهن خارجان
علي شرا من اثنين وارثا فهما فيه سوالا لانهما اثبتا
الملك لبايعهما فخير كانهما حضرا وادعيا ثم بخير كل منهما
كما مر من مسئلة دعوى الخارجين شرا من ذي اليد وقد
مر هنا قبل نحو عشرة اسطر نقل عنه فليست اليه كذا لو برهنا
علي شرا من اثنين وتاريخ احدهما سبق اختلفت روايات
الكتب فما في الهداية بشير الي انه لا مرة لسبق التاريخ
اي يقضي بينهما وفي بس ما يدل صريحا علي ان السابق
اولي يقول الحقير ويؤيد ما في بس ما مر قبل ضمنه اسطر
نقلا عن قاضي خان من ان السابق احق في ظاهر الرواية
فيكون ما ارثا رايه صاحب الهداية بناء علي اختيار قول
محمد كما لا يخفى والله اعلم قال صاحب جامع الفصولين اقول

يتراني لي ان الاصول لا يعتبر سبق التاريخ في دعوي التلقي من
 اثنين الا بالتاريخ لا بتد املك البايعين فتاريخ الشري لا يثبت
 به مع تعدد الباع فصار كانهما حضرا وبرهنا على مطلق الملك
 بل بالتاريخ وقال ايضا بعد ورقته اقول الاصول عندي ان لا يعتبر
 التاريخ في دعوي التلقي من اثنين ما لم يورج ملك من انتقل
 الملك اليه من جهة اذ التلقي من جهتهما كانهما حضرا وادعيا
 بل بالتاريخ يقول الحفيل الظاهر ان الاصول ان لا يعتبر سبق
 التاريخ في الصورة المذكورة كما ذهب اليه صاحب الميسر
 وقاضي خان لان دليله وهو ان الاسبق تاريخا يضيف الملك
 الي نفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره اقوي من دليل من ذهب
 الي انه لا يعتبر وهو قولهم لانها يثبتان الملك لبايعهما فكانهما
 حضرا وادعيا الملك بل بالتاريخ ووجه قوة الاول غير خاف
 علي من تأمل ويؤيد ما ذكرنا ان الاصول هو الاعتبار ما من
 قاضي فان انه ظاهر الرواية ثم انه لو ادعي ذو يد من ستر من
 اثنين فلم ار حكمة في الكتب صريحا غير ان صاحب الوجيز قال بعد
 ذكر مسائل دعوي الرجلين ملكا مطلقا وكذا الوادعيا تلقي
 الملك من اثنين بارت او ستر او خارج وذو يد ادعيا ستر
 من اثنين وارضا وفي تاريخ احدها جهالة بان برهن التاريخ
 انه ستر او من زيد سنة وبرهن ذو اليد انه ستر او من بكر
 منذ سنة او اثنين شكوا في الزيادة فقي التاريخ يد ادعيا
 ستر من اثنين وارضا ملك البايعين يعتبر وفاقا ز يلقي
 برهن كل واحد من خارج وذو يد او خارجين او ذي يد
 علي ستر من صاحبه ولم يورجا سقطت البيتان في العقار
 ولم يثبتا قبضا ووقت التاريخ اسبق يقضي لذي اليد عندها
 وعند محمد للتاريخ وان اثبتا قبضا يقضي لذي اليد وفاقا

وان سبق وقت ذي اليد يقضي للتاريخ سواء شهدوا بالقبض
 اولى دعوي النكاح وفي فقط برهن خارج وذو يد علي نكاح
 مطلقا بل بالتاريخ يقضي لذي اليد بخلاف الملك المطلق فلو
 قضي للتاريخ بينة ثم برهن ذو اليد اختلف فيه الثاني
 كما قيل يقضي وقيل لا يقضي لان يده دليل علي سبق نكاحه
 فصار كالو برهن بتاريخ سابقا صرعا صط ثم علي قول من
 يقول سمع بينة يدي اليد لو برهن التاريخ بعده علي انه تزوجها
 قبل ذي اليد يقضي للتاريخ كما ادعي نكاح امرأة بيد آخر فافترت
 للمدعي فبرهنا بل بالتاريخ قيل يقضي للتاريخ بحكم الاقرار وقيل
 يقضي لذي اليد ولولم تقرر وبرهن التاريخ علي نكاح مؤرخ
 وبرهن ذو اليد علي انها امرأة او منكوحة فالخارج اولى كما في
 دعوي الملك ولو برهن ذو اليد انه تزوجها فهو اولى وان لم
 يورج لان يده دليل سبق ملكه وبعضهم قالوا بينة ذي اليد
 اولى مطلقا اذ السبب متعين في باب النكاح فكأنه ذكر وكو
 برهن التاريخ علي نكاح مؤرخ وعلي اقرار ذي اليد ان نكاح
 ذي اليد كان وقت كذا وهو بعد تاريخ التاريخ كانت بينة
 التاريخ اولى الا اذا وفق ذو اليد وقال تزوجتها قبل التاريخ
 ثم حجبنا العقد بعد ذلك فحينئذ لا تنصرف بينة ذي اليد طم
 ادعي نكاحها فانكرت واقترت لرجل حاضر فصدقها المقر له
 فان برهن المدعي محتاج المقر له الي البينة علي هذا المدعي
 محضرة المرأة فلو برهن المقر له بعد ما برهن المدعي برهن
 المقر له لبينة والاقرار صط برهن علي نكاح امرأة ليست
 بيد احد وقضي له لم يبرهن فادعي اخر وبرهن علي مثل ذلك
 لا يقضي للثاني اذ القضاة الاول قد صح فلا يستغنى بهما هو
 مثل بل بونه الا ان يورث شهود الثاني سابقا لانه يظهر
 الخطا في الاول بينتين وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج

ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه السبق صط
برهن كل من خارج وذي يد انها امراته مطلقا ولم يذكر
انه تزوجها قبل حكم الخارج ولو ذكر كل منهما انه تزوجها
بحكم لذي اليد قايما على دعوى الملك المطلق والملك
بسبب وقبل حكم لذي اليد في كلا الوجهين لتيقن السبب
في دعوى المرأة وهو الزوج فكانه ذكر خلاف ملك العين
فمن ادعى انها امراته وحلله وقالت كنت امراته ولكنني
طلعتي وتزوجت بهذا الثاني وهي في يده ويدعي الثاني
انه تزوجها وينكر نكاح الاول وطلاقه فعليه اقامة
بينة الطلاق فلو لا بينة لها وحلف الاول على الطلاق
تفرق بينهما وبين الزوج الثاني عدة ادعى نكاحها فعالت
كنت منكوحه لكنه غاب فاضروني بموته فتزوجت بهذا
بعد عدتي فهي المدعي ولو قالت انا امراته هذا المدعي
الثاني وكنت قبل ذلك امراته للمدعي الاول فهي الثاني
فقط قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا وهما
بدعيان النكاح فهي زيدا عند سوسه يعني وعندم هي عمرو
قاضي خان ادعى زيدا وعمرا ونكاح امراته فقالت تزوجت
زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال ليس يقضي لزيد وعليه
الفتوى ثم قال س فان ساءها القاضي وقال من زوجك
فقلت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي
يقضي بها لعمرو وقال استحسن ذلك في جواب المنطق
وكذلك في البيع وكذا لو قال رجل لاضنين فاطمة وخديجة
تزوجت بفاطمة بعد خديجة قال س يقضي بنكاح فاطمة
في قالت تزوجت هذا اس ثم قالت وتزوجت هذا اسند
سنة فهي لذي الاس ولو شهد ابا قرارها لهما جميعا
وهي تحجب قال س اسال الشهود بايهما بدات المرأة

فاقضي

فاقضي به ولو قالت تزوجتها جميعا هذا اس وهذا اسند سنة
فهي لذي الاس فتش تزوجها فادعها اخر فقال ذو اليد
كانت امراتك لكن طلقتهما منذ سنتين وانكر المدعي طلاقها
فهو المدعي لتصادقهما على النكاح لا الطلاق ولو قال المدعي
نعم طلقتهما ولكن تزوجتها بعده وانكر ذو اليد تزوج المدعي
فهو لذي اليد لثبوت نكاح من حيث الظاهر ولو انكر المدعي
طلاقها وبرهن ذو اليد انه طلقها منذ سنتين حكم بالطلاق
والعدة من وقت الطلاق ادعى نكاحها وقال ان زوجك
طلعتك وانا تزوجتك فانكرت الطلاق فهن المدعي على
طلاق الاول لا يقبل لثبوت النكاح على الغائب فلو حضر وبرهن
على طلاقها يقبل ثم ينظر لو برهن على التزوج بعد مدعي العدة
يثبت النكاح وادعى نكاح منكوحه الغير ولا بينة للمدعي
يختلف الزوج والمرأة ويبدأ بيمين الزوج على العلم
فان حلفت انقطع الخصومة وان نكل تخلف المرأة بتاتا فان
نكلت فهي المدعي فتش ادعى منكوحه الغير واقام شاهدا
واحدا بحال بينهما وبين الزوج وفي غير ذات الزوج يحل
سبيلها الي ان يحضر الزوج الذي يدعي طارعا امراته وقال
كل منهما تزوجتها فافرت لاحدهما وانكرت للاخر لا تخلف المرأة
وفاقا وكذا لو لم تقر ولكن حلفت لاحدهما فنكلت لا تخلف
للاخر قاضي خان رجلان ادعيا نكاح امراته فافرت لاحدهما
قال نصير ليس له ان يخلفها للاخر ما لم يخلف الذي اقرت له
المرأة على دعوى الاخر فان حلفت فان حلفت المرأة
على دعوى الاخر فان حلفت المقر له بري وان نكل فرفق بينهما
ثم تخلف المرأة للاخر فان حلفت برئت وان نكلت تصير
زوجه له طارحان ادعى نكاح امراته فافرت لاحدهما فهي

له فلو برهن الاضرب على النكاح فالمبرهن اولى فلو اقرت
 لاحدها ثم برهننا فلو وقتا فالاول اولى ولو لم يوقنا فن
 زكيت بينته فهو اولى فلو زكيتا ولم تزكيا قيل هي للمقر له
 سابقا وهو الاقرب وقيل لا يحكم لواحد منهما خارجات
 ادعيانكاح امراة تتخذ فبرهن احدها على النكاح والاخر
 على النكاح وعلى انها اقرت له لان مرجح بينة مدعي الاقرار
 ان الاضرب ثبت بالبينة نكاحها وبه ثبت اقرارها له به فاستوت
 البينتان في اثبات الاقرار وقيل ترجح بينة الاقرار قال
 صاحب جامع الفصولين اقول بطلت البينة بالنها ترينني
 ان يبطل بما ثبت بها وهو الاقرار برهننا على نكاح امراة
 لا يرجح احدها على الاخر الا باحد معان اما باقرارها
 او بينة على اقرارها او بتكولها او بكونها في يد احدها
 او بينة احدها او بدخول احدها بها الا ان يبرهن الاخر
 انه تزوجها قبله ولو برهننا بل سبق تاريخ فالمرأة تسئل
 فهي لمن اقرت له ولو لم تقر لاحدها ولا كانت في بيت احدها
 ولا دخل بها احدها يفرق بينها وبينهما ان لا ترجح لاحدها
 ولو لاحدها يد واقرت للاخر فهي لذي اليد لان اقرارها
 لا يبطل حق الاخر قن ولو كان التفريق قبل الدخول لا يحكم
 على احد الزوجين بشيء من المهر ولا يلزمها العدة فلو لم
 تكن في بيت احدها ولا دخل بها فلو ارضا فالاول اولى
 ولو لم يورضا او ارضا سوا فن زكيت بينته فهو اولى ولو
 زكيتا تسال المرأة فلو لم تقر لاحدها فرق بينها وبينهما ولو
 اقرت بالتقدم فهي له الا اذا سبق تاريخ بينة الاخر وهذا
 لان العمل بالبينتين مستقدر فسقطتا وبقي تصاريق احدها
 معها فيثبت النكاح منهما بالتصاريق وهذا كله فيما تنازعنا

حال حياة المرأة اما بعد ما فعلني وجوه ولا يعتبر الاقرار واليد
 فلو ارضا فهي لمن سبق تاريخ ولو لم يورضا او ارضا سوا
 فهي لهما ويجب لكل منهما نصف المهر ويرثا منها ارث زوج
 واحد والفرق ان الفرض في حياتها هو المرأة وهي لا تقبل
 الشراكة بينهما والفرض في موتها هو الارث وهو مال يقبل
 الشراكة فان ولدت بنت نكاح نكاحها ارث ابن كامل
 ان البنة لا تتجزى درر غرر برهن خارجا على النكاح
 سقطا ان لم يورضا او ارضا سوا فهي لمن صدقته منهما الا
 ان تكون في بيت الاضرب او دخل بها او برهن الاخر انه تزوجها
 قبله فيكون هو اولى بها فلو برهن احدها فقط فصدقت
 المبرهن فهي له اذ النكاح يثبت بتصديق الزوجين فلو برهن
 الاضرب بعد قضي له ثم لا يقضي لغيره الا اذا ثبت سبقه كما
 لا يقضي بحجة الخارج على ذي اليد يظهر النكاح الا بالاثبات
 سبق نكاحه على نكاح ذي اليد والحاصل انهما اذا تنازعا
 في امراة وبرهننا فان ارضا وتاريخ احدها سبق فهو
 اولى وان لم يورضا او ارضا سوا فلو كان لاحدها قبض كدخوله
 بها او نقلها الي منزله فهو اولى وان لم يكن يرجع الي تصديق
 المرأة وجيز لو اقام كل واحد من مسلم وكافر بينة نصرانية
 على نكاح امراة نصرانية قضي للمسلم عندها وعند من يقضي
 للنصراني دعوى النكاح وفي صحيح خارج وذو يد ادعيانناجا
 وبرهننا يقضي بينة ذي اليد وكذا لو ادعي ذواليد نكاحا
 والخارج ملكا مطلقا وهذا اذ لم يورضا فان ارضا حكم لذي
 اليد اية الا اذا خالف سن الدابة لوقت ذي اليد ووافق
 لوقت الخارج فحكم للخارج ولو خالف للوقتين لغت البينتان
 عند عامة المشايخ وسيرك في يد ذي اليد على ما كان شحي
 كذا في رواية وفي رواية هو بينهما نصفان درر غرر

و ويرث من كل
 واحدة منهما جميع

برهن كل منهما ان الدابة نجحت عنده (وعند بايعه سواد كانت
بيدها او بيد ثالث كما ذكره الزيلعي وارضاه قضي لمن وافق
سنها تاريخه وان اشكل سنها قضي بها بينهما ان لم تكن
بيد احدها فقط وان كانت بيد اصدقا يقضي لذي اليد
شهادة برهن خارجان على نتاج فلو لم يورضا وارضاه سواد
او ارج اصدقا فقط فهو بينهما ولو ارضا وسبق تاريخ اصدقا
فلو وافق سنها لتاريخ اصدقا فهو له ولو خالفها او اشكل
فهو بينهما وقيل فيما خالف بطلت البتتان فلا يقضي لهما فيترك
في يدي اليد كذا في الهداية والكافي قال الزيلعي والاصح
انهما لا يبطلان ويقضي بهما بينهما ان كانا خارجين او زائدين
اما لو اصدقا وبيد يقضي له بها لان اعتبار ذلك الوقت لحقها
وحقها في اسقاط اعتباره انه في اعتبارها اسقاط حقها
فلا يعتبر فصار كأنهما ذكر النتاج بلاتاريخ وفي ذلك ذواليد
اولي لو كان في يد احدها والا فهي بينهما كما ان اشكل وهكذا
ذكره محمد والاول ذكره الحاكم وهو قول بعض المشايخ
وليس بشيء اهـ ثم برهن الخارج على نتاج لحكم له بها ثم برهن
ذواليد على النتاج بحكم له بخلاف الملك المطلق كما مر قبل
ثلاثة اوراق في فقط يقول الحقير الظاهر ان المسئلة اختلافية
كما سيأتي قريبا نقلا عن الاصل والاقضية ثم برهن الخارج
انه له ولديه في ملكه وبرهن ذواليد انه له ولد في ملك بايعه
حكم لذي اليد لانه خصم عن بايعه فكانه حضر وارعي وهو
ذواليد خل برهن كل من الخارج وذي اليد على نتاج في ملك
بايعه حكم لذي اليد ان كل منهما خصم على بايعه فكان البايعين
حضر وارعا ملكا بنتاج فانه يحكم لذي اليد وكذا هنا
ثم برهن ثالث على مقتضى بنتاج ان برهن المقتضى له ثانيا
يقضي له والا فلو قضي للمدعي ثم برهن في الاصل انه يقبل

وينتقص

وينتقص الحكم وفي الاقضية لا ينتقص الحكم المقتضى عليه بنتاج
او ملك مطلق او برهن على النتاج او الثاني من المدعي
يقبل يقول الحقير الظاهر ان المسئلة اختلافية كما سيأتي
قريبا نقلا عن الاصل والاقضية ثم برهن الخارج انه له
في ملكه وبرهن ذواليد انه له ولد في ملك بايعه حكم لذي
اليد لانه خصم عن بايعه فكانه حضر وارعي وهو ذواليد خل
برهن كل من الخارج وذي اليد على نتاج في ملك بايعه حكم لذي
اليد ان كل منهما خصم عن بايعه فكان البايعين حضر وارعا
ملكا بنتاج فانه يحكم لذي اليد وكذا هنا ثم برهن ثالث
على مقتضى بنتاج ان برهن المقتضى له ثانيا يقضي له والا فلو
قضي للمدعي ثم برهن في الاصل انه يقضي للمدعي وينتقص الحكم وفي
الاقضية لا ينتقص الحكم المقتضى عليه بنتاج او ملك مطلق
او برهن على النتاج او التلق من المدعي يقبل يقول الحقير الظاهر
ان هذا بناء على ما في الاصل والله اعلم هذه المستحق
عليه لا يستحق على المستحق الا اذا ادعى الاستحقاق من
جهتها والنتاج وقتها ادعى ذواليد نتاجا ايضا ولم يبرهن حتى
حكم للمدعي النتاج ثم برهن المدعي عليه بالنتاج لا ينتقص
الحكم يقول الحقير قوله لا ينتقص ينتقص ظاهر المخالفة لما مر
انما من قوله او النتاج اذ معناه انه لو ادعى المدعي عليه النتاج
ينتقص الحكم اللهم الا ان يقال لعل مراده من قوله او النتاج
ان يدعي المدعي عليه النتاج ولم يكن يدعي المدعي الاول النتاج
او يقال لعله اختار في كلامه الاول رواية الاصل وفي الثاني
رواية الاقضية كما هو الظاهر المتبادر وبهذا الوجه يندفع
مخالفة لما مر انما نقلا عن خ ولما مر قبله ثمانية اسطر قريبا
نقله عن ذواليد اعلم خل بيد بكر شاة برهن زيد انها له
ولدت في ملكه وحكم له بها ثم برهن عمر وكذلك يومر زيد

بامارة البينة اذ لا ولي قامت علي غير خصم فلم تكن حجة علي
 عمر وفلوا اعمارها فهو ولي اذ هو ذواليد وان لم يعد فهو
 لعمر والمدعي فاذا قضى له ثم برهن زيد علي النتاج حكم له بها
 لانه برهن علي شئ لو برهن ابتداء كان احق به فكذا انتهى
 يقول الحق وهذا ايضا بناء علي رواية الاصل لا الاقضية
 كالا يخفى قال صاحب جامع الفصولين وعلي ما ذكره لو برهن
 بكر علي النتاج بعد الحكم الثاني لزيد ينبغي ان يحكم بذكرها
 لان زيد اخارج بالنسبة الي بكر وان كان زيدا بالنسبة
 الي عمر وذريده ما في فتن ادعي انه ملكه فقال ذواليد
 او رغبه فلان ولم يبرهن علي الايداع حتي قضى للمدعي
 ثم جاء المودع وبرهن علي النتاج وبرهن مدعي الملك علي
 النتاج ايضا يحكم للمدعي لا للمودع اذ المدعي ذواليد وبرهن
 علي النتاج حتي لو برهن المودع اني اودعته يقضي بالنتاج
 للمودع اذ ظهر ان الحكم الاول لمدعي الملك المطلق كان
 علي غير خصم فلم يكن نافذا قال وهذه المسئلة تدل علي
 ان دعوي النتاج بعد دعوي سطلق الملك بس برهن
 ان قاضي بلد كذا قضى له به بشهادة شهر وشهدوا انه
 له وبرهن ذواليد انه له ولد في ملكه يقضي له لصاحب القضا
 ع برهن الخارج ان هذه استي ولدت هذه الفتن في ملكي
 وبرهن ذواليد انه له يحكم بها للمدعي لانها ادعيا في الامة
 ملكا مطلقا فيقضي للمدعي ثم يستحق الفتن تبعا وبعض
 سائل النتاج سياتي في مسائل الدف من فصل التناقض
 نغلق عن فتن فليظن هناك دعوي الرهن وفي مخ برهن
 كل منهما انه ارتهنه وقبض فلو كان الرهن بيد الراهن
 لم يحكم به لو احدثهما قيا سا ولو برهن احدهما انه اقدم
 اوارضا فهو اولهما وقتا ولو كان بيد احدهما فهو اولي

الا ان يبرهن الاضانه اقدم اجتماع الاغصاع وفي الهداية
 برهن خارج علي الملك وبرهن ذواليد علي الشرا منه
 فذواليد اولي اذ صار كانه اقر بالملك له ثم ادعي الشرا منه
 وفيها ايضا برهن احد من الخارج وزي المدعي الملك المطلق
 والاخر علي النتاج فذوالنتاج اولي ربهما كان اذ النتاج
 اسبق وكذا لو ادعي خارجان فبينة اولي ذبينة ذلي اليه
 علي النتاج انما تترج علي بينة الخارج علي مطلق الملك
 او علي النتاج اذ الم يدع الخارج عليه فعلا كرهن او غصب
 او ورية او اجارة او عارية او خوفا او مالوا ادعي فعلا
 مع ذلك فبينة اولي بس رابة بيده برهن اضرانها له اجرها
 من ذلي اليه او اعانها او رهنها منه وبرهن ذواليد انها
 له نتجت عنده يقضي بها لذلي اليه لانه يدعي النتاج والاخر
 نحو اجارة او عارية والنتاج اسبق من نحو ذلك او وهذا
 يخالف ما مر في ذ يقول الحق الظاهران في المسئلة
 روايتين وان ما في ذ هو الاصح والارجح لان اليد دليل
 الملك والنتاج من خصايصه فيكون ذواليد نتاجا موافقا
 للفظ واما دعوي الخارج فعلا علي ذلي اليه فخلاف الظاهر
 والبيات انما شرعت لاثبات خلاف الظاهر فينبغي ان
 تكون بينة الخارج اولي في المسئلة المذكورة يؤيد ما ذكرناه
 ما قال صاحب الخلاصة ذكر الامام جواهر زاده في كتاب
 الولاء ان ذواليد اذ ادعي النتاج وادعي الخارج انه ملكه
 غصبه منه ذواليد وادعاه له او اعانته منه كانت بينة الخارج
 اولي وانما تترج بينة ذلي اليه علي النتاج اذ الم يدعي الخارج
 فعلا علي ذلي اليه او اعانته فعلا كالشرا وغير ذلك فبينة
 الخارج اولي لانها اكثر اثباتا لانها تثبت الفعل عليه ادعي
 احدهما الملك بسبب والاخر مطلقا بان ادعي الخارج ملكا

مطلعا مورضا سنة ووزايد ملكا بسبب الشراء من بكر
 منذ سنتين وهو ملكه يحكم الخارج وكذا لو برهن الخارج
 علي الملك بسبب مورضا سنتين ووزايد ملكا مطلقا
 مورضا بثلاث سنين فهو للخارج ايضا وهذا لان ذاليد
 في الاول والخارج في الثانية خصمان عن بايهم فكلما
 حضر او برهن علي مطلق الملك في مقابلة دعوي مطلق
 الملك ايضا فالحارج اولي هناك فكذا هنا قال صاحب
 جامع الفصولين اقول وعلي ما سرفي مس من ان الاستيف
 اولي في تلقي الملك من اثنين ينبغي ان يكون السابق اولي
 هاهنا ايضا فينبغي ان يكون فيه روايتان والله اعلم يقول
 الحنفية قوله وعلي ما سرفي اخره قياس مع الفارق لان
 تاريخ ذي اليد في المسئلة الاولى وتاريخ الخارج في
 الثانية ملغي قطعاً بشهادة ما ذكر من انها خصمان عن
 بايهم فكلما حضر او ادعى ملكا مطلقا لان تاريخها
 تاريخ تملكها عن بايهم لا تاريخ ملك بايهم فان
 فرض حضور بايهم بطل ذلك التاريخ وبطل تاريخ الخصم
 وحده فامتنع اعتبار الاسبقية قطعاً فيصير مال هاتين
 المسئلتين دعوي خارج وزي يد ادعى ملكا مطلقا تاريخ
 احدها فقط فيقضي للخارج عند ذلك ومما سرفي اول هذا
 الفصل نقلاً عن في ذكرها هنا في بناء علي ذلك
 فالج من غفلة صاحب جامع الفصولين يقول الحنفية
 وفي جامع الفتاوي برهن احد الخارجين علي انه اشتراه
 من فلان وقبضه وبرهن الاخر انه له فهو بينهما نصفان
 اه ولعل وجهه هو ان مدعي الشراء يجعل خصماً عن بايهم
 فكذا حضر ادعى ملكا مطلقا ايضا وفي صدر الشريعة
 ادعى احد الخارجين علي ذي يد انك غصبت هذا مني

والاخر ادعى اني اودعت عندك هذا الشيء وبرهننا بنصف
 بينهما لاستوائهما لان المورد لو وجد الوديعة صار غاصبا
 وجيز برهن احدهما علي الايداع فيما في يد ثالث وبرهن الاخر
 علي الملك المطلق فيقضي لمدعي الايداع وفيه ايضا برهن احدهما
 علي الغصب فيما في يد ثالث وبرهن الاخر علي ملك مطلق
 فيقضي لمدعي الغصب فتسوي ادعاه اثنان ابيه فقال ذواليد
 كان ملكا لفلان اخرباعه مني لا يسع لان الدار لو كانت
 بيد بايهم وبرهن انها ملكي لا تندفع دعوي المدعي فكذا
 من تلقى الملك منه ز ادعى عينا بيد اخر وبرهن احدهما
 انه اشتراه من زيد وبرهن الاخر انه ارتمه من زيد ولم يورضا
 او ارضا سوا فالشراولي ولوايح احدهما فقط فالمرح
 اولي ولوايخا واحدهما سبق فهو اولي ولو كان احدهما ز ايد
 فهو اولي الا اذا سبق تاريخ الخارج فهو للخارج ولوايخا
 احدهما هبة وقبض من زيد واخر اشتراه من زيد ولم يورضا
 او ارضا سوا فالشراولي وكذا في جميع ما سرفي الرهن
 ولو كان العين بيدها فهو بينهما الا ان يورضا واحدهما سبق
 فهو له والصدقة مع الشراكالهبة مع الشرا ولو اجتمعت
 هبتان فحكم حكم ما اجتمع شرائان ولو اجتمع رهن وهبة او صدقة
 فالرهن اولي عند استواء الحجية فلو ترجح احدهما بالتاريخ او
 لسبقه او باليد فهو له ولو اجتمع هبة مع قبض فهو كاجتمع
 شرائان ولو اجتمع نكاح وهبة او رهن او صدقة فالنكاح اولي
 قال صاحب جامع الفصولين اقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن
 العمل بكلمة البنين لو استوتا بان تكون منكوبة لذ او هبة
 للاخر بان يهب امته المنكوبة فينبغي ان لا تبطل بيعة الهبة خذرا
 عن تكذيب المومن وصحلا علي الصلح وكذا الصدقة مع النكاح
 والرهن مع النكاح والله اعلم وفي هذه الصور لو ارضا واحدهما

والمصدق مع قبض

اسبق تاريخها اولي ولو احدها ذلهم فهو اولي الا اذا
 سبق تاريخ الخارج فهو الخارج ولو كان ذا يدين فهو بينهما
 الا اذا سبق تاريخ احدها فهو له ولكن هذا في الرهن
 غير مستقيم اذا اشيع الطاري بفسده فينبغي ان يقضي
 بالكل المدعي الشرا فاما اجتمع رهن وشرا بخلاف الشرا
 مع الهبة او الصدقة ان اشيع الطاري لا يفسدها على
 ما عليه الفتوي وفيه هذا اذا ادعى تلقي الملك من جهة
 واحدة بسببين مختلفين فلو ادعى من اثنين بسببين
 مختلفين بان ادعى احدها هبة والاخر شرا لو كان خارجين
 او ذا يدين او احدها ذو يد فحكم حكم ما ادعى ملكا مطلقا
 ان كل منهما يثبت الملك المطلق لملكه ثم ثبت الانتقال
 الي نفسه فكان المملكتين حضرا وادعى ملكا مطلقا
 وبرهنا هداية ادعى احدها شرا شيئا وادعت امرأة انه
 تزوجها عليه فها سوا عند س وقال م الشرا اولي ولها
 على الزوج القيمة وان ادعى احدها رهنا وقبضا والاخر
 هبة وقبضا وبرهنا فالرهن اولي يقول الحنفية ظاهر المسئلة
 الثانية مخالف لما مر نقلا عن قد ان اولوية الرهن عند استوا
 الحجته فلو ترجح احدها بالتاريخ او سبقه او باليد فهو له
 فينبغي ان يحمل كلام صاحب الهداية على هذا التقيد بناء
 على حمل المطلق على المقيد او يكون في المسئلة روايتان
 بس عمن بيده برهن اخر انه شراه من زيد وبرهن اخر انه
 وهبه له فهو بينهما ولو برهننا على التلقي من واحد فالشرا
 اولي لانه اسبق هداية برهننا على شيء في يد رجل احدها
 بفسبب والاخر بوجديعة فهو بينهما لاستوائهما في سبب
 الاستحقاق وفيها ادعى شرا من رجل وادعى اخر هبة وقبضا
 من غيره والثالث ان من ابيه والربع صدقة وقبضا من اخر

فهو بينهما ارباعا عند استوا الحجته ان تلقوا الملك من مملكتهم
 فكلهم حضرا وادبرهنا على الملك المطلق فاضي خان وان ادعى
 ذلك من رجل واحد ترجح بيته البيع ويقضي للمشري سائل
 شئ وفي ذلك لو قال في دعوى الحار عن ابي منى منذ شهر فقال
 المدعي عليه اني ابرهن انه ملكي وفي يدي منذ سنة او نحوه يحكم
 للمدعي ولا يلتفت الي بيته المدعي عليه لان ما ذكره المدعي
 تاريخ غيبة الحار ودعواه خال من تاريخ الملك فتاريخ
 ذي اليد وحده لا يعتبر عند ح في الملك المطلق يقول الحنفية
 قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر هذه المسئلة في فصل
 الاستحقاق ايضا نقلا عن عيت اقول يقضي بها للمورخ عند س
 لانه يرجح جانب المورخ حالة الانفراد وينبغي ان يقضي بقول
 س لانه ارفق واظهر والله اعلم فنبه ادعى حارا انه ملكه
 سرق منه كان في يده لا تدفع به بيته المدعي وفيه ايضا
 برهن خارج ان هذا المتاع سرق مني منذ شهر وبرهن
 ذواليد انه ملك فلان ورثة من ابيه قبل هذا بسنة خم
 اشريته منه فهد ارفع عند الامام وابي يوسف صح ادعى
 شرا من اثنين وبرهنا وذكر احدها تاريخا معلوما وذكر الاخر
 انه شراه قبل شرايه هل يثبت السابق بهذه العذر ذكر في
 فحين لو ادعى شرا من واحد وبرهن الخارج ان شرايه
 اسبق ولم يورخ ذواليد فهد امن التاريخ يكفي للسبق
 قال صاحب جامع الفصولين اقول على هذا فامر في ز
 من انه لو برهن انه شراه من زيد منذ سنة وبرهن ذواليد
 انه شراه من بكر منذ سنة واكثر فينبغي ان يثبت به السابق
 ويحكم لذي اليد على رواية اعتبار السابق في صورة التلقي
 من اثنين كما مر في بس يقول الحنفية هذا او علم ظاهر وسهو
 باهر ان الذي مر قبل نحو اربعة اوراق في زمانها هو

جهالة التاريخ بالسك في الزيادة لا الزيادة الحقيقية حتى يرد
 ما ذكره المعترض من كلامه المستفيض ولعله ظن كلمة او الواقعة
 في قوله واكثر واو العطف لا كلمة او التي للسك كما يدل
 عليه كلامه هنا فحين وفي رموي النكاح لو قال لاحدهما
 نكاح بشير بوجه است بيني قدر بسنده باشد جود تاريخ
 معين ذكر نكحت واكثر بيني لفظ كورة كروا ند حكم له بها فقط
 خارج وزويد اربعيا شر من واحد ولم يورضا فقال احدهما
 بيع من بشر تاريخ لور بوجه است وبرهن علي ذلك
 فهو اولي من الاخر فقد لا يثبت السبق بهذا القدر لا في البيع
 ولا في النكاح ما لم يقولوا ان عقده كان في رجب سنة كذا
 وعند الاخر كان في شعبان تلك السنة ثم قال مشايخنا
 المتقدمون كانوا يقولون يثبت السبق بهذا القدر بلا
 بيان ولكننا وجدنا في بعض الشروط انه لا بد من بيان
 التاريخ ونحن علي ذلك قال صاحب جامع الفصولين
 الا صوب عندي ان يثبت السبق بهذا القدر اذا فرض
 ان يظهر الامر للقاضي وهذا كاف فيه في ارمي انه شره
 من زيد بتاريخ كذا وبرهن زواليد ان زيدا ذلك اقر
 قبل شرائك ان هذا العين ملك اخيه وصدقه اخوه
 وانا شريته من الاخ ولم يبين تاريخ الاقرار يجوز ويكفيه
 قوله قبل شرائك يقول الغير وذكر في جامع الفصولين
 في اواخر فصل التناقص نقلنا عن فقط انه اتفقت اجوبة
 المفتين علي صحة هذا الدفع ثم استفتوا بعده ان المدعي
 لو طلب من ذي اليد بيان وقت ذلك الاقرار متى كان وفي
 اي شهر كان هل يكلف عليه اتفقت اجوبتهم ايضا انه
 لا يكلف لانه بين مدة بقدر الحاجة حيث قال قبل شرائك
 او قبل تاريخ شرائك فداقرار الباع لاحدهما لا يعتبر

لانه

لانه شهادة علي قول نفسه فحين شهد الباع بالملك لشريه
 والعين في يد غيره بان قال هذا العين ملكه لا في بيعته منه لو
 كان المدعي ارمي الشرائع لا يقبل لانه شهادة علي قول
 نفسه قاضي خان تنازعنا في شئ برهن احدهما انه كان
 في يده منذ شهر وبرهن اخر انه في يده الساعة او كان
 في يده منذ جمعة اقتره القاضي في يد المورخ الموضر درر عمر
 لا يخرج في دعاه في بكثرة الشهود واعد ليهتم معرفة الخارج
 من ذي اليد وما يتعلق بذلك فثبت ادعي كل منهما انه في يده
 لو برهن احدهما يقبل ويكون الاخر خارجا ولو لا بينة لهما
 لا يحلف واحد منهما ان لم يثبت كون احدهما خصما للاخر ان
 يصير خصما باليد ولم يثبت يد واحد منهما ولو برهن احدهما علي
 الاخر وحكم بيده ثم برهن علي الملك لا يقبل ان بينة ذي
 اليد علي الملك لا تقبل يقول الغير المسئلة الاولى اختلافية
 ان ياتي في اواخر فصل التحليف انه لو اراد احدهما تحليف
 الاخر قيل يحلف وقيل لا يحلف ويدل علي ذلك ما سياتي
 هنا بعد سطر من قوله والا فاليمين وبعد ستة اسطر من
 قوله ينبغي ان يحلف لانه يظهر الخ في ارمي كل منهما انه له
 وفي يده ذكر في فصل ان علي كل منهما البينة والا فاليمين
 ان كل منهما يقر بتوجه الخصومة عليه لما ادعي اليد لنفسه
 فلو برهن احدهما حكم له باليد ويصير مدعي عليه والاخر
 مدعي ولو برهننا بجعل المدعي في يدها التاويهما في اثبات
 اليد وفي رموي الملك في العقار لا يسع الاعلي ذي اليد
 ورموي اليد تقبل علي غير ذي اليد لو نازعه ذلك الغير
 في اليد فجعل مدعي اليد مقصودا ومدعي الملك تبعا للملك
 اليد جفت زوجان اختلعا في بيت يسكنان فيه كل منهما يدعي
 انه له فالقول للزوج وان برهنت المرأة او برهننا جميعا

عين

فبينتها اولي لانها خارجة عن صلت تنازع في اليد فاراد
احدهما تخلف الاخر ينبغي ان يحلف لانه يظهر بنكوه له
بيده في حق التاكل فيومر التاكل بترك الفرض الا ان
يرهن علي اليد فشي ادعي دارا فقال ذو اليد كان للث
بعته من ابي ومات فوريته انا يومر تسليمه الي المدعي
لانه صدق المدعي في الملك وكذا لو قال كان لك بعته
من فلان وانا شرهته منه يومر تسليمه الي المدعي الا اذا
قال المدعي عليه لي بيته حاضرة فلا يومر تسليمه اليه
الي المجلس الثاني سمي ادعيا فقال ذو اليد اني شرهته
من هذا المدعي ينزع من يده حتى يرهن علي الشرا وهذا
قاسر عليه ان يظن وفي الاستحسان يترك بيده ثلاثة ايام
ويكمل حتى يرهن علي الشرا فشي اخذ عينا من يد اخر
فقال اني اخذت من يده لانه ملكي وبرهن علي ذلك
يقبل الله وان كان زائدا يحكم الحال لكنه لما اقر بقبضه
منه فقد اقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخايع ولو اقر
المدعي عليه اني اخذته من المدعي لانه كان ملكي فلو كذب
المدعي في الاخذ منه لا يومر بالتسليم الي المدعي لانه اراد
اقراره وبرهن علي ذي اليد ولو صدق يومر بالتسليم
فينصير المدعي ذا اليد فمحلف او يرهن الاخر وفيه عصب
ايضا وزعمه قاضي انه لي وعصبه مني فلو برهن علي عصبه
واحداث يده يكون هو ذا اليد والزراع خارجا ولو لم يثبت
احداث يده فالزراع ذو اليد والمدعي هو الخايع عدة بيده
عقار احدث الاخر بيده لا يصير به ذا اليد ولو علم به قاضي
يامره برده فلو ادعي عليه انك احدثت اليه وكان بيدي
فانكر محلف ولو برهن انه بيده منذ عشرين وهذا

احدث يده عليه يومر برده عليه لكن لا يصير المدعي عليه
مقتضيا عليه حتى لو برهن انه ملكي يقبل حكم ادعي انه له
فاقر المدعي عليه انه كان بيد المدعي بخير حق قيل هذا اقرار
له باليد وبشي وقيل ليس باقرار الا ان يقر انه كان بيد
المدعي بحق هذا الركب اولي باليد من المتعلق بلجاسه
وكذا الركب اولي من رديفه بخلاف راكبي السرج اذ الدابة
بينهما تساويهما في التصرف ولا يرس الثوب اولي من
المتعلق بكم والجالس علي ساطع اولي من المتعلق به فهو
بينهما وكذا الثوب في يد رجل وطرفه في يد الاخر فهو بينهما
اذ الزيادة من جنس المحبة فلا توجب زيادة الاستحقاق
الفصل التاسع في الاشارة والنسبة
والتعريف في الدعوي والشهادة ثم الاشارة في مواضعها
من اهم ما يحتاج اليه في الدعوي والشهادة قطعا لاحتمال
خط هذا هو الاصل في جنس هذه المسائل في البيع والشرا
والاجارة فانه لو ذكر في باب البيع والشرا تقاضا صحيحا
لا يكفي به الا بشرط البيان والتصریح ولو كتب في المحضر حضر
المدعي شهوده وسألني الاستماع اليهم فشهد واعلي موافقة
الدعوي وكذا لو كتب في السجل فشهد واعلي موافقة الدعوي
لا يغني بصحة المحضر والسجل وكذا لو كتب ذلك في كتاب
القاضي الي القاضي لا تقبل الكتابة ط لو كتب وشهد واعلي
موافقة الدعوي لا يصح اذ الشهادة علي وفق الدعوي ان
يدعيه الشاهد لنفسه كما يدعي المدعي لنفسه قال
صاحب جامع الفصولين اقول الفرض بالوقوف عرفا ان تبني
الشهادة عما ادعاه المدعي ليثبت بها المدعي به لا ما ذكره
فينبغي ان يصح بناء علي التعارف اذ الفرض معلوم عرفا
فلا استنباه ولا فساد قال قال ومن المثل يخ من فرف

بين كتاب القاضي والسجل والمحضر فافتي بصفة كتاب القاضي
والسجل وبفساد المحضر اذا كان الكتاب يرد من الامصار
فلوردرناه يخرج المدعي قال صاحب جامع الفصولين
اقول علي هذا المورد المحضر من الامصار ينبغي ان يصح
ايضا بعين هذا الدليل ت برهن انه وارث فلان الميت
لم يحكم بوراثة مالم يبينوا سبب الوراثة ولو شهدوا
ان قاضي بلد كذا اشهدنا علي حكمه ان هذا وارث فلان
الميت لا وارث له غيره وقالوا لا ندري باي سبب حكم القاضي
الثاني يجعله وارثا لان حكم القاضي يحول علي الصحة وموافقة
الشرع وكذا في السجل وكتاب القاضي قالوا يكتب في
محضر الدعوي شهد واعقب دعوي المدعي وكذا يكتب
عقيب الجواب بالانكار من المدعي عليه كليل يظن انهم شهدوا
قبل الدعوي او علي الخصم المقرر اذا الشهادة علي المقر لا سمح
الا في مواضع معدودة فان كل ذلك ليس بشرط فقت
لا بد ان يذكر شهد كل واحد بعد الدعوي والجواب بالانكار
بعد الاستشهاد من المدعي ليخرج من حد الخلاف اذا الشهادة
بدون طلب المدعي الشهادة لا تسمع عند الطحاوي فقت
لو كانت الشهادة علي الحاضر يحتاج الشاهد الي الاشارة
الي ثلاثة اشيا الخصمان والشهود به خ لو حضر العين
في المجلس لا بد ان يشير اليه المدعي باليد فيقول هذا
العين لي ولا بد للشهود ان يشهدوا بالملك ويشيروا باليد
الي المدعي والعين المدعاة والاشارة بالراس لا تكفي الا
ان اعلم باشارتهم الاشارة الي العين المدعاة ولو قالوا
ان هذا العين او قالوا بالفارسية ان ابن مدعيست
لا يكفي بذلك مالم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب

الي الانسان بالملك ينسب اليه بالاجارة فلا بد من التصريح
بالملك لقطع الاحتمال قاضي خان شهد ان هذا العين
لهذا المدعي ولم يشهد انه ملك المدعي او قالوا شهد
ان هذا المدعي ملك لهذا او شهدوا علي اقراره باليد
ان هذا العين لهذا المدعي او شهدوا انه ملكه منذ كذا يجوز
ويقضي به للمدعي وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من التصريح
علي الملك فذاك قول البعض واختاره الامام الهروي
اما علي قول العامة ان اشهدوا انه لم يقبل فقت قالوا شهد
كم ابن علام ان فلان است فهو كقولهما ملك فلا تست
فللقاضي ان يحكم بالملك لانه فارسية قوله هذا له وانه
للملك ولو استشهد القاضي ذلك منهم فله ان يحكم شهد
احدهما قال الاخر اشهد بمثل شهادة صاحبي يقبل وفي
سين قال له يازاني فقال الاخر انت كما قلت هذا الثاني
وصفه بمثل ما وصفه الاول وهذا يدل علي ان احدا شاهدين
لو شهد فقال الاخر اشهد بمثل ما شهد به هذا من اوله
الي اخره يجب ان يقبل بل ربما عدة ادعي دارا او اقرار
رجل من النسخة فقال الشهود ما همجنين كواهي سيد هم
يقبل فقت كتب شهادتهما في نسخة وهما اسيان وفراهما غير
الشاهد فقال ما همجنين كواهي سيد هم كم ومي اندرين نسخة
خواند سري مدعي عليه يقبل ولو قال ما همجنين كواهي سيد هم
كم اندرين نسخة است يتضمن الاشارة لا يكفي مالم يشير
الي المدعي والمدعي عليه قال صاحب جامع الفصولين اقول لو
كانا مذكورين في النسخة مع شرائط الصحة ينبغي ان يكفي ذلك
القدر ان الاشارة اليها مذكورة في النسخة حصة فقولهما
همجنين كواهي سيد هم كم اندرين نسخة است يتضمن الاشارة

لا يكون للمسمى عليه قال صاحب جامع
 النصولين ان قولنا فلان بن فلان في النسخة
 المحذورة في ذلك القدر الى الاشارة اليها المذكورة
 في النسخة من قولها هي كواهي يسميها
 في بعض الاشارة اليها فهذا القدر يكفي بقول الحقير
 وقوله ينبغي لا ينبغي لان الشهادة محل اهتمام فلا بد فيه من
 الاشارة صريحة لا تكفي الاشارة ضمنيا لان الضمانيات
 تخالف القصدات كما سيأتي ذكره والله اعلم مسائل
 ذكر الجدة وفيه لو شهد علي الحاضر محتاج الى الاشارة
 الى ثلاثة اشياء الى الخصمين والشهود ولو على غائب
 او ميت فسمه ونسبه الي ابيه فقط لا يقبل حتى ينسبه
 الي جده ولو ذكر اسم ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا
 كانت صناعته يعرف بها لا بحالة فحينئذ يكفي ولو كان مثله
 اضرا لا يكفي حتى يذكر شيئا اخر يحصل به التمييز شحني لو حضر
 المدعي عليه فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار به فلا حاجة
 الى ذكر اسمه فذكر جده واسم الغائب فلا بد من ذكر
 جده عند الامام وهو الصحيح وكذا في التحديد لا بد من
 ذكر جده صاحب الحد وكذا في تعريف المتخاصمين لا بد من
 ذكر الجدة والفتوي على قول الامام صحت لو ذكر اسمه
 واسم ابيه ونحوه او صناعته ولم يذكر الجدة تقبل بشرط
 التعريف ذكر ثلاثة اشياء ففلي هذا لو ذكر لقبه واسمه
 واسم ابيه ونحوه فقبل يكفي والصحيح ان لا يكفي قال صاحب
 جامع النصولين اقول القصد التعريف لا التمييز المروفا
 فينبغي ان يكفي ذكر ما يحصل به التعريف ولو كان معروفا
 بلقبه فقط ينبغي ان يكفي ذكر لقبه فقط قال وفي شرط

ذكر الحد اختلاف فلو حكم بدون ذكر الحد نفذ فانه مجتهد فيه
 يقول الحقير وقد مر في فصل تحديد العقار نقلا عن زراية
 لو ذكر كنية صاحب الحد او فلان او ابن فلان لا يكفي
 الا اذا كان معروفا مشهورا بذلك كشهرة الجدة ضيفة و
 ابن ابليخ ادعي دارا وعقار الاليسه الا بتعريفها
 وذلك لا يكون الا بذكر الحد وفي ذكر الجدة ان باسماهم
 وابائهم واحدا هم واللقب الذي يعرف به ولو يعرف باسمه
 واسم ابيه وجده لا يحتاج الى اللقب ولو لا يحصل التعريف الا
 بذكر اللقب فلا بد منه بان يشار به في المصنف في ذلك
 الاسم والنسب كالوقال احمد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع
 التعريف اذ في المصنف يشار به في الاسم والنسب ومحمد
 رحمه الله ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان العلاءي ولو
 حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الحد
 سبي في تعريف القن سئل السفي عن محضر كتب فيه
 ورثة ابن عبد الله الهندي ادعي الخ فاجاب انه غير صحيح
 اذ النسبة على هذا الوجه لا يقع بها الاعلام ويجب ان يكتب
 عبد فلان او مولى فلان ان المقتضى يعرف بمولاه وان كان
 مولاه معتقا اجهل لانه يقال انه مولى فلان وان كان المولى
 الثالث معتقا ايضا ولم ينسب الي مولاه لا باس به ان المولى
 الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز الاقتصار عليه هـ
 ذكر القبيلة والنحو كذكر الجد في التعريف فلو قال فلان بن
 فلان ابن فلان التميمي لم يجز حتى ينسب الي فخذ الخاصة
 ان التعريف لا يتم بالنسبة الي قوم لا يختصون بطن المدينة
 والعزبة والكورة عامة ليست بسبب للتعريف ولا يقع
 المعرفة بالامانة اليها قال صاحب جامع النصولين اقول

فيه نظر ان قد تصح المعرفة بالاضافة الى المدينة لا بالاسم
 والنسب بان كان يعرف الغريب بمدينته لا بنسبه مثلاً
 يعرف بالاسم قد يكون والحاصل ان المعتبر هو حصول المعرفة
 وارتفاع الالتباس بأي شئ كان الشهادة على المرأة وفي
 رط لو اضر الشاهد عدلان ان هذه المعرفة فلا تبت فلا ت
 تكفي هذه الشهادة على الاسم والنسب عندها وبه ينبغي
 الا يري انها لو شهدا عند القاضي بقضي بشئ رتبا والقضا
 فوق الشهادة فتجوز الشهادة باضمارها بالاولوية فتش
 حار جهلان الى الصكاك وقد اقرت امرأة وقال انا عرفها
 فذلك ليس بشئ لان هذا القدر ليس بتعريف ان التعريف
 انما يكون بذكر الاسم فلو قال انها فلانة بنت فلان بن فلان
 يكون تعريفاً بقى شهدا عليها باسمها ونسبها وهي
 حاضرة فكل القاضي للشهود هل تعرفون المدعي عليها
 فقالوا لا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا تخمّلنا الشهادة على
 امرأة اسمها كذا ولكن لا ندري هذه تلك ام لا صححت
 شهادتهم على المسماة وعلى المدعي ان يبرهن ان هذا
 هي بخلاف الاول ان اقر واقبه بالجهالة فبطلت شهادتهم
 كذا ط قال صاحب جامع الفصولين اقول قد اقرواني
 الثاني بالجهالة اي بهذا القدر لا يحصل الفرق ويمكن
 الفرق بان يحمل الاول على الشهادة اصالته والثاني
 على الشهادة على الشهادة فتجمل الجهالة في الثاني
 لا الاول يقول الحنفية لا حاجة الى سائر من الفرق ان الجهالة
 في المسئلة الثانية بسيرة ان الظاهر ان معنى قولهم
 تخمّلنا الشهادة الى اخرة انا عرف المرأة المدعي عليها ان
 كنا عرفناها حين تخمّلنا الشهادة عليها لكن لا نعرف الان

ان هذه تلك ام لا بخلاف المسئلة الاولى حيث امرتوا فيها
 بعدم علمهم للمدعي عليها والجهالة العارضة لا تخمّل بخلاف
 البسيرة كما لا يخفى فحصل الفرق واتضح الحفظ تعريف الواحد
 يكفي كما في المزكي والمزجم والاشان احوط وافني بعضهم بان
 التخمل لا يصح بدون روية وجهها فتش لو اضر امرأة انها
 فلانة بنت فلان لا يحمل للشاهد ان يشهد باسمها ونسبها
 ان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي بقول الحنفية
 وعلى ما مر انفا في ط ينبغي ان يحمل كما لا يخفى فتش ولو عرفها
 بجلان وقال لا تشهد انها فلانة بنت فلان بن فلان هل له
 الشهادة وفاقا ان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس
 بلفظ الخبر لانه يبين بالله معني ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز
 عند الامام لو اضر رجلاً لا يتصور نواظروهم على الكذب و
 عندها لو اضرها فلانة بنت فلان بن فلان حمل الشهادة
 على النسب ويصح تعريف من لا يصلح شهادتها او عليها
 وقيل لا يصح فيما لها واختار الشافعي الاول اذ هو خبر لا شهادة
 وكذا لم يشرط لفظ الشهادة كما في ط وذكر شئ تعريف
 الاب والابن والزوج يجوز لشهادة هؤلاء عليها معتبرة
 فصح التعريف ايضا لعدم التهمة بخلاف التعديل ان التعديل
 شهادة والتعريف لا جف تعريفها ان يشهد على معرفتها
 عدلان او رجل وامرأتان وهل تصح الشهادة على المرأة
 المستغنية اي لا بستر النقاب بعض ثانياً قالوا تصح
 وعن ابن مقاتل لو سمع اقرار امرأة من وراء الحجاب وشهد
 عند اشان انها فلانة وذكر نسبها لم يجز ان يشهد عليها
 اطلق الجواب اطلاقاً وقالت لم يجز ان يشهد عليها
 الا اذا راي شخصها حال اقرارها في يجوز ان يشهد على

في سواها كانت
 الشهادة لها صح

اقرارها بشرط روية شخصها لا وجهها حصص كشفت وجهها
 وقالت انا فلانة بنت فلان ابن فلان وهبته لزوجي ميري
 فلا يحتاج الشهود الي شهادة عدلين انها فلانة مادامت
 حية ان يمكن للشاهد ان يشير اليها فلو ماتت فيحتاج
 الشهود الي شهادة عدلين بنسبها نوع اخر في فتن
 قال كسمي واسم ابي وجدي كذا وسمي اخر لا يصير شاهدا
 بهذا العذر ولو اضره اثنان هل له ان يشهد على اسمه
 ونسبه مطلقا ولا يقول شهد اعندي وكذا الجواب
 في المواضع التي حل له الشهادة فيها بالتسامح فتن
 ولا يجوز الاعتماد على اخبار المتعاقدين باسمهما وبسما
 لعلمهما تسمية وانسبا باسم غيرها ونسبه يريد ان
 ان يزورا على الشهود ليجزى المبيع من يد مالكه فلو اعتمد
 على قولهما نفذ نزويهما وبطل املاك الناس وهذا
 فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم يسمون لفظ البيع
 والشراء والاقرار والتقابض من رجلين لا يعرفونهما
 ثم اذا استشهد احد موت صاحب البيع شهد اعلي ذلك
 الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجبان بخرز مثل
 هذا حذر من المجازفة وعن ضياع املاك الناس وطريقا
 علم الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور
 تواطؤهم على الكذب عند الامام وعندهم شهادة رجلين
 كاف كما في سائر الحقوق وقال صاحب جامع الفصولين
 اقول يحصل للتأضي العلم بالنسب بشهادة رجلين
 فينبغي ان يحصل للشهود ايضا شهادة عدلين كما هو
 قولهما وهذا من النوادر **الفصل**
 العاشر في التناقض في الدعاوي وفيما يتراي تناقضا

وليس

وليس بالتناقض وفيه التناقض في دعوي النسب والارث
 وفيه ايضا ما يكون دفعا من المدعي ومن المدعي عليه وما لا
 يكون بقول الحقير لم يراع صاحب جامع الفصولين اتباعا للاصل
 الترتيب في ذكر مسائل هذا الفصل فمصر للمراجعين من
 اولي النهي وجدان مسائل الدفع المهمة من بينها بحيث
 اخرج شدة الانتشار والاختلاط الي كمال التبع والانتقاد
 فترتبها تسهلا لا مر على الطالبين والله الموفق والهادي
 المعين ت التناقض بين الدعوي لغيره كما بينت لنفسه في
 من اقرب عين لغيره لا يملك ان يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة
 او وصاية المباح الكبير الاقرار المتأخر برف الانكار المتقدم
 والاقرار المتقدم بين الانكار المتأخر عدة ابراه عن
 جميع الدعاوي فادعي عليه مالا بوكالة او وصاية تسع
 ولو ادعي عليه مالا بالارث فلو مات مورثه قبل ابرائه
 لا تسع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرائه
 في استاخر ثوبا او استقاره ثم ادعي انه لابنه الصغير
 في وهذا اعلي الرواية التي تكون الاستعارة اقرارا بان
 لا ملك للمستعير ولا يكون اقرارا بالملك للمعير شي وبهذا
 يتبين ان الاقرار بان لا ملك له فيه لا يمنع دعواه لغيره بناية
 في ادعي رار لنفسه ثم ادعي انه لفلان وقعة عليه تسع
 كما لو ادعي لنفسه ثم ادعاه لغيره بوكالة لو ادعي الوقف
 او لا ثم ادعي انه له لا تسع كما لو ادعي لغيره ثم لنفسه فتن
 ادعي مالا لنفسه ثم قال انا وكيل فلان لم يكن متناقضا
 ان يجوز ان يضيف الوكيل مال الغير الي نفسه وقت الدعوي
 اما لو قال انا وكيل فلان ثم اضاف الي نفسه يصبر
 متناقضا ان الاشارة لا يضيف مال نفسه الي غيره
 قال صاحب جامع الفصولين جرد ذكر هذه المسئلة في

الفصل التاسع والثلاثون اقول يمكن ايضا في الثاني ان
 اضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض فينبغي ان يكون
 مقبولا بغير ارماء لنفسه ثم لغيره لا يسع لان ما هو في ملكه
 لا يضيف الي غيره عند الخصومة فيمكن المناقاة بقول الغير
 سياتي قريبا ما يوافق في ذلك لكنها مخالفة لما مر في ح
 وفي فتن ولعل في المسئلة روايتين لكن الظاهر ان يسع
 ان الانسان وان لم يضيف مال نفسه الي غيره لكنه قد
 يضيف مال غيره الي نفسه كما في الوكالة والله اعلم ان
 ادعى لغيره بوكالة او وصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا
 ان يوفق بان قال كان لفلان ثم سرية منه وبرهن عليه
 ادعى لفلان بوكالة ثم ادعى لفلان اخر وكله بخصومة فيه
 لا يقبل ويصير متناقضا والدين في هذا الحكم كمن قال
 صاحب جامع الفصولين اقول التوفيق المتقدم يمكن هنا
 ايضا فتن ادعى مالا فقال مرار فينيست لاني رفعت
 الي وكيلك فلم يقدر علي اثبات فقال رفعت اليك لا يقبل
 قوله بل توفيق فلو وفق وقال رفعت الي وكيلك لكنك
 انكرت الوكالة فدفع اليك يقبل ولو قال رفعت اليك
 ثم قال رفعت الي وكيلك يقبل ولم يكن متناقضا وان
 لم يوفق يقول الحقير لعل وجه الفرق بين المسئلتين
 هو ان احتمال الكذب بالتناقض في الاول اكثر ان التوفيق
 فيها في خلاف الثانية ان الظاهر ان معناها ان
 رفعت الي وكيلك لكنني ظننت انه وصل اليك فلذا
 قلت رفعت اليك والله اعلم بساكن في صك جابه
 ثم برهن ان ذلك المال بعينه لفلان وكنتي بخصومة
 يسع لما مر ان الوكيل يضيف الملك الي نفسه فتن
 اقر انه لا ملك لي فيه ثم ارماء لنفسه يقبل ولو اقر

انه ملك فلان ثم ارماء لنفسه لا يقبل لانه مبطل ملك
 الغير بخلاف الاول قال عماد الدين في فصوله في تحقيق هذا
 البحث وتلخيصه لو قال ذواليد ليس هذا الي اولى هذا
 ملكي ولا حق لي فيه او ما كان لي او محره ولا منازع ثم ارماء
 احد فقال ذواليد هو لي فالتقول له والتناقض لا يمنع لان
 اقراره هذا لم يثبت حقا لاحد ان الاقرار للمجهول باطل
 والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق علي احد ولو كان
 لذي اليد منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك له في
 رواية لاني رواية لكن القاضي يسأل ذواليد اهو ملك
 المدعي فلو اقر به امره تسليمه ولو انكر برهن المدعي
 ولو اقر بها ذكرناه غير ذي اليد ذكر في شتم ان قوله ليس لي
 او ما كان لي يمنع من الدعوي بعده للتناقض وانما لا يمنع
 ذواليد علي ما مر لقيام اليد قال صاحب جامع الفصولين
 اقول ما قد مر في اقرار ذي اليد من ان الاقرار للمجهول
 باطل والتناقض انما يمنع الخ يتاتي في اقرار المدعي
 ايضا فينبغي ان تجد احكاما والظاهر ان هذا الخلاف
 في اقرار المدعي قبل النزاع قبل النزاع واما لو قاله
 عنه النزاع فينبغي ان يبطل دعواه وفاقا علي عكس ذي
 اليد يعني ان اقرار ذي اليد وجوب المنازع فيه خلاف
 وجوب عدم المنازع لا يبطل دعواه وفاقا والفرق ان ذواليد
 اذا اقر قبل النزاع يبطل اقراره ان ذواليد دليل الملك
 فتعني المالك ملكه عن نفسه من غير اثبات لغيره لا يجوز
 فلتعني ذي اليد ملكه وفاقا ولو اقر ذواليد عند النزاع
 قيل انه اقرار للمدعي دلالة بقرينة النزاع وقيل انه لغو
 نظرا الي انه ملكه بدليل اليد والملك لا يثبتني بمجرد النفي

واما غير ذي اليد فلو اقر قبل النزاع قيل لنفونظرا الي
 جهالة المقر له ولا نزاع ليكون قرينة لتعين المقر له وقيل
 هو اقرار به لذي اليد بقرينة اليد ولو اقر عند النزاع
 ينبغي ان ينفذ اقراره وفاقا لانه نفي عن نفسه ملك
 غيره ظاهر انصرف الي انه اقرار به لذي اليد وفاقا بقرينة
 اليد والنزاع قال هذا ما ورر علي الحاضر القاصر في تحقيق
 المرام والمحمد لله ملهم الصواب وسهّل الصعاب
 ح قال المدعي لا دعوي اولاً خصوصاً في قبل زيد بطل
 دعواه الا في حارث بعده ولو قال برئت من دعواي في
 هذه لا ينبغي له حق فيه وكذا لو قال برئت او خرجت من
 هذا القن بطل دعواه ولو قال ابرأتك منه يبقى الثمن
 ودية عنده ويراس ضمانه حتى قال المدعي لا بينة لي ثم برهن
 هل تقبل فيه روايتان متى يقبل لو وفق ولو قال المدعي
 عليه لا دفع لي ثم اتي بدفع قيل هو علي هاتين الروايتين
 وقيل لا يصح دفعه وفاقا ان معناه ليس لي دعوي الدفع
 ومن قال لا دعوي لي قبل فلان ثم ادعي لا يسمع كذا هنا
 والاول اقرب ان الدفع يحصل بالبينه علي الدفع لا بدعوي
 الدفع فتقوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا بينة لي قال صاحب
 جامع الفصولين اقول الظاهر ان قوله لا دفع لي يريد به
 ليس لي وجه الدفع فينبغي ان يسمع دعواه لو كان الدفع
 مما يجني والا فلا كما لو اقر انه قن فادعي الحرية فقط
 قال لا دفع لي ثم جابه فقد قيل هو علي خلاف فيما لو قال
 لا بينة لي وحلف ثم برهن يقبل عند الامام لا عند محمد
 وكذا لو قال كل بينة التي بها فهي زور ثم اتي بها او قال
 كل شهادة شهد لي فلان وفلان فهي كذب ثم شهدا فعلي

هذا

هذا الخلاف بنزاعه قال الشاهد لا شهادة لفلان عندي
 في امر ولا علم لي به (او ما الشاهد لفلان علي فلان فهو
 زور ثم شهد وقال تذكرت يقبل ولو قال المدعي ليس لي
 عند فلان شهادة في امر ثم جابه لا تقبل ولو قال الشاهد
 لا علم لي بالحادث ثم شهد به لا تقبل وعن ساسها تقبل
 وفي المحيط قال لا شهادة لي في هذه الحادثة ثم شهد فيه
 روايتان روى الحسن عن الامام انها تقبل وعن الامام
 انها لا تقبل وقال محمد تقبل عتب ارماء ملكا مطلقا
 ثم ارماء في وقت اخر بسبب حارث علي ذلك الرجل
 عند القاضي يسمع وكذا لو ارماء ملكا مطلقا ثم بانته
 في ارمي ملكا بسبب ثم ارماء مطلقا وشهد ارمي لا يسمع
 في عامة الروايات ولا تقبل بينة قال وكان جدي شمس
 الائمة يقول لا تقبل بينة لكن لا تبطل دعواه حتى لو قال
 اردت به الملك المطلق الملك بهذا السبب يسمع
 دعواه ويقبل بينة فتم ارماء بسبب ثم ارماء مطلقا
 يسمع دعواه وبينته وتحمل علي المقيد السابق والفتوي
 علي انه لا يسمع للتناقض ارمي ملكا مطلقا فقال
 المدعي عليه في دفعه انه كان ارماء بسبب فقال المدعي
 انا ارمي الان بذلك السبب وتركت دعوي الملك
 المطلق يسمع دعواه ثانياً ويبطل الدفع ط اقر عند
 غير القاضي انه ملكي بشر من فلان او بارث منه ثم ارماء
 عند القاضي ملكا مطلقا لا يسمع دعواه لو ثبت انه قال
 ملكي بشر من فلان ذ ولو لم يكن له بينة واراد تخليفه
 بالله ما اقررت قبل هذا انك شريته من فلان ينبغي
 ان يحلف وهذا كله اذا ادعي الشئ الاول ولم يذكر القبض
 ولو ادعي الشئ مع القبض الاول ثم ارماء علي ذلك الرجل

عند القاضي ملكا مطلقا هل يسمع ينبغي ان يكون فيه اختلاف
كالوادي شراح قبض وشهدا بملك مطلق اختلف فيه
المناج وهذا لان دعوي الشراح القبض دعوي مطلق
الملك على قول من فكاكه ارماء مطلقا ولا عندهم فيسمع
دعواه ثانيا عندهم لعدم التناقض على قولهم هذا الوادي
الشراح من معلوم اما الوارعا من مجهول بان قال شريفة
من رجل لا اعرفه او قال من رجل ثم ارماء مطلقا يسمع
كذا وفي قول ادعي شراح من ابيه ثم ارماء يسمع
لان مكان توفيقه بان يقول شريفة وعجزت عن اثباته
فورثته ظاهرا ولو ارماء بارت ثم شراح من المورث
لا يسمع لاستناع التوفيق استأجر دارا ثم برهن علي
الموثر انه ملكي لان ادعي شراح لا جلي في صفري يسمع
ولا ينفه هذا التناقض لخنافية اذ الالب يستقل بالشرا
لصغرة ومنه لنفسه ولا علم به للصغير وهذا كما لو اختلفت
ثم برهنت على الطلاق ثلاثا فلها ان تستبدل الخلع
وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج بطلاقها بلا اعلائها
وكذا الزوج لو قاسم احماسا ميراثا واقر اللاح انه
وارثها ثم برهن انه كان طلقها ثلاثا يقبل فكذا ان
يرجع على الزوج بما اخذ وكذا الزوجة قاسمت ورثة
زوجها الميراث وقد اقر وازوجيتها ثم برهنوا على تعطلتها
في صحته يقبل وكذا مكاتب ادعي بدله ثم برهن على تحرير
مولاه قبل الكتابة كذا في وفي ض شري ثوبا في ظرف
فلما شريفة قال هذا لي ولم اعرفه تقبل بينة ادعي عليه
مالا فقال ليس لك علي شئ فقط وبرهن المدعي وهو
برهن على قضائه او ابراهه يقبل عندنا لان مكان التوفيق
خلاف الزفر للتناقض عدة دلت هذه المسئلة على

امكان التوفيق مكفي وسرط عنه التوفيق في الكل ح ولو
زاد لا اعرفك والباقي محاله لا يقبل في ظاهر الرواية
ومن اصحابنا انه يقبل فتش دعوي كبره براند زاده
فلان سبت او وارث كفت كفت كفت كفت كفت كفت كفت كفت
ينبغي ان لا يكون تناقضا كذا قيل لان مكان التوفيق ان
لانه بت عم الميت امرأة اخ الميت فالولد ولد عم الميت
وابن اخ الميت قال صاحب جامع الأصول ان قول قد ثبت
ان امكان التوفيق قبل مكفي وقيل لا مكفي في بعض المواضع
لا في بعضها ومجمل ان يكون ذلك بناء على القولين قال
والاصوب عندي ان التناقض ان كان ظاهر السلب
والايجاب والتوفيق خفيا لا مكفي امكان التوفيق والا
ينبغي ان مكفي الامكان ويؤيده ما في ح انه لو اقر انه
له فقلت قد رما يمكنه الشرا منه ثم برهن على الشرا
منه بلا تاريخ يقبل لان مكان التوفيق بان بشرية بعد اقراره
ولان البينة على العقد المبرم يغيب الملك للحال ولذا
لا يعتبر الزايد فقط ادعي العا فقال خصمه اريته في سوق
سمرقند فخرج عن البينة ثم قال اريته في قرية كذا وبرهن
يقبل ان التوفيق مكفي من غير دعوي التوفيق من ادعي
اداء دينه بسمرقند ثم برهن على ادايه بخاري كانت
تناقضا الا اذا وفق جع ادعي دارا بيده فاجاب
المدعي عليه انه ملكي ثم ادعي ان المدعي غلط في بعض
حدوده لم تسمع لان جوابه اقراره بهذه الحدود
ح هذا العواجاب باس ملكي واما العواجاب بقوله يسى
هذا ملكك ولم يزد عليه يمكنه الوقع بعده بخط الحيد حكا
عن ظ انه لعن المدعي عليه المدعي بخطا في الحد يتوزل

الحقيق في صحة الفرق نظر وينبغي ان يتجدد حكم المسئلتين
 ويدل على ذلك ما في عدة ان المدعي عليه في دعوى
 العقار لو انكر سيرة او مرئيين ثم قال الارض التي بيدي
 ليست بهذه الحدود لا يصح منه هذا الدفع فقط ادعي
 نصف دار ثم ادعي كله قبل لا يصح ولو على العكس يسمع
 والصواب انه يسمع في الوجهين جميعا عتبت من اقر
 بعين لغايب ثم لما ضر وصدقه الحاضر في اقراره له ياخذ
 الحاضر فلو حضر المقر له بالورثة وصدقه المقر في الابداع
 اخذ العين حتى يبرهن المدعي انه له ولو علم القاضي ان
 فلانا غصبه من زيد واوردناه اليه اخذه من يده ورفع
 الي زيد بخلاف ما لو علم ايداع فلان لا غصبه من زيد
 ثم ان محمدا اعتبر علم القاضي في رواية الاصول وعنه
 انه رجح عن هذا وقال لا يقضي القاضي بعلمه كاسر في الفصل
 الاول يقول الحقيق وفي المختار لو قال غصبته من زيد
 لا بل من عمر فهو لزيد وعليه قيمة لعمر والاه وفي الوجهين
 لو قال لك على الف من ثمن غلام لا بل ثمن جارية ^{بلز}
 الالف انتهى وفي المجمع لو قال له على الف درهم لا بل
 الفان سقط الالف المضرب عنه وبلز ^{بلز} الالف عندنا
 وعند زفر بلز ^{بلز} ثلاثة الاف اه وفي الصغرى لو قال
 اعطيتني او اسلفتني لكن لم تدفع الي ووصل كلامه صدق
 ولو قال رفعت الي الف او انقذتني الغافل اقبلها قال ابو
 يوسف لا يصدق وهو ضامن وقال محمد القول قوله
 وارضان ولو قال قضيت منك الف او اخذت منك الف
 لكن لم تدعني حتى اذهب به لا يصدق وهو ضامن ^ص
 برهن الباي او المشتري ان الباي حرره قبل بيعه

بجمل

يقبل ان التناقض محتمل في العتق قال صاحب جامع الفصولين
 اقول انما يحمل التناقض بناء على الحفا وذا يتحقق في
 المشتري لا الباي لانه يستند بالعتق فالاولي ان يحمل
 هذا على مذهب س و م ان الدعوى ليس بشرط عنها
 في عتق العبد فتقبل بيته الباي حسبه ان لم ينصم الدعوى
 للتناقض وفيه كوبرهن المشتري انه حر او حرره باي
 لا يقبل فيعتق على المشتري وعند ابي يوسف يقبل قنية
 باع انه ثم ادعي تحريرها قبل البيع لا يسمع ولو برهن
 تقبل بيته ولو ادعي المشتري ان الباي حررها قبل البيع
 شمع دعواه وبيعه قال صاحب جامع الفصولين اقول
 هذا يوجب ما قلنا انما يقول الحقيق ثم يوجب ما قاله لكنه
 مخالف لما سياتي بعد اسطر نقلا عن فتاوي الامام
 قاضي خان ثم اقول الظاهر ان تحمل التناقض هنا ضمن
 ابطال حق نفس الباي دون غيره فلا باس في قبوله
 كما لا يخفى قال وفيه سالت زوجها طلاقها بال ثم ادعت
 انه كان طلقها ثلاثا لا شبع ولا تقبل بيته ولو قالت
 ما علمت الطلاق لا تصدق قال وفيه نظر لانه مما يخفى فلا
 يمنع فيه التناقض وكذا لو اخلعت بال ثم برهنت ^{بلز}
 طلقها ثلاثا قبل الخلع يقبل وكذا المكاتب والعبد قاضي
 خان باع عبدا ثم ادعي انه حر او انه اعتقه ثم باعه شمع
 دعواه ولو باع رارا او عقارا ثم ادعي انه باعها بعد
 ما وقفها اختلفا لما يخفى فيه والاصح انه لا شمع دعواه
 ولو ادعي انه باعه وهو لغيره لا يسمع ايضا بط لو ادعي احد
 العاقدين تحرير علي صاحب لا يسمع لانه ليس بخصم فيه
 الا ان يدعي لنفسه حقا يقول الحقيق هذا مخالف للمكتب
 الثلاثة التي نقل عنها انما كما لا يخفى فليس باع امه

ثم ادعى انها كانت ملك فلان لا يسمع ولو باع فلان ثم ادعى
 انه كان حرا لا يسمع ولو باع امة ثم ادعى انه حر رها
 قبل ان باعها يسمع مختصر المحيط اعتق عبده ثم اقر
 انه لفلان وصدقه فلان بصير رقعا ان الم يحكم القاضي
 بعتقه ولو قضى بعتقه لا يصح اقراره ثم قال له ارفع الي
 هذه الدار اسكنها او قال اعطني هذا الثوب البسه
 او هذا الفرس اركبه فابي ان يدفع ثم ارعاه السابيل
 لنفسه يسمع ولو قال اعرفني هذا الثوب ارعاه لنفسه لا يسمع
 من ساكن دار اقراره كان يدفع الا جبر لزيد ثم قال الدار
 لي فالقول له ولا يكون اقرارا بانه لزيد فينبغي ان تصح
 دعواه لعينه لعدم التناقض لا لنفسه للتناقض قاضي
 خان ذكر الناطقي ان هذا يعني عدم كونه اقرارا رواية
 عن ابن سباعة عن محمد وفي رواية هشام عنه يكون
 اقرارا ان ادعى نكاحها فانكرت ولم تكن تغرب لغيره ثم
 اقرت لهذا المدعي يسمع اقرارها ولو اقرت للاخر
 ثم لهذا المدعي لا يسمع اقرارها لهذا المدعي ادعت
 انه نكحها فانكرت ثم اقر جاز وكذا لو ادعى فانكرت ثم اقرت
 ادعى على ختمه مهر افعال صالحت معي علي رينار ولم
 يبرهن فادعى الختن ان بنتك ابراتي عنده وصالحته
 منه في حياتها علي رينار لا يقبل بينته لانه اقر بوجوده علي
 نفسه ولو قال صالحته عن الدعوي لم يكن اقرارا يسمع
 قال صاحب جامع الفضولين اقول ينبغي ان يسمع بينته
 الا برالامكان التوفيق بان يقول ابراتي في حياتها
 ولكن لما ادعيت ثانيا صالحتك عن دعوات ادعى سارة
 المهر فقاتل عتدي مرتين فلو برهنت علي العقد الثاني
 بمهر كذا يقبل وتثبت البراءة عن مهر واحد ادعت

وهذا ذكر الناطقي انه
 اقرار قال صاحب
 جامع الفضولين اقول
 الصحيح عنده انه اقرار
 بانه لا ملك له فيه وان
 لم يكن اقرارا بانه
 لزيد صح

مهر

مهر افعال الزوج مرة او فيتها وقال مرة ادبت الي ايها
 لم يكن متناقضا ان الا بالي الاب وهو يقبض للبنت كذا
 اليها فثنى ادعى رينا فافترق ثم قال او فية لو كان كلا القولين
 في مجلس واحد لا يقبل للتناقض ولو تفرق عن هذا المجلس
 ثم قال او فية وبرهن علي الا بجا بعد ما اقر تقبل لعدم
 التناقض ولو ادعى الا بجا قبل اقراره لا يقبل برهن
 علي مال وبرهن خصمه علي ايضا بضمه لا يبطل دعواه
 فيما سواه لانهم شهدوا باعانيوا ولم يعرفوا ايضا
 شئ من الدعي وصار كالو ادعى الفا وشهدا بمحملة
 فقال المدعي كان لي عليه الف فاوفي خمسمائة تقبل
 بينته وتكذيب المدعي شهوده يرتفع بتوفيق المدعي ادعى
 زارا اثنا سن ابيه فقال خصمه لم يكن لا بلك فيه حق ثم ادعى
 الشرا من ابي المدعي او ان اياه اقر به فسمع لانه لم يكن
 لا بيه بعد ما شراه منه ولو قال لم يكن لا بلك قط او لم
 يكن لا بلك فيه حق قط لا يسمع بعده دعوي الشرا للتناقض
 ويسمع دعوي اقرار الاب له لعدم التناقض كالا يعني ان
 برهن علي ثلثمائة درهم وحكم له بها ثم اقر المدعي
 ان عليه مائة درهم لهذا المدعي عليه قال الصغار
 سقط عنه المائتان وقال غيره من المشايخ لم يسقطا
 قص ادعى ضمة انها ملكه باصلها وقضي له ثم اقر ان
 اصلها وقف والبناء ملكه بطل الحكم والدعوي قال صط
 ينبغي ان يساله القاضي انها وقف من جهتك وقفها بعد
 ما حكم لك او وقف من جهة غيرك لو قال من جهتي لا يبطل
 الحكم ولو قال من جهة غيري يبطل ادعى انها ملكي ورثة
 من ابي ثم ادعى ان ابي وقف علي لا يسمع للتناقض وكذا
 لو ادعى الوقف او لا ثم ادعى ارثه لا يقبل الا اذا وفق

عين

وقال وقضه اي لكن لم يلزم عند ابي حنيفة فأت ابي في يقبل
 كذا فليس وفيه ادعاء لنفسه ثم ادعى انها وقف لا يسمع
 والصحيح انه لو ادعى الوقفية بسبب التولية لا يسمع لان
 التوفيق ان في العادة يضاف اليه باعتبار التصرف والخصومة
 كوكيل ادعى لنفسه ثم غيره يقبل فقط باعها فادعى انه
 وقفها من قبل لا يحلف خصمه ان التخليف سيند صحة الدعوي
 وهي لم تصح للتناقض ولو برهن قيل يرد للتناقض وقيل
 يقبل ان التناقض يمنع الدعوي والدعوي ليست بشرط
 للينة على الوقف ان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق
 بالفتلة فلا يجب فيه الدعوي كما في بنية الطلاق وعنف
 الامة الا انه لو كان الموقوف عليه مخصوصا ولم يدع لا يعطى
 من الفتلة شيئا ويصرف جميع الفتلة الى الفقراء ان البنية قبلت
 لحق الفقراء فلا يظهر حكمها الا في حقهم وقيل ينبغي ان
 يحصل الجواب لو كان وقفا على قوم باعياهم لا تقبل البنية
 بلا دعوي وفاقا ولو على مسجد او فقرا يقبل عندها
 لا عند الامام وذكر شمس هذا التفصيل قال هكذا قال
 الامام الفضلي وهو المختار ان برهن انه وقفه قبل
 البيع يقبل ويبطل البيع وليس للمشتري جسر البيع ثم
 ولو لا بنية قال القول للمشتري ولو برهن المشتري انه كان
 وقفا على كذا لا يقبل فاصحى خان باع دارا وعقاراً ثم
 ادعى ان باعها بعد ما وقفها اختلف فيه المشايخ والاصح
 انه لا يسمع دعواه يقول الحقير هذا مخالف لما مر انما من
 الكتب الثلاثة كما لا يخفى والله اعلم اشباه يقبل عذر
 الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للمجهل والسرارة
 اذا قبلت الخلع ثم ارجعت الطلاق الثلاث قبله يسمع

فلو

فلو برهنت استردت البدل للمجهل في محله والرفيق لو
 ادعى الكتابة وادى البدل ثم ادعى الاعناق قبله يسمع
 وبرهن ويسترد بدل الكتابة اذا برهن والاب والوصي
 اذا باع ثم ادعى انه وقف بغير فاحش وقال لم اعلم يقبل
 ولا يضر التناقض في الحرية وفي النسب في الطلاق شيء
 التناقض لا يمنع صحة الدعوي والشهادة لا في حرية الاصل
 ولا في العتق التناقض في النسب وفي التناقض في الارث
 ايضا وفي فسخ من اثبت براءة العم بذكر الاسمي الى الجدة فبرهن
 الخصم انه اقر انه ابن فلان برغلان الاخر يتدفع المدعي لو
 برهن انه ادعى على اضر انه ابن عمه وذكر اسم ابيه او جده
 وحكم بنسبه من ذلك الرجل ولو برهن ان ابا الميت فلان
 غير ما اثبت المدعي لا تندفع الشهادة على النفي ولا على
 الخصم في اثبات ذكر الجدة فلا يقبل على كل من الاثبات والنفي
 قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون فيه تفصيل
 على ما يأتي بعد اسطر في حق من مسئلة ابن العم الباقية
 وقد يقال انها تقبل في الدفع لا في اثبات النسب فله وجه
 يؤيده ما ذكر في فسخ انه لو برهن انه ابن عم فلان الاخر يقبل
 في حق الدفع لا في النسب كما قلنا برهنوا ان القاتل فلان
 لا وليا يقبل في دفع الدية عنهم لا في حق ثبوت القتل من
 فلان حلف برهن انه ابن عم الميت وذكر نسبه وبرهن خصمه
 ان جده الميت فلان غير ما بينه المدعي لو لم يقض بالاول لا يقضي
 بشيء للتناقض ولو قضى بالاول لا يقضي بالثاني كمسئلة
 تطليق امراته يوم النحر بكوفة في هذه السنة وتحريره فنه
 بمكة يوم النحر في هذه السنة ولو برهن انه ابن عمه لا يبره
 فبرهن الدافع انه ابن عمه لانه فقط قبل الحكم بالاول
 يتدفع وكذا لو برهن ان الميت اقر انه ابن عمي لا يلاي

من ادعاه ارثا عن جده ابي اسد فقال انا محمد واسم امي
 حرة وابوها زيد بن بكر بن سعد فبرهن الدافع انه زعم
 قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي ابن حسن قيل تندفع
 كمن ادعي عينا ارثا من ابيه ثم في امير واختاره سعد
 وقيل لا تندفع وبه افني مرظم وقال حنه هذا الصواب عندنا
 وعلمه العارضي ان بنته لو قبلت اما ان تقبل علي اثبات
 اسم جد المدعي وان لم يكن يخضع فيه اولني ما ادعاه من
 الارث وهي لا تقبل علي النفي شيئا فصار كالوادعي
 انه اقضى الف درهم في يوم كذا فبرهن خصمه انه كان في ذلك
 اليوم في مكان اخر فانه لا يقبل فكذا هنا قال صاحب
 جامع الفصولين اقول قد مر قبل هذا في مسئلة النسب
 من فتن وجه دفع الاشكال لان الدافع ادعي ان زعم
 المدعي كان كذا ولم يدع ان اسم جده كذا وبينهما فرق ولئن
 سلم فقد مر ايضا جواز مسئلة قبله في جف حيث قال فبرهن
 ان جد الميت فلان غير ما بينه الي اخره فكذا هذا قال
 والاصوب عندي ان البينة تقبل في الدفع لا في اثبات
 النسب علي الغائب كاقامة القين والمرأة بينة علي العتق
 والطلاق علي وكيل النقل فتن ادعي علي محمد بن علي بن
 عبد الله ثم ظهر ان اسم جده احمد بن عبد الله لا يتصل
 الدعوي لجواز ان يكون للمجد اسمان قال صاحب جامع
 الفصولين اقول فملي هذا ما مر بقدر صحيفته من حيث
 حيث قال برهن علي انه ابن عم الميت الخ ينبغي ان لا يتصل
 الدعوي مطلقا والحاصل ينبغي ان تجد حكما فظهر ان
 فيه اختلافا فاني قال وهذا ان ادعي علي غائب بالاسم
 والنسب ولو ادعي علي حاضر فالغلط في اسمه لا في صحة

الدعوي قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا يشير الي
 ان الغلط في اسم الغائب يمنع لان مثل هذا التقدير يقتضي
 ان يكون حكم الغائب مخالفا لحكم الحاضر والا فلا ينبغي له وجه
 ودل ان فيه اختلافا والله اعلم يقول الحقير قوله يشير
 محل نظر ان الظاهر ان مراد ذلك القايل بيان اولوية الحكم
 في الصورة الثانية لا اثبات تغاير الحكم في الصورتين
 كما قدم والله اعلم قلت ادعي ارثا وقال لا وارث له غيري
 ثم ادعي ان سمي وارثا اخر يسمع دعوي الارث اذ التاقتني
 علي نفسه لا يمنع صحة الدعوي لانه ادعي كل المال لنفسه
 ثم ادعي بقضه فقد ادعي انقص من الاول فيسبح فتن ادعي
 ارثا وقال لا وارث له غيري فادعي خصمه ان لك اخا
 وقد قلت لا وارث له غيري قال من ان المدعي لو اقر به
 يندفع قال صاحب جامع الفصولين اقول علي ما مر قبله
 في قس من جواز التاقتن علي نفسه ينبغي ان لا يندفع هنا
 ايضا بل اما لو اراد المدعي عليه اثباته عليه لا يسمع
 وفي كتاب الجنائيات انه يسمع كذا في المذكور في كتاب
 الجنائيات ان البينة مجوز ان تقبل علي شين فالحق ابطال
 حجة الخصم لا في حق ثبوت ذلك الشئ كعاقلة برهنوا علي
 ورثة التميمي ان قاتله فلان فتن ادعي دارا ارثا من ابنيها
 انه مات ولا وارث له غيرها ثم ظهر له وارث اخر صح دعواها
 في حصتها اذ لا حق لهما في الزيادة الخ ادعي اربعة بنون
 دارا ارثا من ابيهم وبرهنوا ثم ظهر ان احدهم ابن ابن الميت
 لا ابنه وتصارفوا علي ذلك بطل بينتهم ودعواهم ثم البسوا
 الثلاثة لو برهنوا ثانيا علي انهم ورثوا الدار عن ابيهم
 ولا وارث له غير هؤلاء الثلاثة تقبل دعواهم وبينتهم فقط

قال انا وارث فلان لا يصح سالم بين جهة ارثه ولو قال
ان انا وارث فلان ثم ادعى ارثه وبين الجهة يصح ان
التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه ولو قال ليس
هذا الولد لي ثم قال فهو سي يصح ان التناقض في مسئلة
لا يمنع ولو قال هذا الولد لي ثم قال ليس بولدي لا يصح
لان النسب لا يتغير بتغيير وهذا اذا صدقه الابن اما بغير
تصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه جزؤه
لكن اذا لم يصدق الابن ثم صدقه تثبت البتة لان اقرار
الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن ولو انكر الاب اقراره
فبرهن الابن انه اقر اني ابنه يقبل والاقرار بانه ابني
يقبل لان اقراره على نفسه بانه جزؤه اما الاقرار
بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرار على الغير ولو ادعى ان ابني
فلان وصدق فلان وثبت نسبه ثم ادعى اني ابن فلان
اخر لا يصح لانه ينقض ابطال حق المقر له الاول وكذا
لو قال ان ابني فلان ولم يصدق فلان ثم ادعى انه ابن
فلان اخر لم يصح اقراره الثاني اذا ثبت الاول حق التصديق
فلو صحنا اقراره الثاني ينقض الي ابطال حق التصديق للآخر
وانه لم يجز وصار كمن ادعى انه مولد فلان اخر فانه لم يجز
لما مر من ابطال الحق كذا هذا قال صاحب جامع الفصولين
اقول ذكر في هذا وغيره انه لو قال هو ابن فلان ثم قال هو
ابني لم يكن ابنه ابدا وان جحد المقر له ان النسب المقر له لا يثبت
النقض وهذا عند الامام وقال هو ابن المقر له جحد المقر
له لان الاقرار بالنسب يحتمل النقص الا يري ان الاقرار
لا يبطل ما يحتمل النقص انه يبطل الاقرار بما لا يحتمل
النقض فعرف ان الاقرار به يحتمل النقص فيرتد برأيه

قال فاقول ففلي هذا الوقال ان ابني فلان وكذبه فلان
ثم ادعى اني ابن فلان اضر ينجلي ان يكون علي خلاف مر
مسائل الدفع وعدمه اي ما يكون دفعا من المدعي عليه
وما لا يكون عتب برهن انه له فقال ذواليد اور عنيه
فلان او اجر بنيه اور هه كثر او اعار بنيه عتب او غصته
منه او اخذت هذه الارض من ارضه من فلان او هذا
الكرم معاملة منه اي مساقاة لا تندفع الخصومة سالم برهن
در رغر لو قال ذواليد اور عنيه فلان الغائب له وبرهن
علي ذلك او برهن ان المدعي اقر انه لفلان اندفع عنه
الخصومة المدعي ان قال شهويه عرفه باسمه ونسبه او عرفه
بوجهه فقط لانه اثبت انه وصل اليه من جهة فلان وان
بده ليست بخصومة وقال ابن شبره لا يخرج من الخصومة
ولو برهن لانه خصم بيده وقال ابن ابي ليلى يخرج منها
بجود قوله بلا بينة ان لا تهمة فيها يقربه على نفسه وقال
ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صالحا تندفع عنه الخصومة
لو برهن ولو معروف بالهمل لا تندفع رجع اليه حين ابتلي
بالقضا وعرف احوال الناس فقال المحال من الناس
قد اخذ مال انسان غصبا ثم يدفع سرا اليه سر يد سفر
ويودعه عند شهوتي اذا جاء المالك واراد اثبات
ملكه فيه برهن ذواليد ان فلانا اورعه فيبطل حقه وقال
محمد لا تندفع اذا قال الشهود غرقه بوجهه لا باسمه ونسبه
وقال الامام تندفع خلاصه قال محمد لا تندفع وقال
تندفع رجلي وتسمى هذه المسئلة بخمسة كتاب الدعوي
لان فيها خمس صور من دعوي الودعية وخوها وفيها
اختلاف خمسة من الالية وقد سناه محمد الله وعمونه عتب
ثم ان شهود ذواليد لو قالوا تعرف الموضع باسمه ونسبه

لا بوجهه اضلغ فيه الشايع قيل تندفع به الخصومة وقيل
لا ولو قال ذواليد او رعيه رجل لا اعرفه وقال شهوره
اورعيه فلان غفره بوجهه واسمه وسببه ذكر الخصاف
انه لا تندفع الخصومة وكذا لو قال او رعيه فلان لرجل
معروف وقال شهوره او رعيه رجل لا غفره وكذا لو قال
اورعيه رجل غفره بوجهه واسمه وسببه ولكن لا يشهد
به خلاصه ولو اقر المدعي انه دفع اليه رجل اندفعت
الخصومة ولو شهدوا انه لفلان ولم يشهدوا بل لا يد اع
لا يقبل قاضي خان ولو شهدوا علي اقرار المدعي ان رجلا
دفع الي ذى اليد جازت سفهاتهم وتندفع الخصومة
ارعي دار انها له اشترها من ذى اليد كذا ونقد الثمن
وقبضها فبرهن ذواليد انها لفلان الغائب اورعيه يقبل
بينة المدعي عليه وتندفع عنه الخصومة جفت برهن علي دار
في يد رجل انها له اشترها من ذى اليد وقبضها ونقد الثمن
وبرهن ذواليد ان فلانا اورعيها اياه فلا خصومة بينهما
عبث ولو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولم يقولوا انه
ملكه او قالوا لا ندري لمن هو تندفع الخصومة وكذا لو
شهدوا باقرار المدعي انه لفلان ولم يزدوا عليه وذواليد
يقول اورعيه فلانا لم يذكره محمد ويجب ان تندفع عنه
الخصومة شني شهد باقرار المدعي انه لفلان الا ان ذواليد
لم يقل اورعيه فلان لم يذكره ويجب ان تندفع به الخصومة
ح ارعي انه له وفي يد ذى اليد غصب فبرهن ذواليد علي
الورعيه قيل تندفع وقيل لا وهو الصحيح شني قال ذواليد
انه للمدعي الا انه اورعيه فلان تندفع الخصومة لو برهن
والا فلا فتن لا تندفع الخصومة اذا صدقه قال صاحب

جاء الفصولين اقول فعلي اطلاقه يقتضي ان لا تندفع ولو برهن
علي الايد اع وفيه نظر عيت من اقر جميع الغائب ثم الحاضر
وصدقه الحاضر في اقراره له ياخذ الحاضر فلو حضر المقر به
بالورعيه وصدق المقر في الايد اع اخذ العين حتى يبرهن المدعي
انه له ولو علم القاضي ان فلانا غصبه من زيد واورعه
ذواليد اخذه ودفعه الي زيد بخلاف ما لو علم ايد اع فلان
لا غصبه من زيد يقول الحقير قدس في اوائل الفصل الاول
سئلة قضا القاضي بعلمه فليظن هناك فتن ارعي ذواليد
ورعيه ولم يمكن اثباتها حتى حكم للمدعي ونفذ حكمه ثم تعبر
علي الايد اع لا يقبل فلو قدم الغائب فهو علي حجة يقول الحقير
فيه اشكال لما سبق في اوائل هذا الفصل تغلغل عن ذاليد
كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده ايضا ولعله بنا علي ان
الدفع بعد الحكم لا يسع وهو خلاف القول المختار كما سبق في
اجنا هناك والله اعلم فتن ولو لم يبرهن ذواليد علي
الايد اع حتى صار خصما فبرهن المدعي ثم قبل الحكم برهن ذواليد
علي الايد اع تقبل لانه ظهر انه ليس بخصم قبل ان يحكم
ذاليد ذواليد ورعيه من زيد فقال المدعي كان زيد اورعه
عمدك ثم ملكه منك بخلاف ذواليد بالله ما ملكه منك فلو
حلف فليس بخصم والا فخصم ولو برهن المدعي ان زيدا ملكه
من ذى اليد ببيع او غيره يصير ذواليد خصما ولو ادعي ذواليد
ورعيه ولم يبرهن وطلب المدعي يمينه ان زيد اورعه بخلاف
القاضي بالله لقد اورعه وخلف علي الثبات لا علي العلم
ولو علي فعل الغير لان تامة بفعله وهو قبوله ولو طلب
ذواليد يمين المدعي حلف علي العلم لانه يمين علي فعل الغير
ولا يتعلق به شني قال صاحب جاع الفصولين اقول الظاهر

انه لا وجه لتخليف ذي اليد على الابداع فان غايته ان يصير
 خصما بكونه وذلك حاصل قبل تخليفه لانه لما لم يبرهن
 على الابداع صار خصما حلف اولا الا اذا جهل المذكور
 على ان المدعي يدعي تلقي الملك من المورع فان فيه الحلف
 كما ينبغي بعد عشرة اسطر بخلافه عن ج ك بويده ما ذكر في
 قضى ان اطلب المدعي يمين ذي اليد انه ورثة ليس له ذلك
 لانه جعل نفسه مدعى في انه ورثة ولا يمين على المدعي
 ولو حلف لا تندفع عنه الخصومة ولو اراد زوال اليد تخليف
 المدعي على علم الابداع فله ذلك ان المدعي منكر للابداع
 فحلف لانه لو اقر بطلت دعواه فان انكر حلف قال زوال اليد
 انه ليس بملك للمدعي ثم ادعى انه ورثة يسمع ولو قال انه
 في يدي ولم يزد عليه فبرهن المدعي على انه له ثم برهن
 زوال اليد على الابداع لا يسمع ولو قال اولاهو في يدي الا
 انه ورثة يسمع قضى ادعى شرائه من زيد وقال زوال اليد
 اورعني زيد ذلك او غصبته او سرقة منه تندفع الخصومة
 بلا بينة لاتفاقهما انه للغير فلو قال مدعي الشرا اني شرعته
 من المورع وامر بقبضه منك لا تندفع الخصومة برهن زوال اليد
 على نحو الرهن فبرهن المدعي على انه قال في غير محاسن القضا
 انه تملكني جبر خصما لانه سبق منه ما يمنع صحته دعوى الرهن
 ج ادعى شرا من يدعي زوال اليد الابداع منه تندفع عنه الخصومة
 بلا بينة لو حلف زوال اليد على الابداع فلو نكل صار خصما
 ولو قال صحت التخليف ما اورعني ولكن غصبته مني وحلف
 على ذلك لا يعتبر بيمينه للتناقض ز برهن انه ثوبى غصبه
 ز يميني وقال زوال اليد اورعني زيد ذلك تندفع عنه الخصومة
 بلا بينة لاتفاقهما ان اليد لزيد وهذا بخلاف ما لو قال

انه ثوبى سرقة من زيد وقال زوال اليد اورعني زيد ذلك لا تندفع
 الخصومة استحقاقا يقول الحقير لملم وجه الاستحقاق هو
 ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله كما ذكره
 في كتب الفقه فاليد للغاصب في مسئلة الغصب بخلاف
 مسئلة السرقة ان اليد فيها لذي اليد ان لا يد للسارق
 شرعا ثم ان في عبارة لا يد للسارق نكتة لا يخفى صحتها
 على ذوي النظمي مجمع قال المدعي هذا الذي سرق مني وقال
 زوال اليد اورعني فلان وبرهن على الورثة قال محمد يندفع
 وهو القياس لانه لم يذكر اسم السارق فلم يكن مدعى
 للسرقة على ذي اليد فصار كالو قال غصب مني على صيغة
 المجهول قال ج دس لا تندفع الخصومة وهو الاستحقاق
 ان الظاهر ان الفاعل هو زوال اليد وانما ستره در المجهول
 فصار كالو صرح به بخلاف قوله غصب مني اذ لا حد في
 الغصب حتى يكون تركه ذكر الفاعل رر الحد فافترقا
 ادعى شرايه من زيد وارعى زوال اليد شرايه من زيد
 ايضا فهد اخضم اذ بزمعه ان يده يد ملك اقرانه فخصم
 وكذا لو قال وهبني او تصدق به علي او ورثته من سطني
 ادعى المدعي انه كان بيد فلان ولا اثر في دفعه الي هذا
 ام لا وقال زوال اليد دفعه الي فلان فلا خصومة بينهما وكذا
 لو اقر المدعي ان رجلا دفعه الي والمدعي لا يعرف الدافع فلا
 خصومة صح ادعى دارا فبرهن المدعي عليه انه كان ملكا ل
 بخته من فلان منذ شهر وسلمته اليه ثم اورعني وغاب
 فلو صدقه المدعي او علم القاضي تندفع الخصومة والا فلا
 تندفع ولا تقبل بينته وحكم عليه وعلم القاضي فوق تصديق
 المدعي ن اوصي له حين فانه عياه فبرهن زوال اليد ورثة الموصي
 او قال غصبته مني فلا خصومة حتى يحضر وارثه او وصيه

لاتخافهما انه وصل اليه من الميت ولو ادعاه الوارث فقال
ذواليد او عنيه مورثك لا تدفع والفرق في ذ قال صاحب
جامع الفصولين اقول الظاهر ان قوله برهن ذواليد
وقع اتفاقا لقصد فان مجرد قول ذواليد انه ورثة
الموصي ينبغي ان يكفي في دفعه بلا حاجة الي بيته ذ ولو قال
او عنيه فلان غير الموصي فهو خصم الا ان برهن علي ما قال
لانه انتصب خصما بظاهر اليد فبمجرر دعواه الورثة لا يخرج
عن الخصومة ذ قال المدعي عليه الدار نصف لي ونصف
ورثة بيدي من جهة فلان الغائب قيل تبطل دعوي المدعي
في كل الدار وقيل لا تبطل في نصفها واليه استوفى في ذ وفي
خ ولو لم برهن علي الورثة حتى برهن المدعي علي كلمة ثم برهن
ذواليد علي ان نصف ورثة بطلت بيته المدعي في نصف
وهل تبطل في النصف الاخر قالوا لا تبطل قال وفيه نظر
واشار في الجامع انه لا تبطل في الكل او دعه نصف دار
لم يقسم او نصف في ثم باع منه النصف الاخر وسلم اليه
فبرهن رجل ان نصف لي فبرهن ذواليد علي الشراء او
الورثة تدفع الخصومة حتى يحضر بايعه ان المدعي لو استحق
نصفه يظهر ان بايعه كان شريكا للمدعي فانصرف بيعه
الي نصيبه والمشتري ليس بخصم في نصف الاخر لانه مورع
فيه فتم لو وقع الدعوي في عين وهلكت فبرهن المدعي عليه
انها كانت ورثة او رهنا او مضاربة او شركة لا تقبل
بيته ان الدعوي تقع في الدين ومحل الزمة بخلاف العين
نوع منها في الدفع بدعوي الاقرار فثبت ادعي دارا انه
ملك فبرهن ذواليد ان المدعي اقر ان المجدور ملك
لكن شهود ذواليد لم يجدوه تقبل شرها رهنهم علي الدفع
ان لم يشهدوا بالملك بل بالقرار وبه يحل الدفع كشر

برهن

برهن ان الشفع قال له برهنني وهو تسليم للشفعة الا انهم
لم يشهدوا بالحدود بل بالقرار فقط تقبل هذه الشهادة
فقط ادعي دارا فبرهن ذواليد ان المدعي اقر قبل دعواه
انه ليس لي اوقال انه ما كان لي تبطل بيته المدعي وكذا
لو ادعي ارثا فبرهن ان مورثه اقر بذلك تبطل دعوي
المدعي ح ذويد برهن ان المدعي قد كان اقر قبل هذا ان
لاحقه في هذه الدار لا يدفع به المدعي لان قول الانسان
لا حق له فيه اولى من هذا الي ولم يكن هناك احد يدعيه
لا ينع من الدعوي بعده قال صاحب جامع الفصولين
وعلي هذا يستوي المدعي وذواليد في انه لا يصح نفي
الملك عند عدم المناع ذ ادعي دارا فقال المدعي عليه
في دفعه انك اقررت قبل هذا انك بيعته مني واراد تخليف
المدعي فله ذلك ولو برهن تقبل وتدفع دعوي المدعي
وفيه اراد رده بعيب فبرهن البايح ان المشتري انه اقر
انه نازعه من زيد سقط الرد سواء كان زيد حاضرا
او غائبا ولو برهن ان المشتري باعه من زيد وهو غائب
لا يسع والمشتري رده بعيب وقد قيل يجب ان يسع
في الثاني ايضا فاسا علي ما لو ادعاه فبرهن ذواليد
انه باعه من زيد تقبل بيته ولو برهن البايح ان المشتري
باعه من زيد وهو حاضر لكهما جحد البايح لا يبرده المشتري
الاول في لان جهودها بمنزلة الاقالة لان جهودها عدا
النكاح فسخ له فلا يبرده بعيب يقول الحنفية المتيسر
عليه هو المسئلة الاولى وهي قوله ادعاه فبرهن ذواليد
الي اخره جامع فتول بيته البايح علي الغائب فقط ادعاه
مطلقا فقال ذواليد ان المدعي اقر ان ذواليد شرا من
فلان وانه اقرار بان لا ملك لي فيه هل يدفع في ذ مسئلة

تدل علي انه لا تندفع وهي ادعاه فقال ذواليد اودعني فلان
وقال المدعي ما اودعه فلان ولكنه وهبه او باعه منك
يجل ذواليد انه لم يهبه ولم يبع منك بعد ايداعه فان
كل فهو ضمن للمدعي وهذا دل علي ان المدعي لو اقر ان
المدعي عليه شيء المدعي به من فلان لم يكن اقرارا بان
لاملك له فيه ط اقر عند غير القاضي انه ملكي بشرا من فلان
او بارث منه ثم ادعاه عند القاضي ملكا مطلقا لا يسمع
دعواه لو ثبت انه قال انه ملكي بشرا من فلان فقل المدعي
ارثاله ولا فيه فقال المدعي عليه انك اقررت ان اخي باعه
منك وسلم وهذا اقرار بان ملكك الاخ فلا يصح منك
دعوي الارث قيل لا يندفع لانه لم يقر ان اخي باع بها
حايضا لكن اقر بالبيع فقط ومن اقر ان فلانا باعه ثم
ادعي انه ملكه يسمع الا ان اقر انه باع ببيع صحيح جاز
في لا يسمع دعواه بعده وقيل لو باع والدار بيده وقت
البيع او قال باع وسلم فهذا يكفي لانه مما يدل علي الملك
وقيل لو برهن ذواليد علي اقرار الوصي بان باعه بوصاية
قالوا لا يقبل الا ان يشهدوا انه وصي من جهة المورث
او القاضي ان الوصية لا تثبت باقراره في ادعي انه له
شرا من زيد بتاريخ كذا فبرهن ذواليد ان زيد اذلك
اقر قبل شرايك هذا العين ملك اخيه وصدة اخوه
وانا شريته من الاخ ولم يبين تاريخ الاقرار يجوز ويكفي
قوله قبل شرايك ط برهن انه تزوجه في عمرة كذا فبرهن
انه اقر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها صرام عليه
وليست بامرأة فهذا رفع صحيح حتى يجلف انه لم يرد
به الطلاق فلو وكل تندفع ادعي انه قنه فقال المدعي
عليه انا فن فلان الغائب لو برهن يندفع عنه المدعي وان لم

برهن قبلت عليه بينة المدعي فان حضر الغائب فلا سبيل له
علي القن حتى يبرهن قد لو برهن المدعي عليه ان الشاهد اقر
انه ملكي يقبل فالتا هـ لو انكر الاقرار لا يجلف فقل
برهن المستحق انه نتج عنده فبرهن خصمك اقررت انك
اشريته من فلان يندفع المستحق لانه اشت تناقضه استحق
فاراد المشتري ثمنه من بايعه فبرهن بحضرة المستحق انه اقر قبل
دعواه انه لعنات اضر وان اقر انه كان لابي ورثته منه تقبل
ويصير تناقضا في دعوي الملك لنفسه فظهر بطلان الحكم
له استحق بملك مطلق وطلب ثمنه فبرهن البايح انه نتج
عند بايحي يقبل لو قال بحضرة المستحق ولو غاب بايح البايح
لا ينصب ضمما عن ابيه قال صاحب جاح الفصولين ينبغي
ان يشترط حضرة المستحق ايضا كما تقدم يقول الحق في اشتراط
ما ذكر خلاف كما سرفي او ايل فصل فيمن يشترط حضرة بطلا
عن ذ قال قال ولو برهن المستحق بعده علي النتائج لا تقبل
اذ البتة ان اوجدنا علي النتائج يقبل بينة ذي اليد فظهر
هنا ان ذاليد هو البايح الاول فبينه اولي قال صاحب
جامع الفصولين اقول لو استحق بنتا فطلب ثمنه فبرهن
بايحه انه نتج عندي او عند بايحي ينبغي ان تسمع بينة ويبطل
الحكم بالا استحقاق بالنتائج لما مر انه ظهر ان ذاليد هو
البايح الاول فبينته اولي وقدر في فصل الخارج وذي اليد
ذ انكر ديننا فاعطاه بحكم البينة اوصاله ثم برهن ان المدعي
اقر قبل الصلح او الحكم انه لم يكن علي المدعي عليه شيء بطل
الصلح والحكم ولو لم يحكم عليه حتى برهن سقط المال ولا يقضي
شيئ فقط صالح عن انكار دعوي ثوب ثم برهن ان المدعي
اقر قبل الصلح انه ليس له لا شئ ونفذ الحكم والصلح لا نقدا
بمينة ولو برهن انه اقر بعد الصلح انه ليس له يبطل الصلح

ان المدعي باقراره هذا زعم انه اخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف
اقراره قبل الصلح لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح قال
صاحب جامع الفصولين اقول فعلي هذا ينبغي ان لا يبطل الصلح
والحكم فيما مر في ذمسة الدين ان افرق قبلها وايضا ينبغي
ان تقبل بينة اقرار المدعي قبل الصلح فيبطل الصلح وان
جاز ان يملك الثوب بعد اقراره قبل الصلح لما سياتي
بعدا سطر بيان حكم تقارض موجب والسقط قال
فظهر بما قررناه ان في قبول بينة نحو هذا الاقرار قولين
ولكل منهما وجه يقول الحقير قوله فعلي هذا ينبغي لا ينبغي
ان الظاهر ان سبب الخالفة بين الكتابين هو الاختيار
في كل منهما لاحد القولين في حد قبول التناقض فاختير
في الاستراطه دعوي التوفيق واختير في فقط كفاية امكن
التوفيق والله اعلم ان برهن علي ان المدعي اقر باستيفاء
رنيه فقد قيل لا يسع لانه دعوي الاقرار في طرف الاستحقاق
فلا يسع ان الدين يقضي بمثل سس برهن المدعي عليه
انك قلت موازير مال جزينج رينار عن بايد او برهن
انك قلت مرابرومي جزينج رينار ليست يسع ولو ادعي
مالا او عينا فبرهن خصمه انك اقررت ان لا دعوي ولا خصومة
لي عليك يسع وان احتمل ان يدعي بسبب بعد اقراره
لكن الاصل ان موجب والسقط اذا تقارضا يوضح السقط
اذا السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل الحكم بالاول
اولم يتصل شي ادعي مائة رينار وبرهن خصمه كذا اقرار
كرره كمن باين مدعي عليه سيم زاده ام صدر رينار فبا
ولكن برز خط كرفتم خط صحت دفع فشي جبا المدعي
عليه بخط البراة فقال المدعي كنت صيا وقت الا براف القول
له لانه سند الي حاله معهودة منافية للضمائم يقول

الحقير

الحقير وفي جامع الفتاوي ادعي عليه ارضا وبرهن وقال المدعي
عليه اني اشتريتها منك وقال المدعي نعم ولكنني كنت صبا
وقال المدعي عليه بل كنت بالغنا وبرهننا فبينة مدعي الصبا اولي
رجل باع ضيعة ولده فبرهن المشتري انه باعها في صفة بمثل
القيمة والابن برهن انه باعها في حال البلوغ فبينة المشتري
اولي وقيل بينة الابن اولي ولو برهن باع اني بعثتها في صفري
وبرهن المشتري انك بعثتها بعد البلوغ فبينة المشتري اولي
لانه ثبتت العارض اه فقتضي هذا الدليل ان تكون بينة المدعي
عليه اولي في المسئلة الاولى ايضا والظن انه هو الصواب
لجريان هذا الدليل فيها ايضا وتكون بينة المدعي عليه مشبهة
للبلوغ ايضا فكانت اكثر اثباتا كما ذكره صاحب الوصيف
مسئلة دفع المرأة لدعوي النكاح وتكون البيع امر احادشا
والاصل في الحادث ان يضاف الي اقرب اوقاته ولذا شك
ان وقت البلوغ اقرب مما قبله فعلي جميع ما ذكرنا ينبغي ان
يكون القول بان بينة الابن اولي في المسئلة الثانية التي
مردكرها انما نقلنا عن جامع الفتاوي اصح واولي من
القول الاول كما لا يخفى علي من نظر وتامل برهن علي
اقرار المدعي ان شهره ففقه او علي اقراره انه استاجرهم
او علي اقرارهم انهم لم يحضروا في مجلس كان هذا الامر فيه
فيكون سطلا لشهور المدعي عدة برهن ان المدعي قال
انما سطل في الدعوي او شهوري كذبه وليس عليه شئ
صح الدفع ولو قال انا برهن ان المدعي قال بدو مع كوايان
مي ارم لا يسمع منه ذلك فشي ادعي ارثا فبرهن المدعي
عليه ان مورثه اقر ان المدعي به ليس له او هو ملك المدعي
او علي اقرار الوارث قبل موت مورثه او بعده انه لم يكن
لا به اولي لا به او علي اقراره ان اباه مات والدان

ليست له كان كله دفعا لو شهدوا ان الوارث اقرانه
ليس لابي له وهدى لي او باعه مني في صحته ثم لو برهن
المدعي عليه ان مورث المدعي اقرانه ملكي فهدى اذ لم
لم يقل انا صدقته وقيل لو لم يقل لا يكون دفعا والاول
اصح لصحة الاقرار بدون تصديق المقر له لكنه يبطل بتكذيبه
ارعاه ارثا عن ابيه فبرهن خصمه ان اياه اقران هذا
وديعه فلان بيد ذي اليد يندفع المدعي الا اذا وفق الوارث
وقال كان في يدك وديعه فلان لكن سراه ابي منه وبعثي
في ملك ابي الى موته يقبل عماريه ادعي على اخرا في دفع
الملك عشرة دراهم قرضا فقال نعم دفعت الي ولكن امرتني
ان ادفعها الي فلان وقد دفعت اليه وبرهن فهذا دفع صحيح
نوع اخر في الدفع بدعوى استعارة واستيداع واستيها ب
واسترا واستيجار ونحو ما ذكره الاستعارة والاستيداع
والاستيها ب من المدعي عليه او من غيره وكذا الشراء والمساواة
وما اشبهه من الاحارة وغيرها تمنع صاحبها من دعوى الملك
لنفسه ولغيره قال صاحب جامع الفصولين اقول كون هذه
الاشياء اقرار بعدم الملك للمباشر فظاهر واما كونها
اقرارا بالملك لذي اليد ففيه روايتان كما سياتي قريبا
قال والظاهر عندي ان مجرد ذلك ليس باقرار لذي اليد
ان قد يفعل ذلك مع وكيل المالك فلا يكون اقرارا بالملك
لذي اليد فلا بد ان يميز بالقرائن فيجعل اقراره في موضع دون
موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعواه لغيره
في بعض المواضع لا في بعضها فان برهن المدعي عليه على
وكيل الخصومة انه سبقت منه مساومة او استعارة
او استيجار او نحوها عزل عن الوكالة لانه لو فعله عند القاضي
لعزله والموكل على حقه لو شرط ان اقراره عليه لا يجوز يقول

الحيز قوله لو شرط الي ارضه مشترك ان لو صدر ذلك من الوكيل
في غير مجلس القاضي لا يعتبر فلا حاجة الي الشرط المذكور هذا
اذا كان قوله والموكل على حقه معطوفا على قوله عزل من الوكالة
اما اذا كان معطوفا على قوله لو فعله عند القاضي لعزله فلا
استدراك لكن تكون المسئلة الاولى نافضة حيث لم
يتقرر فيها الي كون الموكل على حقه او لا في صورة مساومة
وكيله في غير مجلس القاضي وهذا قصور واهام في مقام
بيان واعلام كما لا يخفى على الاعلام قد ارعاه وكالة فبرهن
ذواليدانك استتبعته مني بطل دعواه لا دعوى موكله ولو
ادعي المتولي فبرهن المدعي عليه انك استتبعته مني ولو عزا
مدرك ملك منست لا يصح هذا الدفع لان اقرار المتولي على
الوقف لا يصح قال صاحب جامع الفصولين اقول كما لا يصح النفي
على الوقف لا يصح الاقرار على الغير فينبغي ان يتحد احكاما قال
والصحيح عندي ان تطل دعواها اذا اقرار بصحة في صحتها
وان لم يصح في صحتها فلا تطلب دعواها في دعواها برغمها
فلا يصح ثم لو ارعاه موكله يصح لان وكيله اقر في غير مجلس
القاضي يقول الحيز فيه بحث وهو ان الذوق الفقهي يقتضي
الفرق بين هاتين المسئلتين وذلك لان بطلان دعوى
الوكيل لا ينقض ضرر الموكل اذ هو على حقه ودعواه واما
بطلان دعوى المتولي فينضم ضرر الوقف فالظاهر انه
ينبغي ان لا يبطل دعوى المتولي بخلاف الوكيل اللهم الا ان
ينزل المتولي باقراره على الوقف فيمكن ان يدعي المتولي
الاخر والله اعلم بما اخفى واظهر فقل لا يستشرا والاستيها ب
اقرار بالملك لذي اليد من الاقدام على الاستشرا والاستيها ب
والاستيداع والاستيجار اقرار بان له ملك له فيه باتفاق
الروايات حتى لو برهن ذواليدان المدعي فعل منه شيئا

من ذلك تنرفع دعوي المدعي ولو قال كان ملكي لكنه قبضه
من ولم يدفعه الي فلهم هذا استثنائية منه لا يسمع للتناقض
بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي والاستثنائية من غير
المدعي عليه في كونه اقرارا بانه لا ملك للمدعي كالاستثناء
من المدعي عليه حتى لو برهن عليه يكون دفعا قال صاحب
جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون الاستدعاء من غير
المدعي عليه ونحوه وكذا الاستصحاب ونحوه كالاستثناء
في كون كل منهما اقرارا بعدم الملك للمدعي ويدل عليه ما مر
خلاصة الاستنباط هل هو اقرار فيه روايتان علي رواية
الربا اذ يكون اقرارا بكونه ملك الباج وفي رواية
الجامح لا يكون اقرارا والاول اصح وعلي الروايتين لا يسمع
دعواه بعد الاستنباط والاستنباط من غير الباج كالاستنباط
من الباج والاستدعاء والاستنابة والاستصحاب والاستنباط
اقرارا بانه لذي اليد سواء ادعاه لنفسه او لغيره ولو اقيمت
البينة علي ان الوكيل ساوم في مجلس القضاة من
الخصومة فهو موكله ايضا ولو كانت الساومة في غير مجلس
القضاة فهو من الخصومة دون موكله هي قال له ارفع
الي هذه الدار اسكنها او قال اعطني هذا الثوب البسة
او هذا الفرس اركبه فاجاب ان يدفع ثم ادعاه السائل
لنفسه سمح ولو قال اعرفني هذا ثم ادعاه لنفسه سمح
فتس ادعي انه له فاراد ذواليد ابطال دعواه فقال
للمدعي بحضرة الشهود خذ ودعته الي الفد فاحذه المدعي
بطل دعواه لان قبول الودعة اقرارا بانه لا ملك له
وقيل ينبغي ان لا تبطل لان قبول بينة الودعة يدل علي
عدم الملك دلالة وقد ادعي صريحا انه ملكه والدلالة
لا تعتبر مع التعرّيج بخلافهما وفيه اراد ان يشترط

دار فقال لرجل اكره بين خانه دعوي خواهر كره اكنون كنت
فقال ذلك الرجل ابن خانه زار درست لو درست دارم
ان انك درست دي لا يبطل دعواه لجواز ان يكون معناه
در درست مقررست ما يدل علي عدم ملكه ولا يدل علي
ملك المدعي عليه بطل دعواه بنفسه لا بغيره لانه اقرار بعدم
ملكه لا بملك المدعي ولو صدر عنه ما يجهل الاقرار وعدمه
فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرارا للملك ثم قال
واقول فكل هذا الوعصب رجل عياله وخاف تلفه فخرج
عن وصوله الي ماله في ذلك الوقت الا بحيلة الاستدعاء
او نحوه ففعله ثم ادعاه ووقفه بما ينبغي ان يسمع ولو شهد
علي ذلك سرا ينبغي ان يسمع بالاولي والله اعلم ويؤيد
ما سبق في نقله من فصلك في ضمن تحليل مسئلة اخري من
قوله ويجهل ان قصده الوصول الي ماله ولا طريقا له سوى
الساومة من الشري نوع اخري في الدفع بالانكار ذ قال
المستقرض اقررت بالمال لكن ما اخذته بجلف المقرض انه
ما اقره هازلا لاذ الاقرار هازلا لا بوجوب وهو يدعي انه اقر
هازلا والمقرض ينكر فيجلف وسيجي في فصل التحليف نظاير
هذه المسئلة فليظن هناك قاضي خان في كل موضع اذا ادعي
انه كان كاذبا فيما اقر لا يجلف علي قول الامام ومحمد ويجلف
علي قول ابي يوسف والشافعي واذا كان في المسئلة خلاف
ابي يوسف فيرض الي رأي القاضي والفتي در عزرا اقره دين
لاستان ثم قال كنت كاذبا في اقراري وجلف المقرض علي
عدم كذب المقرض علي ان المقرض كان كاذبا فيما اقر ذلك به
ولست بمطل فيما ندعيه عليه عند ابي يوسف وعند الامام
ومحمد يوسف تسليم المقرض الي المقرض والفتوي علي انه يجلف
المقرض لجرمان العادة بين الناس انهم يكتبون صك الاقرار

ثم ياخذون المال كذا في الكافي ذ ادعي مالا بسبب فانكر فافزع
خط اقراره فقال من اقرارك كرم ولكن زر لكر فتم لا يسمع لانه
انكار بعد الاقرار يقول الحفيظ فيه بحيث ان ينبغي ان يسمع
في حق تخليف المقر له قيا ساعلي المسئلة الاولى اذ لا فرق
بينهما كما لا يخفى بل ينبغي ان يسمع مطلقا قيا ساعلي ما سياتي
بعد سطرين من قوله هذا خطي وانا كتبت ولكن ليس علي
هذا المال حيث يسمع قوله اذ الظاهر ان دليله هو ان العادة
جرت بين الناس انهم يكتبون صك الاقرار اوله ثم ياخذون
المال كما ذكر في الكافي في تعليل مسئلة الاقرار بدعي ثم ادعاه
انه كان كاذبا في اقراره ولا يخفى ان هذا الدليل جارها ايضا
والله اعلم شجر انكر مالا فقال المدعي انه كتب لي خطا فانكر
المدعي عليه ان يكون خطه فاستكتب فكان بين الخطيين
شبهة تدل على اقرارهما كما هما لا يحكم عليه لانه لا يكون
اعلي مما لو قال هذا خطي وانا كتبت ولكن ليس علي هذا
المال فتمت القول قوله ولا شيء عليه قاضي خان المتول قوله
الا ان يكون الكاتب سارا او صرافا او نحو ذلك ممن يؤخذ
بخطه سيد وكرم في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق
على الرسم في مثله وقال لم انوبه الطلاق لا يصدق فكذا الاقرار
وتأويل ما يقول ان لو كتب لا على الرسم قاضي خان عليه
هذا خطي ولكن ليس علي هذا المال ان كان الخط على وجه
الرسالة مصدره معنونا لا يصدق ويقضي عليه بالمال وخط
السرا والصراف حجة عرفا نوع اخر في الدف بدعوي
البيع والشرا ذ ادعي ديناً على ميت محضرة وارثه وعين
ميتا وقال هذا من التركة فبرهن وارثه ان الميت باع هذا
العين من فلان في حياته يندفع ذ ادعي دارا فقال ذواليد
اني شريته من وصيك في صفر ذ او قال ان زيد اباعه مني

باطلاق

باطلاق الناصي في صفر ذ ولكن لم يسم الوصي والغاصي هل تندفع
اختلف فيه الشايع ولو سماها يندفع وفاقا ادعي دارا وقال
انه ملكي بامه وبي منك حال بلوعي وقال ذواليد حال صفر ذ
فالمقول للمدعي كذا ذ وقال ولو برهننا تقبل بينة ذي اليد
لانها هي المثبتة فقل ادعاه ارثا عن ابيه فقال ذواليد كان
ملكاً لفلان اخر وباعه من لا يسمع لان الدار لو كانت بيد الباع
وبرهن انه ملكي لا يندفع دعوي المدعي فكذا من تلقى الملك
عنه شئني ادعي عينا فبرهن ذواليد انك بعت من فلان وانا
شريته منه تندفع فله ان يحلف المدعي ادعاه ولا بينة له فنكلى ذو
اليد فحكم به للمدعي فقال ذواليد اني كنت شريته منه قبل الخصومة
فانه يحكم له به فله يكون نكوله كذا ابا الشهور الشرا قاضي خان
ادعي دارا في يد رجل انها له وبرهن المدعي عليه ان الداعي
باعها من فلان الغائب بكذا يقبل وتبطل بينة المدعي ولا
يثبت الشرا في حق الغائب الا ان يشهد الشاهدان بان المدعي
باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه فقل ادعي ملكا
مطلقا فقال ذواليد اني شريته من زيد وانت اجرت البيع
لا يسمع هذا الدف اذ الانسان قد يجيز بيع رجل ولا يكون
المجيز مالكا فلا يكون هذا اقرارا بانه ملك المدعي قال صاحب
جامع المصولين اقول ينبغي ان يسمع لانه لو لم يكن المدعي لا يسمع
دعواه ولو كان له فقد اجاز فلا يسمع دعواه وعلي كذا التقديرين
وايضه في تعليله المذكور نظر لانه لا يفيد مدعاه فليتأمل يقول
الحفيظ ويدل على انه ينبغي ان يسمع ما سياتي في فصل التخليف
نحوه من قر انه لو ادعي قنا وبرهن وارثه ذواليد انه شرا
من اخر والمدعي سلم لي البيع فالمدعي يحلف على الحاصل ما هذا
لذي اليد لانه ادعي عليه معنى لو اقر به لنزسه فاذا انكر يحلف
فقل ادعي انه شرا من ذي اليد ونقدت منه فبرهن ذواليد

انه ورية فلان لا تندفع لان المدعي ادعى علي ذي اليد فعلا وهو
 تسليم البيع وفيه ايضا ادعى ملكا مطلقا وبرهن فبرهن ذواليد
 انك شريته مني لم اقلنا البيع لا تندفع اذ كل منهما يدعي ملكا
 مطلقا فينبغي الخارج اولى وقيل ينبغي ان تقبل بينة ذي اليد
 وتماه في الخارج وزويد ادعى شرا من واحد فقال ذواليد
 او الخارج اني شريته بعد ما فسختما البيع الذي بينكما تندفع
 دعوى الاخر وفيه برهنا على الشرا من واحد وتاريخ الخارج
 اقدم فبرهن ذواليد ان المبيع كان رهنا في تاريخك عند
 فلان ولم ير من شرايك خارج شراي لكونه بعد فلك الرهن
 لا يصح هذا الدفع اذ لا حق لذي اليد في ذلك الرهن اذ المرتهن
 لم يدع الرهن فكيف يصح دعوى الرهن قال صاحب جاسع
 الفصولين اقول ما يدعي علي الغائب سبب لما يدعي علي
 الحاضر فينبغي ان يصح دعوى الرهن على ذلك الاصل وعلى
 سبب هذه المسئلة بان لما اقر بملك الرهن فقد اقر بتفاد
 البيع اذ المبيع كان صحيحا بين عاقديه واستناع الغان لحق
 المرتهن فلي بطل الرهن فكذا البيع السابق في حق الكل كذا
 بر قال صاحب جاسع الفصولين اقول هذا التعليل لا يتم
 عند من يجوز للمرتهن فسخ البيع فانه قال ولم ير من شرايك
 وهو اشارة الى انه فسخ او عرض انه فسخ فلا ينافي بعد
 الفسخ بقول الخبير ما ذكره المقر من مقتضى لانه ذكر في الهداية
 وغيرها ان بيع الرهن موقوف على اجازة المرتهن ان اجاز
 حاز وان فسخ لم ينفسخ في اصح القولين فاذا ذكره المقر من
 بناء على القول المرجوح كما لا يخفى فالعجب من ذهولته وغفلته
 مع كمال اطلاعه ولحاظته فليس برهن على الشرا من واحد
 وتاريخ ذي اليد سبق فقال الخارج شراي في التاريخ

السابق

السابق كان تلجئة والاخر ينكر فله تخليفه لاولا فبرها اخذ منه
 العين فاذا انكر تخلف قال صاحب جاسع الفصولين اقول ينبغي
 ان يكون هذا الاصل على قولهما لا على قول الامام اذ النكول
 بذل عنده اقول فلاحلف عنده فيما لا يجري فيه البذل وان
 صح الاقرار وتفسير التلجئة انا تواضعنا ان نظهر البيع عند
 الناس كي لا يكون قصده ناسه البيع حقيقة يقول الخبير في الظاهر
 ان يكون ذلك الاصل سنيا على قولهما لكن يمكن ان يكون
 ذلك الاصل سنيا المسئلة المذكورة جارية على قول الامام
 ايضا اذ القول وان لم يجري في نفس التلجئة لكنه يجري في متعلقها
 وهو البيع كما لا يخفى فليس ادعاه ارثا عن ابيه فبرهن خصمه ان
 اباك باع من فلان في صحة وانا شريته من فلان قيل لا يصح
 هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل يصح وهو الاصح وفيه ادعاه ارثا
 من اخيه فقال خصمه اني شريته من ابن اخيك لان اخاك ترك
 اباك فليس لك الارث فهل يصح هذا الدفع فعلى قياس ما لو
 برهن ان له وارثا اخر ينبغي ان يكون على الاختلاف ولو قيل
 يصح هنا فله وجه فامل يقول الخبير لعل ذلك الوجه هو كون
 ما يدعي علي الغائب سبب لما يدعي علي الحاضر فينبغي ان يصح كما
 لا يخفى ادعى انه اخذ منه هذه الدراهم بغير حق فبرهن ان
 اخذته بحق لا يثبت منه كذا وقد اخذت منه تندفع الخصومة
 لانه اثبت السابقة نوع اخر في الدفع بدعوى الابن والاب والاقالة
 ذ ادعى ثانيا فانكر خصمه الشرا فبرهن عليه المدعي فبرهن خصمه علي
 ابا ثمة لا تسع للتناقض عنده انكر المبيع فبرهن عليه المشتري
 فادعى السابق الاقالة يصح منه هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكن
 ادعى ابا ثمة والابرا اختلف فيه المتأخرون ذ ادعى شراؤه فقال
 ذواليد ايج او قال لا بيع بيتا فلما برهن المشتري على الشرا برهن

ذواليد ان المدعي رد عليه المبيع تقبل بينته وينتقض البيع وهذا كما
لو قال ليس او لم يكن له علي شيء قط فلي برهن عليه برهن علي
فضائه او ابراهه تقبل بينته وينتقض البيع ولو قال لم يكن بيني
وبنيك معاملة في شيء منه لا يقبل منه المخرج في الدين وقال
ابو يوسف تقبل لو وقع بان قال لم يكن بيننا معاملة الا ان
شهوره سموا منه انه ابراني ولو انكر البيع فبرهن المدعي علي
الشرا فوجد عينا فبرهن الباي انه ابراني من كل عيب لا يقبل
في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انها تقبل من غير احوار منه
فانكر البيع فبرهن المدعي فادعي ذواليد انه فسخ البيع منه
يسمع لان انكار ماعد النكاح فسخ له فلا يكون منافضا
وقبل وجه التوفيق الي ما جئ به بل باع وكيلي وانت فسخت
البيع مني ثم هل يشترط ذكر التوفيق قبل لا يشترط وقال
ط يشترط فقل ادعي رد العيب فانكر البيع فبرهن المشتري
فادعي الباي البراءة عن العيب لا يسمع وقيل الصحيح انه
يسمع كما لو ادعي العا فانكر ثم قال قبضت او ابراني يجوز
يقول الغير الظاهر ان المسئلة الاولى مخالفة لما مر اننا
من ظاهر الرواية ولعل هذا الاختيار لقول ابي يوسف والله
اعلم خ قال المدعي عليه ابراني المدعي عن هذه الدعوى
سأل المدعي الك بينته علي المال فلم يبرهن بحلف المدعي
علي البراءة وان لم يبرهن بحلف المدعي عليه اولا علي دعواه
المال فلم يحلف ترك ولو نكل بحلف المدعي علي البراءة ويقوي
البراءة اقراره بالمال عند المتأخرين لا عند متأخرين المتقدمين
وهو الاصح نهائية لان الدعوى قد تكون باطلا قال ظ ينبغي ان
يحلف المدعي اولا علي البراءة لان المدعي عليه يدعي عليه بطلان
دعواه وربما نكل فتقطع الخصومة ادعي شيئا فبرهن خصمه

انك ابراني عن الدعوى كلها في سنة كذا يسمع وفيها ايضا
انكر فبرهن المدعي انك استعملتني منذ عشرة ايام وقال
خصمه ابراني منذ عشرين يوما لا تصح دعوى الا برانها تاريخ
الاستعمال عن تاريخ الا برانها برهنت علي ان زوجها كان
معها بمرها الي يومنا هذا او برهن الزوج علي انها ابراهه
من هذا المهر الذي تدعيه في سنة المرأة اولي وكذا في الدين
لان بينة مدعي الدين بطلت باقرار المدعي عليه لما ادعي
البراءة ولم تبطل بينة البراءة وهكذا شهود البيع والرافة
فان بينة الرافة اولي لبطلان بينة البيع باقرار مدعي
الرافة قال وينبغي ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير
من الواقعات خرج اطر في الدفع بدعوى الاكراه والطوع
عمدة ادعي البيع مكرها فبرهن المشتري علي تسليمه واخذ منه
طوعا بئذ دفع وكذا لو ادعي البينة مكرها فبرهن الموهوب له
علي اخذه عوضه طوعا بئذ دفع وفي ادعي البيع مكرها فقال
ذواليد انه ساومه مني بعده وانه اجازة عنه للبيع هل تدفع
استغني فضك عن هذه المسئلة فتاسل اياما وقال ما
وجدت نصا والدلائل فيه متعارضة فان الشفيع اذا ساوم
المشتري يكون تسليم الشفيع فانه يقتضي كونه اجازة
اذا المساومة تقر بملك الساوم ومجمل ان قصده الوصول
الي ماله ولا طريق له سواه قال صاحب جراح النصولين
اقول قد مر قبل هذا ان استتاع المدعي اقراره مني لو وفق
بان قال استتعت له لانه كان ملكي فبضه مني لا يسمع توقيفه
فقل وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الي تعيين المكرة كالا حاجة
في دعوى السعاية الي تعيين العوان برهن علي اقراره شيئا
طوعا وبرهن المدعي عليه انه باكره فبينه الاكراه اولي

لأنها تثبت خلاف الظاهر إذ ادعى علي الكفيل مالا فقال
 الأصل المال غير واجب علي لاني اقررت ملكها قبل البيع
 هذا الدفع إذ المدعي لا يدعي علي الأصل وقبل بيعه لو كفل
 بامره لأن ضرر الدعوي علي الأصل الا برمي ان البيع
 له استحقاق من يد المشتري فبرهن الباع علي المستحق بانه
 باعه من قبل ان يبيعه هو من المشتري يبيع هذا من الباع
 ولو لم تكن الدعوي من الباع نوع اخر في الدفع بدعوي
 الحوالة ففش ادعي رينا فبرهن مدعيه ان اصلته علي
 فلان يقبل لانه اراد به تأخير المطالبة واستغاطها عن نفسه
 ولا يمكن اثباته الا بان يصير خصما عن المحال عليه ولو لا
 بيته له علي الحوالة فله ان يحلف المدعي علي الحاصل بانه
 ما يدعيه حق عليه ولو ادعي مالا علي كفيل فبرهن الكفيل
 علي ان الاصيل احوالته به علي فلان وانه قبل ينبغي ان
 يقبل قيا علي هذه المسئلة وعلي بالبرهان ان الاصيل
 اذ اداه ادعي عليه الفاء ثم قال فلان حوالة كرم واراد
 سائده انيت قيل لا تندفع للتناقض ان الحوالة غير
 الايضا وقيل سيع لان ايضا المحال عليه ايضا المحيل ولو
 ادعي الايضا ثم قيل قال فلان كس يتوارد بامر من تقبل ولا
 تناقض فيه ايضا ادعي اني دفعت اليك عشرة دراهم فرضا
 فقال نعم دفعت الي ولكن امرني ان ارفعها الي فلان ودفعت
 اليه وبرهن فهد ارفع صحيح وفيه ايضا ادعي رينا ارشاه
 فبرهن خصمه ان اياه حال به فلانا ورفعت اليه وصدق
 فلان تندفع لان المحال يصير وكيفا يقتضي الدين والوكيل
 يقتضي الدين والعين ان اقربا لبعض يصح علي الموكل ويراد
 التبريم نوع اخر في الدفع بدعوي الصلح صر ادعي مالا

فصل

فصل في ثم ظهر ان لا شيء عليه بطل الصلح ففش صالح عن دعوي
 دين ثم برهن علي الايضا او الا بر الوصلح عن انكار لا يسمع
 بيته لان هذا الصلح افتداع عن اليمين فلا ينتقض وكذا لو
 اقرب دين ولم يدع الايضا او الا بر الوصلح ثم ادعي الايضا او الا بر
 لا يقبل ولو ادعي الايضا او الا بر فلم يقدر علي اثباته فصالحه
 لم يبرهن علي الايضا او الا بر يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح
 لم يقع فداع عن اليمين اذ لا يمين علي المدعي عليه في هذه الوصوه
 فيبطل الصلح فقط ادعي دارا فانكره واليد فصالحه علي الف
 علي ان يكلم الدار لذي اليد ثم برهن ذواليد علي صلح قبل
 هذا الصلح صح الصلح الاول وبطل الثاني كذا في وقال كل صلح
 بعد صلح فالثاني باطل ولو شراه ثم شراه بطل الاول
 ونفذ الثاني ولو صالح ثم شراه ان الشرا وبطل الصلح قال
 صاحب جامع الفصولين اقول في الصلح الذي هو بمن البيع
 ينبغي ان يبطل الاول دون الثاني كما في الشرا واصله ان
 الشرا الثاني فسخ للاول اقتضا قال ويعرف بهذا سائل
 كثيرة يقول الخبير يريده ما في خلاصة الفتاوي قال القاضي
 الامام ان ما في المشتري من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد
 به الصلح الذي هو اسقاط اما ان كان الصلح علي عوض
 ثم اصطلح علي عوض اخر فالثاني هو المأبذ والفسخ وانفسخ
 الاول كالبيع والعجب من عدم عثور صاحب جامع الفصولين
 علي هذا التقييد المفيد به تنبيه واطلاعه ورسوخ قدسه
 وطول بامه خلاصه وكل صلح بعد شرا فالصلح باطل وفيها
 لو صالح المديون ثم ادعي الايضا او الا بر قبل الصلح لا يسمع
 وفي الاصل ادعي المديون قضا دينه وانكر الدائن حلف
 ثم المديون صالح الدائن علي شين ثم برهن انه قد كان قضى
 الدين اختلف المشايخ فيه نوع اخر في الدفع بدعوي النكاح

وبدوعي الخلع زهره على نكاح امرأة تقول ان لي زوجا
 في بلد كذا وسنة ام لا يحكم بها المدعي وافرارها غيره لا ينع
 من الحكم بينة المدعي عنده ادعي نكاحها وارعت انها منكوبة
 فلا تالغاب لا يندفع كرم لا يندفع الا ان يكون نكاح الغائب
 معروفا فاشي وهل يعتبر اقرارها بنكاح الغائب في حق سقوط
 البمين عنها على قول من بري التحليف في النكاح قيل يصح
 هذا الاقرار ولكن يبطل بالكذب ويندفع عنها البمين
 برهنت على زي اليد انها معتقة الغائب حررها وهو يملكها
 وهذا استرقني بغير حق يقبل ان تدعي تضريده الحاضر عنها وهي
 لا تملكه الا بذلك فيصير خصما فيحكم بعتقها وتضريده قال صاحب
 جامع الفصولين اقول فلي هذا لو برهنت انها امرأة فلا تالغاب
 الغائب فينبغي ان تندفع دعووي المدعي نكاحها بعين هذا التعليل
 وقد مر خلافا قبل اسطر يقول الحق هذا اقرار مع
 الفارق وكانه نسي ما قدمت بده في فصل القضاء على الغائب
 نقلا عن قس ان الصحيح من الجواب فيما لو كان بثبوت الحكم
 على الغائب شرط للمدعي على الحاضر تنظر ولم يتضرر به
 الغائب بصير الحاضر خصما عنه لا لودا بر ابراهيم نعم وضرر
 ولا شك ان الغائب يتضرر بثبوت نكاحها دون ثبوت الولاية
 عليها كالا يعني قس تزوجها فشهد جماعة بحضرتها عند القاضي
 ان هذه المرأة منكوبة فلا تالغاب لا تقبل هذه الشهادة
 ولا تثبت اخلولة لعدم الخصم عن الغائب عنده اراد تزوجها
 فشهد عنده او عند القاضي ان لها زوجا فتزوجها هو لا ينفق
 بينهما قال لا نكاح بين وبينك فلما برهنت على النكاح
 برهن على الخلع تقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا نكاح
 قط او قال لم اتزوجها قط والباقي بحاله ينبغي ان لا يقبل

ان الخلع يقتضي سبق النكاح فيحقق التناقص عنده برهن
 على نكاحها فبرهنت انه خالها يندفع ولو لم يوقا او وقت
 احدها فقط ولو وقتا وتاريخ الخلع اسبق لا يندفع فتزوج
 بينها ولو ادعي نكاحها او ادعي نكاحه وهو يدعي الخلع
 فهذا رفع انكر نكاحها فبرهنت فادعي الخلع يسع ان يحتل انه
 زوجها منه ابوه وهو لا يعلم فقط لا يسع ان الزوج تناقص
 نوع اخر في انواع الدفع في دعاوي النساء فقط شهران
 ان مات وهذه امراته واضر ان انطلقها قبل موته قال بقا
 بينة الزوجية اولى وقال سفيينة الطلاق اولى وقيل لو
 كانت المرأة تدعي عقدين يفتي باولوية بينة الزوجية والا
 فباولوية بينة الطلاق وقيل لو انكر والاصل النكاح لم يكن
 هذا انفا لدعواها ولو لم ينكرها اصله بل قالوا ان تكن زوجة
 عند موته او لا ترثه بالزوجية او نحوه فهذا رفع قال صاحب
 جامع الفصولين اقول يفتي باولوية بينة الطلاق لان شهره
 بنات الزوجية شهدوا كاصحاب الحد والاضراب الزوال كما
 في شئ ان بينة الخلع اولى من بينة النكاح ولو اعلنت النكاح لان
 الخلع ابداء النكاح ولان بينة النكاح بناء على عقد سابق
 باستصحاب الحال فبينة الخلع تكون مبطله وان بينة الابرار
 اولى من بينة ان له عليه كذا في الحال كما ذكر في قس انه لو ادعي
 اني سترية من ابيك وبرهن ذواليد انه ملك ابيه الى موته
 فبينة السرا اولى يقول الحق قوله يفتي باولوية بينة الطلاق
 الى اخره محل نظر ان قد قال الامام قاضي خان في فتاواه
 بعد ذكر مسئلة الزوجية والطلاق ان كون بينة الزوجية
 اولى له وجه لا نه يجعل كانه طلق ثم تزوج وجيز برهن على
 امرأة انه تزوجها منه ابوها قبل بلوغها وبرهنت انه تزوجها

منه بعد بلوغها بغير رضاها فبقيتها اولى لانها مثبتة للبلوغ فكانت
 اكراماً ناجحاً بغير رضاها بوجها ابوها وقبض مهرها وماتت
 فارعت المهر على زوجها فبرهن ان ابها قبضه بولاية الابوة
 تنقطع الطعنة متى لو قالت الورثة ان ابها نأحرها على
 نفسه قبل موته بسنتين فقالت ان زوجها اقر في مرض
 موته اني حلال عليه فهذا رفع ولو انكر وانكارها فبرهنت
 عليه ففعلوا ان ابها نأطلقها ومضت عدتها قبل موته
 قال صنف هذا دفع وقال بق لا وقيل لو انكر والنكاح
 اصلا لا يكون دفعا والا فدفعة فقتل دعوت مهرها على
 ورثة زوجها واعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح
 لا يسمع للتناقض ولو ادعوا الابرا والباقي بحاله قبل يسمع
 وقيل لا متى قبل يسمع وقيل قالوا لو ابرأته عن المهر لا يسمع
 للتناقض ولو قالوا ابرأته عن دعوى المهر يسمع ولا تناقض
 وذكره مثل هذا التفصيل في انكار الدين ثم دعوى الابرا
 قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يسمع في مسئلة
 دعوى النكاح ان النكاح لغير الورثة فيمكن التوفيق بعدم الوقوف
 عليه كاسر مزار فقتل ولو صدقها الورثة في دعواها النكاح
 على الميت لكن انكر وهذا القدر من المهر فثبتت بالبينة
 ثم برهن الورثة انها ابرأت زوجها في حياته او بعد مماته
 يقبل ط ب برهن انه تزوجها في عزة شهر كذا او برهنت انه
 اقر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها حرام عليه وليست
 باسراة فهذا دفع صحيح حتى يجعل ان لم يرد به الطلاق
 فلو نكل يندفع عنه بدهنت على طلاق ثلاث وبرهن الزوج
 انها اقرت بعد التطليقات الثلاث انها اعتدت وتزوجت
 بزوجه اخر ورضل بها وطلقها ومضت عدتها وتزوجت

وهي اسراة اليوم فقد قيل هذا ليس بدفع والصحيح انه دفع
 صحيح ولو ادعى نكاحها وهي تدعى اقراره بجرمتها فبرهن ايضا
 دفع وفيها ايضا جعل اسراة بيدها على انه لو لم يحصل
 اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شاءت
 فبقي ذلك الوقت فارادت تطليق نفسها فاختلعا في وصول
 النفقة في ذلك الوقت فبرهنت انه اقر انه لم يحصل اليها
 نفقتها يقبل وتندفع دعواه ولو برهنت انه اقر انه لم يدفع
 اليها نفقتها لا يقبل لجواز ان وكيله دفع اليها وقيل يقبل
 في الوجهين لان دفع وكيله كدفعه في برهن على نكاحها
 وبرهنت انه تزوج باختها او بامرأها او بينتها وهو ينكر بعض
 بنكاح الحاضرة المدعى لا بنكاح الغائبة وكذا لو برهنت
 الحاضرة ان المدعى اقر بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي
 ولا يحكم بنكاح الحاضرة استخانا ولو برهنت انه تزوج
 بامرأها ورضل بها او قبلها او مسها بشهوة يفرق بين الحاضرة
 وبين المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة ز ادعى انها اسراة وخصها
 منه ذواليد فبرهن ذواليد انها كانت امه فلان وقد صررها
 وانما تزوجها فهو دفع في اسراة محتاجة خاصتها ليعرض
 القاضي عليه النفقة لها فبرهن العم على رجل انه اخوها
 وهو وليمة بالنفقة عليها وانكرت المرأة ذلك فالقاضي
 يبرأ العم من النفقة ويقول لها ان شئت فرضتها على الاخ بخلاف
 ما اذا ثبت النسيب من رجل يقبل البينة من ذلك الرجل ان
 الاخر ابوه فقتل ادعت انه تزوجني في رجب سنة كذا وزدعي
 المهر من تركته فبرهن ورثته ان مورثا مات في صفر تلك
 السنة لا يقبل لانهم يثبتوا الموت والموت لا يدخل تحت
 الحكم ويثبت النكاح والمهر من التركة ادعى انه قتل اباه

في يوم كذا فانه خصمه ان اياه كان ميتا في ذلك اليوم لا تقبل
 بينة موته ز برهن انتم مات وتركت هذا ميراثا لامي وتركته
 لي وحكم له وبرهن خصمه ان امك ماتت قبل من تدعي
 انتم مات اولاً قبل بندق وقيل لالان زمان الموت لا يدخل
 تحت الحكم فلا يثبت بينة خصمه ان موت فلانة قبل موت
 فلان قال صاحب جامع الفصولين فلي هذا فيما سرائنا من
 مسألة التزويج في رجب ومسئلة قتل ابيه يوم كذا ينبغي
 ان يكون فيها خلاف لو برهن خصمه ان اياه كان ميتا
 قبل ذلك اليوم فلي ادعاه ارثا عن ابيه فقال خصمه شرية
 من ابيك في تاريخ كذا فقال المدعي ان ابي مات قبل هذا
 التاريخ بسنة ينبغي ان لا يسع قول المدعي لان يوم الموت
 لا يدخل تحت الحكم قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي
 ان يكون فيه وفي امثاله اختلاف علي مامر في ذلك يقول
 المحبر يدل علي وجوب الخلاف ما في ان الوكيل يقبض المال
 لو برهن علي وكالته وحكم له بهما ثم المطلوب ادعي ان
 الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض نص الدعوي
 نوع اخر في رفوع متفرقة من انواع شئ فلي كفل بثن او مهر
 ثم برهن انكفيل علي فلا يسع او النكاح لا يقبل لانه
 اقداسه علي انزام المال اقرار منه بصحة سب وجوب المال
 فلا يسع منه بعده دعوي الفسار ولو برهن علي ايضاً الاصيل
 او علي ابرائه لا يقبل لانه تقرير للوجوب السابق عنده
 الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان المدعي عليه احد
 الورثة فبرهن الوارث الاخر ان المدعي قال ابا سطل
 في دعوي يسع قال صاحب جامع الفصولين يرد عليه
 ما سرق قبل ثلاثة اوراق نقلا عن ذلك انه يسع من اباي

ومن المكفول عنه وان لم تكن الدعوي عليهما قال فان اجيب
 ان كلاهما مدعي عليه معنى يرد ان الوارث الاخر ايضا كذلك
 فلا وجه للحصر فقط انكر الودعة فبرهن المدعي علي ايداعه
 فادعي خصمه اريد او الهلاك قال في النكاح ليس لك علي شئ
 يسع هذا الدفع لامكان التوفيق ولو قال لم تدع اصلاً لا يسع
 لعدم الامكان ان ادعي انه اخذه منه فبرحق وهلك عنده وبرهن
 خصمه اني اخذته بحق لانه ملكي تندفع الدعوي لانه يدعي النكاح
 فدفعته اليه ولو باقبار في يده وبرهننا علي ما ادعي يقبل بينة
 اخذنا ايضا لنصا فهما انه كان بيد المدعي فيكون المدعي ز اريد
 حقيقة والاخذ خارجا فبينته اولى وفيها ايضا ادعي وصية وانكرها
 الوارث فبرهن الموصي له فادعي الوارث الرجوع قبل لا يسع
 وقيل يسع وهو الاصح لانه مما يجني لعل الموصي اوصي ثم رجع
 ولم يعلم بهما الوارث فانكر فلي اخبر ادعي الرجوع والتناقض
 في مثله لا يجز ولو برهن علي محجور الموصي الوصية يقبل علي رواية
 كون المحجور رجوعاً لا علي رواية انه ليس برجوع يقول المحقرون
 الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولي ان قد سرق قبل
 سنة اوراق نقلا عن ذلك ان محجوراً ما بعد النكاح فسح له فلي
 ادعي راثا اني شرية من ابيك وبرهن ذواليد انه ملك ابيه
 الي ان مات وتركه ميراثا لا تقبل بينة لانهم شهدوا
 باستصحاب الحال والمدعي اثبت الزوال في برهن له فبرهن
 خصمه ان شهوده ادعوه لا نفسهم تبطل بينة المدعي فد
 برهن علي المدعي عليه ان الشاهد اقر انه ملكي يقبل والشاهد
 لو انكر لا قرار لا يحلف فلي ادعي دينا بكفالة او ادعاه
 وارث المدعي فبرهن خصمه ان الاصيل اراه اليك اوالي
 مورثك او برهن ان مورثه اخرجني من الكفالة او برهن
 انك اخرجتني منها بعد موت مورثك تندفع المدعي فاضي خارج

ادعي علي رجل انه قتل اخاه عمدا وبرهن فادعي القاتل ان
 للمقتول ابنا وان علي عنه فالقاضي يأمر باحضار الابن والبينة
 فلو جاب القاتل برجل وشاهد من فشهد ان هذا ابن المقتول
 وان علي عنه تقبل شهادتهما وثبت النسب ولو كانت
 الرجل جاحدا وبطل الفصاح فنية برهن علي رجل انه ضرب
 حماره من مائة فبرهن المدعي عليه ان ذلك الحمار حيث لا تقبل
 بيته المدعي عليه لانها قامت علي النفي مقصودا خلاصة
 ادعي علي اخر انه ضرب بطن امراته او امته وماتت
 بضربه فقال المدعي عليه في الدفع انها خرجت الي السوق بعد
 الضرب لا يصح الدفع ولو برهن انها صحت بعد الضرب يصح
 ولو برهن هذا علي الصحة وذلك علي الموت بالضرب فبيته
 اصوة اولي يقول الخبير في اوليتها اشكال لما مرنا فقلنا
 عن القنية انها قامت علي النفي مقصودا هذا وقد ذكر في الدرر
 واخر بيته الموت من الجرح اولي من بيته الموت بعد البر وقال
 فيه يعني رجل جرح انسانا ومات الجرح فبرهن اولياؤه انه
 مات بسبب الجرح وبرهن المضارب انه مبرأ ومات بعد
 عشرة ايام فبيته المقتول اولي الا فليتا مل فيها هو الصواب
 فنية ادعي علي ورثة ميت انه ابن الميت وهو ابن اثنين وعشرين
 سنة وبرهن عليه وبرهن الورثة ان سن المدعي ثمانية عشر
 فهذا دفع صحيح يقول الخبير في صحة نظر لما مر من قوله قامت
 علي النفي مقصودا وقد مر في مسایل الشهادة علي النفي من
 الفصل الثاني عشر نقلا عن ص ان الشهادة لو قامت
 علي نفي شيء في الحقيقة لا تقبل ولو كانت في صورة الاثبات
 حل الدفع وفي فقط لو ادعي الكاح فطريق دفع دعوي
 طلاق او اقرار بطلاق او اقرار بحرمة المصاهرة او باضرار
 ولو ادعي رجوعا في هبة فدفع دعوي التعويض او ان زيادة

المتصلة

المتصلة او انه ذو رحم محرم من الواهب يقول الخبير لقد قهر حيث
 ذكر الثلاثة علي سبيل الحصر ان المصريح في عامة الكتب ان
 سوانع الرجوع عن الهبة سبعة المحرمة بالقرابة والزوجة
 وقت الهبة والزيادة المتصلة وموت احد المتعاقدين وعوض
 اضيف الي الهبة مطلقا وهلاك الموهوب وخروجه عن ملك
 الموهوب له والذي لا يجري هنا انما هو موت احد المتعاقدين
 فقط كما لا يخفى قال ولو ادعي شرادار من فلان فدفع ان
 يدعي ذواليد شرابه من ذلك البائع يقول الخبير وذكر هنا
 صورة دفع اخر لدعوي الشراء وقد كتبه في مسایل شي من
 فصل دعوي الخابج وذي اليد فليتنظر هناك قال ولو ادعي ملكا
 مطلقا او بالنتاج فبرهن فدفع ان يدعي ذواليد شاجا ولو
 برهن انه له فدفع دعوي ابراروهن او اجارة فاذا برهن
 يندفع لانه حال اليد الي غيره ولو ادعي ارثا بعصوية فدفعه
 ان يدعي ذواليد اقرار المدعي انه من ذوي الارحام ولكن هذا
 الدفع انما يصح اذا كان قبل الحكم بالعصوية لا لو كان بعده ولو
 طلبت اشارة التعريق بعد مضي الاجل بسبب الغنة فالدفع بدعوي
 اقرارها بوصوله اليها او دعوي اختيارها المقام مع دعوي
 الدفع وفي سكتي برهن المدعي ان ذاليد ادعاه نفسه لم يقبل
 من ذي اليد بعده بيته الا بداع اصلا هذا الحكم لو ادعي ملكا مطلقا
 او بسبب ولم يدع فعلا علي ذي اليد اما لو ادعي فعلا عليه
 بان ادعي انه له او دعه من ذي اليد او اجرة او رهنة او غصبه
 منه وبرهن فلو برهن ذواليد علي اقرار المدعي بايداع فلان
 تندفع الدعوي لا لو برهن علي ايداع فلان فاذا لم تندفع
 وقضي به للمدعي ثم حضر الغائب وبرهن انه له يقضي له اذ لم يصر
 مقضيا عليه اذ تبين ان الحكم كان علي غير خصم فليس ادعي
 غصبا علي ذي اليد فبرهن علي الملك لا علي الغصب فيجوز

رعي الفعل عليه وهو النصب بلا اقامة البينة لا يتمكن المدعي
عليه من رعي الابداع قال ويحفظ هذا في حيلة في رفع
رعي الابداع غمارة ادعي عينا انه ملكه غصب من ذواليد
فاقر ذواليد لابنه الصغير لا تدفع عنه الخصومة واليمين لانه
ادعي عليه الفعل فثبت ادعي ملكي مطلقا فبرهن ذواليد علي
الورثة ثم ادعي ان ذواليد غصب منه بسمع وتدفع به بينة
ذواليد انه ورثة منه سواء ادعي الغصب في ذلك المجلس
او في مجلس اخر لان رعي الملك المطلق لا ينبغي رعي
الغصب عليه وفيه ايضا ادعي انه شراه من ذواليد وقد
ثبت فبرهن ذواليد انه ورثة فلا تدفع لان المدعي ادعي
علي ذواليد فعلا وهو تسليم المبيع وفيه ايضا ادعاء فقال
ذواليد شريته منك فقال المدعي اقلنا هو قال انك اقررت
انك ما شريته فهذا دفع صحيح سئل فثبت عن ادعي
مالا فقال خصم انك اقررت بالابرا فبرهن المدعي انك اقررت
بهذا المال بعد اقراره بالبراة هل تدفع رعي المدعي عليه
اجاب لا ولو برهن انك اقررت بعد دعواك اقراره
بالبراة يقبل ثانيا قال المورع دفعها اليك بكرة يوم
كذا وبرهن المورع ان المورع كان بالكوفة في ذلك اليوم
بطلت هذه الشهادة ولو برهن علي اقراره انه كان بالكوفة
في ذلك اليوم يقبل ذراعاه اربعة ابراهم وبرهن فبرهن
خصم ان اباك اقر انه ملكي بسمع فلو برهن المدعي انك
اقرت انه ملك ابي بسمع ايضا وقد عارض المدفعان
فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ادعي المدعي عليه علي اقرار
المورث ولم يورث المدعي علي ذلك تقبل بينة المدعي وجيز
برهن بان الدار التي بيدها او دعيا اياه فلان وبرهن
شفيها انه اشتراه من اضر بالف فضي له بالشفعة لان

ذواليد

ذواليد انصب خصما للمدعي بدعوي الفعل عليه فلا تدفع الخصومة
عنه باحالة الفعل الي غيره احوال الدفع واحكامه قبوله وعدمه
وتخوذلك في بيع الدفع ودفع الدفع ودفع دفع الدفع وما
زار علي الثلاث بسم ايضا هو المختار خلاصة صورته ادعي
ملك مطلقا فقال المدعي عليه اشريته منك فقال المدعي
قد اقلت المبيع فلو قال الاض انك اقررت اني ما اشريته
بسم ان اثبت العدة في بيع الدفع قبل اقامة البينة وبعدها
قبل الحكم وبعده حتى لو برهن علي مال وحكم له فبرهن خصم ان
المدعي اقر قبل الحكم انه ليس عليه شيء يبطل الحكم قال صاحب
جامع الفصولين اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق
بعد وثقه بعد اقراره علي ما سياتي قريبا في فسخ انه لم
يبطل الحكم الجائز بثلث بقول الغير قوله ينبغي محل نظر
لان ما في بناء علي اختيار شرط التوفيق وعدم الاكتفاء
بمجرد امكن التوفيق كما مر مرارا في دليل صحة قوله بعد
الحكم ان القضاة يكتبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم وترك
كل ذي حق ودفع علي حجة ودفعه لو اتي به يوم من الدهر وان
لم يسمع الدفع بعد الحكم لغة كتابته هذا يقول الغير في هذا
الاستدلال نظر كالا ينبغي علي من تدبر فقط متقدموا شائنا
جوزوا دفع الدفع وبعض متأخريهم علي انه لا يصح وقيل يصح
ما لم يظهر احتيال وتليس فسخ حكم له بمال ثم رفع الي قاض
اخر وجا المدعي عليه بالدفع بسمع ويبطل حكم الاول وفيه
لواني بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل نحو ان يبرهن
بعد الحكم ان المدعي اقر قبل الدعوي انه لاحق له في الدار لا يبطل
الحكم لجواز التوفيق بان شراه بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان
ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه فلما احتل هذا لم يبطل الحكم

الجائز بثلث ولو برهن قبل الحكم بقبل ولا يحكم اذا التمسك
 الحكم ولا برفعه يقول الخصم انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن
 التوفيق خفيا ينبغي ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل المكان
 التوفيق كافيا اذا لا شك حيث لا ان المكان لتصرجه عندهم
 والله اعلم بمراتبه المقضي عليه لا يسمع دعواه بعده فيه الا
 ان يبرهن على ابطال القضا بان ادعى رارا بانارث وبرهن
 وقضا ثم المقضي عليه ادعى الشرا من مورث المدعي او ادعى
 الخارج الشرا من فلان وبرهن المدعي عليه على شرايه ومن
 المدعي قبله او قضى عليه بالداة فبرهن على نتائجها عنده فاش
 ادعى البراة واستمرل بوسين فلم يات بالدفع وحكم عليه
 ثم برهن فاختار انه يقبل ويبطل الحكم قطعه لا يبرهله على
 وجه يبطل به حق المدعي وانما يبرهله ثلاثة ايام وما اشبه
 ذلك لو قال لي دفع ولم يبين وجهه لم يلتفت اليه ويحكم
 عليه ولو بين وجه الدفع ولكن قال بينتي غايبة عن البلد
 فكذا الجواب وكذا لو بين دفعا فاسدا ولو كان الدفع
 صحيحا وقال بينتي حاضرة في المصر يبرهله الى المجلس الثاني
 وفيه لو ادعى ايقاديين فان قال بينتي في المصر يبرهله الى مجلس
 اخر وهو يوم الثاني فان لم يبرهن يحكم عليه ولو ادعى
 سراة من دين وقال لي بينتي حاضرة في المصر يوجب ثلاثة ايام
 قاضي خان وقوله لي دفع ليس باقرار منه للمدعي وينبغي
 للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا امهله وان كان
 فاسدا لا يبرهله ولا يلتفت اليه عنه دعوى الدفع من المدعي
 عليه ليس بتعديل للشهود حتى لو طعن في الشاهد اوفى
 الدعوى بجمع شئني ادعى عينا وقال ذواليد شريفة من هذا
 المدعي ينزع من يده قياسا حتى يبرهن على الشرا وبه افني

ويرك في يده ثلاثة ايام استخانا ولا يقبل وعليه المديون
 اذا ادعى الا يفاو يومر باثبات الا يفاو عز لو ثبت عليه حق
 فقال لي حجة اي دفع فلو لم يبرهن لا يقبل ولو فسر وهو مما يقض
 به يسأله عن البينة لو قال نعم يوجب بوسين او ثلاثة فقط
 قال لا دفع لي ثم جاء به فقد قيل هو علي خلاف فيما لو قال لا بينة
 لي وحلف ثم برهن يقبل عند الامام لا عندم وقدر تفصيل
 هذه المسئلة في اوائل هذا الفصل نقلا عن ص وعن شس
 فليظهر هناك ثم ان جميع ما ذكر في هذا الفصل انما هو مسائل
 التناقض في الدعوى واما مسائل التناقض في الشهادة وبين
 الدعوى والشهادة فسياتي في الفصل الحادي عشر والفصل
 الرابع عشر والله تعالى الموفق الفصل الحادي عشر
 الحادي عشر في اختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف
 الشاهدين وما يتعلق بذلك درر غرر تحب مطابقة الشهادة
 للدعوى في معنى فقط فلو ادعى ملكا مطلقا فشهدا بملك
 بسبب تقبل لانها تشهد باقتل ما ادعى وفيه مطابقة
 معنى وبمعكسه لا تقبل لانها تشهد اباكش فكان المدعي مكذبا
 لهما وتحب تطابق الشهادتين في المعنى ولفظ لا يوجب اختلاف
 المعنى عند الامام وعندهما يكفي الاتفاق في المعنى فلو شهد
 احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج يقبل ولو احدثا بالف والاخر
 بالفين او مائة او مائتين او طلقة او طلقتين او ثلاث لا يقبل
 لاختلاف المعنيين كما ان ادعى غصبا او قتل فشهدا احدهما
 به والاخر بالافقار به حيث لا يقبل ولو شهدا بالافقار
 به يقبل ولو شهدا احدهما بالف والاخر بالف ومائة يقبل على
 الالف ان ادعى الف ومائة لاتفاقهما في الالف وانفردا احدهما
 بمائة وان ادعى الف فقط لا يقبل لان المدعي كذب شاهد

الزيارة هذا في الدين اما في العبد فيقبل على الواحد كما
لو شهد واحد ان هذين العبدين له واخر ان هذا العبد يقبل
على العبد الواحد اجماعا وفي العقد لا يقبل مطلقا اعم
سواء كانت على الاقل او الاكثر او كان المدعي هو البائع او
المشتري فلو شهد واحد بشرا عبيد او كتابه بالف واخر
بالف وخمسائة لا يقبل لاختلاف الثمن كذا عتق بمال واصلح
عن قود والرهن والخلع اذا ادعى العبد والعائل والراهن
والمرأة وان ادعى الاخر فكدعوى الدين والاجارة كالبيع
في اول المدة للمحاجة الى اثبات العقد وكالدين بعدها والمدعي
هو الموصى ان لا حاجة هنا الى اثبات العقد والكتاب يصح بالاقل
مطلقا عند الامام وعندها تبطل الشهادة ولا يقضي بشي
اهل خصا ط ادعاه بسبب كثر او ارشوخوه وبرهن
على مطلق الملك لا يقبل ان ادعى الشرا من معلوم بان
يتول شريته من فلان الغلا في امالوا ادعى من مجهول بان
يقول شريته من محمد او من احمد فبرهن على الملك المطلق
يقبل لان اكثر ما فيه انه اقرب بالملك لبايعه وهو لم يجز لانه
اقرب مجهول وهو بطل فكانه لم يذكر الشرا وهناك تقبل
البينة على الملك المطلق كذا هنا فتن قيل لا يقبل في المجهول
ايضا لانهم شهدوا باكثر مما يدعيه خلاصة دعوى الملك
بسبب الارث بمنزلة الملك المطلق فتن ادعى ملكا مطلقا
وشهدا بملك بسبب يقبل شهادتهما باقل مما ادعاه
اذا شهد بملك حارث ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي
ان ادعى الملك بهذا السبب الذي شهدا به او بسبب
اخر فلو قال ادعيه بهذا السبب يحكم له بالملك بهذا السبب
ولو ذكر سببا اخر او قال لا ادعيه بهذا السبب لا تقبل

كشاهديهما

شهادتهما ولو ادعى شرا مع القبض وشهدا بملك مطلق
اختلف فيه المشايخ فقبل بقبول لان دعوى الشرا معتبرة في
نفسه هنا لا يبري انرا يحكم له بالشرا ويد وهذا هو ادعي
شرا من معلوم امالون مجهول بان قال شريته من رجل
لا امره او قال من رجل ثم ادعاه مطلقا ببيع كذا ط وفي
فتن ادعاه ملكا مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بطلاق
ترد شهادتهما بالطلاق لانهما لما شهدا بسبب حمل دعوى
الطلاق على السبب فلا تقبل شهادتهما بالطلاق ولو شهدا
بطلاق ثم سبب تقبل لانهما شهدا ببعض ما شهدا به او لا
ولو ادعاه نسا جا فشهدا بطلاق تقبل لاني عكسه لان دعوى
الطلاق دعوى اولوية الملك بالاصح والشهادة الشارح
شهادة اولوية الملك يفتن فلو شهدا باكثر مما ادعاه ترد
وهذه المسئلة تدل على انه لو ادعى نسا جا ثم مطلقا يقبل
لا عكسه ط ادعى نسا جا وشهدا بسبب ترد فتش ادعى
ملكا مطلقا وشهدوا بطلاق واخر بسبب يقبل بخلاف
عكسه ويحكم بملك حارث فلا يكون له الشرا ويرجى لا تقبل
الشهادة فتش شهدوا واحد ان فلانا باعه منه واخر ان فلانا
اقر بالبيع منه يقبل لان لفظ الاخبار والانشاء منه واحد
والقاضي لو سأل الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة
فعلا كذا ثم عند الدعوى يكون حياله يقبل ان يسأل عما
لا حلف الشاهد به فاستوي ذكره ونكره ونخرج منه
مسائل كثيرة خلاصة لو سأل القاضي الشهود عن لون الدابة
فذكر وان شهدوا عند الدعوى وذكر والصفة على خلافه
يقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر نظيره في الجا مع
الصغير اذا اختلف الشهود في لون الدابة من دعوى سرقة
الدابة لا يمنع قبول الشهادة عند الامام لانهما لو سكتا عن

ذكر المدعى جاز اما لو اختلفا في الدكورة والاثيرة بين قولها
بالاجماع وفي النصب لو اختلفا في لون الدابة بين قول الشهادة
قيل ادعي ملكا مورضا وشهدا بطلاق بلا تاريخ لا يقبل
ولو شهد احدهما بملك مورخ والاخر بملك مطلق فلو ادعي
ملك مورضا نزل الشهادة ولو ادعي المطلق يقبل ويقضي
بملك مورخ كما ادعي انه له وقبضه منه ذو اليد بغير حق
وتاريخ وشهد بملك مطلق لا تقبل ان الشهادة انقبض المطلق
تعمل على الحال والمدعي يدعي الفعل في الماضي فتعايركا
لو ادعي قتله منذ شهرين وشهدا بقتله في الحال وكذا لو ادعي
قبضا مطلقا وشهدا بمورخ لا تقبل لما مر واذ روفق وقال
اررت بالمطلق قبضا من ذلك الوقت يقبل وقيل يقبل بلا
توفيق اذ المصالح اكثر واقرى من المورخ فشهدا باقل مما ادعاه
ولو ادعاه انه له منذ عشرين سنة لا تقبل وفي عكسه يقبل
لانها شهدا بالاقل يقول الخبير الظاهر انه يقبل في الطرد
ايضا لعكسه اذ اوفق لما ذكرنا في ج من انه لو ادعي
انه ستره منذ شهر وشهدا انه ستره منذ سنة
لا يقبل للتناقض الا ان يوفق بان يقول شريته منه منذ سنة
كما شهدا ثم بعته منه ثم شريته منذ شهر فاذا روفق بهذه الوجه
وشهدا ببيع وشرا بعد ذلك يصح التوفيق ويقضي له ط ادعي
انه ستره بتاريخ وشهدا به بتاريخ او بالعكس قيل
يقبل وقيل لا خلاصة ادعي ملكا مطلقا مورضا وشهدا له
على الملك بلا تاريخ يقبل وبالعكس لا يقبل قيل ادعاه
ارثا من ابيه وبرهن على ملك مورثه فشهد واحد بطلاق
واخر بسبب يحكم لمورثه بملك بسبب وحمل المصالح على
المفيد ادعي ستره من اول من اسس فشهدا بستره في الاس

يقبل

يقبل وشهد في النكاح لا يقبل ان البيع قول جاد وبكره والنكاح
قول ملحق بالفعل والاختلاف في الفعل يمنع القول بخلاف
القبول وفيه ادعي نكاحا بلا تاريخ وشهدا بمورخ لا يقبل لا كذا به
شهوره وفي عكسه ايضا لما مر من المضي والحال وقال ايضا
بعد ذكر هذه المسئلة في فصل دعوى النكاح وهذا على عكس
دعوى ملك العين لان الشهادة بنكاح مطلق شهادة بانها
منكوحته لان حدوثه متعين فيضاف الى اقرب الاوقات بخلاف
مطلق الملك فافترقا انتهى بقول الخبير قوله ينبغي الى اضره
محل نظر لان الذي سريس يتفق عليه والذي ظهر مما ذكر
في هذه الصحيفة ان الدعوى لو كانت مورخة والشهادة مطلقة
او بالعكس ففيه اختلاف اذ قد مر نقلا عن المحيط انه قيل يقبل
وقيل لا يقبل فيها الا اذا ووفق المدعي في العكس فينشد يقبل
في العكس وقيل لا يقبل في الطرد وفي العكس يقبل بلا توفيق
وقد مر عن الخلاصة انه يقبل في الطرد في العكس اه فينبغي ان
يتأمل عند القضا والغوي فيقبل بما هو اقرب واحسن والله الموفق
الى سبيل الهدى عيت تخمل شهادته على ملك بسبب وادعاه
ان يشهد بطلاق اختلف فيه المشايخ والاصح انه لا يصح ذلك
ادعي رينا بسبب فرض او نحوه وشهدا بهدين مطلق قيل لا يقبل
بما في عين ادعاه بسبب وشهدا بطلاق وقيل يقبل وهو الصحيح
والخرف بين العين والدين ان العين تختم الزوايد في الجملة
وحكم المطلق ان يستحق بزوايده والملك بسبب بخلافه فيصير
بالسبب مكذبا بالشهادة بالمطلق بخلاف الدين لانه لا يجتمعا
الزوايد فلا انكاذ فافترقا ادعي رينا ولم يبين السبب
فشهدا بالسبب يقبل ط ادعي الناف ففقال خمسمائة منه
ثمان مائة ستره سني وخمسمائة ثمن متاع ستره سني وشهدا

بجساسة مطلقا يقبل في ضمانة وذكر السب ليس بشرط
وهذا نص علي انه في دعوي الدين سبيل وشهدا مطلقا
يقبل ولا يشترط ذكر سبه وبه افني ظم ادعي انها منكوصه
وشهدا انه تزوجها او بالعكس يقبل اذا النكاح سبب متعين
لصيرورة المرأة زوجة فاستوي ذكره ونزكه مسرايل
الا سناد وهو ذكر كلمة كان في الدعوي نحو كان هذا ملكي
وفي الشهادة نحو كان هذا ملك هذا المدعي بلا تعرض لذكر
الحال صاع ادعي ملكا في الحال وشهدا انه كان ملكه يقبل
لانه ثبت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم ببقائه
ما لم يوجد المزيل قال صاحب جامع الفصولين هذا العمل
بالاستصحاب وهو حجة في الدف لا الاستحفاف وكما ان
ينبغي ان لا يقبل شهادتهما فيه لكن فيه صرح فيقبل دفعا للمخرج
يقول الخبير قوله دفعا للمخرج تعليل عليل كالا يخفي علي
ذي فهم جليل فنية ادعي علي اخر دينا علي مورثه وشهدا
انه كان له علي الميت دين لا تقبل حتى يشهدا انه مات وهو
عليه يقول الخبير قال صاحب معين الحكم وفي المحيط خلافة
وافني برهان الدين بهذا الجواب مرة ثم رجع عنه فلم ينظر
في اول الشهادة من المحيط انتهى فالعجب من عدم تعرض
صاحب جامع الفصولين لهذا الكلام الدافع للمخرج والمحيط
المنقول عن المحيط مع انه في المتنور علي اسروايات بحر محيط
واعجب منه انه جوز العمل بالاستصحاب بمجرد دفع المخرج فيها
سبق ولم يدر ان المخرج فيها نقله عن القنية استد واستحق فهو
بالدفع احق وفي القنية ايضا لو شهد علي اقراره بدين فقال
الشهود عليه ان شهد علي ان هذا القدر علي الان ام لا يقبل
شهادته ففش لو شهدا انه كان ملكه فكانا شهدا انه ملكه

في الحال

في الحال ولا يجوز للقاضي ان يقول امرور ملكي سردي
فعلي هذا الوادي دينا وشهدا انه كان له عليه كذا او قال
او داي مقدار زر زرست ابن بود ينبغي ان يقبل كما في
العين وفي ط ما يدل علي قبولها فانه قال لواقرب بين
عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين انه قضى دينه
فشهدا اقراره بشهدا ان انه كان عليه ولا يشهد ان
انه عليه يقول الخبير بل يدل علي عدم قبولها ولعل كلمة
عدم سقط سهوا من فلم الناسخ وفيه وكذا لو شهد واحد
انه ملكه واخر انه كان ملكه يقبل كلاهما لا تفاهما انه له
في الحال معي لما سرنا ادعي نكاحها وشهدا بهذا اللفظ ماهر
دوران وشوهر وانسته اتم لا يقبل ولو شهدا اصدى
كم ابن زني وحي بوجه است يقبل ففش ادعي انها اسراق
لان اباها زوجهما بني برضاها فشهدا بهذه العبارة
جون بدرومي سراي في داراين رضه رضاء است ابن نكاح
بدر رافيل تزوجها رنهما لانه شهادة برضاها لانكاحها اذا
لم يقر لا انكحها بمشده نا وقيل يقبل لانه شهادة بنكاح
ورضا ففش ابعث نكاحه فشهد واحد انها امراته واخر انها
كانت امراته يقبل وكذا لو شهد واحد انه اقربها امراته
واخر انها كانت امراته قال فعلي هذا الوادي ملكا مطلقا وشهدا
انه ورثه من ابيه او شهدا انه ستره من فلان ولم يتعرضا
ملكه في الحال في صورتين بان لم يقولوا هو ملكه يقبل ولكن
ينبغي ان يسأل شهوده هل يعلمون انه خرج من ملكه وكذا
لو ادعي انها امراتي او منكوصي وشهدا انه كان تزوجها
ولم يتعرضا للحال يقبل وهذا كله اذا شهدا بملك في الماضي
اما لو شهدا بيد في الماضي بان ادعي دارا بيد رجل فشهدا
انه كان بيد المدعي لا يقبل في ظاهر الرواية لانها شهدا

بيده في الماضي وقد عرف الخروج من يده بتعين بخلاف ما لو
 شهدا بملك في الماضي ومن ابي يوسف انه يقبل ولو شهدا
 باقرار المدعي عليه انه كان بيد المدعي يقبل ادعي ملكا في
 الماضي وشهدا به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا
 انه لم يقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعي انه كان له لا يقبل
 لان اتسار المدعي يدل على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة
 له في اتسار ملكه الي الماضي مع قيام ملكه حالا بخلاف
 الشاهدين حيث لا يدل اتسارهم على ذلك اذ لهم فائدة
 فيه سوى النفي وهي ان يشهدا بما عاينا من ملكه بيقين ويجتزأ
 عن الشهادة ببقا الملك لعدم بينهما به لانهما لا يعرفانه الا
 بالاستصحاب واما المالك فكما يعلم بثبوت ملكه بيقينا يعلم
 بقائه بيقينا ز ادعي انها كانت امراته وشهد انها امراته وقال
 كانت امراته لا يقبل كما في دعوي العين مسایل متفرقة
 في الاختلاف في الشهادة والاختلاف بين الدعوي والشهادة
 فنية اقام شاهدين بلفظ مختلف فلم يسع القاضي ثم اعاد
 شهادتهما بلفظ موافق تقبل فش ادعي مائة فغير سبب
 سلم صحيح وشهد ان المدعي عليه اقر ان له مائة فغير ولم
 يزيد اقبل يقبل وقيل لا وهو الاصح بخلاف ما لو ادعي سبب
 القرض وشهد انه اقر ولم يذكر سبب القرض يقبل فغير
 ادعي دين وشهد ابا قراره بالمال يقبل وتكون اقامته
 البينة على اقراره كاقامتها على السبب شئ افي شيخ الاسلام
 برهان الدين بانه لا يقبل ط ادعي دين وشهد واحد بالمال
 واقرارا قراره بالمال لا يقبل ب تقبل عند ابي يوسف
 فش مثل هذه الشهادة لم يقبل في العين لان حكم المطلق
 ان يثبت بزوايده والملك بالاقرار بخلافه قال صاحب

جامع الفصولين اقول الفرق بين الدين والعين ان الدين
 لا يحتمل الزوايد فلا يلزم اختلاف المشهور به بخلاف
 العين يقول الحقير الفرق صحيح فيقتضي قبول الشهادة في المسئلة
 المنقولة انما عن ط فيكون قول ابي يوسف هو المختار كما يشعر
 به ما في فتن وعمل دليل ابي يوسف هو هذا الفرق والله اعلم
 بس لو شهد واحد بالقرض واقرارا قراره بالقرض يقبل فش
 ادعي قرضا وشهد ابا قراره بالمال يقبل بلا بيان السبب
 ولو ادعي قرضا وشهدا ان المدعي دفع الي المدعي عليه كذا
 ولم يقولوا قبض ثبت قبضه كشهادة ببيع بشرى فالقول لذوي
 اليد اي قبضته امانة فلا بد من بينته على القرض ولو ادعي
 ادا وشهد واحد اداه واخر ان الدارين اقر قبضه لا يقبل
 لان احدهما شهد بفعل الاخر يقول سقي شهدا بالف فقال
 احدهما قضاه منه ضمانه ثبت الالف لا القضا الا ان يشهد
 معه اخر وينبغي لمن علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يقر المدعي
 بقبض ضمانه محط ادعي على غيره كذا كذا دينار من الدراهم
 فادعي المدعي عليه الا بيا فش شهد المشهور ان المدعي عليه دفع
 كذا كذا من الدراهم لاندري باي وجه دفع قيل لا تقبل هذا
 الشهادة وقيل يقبل وهو الاشبه والاقراب الي الصواب
 قاضي خان ادعي عينا في يد رجل وشهد واحد انه ملكه واخر على
 اقرار ذي اليد انه ملكه لا تقبل هذه الشهادة نوع اخر في
 اختلاف الشاهدين في مكان وزمان فقط الشهادة بعقد
 بما به الفعل كرهن وهبة وصدقة بطلها الاختلاف في زمان
 ومكانه الا عند محمد وفي البيع والاجارة والصلم والخلع لا بطلها
 وكذا لو شهد واحد بعقد واقرارا قراره اسس بالف تقبل منه
 اختلاف الشاهدين على ثلاثة اوجه اما في زمان او مكان
 او اثنان واقرارا وكل منهما على اربعة اوجه اما في فعل او قول

او فعل ملحق بقول او بعكسه اما الفعل المحض كغصب فيمنع
قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة واما القول المحض
كبيع ورهن فلا يمنع قبولها مطلقا واما الفعل الملحق بالقول
وهو القرض فلا يمنع واما عكسه كنكاح فيمنع يقول الحقير
عند الرهن هنا من القول المحض مخالف لما مر انما قبل
اسطر نقلا عن فقط انه فعل ملحق بالقول ان قال هو
عقد تامه بالفعل ولعله هو الصواب كما لا يخفى ثم ان
في جامع الفصولين نقلا عن صاحب القول المحض كبيع وطلاق
وعتاق واقرار وبراء لكن في الخلاصة نقلا عنه ايضا انه
كبيع وشرا وطلاق وعتاق ووكالة وكفالة وصوالة ووصاية
وابرا ورهن ورين اه صك الحق القرض بالفعل لان
قوله اقرضتك قول والتسليم فعل بعده يتم به القرض فالحق
به حكم اما النكاح فقول ملحق احضار الشهور واذ لا بد
من الشهور بعقد النكاح فيضوره فعل يقع بعده النكاح
فالحق بفعل الاحضار بلا عكس حتى شهد ابرهن ولم يعلم
قدر الدين لم يجز ص شهد ابرهن واختلغا في زمانه او مكانه
وهما يشهدان على معاينة القبض يقبل وكذا شرا وهبة
وصدقة اذ القبض قد يكون غير مرة ولو شهد ايا قرار
الواهب او المتصدق او الراهن بالقبض يقبل فقط ادعي
رهنه فشهد واحد بمعاينة القبض واخر ان الراهن اقر
بقبض المرتهن لا يقبل اذ الرهن في هذا الغصب صق شهدا
بيع او اجارة او طلاق او عتق على مال واختلغا في قدر
البدل لا يقبل الا في النكاح حيث يقبل فيه ويرجع في المهر
الى مهر المثل وقال لا يقبل في النكاح ايضا ادعي تزوجها
وشهد واحد بنكاحها بالف واخر بالعين والزواج يدعي
الفا والعين او يقول لم اسم شيئا صح النكاح عند الامام

واي

واي يوجب استحسانا بس ادعي شرا وشهد واحد به واضر
انه اقر به يقبل لان لفظ الشرا يصلح للاقرار والا ابتدا
فقد اتفقا على امر واحد صككت شاهد البيع عن بيان
الزمان والمكان فكلهما القاضي فقال لا نعلم ذلك يقبل
لانهما لم يكلفا حفظ ذلك لظن شهد بخوبيع مما هو قول
محض واضر باقراره بذلك يقبل الا اذا كانت صيغة الانشا
تخالف صيغة الاخبار كعذف شهد به واضر باقراره به ولو
شهد بخوبيع صعب مما هو فعل محض واضر باقراره به يرد
نوع اضري سايل معروفة متعلقة بالاختلاف في الشهادة
وبين الدعوى والشهادة بس الباع انكر عيبه عنده فشهدا
انه باعه وبه هذا العيب واضر انه اقر به لم يجز لانهما شهدا
بامرين مختلفين قال صاحب جامع الفصولين اقول علي
ما مر انه لو شهد بخوبيع واضر باقراره به ينبغي ان يقبل
هنا ايضا يقول الحقير قوله ينبغي محض غلط اذ المشهور به
هنا انما هو العيب فقط وذلك فعل لا قول بخلاف البيع
فتقيا سرح الفارق كما لا يخفى على ناظر محقق قال قال وهذا
كالودعي عينا انه له فشهد انه ملكه واخر ان ذا اليد اقر
انه ملك المدعي لا يقبل فشن ادعي بيع الوفا فانكره واليد
فشهد انه باع بشرط الوفا واخر ان المشتري اقر انه اشترى
بشرط الوفا يقبل اذ في البيع لفظ الانشا والاقرار واحد
ولو شهد ان المدعي به في يد المدعي عليه واضر اقر انه بيده
لا يقبل ادعي وربعة وشهدا ان المودع اقر بالايديع يقبل
كما في الغصب والعارية ولو شهد واحد بايداعه واضر انه
اقر بايداعه فعلى قياس القرض ينبغي ان يقبل وعلى قياس
الغصب ينبغي ان لا يقبل يقول الحقير فيه بحث ان الظاهر ان
الوديعة فعل ملحق بالقول فينبغي ان يقاس على القرض وليس

بفعل محض حتى قياس على الغصب اللهم الا ان يقال
من محض صور الودعة ما هو فعل محض كما لو وضع رجل
عند رجل ثوبا ولم يقبل هذا اودعة عندك فذهب وترك
عنده ثم ذهب المودع ايضا فلو ضاع الثوب ضاع لا
مثل هذا ايداع عرفا كما ذكر في فتاوي قاضي خان والله اعلم
فتى اذعت مهر ابد طلاق وادعى زوجها انها وهبت وبرهن
فشهد واحد بهته واضربا برأيه لثبوت الموافقة ان هبته
الدين حكما المستقط وكذا حكم البراءة وقيل لا يقبل لاختلاف
المشهور به ان الابراء اسقاط والهبة تمليك فان الدائنة
لو وهبت للمكفيل يرجع على الاصيل لا لوالها وكونها المديون
لوا دي رينه ثم وهبه منه يرجع لوالها براه فاختلف حكمها ط
ادعى قنا وبرهن على اقرار ذي اليد انه لم يقبل اعتبارا للاقرار
الثابت بالبينة بالثابت عيانا وكذا شهد ان ذا اليد اقربا لقن
له واضرا انه اقربا للمدعي اودعه يقبل ولو شهد انه اقرب
بان المدعي رفعه اليه لا يقبل ولم يجعل الاقرار بالدفع اقرارا
بالمالك للدافع وجعل الاقرار بالادعاء اقرارا بالمالك
للمودع اذعت طلاقها فشهد به واحد واخر باقراره به
يقبل اذعت خلعا وشهدا باقرار الزوج به يقبل ادعى انه
سلم ثوبا الي صباغ فحده فشهد واحد بدفعه اليه ليصبغه اصفر
واخر ليصبغه احمر لا يقبل لاختلاف الشهود به ولو شهدا ان
له عليه الفا واضرا انه اودعه الفا يقبل ان المدعي المدعي الفا
ربنا مطلقا اما لو قرض لاحد سببين فلا لانه كذب احد
شاهديه ولو لم يشهد باقراره لكن شهدا احدهما انه له
عليه الفا قرضا والاخر انه له عنده الفا ودية لا يقبل شهدا
بسرقته بقرعة واختلف في كونها يقبل عند الامام لا عندها
واجمعوا ان هذا الاختلاف في الغصب يمنع قبول الشهادة

وكذا اختلفا في الذكورة والانوثة يمنع اجماعا من شهد
ان قيمة المصوب كذا واضرا ان غاصبه اقرب لا يقبل بس
ادعى الاتلاف وشهدا يقبضه يقبل ادعى انه قبض من
كذا رزها بغير حق وشهدا انه قبضه بجهة الربا يقبل ولو
ادعى غصبا وشهدا يقبضه بجهة الربا لا يقبل ان الغصب
قبض بلا اذن والقبض بالربا قبض باذن ادعى انه غصبه
منه وشهدا انه ملك المدعي وفي يده بغير حق لا يقبل لا على
المالك ولا على الغصب يقول المحرز بين صاحب جامع الفصولي
ربيل هذه المسئلة ثم قال والاولي ان تعلل ان المدعي فعل
الغصب ولم يبرهن عليه فبرهن لا على المدعي فلم يقبل للاختلاف
وفيه نظر لان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانها
شهدا باعلى مما ادعى ان في دعوى الغصب منه دعوي انه
بيده بغير حق من زيادة دعوي الفعل فينبغي ان يقبل مع ان
عدم القبول في امثاله ينفي الى التضييق وتضييق كبير من
الحقوق والخرج مدفوع شرعا اه كلامه لكن الظاهر ان
التعليل الذي ذكر بقوله فالاولي الى اخره صحيح والنظر
الذي ذكره غير وار عليه اصلا لان دعوي المدعي انما هو
مجرد الغصب منه ولا يلزم منه ان يكون المصوب ملكه البتة
والشهود شهدوا بالملاك له ولم يذكر والغصب منه فلم يجمع
الدعوي والشهادة على شئ فلا يصح قوله لانها شهدا باقل
البحر وعليه هذا يبطل ايضا قوله مع ان عدم القبول الى اخره
ان مع وجود كمال اختلاف بين الدعوي والشهادة كيف يكون
مجرد دفع المخرج سببا للقبول ان هذا الشيء عجيب والله اعلم
بالصواب فتى ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا موجبا
للمر وشهدا انه قبضه ولم يزد عليه يقبل في اصل القبض
فيجبره ولو شهد انه اقرب قبضه فينبغي ان يقبل قياسا

علي النصب ادعي عشرة اقربة بر وشهد انه قال ابن
مدعي ده قفيل كندم بدین صفت بر من فرستاده است
لا ثبت القبح لجواز انه ارسل اليه ولم يقبض ادعي
انه اهلك اقشني كذا وعليه قيمتها وشهد انه باع وسلم
لفلان يقبل لانه اهلك ولود كرا بعل لا تسليما لا تكون
شهادة باهلك ادعي الشرا وشهد واحد ببيع والاخر انه
طلب ثمنه من يقبل لان طلب الثمن اقرار بالبيع ورر غرر
ادعي قتلا وشهد انه اقربه يقبل بس ادعي قتلا وشهد
واحد به واخر انه اقربه لا يقبل ان الاقرار يتكرر لا القتل
ح ادعي ارادينه وشهد واحد بالاداء واخر باقرار الداين
بالاستيفاء لا يقبل كما في دعوى النصب قاضي خان ادعي
المديون الا يفاق شهد واحد علي اقرار الداين بالاستيفاء
واخر انه ابراه لا يقبل ادعي انه ابراه وشهد به واحد واخر
انه وهم له او تصدق به عليه او حله يقبل ادعي الا يفاق شهد
واحد علي اقرار الداين بالاستيفاء واخر علي الهبة او الصدقة
او التحليل لا يقبل وان شهد واحد ان الداين ابراه في بلد
كذا واخر انه ابراه في بلد اخر يقبل ادعي ابراه وشهدا علي
اقرار الداين بالاستيفاء سال القاضي الغريم كانت البراة
بالاستيفاء والاسقاط بالابرا فلو بالاستيفاء يقبل ولعزيرة
لا يقبل وان سكت لم يجبر علي البيان ولكنه لا يقضي بل
بيان ان البراة بالاستيفاء فوق البراة بالاسقاط فان را
شهد واكثر مما ادعاه لا يقبل بلا توفيق وان ادعي الا يفاق
وشهد ابا لبرا او التحليل يقبل ولا يبال القاضي ايضا عن
البراة لانهم شهدوا باقل مما ادعاه فلا حاجة الي التوفيق
قنية ادعي المديون الا يصال الي الداين منفردا وشهد شهوة
بالا يصال مطلقا او جملة لا تقبل ط ادعي شرا منه وشهدا

بشرا من وكيله ترد وكذا الوشيد ان فلانا باع وهذا المدعي
اجاز بيمه ص ادعي سراجه وشهدا بلفظ خانه لا يقبل ان
بينهما مغايرة وهذا ان او قمت الدعوى والشهادة بالعربية
امالو وقتنا بالفارسية يقبل لانه خانه يطلق علي سراجه
بالفارسية بخلاف العربية صل شهد انه وكله بخصوصه مع
فلان في دار سها وشهد اخر انه وكله بخصوصه فيها وفي
شيئا اخر يقبل في دار اجتماعا عليها ان الوكالة تقبل التخصيص
ص ادعي كفالة وشهد ابا قرار بها او احدها بها والاخر
باقراره بها يقبل مع شهد واحد بكفالة واخر بحوالته تقبل
في الكفالة لانها اقل وهذا ان اللفظان جملة للفظه واحدة
ان الكفالة بشرط براة الاصيل حوالته والحالة بشرط ان
لا يبر الكفالة فله شهد احدها بكفالة بهذا اللفظ كواهي
سيدم فلان جنين كفت كم اكر فلان سرما مال مذهبك
صان كرم مدين مال وشهد الاخر فلان جنين كفت كم
من اين مال راضحان كرم ان فلان سر فلان راتا سرتاه لا تقبل
ان الثالث في شهد بضم ن ونحو الاول معلق وبينهما مغايرة
ارعت ارضا وشهد واحد انه ملكها لان زوجها اعطاها
عوضا عن الدسيمان واخر انها تملكه لان زوجها اقرانه ملكها
يقبل لان كل باع مقر بالملك لمشترية فكانت شهدا انه اقر
انه ملكها وقيل لا تقبل ان شاهد العوض شهد بالعقد والاخر
باقرار الملك فاختلف المشهود به اما الوشيد احدها ان
زوجها دفعه عوضا والاخر باقراره انه دفعه عوضا يقبل لا تغايرهما
مركا لو شهد ببيع واخر باقراره به ادعي عقار فشهد واحد ان
العقار ملكه واخر ان هذه الضبعة ملكه لا يقبل ان العقار
اسم للمعصرة المنية والضبعة اسم للمعصرة فقط فكانت ادعي عقارا
وشهدا بستان فانها لا تقبل ان العقار غير البستان وقيل

يقبل في المسئلة الاولى انه يجوز اطلاق اسم الضميمة على العقار
ادعي ان مولاي اعتقني وشهد انه حر ترد لانه يدعي حرية عارضة
وشهدا بحرية مطلقة فنصرف الى حرية الاصل وهي زائدة على
ما ادعاه وقيل يقبل لانه لما شهد انه حر شهد بنفس الحرية
قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظر لانه لا يندفع به ما مر
من دليل السر قال قال والامة لو ادعت ان فلانا اعتقني وشهدا
انها حرة يقبل ان الدعوى ليس بشرط هنا قال المعتز من المزبور
اقول فعلي هذا ينبغي ان يكون الخلاف المذكور في القن علي
قول الامام اما علي قولها ينبغي ان تقبل في القن رواية واحدة
كافي الامة ان الدعوى ليس بشرط في القن عندها كالامة ادعي
حرية الاصل وشهد ان فلانا حرة قيل ترد وقيل تقبل لانها
شهدا باقل مما ادعاه يقول الحنفية الظاهر ان الرواية الاولى
هي الاصح والاولى ان بين حرية الاصل والعنف فراكثيرا فاختلفت
الشهادة والدعوى قال شهدا بتزويج الاب لا يقبل من له القول
يقبل ان النكاح معاوضة فتكون الشهادة بالاجاب شهادة
بالقبول وكذا لو شهد واحد انه باعه منه واضر ان هذا
شراؤه منه فتكون شهادة بالبيع فليس ادعي فعل نفسه وبرهن
عليه فعل وكيله او بالعكس او ادعي انه ملكي شريته من فلان
بكذا فقال شهوده شري وكيله لا يقبل ادعي شرا بنفسه
وشهدا علي شرا وكيله فلا موافقة اذ تخرج حقوق المقدم
الى العاقبة كيف وان احد طريق اصحابنا الوكيل يصير شرياً
لنفسه او لا ثم يصير بايعاً من موكله فلم يوافق الدعوى
الشهادة قال المديون قضيت حقه وشهد وان وكيله
فصلي يقبل ان ليس له الحق ادعي ان الدار ملكي فقتال
زواليد الي شريته منك وشهد انه شري من وكيله لا يقبل
وكذا لو شهد انه شري من فلان اخر واجاز المدعي

لا يقبل

لا يقبل اذا اجاز البيع ليس ببيع الفصل الثاني
عشر فيما يسمع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالنسبة
والشهادة على النفي قال اعلم ان الشهادة بالطلاق وعنف
الامة يقبل حصة بلا دعوى ولا يشترط حضور الامة والمرأة
ولكن يشترط حضور الزوج والمولى ذ النائم يشترط حضور
المرأة والامة لانهما لو حضرا وكذبتا الشهود لا يلتفت الي
قولهما فن لا يعتبر تكذيب الشهود لا يباي حضر اولي طمخ
فحضر المرأة ليس لها الشهادة فت اظهرها عدل ان زوجها
مات او طلقها ثلاثاً فلها التزوج ولو اظهرها فاسق وانما
يعتبر على خبر العدل لو قال عاينته ميتا او شهدت جنازته
لاعاضري به مخبر وياقي بما سمع ولو شهدا عندها بطلاقها
والتزوج حاضر ليس لها التزوج ولكن لا تمكن زوجها منها وكذا
لو سمعت طلاقها وانكر الزوج وحلف فردها عليه القاضي
لم يسمعها المقام معه وينبغي ان تقتدي بها او تهرب
واذا هربت فلها التزوج باخر بياينة لا قضائي نبي اليها زوجها
فنزوت ثم اظهرها اخر انه حي فلو صدقت المخبر الاول عدل
واكبر رايها صدق لا يفرق بينها وبين الزوج الثاني ذ اظهرها
واحد بموت زوجها ادبرته او بتطليقها حلها التزوج ولو
سمع من هذا الرجل اخر حل له ان يشهد لانه من باب الدين
فثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب فت لو اظهرها
به عدل او غير عدل فاناها بكتاب من زوجها بطلاق ولا بدري
انه كتابه ام لا الا ان اكبر رايها ان حق فلا بأس بالتزوج
والاظهار عندها وبها كاخبار عندها ط شهدا انه ابان امراته
فانكرت وقال الزوج ليس اسمها فلانة وشهدا ان اسمها
فلانة فالتعاضني بفرق بينهما وكذا في عتق الامة لو شهدا انه
حررها وان اسمها فلانة وقالت لم يحبرني بحكم بمنقها والشهادة

٩٦

جرية المصاهرة والايلد والظهار يقبل بلا دعوى بشرط حضور
 الشهود عليه وقيل لا يقبل بلا دعوى في الايلد والظهار
 والشهادة في الوقف بلا دعوى تزويج وقيل تقبل لان الوقف
 حق الله وهو التصديق بالعلية فلا يشترط فيه الدعوى كطلاق
 وعتق امته والشهادة بعتق القن بلا دعواه لا تقبل عند الامام
 خلافا لما في المتن ان خلاف ابي حنيفة في الشهادة بالعتق
 العارض اما في الحرية الاصلية فتقبل بلا دعوى وفاقا ان
 الشهادة بجرية الاصل شهادة بجرية امه وتلك شهادة
 بجرية الفرج وهو حق الله تعالى فتقبل حسبه كما في الطلاق
 وعتق الامه يقول الحقير في اطلاق الامه نظر لما ذكر في جامع
 الفصولين في فصل التفرقات نقلا عن فتن ايضا ان الشهادة
 في الحرية الاصلية تقبل لو كانت امه حية ولو كانت ميتة لا تقبل
 ان لا يتصور في الميت تحريم الفرج وقيل ينبغي ان تقبل بلا
 دعوى من غير هذا التفصيل سمع الصحيح ان دعوى القن
 شرط عند الامام في حرية الاصل ايضا والتناقض لا يمنع صحة
 الدعوى والشهادة لا في حرية الاصل ولا في العتق العارض
 فتن شهد ان هذا الميت اوصي بغير هذا القن وهو لا يدعيه
 يقبل بلا دعوى لانه شهادة على اثبات حق الموصي فيصير كما ان
 الموصي يدعي ويقول نفذوا وصيتي فيجب علي ورثته فخر برة
 ولو استنوعوا فالغايه جريه ط لا يحلف على عتق القن بلا
 دعوى وفاقا وفي عتق الامه والطلاق بلا دعوى قيل يحلف
 وقيل لا فليتأمل عند الفتوى يقول الحقير وسباني في فصل
 التحليف ان محمدا اشار الي انه يحلف وان سمع قال لا يحلف
 قاضي خان في هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظ الشهادة
 كما يشترط في سائر الاخبار وفي هلال شوال ينبغي
 ان يشترط لفظ الشهادة واما الدعوى فينبغي ان لا يشترط

كما في عتق امته وطلاق صرة عند الكل وعتق العبد عند الصاحبين
 وفي الوقف عند الفقهاء ابي جعفر وعلي قياس قول الامام ينبغي
 ان يشترط الدعوى في هلال رمضان وشوال كما في عتق العبد
 عنده اما هلال ذي الحجة ففي ظاهر الرواية كهلال شوال وفي
 النواذر انه كهلال رمضان فصط هل يشترط حكم الحاكم
 لشبوت الرضائية لم يذكرها في الكتاب وينبغي ان لا
 يشترط حكمه بل يكفي ان يامر الناس بالصوم وبالخروج الي
 المصلي في العبادات يشاهد تقبل الشهادة حسبه بلا دعوى في
 اربعة عشر موضعا في الوقف وطلاق الزوجة وتلقيق طلاقها
 وصرة الامه وتدبيرها والخلع وهلال رمضان والنسب
 وحد الزنا وحده الشرب والايلد والظهار وصرة المصاهرة
 ودعوى مولاه نسبه وفي الاشياء ايضا شاهد الحسبه
 ان اخر شهادته بلا عذر لا تقبل لنفسه كما في الغنية الشهادة
 بالتسليم وفي طه لم يجز الشهادة بتسليم وشهادة علي الاملاك
 واسبابها كبيع وهبة وصدقة وتجاوز بها في اشياء منها النسب
 فلم يسمع من الناس ان هذا فلان ابن فلان الغلاني وسمع
 ان يشهد وان لم يعاين الولادة علي فراشه وطريق معرفته
 النسب ان يسمع من جماعة لا يتصور تواطؤهم علي الكذب
 عند الامام وعندها الواضحة به عدلان يكفي وقد سرق في فصل
 الاشارة ان الفتوى علي قولهما ومنها النكاح فلوراي رجل
 يدخل علي امرأة وسمع من الناس انها زوجته وسمع ان يشهد
 بذلك وان لم يعاين العقد فقط شهدا بنسب او نكاح وقالوا
 سمعناه من قوم لا يتصور تواطؤهم علي الكذب لا يقبل وقيل
 يقبل وفي عدة اشارة الي ان القول اصح ومنها القضا
 فلوراي رجل قضى لرجل بحق من الحقوق وسمع من الناس
 انه قاضي هذه البلدة وسمع ان يشهد ان قاضي بلد كذا قضى

لفلان بكذا وان لم يباين تقليد الامام ومنها الموت فلو سمع من
 الناس انهم ماتوا او راى صنعوا به ما يصنع بالموتى وسمع
 ان يشهد بموته وان لم يباين وعن محمد اذا اضرحت واحد عدل
 بالموت وسمع ان يشهد به فقط والصحيح ان الموت
 كشكاح وغيره لا يكتفى فيه بشهادة الواحد ثم في السبب النكاح
 والقضا اذا ثبت الشهرة عند ابي يوسف ومحمد بخبر عدلين
 يجب الاخبار بلفظ الشهادة كذا في وبه اخذ كذا في الموت
 ثبت الشهرة بخبر واحد اجماعا ولا يجب فيه لفظ الشهادة بل
 يكفي مجرد الاخبار عدة اما من يشهد عند القاضي فينلفظ
 بلفظ الشهادة طه شهد بموت واظلمنا يقبل ويحمل على
 الشهرة والمعاينة ولو قال لا سمعناه من الناس ولم يباين
 موته فلو لم يكن موته مشهورا لا يقبل وفاقا ولو مشهورا قبل
 يقبل وقيل لا والشهرة لا تثبت بقولها سمعنا من الناس
 ان السماع قد يكون من واحد غير عدل او جماعة غير عدل فقط
 الشهرة الشرعية ان يشهد عنده عدلان او رجل وامرأتان
 بلفظ الشهادة من غير استشهاد ويصح في قلبه ان الامر بذلك
 طه لو قال لا يشهد ان فلانا مات اخبرنا به من حضر موته ممن
 يوثق به فقبل يقبل في الاصح كذا عدة وقبل لا يقبل حتى قال
 يشهد بمات باقر بقرينة ولم يات بها يقبل وكذا لو قال دفنا
 او شهدنا جنازة يقبل لانه لا يفعل ذلك الا بالميت وهنا
 مسألة عجبية لا رواية لها وهي انه لم يباين الموت الا واحد
 وشهد لا يقتضي به وحده قالوا بخبر به عدل لا مثله فاذا سمع
 منه حل له ان يشهد بموته فيشهد ان معا فبقضي بخبر موت
 غائب واحد وصنع اهله ما يصنع على الميت لم يسمع لاحد ان
 يشهد بموته لان مثل هذا الخبر قد يكون كاذبا وبعد المسافة

يغلب ذلك فلا يعتمد عليه حتى يخبر ثلثة عن معاينة جملته طه وفي
 كذا انما يعتمد على خبره لو لم يكن منهما فيه بان لم يكن وارثا
 ولا موصيا له ولا فلا يعتمد لانه يخبر به لنفسه حكمه شهد
 بموته عدل او امرأة عدلة بسمه ان يشهد بموته فقبل شهد
 رجل بموته واخر حياته فالمرأة تاخذ بقول من كان عدلا منهما
 ولو عدلين فبقول خبر بموته اذا ثبت العارض قاضي خان
 اضرها عدل بموت زوجها الغائب واثنان بحياته ان اضر خبر
 الموت بمعاينة الموت او انه شهد جنازة حل لها التزوج وان
 كان المخبران بحياته ارضا بارساخ لاحق فشهادتهما او في فسخ
 تجوز الشهادة بالنكاح سماع من محدود في قذف او من
 نسوان او عبيد اذا كانوا صارقين وتجوز سماع من صبي
 بميت طه شهادة الدخول بسماع تقبل وتعلق به احكام
 مرفوعة من سب ومهر وعدة واحضان بخلاف الزنا حيث
 لم تجز الشهادة به لانه قاضية والشهادة بالمهر بسماع تقبل
 فانه ذكر في شتي عن محمد قوم خرجوا من بيت رجل فاخروا
 من في الخارج ان فلانة تزوجت علي كذا من المهر وسمع
 للمخبرين ان يشهدوا ان المهر كذا ولو قالوا سمعنا الذين
 شهدوه يقولون ان المهر كذا لا يقبل من عزم ان الشهادة
 بالمهر باسماع لم تجز بقول اخبر هذه الرواية مرفوعة
 لانه ذكر في الخلاصة واما المهر هل يشهد بالنكاح فيه
 روايتان والاصح انه جائز كذا في المتن والشهادة بالوقف
 وشرايطه هل محل بشهرة وسماع لا رواية لهذا واختلف
 فيه الشايع قبل محل وقيل لا وقبل محل على اصل الوقف لا على
 شرايطه وهو الاصح ان يشهر اصله لا شرايطه زبني وذكر
 الامام المغربي في انه لا بد من بيان الجهة بان يشهد وان وقف

على هذا المسجد والفقر او ما شبهه فلم يذكر والجهة
في شهادتهم لا تقبل من شهد ابا الوقت وصرحوا بالسمع
تقبل فتن خلاف ما يجوز فيه الشهادة بالسمع
فانهم لو صرحوا انهما شهدا بسمع لا يقبل وانما يقبل في الوقت
اذ الشاهد بها يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف
مائة سنة مثلا فيثبتن القاضي انه شهد بسمع فاذا افرق
بين سكوت واقتضا قاضي خان شهد ابا يجوز به
الشهادة بالسمع وقالوا لم يباين ذلك ولكنه اشهر عندنا
جارت شهادتهم ولو قالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من
الناس لا يقبل من الشهادة بالعتق لا تحل بشهرة وسمع
عندنا خلافا لثاني والشهادة بالولا لا تحل بشهرة عند
الامام ما لم يباين خبر بولاه وهو قول ابي يوسف الاول
وعلي قوله الثاني تحل وقول محمد مضطرب مع العتق كالولا
اختلافا الشهادة على النبي لا تقبل الشهادة على النبي والشهادة
لوقا على اثبات وفيها نفي بان يقول هذا الخلا لا روايته
نتج عنه ولم يزل ملكا له هل تقبل اختلاف فيه المشايخ والاصح
قبولها كذا في ص شهد انه اقرضه يوم كذا لو ص شهدا
في مكان كذا فزهن المدعي عليه انه لم يكن في ذلك اليوم في
مكان ذكره الاولات وكان في مكان كذا لا تقبل الشهادة
الثانية لانها قامت على النبي لان قولهما في مكان كذا نفي معي ولو
كان اثباتا صورة اذ الفرض نفي ما قامت عليه البينة الاولى
ثاننا رخصة قال المودع للمودع رفعها اليك بمكة يوم كذا
وبرهن المودع ان المودع في اليوم الذي ائتم به في الدف بمكة
يوم كذا كان بالكوكة لم تجز هذه الشهادة ولو برهن علي
اقرار المودع انه كان بالكوكة في ذلك اليوم قبلت الشهادة

اشباه

اشباه تقبل البينة على النبي المتواتر كما في الظهيرية فتن
ارعي الايضا وشهد ابرهنا اللفظ ابن مدعي عليه راجرا بن
معد اراد ان يستل لا يقبل لان في الحقيقة شهادة على النبي
سبر شهدا عليه انه قال المسيح ابن الله ولم يقبل قول النصاري
فبانت امرانه وهو يقول وصلت بقولي قول النصاري تقبل
البينة وتنفذ الفرقة ولو قالوا سمعنا يقول المسيح ابن الله
ولم نسمع منه غيره ترد الشهادة ولا تنفع الفرقة شهدا بخلع
او طلاق بلا استثناء او خلع ولم يستثن لا يقبل قول الزرقع
وتطلق ولم قل لم نسمع منه غير كلمة الخلع او الطلاق كان القول
للزرقع ولا يفرق بينهما الا ان يظهر منه ما يدل على صحة الخلع
من قبض البذل او غيره في يكون القول قولهما وهذه المسئلة
مما تقبل فيه الشهادة على النبي فت امن الامام اهل المدينة فا
ختلطوا باهل مدينة اخرى وقالوا كنا جميعا فشهد شهود
من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان فيها تقبل الشهادة في
قال فني حراف لم رج فقال حججت فشهد انه ضحى العام بكوفة
لم يمتق قال محمد يمتق وذكر ش وقال سمع ج ولم يذكر قول
س وقيل هذه بناء على اشتراط الدعوى في شهادة عتق
العبد قال صاحب جامع الفصولين اقول فعلى هذا لو وضعت
المسئلة في الامنة ينبغي ان يمتق وفاقا اذ دعواها العتق
لا يشترط يقول الحق وعلي هذا لو وقعت ايضا في صورة دعوى
العتق من العبد ينبغي ان يمتق وفاقا ايضا فليت شعري لم لم
تعرض لذكره ثم اقول المسئلة مطلقة يمكن حملها على وقوع
الشهادة بدعوى من العبد وعلي وقوعها بلا دعواه فلا وجه
لحملها على الثاني فقط كما لا يخفى على ذي فهم سالم من الغلط
ثم الظاهر ان عدم العتق ليس لما ذكره بل لكون الشهادة با
لضحية بكوفة شهادة على النبي حقيقة اذ الفرض منها نفي حج

المولى يورده ما سبق بل بصحيفة نقلت من من قولم فهو نفي
 معني الخ ويجوز ان يكون لا محال حج المولى يوم عرفه بمكة وتخصيه
 يوم النحر بكوفة بطريق قطع المسافة البعيدة في يوم واحد كرامة
 وقد مر في فصل التناقض ان الاشكال في الحكم فلا يفتق العبد
 مع الشك في حج مولاه بس شرط يجوز اثباته ببيته ولو كان
 نفي كما يقال نعم ان لم ادخل الدار اليوم فانت حرفة هذا القن
 انه لم يدخلها يفتق فعلي هذا الوجه عمل امرها بيدها ان ضر بها
 بغير جناية ينبغي ان يقبل بيته وان قامت علي النفي لقيامها علي
 الشرط ونفي في مسائل الاسر باليد الي اخره يقول الحقير الذي
 سيجي انما هو عدم قبول بيته نقلا عن فلان فلينظر هنا لثبوت
 قال ان لم يجي فلان في تلك الليلة وطلعت امراته تقبل لانها
 علي النفي صورة وعلي اثبات الطلاق حقيقة والبررة المقاصد
 لا للتصور كالشهادة انه اسلم واستثنى واخره اسلم ولم يستثن
 يقبل بيته الاسلام ولو فيها نفي ان اسلم فمزمعا اثبات اسلام
 يقول الحقير ظاهر ما في صف ورس يري مخالفا ما سبق من صحة
 في نفس وجه التوفيق هوان الشهادة لو قامت علي اثبات
 شئ في الحقيقة تقبل وان كانت في صورة النفي ولو قامت علي
 نفي شئ في الحقيقة لا تقبل وان كانت في صورة الاثبات فالشهور
 به حقيقة في مسئلتي جف ورس انما هو الطلاق والعناق وهما
 اسر ان ثبوتيان بخلاف ما في نفس وصف ان المشهور به فيها مجرد
 نفي ما ادعاه المدعي لا اثبات شئ سواه كما لا يخفى بقي الاشكال
 في مسئلتي جف ولعل حلها بان يقال المشهور به فيها لفظا هو ان
 المولى ضحي العام بكوفة والغرض منه نفي وقوع حج المولى فقد قامت
 فيها الشهادة علي نفي محض وما كون المراد منه عتق العبد فذلك
 غرض الغرض ومعني المعني فلا يعتبر كما ان الشبهة معتبرة وبشبهة
 الشبهة غير معتبرة ان بعد الدرجة يستقط من الاعتبار هذا اسالاج

بالبال

بالبال العليل والد الهادي الي سواء السبيل فتنس انما امراته
 فقالت اني مطلقة ثلاثا لانه قال اكد فلان دوز بك ردد
 ان قاتلات يترديك توتيا رم فانت طالق ثلاثا ومعني
 ذلك اليوم ولم يات بها وبرهنت علي ذلك تندفع الخصومة
 ولو برهن المسلم اليه ان السلم فاسد لانه لم يذكر الا جيل
 يقبل لان حج قال يقبل علي الشرط ولو كان نفي ضد الوارث
 لو كان يجب بغيره كجد وجدة واخ واخت لا يعطي شيئا مالم يبرهن
 علي جميع الورثة ويشهد انهما لا يعلمان له وارثا غيره لان
 ارث الاخ والاخت معلق بشرط الكلالة وهي من ليس له
 والد ولا ولد فالم يثبت هذا الشرط فنص من الشهود لا يثبتان
 ولو قال لا وارث له غيره يقبل ان المراد اننا لا نعلم له وارثا
 غيره ولو كان الوارث من لا يجب باحد فلو شهد انه وارث
 ولم يقولوا لا وارث له غيره اولنا نعلم يتلوم القاضي زمانا
 رجاء ان يحضر وارثا اخر فان لم يحضر وارثا اخر يقضي له
 بجميع الارث ولا يكفل عند الاسام فيما قال لا وارث له غيره
 وفيما قال لا نعلم هو الاصح من مذهبه وعندها يكفل فيهما ومدة
 التلوم مغوص الي راي القاضي وقيل سنة وقيل شهر وهذا
 عندس واما احد الزوجين لو اثبت الورثة بيته ولم يثبت
 انه لا وارث له غيره فعند ابي حنيفة يحكم لهما باكثر النصيبين بعد
 التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعندس باقل النصيبين
 له الربع ولها الثلث والد اعلم الفصل الثالث
 عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه مسائل متفرقة
 متعلقة بالوقف ط القضا بالوقفية قيل يكون قضا علي الناس
 كما في دعوى لو برهن المتولي علي وقفه ارض وحكم بها علي ذي اليد
 ثم ادعي اخر انه ملكه لا يسمع فعمل كقضا بحرية الاصل وقيل
 لا حتي لو ادعي اخر انها ملكه يسمع فعمل كقضا بملك فتنس

بلغ مقابلة

ادعي ملكا في دار بيده متول يقول وقفه زيد علي مسجد كذا
وحكم به للمدعي فلو ادعي متول اخر علي هذا المدعي انه وقف
علي مسجد كذا من جهة بكر يقبل ان المقضي عليه هو زيد الواقف
لا مطلق الواقف فنية متولي وقف برهن علي وارث واقفه
الذي بيده المجدود انه وقف علي كذا واقفا صحيحا فبرهن
الوارث علي فساد الوقف لو الفساد بشرطه في الوقف
فساد فنية الفساد اولي لانها اكثر اثباتا ولولم يفي في المحل
او غيره فنية الصحة اولي ادعي علي شخص ان الدار التي
بيده وقف عليه مطلقا وذواليد ادعي ان بايبي اشترأها
من الواقف وارث وبرهنا فنية الوقف اولي وقيل ان اثبت
ذواليد تاريخا سابقا فنية اولي والا فنية الوقف اولي
فقط ارض بيده وارث ارضي بيد ارضي فادعي رجل ان
هانين الارضين وقف عليه وقفهما جده علي اولاده واحفاده
ابد اما تنازلوا واحد ذي اليدين حاضر فبرهن عليه
المدعي فلو شهد انهما ملك الواقف وقفهما جميعا وقفا
واحد او ذكر اشراط الوقف حكم علي الحاضر بكون الارضين
وقفا اذ الحاضر هنا يصير خصما عن الغائب فصار كما حد
الورثة ولو شهد انه وقف وقفين متفرقين يقضي بوقفية
ما في يد الحاضر فقط قال وفي المسئلة نوع اشكال
وينبغي ان يحكم بوقفية ما في يد الحاضر فقط في الوجهين
جميعا لانه الحق باحد الورثة وذلك انما يصير خصما عن
البقية اذ كان العين بيده اما لو ادعي عينا من التركة علي
وارث ليس العين بيده لا يسمع وفي دعوي مسئلتنا
احدي الارضين بيد الغائب فكيف يصح يقضي بوقفية ما
علي الحاضر يقول الحقير لا اشكال وقوله ينبغي لا ينبغي

لانه وان كان احدي الارضين في يد الغائب لكن الشهود لما
شهدوا ان الواقف وقفهما معا صارتا في حكم ارض واحدة
فا شبه الحاضر حينئذ احد الورثة اذ كان العين بيده ثم ان
الظاهر انه اذ كان عين في يد وارث حاضر وعين ارضي
في ايدي ورثة غائبين فادعي رجل كلتا العينين علي الحاضر
بانه سترأها من المورث في صفقة واحدة بكذا وبرهن علي
ذلك ينبغي ان يحكم للمدعي بالعينين جميعا ويكون الوارث الحاضر
خصما عن البقية في كلتا العينين لكونهما مذكورتين معا في
الشهادة خيصر كان في يده كلتا العينين فظهر بما تقر به انه
لا فرق بين المسئلتين فلا اشكال في البين حسن ادعي
كرسا فاقر ذواليد انه وقف علي الفقرا وانا فيهم صح اقراره
ويكون وقفا فلو اراد المدعي تخليفه لياخذ القيمة فعلي قياس
قول الامام لا يحلف بعد اقراره بالوقف لانها لا يضمنات
قيمة العقار وعلي قياس قول محمد يحلفه وان نكل ياخذ
من قيمته ويعني بقول محمد كيلا يجتال بهذه الحيلة لدفع اليمين
عن نفسه وعلي هذا الاقرار بالدار لانه الصغير فقد ذكر في
مسائل الاستحلال وقفه في صحة فادعي احد انه له
واقربه ورثة لا يطل الوقف وضمنوا قيمة من تركه الميت
ولو انكر وافله تخليفهم لاخذ القيمة اما لو اراد تخليفهم لياخذ
الوقف فلا يمين عليهم وفيه ايضا الفتوي في غصب عمار
الوقف بضم ن نظر الوقف وفي غصب منافع الوقف ايضا
بضم ن نظر الوقف فيشترى بقيمة العقار المنصوب
عمارا اخر فيكون علي سبيل الوقف الاول لانه بدل الاول
فقط ارض بيده زعم انه ملكه فبرهن قوم انه وقف وقفه
عليهم حكم بالوقف فيؤخذ منه وهذا الصريح في ان دعوي

الموقوف عليه صحيح ففسد ارضي الموقوف عليه انه وقف عليه
لواذعاه باذن القاضي يصح وفاقا ولو بلا ان نه ففيه
روايتان والاصح انه لا يصح ان حقه في الفلة فقط فلا يكون
خصما في شئ ارض يقول الحقير الظاهر ان هذا التحليل عليل
ان الوقف والفلة ليسا بشئين متغايرين حكما ان الفلة
بما الوقف فزوال الوقف تزول الفلة فيصير كان الموقوف
عليه ارضي شرط حقه فينبغي ان تكون الرواية الاولى هي
الاصح والاولي والله اعلم وفيه ايضا ولو كان الموقوف
عليه جماعة فارضي احدهم انه وقف بغير اذن القاضي
لا يصح رواية واحدة وفيه ان يستحق غلة الوقف لا يملك
دعوي غلة الوقف وانما يملكه المتولي يقول الحقير بر دعليه
اشكال بان الفلة حقه فكيف لا يملك دعوي حقه وفيه لو كان
الوقف علي رجل معين قبل يجوز ان يكون هو المتولي بغير
اطلاق القاضي اذ الحق لا يبعده ويقتضي بانه لا يصح لاس
حقه اخذ الفلة لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف احد
ليس لاحد من الموقوف عليهم خصوصته فلا اذن القاضي
عده لا يسمع الدعوي من الموقوف عليه كونه سبي وبالاول
يفتي والموقوف عليهم لم يملكوا اجارة الوقف وقال جر
لو كان الاجر للموقوف عليه بان كان الوقف لا يستمر وغيره
لا يشاركه في الفلة في يجوز وهذا في الدور والموانيت
واما الاراضي فلو شرط الواقف تقديم العشر والمخراج
وساير المؤن ليس للموقوف عليه ان يوجرها ولو لم
يشترط يجب ان يجوز ويكون المخرج والمؤنة عليه وهو
نظير ما لو كان الموقوف عليه متعدد افقا سموا واخذ
احدهم ارضا فزعه بنفسه قال ابو يوسف ان كانت

الارض

الارض عشرية جاز سهايا ثم ولو طراحي لم يجر كذا فقط وفي
فسد ارضي انه وقف وانكره واليد فصالحا على مال لم يجر ان
الصلح كبيع وليس للمتولي بيعه واستبداله ولو دفع المتولي
شيا الي دي اليد واخذ الدار للموقف يجوز لو لم تكن له بيعة
علي اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لم يجر لانه
ليس بخصم بس ارضي دارا فحكم له ثم ارضي المتولي ان العصة
وقف وبرهن فلو كان المدعي ارضي الدار بينها لا تقبل بيعة
المتولي والا فالعصة وقف والبناء المدعي ففسد ارضي المشتري
علي بايمه ان البيع وقف يقبل في الاصح ويستفيض البيع ولو
لم يقبل البيع انه وقف علي ذكر في فن انه لا تصح هذه الدعوي
قال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقبل لو برهن ان برهن
انه وقفه قبل بيعه يقبل ويبطل البيع وليس للمشتري حبس البيع
بتمتع ولو لا بيعة له فالقول للمشتري ولو برهن المشتري انه كان
وقفا علي كذا لا يقبل لانه ساع في نقض ما تم به ولانه ليس
بخصم في دعوي الوقفية عن الموقوف عليه قال صاحب جامع
الفصولين اقول الوقف فعل غير المشتري وهو مستعمل به
فهو بما يخفى فينبغي ان يقبل كما في طلاق وعنف وقوله ليس
بخصم الي اخره لا يضر ان المشتري يريد الثمن فهو خصم فيه
ففسد دعواه كما في التحريم يقول الحقير بويده ما مر انفا
في ففسد انه يقبل في الاصح لكن لقائل ان يقول الظاهر ان
الاصح عدم القبول ان المشتري يريد ابطال حق الغير بنقض
البيع فهو مستهم فيه ان عساه ندم في شرايه فزور علي
البائع ودعوي الوقف ليستفيض البيع والله اعلم ان متول ارضي
انه وقف علي كذا ولم يذكر العاقف قبل بيعه وقيل لا مال
يذكر الواقف عند الامام ومحمد ان الوقف عندها حبس

باعتها ارضي ارضي
كنت وقفها او قال وقف
علي لا يسمع وليس رطل
المشتري اما لو لم يكن
يقبل كما لو شهد اجرة
الا انه يقبل بلا دعوي
صحيح

الوقف علي ملك الواقف فلا بد من ذكره لكي يكون اثباتا
للمجهول فقط الشهادة في الوقف بلا بيان واقفه تقبل فاش
لا تقبل عمده ينبغي ان تقبل لو كان قديما ولو ذكر الواقف
لا المصروف تقبل لو قديما ويصرف الي الغنم واقفه قد يحرم
شهور لا يعرف واقفه استولي عليه ظالم فادعي المتولي
انه وقف علي كذا شهور وشهدا كذا فاما المختار انه يجوز
ان الشهادة علي اصل الوقف بالشهرة تجوز في المختار ولو
كان الوقف علي قوم باعيانهم واسما علي الشرايط فلا هو
المختار كذا في غريب الزيت في الفتاوي الصغيري شهدوا
ان هذا المحدث وقف علي كذا ولم يذكر الواقف يقبل لو
كان قديما ولو ذكر الواقف لا المصروف يقبل ان كان قديما
ويصرف الي الغنم ولو شهدوا علي اقرار المدعي الواقف
بالوقف لا يقبل الا اذا قالوا اقر بالوقف وهو يملكه
فقط في الوقف يقبل الشهادة علي الشهادة وشهادة
الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو صرحا به
ولو شهد واحد انه وقف علي زيد واخر انه وقف علي عمرو
تقبل وتصرف غلته الي الغنم لانها انغصبت وقف ولو
شهدا انه وقف علي فقر اسجده وثمان فقر ايه تقبل
وكذا لو شهدا هل مدرسته بوقف المدرسة او هل محلة
بوقف المحلة تقبل والشايج فصلوا فيها فقالوا اهل المدرسة
ان كانوا ياخذون الوظائف من ذلك الوقف لا يقبل والا
يقبل وكذا اهل المحلة وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو
الصحيح لان كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة ليس
بلازم بل ينتقل وشهادة اهل المسجد تقبل لانهم لم يجروا
لانفسهم هذه الشهادة نفعنا شهدا انه وقف حصته من هذه

الدار والارض وجهلا حصته لا تقبل عند الامام ومحمد قياسا
علي مالو باع حصته من الارض ولم يعلم المشتري حصته
لم يجز البيع عندها لا عند ابي يوسف جفت بيده ضيعة
فادعي اخرها وقف واحضر صك فيه خطوط العدول
والفضاة الماضين وطلب الحكم به ليس للقاضي ان يقضي
بالصك لانه انما يحكم بالحجة وهي البينة او الاقرار بالصك
ان الخط مما يزور وكذا لو كان علي باب الخانوت لوح
مضروب ينطق بوقفية الخانوت لم يجز للقاضي ان يقضي
بوقفية به قد غصب وقتا فنقص في اخذ بنقصه يصرف
الي سرسته لا الي اصل الوقف لانه بدل الرقبة وصغرهم في الغلة
لا في الرقبة ولو زاد غاصبه فيه شيئا فلولم يكن سالا ولا له
حكم المال يؤخذ منه بلا شيء ولو كان مالا قايما كفرس وبناء
امر بقلعه الا اذا اضر بالوقف فيضمن القيم والقاضي قيمته
من غلة الوقف ان كانت والا يوصر الوقف ويعطي اخره كذا
في قصص وفي جس بين المتاجر فيه فزاد غيره في الغلة لباخذ
فلو اجره شاهرة فاذا اجار راس الشهر فليمتولي فتح الاجارة
لانها في الشاهرة تنعقد عند راس كل شهر ثم بعد النسخ
يومر الباقي برفع بناءه لولم يحضر ولو ضرب ليس للباقي رفعه
لانه وان كان ملكه فليس له ان يضرب بالوقف ثم ان كان رفيع
يضرب بالوقف فان رضي المتاجر ان ياخذ المتولي بناءه للوقف
بقية منزوعا ومبنيهما كان اقل فليمتولي ان ياخذه للوقف
باقلي الغنمين ولو لم يرض لا يجبر اذا التملك غير رضاه لم
يجز فيوجر من غيره ويبقي البناء ان يتخلص ملكه ولا يمنع
البناء صفة الاجارة من غيره اذا لا يد للباقي علي ذلك البناء
حتى لا يملك رفعه وفيه خانوت وقف عمارته لاخر الجب
صاحب العارة ان يستاجر باجر مثله فلو كانت العارة

لو رفعت يستاجر بالكر مما استاجر كلف رفع الحارة
 ويوصى من غيره اذ النقصان عن اجر المثل لم يجز الا عن
 ضرورة ولو كانت لو رفعت لا يستاجر بالكر يترك بيده
 ن سئل النبي عن ارض وقف فيه بنا مملوك وكانت
 صاحب السكنى قد استاجر الارض باجر مثله يومئذ فتبدل
 المتولي بعد زمان وزاد اجر مثله فابى مالك البناء الا بالاجرة
 الاولى والمتولي الجديد لا يرخص الا باجر المثل الان هل
 للمتولي ذلك اجاب نعم استاجر ارض وقف ثلاث
 سنين باجر مثلهما حتى جازت فرخصت اجرتها لا تنفسخ
 ولو غلت لا تنفسخ في رواية لان اجر المثل يعتبر وقت
 العقد وينفسخ في رواية ويجوز العقد والى وقت الفسخ
 لزوم السبي الاول وفيما بعده لورضي المستاجر الاول
 بالزيادة فهو اول من غيره ولو لم يمكن فسخ العقد بان
 كان فيها زرع فالى وقت زيادته لزوم السبي الاول
 وبعد زيادة يجب اجر مثلهما وزيادة الاجرة تعتبر لو زادت
~~في الزيادة~~ عند الكل حتى لو زاد واحد غننا لا تعتبر
 هذه الزيادة حتى لو اجره باجر مثله ثم زاد اجر مثله لا ينفسخ
 ولو اجره بأقل وجب الاقل فلو زاد اضر للمتولي ان يخرج
 الاول الا ان يستاجر الاول باجر مثله بي المستاجر بان
 المتولي قبل مضت المدة زاد في الاجرة للمستقبل فرخص
 صاحب السكنى بالزيادة فهو اولي قوا المتولي لو اسكن
 رجلا دار الوقف بلا اجر قيل لا يثبت على الساكن وعامر
 المتأخرين على ان عليه اجر المثل سواء أعدت الدار لليلة
 او لاصبانه للوقوف عن الظلمة وقطعا للاطعام الفاسدة
 وبه يعني وكذا لو سكن دار وقف بلا اذن واقفه ومتوليه
 لزوم اجر مثله بالغاما بلغة وكذا متولي باع وقفا فمكنه

المشتري فضل المتولي وولي اخر فادعي الثاني على المشتري
 فادعيه لزوم المشتري اجر المثل اعد لليلة اول مق
 اجر الغنم بأقل من اجر مثله قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى
 لم تجز فمكنه المستاجر لزوم اجر مثله بالغاما بلغة على ما اختاره
 المتأخرون وكذا لو اجره اجارة فاسدة لطل لا يضمن منافع
 الغصب في ظاهر الرواية وينبغي بضمها انها في الوقف ومال الغنم
 المعد لليلة اي يجب اجر المثل خ غصب وقفا فاجره يجب
 السبي على المستاجر لموجبه الغاصب فقط متولي اجر يدون
 اجر مثله لزوم تمامه وكذا اب اجر منزل صغيره اذ ليس لهما
 ولاية الخط فسطح كمن بيتا مثله فظهر انه وقف او صغير
 يجب اجر مثله سئل نعت عن زرع في وقف بلا اذن
 متوليه برين كما رنده شراغلة واجب شد باغلة زمني هنا
 نكه معروف است رران موضع سهيك جهار بك قال مجاهد
 كمن كره وفقر اكد ام بهر رست شراغلة بان سمن بر رشت
 ان طلب مسكند وقال بعضهم ينبغي ان يجب السبي او الثلث
 على عرف ذلك الموضع فن سئل شري بمال الوقف رارا
 للوقف اختلف المتأخر فيه قيل يلحق بالوقف فلا يجوز بيعه
 وقيل يجوز بيعه وهو الاصح ان في صحة الوقف وشرايط
 لزومه كلام كثير ولم يوجد هنا حكم متول اراد شراعية
 غلة للوقف لتكون موقوفة على جهة الوقف فقد وقعت
 ولم يوجد فيه رواية فقيل بجيزه القاضي ثم اتفقوا على انه
 لم يجز ويضمنه المتولي لو فعله ان يجوز على الوقف شرا ما يكون
 فيه عمارة الوقف وزادهم لغلة وامام ما يكون وقفا على
 ذلك الوجه فهو وقف اخر لاسن مصالح الوقف الاول الا يري

ان غلبه تصرف علي عمارة نفسه وما فضل بصرف الي عمارة الوقف
 الاول فنية اجتمع من مال المسجد ثني فقيل ليس للقيم ان
 يشتري به وار الوقف ولو فضل ووقف يكون وقفاً وبضمن
 وقيل يجوز استحساناً وبه افني محمد بن سلمة ويني ان يشتري
 ويبيع باسرا حاكم ولو اشترى بالفتلة حانوتاً ليستقل ويباع
 عند الحاجة فهو اربح الي الجواز من ولو ضرب الوقف بجوز
 تحويله نقضه الي محل اخر سكن استبدال الوقف باطل الا
 رواية عن ابي يوسف وقيل يجوز ما لم يكن سجلاً خ يجوز
 لجوزة الواقف فسطح باع الوقف باسرا القاضي ورواية جاز
 كذا روي عن ابي يوسف فثنى قال بعضهم لم يخرج بيع الوقف
 لوسجلاً محكوماً وهو الاصح عدة واقف افتقر الي بيع وقفه
 يرفع الي القاضي حتى يفسح لو لم يكن سجلاً وسئل صم عن
 وقف تغذ استغلا له هل لتولية بيعه واستشرا اخر بئنه
 قال نعم قيل له لو لم يتعطل ولكن يؤخذ بئنه ما هو خبره
 قال لا بيعه وقيل لم يخرج بيع الوقف تعطل اولاً وكذا استبداله
 مع من محمد لو تعطل فللقاضي بيعه واستشرا اخر بئنه وليس
 ذلك الا للقاضي في ضعف ارض وقف عن الاستغلال ويؤخذ
 بئنه ارض هو انما ريعاً منه فللقاضي بيعه واستشرا ارض اكثر
 ريعاً بئنه عدة شرط ان يستبدل بارض اخر اذا اشترط
 ان يبيع ويشتري بئنه ما يصير وقفاً مكانه قال ابو يوسف
 جاز الوقف ويطل الشرط وقال محمد بطلا مجع من محمد
 في مسجد عتيق لا يعرف بانيه لاهل المحلة بيعه كأوصف بئنه
 في مسجد اخر في ان الم بشرط الواقف الاستبدال بشرط
 في السير الي انه لا يملك الا القاضي اذا راي المصلحة ولو
 شرط الاستبدال ولم يذكر ارضاً ولا داراً فباع الارض

ما يكون وقفاً جاز
 الشرط عند ابي يوسف
 انه وعند محمد جاز الوقف
 ويطل الشرط ولو لم
 بشرط الاستبدال
 بئنه مح

الاولي فله ان يستبدلها بجنس العقار من ارض او دار
 وكذا لو لم يقيد الاستبدال في بلد فله ان يستبدل في اي بلد
 شاء اجمع العلي علي جواز بيع بنا المسجد وحضره
 اذا استغنى عنه فقط بيع بنا الوقف جاز بعد الهدم لا قبله
 وكذا الشجر المثمر الموقوف جاز بيعه بعد القطع لا قبله
 ولو غير مثمر جاز قبل قطعه وبعده قطو وقف علي فقر افتاج
 بعض قرابة ورفع الامر الي القاضي فاعطاهم منه لم يكن مكا
 بل هو بمنزلة الفتوى فله ان يرجع في المستقبل بان يعطي
 غيرهم من الفقر اجمع الفتة اما لو حكم ان لا يعطي غير قرابته
 قيل تغذ حكمه وقيل لا ولو وقف علي اولاده فعند عامة
 المشايخ يمتنع حدوث الفتة لا يوم الوقف فالموجود من
 ولده يوم الوقف ومن ولد بعدة سوا في استحقاق الفتة
 ان كان موجوداً وقت الفتة وكذا لو وقف علي فقر اقربته
 فن كان فقيراً يوم حدوث الفتة يعطي له ولو استغنى بعده
 او كان غنياً قبله فثنى وقف علي اولاده واولاد اولاده
 هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان وبني بانهم لا يخلون
 يقول الحقير ترجع عدم الدخول مخالفاً لما في فتاوي الامام
 قاضي خان كما سيأتي بعد اسطر مدلالة بلا يوريد ما ذكرنا
 ما افادته العلامة الشريفي بحال باسنا زاده رسالة الفها
 في تحقيق هذه المسئلة قاضي خان قال هذه ارضي وقف
 علي ولدي ولدي ولدي ولم يزر علي يدخل فيه ولده لصلبه
 واولاد بنيه يشتركون في الفتة ولا يقدم ولد الصلب
 علي ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل فيه
 ولد البنت قال هلال يدخل وكذا لو قال ارضي وقف علي
 ولد ولد ولدي الذكور قال هلال يدخل فيه الذكور من
 ولد البنين والبنات وقال علي الرازي ان اوقف علي ولده

وولد ولده يدخل فيه الذكور والاثاث من ولده فاذا انقضوا
 فهو لمن كان من ولد ابن الواقف دون ولد بنت الواقف
 ولو قال علي اولادي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل
 فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قاله هلال لان
 اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات
 فانه ذكر في السبأ اقال اهل الحرب امنونا علي اولادنا
 واولاد اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات
 قال الامام السرخسي لان ولد الولد اسم لمن ولده ولده
 وابنته ولده فمن ولدته بنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف
 ما لو قال ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف
 فظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما
 يتناول ولد ابنته لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد ان ولد
 الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا عدة امام المسجد
 رفع الفلانة وزهب قبل معنى السنة لا يسترد منه غلة بعض
 السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان وقت الحصاد
 يوم في المسجد يفتح فصار كجزية وموت قاض في خلال
 السنة ويحمل للامام اكل الحصة لوفقره وكذا الحكم في طلبه
 العلم في المدارس فصط ما تموزن ولم يستوف وظيفته
 تسقط لانها في معنى الصلة وكذا القاضي وقبل لا تسقط
 لانها كالأجرة ولو للامام وقف في يد المستاجر فلم يأخذ
 الأجرة حتى مات فلواجره المتولي تسقط لالواجره الامام
 لا يجعل القيم اي المتولي من الاحباب ما دام يوجد
 من ولد الواقف واهل بيته من يصلح لذلك ولو اقام القيم
 غيره مقام نفسه في صحته لم يجز الا اذا فوض اليه علي سبيل
 العموم وفي محل اخر للقاضي عزك قيم نصب الواقف لو خيرا
 للوقف وذكر شمس القاضي لا يملك نصب وصي وقيم مع بقا

وصي الميت وقيمته الا عند ظهور الحياثة منها من مات المتولي
 والواقف حي فنصب القيم الي الواقف لا القاضي فلو كان
 الواقف ميتا فوصيه اولي من القاضي فلو لم يوصي فالراي الي
 القاضي وكذا قصصه قال محمد في السبأ انه الي القاضي
 واقف شرط الولاية لرجل فهي للواقف ايضا وله عزل من
 شرط ونصب غيره فتم وقف وجعل له متوليا وشرط التولية
 لاولاده واولادهم ليس للقاضي ان يولي غيره ولو فعله لا يصير
 متوليا فقط اهل مسجد او ارباب وقف لو نصبوا متوليا
 بلا امر القاضي لم يجز هو المختار عدة هيا موضعنا مدرسة
 فقل بلبها لو وقف عليها قري بشرابط وجعل اخره للفقر
 وحكم قاضي بصلته قبل لا يصح الوقف وقبل يصح وهو الصحيح
 ويصرف الغلة الي الفقراء الي ان تبني المدرسة ثم الي المدرسة
 ان وقف ارضه علي اولاد فلان وجعل اخره للفقر وليس لفلان
 اولاد حاز الوقف والغلة للفقر فان حدث لفلان اولاد فالغلة
 لهم وجزيرة ارض الوقف لو كان بجانب المسجد يجوز ان يزيروا
 منها في المسجد باذن القاضي وكذا من الدور والخوانيت ولو
 لرجل ملك بجانب مسجد ضاق علي اهله بوخذا رضى بغيرته
 كرها وصح عن عمر رضي الله عنه وكثير من الصحابة انهم اخذوا
 اراضي بكرهم من اصحابها وزادوا في المسجد الحرام يقول
 الحقير لعل الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الظاهر
 ان يختص بما لم يكن في البلد مسجدا اخر اذ لو كان فيه
 مسجد اخر لم يكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم فيه صحح لكن
 الاخذ كرها اشد حرجا منه ويؤيد ما ذكرناه فعل الصحابة
 رضي الله عنهم اذ لا مسجد في مكة سوى المسجد الحرام والله
 اعلم فند مسجد واسع جعل متوليه بعضه حائونا للمسجد
 لم يجز ط لو لم يكن للمسجد اوقاف واحتاج الي العارة لا بأس

بان يوجر جانب من كتم مسجد متخذ من جانب الطريق
 ليس له حكم المسجد بل هو طريق ان لو رفع صطانه عمار
 طريقا كان قبله فتح وقفه على انه بالخيار جاز المسجد
 وبطل الشرط فواو صي لعمارة مسجد كذا وشره جاز
 صطا اعطي دراهم في عمارة مسجد ونحوها صحت بطريق
 الهبة لا بطريق الوقف قال وقفنا عشر دينارا على مسجد
 كذا لم يجز لانه منقول ووقف المنقول لم يجز الا في المتعارف
 اسفانا كصلاح وقدم وفاس في اوصي في صحته بدار
 على مصالح المسجد يكون وقفنا برقبته لا بغلته حتى لو باعه
 متوليه باسم القاضي جاز كذا قال بعض المتأخرين وقال
 صط ينبغي ان يكون بغلته ولا يكون للقاضي ولا لبيت الدار
 يقول الحقير قوله ينبغي محمل نظر لان الظاهر ان بناءه قول ابي
 حنيفة ان الوقف هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق
 بالمنفعة والفتوي على قول ابي يوسف ومحمد في ان الوقف
 يخرج عن ملك الواقف فا ذكره في ح اصح واو لا كالا ينبغي
 وسئل صطا عن اوصي شي لعمارة مسجد في اي شي يصرف
 قال عمارته ببناء به دون تزويجه قيل له ما حكم النار قال
 ذلك بناء المسجد فيجوز ان تبني به النار فقول اوصي
 هذه للسبيل ولم يز عليه فلو كان من قوم هذا اللفظ في
 متعارفهم وقف وهو وقف والا فلو اراد به الوقف فهو
 وقف ولو صدقة فهو صدقة يتصدق بعينها او بقيتها درر غرر
 يفتي بسنة في اجارة دار الوقف وبثلاث سنين في ارض
 ولا يعار الوقف ولا يرهق وطالب التولية لا يولي وكذا
 القاضي بناء ارضه فوقف البناء دون الارض لم يجز وقيل جاز
 قاضي خان في الاصل وقف البناء دون الارض لا يجوز ولا
 يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة فان كانت

لا يطل الوقف ولو جعل
 ارضه مسجد اعلى انه
 بالخيار

ملكا لو اوقف البناء عند البعض ومن محمد اذا كان البناء
 في ارض الوقف جاز على الجهة التي تكون الارض وقفا عليها
 مجمع الفتاوى وان كان اصل بقعة وقفها على جهة قرية فبني
 عليها البناء فوق بنائها على جهة قرية اخرى اختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز واما ان اوقف
 البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقفها عليها فيجوز
 بالاتفاق وبصيرتها للبقعة اشباه لو وقف على المصالح
 في امام وخطيب ومتول وشراذهن وصغير ومراحم
 لم يجز الاستدانة على الوقف الا اذا احتيج لمصلحة الوقف
 كتقريب وشراذير فيجوز بشرطين الاول ان القاضي الثاني
 ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها والصرف
 على السحقين ليس من الضرورة والاستدانة المقرض
 واشرا بسنة ويجوز للمولي شرا متاعا بالكر من قيمته
 وبيع وصرفه ويكون ربحه على الوقف استبدال وقف عمار
 لا يجوز الا في مواضع الاول لو شرط واقفه الثاني لو غصبه
 غاصب واجبري عليه الما وصار يحل الا يصلح للزراعة فيضمنه
 المتولي القيمة ويغترى بها ارضا بدلا الثالث ان يجده غاصب
 ولا بينة الرابع ان يرغب فيه احد ببدل اكثر غلته واحسن
 صمعا فيجوز على قول ابي يوسف وعليه الفتوي كما في فتاوى
 قاري الهداية لم يجز اجارة وقف باقل من اجرة المثل الا
 اذا لم يرغب احد الا باقل او كان النقصان يسيرا شرط
 الواقف كنصا الشارع اي في وجوب العمل به وفي المضموم
 والدلالة الا في مواضع الاول شرط ان لا يعزل القاضي
 الناظر فله عزل غير اهل الثانية شرط ان لا يوصى وقفه اكثر
 من سنة والثالث لا يرغبون في استئجاره سنة او كانت
 في الزيادة نعم للفقهاء للقاضي المتخالفه دون الناظر الثالث

لو شرط ان يقرأ علي قبره فالتعيين باطل الرابع ^{شبه} ان يتصدق
 بغاضل الفلة علي سائلي مسجد كذا كل يوم فللناظر التصديق
 علي غيرهم الخامس شرط للمستحق عليه خبر او لحا معين
 كل يوم فللناظر ان يدفع القيمة من النقد وفي مواضع اخرى
 لهم طلب المين واخذ القيمة السارس تجوز زيادة القاضي
 علي وظيفة الامام ان كانت لا تكفي وكان عالما تقيا الساج
 شرط عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذا كان اصلح
 ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكائيه المستحقين حتى
 يتوا علي حياته وكذا الوصي وفي الحاوي الذي يبدى به من
 ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف اولاً ثم ما هو اقرب
 اليها واعلم للمصلحة كالمسام ومدرس ووقار وفراش وما كان
 معنهم لتغييره بالكاف فاما كان بمعنهم الناظر والخطيب
 ملحق بالامام بل هو امام الجمعة وينبغي الحاق المؤذن
 بالامام وكذا المتقاني لكثرة الاحتياج اليه للمسجد اذا
 حصل تغيير وقف في سنة وقطع وظيفة المستحقين كلها او بعضها
 فاقطع لا يبقى لهم ديناً علي الوقف اذ لا حق لهم في الفلة
 زمن التعهد بل زمن الاحتياج اليه عمره اولاً وفي الذخيرة ما يفيد
 ان الناظر اذا عرف لهم مع الحاجة الي التغيير فانه يضمن التميم
 وقائدة ما ذكرناه هو انه لو جات الفلة في السنة الثانية
 وفضل شيء من المصارف لا يعطهم الفاضل عوضاً عما قطع
 واذا شرط الواقف الفاضل لتقايه وقد قطع للمستحقين
 شيء في سنة بسبب التغيير يعطي الفاضل للمنفعة لا غيرهم
 وفي النوازل وقف دار علي مسجد علي ان ما فضل من
 عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الفلة والمسجد لا يحتاج اليها
 للمارة لا صرف للفقراء وان اجتمعت غلة كثيرة اذ يجوز ان
 يحدث للمسجد حدث والدار رجال لا تغل قال الفقيه ابو

وخزانة المفتين ان السلطان لو امر قضائته بتخليف الشاهد
 يجب علي العلي ان ينصحو السلطان ويقولوا له لا تخلف
 قضائتك امر لوطاعون يلزم منه سحق الخالق وان
 عصونك يلزم منه سحقك الي اخر ما فيها انتهى كلام الاشباه
 فشي اعارثيا او اجره او اودعه فبرهن اضرانه لا يحكم
 له بشيء حتى يخلف لا بيعت ولا وهبت ولا اذنت فيها ولا هو
 خارج عن ملكك للحال فلو خلف وحكم بالمال للمدعي فقبول قبضه
 لوهلك في يده بخير المدعي ضمن الدافع او القابض فلو ضمن
 الدافع لا يرجع علي احد ولو ضمن القابض لو كان القابض
 مورداً او مستاجراً او مرفقاً رجع بما ضمن علي الدافع ولا
 يرجع علي المستفيع لانه عامل لنفسه ارعي قنا وبرهن وادعي
 زوال اليد انه شراه من اخر والمدعي سلم الي المبيع فالمدعي
 يخلف لانه ارعي عليه يعني ان اقرب له لزومه فلي انكر يخلف علي
 الحاصل ما هذا الذي اليد يقول الفقير سري فصل التناقض
 في مسئلة معوي الملك المطلق نفلا عن فئس ما يفيد انه
 لا يسمع فليظن ثمة فئس عزم الميت ارعي ابقار يه للميت
 يخلف ورثته علي العلم ما تعلمون ان اياكم قبضه ولا شياً
 منه ولا بري اليه قال صاحب جامع الفصولين اقول قوله ولا
 بري اليه لا حاجة اليه لانه يدعي الايضا لا البراة فلا وجه لذكره
 في التخليف يقول الفقير قوله لا حاجة اليه محل نظر لان المدعي
 هو اياً مجموع الدين فلو اريد تسويته بالمخلوف عليه لاكتفي
 بالخلف بلفظ ما تعلمون ان اياكم قبضه فزيادة لفظ ولا شيء
 منه يدل قطعاً علي ان المراد انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة
 في جانب المورث نظر للفرق وسفقة عليه ويجوز ان يكون وجه
 زيادة ولا بري اليه احتمال ان الفرع يجوز فاراد بالايضا لاهرا

نظرا الى انهما مالهما وهو خلاص الذمة هداية ولا يخلف
بالطلاق ولا بالعناق اذ اليمين بالبدون غير لقوله عليه
السلام من كان منكم حائفا فليحلف بالله او ليذر وقيل في
زماننا ان الح الخصم حاز للقاضي ان يحلف بذلك لعلة المارة
باليمين بالله وكثرة الامتناع بسبب الخلف بالطلاق زيلعي
لكن ان انكل لا يقضي عليه بالنكول لانه امتنع عما هو
منهي عنه شرعا وتوقضي عليه بالنكول لا ينفذ خلاصة
في الفتاوي الصغرى التحليف بالطلاق والعناق والامان
المخلطة لم يجوزه اكثرنا جفا فان مست الضرورة يفتي
ان الراي للقاضي فلو حلف القاضي بالطلاق فنكل وقضي
بالمال لا ينفذ فضاوه قس القاضي لو حلف المدعي فحلف
ثم قال القاضي بالله كذا من سواكند راست خوردي فنكل
عن هذا اليمين لا يحكم عليه اذ حقه تحليف سره وحلف ادعا
اشيا مختلفة الجنس وانكر كله فالقاضي يجمع الكل ويحلفه
بينا واحدة اقرقات فقال ورثته انه اقر كاذبا فلم يجر
اقراره والمقر له عالم به ليس لهم تحليف اذ وقت الاقرار
لم يتعلق حقهم بمال المقر فصم الاقرار وحيت تعلق حقهم
صار حقا للمقر له صا اقر ومات فقال ورثته انه اقر تلجئة
يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا ط و ارث
ادعي ان مورثه اقر تلجئة قال بعضهم له تحليف المقر له ادعي
انه اقر كاذبا لا يقبل يقول الحقير كان ينبغي ان يحد حكم المسئلين
ظاهرا اذ الاقرار كاذبا موجود في التلجئة ايضا ولعل وجه
الفرق هو ان التلجئة ان يظهر احد شخصين او كلاهما في العلن
خلاف ما توامنا عليه في السر فني دعوي التلجئة يدعي
الوارث على المقر له فعلا له وهو نفاضا مع المقر في السر

فلذا

فلذا يحلف بخلاف دعوي الاقرار كاذبا كما لا يخفى علي من
او في فريها صايبا ط ادعي مالا فانكر فادعي في مجلس اخر
انك استهلكته مني فصرت به مقرا فانكر المال والاستمهال
قيل يحلف على المال لانه يصير بالاستمهال مقرا والاقرار
حجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف
بالله ما للمدعي بينة الا يبري انه لو ادعي الاستيلاء او الاقرار
حقا بسبب الخط وانكر كونه خطه لا يحلف على ذلك له عليه
دين فاقربه ثم انكر اقراره قيل يحلف على اقراره وقيل
يحلف على نفس الحق سرح جنس في فصل الدعوي يقول
الحق ما سرائنا من مسئلة الاستمهال يدل على رجحان القول
الثاني كما لا يخفى والله اعلم ط لا يحلف على عتق العبد حبة
بدون الدعوي وخافا وهل يحلف على عتق الامت وطلاق
المرأة بدون الدعوي قبل يحلف وقيل لا يحلف فليتا مل عند
الفتوي يقول الحقير وفي جامع الفصولين في فصل المتفرقات
نقلنا عن المحيط ايضا انه اشار محمد الي انه يحلف كذا حتى قال
سبح لا يحلف فليتا مل عند الفتوي انتهى ثم ان الظاهر ان
تكون رواية التحليف اصح واولي لما سر قبل ثلاثة اوراق
نقلنا عن الخلاصة ان في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يحلف
الا في ثلاث سائل فليست هناك عن ادعي التلجئة فلات
او وكيد ولي عليه كذا فانكر وصاينه او كالتة لا يحلف ط برهن
المدعي انه وصي فلان او وكيله يقبل فقد جعل خصما في حق سماع
البينة دون الاستخلاف ولو ارحيا عيناه يده كل واحد يدعي
انه سره من ذي اليد لواقرا به باعه من احدهما جينه فليس
للاخر تحليف انه لم يبعه مني وكذا لو لم يقر لكنه حلف لاحدهما
فنكل وحكم به لا يحلف للاخر لانه لما اقر ونكل خرج الملك

عن يده وكذا لو اربعا امرأة وقال كل منهما تزوجها فاقرت لاحدها
وانكرت الاخر لا تخلف له وفاقا وكذا لو لم تقر ولكن حلفت
لاحدها فنكحت لا تخلف للاخر وكذا لو ادعى احدها شرا من
ذي اليد والاضارة ارتهنه من ذي اليد فاقربا رهن وانكر
البيع لا يحلف للمشتري ويتزوج الى تمام مدة الاجارة وفلت
الرهن وكذا لو ادعى صدقة وقبضا ولا خسر شرا فاقربا رهن
لا يحلف للاخر وكذا لو ادعى اجارة ورهنا فاقربا رهن ولا يحلف
لا يحلف للاخر وكذا وكيل شرا اراد ربا عيب وموكله غائب
فقال الباع رضي موكله بالعيب لا يحلف الوكيل على رضي
موكله وكذا بالغة زوجها وليها فادعى الزوج رضاها وانكرت
لا تخلف وكذا الزوج وجها رجل لا يرضى ان يمت امره به فانكر لا يحلف
وكذا لو ادعى انه زوجها ابنة له صغيرة وانكر الاب لا يحلف
وكذا اصانع ومستصنع اختلفا في انه صنع كاسرا ولا يحلف
احدهما مشتر ادعى عيبا فادعى بائعه براءة يحلف المشتري وفاقا
ولو لم يدع البراءة لا يحلف المشتري عند الامام خلافا لهما
ولو ادعى عيبا باطنا في الامنة ولا يثبت له يحلف الباع عند
ابي يوسف لا عندها جملة غير وفي ثمي المستحق عليه ان
يحلف المستحق بالدماء باع ولا وهبه ولا تصدق به ولا ضريح
عن ملكه بوجه من الوجوه وسجي غصيلة في فصل الاستحقاق
ط ادعى مالا بحكم شركة وانكر خصمه قال كان في يدي
من مالك كذا وكذا بحكم الشركة ولكن رفعت اليك
فانكر المدعي الدفع ينظر لو كان المدعي عليه انكر الشركة
وقبض المال اصلا بحكم بالشركة ولا يحلف المدعي عليه
القبض ولو كان قال ليس في يدي شيء من الشركة يحلف
المدعي ان في الاول تناقض لان الثاني لا يمكن ان

يقول ليس في يدي لا في رفعت اليك انكر باع قبضه ثمنه او
مقرض قبض ماله يحلف ادعى مضارب او شريك رفع المال
وانكر رب المال او الشريك القبض يحلف المضارب او الشريك
الذي كان المال بيده ان القول للأمين مع اليمين اما المال
فمضمون على المشتري والمستقرض وعلى الضمين بيعة لا يمين
ثم لو حلف الباع انه لم يقبض ثمنه فقال المشتري انا ابرهن
علي الايقا لا يجبر على ادا ثمنه بل يمهل ثلاثة ايام لو ادعى
مضور شهودة اما لو قال شهودي غيب لا يمهل فليس لو
حلف رب المال والودع والشريك الاضركه مال بكر فتم لا يعتبر
والحاصل ان القول في كل امانة للأمين مع يمينه وكذا
البيعة بينة والضمين تقبل بينة لا يمينه على الايقا اشباه
كل امين ادعى ا يصل الائمة الى مستحقها يتقبل كمواع
ادعى الرد ووكيل وشوكل ادعى الصرف الى الموقوف عليهم
وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في وكيل قبض
ربا ادعى بعد موته موكله انه قبضه ورفع اليه في حياته
لا يتقبل الا بينة بخلاف وكيل قبض عين وفرق بينهما في
الولوية ان الاول يريد ايجاب ضمان على الميت ان الدين
تقضي بائنا لها بخلاف وكيل قبض عين انه هو يريد نفي ضمان
عن نفسه فليس القاضي لو حلف الخصم لا يطلب المدعي ثم يطلب
المدعي تخليفه فله تخليفه ثانيا مديون حلف ان لا دين عليه
ثم برهن عليه المدعي فعند محمد لا يظهر كذبه في يمينه ان البيعة
حجة من حيث الظاهر وعند س يظهر كذبه في حنث والفتوي
في مسألة الدين انه لو ارماه بلا سبب حلف ثم برهن عليه
فظهر كذبه ولو ارماه بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن
على السبب لا يظهر كذبه لجواز ان وجد القرض ثم وجد

الا نفا او الا سراقا حلف بطلاق او عتق ماله عليه شيء
 فشهد عليه بدين له والزمه القاضي وهو ينكر قال س
 حنث وقال محمد لا حنث لانه لا يدري لعنه صارق والبينة
 حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في يمينه ذكر محمد في ح
 قال اسرته طالق ان كان لفلان عليه شيء فشهد ان
 فلانا اقترضه كذا قبل يمينه وحكم بالمال لم يحنث ولو شهدا
 ان لفلان عليه شيء وحكم به حنث لانه جعل شرط حنثه
 وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين وصح شهدا
 بالقرض لم يكن يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف
 ما لو شهدا ان المال عليه يقول الحقير قوله بخلاف ما شهدا
 محل نظر اذ كيف يظهر كون المال عليه ان شهدا ان
 المال عليه بعد ان مر انفا ان البينة حجة ظاهر فلا يظهر
 كذبه في يمينه وايضا يرد عليه ان يقال فعلي ما ذكرتم
 ينبغي ان يحنث في مسئلة الحلف بطلاق او عتق ايضا
 اذ لا شك ان الحلف عليهما لا يكون الا بطريق الشرط
 ايضا والحاصل انه ينبغي ان يتخذ حكم المسئلتين نفسيا
 او اثباتا والفرق تحكم فالجب كل الجب من التناقض بين
 كلامي محمد ح انه امام وذي الارب والارب اللهم الا ان
 تكون احدي الروايتين عنه غير صحيحة فشي لا يمين في
 الحدود سواء كان خالص حق الله تعالى كحد الزنا والسرقة
 وسرب الخمر او ديرا بين حقه تعالى وحق العبد كحد القذف
 حتى لو انكر القاذف لا يحلف ان المقلب فيه حق الله تعالى
 عندنا فالحق بما لحقه تعالى واسارق يحلف لا جمل
 المال اذ اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال لرج ذكر
 السرقة اذن وادع تناول مالك فيكون لك عليه يمين

زيلبي

زيلبي يستحلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع ان الواجب
 شيان الضمان والقطع فالاول يجب مع شبهة فيجب بنكول
 بخلاف الثاني ويقال في الاستحلاف ماله عليك هذا المال
 وعن محمد يقول القاضي للمدعي ما ذا تريد قال اريد القطع
 قال له الحدود لا يستحلف فيها فليس لك يمين وان قال
 اريد المال قال له دع دعوى السرقة وادع المال نهائيه
 لا يستحلف في الحدود اجماعا الا اذا ضمن حقا بان علق
 عتق عبده بالزنا وقال ان زنت انا فانت حر فادعي
 العبد انه زني ولا يمين له عليه يستحلف المولي حتى ان
 نكل يثبت العتق لا الزنا فشي وفي قوله نفس وطرف يحلف
 الا انه يقتضي في الطرف بالقطع عند الامام وبالمال عندها
 ولا يقتضي بالنفس في النكول عند الامام ولكن يجب حتى
 جبرا ويحلف وعندها يقتضي بالدية ط قال ينافي او بالكاثر
 او ادعي انه ضربه او لطمه او نحوه مما وجب التعزير يحلف
 المدعي عليه ان التعزير محض حق العبد ولذا يملك العبد
 عفوه واليمين تجري في صفوف العباد سواء كان عبادة او لا
 فلو نكل يعزر ان التعزير يثبت بالشهاد ويحلف فيه
 المدعي عليه على الحاصل لان تخليفه على السب بضرة
 لمواز انه فعله الا ان المدعي عفي عنه فيضرب بالحلف على
 السب اشياء لا يحلف القاضي على حق مجهول فلو ادعي
 احد شركيكي على اضرار خيانة مبرمة لم يحلف وخرج عن
 هذه القاعدة مسائل الاولى ان اثم القاضي وصي اليتيم
 الثانية ان اثم متولي الوقف فانه يحلفها نظر اليتم
 والوقف كما في الثانية الثالثة ان ادعي المبيع خيانة مطلقة
 فانه يحلف كما في القنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة
 دعوى القصب السادسة دعوى السرقة وهي الثلاث

التي تسمع فيها بمجهول فصارت ستة هـ ارجي كل منهما انه
في يده ولا بينة واراد احدها تخليف الاخر بالله ما يعلم
انه في يدي قيل تخليف وقيل لا يقول الخبير في فصل
الخارج وزني اليد نقلنا عن قس انه لا تخليف وزكر رليلم
هناك ولقد مر كثير من سائل التخليف في فصل التناقض
ودعاوي الدفع باقتضا الناسية فليراجع اليه لدي الحاجة
والله الموفق **الفصل السادس عشر**
في الاستحقاق والغرور وما يتعلق بهما من احوال الزوائد
في الاستحقاق ونحو ذلك يقول الخبير اعلم ان ذكر سائل
الاستحقاق يحتاج الي تقديم ذكر حد الغرور المعتبر شرعا
لان الاستحقاق يوجب الرجوع علي الباع ونحوه ولا شك
ان سبب الرجوع انما هو الغرور فاعلم انه سيجي في فصل
الضمانات من سائل التسيب والدلالة نقلنا عن فظ
قال له اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكت فاخذه
الصوص لا يضمن ولو قال له مخوفا واخذ مالك وانا
ضامن والباقي بحاله ضمنه فصار الاصل ان الغرور انما
يرجع علي الغار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة
او ضمن الغار صفة السلامة للغرور اه قاضي خات
الغرور يرجع باحد اسرين اما بعد المعاوضة او قبض
ليكون للدافع كما اذا هلك الوديعة او العين المستأجرة
ثم استحق احدها وضمن المودع والمستاجر فانه يرجع
علي الدافع بما ضمن وكذا كل ما كان في معناها وفي
الاعارة والهبة لا يرجع علي الدافع لان قبض المستعير
كان لنفسه يقول الخبير هذا الامر الثاني بتفصيله
غير مذكور في فظ مع انه امرهم اذ الضابط بدونه

لا يتم

لا يتم والامر الثاني المذكور فيه غير المذكور في فتاوي قاضي
خان فالمستفاد مما ذكر فيها ان يكون سبب رجوع الغرور
ثلاثة امور لا اسرين كما ذكر في هذين الكتابين او يكون
كل من الاسرين الثانيين مختلفا فيه كالا يخفي علي ذوي النهي
ثم ان هاهنا وجه اخر وهو ان يكون الغرور بالشرط كما
سباني ذكره قريبا نقلنا عن الاشباه فعلي هذا يكون سبب
رجوع الغرور اربعة امور والله اعلم بكل ظاهر وستور
زيلي وقد قالوا في المضمون غنا فاحش له ان يرد علي
باية بحكم الغبن وايه اشار محمد في كتاب الصلح في باب
الصلح عن الميوسب نهائية وقال ابو علي السني في روايتنا
عن اصحابنا ويغني به رواية الرد رفقا بالناس وكان صدر
الاسلام ابو اليسر يعني بان الباع ان قال للمشتري قيمة مثلي
كذا او متاعا يساوي كذا فاشترى بناه علي ذلك فظهر
بخلافه له الرد بحكم انه غره وان لم يقل ذلك فليس له الرد
وقال بعضهم لا رد كيف ما كان والصحيح ان يغني بالرد ان
غره والا فلا يقول الخبير في مواضع الدراية وبدون التفسير
لا يغني بالرد ويغني بالرد بالتفسير وهكذا ذكر في القنية ان
غره المشتري الباع فله ان يسترده وكذا ان غره الباع المشتري
فله ان يسترده فنية قال الباع للمشتري قيمة كذا فاشترى
ثم ظهر انه اقل فله الرد وان لم يقل ذلك فلا وجه افي صدر
الاسلام مجمع الفتاوي وفي صلح المحيط وادلة الكتب متفصلة
وظاهر الجواب انه لا خيار للمشتري والله اعلم بحقيقة الحال
رجل اشترى جارية فقالت انا حرة ليس له ان يرد لها
بقولها لان الحرية لا تثبت بقولها لكنه يزوجها احتياطا
حتى تكون امراته او امته اشباه الغرور لا يوجب الرجوع

فلو قال اسلك هذا الطريق فانه امن فلكم فاخذه النصوص
او قال كل هذا الطعام فانه ليس بسموم فاكله فمات لم
يضمنه وكذا لو اضرب رجل انما ضربه فمضجها لم يظهر انها مملوكة
فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث مسائل الاولى
ان كان الفروور بالشرط كالزوجه امرأة علي انما ضربه
ثم استخفت فانه يرجع على المخبر بما غرمه المستحق من قيمة الولد
الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على
الباع بقيمة الولد اذا استخفت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة
البنات لو بني المشتري ثم استخفت الدار بعد ان يسلم البناء
واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له
في التجارة فظهر انه ابن غيره رجوعا عليه للفروور وكذا لو
قال بايعوا عبدي فقد اذنت له فبايعوه ولم يظهروا
انه عبده لغيره رجوعا عليه ان كان الاب حرا والا فبعد
العتق وكذا لو ظهر حرا او مديرا او مكاتبا ولا بد في الرجوع
من اضافة اليه والاسر ببايعته كذا في السراج الوهاج الثالثة
ان يكون في عقد يرجع نفعه الي الدافع كوربية واجارة فلو
هلك الوردية والعين المستأجرة ثم استخفت ضمن المورع
والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من
كان بمنها وفي عارية وهبة لا رجوع ان العتق كان لنفسه
وتمامه في الخانية من فصل الفروور من البيع وقد ذكر في
القنية مسائل مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك
نفسه دالا فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد من
قيمة وقد اتلف المشتري بعضه فانه يرجع مثل ما اتلف
ويرجع بالثمن ونها ان اعثر الباع المشتري وقيل له قيمة
متاعه كذا فاشتراه بناء على قوله لم يظهر فيه غبن فاحس

فانه

فانه يبرده وبه يفتي وكذا ان اعثر المشتري الباع والمشتري
يرده بفروور الدلال ايضا قال وبما قرناه ظهر ان قول
الزبيل في باب ثبوت النسب ان الفروور باحد امرين بالشرط
او المعايضة فاصرو فخرج على الشرط الثاني مسئلتان في
متفرقات بيع الكنز اشترى فان عبدا ارتهن لا يدرى
الا استحقاق نوعان سبطل للملك بحيث لا يبقى لاحد عليه حق
التمليك كحرية اصلية وعتق وفروعه من تدبير وكناية
واستيلاد وناقض للملك من شخص الي شخص كما استحقاق
بالمالك والنوعان بعد انعاقهما في انهما يجعلان المستحق
عليه ومن يملك ذلك الشئ من جهة مستحق عليهم حتى
لو برهن احدهم على المستحق بملك مطلق لا يقبل بيئته
مختلفان بوجه اخر ان المبطل يوجب انفساخ العقود بين
الباعه بلافسخ العاقبة بلا اختلاف رواية فلكل من الباعه
رجوع على بايعه وان لم يرجع عليه احد ويرجع هو ايضا
كذلك على الكفيل وان لم يقض على المكفول عنه والحكم
بحرية اصلية حكم على كافة الناس فلا شئ دعوى الملك
من احد وكذا العتق وفروعه واما الحكم في ملك مورخ
فعلى كافة من التار يخ لا قبله يعني لو قال زيد لبكر
انك عبدي ملكتك منذ خمس سنين فقال بكر اني كنت
عبد بشر ملكني منذ ستة سنين فاعتقني وبرهن عليه
ان دفع دعوى زيد لم لو قال عمرو لبكر انك عبدي ملكتك
منذ سبع سنين وانت ملكي وبرهن عليه يقبل ونفسخ
عبادة الدرد وفسخ الحكم بالحرية ويجعل ملكا لعمرو قال
الامام قاضي خان في شرح الزيارات العتق في ملك
مطلق بمنزلة حرية الاصل والقضاء به فضا على كافة الناس
والقضاء بعتق مورخ فضا على كافة الناس وقت التاريخ

لا قبله فاحفظ هذا فاء الكتب المشهورة خالية عن هذه
 الغاية والنوع الثاني وهو الناقل لا يوجب انفساخ العقود
 في ظاهر الرواية والحكم به حكم علي ذي اليد وعلي من تلقى
 الملك منه بواسطة او وساطة فلا تسقط دعوى الملك
 منهم بلا دعوى نتائج او تلقى الملك من المستحق ولا تقاد
 البينة للرجم ولكن لا يرجع احد علي بايم قبل الرجوع
 عليه ولا يرجع المحكوم عليه علي كغيل بد رت قبل فضا
 علي المكفول عنه في الاستحقاق نوعان قديم ومن حقه ان
 يرجع علي بايم بئنه او يظهر ان بايم باع ملك غيره
 وحديث ومن حقه ان لا يرجع لان بايم باع ملك نفسه
 ثم استحق بسبب حدث عند المشتري صح رجل اشترى
 من اخر ثوبا فقطعه فطافه فبصا فبرهن رجل ان القميص
 قميصه وقضي له فالمشتري لا يرجع علي بايم بالثمن
 لان الشئ الذي اشتراه لم يستحق عليه والذي استحق
 عليه لم يشتره لان المشتري كرايس والمستحق قميص
 يبي مستحق برهن علي المشتري ان العين له ولم يوقت
 رجوع المشتري علي بايم بئنه ولو وقت باقل من مدة الشرا
 ينقض به للمدعي ولا يرجع المشتري علي بايم بئنه في استحقاق
 البيع بوجب توقف العقد علي الاجازة لا نقضه في ظاهر
 الرواية ذكر في شئ ان البيع ينيق قبل ان يقبض
 المستحق وقيل بنقض الحكم والصحيح انه لا ينيق مالم
 يرجع المشتري علي بايم بئنه فاذا رجع ينيق حتي لو
 اجاز المستحق بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري علي
 بايم يصح صح الصحيح ان البياعات لا تنفس بالاستحقاق
 مالم يرجع كل واحد علي بايم بالقضات عن الامام انه
 لا ينيق مالم ياخذ العين بقضا او لاخذ بقضاد ليل

المنع فيفسخ حتي لا يحتمل اجازة بعده وفي ظاهر الرواية
 لا ينيق مالم ينيق وهو الاصح ولو استحق واراد مشتري
 نقض البيع بلا فضا ولا رضي الباع لا يملك لان احتمال البينة
 علي النتائج من الباع او التلقي من المستحق ثابت ان احكم القاضي
 فيلزم العجز فيفسخ جواهر شري شيئا في ما مستحق فاحقه
 وقضي القاضي بالاستحقاق فيرجع المشتري علي الباع بالثمن
 عند محمد وعليه الفتوى وعند س لا يرجع الا بالزام القاضي
 والمشتري انما يرجع بئنه علي بايم لو ثبت الاستحقاق
 ببينة اما لو ثبت باقرار المشتري او بنكوله او باقرار وكيله
 بخصوصه او بنكوله فلا يرجع اذ الاقرار ليس بحجة في حق غيره
 كذا في ت شري رارافا استحق باقرار المشتري او بنكوله
 لا يرجع بئنه علي بايم فلو برهن المشتري ان الدار ملك
 المستحق ليرجع بئنه علي بايم لا يقبل للتناقض لانه لما اقدم
 علي الشرا فقد اقر انه ملك الباع فان ادعي غيره كان
 تناقضا يمنع دعوى الملك لانه اثبات ما هو ثابت باقراره
 فلغا اما لو برهن علي اقرار الباع انه المستحق يقبل لعدم
 التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو اقر به لزمه يقول
 الحق وفي الدرر والفرد بعد ذكر هذه المسئلة وهذا مما يجب
 حفظه والناس عنه غافلون عما ربه ولو رجع المشتري
 علي الباع بالثمن ودفع الباع الثمن اليه من غير خصوصية
 ولا الزام قاض فليس للباع ان يرجع علي بايم لان دفعه
 بمنزلة هبة مستداه ذ ولو ادعي المشتري استحقاق المبيع
 ليرجع بئنه فلا بد ان يفسر الاستحقاق وبين سببه فلو
 بينه وانكر بايم البيع فبرهن المشتري علي البيع يقبل
 فيرجع بئنه وقيل بشرط حضرة المبيع لسماع البينة وقيل

لا وجه يفتي ظهري بل لو ذكر شيئا العبد وصفته وقد رثته كني وعلي
هذا القدر لو تداولته لا يدعي فادعي حريته علي المشتري
الاخير يرجع البعض علي البعض قيل بشرط حضرة العبد
عند الرجوع بثمنه وقيل لا بل لو شهد ان القدر برهن علي
حريته باعه هذا من هذا الكني ثم لبايه هذا ان يرجع علي
بايه بثمنه وان زعم انه ليس له الرجوع لان الحارة البيع لانه
لما حكم عليه ببينة التحقيق زعمه بالعدم قال صاحب جاسم
الفصولين اقول علي هذا ما لو ادعي عليه ما لا فقال ليس
او ما كان لك علي شئ قط ولا اعرفك فبرهن وبرهن هو
علي قضا او ابراه او ابايع لو انكر البيع فبرهن علي المشتري
فوجد عيبا فبرهن الباي انه بري من كل عيب فيبني ان
يقبل بينة الدعي عليه لما سران الحكم ببينة يلحق الزعم
بالعدم مع انهم صرحوا بانها لا تقبل والحاصل انه يبني ان
يخذ الحكم اثباتا ونفيًا بقول الحقير هذا قياس مع الفارق
لان المستحق عليه لما التحق زعمه بالعدم وثبت خلافه
وهو كونه باعالم يسع في اعادة زعمه ولم يرد نقض البينة
بل رضي بوجوبها حتي جعله مبني لدعواه الرجوع علي بايه
واما المديون والبايع فيما ذكره المعترض فقد سمي في
اعادة ما زعمه وهو براءة ذمتها بعد الخاف بالعدم
ثبوت خلافه وادار انقض ما اثبتته البينة وهو عدم
برائة ذمتها وهذا فرق وضع حق وقد غفل عنه المعترض
حيث نطق بما نطق وايضا لو صح ما قاله لا يستتضي
مجلعه كون البينة ملكا للزعم بالعدم مع انه ضابط
مسلم والله اعلم فشي بايع ابراهيم من ثمنه او وجهه
منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع بشئ علي

بايه وكذا بعتية الباعة لا يرجع بعض علي بعض لتعذر القضا
علي الذي ابراهه مشتريه فقص لا يرجع المشتري الا ضبر
علي بايه لوجود الابرار وهل يرجع بايه علي بايه اختلف
فيه المتأخرون قيل يرجع وقيل لا بزازية وفي المحيط
قيل يرجع وقيل لا قال رحمه الله يرجع فشي المشتري لو
رجع علي بايه وصالح الباي علي شئ قليل فللبايه ان يرجع
علي بايه بثمنه وكذا لو ابراه المشتري عن ثمنه بعد الحكم له
برجوعه عليه فللبايه ان يرجع علي بايه ايضا اذا كان محتمل
اجتماع بدل ومبدل في ملك واحد ولم يوجد بذوال المبدل
عن ملكه ولو حكم للمحقق فصالح المشتري لباخذ المشتري
بعض ثمنه من المستحق ويدفع المبيع الي المستحق ليس له ان
يرجع علي بايه ان بالصالح ابطال حق الرجوع بس شراء فادعاه
اخر فقبل ان يثبت الاستحقاق صالح المشتري ودفع اليه
شيا واسك المبيع صح ولا يرجع علي بايه بما دفعه لدفعه
برضاع والاستحقاق لم يثبت فلوا ثبت وحكم له فدفع اليه شيا
او اسك المبيع يصير هذا شرا للمبيع من المستحق فيبني ان
يثبت له الرجوع بثمنه علي بايه بس صالح من رينه علي قف
بقيه جاز وصار ربعا فلومات في يد المديون قبل قبضه
يرجع الطالب الي اصل حقه وهو الدين وكذا كل شئ
بعمية ولو صالح عن ردهم علي كسر جاز ولو استحق الكسر
او وجد عيبه فرده رجوع الي الدراهم ولو صالح علي مائة درهم
علي خمسين درهما فاستحق بدل الطلح يرجع بخمسين لاهاته
ان الحسن لم تكن عوضا وانما هو استيفاء بعض وابر بعض
والاستحقاق يوجب تقضي الاستيفاء لا تقضي الا بر او الحاصل
ان الصلح لو وقع علي وجه الابرار المعاضة بان صالح علي

بعض دينه فعند الاستحقاق يرجع بمثل بدل الصلح ولو وقع علي وجه المعاوضة بان صلح علي خلاف جنس حقه فعند الاستحقاق يرجع الي اصل حقه بس لا بد من معرفة بدل استحقاق بدل العقود فاستحقاق بدل الخلع بوجوب الرجوع بقيمة واستحقاق بدل البيع بوجوب الرجوع بعين البيع قايما بقيمته هالكا واستحقاق الاجرة بوجوب الرجوع باجر المثل الذي هو قيمة المنفعة فمثل شرائه فادعاه اذ فشرائه منه ايضا ثم استحقته ثالث بيينة وحكم له يرجع المشتري علي كلا الباعين بالتأمين لوجود الشرانها بس شرائه غصبت وثمة يعلم ان بايعه غاصب فاولدها فولدها رقيق ولا غرور بعلمه ولكن يرجع بالتأمين علي البائع اذ العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق فده شرائه عالما انه ليس بايعه فاستحق رجوع بثمنه فلو برهن بايعه ان المشتري اقر بعد شرايه انه للمشتق لا يبطل حق رجوعه بثمنه حقا قال بايعه بد ان شرط في فروشم كعاديت يريد ان لا يرجع عليه بثمنه لو استحق فاستحق فله الرجوع فمثل تناوله الايدي فاستحق فرجع بعضهم علي بعض بثمنه بحكم فانكر البائع احد الباعين محتاج الي اقامة بيينة علي البيع في حقه وهل محتاج اليها علي الرجوعات والاستحقاق الاول فان علم القاضي بتلك الرجوعات فلا محتاج الي اثباتها وان كانت عند قاضي اخر وعنده لكن نسب محتاج الي اثباتها استحق من المشتري الاخير يكون حكا علي كل الباعين حتي يرجع كل منهم علي بايعه بلا اعادة البيينة ولا يرجع كل منهم سالم يرجع عليه وكذا المشتري الاول لا يرجع علي بايعه او علي كفيله بالدرك سالم يرجع وسالم يبرهن علي الاستحقاق لا يلزم البائع دفع ثمنه ولو اراد سجل الاستحقاق فاقرب بالاستحقاق وقبل السجل ووعد

ان يدفع ثمنه ثم ابي يجبر علي دفع ثمنه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد ان يدفع ثمنه لا يجبر عليه وبمجرد الوعد لا يلزمه شئ ولو وجد بايعه بسرقة واظهر سجل قاضي بخاري وبرهن انه سجل قاضي بخاري لم يجز لقاضي سرقة ان يقضي برجوعه بثمنه سالم يبرهن ان قاضي بخاري حكم للمشتق عليه بالبائع واخرجه من يده وهذا لان الخط يثبت الخط فشرط بيينة الحكم والاخراج عن يده وقال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يكون فيه خلاف لا يوسع كما في الكتاب الحكمي فان قوله ان شهادته انه كتابه يكفي ولا يشترط علمه بما في الكتاب يقول الحق قوله ينبغي ان لا يلزم من خلاف له في الكتاب الحكمي خلاف له في سجل الاستحقاق ولا بد من رواية عنه تدل علي تسوية في الحكم بل الظاهر انه وسع الامر في الكتاب دون السجل ان ليس في الاول حكم من القاضي الكاتب بل مجرد اخبار شهادته وفوت لديه واما الثاني فعليه اخبار الحكم علي المستحق عليه واخراج المستحق علي يده فلم يوسع ويؤيد ما ذكرنا ما قال صاحب الدرر والفرر لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بشهادة انه علي مضمونه كذا ما سوي قلمي الشهادة وولالة والمراد بما سواها المحاضر والسجلات والصلوك اذ في كل منهما يجب الشهادة علي مضمون الكتاب ان المقصود بكل منهما كونه حجة علي الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف نقلي شهادة وولالة اذ المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق كافرا وان كان الخصم كافرا فاشئ ولو استحق وهو لم يدفع ثمنه او بمضنه يجبر علي دفعه بخلاف ما اذا اوجد المشتري عيبا لا يجبر علي دفعه لانه في فصل العيب لو دفع يسترد قطعاً جواز ان

القاضي لا يحكم بيننا المستحق لا يجبر المستحق البيع وكذا لو
 اشترى دارا وقبضه ثم علم ان البايح باعه من غيره لا يسترد
 ثمنه عالم بخبر الدار عن يده ولو استحق من يده مستاجر
 او مورع او غاصب لا يرجع المالك على بايعه بئنه اذا استاجر
 دابة فاستحقها اخر ولم يصدق انه مستاجر فالمورع لا يرجع
 على بايعه فقل لو استحق من المورع او الغاصب فلما لك
 ان يدعي على المستحق ان الغاصب والمورع لا يصلح خصما
 فيبطل القضاء فقط القسم لو كانت مما يجبر عليه الابي
 كقصة جنس واحد فلا يثبت فيها حكم الغرور فلا يرجع
 عند الاستحقاق لو حصلت بتراضيهما ولو كانت مما لا يجبر
 كقصة في جنسين فالغرور يثبت فيها يقول الحقروني
 الوجيز اقتسما دارا وارضا نصفين وبني كل واحد في حصة
 ثم استحق الدار لم يرجع احدهما على الاخر بقيمة البناء ولو
 كانت داران وارضا اخذ كل واحد منهما دارا فبني احدهما في
 داره ثم استحق رجوع بنصف قيمة البناء لان في الدار الواحدة
 كل واحد مضطر في القصة بتكامل المنفعة والغرور من المضطر
 لا يتحقق وفي الدارين غير مضطر في هذه القصة بل به ان
 يقسم كل دار على حدة فلا تغيب جنس المنفعة فكانت
 هذه مباركة محضة اختيارية كالبيع وقد صار مغرورا من
 جهة صاحبه فرجع عن عارية هلكت فاستحققت ضمن المشتري
 قيمتها لا يرجع المعير ولو ملك العير في يد مرتين او مورع
 او مستاجر ثم استحق ببينة فاخذ منه قيمة فلم يرجع
 على السراهن والمورع والمورع مخم وهب ما غصب او باع
 او تصدق به او اجره او بيع او عار فلهلك ضمنوا قيمته
 ولا يرجع الموهوب له والتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا

علي الغاصب ويرجع المستاجر والمورع والمرتهن بالقيمة عليه
 ويرجع المشتري بئنه عليه ولا يرجع الغاصب ولا السارق
 من فقل ادعي المستحق على المشتري واخذه بلا حكم فقال
 المشتري بايعه المستحق اخذه مني بلا حكم فارثمه الي قد دفع
 البايح ثمنه اليه ثم برهن البايح على المستحق انه لم يبيع غيبه
 المشتري صح لانفاخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيهما
 فيبقي على ملك البايح ولم يصح الاستحقاق مستحق اخذ العين
 من المشتري بلا حكم فهلك كيف رجع المشتري على بايعه
 بئنه فالوجه ان يدعي على المستحق انك قبضت مني بلا
 حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فارثمي قيمة فبرهن
 الاخذ انه لم يرجع المشتري على بايعه بئنه فلو استحق
 فلو اراد المشتري ان يرجع بئنه فقال بايعه لم يدفع ولم
 بينا وجهه اذ بينه وقال بينتي غايبة عن المصرو بين
 دفعا فاسد لا يلتفت اليه ويحكم عليه ولو بين دفعا
 صحها وقال بينتي حاضرة في المصركم هل الى المجلس الثاني
 وقد مرجسه في فصل التناقض والدفع عت قال المستحق
 غابت الدابة عني منذ سنة فقبل الحكم له بها برهن البايح
 انها ملكه منذ عشر سنين يقضي بها للمستحق لانه ابيع غيبته
 لا الملك والبايع ارجح الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه
 من جهته فصار كان المشتري ادعي ملك بايعه بتاريخ عشر
 سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد عند الامام فبقي
 دعوى الملك المطلق فيحكم للمستحق قال صاحب جامع العنوين
 اقول يقضي بها للمورع عند سئ لانه يرجع جانب المورع
 حالة الانفراد وينبغي ان يقضي بقول سئ لانه ارفق واظهر
 والله اعلم ارعاه فقبل ان برهن ويقضي له برهن عليه

الباع انه يتج في ملكي بسمع لانه تعبر في ملكه وبسمه قال
المستحق للمشتري جده الحكم خذ الثمن الذي اعطيتك للبائع
منى فاخذه فعلي الروايات التي تنسخ البياعات بالمستحق
يصير قابضا دين بايعة تبرعا فصم وعلي الرواية الثانية
لو ادري قبل رجوع المشتري لم يكن قابضيا دينه فله ان
يسترد ان الدين لم يجب بعد علي بايعة قبل رجوعه ولم يتفسخ
البيع السابق بمجر الحكم للمستحق فانه في ظاهر الرواية
ولو طلب المشتري ثمنه من بايعة ثم المستحق دفع الثمن اليه
ليس له ان يسترد باتفاق الروايات ان البيعة يتفسخ برجوع
المشتري علي بايعة هذه الجملة بعضها من ط وبعضها من
فتى استحق فاراد الرجوع فقال بايعة ان نتج في ملكي
ومعجز عن اثباته حتي اخذ منه الثمن فاراد ان يرجع علي
بايعة فانكر بايعة البيعة فبرهن مدعي النتائج انه باع منى
له ان يرجع لانه لما حكم عليه واخذ منه الثمن التحق رجوعه
النتائج بالعدم من رجوع المشتري علي بايعة بحكم ثمنه ثم برهن
الباع انه ملكه لا يقبل لانه مقتضي عليه ولو برهن علي
التلقي من المستحق علي المشتري لا يقبل عند الامام ويسترد
اقامتها علي المستحق ولو برهن ليس له ان يلزم المشتري
وهذا اظهر ما الوجه المشتري علي الباع تكن لم يقتضي
عليه بالرد حتي برهن الباع علي التلقي فلو برهن علي
المستحق يقبل وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري
قبضه لو ابي الباع تسليمه وهذا اظهر ولو برهن علي
المشتري يجب ان يقبل لانه لو برهن علي المستحق كان له
ان يلزم المشتري فيكون رفا وكذا في الوجه الاول عند
وم يجب ان يفتي بقوله لانه اظهرت شرائه فباعه

ملا

من اخر فاختر بيعة من الاخر فبرهن الاخر ان المستحق باعه
من الباع الاول وهو باعه من بايعة يقبل ان الاستحقاق لم
يوجب انفساخ العقود فينتصب خصما ولو برهن ولكنه خالف
بايعة في الثمن وحكم له به ثم برهن بايعة ان المستحق باعه
من الاول وهو باعه منه واخذ المبيع فله ان يلزم المشتري
عندس ومن ان الحكم بالفسخ لم ينفذ باطنا وعند الامام ليس
له ذلك ولو رجع الباع الاخر ثمنه بعد ما رجع عليه مشتريه
ثم برهن الاول فاخذ المبيع فللاول ان يلزم الثاني وليس
لثاني ان يلزم مشتريه لانه لما رجع علي الاول رضي بفسخ
جري بيعة وبين مشتريه عندها وعند الامام ليس للاول ان
يلزم الثاني لغاذه عنده ظاهرا وباطنا جف استحق فاخذ
المشتري ثمنه من بايعة فظهر فساد الحكم بظهر فساد الفسخ
ايضا فتى شراء فقال ان استحق فاني ابرأت الباع من
ثمنه لا يصح لان تعليق البراة بالشرط لا يصح ولانه تغيير حكم
الشرع والحلية فيه ان يقر المشتري ان بايعي قبل بيعه كانت
شرا منى فلا يرجع علي بايعة لانه لا يفيد ان يلزم الدور
باقراره بزازية لانه لو رجع علي بايعة يرجع هو ايضا عليه
ان استحق وطلب ثمنه من بايعة فقال ان المبيع لي وشهدا
بزور فقال المشتري انا اشهد بذلك وانما شهدا بزور
فللمشتري ان يرجع علي بايعة مع هذا الاقرار ان المبيع لم يسلم
له فلا يحل ثمنه للبائع شراء ثم استحق ثم وصل اليه يوما
من الدهر ولم يورث تسليمه الي الباع لانه وان جعل مقرا
بالمالك للبائع لكنه مقتضي الشراء وقد انفسخ الشراء
بالاستحقاق فيفسخ الاقرار ايضا ولو اقر نصا انه للبائع
والباقي مجاه يوم تسليمه الي الباع لان اقراره لم يبطل كذا
ص وفي فتى المرجع عليه عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق

عين

ومع ذلك برهن الرجوع على الاستحقاق كان له الرجوع على
 بايعه ان الحكم وقع بينه لا باقرار لا يحتاج الي ان ثبت عليه
 الاستحقاق ليكن الرجوع على بايعه وفيه لو برهن المدعي
 ثم اقر المدعي عليه بالملك لم يفتي له باقراره لا بينة اذ هي
 انما تقبل على منكر لا مقرعت اختلف في المسامح قيل يفتي
 باقراره وقيل بينة ان المدعي حين برهن كان حصر منكر
 واستحق المدعي الحكم بالبينه فلا يطل هذا الاستحقاق باقرار
 المدعي عليه والاول اظهر واقرب الي الصواب يقول الحنفية
 بل الظاهر ان الثاني اظهر لقوة دليله وان كان المناقشة
 على دليل الاول بان المدعي عليه كان منكر اصبحت قامت البينة
 فلذا يقبل اقراره بعد قيامها غير مفيد فلا يلزم قبولها على المقر
 ولان فيه ترك النظر للمدعي عليه صحت يستحق الرجوع
 لمبايعه لسري في اول هذا الفصل ان الاستحقاق لو اثبت
 بينة يرجع لو ثبت باقرار او نكول وانه اعلم قال شرائه
 فوجه لا يخرجه الموهوب له باعه من اخر فاستحق لا يرجع
 الاول على بايعه مالم يرجع المشتري الثاني على الموهوب له
 فاذا رجع عليه رجع عليه شرائه فوجه فاستحق من الموهوب
 له يرجع الواهب على بايعه لان يد الموهوب له يد واهبه في
 الابتداء اذ الملك انما يثبت بالغصب فلا بد ان يثبت له الاصل
 يصير فاجبا لملكه شرائه فوجه الموهوب له الاخر فاستحق
 لا يرجع احد بالثمن اذ الهبة الثانية لو انقضت فالاولي لم
 تنفس كذا فتن وفي بي بخلافه فانه ذكر هذه الصورة
 وقال يرجع المشتري على بايعه من قبل ان المبيع قد استحق
 وهذا لا يثبت البيع لان ثمة لا يرجع حتى يرجع عليه بثمنه يقول
 الحنفية مسئلة بيع الموهوب له المذكورة انما تدل على صحة

القول با رجوع كما لا يخفى قال شري امره لاجل غيره بامرذ للث
 الغير ثم ان الامر وهبها للمشتري فاولدها فاستحق واخذ
 عقدها وقيمة ولدها فانواطي لا يرجع على الباع بشئ لانه شرائها
 لغيره قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يرجع لاسره ولو
 لم يرجع لنفسه يقول الحنفية قوله ينبغي لا ينبغي اذ المأمور ضح عن
 الوكالة بعد ادائها امره فكيف يرجع على بايعه بعد ان صار
 اجنبيا وانه اعلم قال قال والمشتري لو اولد الامه فاست
 الولد فاستحق لا يجب على المستولد شي من قيمته لولده لانه
 قبل الاستحقاق كزوايد الغصب في المستحق عليه تخلف
 المستحق بالدم ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن
 ملكه بوجوه الوجوه فلو قال قد كنت بعته وكني شريته سن
 فلان منذ سنة وشهدا به بجم استحقاقه ولو قال له هو له بملكه
 منذ سنة لا يفتي له حتى يشهدا انه شرائه من فلان ولو قال
 المستحق بعد عرض البين عليه بعته من رجل لم اعرفه وشهدا
 انه له شرائه منذ سنة اولم يقول بشاره وقال له هو له بملكه منذ
 سنة يفتي له من قبل انه لم يفر لاحد وكذا لو قال شريته من فلان
 ابن فلان انتمي ولا يكون المعرفة في هذا الا كما يكون في كتاب
 القاضي الى القاضي ثم لو حلف انه ما فرغ من ملكه ثم استحقاقه
 لا لو نكل فقط شرائه ولم يتقاضا حتى ارعاه احد والمدعي مقر
 بالبيع فاحضر الباع والمشتري عند الحاكم ولا بينة له فاستحقها
 فخاف الباع ونكل المشتري بوخذ المشتري بثمنه فان اداه
 سلم المبيع الي المدعي ولو حلف المشتري ونكل الباع فعلى
 الباع جميع قيمة المبيع الا ان يجيز المستحق البيع ويرضي بثمنه
 قد شرائه بدرهم ورفع عوضها رنانا فير فاستحق المبيع يرجع
 على بايعه بدنانير ولو اعطي عوضا بدرهم وعرضه ببيع بالدرهم

لا يبيع المروني صح وان لم يصح البيع الاول بخلاف الدناير
 فتيبين انه لم يكن عليه ررا لم يصر قابضا ان القبض شرط
 من الجانبين في الصرف فتن ضمن الثمن للمشتري عند الشراء مطلقا
 بظهور الاستحقاق جاز لكن لو اخذ المستحق من يده بحكم قابضا
 يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن وانما يجب الثمن على الباي
 بفسخ البيع وذلك بان يرجع عليه ويقضي به القاضي فيفسخ
 العقد ويتخير المشتري باخذ ثمنه من بايعه او كفيله ثم الكفيل
 لا يرجع لو كفيل بلا امر لكن الباي بعد الاستحقاق والحكم عليه
 يرجع هو على بايعه لا يبري ان المشتري بعد الحكم له على
 بايعه لو ابرأ بايعه عن ثمنه فللباي ان يرجع على بايعه بزارية
 شري شيئا وتقبل ثمنه اضر ثم الكفيل قضى الثمن فاستحق
 من المشتري ليس له الرجوع لانه لم يؤدي الثمن وانما اده الكفيل
 فبرجع الكفيل على الباي والمشتري على الكفيل طم استحق
 فاراد المشتري ان يرجع ثمنه وقدمات بايعه ولادوارثا
 فالقاضي ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه جف رهن قنا
 وغاب واثن مقربانه قن ثم تبين انه صر لا يرجع المرتهن بدنه
 على القن ولو كان شرا يرجع بالثمن عليه ثم يرجع القن به على
 بايعه فظهر المبيع صرا وقدمات بايعه ولم يترك شيئا ولا وارثا
 ولا وصيا غير ان بايع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا فيرجع
 عليه المشتري ثم الوصي يرجع على بايع الميت حصص قال له اشترى
 فاني صر قن فشره فاذا هو صر فلو كان الباي حاضرا او غائبا
 غيبة معروفة لم يكن على القن شئ وان كان الباي لا يدري اين
 هو يرجع المشتري على القن ثم هو يرجع على بايعه وكذا وكيل
 غاب ولا يدري كانه يطلب من موكله حصص ولو قال له اجني
 اشتره فهو قن والباقي جباله لا يرجع على الاجنبي بحال ط وعن

من ان المشتري لا يرجع على القن بتميته بحال كما في الاجنبي
 در رفر التناقض يمنع دعوي الملك لا دعوي الحرية الاصلية
 او العارضة والطلاق والنسب فلو قال رجل لاخر اشترى
 فانا عبدا فاشتره فادعي الحرية والتمت بها ضمن العبد ان لم يعلم
 مكان بايعه ويرجع العبد على بايعه ان اوجده وان علم مكانه
 ضمن الباي لا العبد بخلاف ما لو قال ارتهني فاني عبدا فانه
 لا يجعل العبد ضامنا لانه يختص بعقد المعاوضة والرهن حبس
 بلامرض يقابل قاضي فان شرها وقبضها فباعها من اخر
 باعها الثاني الثالث ثم ادعت انها حرة فزدها الثالث على
 الثاني بقولها وقبلها الثاني ثم ردها على الاول فلم يقبل الاول
 قالوا ان كانت ادعت العتق فللاول ان لا يقبل ان العتق
 لا يثبت بقولها وان كانت ادعت حرية الاصل فحين بيعت وملت
 لو انقادت لذلك فهو كدعوي العتق انما انقارت فقد اقرت
 بالرق وان لم تكن انقارت فليس للاول ان لا يقبل وقال
 بعضهم ان ابيعت ثم ادعت حرية الاصل فليس للمشتري ان
 يرجع على الباي ان الحرية لا تثبت بقولها والصحيح انه ان لم
 يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق فالقول قولها في دعوي الحرية
 والمشتري ان يرجع على الباي بالثمن بقولها ذكر في الشق
 باع جارية لم تكن عنده فقبضها المشتري ولم تغرب بالرق ثم باعها
 المشتري من اخر لم تكن حاضرة عند الباي الثاني قبضها المشتري
 الثاني ثم قالت انها حرة فالقاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم
 على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول انها اقرت بالرق
 وانكره الثاني وليس للاول بينة على اقراره بالرق ويرجع
 الثاني بالثمن على الاول والاول لا يرجع بالثمن على بايعه
 لانه ادعى اقرارها بالرق فتن للمحقق ولاية الدعوي على

الباع وان لم يكن البيع في يده لانه غاصب والشري غاصب
الغاصب فصم الدعوي على الغاصب وان لم تكن العين في يده
لانه يدعي الكفيل بزانية مسلم باع عبد نصرانيا فاستحق
خرافي بشهادة نصرانيين لا يقضي له لانه لو قضى لرجع بالثمن
على المسلم ولو كان الشري نصرانيا باعه من مثله وسلم
ووجه الشري به عيبا وبرهن نصرانيين على انه كان معيبا
وبهذا يرجع العيب عند الباع المسلم قبل القبض يرد على
النصراني بالمعيب وليس له ان يرده على المسلم حتى يبرهن
على العيب شاهدين مسلمين يقول الحق وقد مر كثير من
سائل دعوي الاستحقاق في بحث سائل الدفع من فضل
التناقض نقل عن ابن و غيره فليست ثمة فانهما من احوال
الزوايد في الاستحقاق كالبا والولد مما يدخل تحتها
ادعاء فصامه على راع عن انكاره وبني المدعي فاستحق
ورجى المدعي في دعواه فلو لا بينة له وحلف خصمه فلا يرجع بين
ولو برهن او سلمه فنكل واخذ باليمين المدعاة فله ان يرجع
بقيمة بناءه لظهور ان الاخر غره بخليكه فكان كالباع ولو سلمه
بدار عن داروبين كل منهما في دار بيده فاستحق بدل الصلح
يرجع المدعي في دعواه الا ان هذا لو برهن المدعي او حلف فنكل
يرجع عليه بقيمة بناءه وبقيمة الدار المدعاة لا بالدار عند
الامام لان من اصله ان من شرا دارا شرا فاسدا وبني
فيه صار الدار سهلكا ولا ياخذ الباع فيها قيمته وعندها
له ان يتعاضد بناءه وياخذ الدار هذا واستحق دار بدل الصلح
فلو استحق الدار المدعاة فلا يرجع بقيمة بناءه على المدعي
لنزع ما منه في ملك نفسه وانه غير مفزور ولكنه يرجع
بقيمة دار بدل الصلح عند الامام وياخذ عينه عندها كما

✓

مسكند اح وهذه المسئلة تدل على ان من شري دارا شرا
فاسدا وبني فيه فاستحق يرجع الشري بقيمة البناء على بايعه
كما في البيع الصحيح وهذا التحقق الزور بزانية وانما يرجع في
البيع الفاسد لان الرجوع بالثمن لا يعتمد صحة الشرا بل وجود
صورة الشرا واستحقاق قبض بناء الشري يرجع بقيمة بناءه على
بايعه على في عامة الكتب وذكر في الجامع ان الشري يخبر في بناءه
القبض ان شاك مسك ولا يرجع على بايعه بنقصان القبض
وان شاك ترك القبض على بايعه ويرجع عليه بقيمة البناء مبنيا
وبعض شاكنا قالوا اسك القبض ويرجع بنقصان القبض
شحي المستحق لو قبض بناء الشري فلو سلم القبض الحيا
بايعه يرجع الشري بالثمن وبقيمة بناءه مبنيا ولو لم سلم لا يرجع
الا بالثمن بزانية وفي الذريعة المذكور في عامة الكتب ان الشري
عند الاستحقاق يرجع بقيمة البناء على بايعه ان قبض استحق
البناء بلا قيد والمذكور في الجامع انه انما يرجع على بايعه بقيمة
كونه مبنيا اذا كان الشري سلم القبض اي بايعه اما لو اسك
القبض لا يرجع على بايعه بشئ وقال بعض بل يرجع بما
الحق من زيادة عزم وان اسك القبض وفي شرح الطحاوي
كذلك يقول الحقير بين ما مر نقلا عن الذريعة وبين ما في البرزانية
نقلا عنها ايضا مخالفة فيما رواه عن عامة الكتب كما لا يخفى والله
اعلم ج شري ارضا فبني اوزع او غرس فاستحق يرجع الشري
بثمنه على بايعه وسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بقيمتها
مبنيا فاما يوم سلمها اليه فلو بني الشري بها قيمة عشرة الاف
مثلا وسكن في زمانا حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه
ثم استحق يرجع على بايعه بقيمة البناء يوم سلم البناء الي بايعه
وكذا لو زارت قيمة ما اشق فيه يوم الاستحقاق يرجع عليه

بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى ما كان الحق وانما يرجع بقيمة
 ما اسكن نقضه وسلم الى الباي حتى لا يرجع بقيمة حصص وطبن
 برارزية في الاجناس المشتري انما يرجع بقيمة البناء على بايعه
 يوم الاستحقاق حتى اذا كان يوم البناء عشرة ايام ويوم
 الاستحقاق مائة يرجع بمائة وكذا لو انفق مائة بقيمة البناء
 يوم الاستحقاق الفاي يرجع بالف ٢ ولو كان الباي غائبا
 واستحق اخذ المشتري بهدمه ويدفع الدار الى المستحق
 فلو حضر الباي جدهدمه لا يرجع عليه المشتري بقيمة بناءه
 وانما يرجع لو كان ابنا قايما فسلم اليه فهدمه الباي واخذ
 النقض اسألو هدم المشتري فلا شيء على الباي وهذا خلاف
 ما سرفي سم يقول الحقير الظاهر انما هو الاظهر للكون
 اقرب الى النظر كما ساقى به التصريح قريبا قريبا عن قاضي
 خان فليتنظر اليه برارزية للشيخ عليه ان يكلف المشتري
 قلم البناء ولا يترجى حضور الباي وان يبطل حق المشتري
 بقيمة البناء لانه ليس لعرق ظالم حق يقول الحقير قوله وان
 كان يبطل انما هو على روايته لا على روايته شيخ كالاجني
 قاضي خان ان استحق الدار بعد البناء وبايه غائب والمستحق
 اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان بايعي قد غرني وهو
 غائب قال الامام لا يلتفت الى قول المشتري بل يوم هدم البناء
 ويدفع الدار الى المستحق فان حضر بايعه بعد الهدم لا يرجع
 المشتري على بايعه بقيمة البناء وانما يرجع لو كان ابنا قايما
 فسلم المشتري اليه بايعه فهدمه الباي وباخذ النقض اما
 اذا هدمه المشتري فلا شيء على الباي فان حضر الباي وقد
 هدم المشتري بعض البناء وبقي بقية فله المشتري ان ياخذ
 بايعه بقيمة ما بقي من البناء قايما وسلم اليه فهدمه الباي

ويكون

ويكون النقض له وان شا المشتري نقضه ولا يسلم البناء وهذا
 كله قول الامام في ظاهر الرواية وروي محمد عن الامام ان العاصي
 يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقض
 فاذا نظرت بالبايع فسلم النقض ويتضي لك عليه بقيمة البناء
 وذكر الطحاوي ان المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم النقض اليه
 بايعه فانه يرجع عليه بالثمن وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم لا يرجع
 الا بالثمن وهذا اقرب الى النظر برارزية لو كان الباي وكيل الباي
 يرجع المشتري بعد الاستحقاق على هذا الوكيل كل ما كان يرجع
 به على الموكل من الثمن وقيمة البناء والودعة لو بني دارا ثم شري
 ارضه فاستحق لم يرجع بقيمة بناءه ولو شري دارا وحضر بيل
 او بني بالوعة او رم من الدار بيتا ثم استحق لا يرجع بشيء منها
 اذ الحكم يرجع الرجوع بالقيمة لا بالنفقة حتى لو كتب في الصلح
 فانفق المشتري فيه او رم فعلى الباي فسد الباي ولو حضر بيرا او
 طواها يرجع بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فلو شرط فسد الباي كذا
 فقط شري دارا فبني فاستحق بجميع بناءه يرجع بثمنه لا بقيمة
 لما سرفان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا بوجوب الرجوع
 على الباي والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولا له لما استحق
 الكل لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى الباي وقد مر انه
 لا يرجع بقيمة بناءه ما لم يسلم اليه الباي فلو علم المشتري
 ان الدار لغير بايعه ولم يدع الباي وكالته فبني فاستحق لم يكن
 مغرورا برارزية شري دارا وهو يعلم ان بايعه غاصب بايعه
 بل اذا نسا لك فبني فيها فاستحقته بوجوب شري لا يرجع المشتري
 بقيمة البناء على بايعه لانه مغر لا مغرور فلو لم يعلم انه يبيع
 بامر المالك لكن الباي قال انه اسرف في بيعه فشره فبني ثم استحق
 ماله وانكر الامر ببيع فالمشتري يرجع على بايعه بثمنه وبقيمة

بناءه لتحقيق الغرض كما لو اشترى امته ممن يقول اسرفي ما لكها جميعا
 فاولدها المشتري ثم انكر المالك الامر ببيعها فالولد حريصة
 ويرجع المشتري بالثمن والقيمة علي بايعه علي ما سياتي والبناء
 والولد مجربان مجري واحد في الغرض كذا شيخ وفي ح زرع ارضا
 سواها فاستحققت الارض قال من يوم رفع الزرع لو كان البايع
 غايبا ولا يرجع المشتري علي بايعه بشئ فلو اضر الزرع بالارض
 فليستحق ان يضمنه نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري علي
 بايعه الا بثمنه ولو كسري المشتري نهرا او حفرا ساقية او قنطرة
 علي النهر قنطرة فاستحققت الارض يرجع بثمنه وبقية ما احدث
 من بناء القنطرة ولا يرجع بما انفق في الكسري واخر ولا في ما
 جعلها من التراب ولو جعلها من اجر او قصب او لبن او شئ له
 قيمة يرجع علي بايعه بقيته وهو قائم يوم ربايعه بقلعه جفت
 شري دارا فاستحققت عرصتها ونقص البناء فقال المشتري لبايعها
 ان ابنتها فارجه عليك وقال بايعه بعتها بنية فالقول لبايعه
 لانه منكر حق الرجوع فثن المشتري لورجه علي بايعه بثمنه وقيمة
 بناءه هل يرجع علي بايعه بهما عند الامام لا يرجع الا بثمنه فقط
 وعندها يرجع بهما شري كسافا فاستحق اصله دون شجره و
 فضبانه وحيطانه فليست شري رد الاشجار علي بايعه وبستره
 الثمن ان لو لم يرد ينضرب لانه يومر بالعلم كذا وقال شري
 حمار مع بر دعة فاستحق الحمار لا البر دعة ليس للمشتري ان
 يرد البر دعة ويرجع بكل الثمن بل حصته الحمار وحده من الثمن
 والفرق انه يومر بقلع الشجر فيصير خطبا فيخرج من حد
 انتفاع شراة لاجله بخلاف البر دعة فصط سبل بعضهم عن
 شري ارضا فيه اشجار حتى دخلت بلا ذكر فاستحق الاشجار
 هل لها حصته من الثمن قال لا كما في ثوب قن وبر دعة حمار فان

ما يدخل

ما يدخل تبعا لاحتصه لمن الثمن وقال واحد منهم لهذه المسئلة
 رواية انه يرجع المشتري حصته الاشجار وفرق بينها وبين
 البر دعة والثوب ان الاشجار مركبة في الارض بخلاف الثياب
 فالقيمة هنا اقل فكانه استحق بعض الارض وكذا لو اراد البايع
 ان يعطي غير تلك الثياب فله ذلك لو كانت ثياب مثله بخلاف
 الشجر قال صاحب جامع الفصولين اقول في الشجر وفي كل
 ما يدخل تبعا ان الاستحقاق بعد القبض ينبغي ان تكون له حصته
 من الثمن علي ما سيجي فربما في فثن والله اعلم يقول الحنفية
 بن سبي قبله نقلنا عن شحي ازيد من ذلك دلالة علي ما ذكره
 فليظن بهما حصص شري امته عليها ثياب يباع مثلها فيها فحق
 ثوب منها او وجده عيب لا يرجع المشتري علي بايعه بشئ لانه
 دخل في البيع تبعا لا قصدا وهذا العلم بذكر البناء والشجر في
 البيع حتى دخل تبعا اما لو ذكر كرا كذا ببيعين قصدا لا تبعا فحق
 لوفانا قبل قبضه ياخذ الارض بحصتها ولا خيار له والشجر
 كالبناء ولو احتقر او قلعهما ظالم قبل القبض ياخذها بجميع الثمن
 او يترك ولا ياخذ بالحصته بخلاف الاستحقاق والتهلاك
 قبل القبض وهو علي المشتري كذا في ح وهذا بخلاف ما مر
 في فقط يقول الحنفية الظاهر ان لم يبر فيه شئ بخلاف ما ذكر
 هنا فليظن فيما مر في باع دارا علي ان فيه عشرة ابيات فنقص
 من العشرة جاز ويجزى كما في ارض نقصت فيها حلة ولواء
 استحق بعضها او ثلثه البايع اخذ الباقي حصته ان شاخ له
 دار وبنائه لاخر باع احدى بان ان الاخر يثن واحد فاحترق
 بعض البناء قبل قبضه حتى ترك واخذ الدار بكل الثمن بقسم
 الثمن علي البناء صحيحا وعلي قيمة الارض فاصاب البناء فهو لرب
 البناء واصاب الارض فهو لرب الارض ولو هلك كل البناء
 حتى ترك واخذ الارض بحصتها من الثمن فلا شئ لرب البناء

وهذا كما استحق البناء بطرح حصته البنان من الثمن كذا والشجر
 هذا كما لبنا شري دارا وقبضه فانهدم بنائه او هدمه المشتري
 او الاجنبي فاستحققت العرصة قال فظن المشتري بمرج حصته
 العرصة من الثمن لا بملكه سلكي الاوصاف لا فسط لها من الثمن
 الا اذا اورد عليها القبحن والوصاف ما يدخل في البيع بلا
 ذكر كبناء وشجر في ارض والطراف في الحيوان وجودة في الكلي
 والوزن في قنن البناء وان كان تبعا فليام يذكر في الشراء لكن
 اذا قبض يصر مقصودا ويصير له حصته من الثمن فاصححان
 وضع محمد رحمه الله اصلا فقال كل شئ اذا بيعته وحده لا يجوز
 بيعه وان ابعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشئ قبل القبض
 كان المشتري بالخيار ان يخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء
 ترك وكل شئ اذا بيعته وحده يجوز بيعه وان ابعته مع غيره
 لا يجوز فاذا استحق كان له حصته من الثمن عز اخذ الا بشفعة
 فبني ثم استحق من الشفيع مرج الشفيع على المشتري بثمنه
 لا بقيمة بنائه لا خذه برأيه في شري سكني في مكان وقف
 فقال ستولي ما اذنت له بالسكني فامره بالرفع فلو شرا
 بشرط التفرار يرجع على بايعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا
 بنقصانه بزازية وعن هذا قلنا لو بني في ملك الغير ثم باعه
 من اخر والمشتري عالم انه في ارض الغير فاستحق رب الارض
 عرصته لا يرجع على البايع بشئ اذا لم يبع بشرط التفرار كما ذكر
 في الوقف انما في شري فبني فاستحق الدار فكيف الدرك يواخذ
 بقيمة البناء كالثمن في رواية لا في ظاهر الرواية صفة لان قيمة
 البناء ليست من الدرك لانه انما يلزم البايع بسبب الضرر
 فصار كعيب فلا يضمن بسببه الكفيل ولو استحق بعض المبيع
 والمشتري فسخ العقد في الكل لكفيله ضمن قدر ثمن المستحق

للتام

للتام الثمن جامع الفتاوى باع رابته فولدت عند المشتري اولادا
 فاستحقها رجل واخذها بجميع اولادها يرجع المشتري على
 بايعه بالثمن وقيمة الاولاد في قوتهم جميعا لانه مفرو من
 حصته البايع فيرجع العرصة بثمانية على السلامة عند المعاوضة
 فنية المشتري ارضا حرة فانفق في عمارتها وتسوية اكارها
 وحفرها ثم استحق لا يرجع على البايع ولا شئ على المشتري
 بما انفق في عمارتها بسبب اخبرته اسراة انها حرة فزوجه
 على ذلك فولدت فاستحققت بعضي بها وبالولد للمستحق
 الا ان يبرهن الزوج انه تزوجها على انها حرة فحينئذ يكون
 الولد حرا وعلى بايعه قيمته في ماله حال وقت الحكم به دون
 مال الولد ولا ولد للمستحق على الولد ولومات الولد قبل الفسوخ
 فلا شئ على الاب من قيمته اذ لو كان مملوكا لم يكن مضمونا كما في
 ولد الغصب فغير المملوك اولى ان لا يكون مضمونا ولو لا بيته للزوج
 على انه تزوجها على انها حرة وطلب بين المستحق على علمه
 لانه يدعي مالواقرية لزمه فان الكفر حلف ولو اودها على هبة
 او صدقة او شرا او وصية اخذ المستحق الامة وقيمة الموصي
 ان العوجب للفرور ملك مطلق للاستباحة في الظاهر وقد
 وجد ويرجع الاب على بايعه بثمنه وبغته ولده لا بعقره عندنا
 ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصي بقيمة الولد عندنا
 لان حق الرجوع لا يثبت بمجرد الفرور بل ان كان الفرور في
 ضمن المعاوضة انما يصير صفة السلامة مستحقة بخلاف
 التبرع وكذا لا يثبت له حق الرجوع بالعيب في التبرع ولو
 باعها المشتري الاول فاولدها الثاني فاستحققت يرجع الثاني
 على الاول بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع الاول على بايعه
 الا بالثمن عند الامام وعندها يرجع بقيمة الولد ايضا شراها
 فخرها فزوجه فولدت فاستحققت لا يرجع على بايعها بقيمة

الولد كذا فاشترى بائنه فذهب احدها نصيبه من شتر بكمه
 فاولدها فاستحققت باخذها وعقرها وقيمة الولد فيرجع الاب
 بنصف الثمن ونصف قيمة الولد علي بائنه ولا يرجع بالنصف
 الاخر لانه لم يملكه من جهته بطريق المعاوضة ولا يرجع علي
 الواهب بشئ من قيمة الولد لانه شتره ولكن الواهب يرجع
 بنصف الثمن علي البايح اذا استحقاق علي الموهوب له استحقاق
 علي الواهب ولم يغرم الواهب شيئا من قيمة الولد ليرجع به
 علي البايح ورغها من ابيه فاولدها فاستحققت بصير الولد
 حرا بقيمة المذمور ويرجع بالثمن وقيمة الولد علي بائنه
 مورثه الا يري انه يرد لها بالعب وهذا بخلاف الموصي له
 لو اولدها فاستحققت لا يرجع علي بائنه الموصي الا يري انه
 لا يرد لها بعب ولو شترها عالما بان البايح غصبها او تزوج
 امرأة اخرته انها حرة عالما بانها كاذبة فاولدها فالولد
 رقيق لعدم الضرر لعلمه ولا يرد رضى برك مائه لعلمه ولو شترها
 عالما بانها لغيره فقال ان سالكها وكلني ببيعها او مات او وصي
 الي فاولدها ثم جاما لكها وانكر الوكالة والوصية ياخذ استه
 لانه لم يثبت اذنه وياخذ عقرها وقيمة ولدها للمذمور فاشترى
 يرجع بالثمن وقيمة الولد علي بائنه لانه لم يسلم ما الرزق ولو
 شترها وكيله فاستولدها الموكل فاستحققت اخذها وعقرها
 وقيمة ولدها من المشتري ويرجع هو بثلث الامة وقيمة الولد
 علي البايح والوكيل الذي يلي الخصومة فيه ان البايح الرزق منه
 السلامة للوكيل الا يري ان الخصومة في العيب للوكيل دون
 موكله ولو عقرته او اخرته انها امته لهذا فاشترىها منه فاستولدها
 ثم استحققت وقد ولدت للمشتري وقال محمد يرجع المذمور
 بالثمنين علي البايعين فان كانت ولدت لاكثر من سنة
 اشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد علي واحد

منها استحقاق البعض وفي بيع شتره فادعي اخر نصفه فاشترى
 منه لا يرجع علي بائنه بشئ الا ان شتره بعد استحقاقه فيرجع
 بنصف ثمنه دار بيده ادعي اخر نصفه فصالحه علي الف ثم استحق
 نصفه لا يرجع علي واحد منهما بشئ اذ كل منهما يقول نصيبه منه
 ولو استحق ثلثه اربعة رجح عليها بنصف ما اخذ الخ شتره
 ارضا فبني فاستحق نصفها ورد المشتري ما بقي علي البايح يرجع
 عليه بثلثه ونصف قيمة البنا لانه ضرر في النصف ولو استحق
 نصف بعينه فلو كان في ذلك البنا النصف فقط يرجع بقيمة البنا
 ايضا ولو كان في نصف لم يستحق فله رد الباقي ولا يرجع بشئ
 من قيمة البنا من شتره نصفه شاعا فاستحق نصفه قبل
 قسمته فالبيع نصفه الباقي وهو الربع طقه استحق نصف
 دار شايها او ثلثه او نحوه بخير المشتري عندنا رد الباقي
 ويرجع بكل الثمن او اسك الباقي ويرجع بثلثه المستحق فلو
 استحق منه موضع بعينه فلو كان قبل القبض فهو مخير كذا ذكر ولو
 كان بعده فلا خيار له ويرجع بثلث المستحق وقيل له ان يرد
 الكل ويرجع بالثمن يقول الحقير الطاهر ان القول الثاني اصح
 اذ كان باقي الدار بحيث ينقص ثمنه بعد افراز ذلك البعض
 الذي استحق لانه ذكر في جميع الكتب ان ما يوجب نقصان
 الثمن عند التجار فهو عيب به يرد المبيع علي البايح يدل
 علي ما ذكرنا صريحا ما سياتي بعد عشرة اسطر من قوله ثم
 لو اوردت الاستحقاق عيبا الي اخره بقى بني في دار شتره
 فاستحق نصفه بعينه فله رد ذلك النصف ولا يرجع بشئ
 من قيمة البنا ولو في يده ارضا ففرض فاستحق نصفه شايها
 ينبغي ان يكون حكمه حكم بنا احد الشريكين في ارض الشريكة
 وثمة يقسم الارض بينهما فاوقع من البنا في نصيب من لم يبن
 يوم مر بملعه شتره حايطا وبني عليه فاستحق ثلثه فله ان يرد

البيع ويرجع بالثمن وثلاث قيمة البناء على بائعه ولو استحق نصف
الدار شيئا يرجع بنصف قيمة البناء ولو استحق نصفه معينة
وفيه البناء يرجع بقيمة البناء كله ولو كان الباقي النصف الآخر
ورده نقض البناء ولم يرجع بقيمة على البائع عن شري
كرما فاستحق نصفه فله ان يرد الباقي لو لم يتغير في يده ولم ياكل
من ثمره شئ استحق بعض المبيع فلولم يميز الا بضر كذا
وكرم ورجي وزوجي خف ومصرعي باب وقن بخير المشتري
والا فلا فطش كئوين لان منفعة الدار يتعلق بعضها
ببعض ومنفعة الثوب لا يتعلق بمنفعة ثوب اخر شئ استحق
بعض البيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق وبخبر
المستحق في الباقي كما مر سواء ورث الاستحقاق عيبا في
الباقي او لا لتفرق الصفة قبل التمام وكذا لو استحق بعد
قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غيره بخير لما مر من
التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو لم
اورث الاستحقاق عيبا فبما بقي بخير المشتري كما مر ولو لم
يورث فيه عيبا كئوين او قنين استحق احدها او كلي
او وزني استحق بعضه اذا بضر بعضهم فالمشتري يأخذ
الباقي بحصته بلا خيار قاضي خان شري رابع بناه
بالعارف فاستحق البناء قبل القبض قالوا بخير المشتري
ان شا اخذ الارض بحصتها من الثمن وان شا ترك وان
استحق بعد القبض ياخذ الارض بحصتها من الثمن ولا خيار له
وكذا لو شري ارضا مع اشجارها فاستحق الاشجار
وان احترقت البناء او الاشجار او قلمها ظالم قبل القبض
خير المشتري ان شا اخذها بجميع الثمن وان شا ترك
وليس له ان ياخذها بحصتها من الثمن وبعد القبض يكون

المالك

المالك على المشتري في شري ارضا فاستحق بعضها المعين
بطريق العامة او للمقبرة لا يفسد البيع فيما بقي كجم بين قن
ومدبر ولو ظهر بعضها مسجد اذكر في شئ لو كان مسجد جماعة
فسد البيع ولو كان مسجد اخصا لم يفسد باع ضيقة بوكالة
فظهر بعضها وقفا فالمشتري رد الباقي على الوكيل ثم الوكيل
يرد على موكله لو رد عليه بيته لا باقرار وهو الراد بعيب
سواء هل يفسد البيع في الباقي قبل يفسد كالموجع بين
حر وعبد والاصح انه لا يفسد اذا الوقف باق على ملكه فهو
كمدبر لا يخرج شري دار فبني فاستحق نصفه بيته هو
المشتري بنقص بناءه لعدم اذن شريكه ثم بخير المشتري
ياخذ نقض بناءه ولا يرجع بشئ لانه لما رضي بالقبض ابرا
الباع عن الزيادة وان شا ترك نقضه للبائع ورضع عليه
بقيمة بناءه ولو كان الباع اثنين والمشتري واحد او اثنين
بجها يومر المشتري بنقص بناءه كما مر ثم اذا ظفرا احد
ببايعه رجعه عليه بنصف قيمة بناءه مسلما نقضه اليه
ثم ولو حضر الاخر فلكه الاول ولو كان الباع واحدا والمشتري
اثنين وغاب احدهما والمستحق واحد فالمشتري الحاضر
ان يضمن الباع نصف قيمة البناء وترك نقضه له ولو حكم له
بنصف قيمة البناء فلم يقبض شيئا منه حتى حضر المشتري الاخر
فله ان يختار ذلك فلو اختاره وحكم له بنصف قيمة البناء ثم
قبض احدهما شيئا من حصته من قيمة البناء لم يشاركه الاخر
شري كرما فبني او غرس فاستحق ثلث الكرم شايعا تقسم
الارض بينهما في وقع في نصيب المستحق يومر بقلعه ثم يرجع
على بايعه كما مر في البناء هذا الوثن في ارض شراها لو كان
في يده ارض فبني فيه او غرس فاستحق نصفه او ثلثه هل

يجبر على تفرقة كل الارض فهذه مسئلة بنا احد الشريكين في
ارض مشتركة بغير اذن شريكه وحكمها ما ذكر في حق ان لشريكه
ان ينقض اذ له ولاية القبض في نصيبه والتميز غير ممكن
وكذا الفرس فكل صاحب على ارض فظهر انه شاع بين
المسلمين عليه وبين غيره صح الصلح في ملكه حتى لو كان الدين
عشرة واستحق نصف الارض يدعي خمسة ولا يصح الصلح
في ملك الغير ولو استحق كل الارض يرجع بجميع الدعوي
فان استحق نصفه يرجع بقدره مرة للمسلمين بالكل هداية
ادعي دار كلها فصالحه على مائة درهم فاستحق منها شئ
رجع بحسابه وقاية فلو استحق كلها رد الموضع بس
صالح من قن فاستحق نصفه بخير رد ما بقي وصار على دعواه
او اسك ما بقي وكان على نصفه دعواه وقد مر كثير من
سائل الاستحقاق في فصل دعاوي الخابج وذي اليد
وفي سائل الدفع من فصل التناقص فليرجع اليها لد الخابج
الفصل السابع عشر في بيان
المعقود التي تعين فيها النقص والتي لا تعين فيها صح الدراهم
والدنانير لا تعين في المعاول والوحدات ولو عينت خلافا لثاني
وغير المثلي مبيع ابد الاله تعين والوزني والعدري المتقارب
بين مبيع وثمن فان قولت باحد النقيدين فهو مبيع لترجح
معنى الثنية في النقيدين وان قولت بغيرها بان قولت بعين
فان كانت الكيلية والوزني والعدري المتقارب معينا فهو
مبيع ايضا ولو غير معين فان استعمل استعمال الاثمان مجمع
بان ادخل عليه صرف الباصح فهو ثمن مخوان يقول
اشتريت منك هذا القن بكبر ولو استعمل استعمال المبيع
كان سمي كقولك اشتريت منك كبر بهذا القن فلا

يصح الاسلام والفلوس كدراهم في انها لا تعين بالتعيين وما عدا
النقصور تعين في المعقود المجمع الاصل في معرفة الثمن من المبيع
ان ما يتعين بالعقد فهو مبيع وما لم يتعين فهو ثمن الا ان
يقع عليه لفظ المبيع بان عينه لان يكون مبيعا فالنفاير بينهما
ثابت حكما حيث كان ثابتا اسما اذ الاصل ان اللفاظ المتباينة
توضع بآراء المعاني المتباينة قال الله تعالى وسروه بتمن محسن
دراهم معدودة قال الفراء الثمن ما كان في الذمة فجعل ذلك
اصلا في الفرق بينهما فالنقدان اثمان ابد لا يتعنان بالعقد
كذا في شرح من المجمع لمصنفه في الاسوال ثلاثة ثمن محض
كنقدين وقسم يصلح ثمنا ومبيعا لكل واحد فالاختلاف باعيانها
مبيعة ولكونه صالحا للثمن وللمتعة لثمنها ثمن فالعقد لو ادخل
صرفا الباقى بدله يصير مبيعا وقسم هو سبعة محضة لكنه قد
يلحق بالثمن في بعض الاحكام بان يدخل صرفا الباع عليه كتاب
لا يصلح قيمة اصله حتى لو تلف ثوبا لا يلزمه ثوب مثله ففي كل موضع
يكون الكيل ثمنا يجوز الاستبدال به قبل قبضه لم تخز الا قال عليه
بعد هلاك المبيع ولا يجب رد عينه عند الفسخ ولو هلك
الكتاب تجوز الاقالة عليه وما يصلح ثمنا يصلح اجرة وما لا
يصلح ثمنا لا يصلح اجرة الا المنفعة فانها يصلح اجرة اذا اختلف
الجنس ولا يصلح ثمنا واعتبر الاجارة بالمبيع لانها مبيع كسائر
البياعات ثم اذا كانت الاجرة عروضا او ثوبا با شرط فيه جميع
شرايط السلم خلافا ووفقا اذا الاجرة نظير السلم فيه صلت
النقدان جنس واحد عند ابن ابي ليلى مطلقا وعند الامام
في بعض الاحكام كزكوة وقيمة متلف وارث جنات وكذا الشركة
لو كان مال احدها دراهم والاخر دنانير قال محمد استاجر
بنا بدراهم فاجره باكثر مما استاجر به لم يجز ولا يطيب له

الفضل ولو اجره بدنا غير جاز وان كانت اكثر منه قيمة ولم يجعلها
كشي واحد وهذا الان بعضهم قالوا جاز له ان يستفضل علي
الاجارة بمثل ذلك الجنس فلم يختلف فيه ووجد اني علمته وهو
اختلاف الجنس من حيث الحقيقة بني الحكم عليه شيء يتعين النقدان
في التبرعات كهبة وصدقة والنقود تتعين في الشركات و
المصارفات والوكالات بعد التسليم اليه هو لا يكونها امانة
وقبل التسليم لا تتعين وجيز النقدان لا يتعينان في المعاول
وفسوخها وان عينت حتى لا يستحق عيضا ولا يشتري امانات
بملكها ويرد مثلها ويتعينان في القسوب والامانات
والوكالات والشركات ونحوها قال له اشترى بيته
الالف امته واره الدراهم ولم يملكها اليه حتى ضاعت فشري
الوكيل امته بالالف لزمت الموكل والاصل ان التقدين لم يتعينا
في الوكالة قبل التسليم فكذلك انما هو وسيلة الي الشراء اما
بعد التسليم فاختلف الشايع بعضهم قالوا يتعينان حتى
يبطل الوكالة بهلاكهما تتعينا في الشراء قبل التسليم ولا ان
يد الوكيل يد امانة وهي يتعينان في الامانات وقال عامة
لا يتعينان وفايدة النقود والتسليم علي قولهم شيان توف
بقا الوكالة بقا النقد وقطع الرجوع علي الموكل فيها وجب
عليه للموكل ولو سرق من يد الوكيل لا يضمن لانه امين
في قبض قبل الشراء ولو شري بعده امته بالالف نفذ عليه لانه
لم يبق وكيل بعد هلاك الدراهم مصط دفع اليه الف واره
ان يشتري له بها امته فملك نصفه في يد الوكيل فشري امته
بالف فهي له ان الوكالة تبطل بقدر ما هلك فيبقى وكيله
بشرا امته بخمسائة ووكيل الشراء بخمسمائة ان اشري
بالف ينفذ علي الوكيل كذا هذا ولو شراها بخمسمائة

فان

فان ساوت خمسمائة فهي له وان ساوت الف او اقل قدر
ما عين فيه فهي لموكله لانه لما امر بشرايها بالف فقد حصل
مقصوده ولو دفع اليه الف ليشترى له شي بعينه فملك
الدراهم ثم شراه فهو للموكل لما امر ولو هلك بعد الشراء
فهو لموكله ويرجع بمثلها علي موكله ولو اختلفا في الهلاك
قبل الشراء او بعده فالقول للاسرع بينه ولو هلك في يده
بعد الشراء ورجع بها علي الاسر وهلك الماخوذ ثانيا في يد
الوكيل لم يرجع بعده علي الاسر وكذا لو قبضها الوكيل من موكله
ابتدأ بعد الشراء فملك في يده ولم يرجع بها علي الاسر وينقد
ثمنه من مال نفسه حج امره بدينه بان يشتري له بدله ففنا
بغير عينة فشراه فهو له عند الاسام وعند الاسر من هل
يتعين النقدان في العقود الفاسدة للمرفق رواية ينقطع
حقا لشريها في استراد عيضا اذ البيع الفاسد مبادلة من كل
وجه فاسد المبادلات يلحق بجائزها فيما سوي المثل من
الاحكام وفي البيع الجائز من وجب رد الثمن بحكم الانفساء
للمعقد لا يجب رد عين ما قبض وكذا فاسده وفي رواية
لا ينقطع وعلي البائع رد عينه باقيا لقبضه بسبب فاسد والقبض
بسبب فاسد بمصيبة والاصل في المعاصي رد هاتين كل وجه وهو
يتحقق ببرد العين فتن يتعين النقدان في بيع فسد من الاصل
الا فها ينتقض بعد الصحة والاول كظهور البيع حرا او ام ولد
فيتعين فيه الثمن في الرد لان هذا القبض حكم الغصب فيتعين
الرد والثاني كرهلاك البيع قبل تسليمه فالثمن فيه لا يتعين في
رواية وهو الاصح وفي تعيينه في فساد الصرف لعدم القبض
روايتان والصحيح تعيينه كذا فتن وتعيينا في قبض شي من
دين مشترك حتى لو قبض احدها نصيبه يوم سر به نصفه علي

عين

شريك سواء كان المتعوض مثل حقهما او اجود او ادرى ج الكيلي
 او الوزني لو بيع وقبض فالاقالة والرجيب يوجبان رد عين
 ما قبض فان كانت ثمانية باع قنا بكره فقط لا لزوم رد مثل
 البر لا عينه لانه في الامثال يلزم رد مثله لا عينه اذ القبح انما
 يلاقي الثمن الذي وقع في الذمة دون العين والكيلي والوزني
 لا يتعيان كالثمن لان اوصافهما اثنان واعيانهما سلب
 فحاش القبضين وتباينهما وما ينوب احدهما عن الاخر وما لا
 ينوب ج كل شئ مضمون في يده بجمته لو اشتراه من مالك ببيع
 الشراء والقبض معا ولم يحتج الي قبض جديد وليس بايعة
 منع منه الي قبض ثمنه وكل شئ مضمون بغيره او امارة فلا
 بد من قبض جديد فللبايع منع منه ما لم يجدر قبضه واما
 الهبة فانها تقع والقبض معا في الوجهه كلها والاصل ان
 القبضين لو تجا ناسا يعني لو كانا مضمونين او غير مضمونين
 ناب احدهما عن الاخر ولو اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون
 لانه اقوي القبضين فينوب عن الاضعف والمضمون بغير
 ينوب عن المضمون لا عن غير المضمون والمضمون بغيره هو الرهن
 فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين فالرهن لو باع الرهن
 من مرتبه لا ينوب قبض الرهن عن قبض البايع ولو وهبه
 منه بعت العقد والقبض معا والبيع قبل قبضه مضمون بغيره
 وهو الثمن فلو اشتراه ولم يقبضه حتى وهبه من بايعه فهو
 اقل له ولو اصر رهنه من مرتبه صح ولا يصير قايضا ما لم يجدر
 قبضا لا جارة بخلاف ما لو اعاره منه حيث يصير قايضا
 وان لم يجدر حتى لو هلك قبل ان يستوله بعد الاعارة
 بهلك امارة كما لو هلك حال الاستعمال وفي الاجارة لو
 هلك قبل ان يجدر بهلك هلاك الرهن القبض بطريق

المساومة

المساومة لم يكن قبضا للبيع فللبايع اخذه من المشتري بعد
 البيع للثمن فلو فارقه البايع قبل القبض بطل اخذ الثوب فهذا
 رهن منه بقبضه فليس له ان يسترده كذا من وهذا يشكل علي
 ما سر من ان كل شئ مضمون بقيمته ببيع فيه الشراء والقبض
 معا ان القبض علي سوم الشراء الوسمي ثمنه فهو مضمون بقيمته
 فينبغي ان يكون كذلك ج او رعه الفائم اقترضه من قال ج
 لا يخرج الالف عن الوديعة حتى يصير في يد المودع حتى لو هلك
 قبل ان تحصل يده المير لا يضمن وكذا كل امارة وكذا لو
 قال المودع لرب الوديعة اذن لي ان اشترى بالوديعة شيا
 او ابيع لانه امين مت الدينان لو تجا ناسا تقع المقاصة
 للمودع علي رب الوديعة دين تجا ناسا لم تقع المقاصة ما لم
 يجتمعا عليه وبعد ما اجتمعا لا يصير قضا ما لم ياخذها من
 اجله ولو كانت في يده لا يحتاج الي شئ غير ذلك ومسي
 صار ديناصار فصلا وحكم المصوب لو كان في يد رب
 الدين وحكم الوديعة سواء يد دين لهما فالتف احدهما ما لا
 للمديون حتى صار قيمته قضا صا فلشريكه ان يرجعه عليه
 وهذا يدل علي ان الدين لو اتلف مال المديون حتى لزوم
 قيمته يصير قضا صا بدنه فقط له عليه مائة درهم لا يصرف
 ولا يسلم والمديون عليه مائة دينار فرضي او غصب لا تقع
 المقاصة بينهما ما لم يتقاصا فاذا اتقاصا يصير قضا صا عن
 عشرة دنانير ويبقي لرب الدنانير تسعون دينارا فلم ان
 دين الدرهم لا يصير قضا صا بدني الدنانير بدون المقاصة
 والحاصل ان رب الدين لو اتلف مال مديونه فلو تجا ناسا
 يصير قضا صا بدنه وان لم يتقاصا وان لم يتجاسا لم يصير قضا صا
 ما لم يتقاصا الفصل الثالث عشر

في بيع الوفا واقسامه وشرايطه واحكامه كفاية ذكر في
المحيط ان بيع الوفا هو ان يقول الباي للمشتري بعت منك هذا
العين بمالك علي من الدين علي اني ابي قبيضت فهو يبي عناية
او يقول بعت هذا بكذا علي اني اذ رفعت اليك ثمنك
تدفع العيني الي من البيع الذي تعارفه اهل زماننا احتيا لا
للمبا وسماه بيع الوفا هو رهن في الحقيقة لا يملك ولا ينفع
به الا باذن صاحبه ويضمن ما الكل من ثمره وانفع من شجره
وسقط الدين بهلاكه لو يبي ولا يضمن الزيادة والمبايع
ان يسترده ان اقضي دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن
في حكم من الاحكام اذ المتعاقدان وان سمياه ببيع لكن
غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين اذ العاقد يقول
رهنت ملكي فلانا والمشتري يقول ارهنت صلتك
فلان والعبرة في التصرفات المتعاقدة والمعا في لا للاعطاء
والمباين فان الحوالة بشرط ان لا يبر الا صلب كفاية والكفاية
بشرط البراءة حوالة وهبت الحرة نفسها بحضرة الشهود
بحسب المهر نكاح والا تصنع الفاسد اذ اضرب
فيه الاجل سلم ونظامه كثيرة فلو باعه وفا وتعا بضا
فاستاجر من المشتري لا يلزمه الاجر لانه رهن والرافض
لو استاجر من مرتبه لم يلزمه الاجر ولو باع وفا بضا
المشتري من اخر بضا بانا وغاب فللباي الاول ان يجام
المشتري الثاني لياخذه منه لانه وان كان حق الحبس للمرتين
لكن بيد المشتري الثاني غير محقة والبايع الاول ما لك له
ولو طلب ملكه ممن اخذ به غير حق ثم للمرتين ان ياخذه
منه ويجبه حتى يحضر وكذا الوصايا الباي الاول والمشتري
الاول والاخر فلورثة الباي الاول ان ياخذه من

ورثة المشتري الاخر ولهذه الورثة طلب ما اخذه الباي
من الثمن ولورثة المشتري الاول ان ياخذوا المبيع من ورثة
البايع الاول ليجسوه بدين مورثهم الي ان يقضوا دينه
صحة فتوى ابي زماننا ان حكم حكم الرهن من قال النسي
اتفق مشايخ زماننا على صحة بيعا علي ما كان عليه بعض
السلف لانهما تلفظا بلفظ البيع بلا ذكر شرط فيه والعبرة
ايضا بالمفوض دون المحفوظ فان من تزوج امرأة ومن
نيه ان يطلقها بعد ما جامها صح العقد قال صاحب
جوامع الفصولين اقول ان الانتفاع به مقصود كما ان
الاستيثاق به مقصود فلا وجه لحمله رهنا مع رضا بالانتفاع
فعلي هذا لا يكون رهنا لفظا ولا عرفا يقول في كلامه نظر ان
يقصد الاستيثاق يكون رهنا عرفا وان لم يكن رهنا
بالنظر الي الرضا بالانتفاع ولا شك الا الاستيثاق
هو المقصود اصاله في عقد هذا البيع بخلاف الانتفاع
اذ الاستيثاق مقتضية والانتفاع مخففة كالا يخفي
علي ذوي الانتباه وفيه قال للنسي مستفت اني بعت
ما ثورتا فطلب المشتري الاقالة وهو يقول بعثني وفا
وقلت بعثك بتا فاجاب القول فقلت فقال لو صلتني عن
ذلك هل يعني ان احلف وكان نيتي ان اخذ ما ثورت
منه واردا الثمن اليه بعد زمان وكان قصد المشتري ايضا
ذلك الا اني لا اقدر اليوم علي نقد ثمنه فاجاب انما ذكر
ذلك قبل العقد وما كان في القلب عند العقد لا عبرة له
لعمد يذكر عند العقد سوى الايجاب والقبول وذلك ان
تحلف فيه بانا فان قيل يشكل هذا بان المبيع اذا احتاج
الي الحارة فالبايع يعمره ويورثه ايضا فالجواب

انه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو استغنى لا يجبر وكذا لا يجبر
 علي ترك الوفاء بذلك ويجعل البيع بائناً وللمشتري حق
 طلب الثمن لا غير فان انتقض البيع بان كان داراً فانهدم
 لا يجبر البائع علي رد الثمن لانه كبيع جديد ولو كان البيع
 قناً او رابية فهلك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما علي
 الاخر صح الصحيح ان بيع الوفاء ان كان بلفظ البيع لا يكون
 رهناً ثم ان ذكرنا شرط الفسخ في البيع فسد البيع ولو لم
 يذكره فيه وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء لبيع بشرط
 الوفاء وتلفظا بلفظ البيع الجائز وعندها هذا البيع غير
 لازم فكذلك يعني نفسه ولو ذكر البيع بلا شرط لم يذكر
 الشرط علي وجه القعدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد ان
 المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازماً الحاجة الناس اليه
 بزمانية القول الرابع ما اختاره الامام ظهير الدين انه
 بيع فاسد فلو يابعا ثم قال احدهما جوزني اديم مبيع بمن
 بازده فقال نعم لا يفسد البيع اما لو شرطاه في البيع يفسد
 ولو بعد العقد يلحق عند الامام وهل بشرط المجلس
 للاتفاق ذكر السرخسي وابو اليسر انه بشرط وهو الصحيح
 وفي فوائده البرهاني تباعاً مطلقاً ثم الحق الوفاء يلحق عند
 الامام كاثبات الشرط المفسد واسقاطه ان لم يكن قوياً
 وعندها لا يلحق وان شرط الوفاء ثم عقد مطلقاً ان لم
 يقر ابائنا علي الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق
 كما في التلحقة عند الامام والخامس ما اختاره ابي خوارزم
 انه اذا اطلق البيع لكن وكل المشتري وكذا بفسخ
 البيع اذا حضر البائع الثمن او عهد علي انه اذا و فاه
 فسخ البيع والثمن لا يجادل المبيع وفيه غبن فاحش

18
 ووضع المشتري علي اصل المال رجاء بان وضع علي مائة
 ومشتري ديناراً فبرهن وان بلا وضع ربح بمثل الثمن او غبن
 يسير فبات بشرط ان يعلم البائع بالغبن الفاحش اما اذا
 ظن انه ثمن عدل لكنه باع بغبن فاحش حقيقة فبات لا نائماً
 نجعله رهناً بظاهر حاله لا يقصد الباعث بالغبن وليس
 بمعهود وضع الربح علي الثمن في البات واختار حاتمة
 المجتهد بن مولا ناسيف الدين انه رهن والسادس ما اختاره
 الامام الشيخ في الزاهد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع نجعله
 سبباً صحيحاً في حق المشتري حتى ملك المنافع ورهناً في حق
 البائع فلم يملك المشتري تحويله وملكه الي غيره واجبر
 علي الرد اذا حضر الدين لانه مركب من البيع والرهن وكثير
 من الاحكام له مكان كهيته في الرهن وبشرط العوض وجعلناه
 كذلك الحاجة الناس اليه فزار من الرهن ان مضافاً اسر
 من الناس الا ان يحكم وفي غريب الرواية عن الامام ان
 البيع لا يكون تلحقة حتى ينص عليها في العقد بان يقول بعثك
 هذه التلحقة وهي الوفاء واحد واختار الصدر والبدر
 والامام الرغباني ان البيع بشرط الرد عند فقد الثمن يملكه
 المشتري وقال البدر يملكه انتفاعاً فانه باع المشتري
 من غيره اجابوا سوي البدر بوجه البيع الثاني لانه سلمه
 البائع الاول الي المشتري برضاه والسابع انه لا يصح
 وهو اختيار صاحب الهداية واولاده ومناج زبائنا
 وعليه الفتوى اعني لا يملك المشتري بيعه من الغير كما في
 بيع المكره لا كما لبيع الفاسد بعد القبض وحكم زوايده
 كزوايد البيع الفاسد وزوايد المنصوب يضمن ان
 استهلك ولا يضمن ان هلك والثامن وهو القول الجاهل مع

فيه اشبه فاسد في بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ
 وصح في بعضها كل ما في البيع ورهن في بعضها حتى لا يملك
 المشتري بيعه من اخر ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر
 ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه وانقسم الثمن ان
 دخله نقصان كما في الرهن فجواز هذا العقد لاجل ان
 اليه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما وهو يشترط التلجئة
 ان هو صحيح عند الامام لا عند غيره فاعطي له حكم الصحة
 عملا بقوله وحكم الفاسد في بعض الاحكام عملا بقوله
 وحكم الرهن في بعض الاحكام عملا بقوله الناس كما سر ذكره
 واذ اوقع الرد في الحاقه بالصحيح او الفاسد فالحاقه
 بالصحيح اولا لتقليد الفاسد وترجيح القول الامام فيعتبر
 المذكور مثالا لما خولنا انتهى ما خصنا من البرازية هداية
 قال ومن جعل البيع الجائز المعتاد بيعا فاسدا يجعله كبيع
 المكروه حتى ينقض بيع المشتري من غيره لان الفاسد لغواته
 الرضا ومنهم من جعله رهنا لقصد المتعاقدين ومنهم من جعله
 باطلا اعتبارا بالهزل وشايخ سمرقند جعلوه بيعا جائزا
 مفيدا لبعض الاحكام على ما هو المعتاد للحاجة اليه عنانية
 قوله مفيدا لبعض الاحكام هو الانتفاع به دون البيع والهبة
 على ما هو المعتاد بين الناس للحاجة اليه واختاره المصنف
 ما ذكره المصنف في كتابه المسمى بمختارات النوازل
 بعد ذكر كون بيع الوفا رهنا وبعضهم جوزوا هذا البيع
 مخلصا عن الربوا والمخلص عن الربوا احسنها سنة
 وعليه جواز الفتوى فصح شراءه وفاء بعه من اخر بان
 قبل ان ينفذ البيع الثاني فليس للبايع استرداده كبيع
 المشتري شراء فاسدا وبصرف عليه احكام البيع الفاسد

الا ان المشتري لو باعه من اخر فللبيع الاول اخذه كما لو باعه
 المشتري من المكروه من اخر وزوايد البيع وفاكر زوايد البيع
 فاسدا فيضمن بالتعدي لا بد منه كزوايد الغصب بزازية سمر
 فتوى صاحب الهداية واولاده وشايخ العصر ان المشتري
 يملك زوايد البيع وفاولا يضمنها بالا تلاف وان انعقد البيع
 وفا المال جدد فوج الفلة قبل الدفع قبل لا يجبر المشتري
 على قبوله وقيل يجبر بشرط ان يعطي البايع للمشتري حصته
 من الثمن وقيل يجبر على القبول ويسلم الثمن للبايع فجعله
 كالرهن وان كان المشتري دفع غلة السنة ثم انعقد البيع الثمن
 في السنة الثانية قبل الادراك قيل يجبر وقيل لا وقيل ان
 كان يضي تلك السنة لا يجبر المشتري على القبول وان
 كان البيع مستقلا كالدار ونحوه فالمختار انه في اي وقت
 احضر العقد يجبر المشتري على القبول ولو انعقد البيع الثمن
 قبل خروج الفلة قيل لا يكون له قسط من الفلة وقيل له ذلك
 وتقسم الفلة على اثني عشر جزءا فيأخذ قسط الماسي من
 السنة قبل هذا اذا ظهرت الفلة لانها اذا لم تظهر ففي اي
 شيء يبقى العقد قال صاحب الهداية يبقى العقد في قدره
 ولا يتفاوتت ظهرت الفلة ام لا والمشتري وفا اذا باع باثنا
 او فا او وهب لا يصح واثمات فورثة يقومون مقامه
 في احكام الوفا وان هلك اشجار الحديقة المشتراة وفا بافة
 سماوية قيل يجبر البايع ان شاكره على المشتري وان شا
 اخذ المصنة محصتها من الثمن المنقود وقيل يجبر على الاقالة
 ولا يضمن الهالك وقيل لا يضمن الهالك ويقتله اذا انعقد
 البيع الثمن وان استهلك المشتري البناء واشجار قبل يضمن
 وقيل لا وروي عن صاحب الهداية فيما اذا انتقض البيع وفا
 بجبر البايع بين الاخذ بكل الثمن والترك وفي جواهر الفقه انه

ثبت الخيار في فصل النقصان للبائع كما ذكر واستقر فتوى
الامة في ذلك على سقوط حصة النقصان من الثمن فيقسم
الثمن على قيمة الباقي والها لك فيسقط قط الهالك
ويبقى حصة الباقي ببيان شري دارا قيمتها الف بمائة
وفان خربت الدار وصارت القيمة خمسمائة سقط من الثمن
خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن
القيمة كالمسرتين وان اغتصب البائع وفا والمبيع في يد شريه
قبل يكون المشتري خصما لمن يدعيه وقيل لا وصاحب الهداية
وكثير من مشايخ سمرقند على انه يشترط حضرتهما وقيل
لا يشترط فيه للاختلاف والخراج في البيع وفا على البائع
وذكر النسبي انه على البائع ان نقصته الزراعة لا نه به يجب
النقصان عليه وهو كالموجر والخراج على الموجر عند الامام
فان لم يطل له فقد ضيع حقه كما اذا ابراه عن الاجرة ويدل
عليه ما في الاسخسان ان الخراج في جميع الصور على رب
الارض الا اذا زرعتها الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة
وزكوة مال الوفا على البائع لانه ملكه بالتبضع وعلى المشتري
ايضا لانه بعد ماله موضوعا عند البائع او رينا له عليه
وليس فيه زكاة مال على رجلين لان التقديراتين في العقود
والفسوخ يقول الفقير لم يذكر حكم زكاة المبيع وفا والظاهر
انه على البائع وحده قياسا والله اعلم قال وان اجر المبيع
وفاس البائع فن جعله فاسدا قال لا يصح الاجارة ولا يجب
شي لان المستحق جهة اذا وصل على وجه الي المستحق يقع
على تلك الجهة والرد بحكم الفاسد لازم فيقع عنه ومن
جعل رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر ومن اجاره جواز
الاجارة من التاج وغيره واجوب الاجر وان اجره من البائع

قبل القبض اجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو
اجر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجر وهذا في الباب
فاظنك في الوفا غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض
والذي ورد عليه الوفا في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر
في الايضاح ان كل ما يصح بيعه قبل قبضه يجوز اجارته وما لا
فلا وبيع العقار قبل القبض جائز فكذا اجارته وقال الامام
فخر الدين الارسلاني لا يجوز اجارة العقار ايضا قبله
لان المقدير على المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني
بانه ان صح لزوم ان لا يجوز اجارة المستاجر قبل القبض والنقص
على خلافه وانت خبير بان العين قائم مقام المنفعة في حق
ارتباط الايجاب بالتبضع وفي محل اخر من البرازية اجاب باع
ارضا وفا ثم اجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على
الاجارة بعد البيع دل على انها قصد ابا البيع الرهن لا البيع
فلا يحمل للمشتري الانتفاع به يقول الفقير بل دلالة الاقدام
المذكور على انها قصد ابا البيع حقيقة البيع اكثر واظهر
كال مجني على من تدبر فليت شعري ما وجه غفول صاحب
الهداية مع انه في الدراية اية واية اية فنظر لومعني
بعض المدة وجا البائع بثمان المبيع وفا يجبر المشتري على قبض
ثمنه والوفاء با شرط ونجب الاجرة محضة سامعني من المدة ولكل
منها نقصه في كل حال اذ المقدر غير لازم ولو بيع كرم مجنب
الكرم المبيع وفا فالشفعة للبائع لا للمشتري فك لا بيع
المعاملة وبيع التلمذة حكمها حكم الرهن وللرهن حكم الشفعة
وان كان في يد المسرتين فوباع كرميا بيعا حاضرا فضي بعض
المدة وخرج المشتري بابعه من المشتري جائزا بآيات ولم

يذكر الثمن فالشراء للبائع لا للمشتري ولو باعه جازاً ثم باعه بآت
ثم نقاسنا البات لم يعد الجاز لان نقاسهما كبيع جديد
حتى لو كان فسخاً مطلقاً في حق الكل يعاد الجاز ولو باعه
جائزاً ثم باعه من غيره بآت حتى توقف على اجازة المشتري
جائزاً ثم قضى ثمنه او نقاسنا لا ينفذ البات فلا بد من تجديد
البيع بخلاف الرهن ولو باعه من غيره وقال لمشتري جائزاً
بعت بآت وهذا منك فلهذه فهو اجازة ولا يحتاج الى التحدد
ولو باي المشتري عن قبض ثمنه لا يجبر ولا يفسخ بلاقبوله
ولو قبض بعض الثمن يفسخ بجمسته عده باعه جائزاً ثم
باعه من غيره بآت ثم باعه من اخر فابهما اجازة المشتري شر
جائزاً هو ينفذ به كما في الرهن ولو وجد البائع المشتري
شر جازاً في بلد اخر وقد طلب الثمن بعد الفسخ فله ذلك
كما في الرهن ولو كان له صل وموتة واخذ في بلد اخر فله
ان يطالبه به فيه ولو وجع في البيع الجائز بين العقار والمنقول
الذي لا يجوز البيع الجائز فيه بان لم يكن بيعاً للمعار حتى
لو فسد البيع فيه هل يفسد في المعار اجاب لا يفسد في
المعار ويبقى جائزاً وهذا اشارة الى ان البيع الجائز لم يجز
في المنقول وقيل الوصي يملك بيع عقار الوصي ببيعاً جائزاً وقيل
لا يملك بزازية وفي النوازل جوز بيع الوفا في المنقول ايضاً
واختلفت ابيته سمرقند في ان الوصي هل يملك بيع عقار الوصي
وفا فاكسرم علي انه لا يملك فتوى صاحب الهداية على انه
يملك درر غرر واختلف في جواز بيع الوفا في المنقول قيل
يصح لعموم الحاجة وقيل لا يصح لاختصاص التعامل بالمعار
ز باعه وفا ثم باعه من اخر بآت بل اذن المشتري وفا

نقد البيع الثاني لانه بات وبطل الاول لانه موقوف والبات
يبطله كذا افتي صط وقال غيره من المتأخرين نقد البيع الاول
وبه افتي خ وقال واحد من الثقة رايت رواية انه ينفذ
البيع الاول لاول الثاني فقص الكفاية بال الوفا يصح مضافاً
لا في الحال اذ المال على البائع بعد الفسخ لا في الحال ثم باعه
جائزاً ولم يقبض ثمنه ليس له فسخ البيع بل حضور المشتري
بيعه من اخر بل رضي المشتري فقص باعه جائزاً ثم احتج الى
الجماعة ففعل بامر القاضي علي ان يرجع فله الرجوع باع كرسه
وفا حتى استحق المشتري كل غلته ثم بعد البيع شرط ان يكون
للمشتري ربع الغلة او نحوه لا يأخذ المشتري كله بل ما شرطه
اذا شرط اللاحق يلتحق باصل العقد عند الامام فكانه
شرط وقت العقد فحين باع ارضه وفا فزرعه المشتري ثم
ارى اليه البائع مال الوفا حتى انفسخ البيع والزرع بقول
اجاب بنقضهم بانه لو ارى بطلب المشتري يجبر على تغريب
الارض لاولاده بلا طلبه بل يترك في يده باجر مثله ولو قيل
ترك في يده باجر مثله في الوجهين فله وجه ذ استأجر ارضاً
فزرعه ثم نقاسنا والزرع بقول هل يترك الارض في يد
المستأجر باجر مثله الى حصاده او يورثه بقلعه قيل لا يترك
اذا المستأجر رضي بطلان حقه في الزرع حيث اقدم على
الفسخ باختياره وقيل يترك له عليه مسئلة صورته
رفع ارضه سزارية فزرع في اخر السنة ليس له ارض
قلعه فترك باجر مثله نصف الارض حكاه الى حصاده صيانة
لحق الزارع وقد رضي الزارع هنا بطلان حقه في الزرع حيث
اختر الزرع الى اخر السنة ومع ذلك ترك باجر المثل وفي هذا

الفصل ايضا لو مضت مدة الاجارة وقد غرس المشتري
 شجرة فالصحيح انه يوم يعلم الا انه يجب على الموصي قيمة الشجر
 مقلوعا بخلاف الزرع فانه ينزل باجره مثله الى الارث ان
 الزرع له نهاية بخلاف الفرس قد باعه جابزا وغصبه اخر
 من المشتري وعجز المشتري عن اخذه هل للمشتري اخذها معه
 بثمنه قبل فتح البيع واسترد الثمن فعلى قاس غصب
 الرهن ينبغي ان لا يكون له طلب ثمنه بل اولى لما مر ان مال
 الوفا ليس بثابت في زمة الباع ما دام البيع قائما فقط لو
 غصب الرهن ليس للمشتري ان يطلب ربه من الرهن من
 اخلاف فقال المشتري شريته باننا وقال الباع بعت وفا
 فالقول للباع اذا المشتري يدعي زوال العين عن البيع
 والباع ينكر فيصدق المنكر قد القول عندنا في هذه المسئلة
 قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان الثمن
 فاحشا الا اذا ادعى تغير السعر قد تغير السعر هل يمنع
 ان يكون الحال حكما اجاب بعضهم بنعم والنقصان الكثير
 هو لا يتغابن فيه الناس ويعتبر فيه يوم البيع لما مر ان
 تغير السعر يمنع ان يجعل الحال حكما حين ادعى الباع
 وفا والمشتري باننا او بالعكس فالقول لمدعي البات قال
 وكنت افني اول ان القول لمدعي الوفا وله وجه حسن الا ان
 ائمة بخاري هكذا اجابوا فوافقهم بقول الحنفية الظاهر ان
 ذلك الوجه الحسن هو ان مدعي البات يدعي زوال حق
 خصه في العين او الدين والاخر ينكره فيصدق كما سرت الاشارة
 اليه قبل اسطر في سنن لكن ما ذكره ائمة بخاري احسن من
 ذلك ان البات في البيع هو الظاهر والقول لمن يتمك

بالظاهر

بالظاهر وفاقا بل الدليل السابق حجة على اصحابه لانه
 ان المنكر في الصور بين علي ما ذكره وان كان منكرا باعتبار
 ما لكنه يدعي استرداد شيء بانه حقه والاخر ينكر فالمنكر
 حقيقة انما هو منكرا حق الاسترداد وهو مدعي البات
 فحمل القول له احسن والله اعلم قاضي خان ادعى احدها
 بيع الوفا والاخر البات فالقول لمدعي البات والبيته بيته
 الوفا لان بيع الوفا اما ان يعتبر فاسدا فالقول لمدعي البات
 واما ان يعتبر رهنا فالبيته بيته البيع الا ان في الرهن والبيع
 لو ادعى احدهما البيع والاخر الرهن فالقول لمنكر البيع ثم باعه
 وفا ثم باعه من اخر ورفع الثمن للمشتري الاول لم يجز البيع الثاني
 واخذ الثمن ليس برضا ادعى شراءه باننا ثم ادعى وفا لا يسع
 الثاني ان لا يمكن توفيقه بقول الحنفية دلالة على سماع
 الثاني لو انعكس الامر اذح يمكن التوفيق على التحقير
 والله ولي العصمة والتوفيق الفصل
 التاسع عشر في ما بل الاجارة المعهودة بمرقند بين المقرض
 والمستقرض يقول الحنفية ماهية هذه الاجارة مهمة ظاهر والاستفاد
 من مجموع ما ذكر في جامع الفصولين هي ان يورع المقرض
 للمقرض شيئا قليل القيمة ككبن وشط وخوها ويستاجر
 لحفظه ويعين بدل الاجارة على قدر الربح الذي عيناه لا يصل
 مال المقرض ليكون الربح حلالا للمقرض وربنا واجبا على المستقرض
 والله اعلم صنع في حل هذه الاجارة بعض شهادات وان افتوا
 بحلها بدل الاجارة المعهودة حلال طيب قد يرفع الى مقرض
 شط واستاجر لحفظه فضت مدة الاجارة في المقرض بالشط
 فطلب اجر ما عني فقال مستقرضه المستاجر ليس هذا
 شطي فالقول للمستاجر فلا تلزمه الاجرة لانه منكرا حفظ
 عينه ووجوب الاجر عليه والقول للمقرض في عين الشط

فيرا تسليم عن ثمنه ان القاضى اعلم به قال صاحب جامع
 الفصولين اقول قالوا القول للقاضى في قدر ما قبض وصحة
 وتعيينه وهذا يشكل بالوارد الشري ر المبيع بميب
 وقال الباع المبيع غيره يصدق الباع لا المشتري ح انه
 قاضى فالحق ان يفصل بان القول للمالك في تعيينه ان وجد
 التملك والا فللقاضى كتمين المنصوب وزق العسل
 في مسئلة الاختلاف في وزن الزق من البيع الفاسد مستاجر
 قال رفعت المدفوع اليك من رأس المال وقال مقرر من
 الاجرة فالقول للدا ف لا نه اعلم بجهة الدفع ولومات الدفع
 فوقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب محتاج الى اقامة
 البينة ان لا اعلم لهم فقط هلك المستاجر على حفظه فقال
 الاجير هلك بعد تمام السنة وقال الموجر هلك بعد شهر
 واحد فالقول للموجر لان وجوب الاجر عليه قال صاحب
 جامع الفصولين اقول فان قيل الاصل اضافة الحادث الى
 اقرب الاوقات فينبغي ان يصدق الاجير فقال المذكور صالح
 يصلح للدفع لا للاستحقاق وغرض الاجر الاجر فلا يصلح
 له وفيه استاجر الشري بايعه ليحفظ المبيع قبل قبضه لم يجز
 وكذا لو استاجر الراهن ماله لم يجز ان يحفظه يجب عليهما
 بخلاف ما لو استاجر المستجير او الوكيل لحفظ الوديعة حيث يجوز
 لانهما مستبرعان في الحفظ وفيه غصب دابة واجرها من اخر
 يلزمه الاجر وان كان المستاجر غاصب الغاصب ان الاجر
 انما يجب بمقابلة الانتفاع وقد وجد فوجب الاجر ثم لو اجرا
 منه دارا فأت احد الحارين بطلت الاجارة في حقه لاني
 حق الحي وكذا لو استاجر منه فأت احدهما كذا ط وقال
 وكذا لومات احدا الحارين بطل الكراخي نصيبه لا في نصيب

لا اصرح المقرض لورفع العين المستاجر على حفظه الي من
 ليس في عياله وامره يحفظه زمانا يجب اجرتك المدة ان
 الاجر على العمل اذ لم يشترط عليه العمل بنفسه فله ان يامر
 غيره به ولا يقال ان العين وديعة في يد المقرض وليس
 للمودع ان يورع الي من ليس في عياله لاننا نقول هذا الايداع
 ضمنى والضمانات تخالف القصدات على ما عرف يقول
 الحنفية بيان هذه القاعدة هو ما سياتي في ضمان المستجير
 من قوله والاصل انه قد ثبت تبعا ما يبطل قصدا ويثبت
 ضمنا ما يبطل صريحا كبيع حمل الامة صح تبعا لاجده وله
 نظائر كثيرة في الكتب الفصل العشرون
 في دعوى النكاح والمهر والنفقة والجهاز وما يتعلق بجميع
 ذلك دعوى النكاح اعلم ان كثيرا من مسائل هذا الفصل
 المذكورة في جامع الفصولين هنا تكرر ذكرها في فصل دعوى
 الخلع وزبي اليد وفي فصل التناقض وفي فصل اختلاف
 الدعوى والشهادة باقتضا كمال المناسبة فالباقي مما
 في جامع الفصولين هذا والله الموفق وفق الفتوى علي
 قولهما في الاستحقاق في دعوى النكاح كما مر حكم اذعت
 انه تزوجها ووطئها فانكر حلف بالله ما وطئها فلو نكل
 يقضي عليه بالمهر لا بالنكاح عند الامام وعندها يحلف
 بالله ما تزوجها فقط اذعت نكاحه وانكر اختار بعضهم
 انه يحلف بالله ما هي بزوجه لي فان كانت زوجته لي فهي
 طالق باين ان اليمين مجبري في النكاح عندسوم وبه
 يفتي واما حلف بالله وبالطلاق لجواز كذبه في يمينه
 بالله فتبقى معلقة لازات زوج ولا مطلقة اذا عيب
 نكاح منكوهة الغير ولا يمينه للمدعي يستخلف الزوج والرة
 ويبدأ بيمين الزوجه على العلم وان حلف انقطع الخصومة

وان نكل تخلف المرأة بئانا وان نكلت فهي للمدعي طارعا
امراة وقال كل منهما تزوجتها فافترت لاحدهما وانكرت
الاخر لا تخلف له المرأة وفاقا وكذا لو لم تغر ولكن حلفت
لاحدهما فنكلت لا تخلف المرأة للاخر قاضي خان ادعيا
نكاح امراة فافترت لاحدهما قال نصير ليس له ان يجلفها
للاخر ما لم يجلف الذي افترت له المرأة علي دعوي الاخر
فان حلفت برئت وان نكلت نصير زوجة له ولو ادعي
نكاحها بمحض شهود لا بد ان يذكر سماع الشهود كعدم
المتعاقدين ان العلى اختلفوا في ان سماع الشهود لكلاهما
هل هو شرط والاصح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح
الدعوي صح شهد انها امراته وحلله قيل لا تقبل ما لم
يشهد اعلو العقد وقيل انما ارشد الي انها تقبل فانه
قال لو قال المشهور عليه بالزنا التي تزوجتها او قال
هي امراتي ررني عنه الحد سوي بين الامرئين فدل انهما
واحد كذا كقول الحقير لا اشارة فيه كازمة القابل
والقياس مع الفارق لا يجدي طبايل لان سقوط الحد
بذلك اللفظين ليس ثبوت حقيقة الزوجية بهما
بل للحصول بمسبة الزوجية وهي كافية في الدردان الحدود
تدري بالشبهات فابن هذا من ذلك بل دليل القبول
هو ما مر ذكره في فصل اختلاف الدعوي والشهادة نقلنا
عن ط انه لو ادعي انه تزوجها وشهد انها منكوصة
او بالعكس تقبل ان النكاح سبب تعيين لكون المرأة
منكوصة فاستوي ذكره وتركه والله اعلم فتن ادعي
المدعي ابن زن منست وشهد كذلك فقال القاضي للمدعي
متي تزوجت او لشهوده متي تزوجها فسكتوا لا تخطل
به الدعوي عدة لو ادعي نكاح صغيره وقال زوجتيها

قاضي جند ولم يذكر اسم القاضي ولا نسبة نصم الدعوي وينبغي
ان نذكر انه هل للصغيرة ولي ام لا وهل للقاضي ولاية تزويج
الصغار يقول الحقير قوله نصم الدعوي بناء على اختيار احد
القولين في امثال هذه المسئلة وليس يتفق عليه ان قد
مر في اخر الفصل الثاني نقلنا عن ان في دعوي الفعل والشهادة
عليه هل يشترط تسمية الفاعل فيه اختلاف الشايخ واد له
الكتب فيها متعارضة فليست تفصيله هناك فتن ادعي نكاحها
بتزويج ابها في صغيرها وشهد انه قال زوجت بنتي الكبرى
المسماة كذا من فلان لكن لا يعرف بنته بوجهها تقبل شهادتهما
علي النكاح ثم يامر المدعي ان يبرهن ان بنته الكبرى المسماة
بكذا هذه بحكم عليها فلو قالت ان ابنته الكبرى وصدق المدعي
بحكم نكاحها ولو شهد انه زوج بنته منه ولا يعرفها بوجهها
فلو لم يكن للمدعي عليه الابنت واحدة تقبل لزوال الجهالة
البالغة لو برهنت علي رد النكاح عند البلوغ وبرهن الزوج
علي سكوتها تقبل بيته لانها تثبت الفعل وهو الا با قال
صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان تقبل بينة الزوج
لانه يثبت حدوث الملك ولذا جعلنا القول قولها عند
عدم البينة خلافا لغير لانها تنكر حدوث الملك فاللايق
ان يكون المذكور مذهب زفر فعلي ما ذكر يكون القول هو البينة
للمرأة عندنا وله وجه يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي ان الشهادة
علي السكوت شهادة علي النفي فلا تقبل وما ذكره من حدوث
الملك فهو امر ضمني ان المشهور به حقيقة هو السكوت وحدوث
الملك فرع عن الضمانيات تخالف القصديات كما مر قاضي خان
قال لها زوجتيك ابوك وانت صغيرة وقالت بلى زوجتيك
وانا كبيرة لم ارضي بالقول قولها والبينة بينة الزوج فتن
ادعت نكاحه فانكر ثم تصار قاضي ان النكاح كالت

لا يثبت النكاح لانهما في الابتداء الوتصادق كذا ما زن وشوم
لا يثبت النكاح ولو وقع التصديق في البيع بان ادعى الشرا
منه فانكرها ثم تصادقا عليه يثبت البيع الا اذا وجد تعاقب
اذ البيع ينمقد بتعاط دون النكاح قال صاحب جامع الفضولين
اقول قوله ثم تصادقا علي النكاح يدل علي سبق النكاح فينبغي
ان يحكم بينهما بنكاح والحاصل ان النكاح لا ينمقد بمجرد التصديق
بلما سبق العقد بخلاف البيع قاضي خان ادعت علي رجل انه
تزوجها فانكر ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وبرهن تقبل
بينته بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بمجرد ادعت علي رجل
نكاحا فحجده فاقامت المرأة بينة يقضي لها ولا يفسد النكاح
بمجرد فتن ادعى نكاح امرأة بيد اخر يقول ان الذي اليد
فصالحها المدعي عن الدعوي علي مال يصح ويكون خلعا لو كان
بلفظ البراة عن ادعى نكاحها وهي تنكره فصالحته علي مال
ليترك دعواه جاز خلعا في جانبها علي زعمه وبدلا للمال
لدفع الخصومة في جانبها ولو ادعت نكاحا فصالحها علي مال
لم يجز ادعى نكاحها فاختلعت هل يصح الخلع وهل لها ان
ترجع بما رفعت ما من ان الصلح خلع في زعمه الي اخره
يشير الي جوازها وقال بعضهم ينبغي ان لا يصح الخلع ان
النكاح لم يثبت فكيف يصح الخلع ولها ان ترجع بما رفعت
لاخذه بغير حق بخلاف الصلح ان الصلح عن دعوي النكاح
يجوز بخلاف الخلع فتن ادعى نكاحها فانكرت وقد تزوجت
باخر فاختلعت مع المدعي لا يحتاج زوجها الي تجديد العقد
ولا الي العدة عن المدعي ولم يصح هذا الخلع بس ادعى نكاحها
فانكرت فصالحها علي ما نثر علي ان تغري ذلك فاقرت
حاز اقرارها ولنزم المال كم ادعى نكاحها فانكرت واقر
وليها فصالحها علي ما نثر علي ان تغري النكاح صح فلو

وجد بينة علي اصل النكاح الاول لا يرجع في المائة لانها كزبارة
في المهر ولو ادعت علي زوجها طلاقا علي مال فانكر فصالحته
علي مائة علي ان يقر بالطلاق حاز ولو وجدت بينة علي
الطلاق الاول علي مال فلها ان تسترد بدل الصلح قد برهن
علي نكاحها ولم تظهر عدالة الشهود صلح لها ان تزوج باخر
ففي هذه الصورة لو قال المدعي كواه دكر ارم هل يحل
لها التزوج لو اسهل القاضي المدعي ايا ما قاله تمنع تلك الايام
لا يحل لها ذلك بزانية تزوجت امرأة الغايب برجل فبرهن
التزوج الاول علي انها امراته ان ادعت الطلاق لا يفسرها
القاضي فقط انكرت نكاحها فبرهن عليه لا نفقة لها ومن
هذه المسئلة يخرج جواب كثير من السائل دعوي المهر
ادعت مهر المثل ثم ادعت المسمى تقبل ان المسمى يتصور
بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد بان سمي بعد نكاح بلاسمية
ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل درر غرر اختلف
الزوجان في المهر فلو في اصله يجب مهر المثل ولو في قدره
فان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه اي ان
كان مساويا لما يدعي الزوج او اقل منه فالقول بيمينه
وان كان مساويا لما يدعي المرأة او اكثر منه فالقول لها
مع يمينها وانهما برهن يقبل سواء شهد مهر المثل له او لها
وان برهنها تقبل بينة من لا يشهد له مهر المثل وان كانت
المثل بينهما مخالفا فان حلها او برهنها فبني بمهر المثل وان
برهن احدها يقبل وان طلقت قبل الوطئ حكم شفعة المثل
اي ان كانت شفعة المثل مساوية لنصف ما يدعي الرجل
او اقل منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تدعي
المرأة او اكثر منه فالقول لها وان برهن يقبل وان برهن
فبينتها ان شهد له وبينته ان شهد لها وان كانت بينهما مخالفا

وبعد وجبت متعة المثل وموت احدهما حيا نهما حكا وبعد
موتهما فالقول لورثته عند الامام ولا يحكم مهر المثل وفي
اصله القول لمنكر التسمية عنده ولا يقضي بشئ الا ان تقصر
بينه علي مهر رسمي اذ لا حكم لمهر المثل عنده بعد موتها وعند
سوم فقي بهر المثل كما في حال الحياة وبه يفتي قال مشايخنا
هذا كله اذ لم تسلم نفسها فان سلمت ثم وقعت الخلا ف
في الحياة وبعدها فانه لا يحكم بهر المثل بل يقال لها اما ان
تقري بما اخذت واللعننا عليك بالمتعارف في المجل ثم
يجل في الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شئ
من المهر عادة ذكره الزيلعي ففت ادعت البراءة عن مهرها
بشرط وادعاه الزوج مطلقا وبرهانها في البراءة اولي
ان كان الشرط متعارفا وان لم يكن متعارفا صح الابرار
وقيل بينة الزوج اولي مطلقا ولو برهنت علي المهر علي
ان زوجها كان مقر ابد لك الي يومنا هذا وبرهن الزوج
انها ابراته من هذا المهر الذي تدعي فيه البراءة اولي
محيط قال لها هب لي مهرك وانا اعطيك فسا فقالت
وهبت لك والزوج لا يعطي ما سمي لها حتى ماتت فالتهمته
باطلة والمهر علي حاله اذ المرأة اذا وهبت مهرها لزوجها
بشرط ان يعطيها شيئا ولم يعطها عاد المهر اليها انتهى
يقول الحنفية وفي القنية صبي تزوج امرأة خيرا دن ابيه
ورخل بها لا مهر لها عليه وفي العبد المحجور يجب بعد العتق
لان ضمان قوله تزوجها وخلابها وقال لم اجابها وصدقة
فعلية كال المهر خلابها ولم تمكنه من نفسها ففيه اختلاف
المشاخ المتأخرين انتهى وفي العوض لو زفت اليه غير امراته
فوطنها لزومه مهر مثلها ولا يرجع علي الزاف لو وطئ جارية

ابنه او جارية مكانه او وطئ امرأة في نكاح فاسد مرارا فعليه
مهر واحد ولو وطئ جارية ابيه او جارية امراته مرارا وقد
ادعي الشبهة فعليه بكل وطئ مهر ففت ادعت الفاسد مهرها
علي ورثته زوجها تصدق الي تمام مهر مثلها لان مهر المثل
يحكم عنده فمن شهد له فله القول بس ورثتها لو ادعوا علي
ورثته زوجها المهر فانما لا يقضي بهر المثل عند الامام لو تقادم
العهد بحيث يتعذر علي القاضي الوقوف علي مهر مثلها اما
لو لم يتقادم يقضي بهر المثل عنده ايضا ففت قالت نكحتني
بكذا نفقة وقال نكحت بكذا رينا رايت نكاح وجب مهر
المثل واختلف المشايخ في انهما يتخالفان لم يجب مهر المثل ام
يجب ثم يتخالفان ادعت مهر رسمي في النفقة وهو مائة
ثم ادعت ان زوجها زاد لها مائة اخري لا يصح دعوي الثاني
لانها لما قالت كان الزوج بمائة فقد اقرت ان كل المهر مائة
فاذا ادعت الزيادة بعده والزيادة تلحق باصل العقد
ظهر ان المائة الاولى لم تكن كل المهر فيتناقص وقيل يصح
لانها تدعي المائة بحكم زمن العقد والمائة الاخري بانه زاد
في الزمان الثاني صح زوجها مهرها وقبضت مهرها فبلغت
وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصيا لبنتها لم يكن للبنت
ذلك لبراءة زوجها بدفعه الي الام يقول الحنفية الطاهران هذا
مقيد بما لو ثبت قبض الام ووصايتها ببينة الزوج او باقرار
البنت او نكولها عند تخليفها علي عدم العلم لا بمجرد اقرار الام
لما سياتي بعد قصة اسطر من مسئلة اقرار الاب قال ولو لم تكن
وصيا فللبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع علي الام وكذا
الجواب فيما سوي الاب والجد والقاضي لان غيرهم لا يملك
التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا

بحكم ولاية او وكالة قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان
 يرجع به الزوج على الام لو قايلا هالكا لدفعه برضاه فيصير
 امارة كالودفعه الي اجنبي يقول الحقير قوله هالكا الي اخره محل
 نظر ان الظاهر انه انما يرجع الزوج لكونه مغرورا من جهة
 الام لكون قبضها فضولي فينبذ ينبغي ان يرجع به ولو كان هالكا
 كما لا يخفى عدة بلغت وطلبت مهرها من زوجها فقال دفعته
 الي ابيك فيصيرك وصدق الام لم يجز اقرار الاب عليها
 ولها اخذه من الزوج وليس للزوج ان يرجع على الاب الا اذا
 كان قال الاب عند الاخذ منك علي ان اسرا من مهر
 بنتي ثم انكرت البنت فله ان يرجع على الاب اذا رجعت عليه
 البنت يقول الحقير علل عطل في فتاوي قاضي خان عدم جواز
 اقرار الاب بانه لا يملك قبض المهر في هذه الحالة فلا يملك
 الاقرار به وعلل عدم رجوع الزوج على الاب بانه اقر قبض
 الاب في وقت كان للاب ولاية القبض فلا يرجع عليه يقول
 الحقير الظاهر ان اخذها مهرها من زوجها ليس بمطلق
 بل مخصوص بصورة تصديق الاب فقط لانه لو ثبت قبض
 الاب مهرها ببينة الزوج او باقرار المرأة او نكولها عند خليفها
 علي عدم علمها بقبض الاب فلا شك ان الزوج يبرأ من
 المهر كما يفهم ذلك مما سبق قبل عشرة اسطر في مسئلة
 قبض الام فكش مات فارعي امارة السبي فقال ورثته
 تعلم ان لك مهر او لا تعلم قدره يجبرون علي البيان كمن ادعي
 علي ورثته دينا فاقر او باصل الدين يجبرون علي البيان
 ولو اقر وابدنيا ريجزون ايضا ومعني الجبران مجبوا
 حتي يقر او بمقدار المهر لقيام الورثة مقام الزوج ولا يقبل
 قول الزوج اذا انفي بشئ مستنكر كذا هذا في بحث الي

امارة متاعا فقال ما بعثت فهو مهر صدق يحمينه فلو حلف
 فللمارة ر المانع لو قايلا والاثر مثله لو مثليا لانها لم تر من يكون
 مهر او يرجع بقبضه المهر ولو قايلا لا يرجع علي الزوج بقبضه
 المهر قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون لها
 رد قيمته فيسري لرجوع بقبضه المهر لو كانت اكثر لانها لم تر من يكون
 المدفوع من المهر فينبغي ان يجوز لها رد قايلا ورد قيمته هالكا
 ليصل الي حقها قال قال واما ما بعثت ابوها فلو كان هالكا
 لا يرجع علي الزوج بشئ ولو قايلا وبعث الاب من مال نفسه
 يسترده من الزوج لانه هبة لغير ذي رحم محرم ولو بعثه من
 مال بنته البالغة برضاها لا يرجع فيه لانه هبة احد الزوجين
 للاخر فلا رجوع فيه قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي
 ان يكون للاب الرجوع فيما بعثه من ماله ولو هالكا لانه
 بعثه علي سبيل القوم من الهبة فلما لم يحصل غرضه فينبغي
 ان يجوز رجوعه يقول الحقير قوله ينبغي ان لا ينبغي لان الاب
 لم يرسل ما ارسله عوضا كلف ولا يكون عن المهر عوض
 بل انما ارسله هدية بمجرر التورود والمحبة وحكمها حكم الهبة
 ومن سوانع الرجوع هلاك الموهوب فينبغي ان لا يرجع الاب
 في صورة هلاك ما ارسله جهة بعث الي امارة شيا فقالت
 هو هدية وقال هو من المهر صدق الا فيما يوكل تصدق هي
 لاهو وهذا لانه محتمل ولم يشهد لها الظاهر فيصدق لها
 الظاهر المملوك لانه اعرف فقول العالم اولي بان يقبل من
 قول الجاهل الا فيما يكذب عرفا عن الا فيما لا ينبغي ويفسد
 والحم لا يبقى هدية المزارع مما يوكل ما يهبه للاكل لانه يتعارف
 هدية فاما ابر والتعريف بالقول له وقيل ما يجب عليه من
 خمار وورع ليس له ان يحسب من المهر ان الظاهر يكذبه

رر رر رر بحث اليها شيئا ثم اختلفا فقالت هدية وقال مهر
 فالقول لمرح يمينه ان لم تكن لها بنية لانه المملك فكان اعرف
 بجهة التملك ولو كان المبعوث مما هي للاكل فانه لم يكن
 مهر احوال في خطب بنته وبحث يهدايا ولم يزوجهما منه الاب
 قالوا ما بحث مهر يسترد عينه ان قايا وقيته ان هالكما
 وكذا اكما بحث هدية وهو قائم واما الهالك والمستهلك
 فلا شيء له فيه تزوجهما وبحث اليها وعوضته وزفت اليه
 فخاف فقال ما بحثت فكله عارية فالقول له في متاعه لانه
 ينكر التملك ولها اخذ ما بحثت لانها زعمته عوضا للهبة
 فلما لم تكن هبة لم يكن عوضا فلكل منهما اخذ ما دفع وقال
 ابو بكر الاسكاف ان صرحت حين بحثت انه عوضي فكذلك
 وان لم تصرح ولكنها غوتة كان هبة وبطل نيتها يقول
 الحنفية يعني انه ليس لها اخذ ما دفعته شيئا لو استهلك
 ما بحثت الزوج اليها فانكر الهبة وحلف ينبغي ان يجوز
 له التضمن لان حكم العارية كذلك وكذا لو اختلف الزوج
 ما بحثت اليه ينبغي ان يجوز لها التضمن بحث اليها
 عند زفافها ريبا جا ثم قال اخذته من بزاز ليس له اخذه
 لكن لرب الديباج اخذه بحجة وليس للزوج اخذه لو بحثت
 اليها علي جهة التملك وبحث الي اسرة ابنه ثيابا ثم ادعي
 انها عارية صدق ففس بحث الزوج الي اهل زوجته شيئا
 عند زفافها منها ريبا ج فلما زفت اليه اراد ان ياخذ منها
 ليس له ذلك لو بحثت اليها علي جهة التملك عدة تزوجهما
 علي انها بكر فان اهي ثيب فالمهر لازم قاضي خان استثنى
 لاسرته متاعا فاختلغا فقال هو من المهر وقالت هدية
 ان كان موكولا يتي فالقول له ولو موكولا لا يتي لا يقبل

قوله

قوله وقال الصغار كل متاع لا يجب عليه شراؤه لها فالقول
 له فيه انه من المهر وما كان واجبا عليه مثل الدرع والخمار
 ومتاع البيت لا يقبل قوله قيل للصغار الحنف والملااة قال
 ليس علي الزوج ان يهيئ لها امر المخرج قال الفقيه وبه
 نقول صنف وهذا مسئلة محجية وهي انه لا يجب علي الزوج
 خفها ويجب خف استبا لانها شريفة عن المخرج لا استبا وسجي
 بعض مايل المهر في مايل هبة المخرج وفي اقرار
 المخرج في فصل الاحكام وسريعتها في فصل التناقص الكل
 باقتضا المناسبة دعوي النفقة تزوج كبيرة فطلبت النفقة
 وهي في بيت الاب بعد فلها ذلك لو لم يطلبها الزوج بالنفقة
 ان النفقة حقها والانتقال حق الزوج فان لم يطلبها بالنفقة
 فقد ترك حقه ولا يبطل حقها وبه يفتي وقيل لا نفقة لها ان لم
 تنزف الي زوجها ولو استعتت عن الانتقال بحق يطلب المجل
 فلها النفقة ولو استعتت بغير حق فلا نفقة لها وكذا الجواب
 في صغيرة يجامع مثلها والا فلا نفقة لها حتى تنصير بحال تطيق
 الجماع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب لخط تصليح
 الجماع تسع سنين وفي الصحيح تعتبر الطائفة بقولها بيت
 ان تافرعه وقد اوفاه المجل فلا نفقة لها لانها سبطلة
 فنشرت بخلاف ما لم يعطها المجل وعندابي يوسف لو كانت
 مدخولة بها فلا نفقة لها سواء استوفت المجل او لا ان المدخولة
 لها ان تنص نفسها للمجل عند الامام لا عند غيرها فكانت محقة
 في المنع عنده لا عند غيرها ففس هذا الخلاف فيما رطل برضاها
 وهي بالغة ان لو دخل بها وهي كارهة او صغيرة او مجنونة
 لا يستعط حقها في منع نفسها قال الصغار هذا في زمانهم
 وفي زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر او في المجل او لا

لنصار الناس قيل له ان يخرجها من البلد الى القرية او بالعكس
قال ذلك ليس بضر واخراجها الى بلد اخر سفر عدة ليس
له اخرجها الى بلد اخر ولو في مهرها كذا اختاره الفقيه
حسن والفتوي على انه لا بأس فريها اذا اوفاه المهر
لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم الاخذ بقوله تعالى
اولي من الاخذ بقول الفقيه هداية واذا اوفاه مهرها نقلها
الي حيث شاء لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقيل
لا يخرجها الى بلد غير بلد ها لان الغريب يوزي وفي قري
مصر القرية لا تتحقق القرية ابن الهمام قوله واذا اوفاه
مهرها وكان موجلا نقلها حيث شاء من بلاد الله وكذا اذا
وطئها برضاها عندها وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلد ها
لان الغريب يوزي واختاره الفقيه ابو الليث قال ظهر
الدين المرغيباني الاخذ بكتاب الله اولي من الاخذ بقول
الفقيه يعني قوله الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم
وافني كثير من المشايخ بقول الفقيه لان النص مقيد بعدم
المضارة لقوله تعالى ولا تضاروهن بعد قوله واسكنوهن
والنقل الى غير بلد ها مضارة فيكون قوله تعالى اسكنوهن
من حيث سكنتم مالا مضارة فيه فهو ما يكون من جواب
مهرها واطرافه والقرية القرية التي لا تبلغ مدة سفر فيجوز
نقلها من مصر الى القرية ومن القرية الى مصر وقال
بعض المشايخ اذا اوفاه المهر والمهر والمهر وكان رجلا
ما مونا فله نقلها الى غير رويها بل رضاها بعد ادا
المهر المهر وقيل لا وبه يعني الفقيه ابو الليث واختاره
ابو القاسم الصغار ومن بعده وينقلها فيما دون مدة السفر
ا تخاف في صغيرة زفت الى بيت زوجها قبل قبض مهرها

كان لمن له حق اسائها قبل النكاح ان يرد ها الى منزلها وينهبها
منه حتى يدفع مهرها المهر وكذا الزوج بنت اخيه وهي صبية
وسلمها الى الزوج قبل قبض المهر فله منعها منه اذا لم يملك
تسليمها قبل قبض المهر فله منعها منه اذا لم يملك
لا تصلح للجماع لم رجعت الى بيت الاب فقتل لا ارفعها حتى تصلح
للجماع فلاب ذلك لا نفقة في نكاح فاسد ولا في العدة منه
ف انفق على امراته مدة فتيق فساد نكاحه بان شهد وانها
اخيه رضا عا وفرق بينهما فله ان يرجع عليها بما انفق بغيره القاي
لا تبين انها اخذت بغير حق ولو انفق بغيره لا يرجع بشئ
خ انفق على معتدة الغير على ان يتزوجها بعد عدتها ورضيت به
فله ان يرجع بما انفق وزوجت نفسها منه اولا وقيل انما يرجع
لو شرط الرجوع ان لم تزوج نفسها منه لا لو لم يشترط والاصح
انه يرجع لو لم تزوج لا الزوجت سواء شرط الرجوع اولا
ام لا وانفق بلا شرط الرجوع ولكن علم عرفا انه ينفق قيل يرجع
وهو الاصح ان المعروف كشرط وقيل الصحيح انه لا يرجع
عدة الاصح انه يرجع تزوجته اولا لانه رشوة وهذا الودع
الدراهم اليها لتنفق على نفسها اما لو اكلت معه لا يرجع
فتية انفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها
فابت ان يتزوجها فان شرط في الانفاق الرجوع يرجع
عليها بما انفق والا قيل الاصح انه لا يرجع وقيل الاصح انه
يرجع زوجت نفسها منه اولا ولم يتزوجها لانها رشوة خ وينبغي
ان يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك
بمنزلة شرط فاسد وان لم يكن مشروطا لفظا كسنة من
اهدي لمقرضه شيئا لم يكن اهدي اليه قبل اقرضه كان مرا
جف لا شك انه يرجع في القرض لا في الهبة بعد التلف

وفي هذه الصورة يحتمل القرض والهبة غير ان القول للدافع في انه
 فرض فلما دعت الهبة جعلت الدافع فان لكل فلا يبقى له ولو
 حلف وقال غويت به القرض فلور وحت نفسها مني احسب من
 مهرها يصدق ويتبرر هي بر ما قبضته ذ قال العمل في كرمي فيا
 هذه السنة حتى ازوجك بنيتي فعل لولم يزوجهما منه قيل يجب
 اجر مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذا اختلف فيما لو عمل بملك
 الاب ولكن علم انه يعمل طمعا في الزوج وعلى هذا لو قال رجل لآخر
 اعمل حتى ادفع في حقلك كذا فاني عدة عمل لا مراة نفقة شهر
 او سنة فانت ليس له ان يرجع كرجوع في الهبة يتقطع بالموت
 وهذا عند ابي يوسف وبني ولوهلك في يدها لم يرجع
 وفاقا يقول الحنفى وفي الخلاصة امرأة ابراهيم زوجها عن النفقة
 ان لم تكن مفروضة لا يصح وان فرض القاضي يصح الا برأ عن نفقة
 شهر وكذا لو قالت ابراهيمك من نفقة سنة لا يبرأ الا عن نفقة
 الشهر الاول فثني زنيده است درهما من نفقة بك سال
 فرسان باز ان زن را بخانه خود آورد ونفقة كرمي
 از جد ثني سال بس نفقة راده را تواند كي طلب ما ي اجاب
 في ان المجلة لا تطلب خراة اختلف الزوجان بعد فرض النفقة
 في مقدار المزدوج او في الزمان بعد القرض فالقول للزوج
 ولو برهننا بينة المرأة اولى لانها ثبت الزبارة فاضي خان
 بحث الى امرأة ثوبا فقال هو من الكسوة او قال هو من
 المهر وقالت هو صلة فالقول للزوج وكذا لو اعطاها راحم
 فقال هي نفقة وقالت هي هدية فالقول للزوج الا ان تبرهن
 المرأة انه يعنها اليها هدية وان برهنها جميعا فالبينة بينة الزوج
 وكذا لو برهنها كل منهما على اقرار الاخر فالبينة بينة المملك
 دررغرر اختلف الزوجان في مناع البيت والنكاح بينهما قائم

اولا وارعي كل منهما ان المتاع كله له ولا بيعة لهما فالقول له بيمينه
 فيما يصلح للرجال كحاشية وقبا وفسحة وطيلسان وشلج
 ومنطقة وكتب ورسم من حديد وفوس وثياب ونحوها
 بشهادة الظاهر له والقول لها بيمينها فيما يصلح للنساء كدرع
 وخمار وثياب النساء وحليهن ونحوها بشهادة الظاهر لها
 الا ان كان كل منهما يعمل او يبيع ما يصلح للاخر فلا يكون القول
 لها بيمينها لقارض الظاهرين دررغرر والقول فيما يصلح
 لهما كغرس واشعة واواقي ورقيق ومواشي وعقار ومزول
 ونقود ان المرأة وما في يدها في يد الزوج وان اتانع اثنان
 في شئ وهو في يد احدهما فله القول كذاها بخلاف ما يختص
 بها لان لها ظاهرا اخر اظهر من اليد وهو يد الاستعمال وهذا
 كله ان كانا حيين فان مات احدهما فالمشكك للحي بيمينه
 مرا كان او قنا ان لا يد الميت فبقيت يد الحي بلا معارض ولو
 كان احدهما مملوكا فالمتاع للحري في الحياة لان يد الحرافوي
 وللحي في الموت ان لا يد الميت فقلت يد الحي من المعارض
 واقفات اشترى قطنا ففرز لته المرأة بازنة او بغير ان
 فهو كله للزوج وليس لها شئ منه انتهى يقول الحنفى وفي
 فتاوى قاضي خان بعد تفصيل عظيم في هذه المسئلة وراى
 صور شئ فيها وعن ابي يوسف في الشئ رجل اشترى
 قطنا وامر امراته ان تغزل ففرزت كان الغزل لها ولا شئ
 عليها وهو بمنزلة طعام وصنع في بيته فاكلت جوارحه
 اشترى حليا ودفع الى امراته واستعملته فانت فاختلف
 الزوج مع ورثتها فالقول قول الزوج بيمينه بانه دفع الحلي
 اليها على وجه العارية دعوى الجهاز وفي زواج بنته و
 جهزها فانت فزعم امرها انه اعار الجهاز ولم يهبه لها

فالقول للزوج انه هبة وعلي الاب بينة اذ الظاهر يشهد
 للزوج اذ الظاهر ان الجهاز يدفع بطريق التملك والبينة
 الصحيحة ان يشهد عند التسليم الي بنته اني اعطيت هذه الاشياء
 لبنتي عارية او يكتب نسخة معلومة وتشهد البنت على اقرارها
 ان جميع ما في هذه النسخة ملك ابي عارية منه في يدي لكن
 هذا يصلح للقضاء للاحتياط لجواز ان شرطها لها في ضمنها
 فبذلك لا يضر للاب ديانته والاحتياط ان يشترط
 ما في هذه النسخة ثم تبرير البنت عن الثمن وعن السفدي
 ان القول للاب ان اليد استفيد من قبله فهو اعرف ولان
 العارية والهبة تبرع والعارية اركانها تحمل على الادب
 شئ والفتوي على انه ان كان العرف مستمرا ان الادب
 يدفع ذلك جهازا لعارية فالقول للزوج وان كان العرف
 مستمرا فالقول للاب من القول للزوج ح يمينه على علمه
 في وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من
 الاستراف لا يقبل قوله وان كان ممن لا يجبر البنت بمثل
 يقبل قوله من كتب نسخة الجهاز واقرار الاب ان هذه
 الاشياء ملك البنت لكن اشتهر لم يروا هذه الاشياء
 جملة بل واحد واحد لم يجز لهم ان يشهدوا بانها ملكها
 قال صاحب جامع الفصولين اقول ظاهر ما مر انه يكتب
 نسخة وتشهد البنت ان جميع ما في هذه النسخة ملك ابي
 الخ يشترط ان تجوز لهم هذه الشهادة فضم غره وقال زوجك
 بنتي واجهزها جهازا عظيما فتزوج ورفعت الدستيمان الي
 ابيها ثم ابوها لم يجهزها لارواية فيه واقتوا بان الزوج
 يطالب ابا المرأة بالجهيز فان جهز والا يسترد ما زاد
 على رستيمان مثلها وقد رخصهم الجهاز بالدستيمان

لكل رستيمان من الدستيمان ثلاثة دنائير من الجهاز او اربعة فالزوج
 يطالب به هذا القدر والا يسترد ما زاد على رستيمان مثلها
 يقول الحقير الدستيمان كلمة فارسية معناها المهر للمحل على
 اصطلاح الاعجام فقط الصحيح انه لا يرجع بشئ على الاب
 اذ المال في باب النكاح ليس بمرص أصلي فحق رفع اليها
 الدستيمان من جهازها ووروهل يجبر على ذلك قبل اندر
 خورر رستيمان جهازا تواضع طلبه بعرفه واكرهه رده
 جهازا يكفد للزوج طلب ما رفع من الدستيمان وقيل لا يجبر
 كما هو جواب الكتاب بنزوحها على انها بكر فان اهي ثيب
 هل له ان يرجع عليها بما زاد على رستيمان مثلها فملى
 قياس ما سرق فضم ينبغي ان يكون له ذلك تزوجها على انها
 بكر على زيادة مهر مثلها وفي ثيب لا تجب الزيادة لانه
 قابل الزيادة بما هو مرغوب فيه وقد فات فلا يجب ما قبل
 به وينبغي ان يكون الرصوع بما زاد على رستيمان مثلها
 غير انه ذكر في فقه انه لا يرجع وكذا ذكر في المسئلة الاولى
 ان الزيادة تجب عدة تزوجها على انها بكر وهي ثيب فالمهر
 لازم الولد للمفراش وفي سن اخبرت بموت زوجها فاعتدت
 وتزوجت باخر وولدت ثم جاء الاول حيا فعند الاسام الولد
 للاول سواء ولدت لاقل من ستة اشهر او لاقل من سنتين
 ولاكثر لانه زوجه اش صحيح والثاني زوجه اش فاسد كمن
 زوج امته فولدت ثبت نسبه من الزوج لا من المولي وان
 ابعاه وانفقوا على ان الاول لو كان حاضرا ومختفيا
 فالولد للاول وان غي الاول وانما ضا ونفاه احدها فهو
 للاول على كل حال ولاحد ولا يعان وعن الاسام انه رجع
 وقال ثبت نسبه من الثاني قاضي خان وعليه الفتوي
 بس وقال من تزوجت لاقل من ستة اشهر منذ

تزوجها الثاني فهو الاول والا فهو الثاني سواء ادعاه او نفيه
 وقال محمد لو ولدت لاقبل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو
 الاول ولو ولدت لكثر من سنتين فهو الثاني وقول محمد اصح
 وبه نأخذ بقول الحنفية قوله اصح محل نظر ان الظاهر ان قول
 ابي يوسف هو الاصح كما يقتضيه الذوق السليم خصوصا هو
 موافق لما رجع اليه ابو حنيفة الذي هو المختار للفتوي كما ذكره
 قاضي خان والله اعلم بسس ولو سببت المرأة فزوجها رجل
 حربي فولدت فعلى هذا الخلاف وكذا لو ارعت الطلاق وتزوجت
 باخر والزواج الاول منكر لذلك احكام الخلوة وفي سبب
 اجتماع الخلفاء الراشدين علي من اخلق علي امراة بابا وارضا
 حجابا يلزم كمال السهر والعدة وحصل بها اولي فقه علم الزواج
 بالنكاح شرط صحة الخلوة في الخلوة كالوطى في بعض الاحكام
 وهي ترك كل المسمى لوسي في المقد والافتا كدهر المثل
 وثبوت النسب ووجوب العدة والنفقة والسكنى في هذه
 العدة وحرمة نكاح اختها ما هدايت مستدة وكذا حرمة
 نكاح اربع سواها وحرمة نكاح امه عليها علي قيا سس
 قول الامام في حرمة نكاح الامه علي الحرمة في العدة عن باين
 ومراعاة وقت الطلاق وصحتها وفي بعض الاحكام ليست
 الخلوة كالوطى وهي الاحصان حتى لا يصرا محصنين بالخلوة
 وحرمة البنات حتى لا تحرم البنت خلوة بامها والاحلال
 للزواج الاول اعم لا تخل الاول بمجرد الخلوة بالثاني والرجعة
 والارش حتى لو مات وهي في عدة الخلوة لاسرته واما الطلاق
 في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو الاقرب الحيب
 الهواب ان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب يجب القول
 بوقوع امتياطا خلاصة وفي تحريم البنت عليه بعد الخلوة بامها

اختلفت

اختلفت الروايات من الخلوة تجب المصاهرة عند سس
 لاعدتها طفلة الخلوة الصحيحة في نكاح فاسد لا تجب العدة
 اذا الخلوة جعلت كوطى للتمكين من الوطى ولا يمكن هنا للحرمة
 والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح هل تجب العدة ككون
 احدهما صابيا او محرما او كانت حائضا وكل خلوة لا يمكن معها
 الوطى لكون احدهما سريرا سنا او صغيرا فلا تجب العدة
 والخلوة بالارتقاء تجب العدة لانه يمكن من الوطى بالافتق
 وكذا خلوة مجبوب وعين لانهما يمكنان من الوطى بحقوق وغيره
 هداية لو كان احدهما سريرا او صابيا في رمضان او محرما
 او كانت حائضا فلا تصح الخلوة وعليها العدة في هذه المسائل
 احتياطا واستحسانا وذكر القدوري في شرحه ان المانع
 ان كان شرعيا تجب العدة لثبوت التمكن حقيقة وان كان
 حقيقيا لم يرض وصغر لا تجب لانعدام التمكن حقيقة حتى تزوج
 امراة غيره جاهلا به ودخل بها تجب العدة لاوعالها حتى
 لا يحرم علي الزواج وطئها وبه يعني في تزوج امراة غير ووطئها
 لا يحرم عند الامام ولو لم يدع الحل الفصل
 الحارمي والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به درر غرر
 الخلع انفصال من نكاح بمال بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ بيع
 وشرا وطلاق ومبارات وبالفارسية ايضا وهو في جانب
 الزوج يمين لانه تعليق الطلاق بشرط قبولها المال حتى
 لا يصح رجوعه قبل قبولها كما لا يصح الرجوع في اليمين ولم يبطل
 بغيانه عن المجلس قبل قبولها كما لا يبطل اليمين به بل يصح
 ان قبلت في المجلس ولم يتوقف علي حضورها وجاز تعلية
 بشرط او وقت كما جاز في اليمين ولم يجز بشرط الخيار له كما
 لا يجوز في اليمين وهو في جانبها كبيع يعني معاوضة لانها تبذل
 مالا لتسلم نفسها حتى تنكس الاحكام اي جاز رجوعها قبل

قبوله ويبطل بقيامها عن مجلس علمها ولم يجز تقليقها بشرط
 ووقت وجاز خيارا بشرط لها كما هي احكام المعاولات
 قاضي خان هذا عند الامام وقال لا يصلح لها شرط الخيار
 لنفسها در شرط الواقع بحل وطلاق علي مال طلاق باين
 والخلع من الكنايات فيعتبر فيه ما يعتبر فيها من قرابن ترجيح
 جانب الطلاق وان قال لم انوبه الطلاق فان ذكر به بدلا
 لم يصدق والا صدق في الخلع والباراة تات الخلع والطلاق
 علي مال من جانب الزوج يمين علي معنى التملك كما قال
 لها ان قلت فانت طالق فيقتصر علي المجلس لو حاضرة وعلي
 مجلس علمها لو غايبة يقول الحقير قوله فيقتصر ينبغي ان يقيد
 بالوكان الخلع والطلاق بمال مرسل اذ لو علق بشرط لا يقتصر
 لانه ذكر في منتهى انه لو علق الخلع بشرط بان قال ان دخلت
 الدار فقد خلعتك علي هذا يعتبر قبولها بعد دخول الدار
 قاضي خان الخلع والطلاق بمال معاوضة في جانب المرأة
 حتي لو ابتدأت بالخلع ثم رجعت قبل قبول زوجها صح رجوعها
 علم زوجها برجوعها اولاد ويبطل كلاهما بقيام احدهما
 ايها قام ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذ لم يقل به
 احد صح الخلع طلاق باين عندنا وبه ورد الخبر والاشرا وقال
 الشافعي هو فسخ حتي لا ينقص به عدد الطلاق وهو قول
 ابو يوسف رضي الله عنه ولو قضى بكونه فسخا قيل ينفذ
 وقيل لا يصح ونفذ الحكم في الخلع بانه فسخ حكم في ساير
 المجتهدات فان قد ذكر فيه اختلاف الصحابة عن عمر رضي
 الله عنه وغيره من الصحابة انه لا ينعونه بما دون الثلاث
 ذل لم يذكر شي في الخلع فمن الامام روايتان والاصح
 هو البراءة عن المهر هذا اذ لم يذكر مالها لو خالها بمال غير
 المهر يبرأ عن المهر عند الامام وبه اخذ س وترك قياسه

في الخلع ولو طلعتها بمال غير المهر لا يبرأ عن المهر عندها وهو
 قول ابي حنيفة يقول الحقير وفي الخلاصة لو خالها ولم يذكر
 المهر من ذكر شمس الائمة السرخسي في نسخة انه يبرأ لكل
 واحد منهما عن صاحبه وذكر الامام خواهر زاده ان هذا
 احدي الروايتين عن الامام وهو الصحيح وان لم يكن علي
 الزوج مهر فعليها رد ما ساق اليها من المهر لان المال
 مذکور عرفا بذكر الخلع وفي رواية عن الامام وهو قولهما
 لا يبرأ احدهما عن صاحبه من والحاصل ان صريح الطريقة
 بمال سمي هل يوجب براءة كل منهما من المهر اختلف
 فيه الشانج واكثرهم علي انه لا يوجب وبه ينبغي فقط خالها
 علي مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت المرأة بغيرها البدل
 واما حكم المهر فلو دخل بها وقبضت مهرها بغيرها البدل
 فقط ولا يرجع احدهما علي صاحبه وفاقا ولو لم يدخل بها
 وقبضت مهرها فعند الامام لا يرجع عليها الا بالبدل وعندها
 يرجع عليها بالبدل ونصف المهر ولو لم تقبض المهر فعند
 الامام لا ترجع المرأة بشئ من المهر وعندها ترجع بنصف
 المهر ولو خالها علي مهرها فلو دخل بها وقبضت مهرها
 يرجع عليها بمهرها ولو لم تقبض سقط عنه كل المهر ولا
 يتبع احدهما صاحبه بشئ وان لم يدخل بها وقبضت مهرها
 وهو الف يرجع الزوج بالالف استحسانا وفي القياس
 يرجع عليها بالف وخمسائة الف حكم البدل وخمسائة
 بالطلاق قبل الدخول ولو لم تقبض يرجع عليها بخمسائة
 قياسا وفي الاستحسان سقط المهر عن الزوج ولا
 يرجع عليها بشئ كهم قالت سرجه يديم وقال فروغ
 سقط بقية المهر الذي علي الزوج وتسقط نفقة العدة

ان الخلع في العرف هذا ولا يسترد ما اعطاها من المهر لان ما اعطي
 ليس من بدل الخلع في عرف رسالتنا يقول الحق قوله وتسقط
 نفقة العدة غلط واضح لما ذكر في فتاوي قاضي خان
 انه لا يقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والميراث وطلاق
 بما لا يشترط في قولهم عدة قال خويشتن خريدي ازمن
 فقالت خريديم فقال فروضتم تبين وترد ما قبضت من المهر
 هو المختار ولو لم تقبض بري الزوج اذ الخلع البراءة يقول
 الحنفية وترد ما قبضت من المهر محل نظر اذ قد مر ان
 الزوج لا يسترد ما اعطاها اذ ليس هو من بدل الخلع ولعل
 في المسئلة روايتين لكن الظاهر ان ما مر هو الاصح لقوة
 دليله كما لا يخفى والله اعلم فطش قال بعت منك نفسك
 ولم يذكر ما لا فعالت شربت تعلق على المهر فترده اليه
 لو قبضت ولو لم تقبض بري الزوج ولا يلزم عليها شي
 يقول الحنفية ما في هذا الكتاب وما عن قبله مخالف لما سياتي
 بعد سطر واحد فقط لو كان الخلع بلفظ بيع وشرا بالعربية
 او الفارسية فعلى قولهما الجواب الخلع واختلف على قول من
 يقبل الخلع وقيل لا يبرأ عن المهر الا بذكره كقولهما وهو
 الصحيح فطش ثم في لفظ الخلع هل يبرأ عن رين سوي المهر
 في رواية عن الامام يبرأ وفي ظاهر الرواية لا يبرأ يقول
 الحنفية قال الامام قاضي خان وظاهر الرواية هو الصحيح وفي
 ايضا وكذا البراءة والخلع بلفظ بيع وشرا الصحيح انه
 على هذا قاضي خان ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في خلع
 وميراث وطلاق بما لا يشترط وفاقا وكذا لا يبرأ عن
 نفقة الولد واجرة الرضاع من غير شرط وان شرط البراءة
 عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جاز والا فلا فان

خويشتن خريديم بهر حتى كمر برست لا يبري عن نفقة
 العدة لانها لا تلزم في الحال فتن اختلفت عن كل حق واجب
 للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم يذكر المهر ونفقة
 العدة يكفي ويبرأ عنهما اذ المهر يجب قبل الخلع والنفقة تحب
 بعده هداية ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل منهما على
 الاخر مما يتعلق بالنكاح عند الامام درر غرر المهر مقبوضا
 او غير مقبوض قبل دخوله بها او بعده والنفقة الماضية واما
 نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر واما ما لا يتعلق بالنكاح
 كالعرض وثمن ما اشترت من الزوج ونحوها لا يسقط
 ثم قال لها بعتك لا تطلق ما لم تغلق اشترت قال لها
 خالعتك ونوي الطلاق يقع ولا يبري عن المهر وفاقا فنص
 قال لها شرا فوضعت وهي لم تغلق خريديم لو نوي الطلاق
 يقع والا فلا ولو قال لقمه وهبت لك نفسك او بعت منك
 نفسك عتق قبل اولا ونوي اولا اذ بيع نفس القن
 منه اعتاق وكذا الهبة ولو قال بعت منك نفسك بكذا
 لا يعتق ما لم يقبل كذا فيه واما لو قال سرقة فروضتم
 بكذا فلا تطلق بلا قبولها فشين قالت سر خريديم
 فقام زوجها فقال فروضتم لم يجز الخلع يقول الحنفية وجه
 عدم جوازه هو ما مر نقلا عن قاضي خان ان المرأة لو ابتدأت
 بالخلع يبطل كلامها بقيام كل واحد من الزوجين فتم خالعهما
 وقالت ان لم اورد البدل الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا
 ولم تور فهذا الخلع بشرط الخيار حيث يجوز حصن خلعها
 بخيارها ولم يوقت فان اختارت في المجلس فلمها
 ما اختارت وان سكنت حتى قامت فالطلاق واقع
 والخلع ثابت عدة قالت لزوجها اكرار من سير عدة

خريشتر خريدم فقال فروشم لو ذكر علي وجه المجازات بان
 جري بينهما ما يوجب ذلك كان خلعا صحيا ولو اراد به
 التعليق لم يصح ما لم يقتل الزوج اري سبر شده ام سلك
 اختلعت علي ان تنزل الولد عند الزوج صح الخلع وبطل
 الشرط ان الخلع لا يبطل بشرط فاسدة وكون الولد
 عند الام حق الولد فلا تملك الام ابطاله صلت اختلعت
 بمهرها ونفقة عدتها وعلي ان تملك الولد سنتين
 فامسكتة اياما ثم اختلعت فللزوج ان يرجع عليها ببقية
 نفقة الولد في مدة عدم امساكها الولد لانها امتنعت
 عن ايفاء بدل الخلع فلزمها قيمته اختلعت علي ان ابرائه
 من نفقة ولدها وهو صبي صح الخلع قال لا خير طلق امرأتي
 بشرط ان لا يخرج شيئا من البيت ففعل وقال الزوج
 انك اخرجت وهي تقول لم اخرج فاقول للزوج كاختلافهما
 في الخث يقول القبر وسياقي في فصل الامر بالبدن نقلنا من
 عدة ما يحالف هذا فليست هناك قال لها نو طلاق
 يد ان شرط له فلان جيزا بن وهي طلقت لوقلت في
 المجلس قاضي خان طلعتها علي جعل في العدة بعد الخلع
 تطلق ولا يجب المال في تزويجها بالمسبر ثم ابانها ثم تزويجها
 ثانيا بمهر اخر فاختلعت علي مهرها يبرأ من الثاني لا الاول
 وكذا لو قالت خويشتر خريدم بمهر رهنه جعلها كره مرا برشت
 لا يبرأ من الاول يقول القبر وذكر في الخلاصة بعد قوله لا يبرأ
 عن الاول وهل يبرأ من رهن اخر سوى المهر اختلفوا فيه
 علي قول الامام والصحيح انه لا يبرأ انتهى وفي البرازسية
 اختلعت علي ان لا دعوي لكل علي صاحبه ثم ادعي انه له
 عندها كذا في القطن يصح لان البراءة تختص بحق

النكاح

النكاح فمسطنكها فاسد افوطتها فاختلعت بالمهر قيل يسقط
 اذا الخلع كناية عن الا بر او قيل لا يسقط اذا الخلع لفي لانه انما
 يصح في نكاح قائم وكذا لو ابانها فاختلعت في العدة فهو علي
 هذا الخلاف صح لو سمي في الخلع ما هو مال لا يتعين وجوبه
 بزمان الا انه مجهول لا يوقف علي قدره بان خالع علي
 ما في بيتها او يدها من المتاع او علي ما في نخلها من التمر
 او علي ما في بطون غنمها من الولد فلو هناك ما سمت فللزوج
 ذلك ولو لم يكن ردت مهر قبضته ولو لم تغبض بر الزوج ولا
 تجب قيمة هذه الاشياء للمهالة هداية ما جاز كونه مهر جاز
 كونه بدل الخلع صل خالها علي قن او علي ثوب جاز لو كانت
 بعينه والا فيجوز في القن ويجب الوسط ولم يجز في الثوب
 يعني لا يبرأ من المهر وتبين لانه معلق بالقول قاضي خان
 وفي الثوب والحيوان يقع الطلاق ويلزمها ردت المهر فو خالها
 علي ما في يدها او بيتها من شيء فلو كان فيه في الحال فهو له
 والا فلا شيء له وتطلق اذا الخلع قديقه محبانا ولو كان البذل
 مالا الا انه ليس بوجود حال بان خلعه علي ما سطر خلها العام
 فقيمة يلزمها ردت ما قبضته من المهر فقط خلعه علي مال ثم
 زادت في البذل لم تجز الزيادة صح الزيادة في جعل الطلاق
 قبل وقوعه لم تجز عدة ولو وقع الخلع ببذل علي الزوج قبل
 لم يجز بان يجعل ذلك القدر مستثنى عن المهر فقط خلعه
 وبذل لها المال جاز الخلع لا البذل في وكله بطلاق في امرها
 او طلعتها بمال فالصحيح انه لم يجز لو مدخولة لانه وكله بطلاق
 لا يرفع النكاح وقد اتى بطلاق برفعه ولو غير مدخولة جاز
 فعلي هذا وكيل الخلع لو طلق مطلقا ينبغي ان يجوز لمخالفة اي
 خسر ط وكيل الخلع خلعه بلا عوض لم يجز وقيل الاصح انه

عين

يجوز ان الخلع بعوض وبدونه متعارف فيصير وكلاهما جميعا ط
لم يجوز سوا رخل بهما لا ان الخلع تصرف اخر غير الطلاق فو
قالت لزوجها خويشتن خريدم بعدة دكاكين وقال الزوج
لا رخل فزوجته فقال لها الرجل تم الخلع فخشيت ان ردت
في لهما لم يجوز فله بعده الخلع ان يجبرها علي النكاح فقط
امرها بخلع فهو علي اربعة اوجه الاول ان يقول لها اخلي
نفسك بكذا فخلعت يصح ولو لم يقل الزوج بعده اجزت
او قبلت علي المختار ان الواحد يتولي طرف الخلع اذا كان
البدل معلوما الثاني ان يقول اخلي نفسك بمال ولم يقدر
المال فقلت خلعت او قال طلقني نفسك بما شئت فقلت
خلعت بكذا ففي ظاهر الرواية لا يتم الخلع ومالم يقل الزوج
اجزت ان جهالة البدل تمنع صحة التوكيل وقيل يصح الخلع
الثالث ان يقول اخلي نفسك ولم يزد عليه فقلت اخلعت
فمن اي يوسف انه ليس بخلع وكذا لو قال لغيره اخلع
امراني ليس له ان يخلعها بلامال ان الخلع غالبا يكون
بعوض وعن محمد لو قال لها اخلي نفسك فقلت خلعت
نطلق بائنا بدل وبه اخذ كثير من المشايخ قاضي خات
وبه اخذ اكثر المشايخ فقط الرابع ان يقول اخلي نفسك
بلامال يقع طلاق باين وكانه قال طلقني نفسك بائنا
لو سالت ابيد ان يخلعها فهو ايضا علي اربعة الاول
ان تقول خالمني علي كذا فخلعها يتم الخلع بقوله ولا يحتاج
الي قوله اخلعت علي المختار الثاني ان تقول خالمني بمال
او علي مال ولم تبين قدره فلو خالعها علي شيء لا يتم الخلع
مالم تقبل المرأة في ظاهر الرواية ومعنى عدم التمام عدم
وصوب البدل وهل نطلق قبل نطق وقبل لا وهو الاظهر

الثالث

الثالث ان تقول بلامال فقال خلعت تطلق الرابع ان تقول
اخليني ولم يزد عليه فقال خلعت سفت امرت زوجها بالخلع
بلفظ البيع بان قالت من مرا بغير وش او قالت بعيني نفسي
او مخوز بك فهو علي اربعة اوجه الاول علي ما سرفي قولها
خالمني قاضي خان وكيل المرأة بالخلع اراءة قبل اهلهم يتم
الخلع اخلعت علي انها بريئة من النفقة والسكنى ثم الخلع
وتبرأ من النفقة ولا تبطل السكنى وان اخلعت علي ان تونة
السكنى عليها فليها ان تكتري بيتا من زوجها او من غيره
فتعتد فيه ويجوز الرهن والكفالة ببدل الخلع وكذا التاجيل
فان اجل الي موت احد او قدومه يجب البدل حالا وببطل
التاجيل وان اجل الي المصا او الدباسي صح التاجيل وخلع
السكران جائز كبعض تصرفاته قالت خويشتن ان يورهم
حقها خريدم فقال الزوج رست بازداشتم يتم يتم الخلع
اذ الناس يريدون به وبمثل الجواب قالت وهبت صقي
منك اجعلك اذن بازدار فقال جنك بازداشتم قاله
ثلاث مرات قيل يخاف وقوع الثلاث وقال الفقهاء
لا يقع الا واحدة لانه باين والباين لا يلحق الباين قالت
لزوجها كما بين لرا محشدم مراجنك بازدار قالوا ان
طلقها بسقط المهر والا فلا قال لها خويشتن بحر از من
بكذا فقلت خريدم يتم الخلع بقولها وهو المختار ولو قال
بمال ولم يذكر قدره لا يتم مالم يقل الزوج فروضتم في ظاهر
الرواية قاضي خان قال لها خويشتن بحر بك بين رعدت
فقلت بكايين خريدم وبعدت في ولم يقل الزوج بعد ذلك
شيئا قاضي خان قال لها خويشتن از من خريدي فقلت
خريدم فقال فروضتم تقع واحدة باينة قيل ثم ان كان عليه

مهر يبرئ وان لم يكن لا شيء له عليها وقيل لا يبرئ قال لها
 خويشتن بخير از من فقلت خريدم ولم يقل الزوج فزوجتم
 لا تطلق وكذا لو قال بالمهرية اشترى نفسك مني لان كلام من
 اللغتين امر بالمعاوضة فاذا لم يذكر بدل لم يصح الا امر
 بالمعاوضة وبقي كلام المرأة فلا تطلق واذا ذكر بدل معين
 فاجابت المرأة يتم الخلع صح قال خالعتك فقبلت المرأة
 تطلق ويبرأ الزوج من المهر لو عليه مهر والا يبرأ منها ر
 ما قبضت من المهر اذ المال مذکور عرفا فاصحى خان وهذا
 بويده ما ذكر عن س ان الخلع لا يكون الا بمحض يقول الحقير
 وفي محل اخر منه نقلا عن س ان الخلع غالبا يكون بمحض
 انتهى ثم ان ما ذكر في صح من لزوم ردها ما قبضت من المهر
 مخالف لما مر من قبل ورقتين نقلا عن الهداية والد ر
 والفر من ان الخلع يسقط كل حق لكل من الزوجين علي
 الاثر مما يتعلق بالنكاح عند الامام خلافا لهما ونقل ما في
 صح بناء على قولهما لا علي قول الامام والله اعلم ثم ان في
 الخلاصة نقلا عن الفتاوى الصغرى ايضا انه لو قال
 لها خالعتك فقلت قبلت لا يسقط شيء من المهر وتطلق
 باينا لو نوي قبلت المرأة او لم تقبل ولو قال لم اعن به الطلاق
 فالقول له قاضي خان فالقول له اذ لم يكن في حال مذكرة
 الطلاق ولو قال خلعتك علي كذا وسمى مالا معلوما
 لا تطلق مالم تقبل المرأة وان قال بعد قبولها لم انوبه
 الطلاق لا يصدق فضاء لان ذكر الموضع دليل على نية
 الطلاق ظاهر يقول الحقير فليحفظ الفرق بين قوله
 خالعتك وخلعتك حيث يسقط المهر في الاول لا الثاني
 فافهم صح قال لها اخلي ولم يذكر ما لاضات اختلعت

بين لو نوي الزوج ولا يبرأ من المهر كقوله طلقني نفسك قاضي
 خان قال لها اخلي فقلت اختلعت تطلق عند اكثر الشايخ
 لانه امر بايقاع طلاق بلفظ خلع فاذا لم يذكر بدل صار كما
 قال ابنتي نفسك فقلت ابنت فكذا تطلق صح قال لها خويشتن
 نخر يسقط المهر وبه يعني وكذا قوله اشترى نفسك يقول الحقير
 ذكر سقوط المهر بمجرد هذين القولين غلط واضح كما يدل
 عليه ما سرق قبل عشرة اسطر نقلا عن قاضي خان وقيل
 من بعض الكتب وما في عدة قال خويشتن وكذا قوله اشترى
 نفسك يقول الحقير ذكر سقوط المهر بمجرد هذين القولين
 غلط واضح كما يدل عليه ما سرق قبل عشرة اسطر نقلا عن
 قاضي خان وقيل من بعض الكتب وما في عدة قال لها
 خويشتن نخر فقلت خريدم فلو ذكر بدلا معلوما صح الخلع
 وان لم يذكر او ذكر بدلا مجهولا فلا يصح وبه يعني سقن قال
 خويشتن نخر فقلت خريدم ولم يقل الزوج فزوجتم قبل لا يتم
 الخلع والاصح انه يتم الخلع يقول الحقير قوله والاصح مخالف
 لما ذكره قاضي خان معلولا كما سرق قبل صحيفة تقريرا من
 قوله لان كلام من اللغتين الخ وفيه ايضا قال خويشتن
 خريدي از من بكذا فقلت خريدم ولم يقل هو فزوجتم
 قبل يتم الخلع وقيل لا يتم وقيل يال الزوج لو اراد
 قوله خريدي اليوم فلا يتم ولو اراد التحقيق يتم يقول
 الحقير يدل على صحة القول الثاني ما سياتي قريبا نقلا
 عن ز وعلي صحة القول الثالث ما سياتي قريبا من
 فتاوي قاضي خان قال خويشتن از من خريدي بكذا
 فقال خريدم لا يتم الخلع مالم يقل الزوج فزوجتم وهذا
 بالاتفاق لانه للسوم خاصة يقول الحقير في الاتفاق

نظر ان قد مر الاختلاف فيه انما وسيظهر مما سيأتي قريبا
من سئلة قاضي خان انه لا فرق بينهما في احتمال كل منهما للسوم
والتحقيق حقيقة كما لا يخفى وفيه ايضا وكذا لو قالت خويشتن
مي حرم فقال فروضه لا يتم وفي عدة لو قالت مي حرم يتم
الخلع ويكون كقولها خريدم قاضي خان قال لها خلعت نفسك
مني بكذا فقالت اخلعت او قالت فمك قيل يصح ذلك وقيل
لا يصح اذا لم يقبل الزوج والمختار ان الزوج ان نوب
التحقيق لا السوم يصح والا فلا انه هو محتمل السوم والتحقيق
والظاهر انه سوم فان نوي التحقيق يصير كما قال خلعت
نفسك مني بكذا فاني خلعتك فاذا قالت خلعتك ثم الخلع
امراة قالت اخلعتني علي الفارسي فقال الزوج انت طالق
قيل كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقيل يقع طلاق
بلاخلع والمختار انه يجعل جوابا لانه هو ابا ظاهرا فاذا
قال بعد ذلك لم امن به الجواب فالقول له ويقع الطلاق
بلاشئ وكذا لو قالت اخلعت منك فقال لها طلقتك
قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل يقع واحدة رجعية
وقيل يستل الزوج عن النية ايضا قال خريشتن مي
حرم ان نوافعا فروضه يتم الخلع ولا تنوي انها ارادت
وعدا او اجابا لانه لا يجاب يقول الحقير سبق انما
منه ايضا انه لا يتم الخلع فبين الكلامين تناقض ونقارص
ولعل قوله هذا هو الصواب كما لا يخفى علي ذوي الالباب
فمن لم يكن حلقا ذكر الجعل اولم يذكر لانه للاستفهام
يقول الحقير فيما ذكره نظر كما لا يخفى علي من تدبر عدة
قالت خويشتن حرم ان نوافعا فروضه لا يصح ولا ينوي
لانه في الفارسية للموعود يقول الحقير فرموا في الفارسية

بين قولها حرم ومي حرم كما ذكره قاضي خان ايضا بان حرم
عدة وفي مي حرم اجاب وكذا خري ومثل هذا الفرق
غير جاريا اللغة العربية لان قولها اشترى نفسي محتمل
عدة واجابا فينوي في ذلك كما ذكره قاضي خان والظاهر
ان تكون التزكية مثل العربية فلم يحفظ هذا فانه مهم خلاصة
قال خويشتن خريدم ان نوافعا فروضه لا يصح فقال
اري يتم الخلع ولو قال اري يتم لا تطلق عدة وكذا قوله
تدبر فتم ليس بجواب ولو قال نعم او بلى المختار انه جواب
خلاصة قالت خويشتن خريدم ان نوافعا وكا بين فقال
انت طالق او قال طلقتك الصحيح انه جواب فتطلق
بانيا قيل ويرى الزوج عن المهر وقيل لا يبرأ وهو الاصح
خلاصة قال لها خويشتن مي حرمي بكذا فقالت بجان خريدم
تبين لانه جواب علي سبيل ابالة وكانها قالت به ارز
خريدم ولو قال بعث منك تطلقة بكذا فقالت خريدم
يقع رجعا ولو قالت بعث نفسك منك فقالت خريدم
تبين يقول الحقير الظاهر ان قوله يقع رجعا سهو والصواب
ان يقع البين لان وقوع البينة في المسئلة الاول
ليس من اجل زيارة لفظ بجان في جوابها بل لان الطلاق
والخلع علي مال باين لما سيأتي قريبا فرفق ان في كل
موضع وقع الطلاق او الخلع ببدل فهو باين قاضي خان
قال لها بعث منك طلاقك نيا علي من مهر لك فقالت طلقت
نفسى بين بوحدة لان هذا يصلح قبول الكلام الزوج فيجعل
قبولا وقيل يقع واحدة رجعية قال لها بعث منك تطلقة
ولم يذكر بدلا فقالت اشتريت تقع واحدة واحدة ولو قال
بعث نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق باين اذ يقع
الطلاق تملكه فاذا لم يذكر بدل يصير كما قال ملكتك

الطلاق فيكون رجيا اسما على النفس فتليك للنفس من
 المرأة وملك النفس لا يصلح الا بالباين فيكون باينا
 عدة قال خوشتن خريدم ان توبعت وكابين من يكي
 طلاق رجعي فروضته فانه جواب فيقع باينا ويلفوا قوله
 طلاق رجعي لانها سالت جواب كلامها والجواب
 فروضته فظن قال لها يك طلاق رادمت قال عنت به
 الابتدا يصح رجيا ولو قال عنت به الجواب كان جوابا
 ولو لم يحظر بالشيء لم يكن جوابا ايضا لان جوابها
 فروضته واختات وفش انه جواب فن ولو قال رست
 كونه كرم لا يكون جوابا وان نوي الطلاق كان ايقاعا
 باينا ابتدا وقيل جواب اذا نوي ان يكون جوابا البايين
 والرجعي وفي وقت في كل موضع وقع الطلاق او الخلع ببدل
 فهو باين وفي كل موضع لم يجب البدل ينظر الى اللفظ فلو
 خرج مخرج الافصاح فهو رجعي وان خرج مخرج الكناية
 فهو باين حتى لو خلعها لم يطلقها علي مال تطلق بلا مال
 كل طلاق وقع بشرط ليس بمال رجعي كل خلع
 بطل به الجمل وطلعت فهو باين لان لفظ الخلع باين
 كسائر الكنايات فكذا حكم عند سقوط الجمل وكل طلاق
 بطل به الجمل وطلعت فهو رجعي ان الطلاق بلا مال رجعي
 فكذا حكم عند سقوط العدد والتكرار وفي عدة قال
 خوشتن خريدم بخربكذا وكرره ثلاثا فقالت خريدم
 يقع الثلاث بالاموال الثلاثة ولو قالت خوشتن خريدم
 بكذا وكررتها ثلاثا فخلعت فروضته يقع واحدة بالنسي
 ويطل الاول بالثاني والثاني بالثالث كما في المعاوضات
 ان الخلع من جانبها معاوضته من قال لها قد خلعتك
 وكررها ثلاثا و اراد به الطلاق فهي واحدة باينة

ولو قال قد خلعتك علي ما علي من مهرك قال ثلاثا قبلت
 طلعت ثلاثا لانه لم يقع الا بقولها وكذا لو قالت خلعت
 نفسي منك بالف قالت ثلاثا فقال رضيت او اجزت كانت
 ثلاثا بثلاثة الاف وهذا خلاف ما سرائغا في عدة وما فيها
 هو الصحيح يقول الحقيرو يشهد بذلك قوة دليله وهو قوله
 ان الخلع من جانبها معاوضته فصطفت قالت خوشتن خريدم
 فقال هزار بار فروضته يقع واحدة قال لها انت علي
 حرام الف مرة يقع به واحدة قاضي طان قال لها اذهبي
 الف مرة ينوي به الطلاق طلعت ثلاثا فصطفت هزار
 حلال من حرام ان فعلت كذا تقع واحدة لو فعله عمر
 قال طلعتك علي الف علي ثلاثك الاف فقالت قبلت
 لزم كلا المالين وكذا عتق بخلاف البيع فانه يقع علي اخر
 الاثنان اذا الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق
 وطلاق فتم قالت سراطلاف ده وسراطلاف ده ومرا
 طلاق ده فقال دارم يقع ثلاثا ولو كررته بلا او يقع
 واحدة قال طلعتني طلعتني طلعتني فقال طلعت تطلق
 ثلاثا يقول الحقيرو هذا يخالف لما سرائغا في فتم ولما سرائغا
 قريبا في الخلاصة ولكن هذا موافق لما سرائغا في الخلاصة
 ايضا نقلنا عن المتني فظهر ان المسئلة اختلافية والظاهر
 ان الا صوب ما سرائغا في فتم وسياقي من الخلاصة والله اعلم
 قال سراطلاف كن سراطلاف كن سراطلاف كن فقال
 كرم كرم تطلق ثلاثا وهو الاصح وقيل تطلق واحدة
 لانه جواب عن السؤال الاخير خلاصة قالت طلعتني وطلعتني
 وطلعتني فقال قد طلعتك يقع ثلاثا نوي الرجوع الثلاث
 اوله ينو وان قالت بغير حرف العطف ان نوي ثلاثا ثلاثا

وان نوي واحدة فواحدة اولم ينوشيا فهي واحدة وفي
المتقي في الوجه الثالث يقع الثلاث وان لم يذكر حرف
المعطف ولم يشترط النية خزانة قال لامرأته المدخولة
انت طالق انت اوقد طلقك قد طلقك اوقال انت طالق
قد طلقك يقع عليها طلاقان ولا يصدق قضا ان قال
نويت بالثانية المبركة قاضي خان قال لها بعد الدخول ترايك
طلاق ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلاث كما لو قال
لها انت طالق انت طالق انت طالق يقع الثلاث وقال
في موضع اخر بعد ذكر هذه المسئلة فان قال عني بالاولي
الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ريانته وفي
الغضا طلقت ثلاثا وقال في موضع اخر قال لها اعندي اعندي
اعندي وقال نويت بالكل تطلق واحدة صدق ريانته
لا قضا ولو قال اعندي وكرر ذلك مرارا وقال عني
به الميعن صدق ايضا قالت خويشتن خريدم بهر فقال
فروشم سبب طلاق فلو قبلت يقع الثلاث ولا فليقع شي
الا ان نوت الشراء بثلاث تطلقات فحينذ يصح الحكم بثلاث
قد خلعها بتطليقة واحدة فلا موه علي ذلك فقال روس
بار لم يقع شي لان ليس بايجاب فتبين قال لها ترايك
طلاق فلا موه فقال ديكرد ارم يقع طلاق اخر لانه جواب
لذلك وسمي عليه قالت اخلمني وقال سه خواهم فقال
بار ثم خلعها يقع واحدة اذا حكم يقع وهو واحد قاضي خان
يقع واحدة لان قوله اولسه بار ليس بايقاع فص خلعها
فقبل له كم نويت فقال ما شئت ولم ينو الزوج شيئا
طلعت واحدة لان نويين المشيئة اليها في النية ليس بشي
واختلفا في كمية الخلع فقال سرتان وقالت ثلاث قيل

القول به وقيل لو اختلفا بعد التزوج فقالت لم يجز لانه وقع
بعد الخلع الثالث فانك فالقول به ولو اختلفا في العدة او
بعد مضيتها فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت هي عدة الثالث
فالقول لها فلا يجز النكاح سائل شني وفي فصول
سنة الطلاق فذكرها فقال دار طلاق او اينك طلاق
او ضربها بخشب اختلف فيه قيل يقع وقيل لا لانه رد
للانقاع كجم قالت مرا طلاقه ووجوب برء اشترطي
ردومي كفت اينك طلاق ثم ذكرها وقال اينك طلاق
فهل يقع قال نعم قالت سرخرديم فقال مستهزا بنفروشم
ثم خري يني ان يكون خلعنا علي ما عليه الخيارات المتاوي
ولو قال في جوابها فروشم نبي خري يني ان لا يقع اذ قوله
فروشم وعد سخي قال لها بهر حتى كه زناتر ادر كر دن
شويان بود خويشتن خريدي ارم فقالت خريدم فقال
الزوج رواكدن مجمل الايقاع ومجمل اظهار النفقة عنها
حين علم معاتنها فلا تطلق الا بالنية وهذا لما يستقيم علي
قول من يقول في قوله خويشتن خريدي فقالت خريدم لانه
لا يتم الخلع اسما علي قول من يقول يتم فلا يستقيم بقول الغير
الظاهر ان القول الاول اصح لما مر قبل ورقتين ان الظاهر
ان قوله خريشتن خريدم ارم فقال الزوج رد لم يكن خلعنا
لكن لو نوي الطلاق تطلق والمهر مجال ولو قالت من خويشتن
خريدي ارم بعدد وكما بين فروشمي فقال اينك امد لم يكن
خلعنا فلو قالت خويشتن خريدم فروشمي فقال فعلت
لكون خلعنا ولو لم يقل فروشمي لا يكون خلعنا وقيل فيه نظر
قالت خويشتن خريدم فقال فروشمي كبر فهو خلع تام
يقول الغير قوله فهو خلع تام كلام غير تام اذ ينبغي ان

بقيد بما اذا اراد الزوج التحقيق كما ذكره صاحب الخلاصة
 وسياتي هذا بعد سطر واحد ما يوجد ما ذكرنا فوق قالت
 ساطلاق ده فقال ابن بزر جاره وان يقع ان غوي والا
 فلا كذا فثبت وفيه قال خويشتن بمهر خريدي فقال خريده
 كبراهمجهنين كبر يقع لو غوي التحقيق ولو قال انها يرون
 اي فقالت من يرون ادم فقال من رها كرم يكون خلعا
 لو اراد به الجواب ولا حاجة الي البينة لانه يراى به الجواب
 ظاهرا وقوله يرون ادم متعارف في الخلع وقوله رها
 كرم وان كان فارسية قوله خلت سبيلك الا انه
 تصريح لكثرة استعماله بين العوام فتبين به بلانية قالت
 خويشتن خريدم وهي في بيت اخر وكل منهما يسمي كلام
 الاضريح الخلع قال سري في فرضه بمهر فقالت خريدم
 ولم يسم الزوج كلامها لا يصح الخلع قال خريدي بمهر
 فقالت بدين كاغد ياره خريدم لا تطلق لانه جواب اخر
 فلا بد من قبوله خلاصة قالت خويشتن خريدم بي زمان
 من مهر علي مهر ذ قالت انت طالق بي زمان من معناه
 انت طالق علي ان شرطي من المهر فان قبلت تطلق
 ويسقط المهر عن الزوج وان لم تقبل لا تطلق قال لامرته
 الصبية انت طالق بمهرك فقبلت قبل انه يقع رجعا ولا
 يسقط المهر قال ان فعلت كذا فانت طالق علي اي
 شرطي من المهر بشرط قبولها بعد ما فعلت لانه علق الطلاق
 بيا شرطي ذلك الفعل ولو قال انت طالق علي اي شرطي
 من المهر الخ بشرط القبول في ذلك الوقت فصط قال
 لو طلاق بي زمان من فاقيد الشرط فعلمها ان شرطي زمت
 او لا ثم تطلق نفسها صح قالت لزوجه اطلقني ولت

الف رهم فطلقها لا يجب له عليها شيء جس ادعي خلعا
 وهي تنكر فالقول لها وتطلق باقرار الزوج لانه اقرار بطلاق
 ثم ادعي البطل او سقط المهر وهي تنكر فالقول لها وكذا
 العتق قال طلعتك علي الف اسمى فلم تقبل قالت كنت
 قبلت فالقول له بيمينه ان الطلاق علي ما لم يلق بقبول عقد
 تام لانه يمين فلم يكن اقراره به اقرار بقول المرأة وهي
 تدعي وقوع الطلاق والزوج ينكر فيجوز فصط ادعت
 مهرها ونفقة عدتها قابلية انك طلعتني وادعي الزوج
 الخلع ولا بينة لهما فالقول لها في حق المرأة وللزوج في حق
 النفقة قال صاحب جامع الفصولين اقول علي ما سرتيني
 ان يكون القول لها في النفقة ايضا لانه اقرار بطلاق وادعي
 سقوط النفقة وهي تنكر يقول الخلع قوله ينبغي لا ينبغي
 لان هذا الذي ذكره في النكاح في الحقيقة انما هو الزوج
 حيث ينكر وجوب النفقة عليه وهذا لان المرأة مدعية
 حقيقة فلا يناسب جعلها منكرا باعتبار ضعف دعوى وجود
 خصم النكاح حقيقة كما لا يخفى فنحن نكحت بشيء فقال كذبت
 وحضت علي فظهر ان ذلك اللفظ ليس بكفر فعن النبي
 انها لا تحرم الخ قالت لزوجه من وكيل توهمتم فقال هني
 فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع شيء عند الامام وبه يغني فتن
 خلعا فقال في مجلسه مراد من خانه ينج بست ثم ادعي
 شيئا من امتعة البيت فان قال كان هذا في البيت ووقع
 الخلع لا يسمع دعواه ولو انكر كونه فيه وقت الخلع فالقول
 له ان كانت هذه في البيت وقت الاقرار لا يسمع
 دعواه ولو انكر كونه فيه وقت الاقرار يسمع ولو ادعي
 انه لم يقع شيئا يسمع لم يكن دعواه في ذلك
 المجلس وفي الجامع مسئلة تدل علي انه لو ادعي مطلقا

لا يسمع وينبغي ان يكون كذلك خلاصة رفعت المرأة بدل
 الخلع وقال الزوج قبضت لهنه اخري فالقول له كذا افني
 الامام ظهير الدين وقيل القول لها لانها المملكة اختلعت
 مع زوجها علي مال ثم برهنت عليه انه طلقها ثلاثا او اباها
 قبل الخلع يتقبل ويسترد بدل الخلع والتاقيض لا يقع قبول
 الهبة ها هنا وفي الفتاوي تزويج امرأة علي مهر مسي
 فاباها فتزوجها ثانيا علي مهر اخر ثم اختلعت مع زوجها
 علي مهرها برى الزوج عن المهر الثاني دون الاول وكذا
 لو قالت خويشتن خريدم از خواجكايين و هم حقها سرا
 برست لا يبرأ من المهر الاول بس طلاق الصبية علي
 مال رجعي اذ لا يلزمها المال فيصير قابلا عند وجود شرط
 انت طالق بكذا من المال فتطلق مجانا شكر بان خلع
 زوجته الصبية فلو بلفظ خلع فباين ولو بلفظ طلاق رجعي
 خلع الفضولي وفي ز صبية وكلت رجلا بخل فخلعها بمهرها
 فلو ضمنه تبين وفاقا وقيل لا ولو خلعها ابوها او اجنبي
 بمهرها فلو ضمنه الخالع تطلق فلو بلغت ياخذ الزوج
 بنصف المهر لو لم يدخله وبكلمة لو دخل بها شئ يرجع
 البنت بنصف المهر في الفصل الاول وبكلمة في الثاني
 علي الاب لا الزوج هذا الوضعية مهرها والا فلا شك
 ان المهر لا يسقط بهذا الخلع لصغرها وهل تبين لو قبلت
 هي بلفظ الخلع وكانت من اهلها بان تعقل العقد وتبرع عنه
 تطلق وفاقا ولا يسقط المهر ولو لم يقبله في فلو كان
 الخالع اجنبيا لا تبين وفاقا وهل يتوقف علي اجازتها
 بعد بلوغها اختلف فيه ولو كان ابا ولم يضمن هل تضمن
 قال فيه اختلف فيه المسأله في روايتان جملة
 وفي كسح تطلق ولا جعل عليها وعلي ابرها علي قول

ابن سلمة وعنه انه يجب الجعل علي الاب وان لم يضمن بس
 قيل تطلق وقيل يتوقف علي اجازتها وقيل لا يتوقف لعدم
 الغاية بل تطلق ويجب كل المهر مدخولة وبنصفه غير
 مدخولة وهو الصحيح ت خلع الصبية ابوها علي مال جاز
 الخلع ولا يجب المال عليها ولو ضمن ابوها يلزم ولا يرجع
 به عليها صل خلعها ابوها بمهرها ولم يدخل بها وضمنه جاز
 ولها نصف المهر ويضمن الاب للزوج نصف المهر ويضع
 طلاق باين لانه طلاق عوض ولو كان بلفظ الطلاق
 لانه قبل الدخول فلو دخل بها فلها كل المهر والاب يضمن
 للزوج وهذا احد وجوه خلع الصبية وصيلة اخري ان يحيل
 الزوج المهر علي الاب حتى يبرأ الزوج اذ الاب يملك
 الاحتياك بمال ولده الصغير طعم وصيلة اخري وهي ان
 يقر الاب بتضمن مهرها ونفقة عدها ثم يبينها زوجها
 وهذا مختص بالاب دون ساير الاوليا اذ الاب يصح
 اقراره لا اقرار غيره وبرز الزوج في الظاهر شئ هذه
 الخلية فيه تلبس وهو غير لائق بالمسلم صط الاب لو
 خلع صبية بمهرها وراه خيرا لها لعله انها لا تحسن العشرة
 مع زوجها يصح علي قول مالك ويزول المهر عن ملكها
 وبرز الزوج عنه فلو قضى به نفذ لانه مجتهد فيه ر خلع
 الاب او اجنبي كبيرة بمهرها جاز لو اجازته والا فلو لم يضمن
 الخالع لم يجز فلا تطلق من ويتوقف علي اجازتها فان
 اجازت جاز وبرز الزوج من المهر ولو لم تجز ينبغي ان
 تطلق لانه معلق بالتعبول ووجهه ان الوضعية الاب او اجنبي
 وقع الخلع فاعتبر هذا معاوضة فيما بين الزوج والخالع و
 طلاقا مجانا في حق المرأة فبعده اذ بلغها الخبر فاجازت

تقد عليها وبري الزوج من المهر ولولم يجز فلها ان تاخذ
 الزوج بالمهر والزوج يرجع على المخالعة حكم الصان والاب
 كالأجنبي ان ليس للاب ولا لينة الخلع وكذا خلع الأجنبي والولي
 على نفقتها وهي صبية او كبيرة لم تاذن به ولم تجز بعد الخلع
 جاز الخلع فتطلق وتجب النفقة على الزوج ثم يرجع هو على
 المخالعة بسبب الصان خلاصة كبيرة خالفها ابوها او اجني
 بما لها جاز والمال عليها وان لم تجز ترجع بالنفقة على الزوج
 وهو على المخالعة ان ضمن المخالعة والا فالخلع يتوقف على قبورها
 ان قبلت يتم الخلع في حق المال وهذا المشير الي ان الطلاق
 واقع قال صاحب المحيط لا يقع الطلاق في هذه الصورة الا
 باجازتها وفي الجامع الكبير قال لا يضر خلع امرأتك على هذا
 العبد او على هذه الدار او على هذا الالف فخلعها على
 ذلك فالقبول الي المرأة لا الي الأجنبي لان البذل مرسل
 فاذا قبلت وجب عليها تسليم ما اشترى اليه ان امكن والا
 فثلث بان كان مثليا وقيمة لو كان قيميا مسائل الاستثنا
 وفي من لوازم الزوج استثنا او شرط وكذا ثبت بالقول
 للزوج فلو قال شهوة المرأة تشهد انه خلع او طلق بلا استثنا
 يسمع ولا يقبل قول الزوج وان قال لم نسمع منه الا كلمة
 الخلع والطلاق لا يسمع والقول للزوج الا ان يظهر منه
 دليل صحة الخلع كقبض البذل او نحوه فيثبت يقبل قولها
 وهذه مما تقبل فيه الشهادة على النفي صح وفيما قال لم نسمع
 منه الا كلمة الخلع الصحيح ان الزوج لا يصدق الا ببينة لانه
 خلاف الظاهر وقد فسد احوال الناس وعن طه طلق
 وقال استثنيت صدق ويقتى بان دعوى الاستثنا يسمع
 الا ان يظهر منه بآينا صحت قال طلقت واستثنيت

لم يكن مستثنا عند الامام وابي يوسف في طلق او خلع ثم
 ادعى الاستثنا صدق لو لم يذكر البذل في الخلع لا لو ذكره بان
 قال خلعتك بكذا وفيه لو اخذ جعل في الخلع وقال لم اعني به
 الطلاق لا يصدق قضا والمراد باخذ الجعل ذكره لا اخذ
 حقيقة فتن ادعى الاستثنا وقال ما قبضته منك فهو صدق
 كان لي عليك وقالت اني دفعت لبذل الخلع فالقول له لانه
 لما انكر صحة الخلع فقد انكر وجوب البذل عليها واقرانه له
 عليها مالا واحدا الامالين والمرأة تقر ان له عليها مالا اخر
 وصدق الزوج بخلاف ما لم يدعي الاستثنا لانه اقران عليها
 بدل الخلع المسلك في المرأة فيقبل قولها وفيه نظر يقول الحنفية
 المتبار من قوله وفيه نظر يكون محل النظر هو المسئلة الثانية
 والظاهر انه هو المسئلة الاولى كما لا يخفى على ذوي النهي
 فوطلق ثم قال ان شاء الله عز وجل نكلم به في نفسه بحيث
 يسمعه هو لا غيره لا يصدق قضا فيجب ان يجهر به ليثبت
 ببيته جف حلف واستثنى في نفسه وصرح به لانه
 ولم يسمع اذناه جازا استثناه وكذا عن س قال صاحب
 جامع الفصولين اقول يحتمل ان يراد به ان يصدق بآنة لقضا
 قال قال وكذا القراءة في الصلاة ولم يسمع اذناه فهو اوثق
 يقول الحنفية وسياقي تفصيل لطيف يتعلق بهذا المقام في بحث
 الاستثنا في فصل الاحكامات الفصل الثاني
 الثاني والعشرون في الامر باليد وما يتعلق به فقط الاصل
 ان الزوج يملك الطلاق بنفسه فيملك تفويضه الي غيره
 ويتوقف علمه على العلم ولولم ير بالامر باليد طلاقا فليس
 بشئ الا ان يكون في حالة غضب او مذكرة طلاق فلا يصدق
 فيها قضا ان لم ينو طلاقا ولو ادعت بنية الطلاق او انه
 كان في غضب او مذكرة طلاق صدق ببينه وتقبل بيته

في اثبات الغصب ومذاكرة الطلاق لافي بينة الطلاق الا ان
تقيمها مع اقرار الزوج بها طمخ التوفيق اليها قبل هو وكا لة
فيملك عزلها والاصح انه لا يملك ثم وكلها بطلاق نفسها
لا يملك عزلها ان توكيله كقول طلق نفسك وثمة لا يملك
عزلها كذا هنا ولو قال لا جنبي طلق امرأتي صح عزله ولا يقتصر
على المجلس لان هذا اللفظ للاجنبي توكيل للمرأة تمليك
ولو قال لا جنبي طلق امرأتي ان شئت يقتصر على ذلك
المجلس فلا يملك عزله والحاصل ان قوله طلق نفسك تمليك
في حقها ذكر المبتدأ والقيام معنى المالكية في حقها وهو تصرفها
في نفسها برفع القيد عن نفسها وفي الاجنبي تمليك لذكر
الشبهة والا فلا وكذا لو قال لامرأته طلق صاحبك
فهو توكيل فلا يقتصر على المجلس ولا يملك عزلها ان لو جعل
امرأته بغيرها او غيرها فلكما ان تختار نفسها ما دامت في مجلس
علمها وان طال يوما او اكثر فلو قامت عنه واخذت في عمل
اخر خرج الامر من يدها لا من دليل الاعراض وامرأته يبطل
بتصرف الاعراض فكذا بدليل ضحك قوله اختاري كما لا مر
باليد في جميع الاحكام الا انه لو نوي بالامر باليد ثلثا صح
لا في التخيير ولم تخيرية الاثنيان فيهما من خبرها وجعل امرها
بيدها فقبل ان تختار نفسها اخذ الزوج بيدها فقامها
او جاعها طوعا او كرها خرج الامر عن يدها وكذا لو شطنت
او اغتسلت وبطل بقيامها لا بقعودها ولو كانت قاعدة
فاضطجعت فغير روايتان عن ابي يوسف قاضي خات
لو كانت جالسة فاضطجعت للنوم يبطل خيارها من
ولو قاعدة فانكحات لم يبطل في ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف بطلان كذا صح ولو منكنة فاستوت لا يبطل وكذا
لو محتبة فترجعت او بالعكس وكذا لو لبست ثيابا ولم

تخرج من المجلس وكذا لو نزلت عن الدابة وبطل بركوها
يقول الحقير هذا مخالف لما في الخلاصة ورفقاوي قاضي خان
من انها لو كانت راكبة فنزلت يبطل والله اعلم قال وكذا لو
كانت على دابة واقفة او سائرة فارت ولو واقفة
فاحات ثم سارت او سائرة فقامت بما سمعت في خطواتها
تلك كانت منه وكذا لو ماشية وسبقت خطواتها جوابها
لم نين ولو كانت الدابة سائرة فوقفها بطل خيارها
ولو كانت في بيت فشت من جانب الي جانب لم يبطل والسفينة
كبت لاكدابة لان سير الدابة يعان الي رايها لا السفينة
لجريانها بما ورج رديف والمجلس اما لا يختلف بقيامها
لوقاعدة او بذهابها لوقاية او بشروع في قول او عمل لا يتعلق
باصفي من التوفيق فيلوس القاية وانما القاعدة وقعود
الكفاءة ورعا الاب للثورة ورعا شهود تشهدهم
ووقوف رابة هي رايها لا يقطع المجلس لان كلاما ذكر
طمع الرعي فيتعلق بامني ولا يكون دليل على الاعراض صح
ولو رعت بطعام فاكلت بطل قل او كثر لا يشرب ماء اذ
الاكل في مجلس الرعي غير معتاد بخلاف الشرب يقول
الحقير في كلامه نظر لانه لو اراد ان يجرد الاكل يبطل كما يشعر
به ظاهر دليله فكان ينبغي ان يحذف قيد الدعوة ولو اراد
ان يبطل هو دعوة الطعام فكان ينبغي ان يبطل بان دعوة
الطعام الي مجلس الرعي غير معتاد وعليه كلام المتقدمين
لا يطابق دليله مدعاة كالا يخفي على ذوي الانتباه خلاصة
الاكل يبطل وان قل وقال المتقدمين ان قل لا يبطل في
لا يبطل بالكل اليسر لو كان من غير ان يدعو به زبني
شرب الماء لا يبطل خيارها لانها قد شرب فتتمكن

من الخصومة لان رطوبة الدم تذهب بالمشاهدة فلا تقدر على الكلام ما لم تشرب فلا يكون دليل الامراض وكذا ان اكلت شيئا سري من غير ان تدعوا بطعام في ولو تكلمت بكلام هو ترك للجواب بطلان خيارها لا لو قالت ارعواي للمثورة او شهرا
 اشهدم لانه اشارة قبول لا اعراض ولو لم تجد من يدعوا شهرا فقامت لدعومهم ولم تنقل اختلف فيه المشايخ كذا شيخ وفي بس فقامت لدعومهم ولم يخرج لا بطل ولو خرجت اختلفوا فيه كفوا سخن قول شيخ وقال دليل من قال بطلانه من قيام ان المجلس يتبدل وان لم يوجد دليل الامراض الا يري اليها من الزوج لوافقها كرها بطل يتبدل المجلس وان لم يوجد دليل الامراض خلاصه وان لم تخول عن موضعها لا بطل وفاقا وان تخول اختلف فيه المشايخ بناء على ان المعتبر في بطلان الخيار اعراضها او تبدل المجلس عند البعض ايها واحد وعند البعض الاعراض وهذا اصح يقول الحنفية يراد على قوله وهذا اصح ما سمن البطلان بغيرها كرها ان الظاهر انه مسئلة وفاقية ودليها بتبدل المجلس كما لا يخفى ثم ان صاحب الهداية اختار القول الاول حيث قال المجلس تارة يتبدل بالقبول وسرة بالانخذ في عمل اخر والمجلس قد بطول وقد يقصر فيبقى الي ان يوجد ما يقطع او ما يدل على الامراض والمراد من العمل عمل يعرف انه قطع لما كانت فيه لا بطلان العمل قال امرت بيديك فقالت كم لا تطلقني بل انك ثم طلقت نفسها تطلق ان قولها ذلك ليس برز للتمليك وفيه نظر لانه يتبدل به المجلس لانه كلام زائد يقول الحنفية في النظر نظر ان الاول ان المتبادر ان من قال تطلق هو ممن يقول ان مدار بطلان الخيار انما هو

اعراضها

اعراضها او وجود دليل الامراض كما يشهد بتقليد بان ذلك ليس برز للتمليك فلا يراد عليه النظر بقول من يقول ان المدار هو تبدل المجلس الثاني ان قولها لم لا الخ انما يكون زائدا لو حصل على الاستفهام الانكاري اما لو حصل على الاستفهام الحقيقي فلا يكون زائدا بل يكون مجع الرأي فان قيل لعل مشاجرة الزوجين ترجح كون استفهامها انكاري قلنا بل نفوض اليها قدرته على تطلقها باللسان امر غير يسب الجاهل المسؤال بسببه حقيقة جمعا لرايها فلا يكون كلامها زائدا وح والله اعلم ز ولو سمعت او قرأت قليلا بقي لا لو طال زيلتي لو سمعت او قرأت اية بقي لانه عمل قليل يقول الحنفية لعل هذه المسئلة ونحوها مما سياتي ليست باتفاقية لانه وان لم يكن فيها دليل الامراض لكن فيها تبدل المجلس اذ فيه كلام خارج عن الفرض كما لا يخفى في قالت الحمد لله علي عتق رقبة او حجة شكر لما فعلته وقد طلقت نفسي تطلق لانه بقي لا بشرع الصلاة ولو كانت في صلاة الفرض بقي بانها ما اذ القطع منه والامراض انما يكون بترك الاختيار بعد التمكن ولو متطوعة وسلمت على راس ركعتين بقي لا لوربعته ولم يفصل في صل بين تطوع وتطوع عن محمد ان الاسح قبل الظهر كفر بضة في هذا لانه لم يجز اداوه بخمسين وكذا الوتر لوجوبه عند الاسام وعدم ادائه بخمسين وان كانت سنة عندها وفيه ايضا قال لها امرت بيديك كلما شئت وفارسية هو بارك خوار في فلها ان تختار نفسها كلما شئت في المجلس وبعده متى تبين بطلان الا انها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة اكثر من واحدة درر مراد لان كلمة كلما تفيد عموم الافعال بالتفريق لانها تفيد عموم الافعال دون

عين

الاجتماع بز فلو شئت اضرب في العدة تقع وكذا الثانية
 لم لو شئت بعد فزوج اخر لم يقع خلا فالز فلو شئت
 واحدة وتزوجت باخر وعادت الى الاول عادت بثلاث
 عند الامام وسن وعنده محمد بما بقي ولو قال امرت بيدك
 اذا شئت او متى شئت فلها ان تختار مرة في المجلس وغيره
 فلو اختارت زوجها خرج الامر من يدها لدها ما فرض اليها
 وكذا قوله اذا شئت او متى ما شئت ولو قال امرت
 بيدك كيف شئت تقتصر على المجلس وكذا قوله ان شئت
 او كم او اين او اينما درر غرر في قوله انت طالق متى شئت
 ومتى ما شئت واذا شئت واذا ما شئت لا يتقيد بالمجلس
 ولا يرجع الزوج ولا يرتد بردها بل تطلق نفسها متى
 شئت واحدة واحدة فقط وفي كلما شئت تطلق نفسها
 الما الثلاث بتفريق الثلاث وفي حيث شئت واين شئت
 لا تطلق حتى تشاء وتقيدها بالمجلس لان حيث واين من
 اسم المكان والطلاق لا يتعلق به بالمكان حتى لو قال انت
 طالق في الشام تطلق الان فيلحقوا ويبنى ذكر مطلق الشبهة
 فتقتصر على المجلس بخلاف الزمان فان له تعلقا به حتى
 يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره خصوصا كما
 في انت طالق عدا وعموما كما في انت طالق اي وقت شئت
 قبل المشيئة طلقة رجعية لانه مقتضى اللفظ فان شئت
 باينة او ثلث وقال الزوج خويت ذلك وقع ذلك وان
 اختلف نياتهما فرجعية وان لم ينو فاشياء وفي كم شئت
 او ما شئت طلقت نفسها ما شئت في المجلس وان
 ردت ارتد وفي انت طالق من ثلاث ما شئت تطلق

واحدة

واحدة او اثنين دون الثلاث كقوله قال انت طالق حين
 لم اطلقك او زمان او حيث او يوم لم اطلقك تطلق كما
 سكت واليوم لمحجر الوقت هنا اذا لمزما لا يتبدل فقط
 وها هنا الفاظ فارسية وهي هر وقت وهرگاه وهر چه
 وهر زمان وهي وهيئة وهر بار ويعني بانه لا يتكرر الخ
 في هذه الالفاظ الا في قول هر بار فوفي قوله طلقني يقع رجعا
 وفي الامر بالبدتين ولو قال طلقني نفسك ان شئت يقتصر
 على المجلس ان قال لامرأة امر فلانة بيدك لتطلقها متى
 شئت فهذا ارشوة فيقتصر على المجلس متى قال امرت
 بيدك تطلقني نفسك عند افقوله فطلقني الخ مشورة فلها
 ان تطلق نفسها في الحال فو قال لا خرا امر اراق بيدك
 فطلقها يقتصر على المجلس عده قال امرت بيدك لكن
 تطلقني نفسك او متى تطلقني نفسك فطلعت فهو باين
 قال امرت برئت تؤدم بيك طلاق فهو رجعي كما لو قال
 امرت بيدك في تطلقني قال امرت بيدك هذه السنة
 وطلعت نفسها فزوجها فلا خيار لها في باقي السنة
 ان الامر واحد الا انه يمتد فامحل مرة ولو قال امرت
 بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم
 كان على مجلسها خ قال امرت بيدك في هذه السنة فطلقها
 واحدة قبل دخوله فزوجها في تلك السنة يصير الامر
 بيدها عند الامام فاصحى فان قال امرت بيدك الي عشرة
 ايام فالامر بيد هاسن وقت التكلم الي عشرة ايام بالساعة
 ان الامر مما يحتمل التوقيت فكانت الكلمة الي بعني بعد وفي
 المسئلة الاولى لو نوي ان يصير الامر بيد هاسن بعد عشرة
 ايام صدق ديانته لانه نوي ما يحتمل لفظ ولا يصدق

فقال لا خلاف الظاهر ولو قال لا خرا امراني بيدك
الي سنة وبعد غد فزرت في اليوم بطل كلفه فليس لها ان
تختار بعد ذلك هو الصحيح ولو قال امرت بيدك
اليوم وبعد غد فزرت في اليوم فلهما الخيار بعد غد في قول
الامام يقول المغير وجه الفرق بين المسئلتين الاخيرتين
لطيف دقيق وبالتأمل تحقيق فندبر والله ولي التوفيق
خلاصة وفي الاصل قال لها انت طالق الي سنة يعني الطلاق
بعد السنة الا ان بنوي الوقوع حالا وفي الجامع لو قال
امراني بيد فلان شهرا حينه فالشهر من يوم قال
ذلك القول والعنف والكفالة الي شهر يطلاق الي شهر
وعن ابي يوسف انه يصير كفلا في الحال ج قال لا مراة
الصبي امرت بيدك فطلق نفسها تطلق قال صاحب
جامع النصولين اقول ينبغي ان يكون هذا في صبيته تغفل
وتغفل ولا طلاق وجه ايضا يعني التطلق ان قال من طلاق
مراد امر فلو بنوي الا بقاء يقع ولو بنوي التغويص لا يجملة
ولانية له يعني طلاقا لا بقاء ظاهرا فيصرف اليه مالم
ينوشيا اخر قصي تري طلاق ا بقاء طلاق تري تغويص
حي قال لها لك الطلاق قال الامام لو بنوي الطلاق تطلق
ولو لانية لغا وقال ابو يوسف لو لانية فامرها بيد ها
فقط قال ما ضر قل لا مرا في بيدك امرت لا يصير بيد ها
مالم يعلم المامور لانه امرها بالتغويص وبذلك لو قال قل
لا مرا في ان امرها بيد ها يصير الامر بيد ها قبل الاخبار
كذا فقط وفي خبر شهيد ان فلانا امرنا ان نيلة امراته
انه فوض ايها فبلغها وقد طلقت نفسها بعدة جازت شهرتها
ونوشه ان فلانا قال لنا فوض ايها نفسها لم يجز فوض

قال

قال لها بعت منك امرتك بالغا ان اختارت نفسها في المجلس
تطلق ويلزمها المال قاضي خان قال لا مراة انا منك
طالق ونوي الطلاق لا يقع ولو قال انا منك باين وانا
عليك حرام ونوي به الطلاق يقع قال لها انت علي حرام
وعنده الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق تطلق لانه لما
كان طلاقا عنده كانت ناويا به الطلاق قال لها انت علي
في الحرام فهو كقولك انت علي حرام محرم عليه امراته قال
لها ان فعلت كذا فانت امي ونوي به التحريم فهو باطل
لا يلزم شيئا جعل امرها بيد ها فقالت لزوجهها طلقتك
كان باطلا قالوا اضاف الزوج الطلاق الي نفسه ولو قالت
في المجلس انت علي حرام او انت مني باين او انا عليك
حرام او انا باين منك باين منه بتطليقة كالمواصاف
الزوج الحرة الي نفسه ولو قالت انت باين ولم تغفل من
او انت حرام ولم تغفل علي كان باطلا لان بينونة المرأة والحرة
عليها لا يكون غالبا الا بزوال ملك النكاح فيقع بها الطلاق
بخلاف بينونة المطلقة والحرة المطلقة صك قال لها طلق
فكك فقالت انا حرام او خلية او باين او بنة او نحوها
فا لا صل فيه ان كل شيء يكون من الازوج طلاقا اذ سالت
فاجابها به فانه اوقعت الغوضة مثله علي نفسها تطلق
فلو قالت طلقني فقال انت حرام او باين تطلق فلو قالت
الغوضة ايضا تطلق ولو قالت له طلقني فقال الحق باهلك
وقال لم انوي طلاقا صدق ولا تطلق فلو قالت المغوضة
ايضا الحق نفسي باهلي لا تطلق نه جعل امرها بيد ها
فقالت طلاق انك تدم او قالت امرتك تدم تطلق نوي او لا
لان هذا اللفظ تعين للمطلاق عرفا يقال زن فلان امرا

فكندم بينهم بينهم انها تطلق قال صاحب جامع الفصولين
وعلى هذا لو قال رجل من اهل بلاد الروم كلما اوسون او كلما
شترعي اوسون ان فعل كذا ينبغي ان يصح اليمين على الطلاق
لانه متعارف بينهم ويدل عليه ما ذكر في وقف الخلاصة انه
لو قال ضيعتي هذه لسبيل ولم يزد عليه لا يصير وقفا الا اذا
كان القابل من ناحية مرم اهلها منه الوقف المستحب للشرائط
يقول الحنفية الظاهر ان هذا الذي ذكره بناء على اعتبار العرف
الخاص وفيه اختلاف قال في البرازية الحكم العام لا يثبت
بالعرف الخاص وقبل يثبت انتهى وفي القصة التارفة الذي
ثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض
وعند البعض ان كان يثبت وقال الفاضل ابن نجيم في الاشباه
والنظائر فالخااصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص
ولكن افتى كثير من الشايخ باعتبار انه انتهى ثم يقول الحنفية
الظاهر ان لا يصح اليمين بقوله بالتركية كلما اوسون او كلما
شترعي اوسون بلانية لانه ذكر في الخلاصة ان من قال بالتركية
تم اوج يقع ثلاثا اذا اخرج انتهى ثم انه ذكر في كتاب الفاظ الكفر
من الفتاوى البرازية انه قد اشتهر في رسائيق شروان
ان من قال جعلت كليا او على كليا انه طلاق ثلاث معلق وهذا
باطل ومن هذين العوام والله اعلم في المغوضة اليها لو قالت
قلت نفسي طلق واحدة لو جعل امرها بيد ايها فقال قللتها
تطلق واعلم ان الامر باليد اما مرسل او معلق بشرط بان
قال اذا قدم فلان فامر امراتي بيدها او قال بيده فامرسل
فسمان مطلق وحكمه ان المغوض اليه ان كان يسمع يقتصر على
مجلسه ولو غابا يقتصر على مجلس علمه والقبول في المجلس
ليس بشرط ولكن يرتد برده والثاني موقت فان علم

المغوض

المغوض اليه قبل مضي الوقت فالامر بيده في بقية الوقت ولا
يبطل بقياسه من المجلس ولو مضي الوقت ثم علم ينتهي الامر لانه
خص التفويض برمان فلا يملك واما المعلق بشرط فانما يصير
الامر بيد المغوض اليه اذا وجد الشرط فان اوجد فان كان
الامر بيد موقت صار الامر بيده والقبول في ذلك المجلس
ليس بشرط ولكن يرتد برده ولو موقفا قبل مضي الوقت
الامر بيده في البقية ولو مضي الوقت ثم علم ينتهي الامر ولو جعل
امرها بيد امها او بيد اجني ثم رد احدها الامر لم يصح لانه تملك
شيئ لا زام فيقع لا زما وهي مروية عن اصحابنا ومرويات انه
يرتد برده والتوفيق انه يرتد برده عند التفويض لا بعد قبوله
ونظيره الاقرار فان رد يصح قبل تصديقه لا بعده قال صاحب
جامع الفصولين اقول يحتمل ان يكون في التفويض روايتان لانه
تمليك من وجه فيصير رده قبل قبوله نظر اليه التملك ولا يصح
نظر اليه التعليق لا قبله ولا بعده فتصح رواية صوة الرد نظر
الي التملك فتصح رواية فساد الرد نظر اليه التعليق يقول
الحنفية ما ذكر من الاحتمال فيه نوع ركائز واشكال كالاجني على ذوي
الكال فالنوعية الوجبة الذي هو بالقبول حقيق ما مر قبله انما
من التوفيق في جعل امرها بيد امها ثم ابانها بطل الامر في ظاهر
الرواية وعن ابي يوسف لا يبطل ولو طلقها رجعا لا يبطل قالوا هذا
لو كان الامر متجنا اما المعلق فان ابانها لا يبطل الامر حتى لو تزوجها
ثم وجد الشرط يصير الامر بيدها سواء تزوجها في العدة او بعدها
ولو طلقها ثلاثا بطل الامر خلفا لزوجها وهي مسئلة التخيير هل
يبطل التعليق جعل امرها بيد امراة اخرى ثم ابان المغوض
اليها بقي فقط قال امرك بيدك اذا شئت فابانها ثم تزوجها
بقي الامر عند الامام ان التفويض صح وتعلق حقها به فلا يبطل

بزوال الملك ذ قال ان تزوجت عليك امرأة فامرها
 ببيدها فاباها فتزوج اخري لم يصير امرها بيد المفوض
 اليها لانه لم يتزوج عليها ولو قال ان تزوجت امرأة فامرها
 بيدك ولم يقل عليك والباقي بحاله يصير الامر ببيدها
 اذا شرط هو الزوج مطلقا فثبت قال لها ان تزوجت
 عليك ما كنت في نكاحي او ما كنت في نكاحي فامر بك بيدك
 فاباها فتزوجها ثم تزوج عليها فثني قوله ما دمت لا يصير
 الامر ببيدها وفي قوله ما كنت فكذلك علي رواية الكوفي
 فانه ذكر ان ما دمت وما كنت سوا من فرق بينهما وشار
 الي ان يصير بيدها في قوله ما كنت لانه يثبت كون بعد كون
 ولا يثبت بجملة بعد جملة وفارسية قوله ما كنت في نكاحي
 تاورد نكاح من باشي وفارسية قوله ما دمت في نكاحي
 تاورد نكاحي مني وسياتي في فصل ما يصح تعليقه وتافيه
 صح برهنت المفوض اليها بشرط الزوج عليها انك تزوجت
 علي فلانة فصار امر بيدي فلوكانت فلانة غايبة عن
 المجلس هل تسمع هذه البينة فيه روايتان والاصح انها
 لا تسمع لانها ليست بخصم في اثبات النكاح عليها كما مر في
 فصل القضا عن الغائب نقلنا عن فثي يقول الحقير قوله والاصح
 ان محل نظر لانه ذكر هناك قيا ساعلي نقلها عن فثي انه ينبغي
 ان يقضي هنا ايضا بطلاق المدعية لانكاح الغايبة فكا منه
 نسي ما قدمت يداه كفوا قال امرت بيدك ان ابرائيني عن
 المهر فطلعت نفسها في المجلس بقاء لم تطلعت بعد الا بزاو الا
 فلا ان التفويض علي شرط الا براءة عدة فوضه اليها علي انه ان
 غاب شهرا ولم يصل اليها نفقتها تطلق نفسها متى شئت
 وبعث اليها عشرين درهما فلولا لم يكن هذا قدر نفقتها هذه

المدة يصير امرها بيدها ولو كانت نفقتها مفروضة فوهبت
 المرأة النفقة من زوجها فصنت المدة ولم يصل نفقتها لا يصير
 الامر ببيدها وترفع اليه عندها لا عند من وهي نوع مسئلة
 الكوز ولو لم تهب حتى وصلت النفقة وانكرت ينبغي ان يصدق
 الزوج لانه ينكر الحكم قال صاحب المدة هكذا سمعت الامام
 الاستاذ ثم يصح بعد مدة وقال لا يصدق وكذا في كل موضع تدعي
 انفاقا يقبل قولها وهو الاصح يقول الحقير بل الظاهر والله
 اعلم ان قوله الاول اصح وبويده ما مر في اويل فصل سايل
 الخلع نقلنا عن مزر بل الصواب هو ما سياتي بعد سطرين
 نقلنا عن زلما فيه من العمل بالقولين والجمع بين الروايتين
 وذلك اوليها لا يعني صطد ولو اصلنا في وصول النفقة والباقي
 بحاله فالقول لها ويصير الامر ببيدها في رواية لافي رواية
 ان القول لها في عدم الوصول اليها والقول له في حق الطلاق
 وعلي هذا الوجه جعل امرها بيدها ان ضربها بلا جأ تطلق نفسها
 متى شئت فضرها فاختلعا فقال ضربتها بجناية فالقول له
 لانه ينكر صيرورة الامر ببيدها وان لم يبين الجناية فقص ذكر
 مسئلة النفقة وقال فلو شئت حتى مضت المدة ينبغي ان
 لا يصير الامر ببيدها لانها لما شئت لم يبق لها نفقة فصارت كما
 اذا طلقتها حتى مضت المدة شئت قال اكر بك ما ه نفقة توتر
 سالم ثبو امر بك بيلك بس زن ليا اجازت شويا بدر فست
 بكشم فلم يرسل اليها نفقة حتى مضت المدة ينبغي ان لا يصير
 الامر ببيدها لانها شئت فلا نفقة لها ففات الشرط قال
 صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يكون عندها لا عند ابي يوسف
 كما في مسئلة الكوز قال اكر بك ما ه نفقة تبوان فرستم امرت
 بيدك فارسلها ولكن وصول باين زن بزرسانيد درين

ماه ومكوبه كه خانه زر نداشت قتل بصير الامر بيدها
 قال وفيه نظر فانه ذكر في ذاك ان لم ارسل اليك
 نفقتك ان شهر فكذا فارسلها فضاغت من يد الرسول
 لا يحث لانه ارسل فقط قال ان لم ابعث نفقتك من بخاري
 الي شهر فانت كذا فبعثها من موضع اخر قبل مضي المدة بحيث
 قد قال ان غبت عنك شهر فامرت بيدك فاسره الكفار
 هذا بصير الامر بيدها اجاب في وافتى بعضهم ان اخرو
 علي الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط اذ الاتيان
 بالشرط مكرها وعامدا سوا في الحث قال صاحب جامع
 الفصولين اقول لو حلف لا يخرج فهد فخرج بنفسه حث
 وقيل لا وقيل ان امكنه الامتناع حث والا فلا ينبغي ان
 يكون علي هذا الخلاف عدة لو لم يوسر ولكن غاب شهرا
 الا يوما وقصر في اليوم لا خير ففيت المرأة نفسها حتي تم الشهر
 افتي ظ انه لا يصير الامر بيدها لانه تعليق بعينه لا بغيرتها
 ونظيره انه لو حلف لا يارق عزمه حتي ياخذ ريشه فلزم
 فقر منه لا يحث لانه لم يارقها وانما فارقه عزمه وكذا لو
 كاهه فانفلت من يده وافتح لو لم يعلم ان هي لم يصير الامر
 بيدها ولو علم ولم يذهب اليها فالامر بيدها وهذا هو المدخول
 ولو غير مدخول فلو غاب تلك المدة لا يصير الامر بيدها قال
 صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظر فقط جعل امرها بيدها
 ان ضربها فلم غيره فضرها قيل حث كالو حلف لا يضرب
 فنه فامر غيره وقيل لا يحث كالو حلف لا يضرب وده فامر
 غيره وقيل لا يحث ولو قرصها او مد شعرها او غصها او ضفها
 فامر بيدها ان لم يضرب فعل متصل بالحي ويحصل
 له الام قالوا هذا لو لم يكن في حالة المزاج فلو فيها لا يحث

هو الصحيح لانه لا يعد ضربا 2 وبعضهم قالوا لو حلف بالقارية
 لا يحث بهته الا فاعيل لانها بالقارية لا تسمى ضربا قال
 صاحب جامع الفصولين اقول وكذا بالتركية وهذا هو الحق
 عندي حث حلف لا يضربها فمد شعرها او غصها او ضفها
 حث في عمرهم لاني عرفنا قال صاحب جامع الفصولين
 اقول وكذا لا يحث في عرف اهل الروم هذه اية حلف لا يضربها
 فمد شعرها او غصها او ضفها حث لانه لم يفعل مؤلم وقد تحقق
 الابلام بهذا الفعل وقيل لا يحث في حال الملاعبة لانه يسمى
 ممازحة لا ضربا فقط لو غص ثوبه فاصاب وجهها لا يحث
 لانه لا يتعارف ضربا ولا يقصده بعينه ولو رماها بحجارة او
 او نحوها لا يحث لانه رمي لا ضرب يقول المتبر ينبغي ان يكون
 فيه خلافا لما مرنا ان بعضهم عدد نحو الغص ومد الشعر
 ضربا باعتبار الابلام فيكون الرمي ضربا عندهم علي تعريفهم
 الضرب بالطريق الاول ثم ان الظاهر ان يحث بالرمي
 بحجر ان يقال في العرف ضرب به بحجر كما يقال رماه بحجر وان لا يحث
 بالرمي بسهم ان لا يقال ضرب به بسهم بل يقال رماه بسهم
 والله اعلم قال وكذا لو دفعها ولم يوجعها لا يحث ولو نكد
 بالضرب غيرها فاصابها قيل لا يحث وقيل لا قد قال ان
 ضربتك بلا ضايع فامرت بيدك فخرجت بلا اذنه من البيت
 فضرها قيل لا يصير الامر بيدها لو افاها المجل والا فيصير
 وقيل لا يصير مطلقا والاول اصح فانه ذكرني ليس لرميها
 من الخروج حتي يوفي كل الشهر عدة خروجه من البيت بعدما اوفيت
 المجل جنابة فحين اكر شوي راء عاي بد كند فهو جنابة
 واكر در بره او در بلند كرد وبيرون شد ناي ماي بشنور
 ندهل هو جنابة قال يختلف باختلاف الاشخاص عدة

لو استصورتها اجنبيا فهو جناية وقيل لا خلاصة جعل امرها
بيدها على ان يسيئ شتمها فهي تطلق نفسها فقال لها لا تخرقي
حرك اوليائك كلتي الغدوة او كلتي واستردي او اضربي راسك
باحذار لا يصير الامر بيدها ولو جعل الامر بيدها على ان
متي ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها فكذلك لو ضربها
من غير محرم اخني الشيخ الامام الاستاذ ان يكون جناية
وقال القاضي الامام في الدين لا يكون جناية قال وهذا
موافق لما قال القنوري ان وجهها وكفيها ليست بمورة
واما لو استصورتها اجنبيا يكون جناية بان كلت اجنبيا
او كلت عابد التسع اجنبيا او شاعت مع زوجها ففسد
صونها اجنبيا ثم قال لها ما در نوباره باسك استجرا
امده اسن زن گفت ما در ست و خواهر تو فاضلها لا يصير
الامر بيدها قال صاحب جامع النصولين اقول ينبغي ان
يكون فيه خلاف على ما ذكر في فتوا انه لو قال لعنت برثوباء
فقلت لعنت حرو و برثوباء قيل ليس بجناية لانها لم تبدأ
وقال الله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من
ظلم وعماهم على انه جناية اذ ليس لها قصاص في الشرع
حتى لا يكون الثاني جانيا ولو قال لها اي ما درست سبيا
فقلت ما درست سبيا سبها فلي القول الاول ليس
بجناية واما ما سئتم فقال بعضهم لو كانت ام الزوج حية فهو
جناية في جفم لا لوميته وقال بعضهم لا يصير الامر بيدها
ولو كانت الام حية اذ الزوج ذكر الجناية مطلقا لا كونها في حية
الا يرى انه لو ذكر ضربها على ترك الصلاة او الغسل في هذه
الصورة لا يصير الامر بيدها الا اذا كانت ذميمة فيكون شتمها
اس جناية سواء كانت حية او ميتة فصط قال لها اي بليد

فقلت

فقلت لمثله فهو جناية اما لو لم يصرح بل قالت ثوبي اختلف
فيه فقيل ليس بجناية لانها لم تصرح بالقذف وعندني انه
جناية فكانها قالت تخرود بليد وعليه قال ان ستميني فانت
طالق فقلت ثوبي خور تطلق اذ قولها ثوبي خور شتم بالو
قال يازاني فقال بل انت فانها مجذبات لا لولازمت
زوجها لاجل الكسوة فضررها يصير الامر بيدها لانه ليس
بجناية لان لصاحب الحق حق الملازمة ولو تعلق به واخذت
لحيته فهو جناية ولو قالت اي كافر واي ابله فهي جناية ولو
قالت اي بديخ فلا جناية لو كان كذلك والافجانية ولو قال
لها لا تفعل كذا فقلت حوش مي ارم ان كان ذلك في فعل
هو معصية فجناية والا فلا ولو طلبت النفقة والعت فلا جناية
اما لو شتمته او سزقت ثيابا به فجناية وقولها اي برمزه فهو
جناية في حق الزوج الشريف فضم قالت للنسوان اكر شوي
شما مرد است شوي من باري مرد نيست فهو جناية ولو
جنت جناية شرعية فلم يضربها فبعد ايام جنت جناية غير شرعية
فضررها فقال ضربتك الجناية الاولى فلا يصير الامر بيدها
وقالت ضربتني للثانية فصار الامر بيديها فالتقول للزوج شتم
قال لعنه جعلت امرت بيدك في العتق اسن فلم تعتق نفسك
وقال القن فعلت لا يصدق اذ المولي لم يقر بعتقه لان جعل الامر
بيده لا يوجب العتق ما لم يعتق القن نفسه والقن يدعي ذلك
والمولي ينكر ولا قول للقن في الحال لانه يجبر عما لا يملك انشاء
لخرق الامر من يده بتبدل مجلسه وكذا لو قال اعتقتك على مال
اسن فلم تقبل وقال القن قبلت فالتقول للمولي لان اعتاقه معلق
بشرط القبول ولو اقر بتعليق عتقه بشرط اخر لا يقبل قول
القن في وجوب الشرط كذا هذا وهذا الحكم في الطلاق وفي الامر
باليد ميتون احقير نظا هان يكون القول للمولي وللزوج

في هذه السائل كلها انا هو سميته لا بمجرد قوله بلا يمين كما يدل
عليه ما سبق في اواخر فصل الخلع نقلا عن من وفي عدة دعواها
على الزوج ان جعل امرها بيدها لا يسمع اما لو طلقت نفسها
بحكم الامر ثم ارجعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بنا عليه
فانه يسمع وليس للمرأة ان ترفع الامر الى القاضي ليعبر الزوج
على التفويض ثم جعل امرها بيدها وطلقتها وطلقتها احدها
لم يقع كالمطلقة ثلاثا لو خافت ان يمسكها المحلل تقول
له زوجت نفسي منك علي ان اسري بيدي ويقول الزوج
قلت فمخروا النكاح ويصير الامر بيدها ولو بد الزوج وقال
ترزوجك علي ان اسرك بيدك فقلت هي جاز النكاح الا الامر
الا ان يقول الزوج فمخروا ترزوجك علي ان اسرك بيدك
بعدما انزوجه فتقول هي قلت يقول الفقهاء ان الحيلتان
فانتهما قليلتان اذ قد مر ان الامر باليد يبطل بتبدل
المجلس فلا يتصور نفعهما الا فيما اذا كان الزوج والمجامعة
وتطلق المرأة نفسها في مجلس واحد وقد ما يقع ذلك
فاحسن الحيل في هذا الباب ما ذكره من المحلل يقول
قبل العقد ان ترزوجك او ما معتك فانت طالق ثلاثا
او باينا فبا المجامعة مرة تطلق فان خافت ان يمسكها
الزوج زمانا ولا يطاها لكلا تطلق يقول لها ان ترزوجك
وامسكتك فوق ثلاثه ايام او نحوه فانت طالق
ثلاثا او باينا العطف باو وقال النسبي في تفسير قوله
تعالى وكصب من السما كلمة او في القرآن على ثلاثه عشر
وجها اتقاني في علوم القرآن للمسيوطي اوصرف تاني
لسان الشك من المتكلم نحو قالوا ليتنا يوما او بعض يوم
والا بهام علي السام نحو وانا واياكم علي هدي او قب
ضلال بين والتحخير بين المخطوفين بان يتبع الجمع بينهما

نحو فدية من صيام او صدقة او نسك والاباحة بان لا يمتنع
الجمع نحو ولا علي انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت
الاية والتفصيل بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا
او نصاري تهتدوا اي قال بعضهم كذا وبعضهم كذا او
الاضراب كبل نحو وارسلناه الى سائفة الف او يزيدون
ومطلق الجمع كالواو نحو لعله يتذكر او يخشى ومعنى
الا ان نحو ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
او تغرضوهن من فريضة قريب او اثبات احد الشينين او اثبات
في الخبر والتشكيك والتحخير والاباحة والتفصيل ومعنى الا
الا ان واصل الجمع هو الاول فقط لرجوعها في الجمع اليه لو لم
يكن في الكلام ما وجب زيادة عليه ويجوز بمعنى صني نحو
قوله تعالى ليس لك من الامر شئ اذ يتوب عليهم اي صني
يتوب عليهم تلويح كلمة او لاحيد الشينين فان كانا
مفردين فهو بعيد ثبوت الحكم في احدهما وان كانا مجملتين
يفيد مضمون احديهما وفيه ايضا والتحقيق ان اول واحد الاخرين
وهو ارجح وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة
القرآنين سائر وتستعار او للعلوم فيصير بمعنى واو العطف
لا عينه وذلك ان كانت في موضع النفي والاباحة كقوله والله
لا اكرم فلانا او فلانا حتى اذا اكرم احدهما جئت ولو كلمهما لا يجتنب
الامرة واحدة ولو حلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان
يكلمهما ابن الملك انما يجتنب اذا اكرم احدهما لان النكرة
في موضع النفي نعم فيكون كل واحد منهما مقصودا بالنفي على
الاتحاد بخلاف الواو حيث لا يجتنب الا بكلمها لانه عطف
على سبيل الاجتماع فلا يجتنب الا بفعل المجموع الا ان يدل
الدليل على ان المراد احدهما كما اذا حلف لا يتركب الزنا
واكل مال اليتيم دل الدليل على ان لا يفعل واحد منهما

ان كل واحد منهما محرم شرعا ولا تأثير لاجتماعهما في المنع
 تلويح الضابط في الفرق بين او والواو في موضع النفي هي انه
 اذا قام قرينة في الواو على شمول العدم فذات والا فهو لعدم
 الشمول وفي او بالعكس قال والد لا يدخل هذه الدار
 اليوم او لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار حث
 بايها كان لان او في موضع النفي يعني ولا ولو قال لا يدخل
 هذه الدار او لا يدخل هذه الدار في فان دخل الاولى او لا حث
 لانه لو دخل الثانية ثم دخل الاولى لان هنا يعني حتى فكان
 دخول الاخر كناية بيمينه فان اذ دخلها انتهت اليمين قال
 محمد لو دخل او بين اثبات ونفي يكون بمعنى حتى ان امكن وهو
 ان يصح النظم باظهار حتى مكان او والا فيكون للتخيير فلو
 حلف لا افعل كذا او كذا بحيث بايها كان ولو كان قال
 لا فعلن كذا او كذا ففعل احدهما بر وان تركهما حتى مضى
 الوقت حث في كلمة او في الاثبات تكون للتخيير حتى لو حلف
 لا فعلن كذا او كذا بر باحدهما شئ اذا ذكرت او بين شيئين
 في النفي بحيث بوجود احدهما فان حلف ان كلف فلانا او فلانا
 بحيث بوجود احدهما وفي الاثبات بر باحدهما فلو قال ان
 لم اكل فلانا او فلانا وكلم احدهما بر فعلي هذا لو قال امرت
 ببيتك امرت ما كفش يا محمد بمرسام فوجد احدهما الاخر
 في المدة لم يصح الامر بيهما وقوله اكر فلانا يا فلانا بمرسام
 كقوله يا فلانا بمرسام لانه في كلا الوجهين يريد اثبات
 فعلية لا نفي زائد اكر ردت وصورت مقصودا وترسند
 نست درين مدت فقد ذكر او في الاثبات يكون للتخيير فلو
 بوجود احدهما صح لو دخل كلمة او في المبيع او الثمن فسد
 البيع للمجهالة لان موجب او التخيير ومن له الخيار منهما مجهول

فلو كان معلومين جاز في الاثنين والثلاثة استحسانا
 ولم يجز في الزيادة لبنا الخطر بعد تعين من له الخيار ولكن
 لا يستلزم من الخطر لا يمنع جواز البيع والفاصل بينه واما
 في الكحل فاذا قال لا امراته تزوجتك بالف حالة او الفين
 نسيت او تزوجتك بالف درهم او مائة دينار قال ابو
 يوسف ومحمد بن محمد لو مقيدا كما في هاتين الصورتين ولا تخبر
 لو لم يقيد بان يقول تزوجتك يالف او الفين فيجب الاقل
 انلا فائدة في التخيير بين قليل وكثير في جنس واحد وصحة
 الكحل لا تتوقف على تسمية البدل فيجب المال عند التسمية
 في معنى الابتداء امر قال ان غبت عنك يوما او يومين
 فامرك ببيتك فغاب يوما فالامر بيهما لان هذا هو
 الامر من حيث قال امرك ببيتك ان شئت الامر او غبت
 عنك فوجد احدا لمرين وطلعت نفسها ثم وجد الاخر
 ليس لها التطلق مرة اخرى صح قال ان شئت الامر او غبت
 عنك فوجد احدا لمرين وطلعت نفسها ثم وجد الاخر
 ليس لها التطلق مرة اخرى صح قال ان شئت الامر او
 غبت عنك او ضربتك فامرك ببيتك بعد وجود كل شرط
 من هذه الشروط فوجد احدهما فطلعت نفسها ثم تزوجها
 ثم وجد الشرط الاخر فينبغي ان يكون لها ان تطلق نفسها
 فخط قال ان ضربتها فان شئت طلعت نفسها واحدة
 وان شئت ثنتين وان شئت ثلاثا فوجد الشرط فطلعت
 نفسها واحدة ليس لها ان تطلق نفسها اخرى في ذلك
 المجامع لانه فوضي اليها على وجه التخيير فلا شئت الواحدة
 انشها لاسر المظف بالواو هي للمظف وفاقا ولكنه
 عندنا للمظف مطلقا فوجب له الا شئت ان بين المظفون
 والمظفون عليه في الخبرين غير ان يقتضي مقارنته وترتبا

وهو قول أكثر أهل اللغة فني لا يكلم فلانا وفلانا ولا يدخل
هذه الدار وهذه الدار لا بحيث سالم يكلمهما أو يدخلهما
قال صاحب جامع الفصولين أقول ينبغي أن بحيث بأحدهما
في الترك لأن كل واحد منهما على انفراد يصلح غرضا في
عرفهم فنصر معلقا بكل منهما على حدة فثبت ذكر عين الكلام
وجعله على ثلاثة أوجه أما أن ينوي الخالف أن بحيث
بكلام كل منهما فحيث وأما أن ينوي أن لا بحيث حتى يكلمهما
فهو كما نوي وأما أن لم تكن له نية اختلف فيه والمختار
أن لا بحيث سالم يكلمهما بما تله لا يكلم هذا وهذا ولو
خلف لا يكلمهما أو خلف بالفارسية بآين ر وسخن تكوم
ونوي الخنث بكل منهما لم تصح نية فلا يثبت بأحدهما
لأنه في حكم قوله فلانا وفلانا وقوله هذا وهذا يمكن
تصحيح نية بأرخال حرف العطف بينهما فكانه قال
لا يكلم فلانا ولا فلانا وفيه بحيث بكل منهما وبصير تنفيا
على حدة وهذا لا يمكن في لا لا يكلمهما فلم تصح نية يقول
الحقير هذا مخالف لما سياتي قريباً من فتاوى قاضي خان
أنه ينبغي أن تصح إلى اضره والظاهر أن ذلك هو الصواب
كما لا يخفى على ذوي الألباب قاضي خان قال لها أن كملت
فلانا وفلانا أو قال أن دخلت هذه الدار وهذه الدار
فانت طالق لا تطلق بكلام أحدهما حيث نية لا لو نوي
ما يمكن تصحيحه بأضمار حرف الشرط وتقدم الجزاء على
الشرطين وإن كان ذلك في موضع يريدون به تعليق الجزاء
بكلام كل واحد على الآخر لا تطلق بكلام أحدهما قال الإمام
محمد بن الفضل في عرفنا بحيث بكلام أحدهما ولو قال
لا يكلم فلانا وفلانا ولا يكلم هذا وهذا فكلم أحدهما

لا يجوز

لا بحيث فان نوي الخنث بكلام أحدهما فهو على ما نوي
ولو قال لا يكلم هذين الرجلين أو قال بالفارسية
بآين ر وسخن تكريم لا بحيث بكلام أحدهما فان نوي
بكلام أحدهما قالوا لا تصح نية وينبغي أن تصح لا نية
الشيء يذكر وبرار به الواحد فان نوي ذلك وفيه تعليق
على نفسه يصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام
فكلم أحدهما روي الحسن عن الإمام أنه بحيث وهذه
الرواية توافق قول من يقول أن قال والله لا يكلم فلانا
وفلانا فكلم أحدهما بحيث لأن قوله كلام فلان وفلان
على حرام بمنزلة قوله والله لا يكلم فلانا وفلانا والمختار
للفقهاء أنه لا بحيث إلا أن ينوي ذلك خلاصة ثم في قوله
أن كملت فلانا وفلانا لو أعاد كلمة الشرط ذكر في الجاه
الكبير أن هذا على ثلاثة أوجه أما أن قدم الطلاق
على الشرط أو جعل الجزاء وسط كلام هذا وهذا وآخر
أما أن أقدم بآين قال أسرته طالق إن كملت فلانا وإن
كملت فلانا أو وسط الجزاء فقال إن كملت فلانا فأسرته
طالق وإن كملت فلانا تطلق بكلام أيهما وجد وبطلت
اليمين ولو أضر الطلاق فقال إن كملت فلانا وإن كملت
فلانا فأسرته طالق لا تطلق حتى يكلمها لو خلف لا يكلم فلانا
ولا فلانا فكلم أحدهما بحيث وفي المحيط خلف بالطلاق
لا يذوق طعاماً ولا شراباً فذاق أحدهما لا بحيث قال
الفضل بن يوي فان لم تكن له نية فالجواب كما قال الكتاب
حيث قال اگر من اشبب سراجاً فلان برسم و می ندیم فارسته
کذا فذهب به إلى دار فلان ولم يسبق آخر تطلق إذا أبر
سحق بالشرطين فلم يوجد الخنث إذ اگر اشبب بجای

من نياي و سراسر اعاده نكني فانت طالق مروجاي ز رت
 رفت وزن سراسر اعاده كرد اما زن بجاي مرد رفت فقد قيل
 تطلق وهو الاشبه لان شرط البر سراسر اعادتها للزوج بعد
 مجيئها ولم يوجد فحيث يقول الحقير ذكر في جامع الفصولين
 نقله عن ز ايضا انه لو قال اكر باني ماه بر تو نيايم
 ونفقة بر تو نوسد امرت بيدك قبل مضي نفقة رشيد
 اما مرد نيايد لا يصير الامر بيدها لانه معلق بالشرطين
 وقد وجد احدهما فقط انتهى فبين كلاميه تناقض وتعارض
 كما لا يخفى والله اعلم في اصله ان الطلاق لو كان معلقا
 بعدم فعلين في يده كما لو قال ان لم ارجل هذه الدار وهذه
 الدار او ان لم ارجل هذين الدارين فاذا مضت المدة ولم
 يوجد الشرط وهو وجود الدخولين في اليوم بحيث صحت
 بدخول احدهما وان كان شرط الحث عدمهما لان شرط
 البر وجودها ولم يوجد وانما ينظر في هذا الى البر لا الى الحث
 قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظر الله الكلام يتم
 نظر الى الحث ايضا لان له صورتين لان وجودها شرط
 للبر وانتفاؤه صورتين عدمهما وعدم احدهما قال قال
 فغلي هذا الرق قال لها اكر بك ماه تن ونفقة من يتوزر سد
 فامر بك بيدك فوصل احدها الا الاخير يصير الامر بيدها
 وقوله فلان وفلان رسام كقوله فلان وفلان رسام
 وهذا اذا علق الطلاق بعدم الفعلين فان علقه بوجودها
 لم يثبت عالم بوجود كلاهما فلو قال ان رجلي هذين الدارين
 او ان رجلي هذه وهذه فانت طالق او قدم الطلاق
 او اصره فهو سوا لا تطلق الا بدخولهما حتى لو حلف لا يفعل
 شيئا سماه ففعل بعضه لا كحيث ج قال ان انفتحت هذا الدار

الاعلى اهلك فكذا فانفق بعضه على اهلك وبعضه على غيره
 بران شرط بره عدم انفاق كلمة على غيره فشرط حثه ضده
 وهو انفاق كلمة على غيره فان حلف بالطلاق رن هديس
 الشينين بيا ملكي فظهر ان احدهما ملكه لا الاخر فقد قيل
 ينبغي ان لا تطلق ان شرط البر ان لا يكون ملكه فشرط حثه
 ضده وهو كونها ملكه فلم يتحقق خلاصه قال لاخر ز سين
 تواند ز نيايم وبينه تجيم ولو فعلت فكذا يكتفي باحد
 الشرطين حتى لو دخل الارض ولم يلتقط العطن بحيث كذا
 افنى الشيخ الامام الاستاذ وفي فوايد شمس الائمة الحلواني
 لو قال اكر رجائي فلان روم زباري سخن كويم فكذا فلم
 يذهب اليه لانه كلمة في موضع اخر لا يثبت لان شرط
 الحث شيان ووجد احدهما فلا يثبت ولو قال اكر رجائي
 فلان زرم وباري سخن تكريم فكذا والمسئلة بحالها
 بحيث لان شرط البر الذهاب اليه والكلام معه وقد
 وجد احدهما فغنايت شرط البر فحيث فشين قال اكر من
 باده مخورم وبقار نكنم ان من سه طلاق اكر يكي از سين
 كارهها بكنه تطلق ولا خلاف في النبي واختلغوا في الاثبات
 وهو ما اذا قال اكر باده خورم وقار كنم امرت بيدك
 ففعل واحد من ذلك لا يصير الامر بيدها وقيل يصير
 ان العزم من مثل هذه الالفاظ منع النفس عن المحذور
 ولكل واحد من هذه الالفاظ بانفراجه يصلح عرضا له فينبغي
 ان لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ بكنه كقوله قال الفضلي
 لكل واحد منهما شرط على حدة وقال غيره الكل شرط واحد
 فعلا قال لها امرت بيدك اكر باده وهو شديده وعصير
 ويكي خورم يكي خورم يصير الامر بيدها كما معلق است

بهر يكين ميگردد فلما قال به جملي كذا اجاب ووافقه اباي
 من اهل زمانه خلاصه وفي المحيط قال امرته طالق اكر باره
 خورده وقار كند وكبر تر دار قال الفضلي كل واحد شرط
 على حدة وغيره من الشايخ جعلوا الكل شرطا واحدا ولو
 قال باره في خورده وقار في كند وكبر تر في دار فكل واحد
 شرط على حدة بلا خلاف خصي قال ان اطلقت من هاتين
 التخلتين فكذلك لا يثبت سالم باكل منهما قال اكر بر بر تون
 خواهم وكثيرك حرم فارست بديك فلو فعل احدها لا يصير
 الامر بيدها بفعل احدها يقول الحقير الذي سرفي فستن
 هو كون هذا المذكور احدا المتعنتين لا كونه متعقبا عليه فكيف
 يرد الامراض علي من اضرار القول الاول قد لو حلف
 سبب وزر والوي ابن باع بخوريم بخت بهما لا باحدها
 لما مر قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
 فيه خلاف علي ما ذكرنا فغا غرا ان دخلت دار فلان وفلان
 يدخل دارك فانت طالق فدخلت داره وفلان لم يدخل
 دارها تطلق ولا يرد به هذا الجمع قال صاحب جامع الفصولين
 اقول الحق فيه وفيما تقدم من امثال ان يعتبر العرف يقول
 الحقير لو صدق فيما نطق واجاد فيما افاد ويؤيده ما مر قبل
 من قوله نقل عن قاضي خان انه اذا كان في موضع يريدون
 به تعليق الجزا بكل واحد علي الاخر لا يثبت باحدها
 الفصل الثالث والعشرون
 في تصرفات الفصولي واحكامها بنكاح الفصولي وفي فتاوي
 الامام قاضي خان زوج الحالف فصولي قبل اليمين فاجارة
 الحالف بعد اليمين يقول او فعل لا يثبت لان عند الاجارة
 يستند النكاح الى حالة العقد فيصير تزوجا قبل بيمينه

فلا يثبت ولو زوجه بعد اليمين فان اجازة قول لا يثبت في المختار
 وعند البعض لا يثبت وهو رواية عن محمد وعند ايضا ان لا يثبت
 بنكاح الوكيل ايضا وان اجازة فعلا كسوق المهر ونحوه فعن
 محمد ان لا يثبت وعليه اكثر المشايخ وقيل يثبت والفتوي
 علي الاول ولو زوجه فصولي نكاحا فاسدا بعد اليمين
 واجازة قول او فعلا لا يثبت ولا يثبت اليمين حتى لو تزوج
 بعد ذلك نكاحا جائزا يثبت طه قال كل امرأة ان تزوجها
 او يزوجه غيري لا حلي واجيزه فهي طالق ثلاثا لا وجه لجواز
 جبر فحيلة ان يزوجه فصولي بلا امرها فيجيزه هو في يثبت
 قل اجازة المرأة لا الي جز العدم الملك ثم تجزئ المرأة
 فاجازتها لا تعمل فيجوز ان النكاح فيجوز ان اليمين
 انقضت علي تزويج واحد كذا طه يقول الحقير سببا في بعد
 نحو صحيفة نقل عن فستن انه لو اجازة فعلا لا يثبت في
 في طه من قوله لا وجه لجواز محمل نظر ان المسئلة اختلافه
 والله اعلم صط قال ان تزوجت فلانة او امرت انسانا
 ان يزوجه يالي فكذلك فاسره وتزوجها لم تطلق اذا اليمين
 انخلت بالامر لا الي جزا خلاصه قل كل امرأة ان تزوجها
 او يزوجه غيري لا حلي فهي طالق ثلاثا فزوجها فصولي لاجله
 تطلق قبل الدخول في ملكه ولم تحرم عليه بمنزلة ما لو طلقها
 بعد عقد الفصولي لكن لا يقبل هذا العقد اجازة وقال
 القاضي الامام الاجل يقبل هذا العقد الاجازة بعد ما طلقها
 قبل الاجازة اما لو قال لها بعد ما تزوجها الفصولي فانت طالق
 هذا اجازة اما لو قال انت طالق لا يكون اجازة ولا يبطل
 التوقف وقال صاحب المحيط ومضى لا حاجة الي تزويج
 الفصولي بل يتزوج بنفسه ان اليمين انخلت بتزويج الفصولي

وفي مجموع النوازل لو قال كل امرأة تزوجها او يزوجه
غيري لاجلي واجيزه بالفعل فهي طالق ثلاثا لا وجه لجواز
لانه شذ على نفسه ولو تزوجه فضولي وهو اجازة فعلا
ثم تزوجها بنفسه لا حيث فلو صرت عليه ثم تزوجها بنفسه
فهذا على قيا سر مسئلة الجاح الصغير ان اختلف لا يدخل
هذه الدار فادخل ثم دخل هو بنفسه هل حيث ففيه اختلاف
المشايخ فثبت تزوجها فضولي في العا الزوج فالخلع اجازة
وينتقص عدد طلاقها فمن اكر فلا نه زواجهم باسرها
واينم او اطلاق معتد فضولي فاجازة فعلا و اسرها
ولا محرم عليه فعلم قال كل امرأة تزوجها فكذا فزوجه
فضولي فاجازة فعلا ثم بانها تزوجها بنفسه قبل تطلق
وقيل لا ان اليمين تمل بكاح الفضولي لانه صار من زوجا في
الحكم من اجازة كاح الفضولي تسليم مهرها وله امرأة فدية
فخلفه بالله ما تزوجت فخلف و اراد اني لم افعله بنفسي
لم حيث ولو جلت بالطلاق لا يقع قال صاحب جامع الفضولين
اقول على ما مر انه صار من زوجا في الحكم ينبغي ان حيث
ونطلق وكذا في امثاله يقول الخبير قوله ينبغي لا ينبغي ان
اليمين على نية الخالف ان لم يكن ظاهرا كما في الخلاصة قوله
يجب ان المستخلفة ظالمة ان لا يحق لها في هذا التخليف فغير
نية الزوج ولا يمنع كونه تزوجها في الحكم والله اعلم عدة
قال ان تزوجت عليك فاسرت بيدك فزوجه فضولي
واجازة فعلا لا حيث ولو قال ان مهر من عقد فضولي
كن فهذا توكيل في حيث لوزوجه فيبغي ان يقول مرا عقد
فضولي وفي المجلس الزوج ويصل اخر لا ينقد النكاح
زوجها فضولي فبلغها الخبر فاجازت ولا ردت حتى ولد

لا كثر من ستة اشهر من وقت التزويج يثبت نسبه منه ان اجازت
النكاح والا فلا ثم ان ازوج الخالف فضولي لا تجب التهنئة بالقول
بل يسكت ويبعث شيئا من المهر اليها فطس الاجازة بالفعل
ان يبعث اليها شيئا فان لم يفعل يدفع الما سور اليها فلا راية
لهذا في الكتاب وقيل انه اجازة فضي وقيل بشرط وصول
ولا يكفي بعثه للاجازة وقيل لا بشرط وصوله لانا نحتاج الى
اجازة فعلا وقوله ادفع اليها اجازة فعلا وقد حصلت خلاصة
المرار من بحث المهر الوصول ذكره الصدر الشهيد فز بهير
بمخبر ابعث بعض المهر وان قل لانه يخص بالنكاح واما
التهنية والعطية فغير يخص بالنكاح فلم يكونا اجازة حتى لو اجازة
قولا بعد بعث الهدية تطلق شعي الاجازة تحقق ببعث
الهدية ونحوها فص قيل الخلوه معها اجازة ان الخلوه ح
الاجبية حرام وقيل ليس باجازة ولو قبلها او سها بشهوة
ليكون اجازة فعلا ولكنه يكره ولو دفع اليها وقال هذا امهرك
فهو اجازة قولا كذا ط قال صاحب جامع الفضولين اقول
فان قيل فعلي هذا ينبغي ان لا يتحقق الاجازة فعلا في بحث
المهر على قول من لا يجوز الاجازة بهدية ونحوها لانه لو قال
انه مهر يكون اجازة قولا وان لم يقل فلا يعرف انه مهر حجاب
بان يبعث بنية المهر بلا قوله فيكون اجازة قولا وهو يعتبر
مهر بنية وان لم يذكر حتى لو اختلفا فالقول قوله ولو اجاز
بالكناية ذكر جفت حلفا لا يحكم ولا يقول مع شيئا وكذا حيث
وعن محمد انه حيث يقول الخبير بل وجه ما روي عن محمد هو
ما قيل ان الكتاب كالحطاب والله اعلم بالصواب حص قبول
التهنية والاجازة بقلبه ليس باجازة من قبول التهنئة وقوله
للفضولي احسنت واصبت يكون اجازة وكذا البيع قالت

وبه نأخذ وفيه زوجها بلا امرها فقالت لم يعجني ما فعل اوقالت
 مرا خوش نيامداين لا يكون رد اجبي لو رضى بعده نكح النكاح
 فضلك قال بالفضولي سيما صنعت فمواجزة في نكاح وطلاق
 وبيع وغيرها كذا من محمد وهررد في ظاهر الرواية وبه ينبغي
 صرح في غيره فقال مولاه سهل بود لم يكن اجازة كقولها
 بئست زوجة بلا امره فقالت نعم ما فعلت اوبارث الله
 لثانيها قيل ليس باجازه وقيل اجازة وقيل وبه يؤخذ
 حتى قوله سهل بود ينبغي ان يكون علي هذا الخلاف ايضا
 ولو زوجها بلا امرها وهي ثيب فكنت ثم طالبت الزوج
 بالمهر ينبغي ان يكون اجازة فانه ذكر فبين حلف لا يزوج
 بنته فلو وكل به بحيث فالحيلة ان ترك كل هي رجلا يزوجهما ثم
 يقبض الولي مهرها او يطالب به مهرها فانه اجازة للنكاح ولا
 بحيث فقط الطلاق كالنكاح في حكم الفضولي في الاجازة
 قولاه فعلا فقص في طلاق الفضولي بعث المهر اليها ليس
 باجازه لوجوبه قبل الطلاق فلا مجال به الي الطلاق بخلاف
 النكاح قال لا سراة غيره ان دخلت الدار فانت طالق فاجاز
 الزوج فدخلت تطلق وكذا الامر باليد ونحوه من الفضولي
 ثبت حكمه معصورا على حالة الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموعود
 قبل الاجازة وهذا بخلاف البيع الموقوف على اجازة الملك
 فانه اذا اجاز به يثبت الملك من حين العقد حتى يثبت الملك
 للمشتري في الولد والزوجة الحارثة بعد العقد والاجازة كذا
 في غير طلاق اسراة غيره على حال او ظلمها بلا امره ثم الزوج
 فبعض من العمل من غير ان يجيزه لمساة قيل يجب ان يكون
 اجازة لسوق المهر اليها في النكاح بلا مهرها فقبضته
 وقيل اجازة الطلاق لا يكون الا بلسان والفضولي في

في النكاح لا يملك الفسخ قبل الاجازة وفي البيع يملك كذا الشيخ
 والعرفان ان عمدة البيع يلحقه فيثبت له الرجوع لن لا يتضرر بخلاف
 النكاح فان حقوقه ترجح الي المقتدر له ليس لفضولي في
 النكاح فسخ عند محمد وعند ابي يوسف لم ذلك والعاقدون
 في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ قولاه فعلا وهو الفضولي
 قال صاحب جاسع الفضولين اقول ينبغي ان يكون هذا في النكاح
 لا في البيع يقول المقتدر ويؤيده ما مر قبل اربعة اسطر قال قال حتى
 لو فسخ قبل اجازته لم يفسخ وكذا لو زوج اخذ تلك المرأة
 يتوقف الثاني ولا يكون فسخا الاول وعاقدي فسخه قولاه
 ولو زوجها اخذها لا يفسخ الاول وعاقدي فسخه فعلا لا قولاه
 وهو الفضولي اذا زوجها بلا امره ثم الزوج وكله ان يزوجه امرأة
 بغير عيبتها فزوجها ففسخ الاول لا يفسخ قولاه وعاقدا
 يفسخ بهما وهو الوكيل بزوج امرأة بغير عيبتها اذا خاطب
 عنها فضولي فان فسخ الوكيل يفسخ ولو زوجها اخذها يفسخ
 الاول وتما في ج والحاصل ان الفضولي لا يملك فسخ النكاح
 قبل الاجازة والوكيل يملك قبل اجازة الامر وكل من الزوج
 والمرأة يملك فسخ النكاح قبل اجازة الاخر صغيرة زوجها
 ولها من رجل بلا امره ثم نقضه قبل ان يجيزه الزوج لا ينتقض
 لبقا ولا ينفك فصار كوكيل مع موكله فله زوجة بنته الصغيرة من ابن
 كبير لرجل بلا امره وخاطب عنه ابوه فأتى ابوه الصغير قبل
 اجازة الابن بطل النكاح ولو كان مكان الصغيرة كبيرة زوجها
 بلا امره والمسئلة مجابا لا يطل بموت الابن قد من س
 زوج بنت الصغيرة من غائب فأتى الاب ثم اجاز الزوج جاز
 في قول كذا فيه ثم فصل الكبيرة يدل على ان بقا الفضولي ليس
 بشرط لصحة الاجازة في النكاح بخلاف البيع زوجة فضولي

بأمرها بالف درهم ثم الفضولي والمرأة جدوا النكاح لذلك الرجل
 بخمسين ديناراً ينفخ الأول بالثاني حتى إن الزوج لو أجاز
 النكاح الأول لا يحمل إجازته ولو أجاز الثاني صح فقط ولو
 كان العاقدان فضولين ثم عقداً ثانياً فللمزوج أن يميز بينهما
 شأ ولو كان العقدان برصاً أحدهما لم يكن للأخر إلا إجازة
 الأخر إذا الأول انتقض بالثاني في حق من رضى به بيع الفضولي
 وفيه توقف بيع الفضولي عندنا وبطل عندنا في
 ثم لا يخلو ما إن باع بئمن عمن أو رين فلو باعه بئمن رين
 كنفدين وفلوس وكيل ووزي بغير عينة يشترط لصحة الإجازة
 قيام بايع ومشتري ومالك وسبيع ولا يشترط قيام الثمن
 فإن هلك أحد الأربعة لم تجز الإجازة فالإجازة اللاحقة
 كوكالة سابقة فالثمن للميز لو قايماً ولو هلك في يد البايع
 يهلك أمانته في قيام الثمن يشترط للإجازة أيضاً ولو باعه
 بئمن لا يتعين بالتعيين قاضي خان ويشترط لصحة الإجازة
 المالك قيام العاقدين والمستور عليه لقيام الثمن إن كان
 من النقود وعند إجازة المالك يملك المشتري بزيارته الحارة
 بعد البيع قبل الإجازة وحقوق العقد عند الإجازة ترجع إلى
 العاقد وإيها فسخ العقد قبل الإجازة صح فسخه ولو
 كان الثمن عرضاً يشترط قيامه أيضاً ويكون إجازة نقد لإجازة
 عقد متى يكون العرض ملكاً للفضولي وعليه مثل البيع مثلياً
 والافقيته لأنه شرائس وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك
 لا ينفذ بإجازة الوارث في الفضولين أي في ثمن رين وعرض
 وذكر في شحني بعد هذه المسئلة بخلاف القسم عند س
 وهوان الشركة إذا كانت بين كبار مما يجبرون على قسمته
 فاقسموه بلا إسر القاصي وبعضهم غايب فيتوقف على إجازة

الغايب فإن مات قبل الإجازة فأجاز ورثته جازت عنده استحساناً
 لا عند محمد قياساً على بيع المقايضة من الفضولي إذا هلك العرض
 الذي من حرمته ثم أجاز المالك عن أبي يوسف أنه يجوز خلداً
 لفرقتين مالك أجاز بيع الفضولي يترتب عليه أحكام
 التوكيل بالبيع حتى لو حط من الثمن ثم أجاز المالك البيع يثبت
 البيع والخط علم المالك بالخط ولم يعلم إلا أنه إذا علم به بعد الإجازة
 يثبت له الخيار في شراؤه ولم يقبضه حتى باعه البايع من آخر فأكثر
 فأجازته المشتري لم يجز لأنه بيع مالم يقبض باع أمه بلا إذن مالكها
 فولدت فأجازته فالولد مع أمه للمشتري فقط اختلف المتابعان
 فقال المشتري كان هالكاً وقت الإجازة وقال البايع هلك
 بعدها فالقول للبائع فضولي باع نصف دار مشتركة بين رجلين
 ينصرف البيع إلى نصيبهما فإن أجاز أحدهما صح في كل نصيبه عند
 أبي يوسف وقال محمد يجوز في نصف نصيبه فرق بينه وبين بيع
 أحد الشريكين فإنه يجوز في النصف لأن بيع المالك ينصرف
 إلى نصيبه وبيع الفضولي ينصرف إلى النصف الشايع بإجازة
 أحدهما فيصح في ربع الدار فضولي باعه ورهنه آخر فأجازها
 المالك جاز البيع لا الرهن ولو أجمع بيع وإجازة فالبيع أولى
 تزوج أمه غيره وباعها آخر فأجازها المولى جاز البيع وبطل
 النكاح عدة قبض الثمن إجازة وكذا طلبه فقط دفع الثمن
 إجازة ولو باعه فضولي وأخذ المالك بثمنه خطأ من الفضولي
 فهو إجازة فقط حلت لا يبيع فباعه فضولي فتبطل الخالف
 ثمنه لا يثبت في فضولي باعه وما لك حاضر ساكت لم يكن سكوت
 إجازة ولو باعه فقال مالك أصبت أو أصبت أو دفعت أو كفييني
 ثمنه البيع فجزأك الله خير لم يكن إجازة لأنه يذكر للاستهزا
 وقال محمد أصبت أو أصبت إجازة استحساناً قال صاحب

جامع الفصولين اقول ينبغي ان يفصل فان قاله جد فهو اجازة
 لا لو قاله استهزا استخانا وبصرف بالقرابين ولو لم توجد قرينة
 ينبغي ان تكون اجازة اذ الجداصل قال قال وهبة الثمب
 المشتري او التصديق عليه اجازة كم اجاز بيع الفضولي
 ولم يعلم قدر الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازة لا رده ثم
 في امره ببيع بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم موكله
 فقال بعت فقال موكله اجزت جاز البيع بالف درهم وكذا النكاح
 بخلاف ما لو قال اجزت ما امرك به فثنى ببيع فضولي فبهن
 مالكه على الاجازة وطلب ثمنه من المشتري ليس له ذلك
 الا ان ادعى ان الفضولي وكله في بيع فن غيره فاست
 في يد المشتري فلو ادعى المالك وقال كنت امرته به صدق
 ولو قال بلغني فاجزته لم يصدق الابية ولذا الزوج الكبر
 ابوها ويات زوجها وطلبت المهر وادعت المهر او الاجازة
 فهو كما سرقتم بيع نصف نول الكرم قبل الادراك لم يجز و
 الحيلة فيه ان يبيع الكل ثم يقبل في النصف فلو باع الكل وهو
 فضولي في النصف ثم فسخ العقد في نصف هو فيه فضولي
 لم يجز بيع هلك ما باعه الفضولي قبل الاجازة قبل قبل
 المشتري بطل العقد وان جده ولم يجز بالاجازة فلما كانت
 تضمنت قيمة ايهما شا وباختياره تضمن احدهما عري
 الاخر فان ضمن المشتري بطل البيع والمشتري ان يرجع على
 باييه ثم لا بما ضمن وان ضمن الباي فان كان البيع مضمونا
 عليه نفذ البيع بضمائه لان سبب ملكه تقدم العقد وان
 كان قبضه امانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع
 لا ينفذ البيع بضمائه لان سبب ملكه تاخر عن العقد وذكر
 محمد في ظاهر الرواية ان البيع مجوز بتضمن الباي وقيل

تاويله

تاويله انه سلم او لا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصلا كمنصوب
 فثنى فضولي باع دارا فانهدم بناؤها ثم اجاز المالك يصح
 لا ينبغي الدار ببقا العرضه فصط هلك الثمن في يد الفضولي
 ولم يجز المالك ببيع فان علم المشتري وقت ادا الثمن انه فضولي
 بهلك امانة والا فيضمن ثم باعه فضولي بوضع فهلك
 في يد الفضولي قبل الاجازة بطل العقد ولا يلحقه الاجازة
 فيرد المبيع على مالكه ويضمن الباي للمشتري مثل عرضه لو مثليا
 والا فقيته لانه قبضه بعقد فاسد ونصرف الباي في العرض
 قبل القبض اولى لعدم اذن مالكه والاصل عندنا ان العقد
 يتوقف على اجازة لو كان له مجزاة حالة العقد والابطال وقال
 الشافعي بطل مطلقا بانه ان الصبي المحجور عليه لو تصرف
 بنفسه تصرفا يجوز عليه لوفعه وليه في صفه كبيع وشرا
 وتزويج امته ومجانبة قسه ونحوها يتوقف على اجازة وليه
 مادام صبيا ولو بلغ قبل الاجازة فاجاز بنفسه جاز ولم يجز
 بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امراته او ظلمها او
 حررقه محانا او نبوض او ذهب ماله او تصدق به او زوج
 قسه امرأة او باع ماله محاباة فاحسنت او شري شيئا باكر من
 قيمته فاحسنت او عقد عقدا او لوفعه وليه في صباه لم يجز عليه
 فهذه كلها باطلة وان اجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه
 لا مجزاة له وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة الا ان كان
 لعقد الاجازة بعد البلوغ ما يصلح لا بد العقد فيصم ابتدا
 الاجازة كقوله كقوله افرقت ذلك الطلاق او العتاق فيقع
 لانه يصلح للابتداء شرائ الفضولي وفي شحي ان الشرا لا يتوقف
 اذا وجد نفاذا على المشتري حتى لو شري رجل رجل بلا
 امره فهو لنفسه اجاز الرجل اولاد ولو لم يجد نفاذا عليه يتوقف

علي من شري له كسبي وقن محجورين اذا اشترى بالغيرها يتوقف
 فان اجازته جاز وعهدته علي المجزأ العاقد وهذا لو اضاف
 العاقد العقد الي نفسه اما لو اضافه الي من شري له بان قال
 له بعه من فلان وقبله له فانه يتوقف علي فلان ولو قال شريته
 لفلان فقال الباع بعت او قال بعتك لفلان فقال المشتري
 قبلت نخذ علي نفسه ولا يتوقف يقول الحقير عدم التوقف
 في المسئلتين الاخريتين مخالف لما سياتي قريبا نقلنا عن قاضي
 خان من قوله اذا ابتدي المشتري فقال اشتريت هذا لفلان
 الي اخره والظاهر ان فيهما روايتين كما ذكر في ان العضوي
 لو اضاف الشري الي المشتري له فهذا يختلف فيه المتأخرون
 يقول الحقير وهذا تبين ان عبارة بالاتفاق في قول صاحب
 الخلاصة لو قال الباع بعت منك وقال العضوي اشتريت
 او قبلت لفلان لا يتوقف وينفذ بالاتفاق كما لا يخفى والله اعلم
 سمح وهذا الوجه يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق
 احدهما فشرى الوكيل نخذ علي موكله وان اضاف الوكيل الشرا
 الي نفسه وعلي الوكيل العهدة فمرا اضافة العضوي علي وجوه
 احدها ان يقول الباع بعتك من فلان ويقول العضوي اشتريت
 او قبلت نغني يتوقف علي اجازته الثاني ان يقول الباع بعه
 لي ويقول الباع بعت ويقول المشتري شريت او قبلت يتوقف
 ايضا الثالث ان يقول شريته لفلان فقال الباع بعت او قال
 الباع بعتك لفلان فقال العضوي قبلت او شريت له
 او قال العضوي شريت لفلان فقال الباع ان بعت منك فالصحيح
 انه يتوقف ولا ينخذ علي العضوي يقول الحقير قوله فالصحيح ان
 مخالف لما سياتي قريبا نقلنا عن قاضي خان ان الصحيح انه
 لا يتوقف قاضي خان شرا العضوي لا يتوقف ويكون شريبا

لنفسه

لنفسه وهو علي اربعة اوجه احدها ان يقول الباع بعت هذا
 لفلان الغائب بالنفس ويقول العضوي شريته له او قبلت
 له او قال شريت او قبلت ولم يقل لفلان يتوقف علي اجازة
 الغائب ان اجاز يكون له والا بطل العقد الثاني ان يقول بعت
 منك بكذا فقال العضوي قبلت او شريت ونوي الشرا
 لفلان ينخذ علي فلان ولا يتوقف الثالث ان يقول العضوي
 اشتريت هذا لفلان بكذا فقال الباع بعت منك فغير روايتين
 داضلتان والصحيح انه باطل لا يتوقف ولو قال الباع بعتك من
 فلان بكذا وقال العضوي اشتريت لاجله ولم يقل لاجله
 يتوقف علي اجازة الغائب الرابع ان يقول الباع بعت منك
 كذا لاجل فلان وقال المشتري اشتريت او قبلت او قال اولا
 اشتريت هذا لاجل فلان فقال الباع بعت ينخذ علي المشتري
 ولا يتوقف ولو قال العضوي شريت هذا لفلان بكذا علي ان
 فلانا بالخيار ثلاثة ايام لا يتوقف وانما يتوقف شرا العضوي
 اذا اشترى بغير خيار رج شرا انه يشترى لفلان وقال
 فلان رضيت فللمشتري ان يبيع العين منه لانه ان لم يكن وكبلا
 صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقده والاجازة تعمل في الموقف
 لا النافذ فان رفع اليه العين واخذ منه كان بيعا بينهما بتعاط
 قاضي خان شري عبدا او شهيدا انه يشترى لفلان او قال
 للباع اشتريت منك لفلان وقال الباع بعت وقال فلان
 رضيت فللمشتري ان يبيع العبد من فلان لان الشرا وجد
 نفاذ علي العاقد فينخذ عليه فان سلمه المشتري الي فلان
 كان العهدة علي المشتري ان هو العاقد ويكون تسليمها الي فلان
 بمنزلة بيع مستقل جري بين المشتري وبين فلان خلاصة

الفضولي يملك نفع الشراء والبيع الموقوف بخلاف النكاح
 وكذا الوصايا الفضولي قبل الاجازة انفسه يقول الحقير قوله
 بخلاف النكاح انما هو على مذهب ابي يوسف وعند محمد له
 فتح النكاح كما مر قبل ورقتين بخلاف من ح اذا قد مر ايضا وجه
 الفرق على مذهب ابي يوسف وهو ان عهدة البيع تجتبه فيثبت
 له الرجوع لئلا يتضرر بخلاف النكاح فان حقوقه ترجع على
 المقور له عده لوطن الفضولي والمشتري له ان الشراء
 وقع للمشتري له فلم يثبت له ثمنه وقبله الاخر صرح ويجعل كانه
 ولاه منه بما شراه ولو على يده انه كان نافذا على الفضولي
 لا يملك هو ان يآخذه بل يصح المشتري له ولو اختلف فقال
 المشتري له امرتك بشرا لى وقال المشتري شريته بلا امرتك
 فهو له فالقول للمشتري لانه لما اقر انه شراه له فقد اقر انه
 شراه بامره صلح الفضولي وفي طاعة الفضولي لو صالح من
 غيره فلا يخلو من ان ذلك الدعوى في رين او عين وعلى
 كل وجه اما ان ينكر المدعي عليه او يقر وعلى كل وجه اما ان
 يكون بلا امره او بامره فان كان في الدين وهو ينكر وصالح بلا
 امره فهو على ضمة اوجه لانه ان قال صالح فلان على الف درهم
 من دعوائك عليه يتوقف على اجازته ان اجاز جاز وطلب
 المدعي عليه لا الفضولي لانه لم يضاف الى نفسه فلا يرجع المحقوق
 اليه وان قال صالحتك على الف من دعوائك على فلان قيل انه
 كقول صالحني كما سيأتي فينفذ الصلح عليه لانه اضاف الى نفسه
 فصار كوكيل يقول شريته يكون هو العاقد بهذا اللفظ وقيل
 انه كقول صالح فلانا كما مر لانه وان اضاف الصلح الى نفسه لكن
 منفعته تعود الى المدعي عليه والاضافة لنفسه تحتل النية

والوكالة وتحتل غير ذلك فكان العقد المدعي عليه ولو قال
 صالحني من دعوائك على فلان بالف درهم او صالح فلانا بالف
 درهم من مالي او على التي هذه او صالح فلانا على الف درهم على
 اني ضامن بها ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الفضولي
 ويلزمه المال لانه في الاول اضاف الصلح الى نفسه وفي الثاني
 اضافه الى ماله وفي الثالث ضمن بدل الصلح فيلزمه ولا يرجع
 به على المدعي لانه لم يكن بامره وان كان في الدين وهو ينكر
 وصالح بامره فحتمه اوجه ايضا ففي قوله صالح فلانا الى اخره ينفذ
 على المدعي عليه ويلزمه المال ويخرج المأمور من البين وفي
 قوله صالحتك الى اخره قيل هو كقولك هو صالح فلانا حتى
 لا يرجع اليه المحقوق وقيل هو كقولك صالحني حتى يرجع اليه المحقوق
 ولو قال صالحني الى اخره او قال صالح فلانا بالف من مالي نفذ
 الصلح على المدعي عليه لاسره ويلزمه المال على المصالح اذ الاضافة
 الى نفسه والى ماله سواء قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي
 ان يرجع على المدعي عليه لادائه بامره يقول الحقير يؤيده ما في
 فتاوي قاضي خان بعد ذكر هذه المسئلة ويجب البدل على
 المأمور ثم يرجع به على الامر لانه اضاف الصلح الى نفسه وهو
 مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشرا انتهى وان قال صالح فلانا
 بالف على اني ضامن نفذ على المدعي عليه ويلزمه المال والمصالح
 كقيل به يقول الحقير وفتاوي قاضي خان نفذ الصلح على المدعي
 عليه والمدعي بالخيار ان شأ طالب المدعي عليه بالبدل يحكم
 العقد وان شأ طالب المصالح يحكم الكفالة بخلاف ما اذا لم يكن
 مأمورا في هذه الوجوه فان ثمة ينفذ الصلح على المصالح ولا يرجع
 هو على المدعي عليه انتهى وان كان في الدين وهو يقر به وصالح
 بلا امره فحتمه فحتمه اوجه ايضا ففي قوله صالح فلانا يتوقف

على اجازته لما سر وفي قوله صالحك الى اخره اختلاف كما سر وفي
قوله صالحني الى اخره وفي قوله صالح بالث من مالي الى اخره ينقد
على المصالح الفضولي ويلزمه المال ولا يتوقف ولا يرجع على
المدعي عليه لعدم امره ولا يكون الدين المدعي به ملك الفضولي
لانه شر الدين باطل بخلاف المين كما سيأتي وفي قوله صالح
فلانا على الف على اتي ضامن يتوقف على اجازة المدعي عليه
ان اجاز بهير كفيلا بخلاف انكاره فانه ينقد في علي المصالح
كما سر وان كان في الدين وهو مقرر به وصالح بامره فحتمه اوجه
ايضا ففي قوله صالح فلانا الى اخره ينقد على المدعي عليه ولزمه
المال في صالحك اختلاف كما سر وفي صالحني وصالح فلانا
بالث من مالي ينقد عليه ولزمه المال ويرجع على الاسر وفي
صالحه بالف على اتي ضامن ينقد على المدعي عليه لاسره ويلزم
المال على المصالح لانه ضامن كغالة يقول الحق وفي فتاوى
قاضي خان حتى لا يرجع هو على الاسر قبل الاداء بخلاف ما لو قال
من مالي فانه ثمة يلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع هو على
الاسر قبل الاداء كوكيل بشرا وهذا الحكم اذا كانت الدعوى
في دين اما اذا كانت في عين فلو كان المدعي عليه منكرا والصالح
بلاسره فهو نظير الصالح من دين بلاسره في الوجوه الخمسة
ايضا وان كان مقرر او الصالح بلاسره فهو على ضمة اوجه ايضا
ففي قوله صالح فلانا بكذا يتوقف ولم ينقد على الفضولي وفي
صالحك اختلاف كما سر وفي صالحني الى اخره او صالحني بالف
من مالي او صالحه على الفين هذه ينقد عليه ويصير شرايا
للمين لنفسه ان المين يقبل البيع وهو اضاف الشرا الى
نفسه الا انه نواه لغيره فينقد عليه بخلاف الدين حيث لا يقبل
البيع وفي صالحه على اتي ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا

كما في الدين وان كان مقرر او الصالح بامره فحتمه اوجه ايضا ففي
صالح فلانا الخ تنقد على المدعي عليه وضمة المأمور من الدين
وفي صالحك اختلاف كما سر وفي صالحني الى اخره او صالحه بالث
من مالي ينقد على المدعي عليه ويصير المأمور هو الطالب ببده
لاضافته الي نفسه وماله وفي صالحه على اتي ضامن ينقد على
المدعي عليه فحتمه صالح بنفسه ويصير المأمور كفيلا لانه اضاف
الصمان الي نفسه قال صاحب جامع الفصولين اقول يصير
الكل اربعين مسئلة رددت لوصالح فضولي وضمن البدل
او اضاف الي ماله بان قال علي الف في هذه او اشأ رالي ينقد
او عرض بلاسره الي نفسه بان قال علي هذا الالف او علي
هذا العبد او اطلق بان قال علي الف وينقد اي سلم صح الصالح
في هذه الصور وصار المصالح متبرعا في الصورة الرابعة لانه
فعله بلاذن المدعي عليه وان لم ينقد البدل صار الصالح موقوفا
ان اجاز المدعي عليه صح ولزمه البدل وان لم يجزه بطل الصالح
فظم صح المدعي مع الفضولي على ثلاثة اوجه الاول ان
يصالحا على ان يكون المدعي به للمصالح جاز سواء اضاف
الي ماله او لا وضمن او لا فله ان يطالب المدعي تسليم المدعي
به لانه صار مشريا بجنس معلوم فيطالب باعيه فان امكن
تسليمه بان برهن واقرا المدعي عليه للمدعي سلم اليه والا
فللمصالح ان يفسخ الصالح ويرجع ببده عليه وله ان يحاكم
المدعي عليه لوجا احد الا انه يدعي الملك لنفسه فينتص
خصماته ولو اقر للمدعي لا تسع خصومته المصالح معه لانه زعم
المصالح ان مورع المدعي او غاصبه فلا خصومته معه الثاني
ان يصالحا على ان يكون المدعي به للمدعي عليه ويرى المدعي
عن الدعوى فان اضاف الصالح الي ماله او ضمن ببده كخلع
او صلح جاز ولا سبيل للمصالح على المدعي ان يستحق المدعي

بينه فيبطل الصلح ويرجع المصالح ببدله على المدعي عليه وان
استحق نصفه رجع بنصفه وان اقرب به ذواليد للمدعي فسد
الصلح وذكر محمد ان المدعي به يكون للمصالح لانه كشت منه وان
وقع الصلح على ان يكون المدعي به للمدعي عليه لانه لما اقر
به صار المصالح شتر بالمدعي به ليكون الثمن عليه والبيع
لغيره وهو لم يجز واما ما دام جاحدا فلا يكون شترا فيصح
الثالث ان يصالحا على ان يكون للمدعي عليه ويسره عن الدعوى
ولم يصف اليه ماله ولم يضمنه يتوقف على المدعي عليه فان
اجاز له صلح الصلح ولزمه المال والابطال الا اذا قصي المصالح
من ماله بدل الصلح فينفذ كما لو اضاف اليه ماله ابتداء وانما
توقف هذا لانه محتمل ان يكون الصلح بال على المصالح او مال
على المدعي عليه فان اطلق جعل ايجابا على المدعي عليه اذ
المنفعة له ج فصولي قال للداين صاحبي من دينك علي هذا
فصالح فاستحق البطل لا يلزم المصالح شيئا بل يرجع الدين
الي اصل حقه وفرق بينه وبين الخلع فانه لو قال لا خلع
اسرائك علي هذا الخلع يتم الخلع ويلزم المسمي لو قدر علي
تسليمه والاقتل او قيمته الا سر بالصلح امر بالعتق وكذا
الامر بالخلع امر بالعتق بخلاف الامر بالنكاح حتى ان وكيل
النكاح لو ضمن المهر وادي اليها لا يرجع به علي موكله لو لم يامر
به وقد مر صيغ سابل خلع الفصولي وفصل سابل الخلع
فليظهر هناك ما ينفذ باجازه لاحقة وفي شين باعه او زوج
بلا اذن ثم اجاز بعد وكالته جاز استحقا ج لم يجز فشي
باع مال يتيم ثم صار وصيا له فاجاز بيعه جاز استحقا
و زوجة فصولي ثم الرجل وكل رجل يزوج امرأة فاجاز
الوكيل نكاح الفصولي اختلف في جواز شحي بيع الوكيل
قبل علم بوكالته لم يجز حتى يجيزه موكله او الوكيل بعد علمه

بوكالة مات وباع وصيه قبل علمه بوصاية وموته جاز استحقا
ويصير ذلك قبوله له للصيانة ولا يملك عزله فحق باعه بلا
امره ثم اجاز به بعد وكالته جاز لا لو ملكه فاجاز قال وهذا
غير مسلم علي اطلاقه الا يري انه لو زوج امته غيره ثم ملكها
فان صرم عليه وطنها فله ان يجيز ذلك العقد قاضي خان فصولي
باع مال غيره ثم اشتراه من المالك فاجاز بيعه لا يجوز ولو
باعه ثم وكله المالك ببيع فاجاز له الوكيل جاز استحقا
عز ببيع مال غيره واجاز له وكيل ماله جاز ويتعلق حقوقه
بالمباشر لا الوكيل امره بشرائه قن فشرأ اخر فاجاز الوكيل
جاز عن عن محمد وكله بتزويج امرأة فزوج فصولي والوكيل
حاضر فاجاز جاز وكذا البيع ولو وكله بطلاقها فطلقها
فصولي والوكيل حاضر فاجاز لم يجز وكذا العتق ولو كان الوكيل
غائبا لم يجز في الكل والخلع والكتابة ككاح باع قن مال مولاه
ثم اذن له بالتصرف او عتق لا ينفذ البيع باجازه القن ولو
تزوج بلا اذن مولاه ثم اذن له في النكاح ان اجاز القن ذلك
النكاح جاز والا فلا يجوز ولو لم ياذن له لكنه اعتق جاز ولا
يشترط الاجازة بعد عتقه قاضي خان عبد محجور شرعي
شيا بلا اذن مولاه وبيع شيئا من مال مولاه او ما وهب
له او افراه رهن او ارتهن او اقرض او استقرض فكله
موقوف وكذا لو فعل ذلك صبي بمقل البيع والشرا يتوقف
علي اجازة وليه وفي العقد على اجازة مولاه ان اجاز نفذ وان
لم يجز حتى اذن له مولاه في التجارة فاجاز العبد بعد عتقه
لا تصح اجازته عبد محجور تزويج امرأة فاعتق تغد نكاحه
من غير اجازة وكذا امته محجورة زوجت نفسها ثم اعتقت نفذ
نكاحها بلا اجازة ويكون المهر لها ج تزويج بلا اذن مولاه
فباعه واجاز له المشتري جاز عن صبي تزويج او باع ثم بلغ

لم يجز الا باجازه بعد بلوغه ولو لم يبلغ لكن اذن له الولي فاجاز
جاز وينبغي ان يعقد بمجرد الاذن بلا اجازة كقبح اذن
له مولاه لا يواخذ في الحال بدين استدانه في حال المحرم فلا
تغذ اقاريره وعقوده ويواخذ به بعد عتقه فن مجبور باع شيئا
فعتق فاجاز لم يجز ولو اقر بدين ثم اذن له مولاه ولا ينفذ
اقراره ولو اعنته نفذ لزوال ملك مولاه صريح في قول
الا بعد مع قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاقرب فجاب
الاقرب فتحوّل الولاية الي الابعد لم يجز ذلك النكاح الا باجازه
بعد تحول الولاية اليه زوج ابنة البكر بلا اذن فحين الابن قبل
اجازته فللاب ان يجيز نكاحه فصح زوج اخيه وابوها حي
فان الاب قبل اجازته فاجاز الاخي المزوج جاز لا يوسكت
باع مال ابيه فان الاب ولا وارث غيره لا ينفذ البيع الا بتجديده
ان النكاح ولاية والبيع تمليك بعد كون المملك مالهما شئني
نكاح القن والامة يعقد بعقدها وباجازة المولي وباجازتها
بعد الاذن بنكاح لا بنفس الاذن واما بيعهما وعقده فلينفذ
باجازة المولي فقط قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي
ان يكون هذا في بيع مال مولاه لا في بيع مال غيره قال قال
غير الاب والجد لزوج الصبية من غير كمولم مجز وفاقا فلو
بلغت واجازت لم يجز ايضا وكذا لو نقص غيرها عن مهر
مثلها نقصا فاحتالم مجز ولو بلغت فاجازت لا ينفذ ولو باع
قنا مجز بالبلوغ فمهره الشري ثم اجاز ابا بيع البيع لا يمتنع
بس اجز منه سنة فمهره في اثنا السنة ان شافق القن
واجز ما سمي للمولي وان شأ اجاز واجز ما بقي للقن الا انه
يتولي قبض جميع الاجرة ولومات المولي او اجاز ورثته الاجازة
لم يجز يخ قال المديون ارفع الي الغافل ان عليك فمسي ان
يجيز الطالب وانما يستبوكيل عنه فدفن واجاز الطالب

جاز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز
لا تعتبر الاجازة كذا سمي وفي فتن فحين رين غيره بلا امره لم
اجاز الطالب لم يجز قايما او هالكا وكذا اقتضى مكانه وقنه ولو
اقرض مال غيره فاجازته ماله يكون المقرض رب المال وان لم يجز
وضن القايض برمي الدافع ولو ضمن ما دفع كضمانه وفيه المضارب
ما يملك اقرض مال المضاربة مالم يصرح له فيه فلو اقرضه
ثم اجاز رب المال يصح لوقايما ولو وقت الاجازة والا فلا دخل
المشتري من الغاصب لو حرر فاجاز امالك ببيع لا ينفذ عتقه قايما
وهو قول محمد وعندها ينفذ استخانا والمشتري من الرهن كوا
باع او حرر فاجاز الشري من بعد عتقه او ببيع نفذ وفاقا وكذا المشتري
من اوارث والدين يحيط به غصب شيئا فاجاز امالك قبضه بري
وكذا لو اودع مال غيره فاجاز ماله بري الغاصب ان الاذن
انتهى كما سار ابتداء بري الغاصب والمزج بعد الاجازة تلحق
المعقود لا الافعال عند الامام وتلحقها عند محمد بزازية من اتلف
مال انسان ثم قال امالك رضى بما صنعت واجزت لا يبرأ
الاجازة في المعقود تلحق الموقوف لا المنسوخ والاجازة لا تلحق
الافعال عند الامام وتلحقها عند محمد كعقود فالغاصب لو رد المخصوص
على الاجنبي فاجاز امالك بري الغاصب عند محمد لا عند الامام
لو بعث ربه بيد رجل الي الدارين في الرجل الي الدارين واضربه
به ورعي وقال لمن جابه اشترى بي به شيئا ثم هلك قبل
يهلك من مال المديون وقبل يهلك من مال الطالب وهو الصحيح
ان الرضا بنفضه انتهاء كاذن بقبضه انها وهذا التعليل شارح
تلحق الافعال وهو الصحيح المضارب كل الرابع
والعشرون في الخيارات قاضي خان هي انواع ما ثبت في جميع
التصرفات وهو خيار اجازة عند الفضولي وعند الشافعي

خيار الاجازة لا يتصور لان عنده عقد الفصولي لا يتوقف ومنها ما
يثبت في تصرفات تحتل الفسخ مع الخيارات انما هي ما يثبت
في تصرفات تحتل الفسخ ولا يثبت في ما لا تحتل كالكساح وطلاق
وعتق ومنها ما يثبت في ما لا تحتل الفسخ ولا يثبت في ما تحتل
اما الخيارات التي لا تثبت فيها لا تحتل الفسخ فنها خيار الشرط
اذا تزوج بشرط الخيار لهما او لاصدهما صح النكاح لا الشرط
عندنا وقال الشافعي يبطل به النكاح ومنها خيار الرقبة لا
يثبت في النكاح لا في المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو
حق الفسخ بعيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب
ما وقال الشافعي له ردها باحد عيوب طمسه مجنون وحذام
وبرص وقرن ورتق فان رده قبل الدخول سقط لكل المهر
وان بعده فلها كل المهر ولا يراد الزوج مجنون وحذام وبرص
عند الامام وايي يوسف وقال محمد لهما رده ابن الهمام وقال
محمد لهما رده باحد امور هذه الثلاثة اذا كان بحال لا تطبق المقام
مع مع ولا يراد الزوج بعنة وجب ولها المطالبة بالامساك
بمعروف والتعريق بنا عليه ولذا كانت الفرقة بسبب عنة وجب
طلاقا باينا حصن لوضرها القاضي بعد مضي السنة في العنين
يتنصر على المجلس ويبطل خيارها بقيامها وزمها النكاح واما
الخيارات المتعلقة بالنكاح اربعة خيار المخيرة وخيار العتق
وخيار الفسخ بعدم الكفاة وخيار البلوغ اما الاول فلو قال
لا سرائه اختاري او اختاري نفسك يتوي به الطلاق فلها
الهابار في مجلسها وان تعادول يوما او اكثر وكل خيار يتنصر
على المجلس يكون هكذا كخيار قبول البيع وخيار الشبهة
وعبرها وهذا مختص بالمرأة ولا يبطل كونها بكر كانت
او ثيبا ولا لو اكلت قليلا او شربت وكل جواب ذكر في الخيار

فهو الجواب في تعليق طلاقها بشئتها وفي قوله طلق نفسي
وفي امرك بيدك وفي طلب الشفعة ففي كل موضع يطلب الخيار
تبطل هذه الامور وفي كل موضع لا يبطل الخيار لا تبطل هذه
الامور والفرقة بهذه الامور لا تحتاج الى القضا وتبين به
فيجب نصف المهر قبل دخوله وله بعده جـ خبرها وسمعت الا
انها لم تعلم بثبوت الخيار لها فقالت عن المجلس يبطل خيارها
خلاصة واما خيار العتق للمنكوسة اذا كانت امته او مدبرة او ام
ولد فعنت قبل الدخول او بعده فلها الفسخ مراكان زوجها
او قنا وقال الشافعي لا خيار لها في الحر وكذا المكاتبه لو زوجها
المولى برضاها فتعت باء او تحرير تحرير عندنا وهو الخيار
كخيار المخيرة يثبت للثاني فقط ووقع الفرقة به لا يتوقف على
القضا ولا يبطل بكون ويمتد الى اخر المجلس الا ان ابطلته
صرحا او دلالة بان تمكث من نفسها وعقود وانما يفرق هذا
الخيار خيار المخيرة بوجنتين احدهما ان الفرقة بخيار العتق لا يكون
طلاقا وفي المخيرة يكون طلاقا لا يثبت بتسليم الزوج وهو
اهل للطلاق والثاني ان خيار العتق بعد رفيه الجهل بخلاف
المخيرة ان الامة مشفولة بخدمة المولى فلا تستفرغ لعلم الامكام
بخلاف الحرة وعلى هذا لو كانت المخيرة امته ينبغي ان تغدر للجهل
لوعلى بالعتق لا بخيار العتق ولا يبطل بقيامها وهو قول
الكوفي ومشايخ بخاري قال صاحب جامع الفصولين اقول
هذا اشارة الى ان فيه خلافا قلبي طار واينا يبارق هذا
الخيار خيار المخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار
العتق لا يكون طلاقا وفي خيار المخيرة يكون طلاقا كما يثبت
لها خيار العتق منكوسة فكذا في عدة الرجعي والامة لو كانت
صبية لا تصرف بحكم الخيار فسحا واجازة ما لم تبلغ

وكذا وليها فاذا بلغت فيها القاضي خيار العتق لا البلوغ بس
 ثم الفرق بين هذا الخيار ان كانت قبل الدخول لا يلزمه المهر
 لمجئها من قبل المرأة وان بعد الدخول يجب كل المهر وانما
 ثبت لها خيار العتق لوزوجها المولي او تزوجت باذنه ولو بدلا
 اذنه فلا خيار لها حتى اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح
 وقيل لا يصح في غيبة الزوج ج اما الخيار بعدم الكفاة فلو
 تزوجت بغير كفوفللا وليا فصح وهذا التفريق لا يتم الا بغير
 وقبل القضا والنكاح قائم بكل احكامه من طلاق وظهار وتوارث
 وخيار الولي لا يبطل بكونه ولا بالامتناع عن طلب التفريق
 وان طال الزمان ما لم تلد درر غررا ما اذا ولدت فليس
 للابوي حق الفسخ كيلا يضيع الولد بعدم مربيته كذا في الثانية
 والخلاصة ولكن ولكن ذكر في بسوط شيخ الاسلام ان المرأة
 اذا تزوجت نفسها بغير كفوف فعل الولي فكتبت حتى ولدت
 اولاد ثم بدله ان يحاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما اذا سكوت
 انما جعل في حق النكاح في حق البكر نصا بخلاف العتاس كذا
 في النهاية انتهى يقول الحق الظاهر ان ما في المبسوط قبا
 وما في الثانية وغيرها استحسن اذ هو الارفق بنظر الي جانب
 الولد كما مر انما ج والتفريق بالخيار بعدم الكفاة فصح لا يطلق
 حتى لو كان قبل دخوله سقط كل المهر لا بعده وعليه نفقة العدة
 وان احباز الولي بطل حقه وكذا الواخذ مهرها ولو تزوجها
 وليها بغير كفوف ثم افرقا ثم زوجت نفسها من هذا الزوج بغير وليها
 فللولي ان يفرق بينهما اذ الرضا في عقد لا يدل على الرضا في عقد
 اخر يقول الحق هذا الدليل لا يتم به المرام كما لا يخفى على ذوي
 الافهام قال وكوزوجها المولي بغير كفوف فطلقها رخصيا ثم راجعها
 لم يكن له التفريق بينهما قاضي خان طلقها بغير كفوف طلاقا باينا

ثم تزوجها بغير اذن فللولي ان يفرق بينهما ولو تزوجها احد الاوليا
 بغير كفوف فليس لهذا الولي ولا لغيره حق الفسخ ويكون ذلك
 لمن قت بغير كفوف رضي به بعض الاوليا ليس للباقي فسخه
 اذ العقد وقع مصلحة براهم فلم يحجز بطلاله الا اذا كان اقرب
 فيكون له نقضه ط للولي الا بعد نقضه اذا غاب الاقرب غيبة
 منقطعة الا اذا برهن الزوج ان الاقرب زوجا وان نصب
 الا بعد خصما عن الاقرب في اقامة البينة لا بغير خصم من الهام الغيبة
 المنقطعة في جواز تزويج الولي الا بعد غيبة الاقرب ان يكون
 الاقرب في موضع لا تصل اليه التواقل في السنة الا مرة واحدة
 وهو اختيار القنوري ومن الشايخ من قال ان يكون تحولا من
 موضع الى موضع لا يوقف على اثره ويكون مفقودا لا يعرف خبره
 وقيل اذا كان في موضع يقع الكراهية دفعة واحدة فليس غيبة
 منقطعة او بدفتان منقطعة وقيل اذ في مدة السفر لا نهاية
 لا قصاه وهذا اختيار بعض المتأخرين منهم الامام الشافعي والصد
 الشهيد وغيرهما قالوا وعليه الفتوى قال الامام الشافعي الاصم
 انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره واستطلاع رايه بقوت
 الكفو وعن هذا اقال قاضي خان في المجامع الصغير لو كان محتفيا
 في المصر بحيث لا يوقف يكون غيبة منقطعة وهذا احسن لانه
 انظر وفي النهاية وعليه اكثر المشايخ منهم الامام محمد بن الفضل
 وفي شرح الكنز اكثر المتأخرين على انه اذ في مدة السفر ولا
 تعارض بين اكثر المتأخرين واكثر المشايخ والاشبه بالفتوة
 قول اكثر المشايخ ط وقبض المهر مع تجهيزها رضي وبجر
 القبح قبل رضي وقيل لا بالم تجهيزها منه ولو خاصم زوجها
 بنفقها او ببقية مهرها فهو رضي استحسانا اذا كان عدم
 الكفاة ثابتا عند القاضي والاقال صاحب جامع الفصولين

اقول علي هذا ينبغي ان يكون قبض المهر مع التجهيز علي هذا
التفصيل حسن تزوجت بغير كفو فلها الاستناع من الوطى
حتى يرعى الولي وكفاة النساء للرجال غير معتبرة عند الامام
خلافاً لهما كذا فقتلوا خياصم في الكفاة ذي الرحم المحرم
منها وبنوالم وكل ولي اذا العار يلحق الولي وهذا الولي كذا سبق
وذكر في تح ان الفسخ للاوليا من المصبة درر عزير الكفاة
تعتبر سببا في العرب فان التجم ضجوا انسابهم فسرش وسواهم
من العرب كفا والتجم كفا وتعتبر سببا ايضا فسلم بنفسه
ليس بكفو لذي اب واحد واحد فيه والابوان فيه كالا با وتعتبر
حرية ايضا فبعد او معتق ليس كفوا لحرية اصلية ولا معتق ابوه
كفو لذات ابوين حرين وتعتبر مائة ايضا فليس فليس
فا سبق كفوا لصالحة اوتت صالحة وتعتبر مالا ايضا فاجاز عن
مهر محجل ونفقة ليس كفوا لفقيرة ولا فقيرة ولا تعتبر الكفاة
عني في الاصح ان كفاة المال مذموم فالتار علمها كفو لذات
اموال عظام وتعتبر حرفة ايضا فقل حايك او صداد وضاف
وخوها ليس كفوا لثقل عطار وزار والعجمي العالم كفو للمعري
الجاهل ان شرف العلم يقاوم شرف النسب والعالم الغير الفنى
كفو للجاهل الفنى والعلموي والفروني كفو للذي ابن الامام
لم يذكر صاحب الهداية الكفاة في العقل وذكره الولوالجيا
قال بعضهم لا رواية في اعتبار العقل في الكفاة واختلف فيه
فقل تعتبر لانه يفوت بعدم مقصود النكاح وقيل لا لا نهض
ولا تعتبر الكفاة في السلامة من العيوب التي يفسخ بها العيوب
كخون وجذام وبرص وجذام في جذام وجذام
وبرص ان كان محال لا تطبق المتام معه والحق اعتبار الكفاة
في العقل علي قول محمد الا ان الذي لم التفريق او الفسخ هو

الزوجه

الزوجه لا الولي وكذا في اخوته عنده حسن واما خيار البلوغ
فغير الاب والجد لوتزوج صبيا او صبينة فبلغها فلمها خيار الفسخ
عند الامام ومحمد لا عند ابي يوسف ولوز وجهها امها او القاضى
فمن الامام روايات والظاهر الخيار والمعتوه لوز وجهها اخوها
او عمها ففعلت فلها الخيار لا لوز وجهها الاب والجد اي ابوالاب
ولوز وجهها ابها فلا رواية عن الامام قالوا ينبغي ان لا يكون لها
الخيار كالا ب وعن محمد لها الخيار ولوز وجهها امه الصبية
ثم اعتقت وبلغت فلها خيار العتق واختلف هل لها خيار البلوغ
فيه والصحيح عدمه اذ ولاية الولي فوق ولاية الاب ثم خيار
البلوغ يفار في خيار العتق بوجهه منها انه يثبت للذكر والانثى
وخيار العتق للانثى فقط ومنها ان خيار العتق للبكر لا يبطل
بسكوتها بل يمتد الي اخر المجلس حتى لو بلغت ولم تفسخ ساعته
ما بلغت بطل خيارها وان كان المجلس قائما لكن بشرط علمها
بالنكاح لا بثبوت الخيار رد الامة البكر ان اعتقت ولم تفسخ
لا يبطل خيارها ما دام المجلس قائما وفي ك خيار البلوغ للشب
وللفلام يمتد الي ماوراء المجلس والعروقت له ولا يبطل الا بالابطال
نصا او بما يدل علي رضا قال صاحب جامع الفصولين اقول
في شرح الهداية جعل الاشتغال بعلم اخر يبطل للخيار وهذا
دل علي ان خيار البلوغ يقتصر علي المجلس فلو قال الفلام
نقض النكاح ونوى طلاقا فمن الامام انه طلاق وان ثلاثا
فثلاث ومنها ان الفقة بالبلوغ لا تثبت سالم يفرق القاضى
وتثبت في العتق بقولها اخبرت نفسي ثم في تفريق القاضى
لها كل المهر لو كانت مدخولة والا سقط كله وهي فقة لا طلاق
سواء كان من الرجل او المرأة قاضى خان الفرقه خيار البلوغ
وخيار عتق وخيار يعدم الكفاة لا تكون طلاقا خيار البلوغ

ان ثبت للثب لا يبطل الا بابطال نص او بالنكاح من الزوج
او بطلب المهر او بطلب فرض النفقة بخلاف خيار العتق وخيار
المخيرة فان ذلك يبطل بالقيام عن المجلس ثم ولو خلاها بعد
البلوغ وهي ثيب هل يبطل بوقوع وطلب مهر او بطلب
فرض نفقة ينبغي ان يبطل لانه ذكر في فقط الثيب البالغة
لوزوجها ولها فخذ بها زوجها برضاها هل هو اجازة منها
لا رواية فيه وعندي انه اجازة صبية زوجت نفسها ثم
بلغت فدخل بها برضاها ينبغي ان يكون اجازة علي ما ذكر
في فقط بقول الحقوقي في الفتاوى الصغرى اذا فسخ النكاح
خيار البلوغ ان كان بعد الدخول يجب كمال المهر وان
كان قبل الدخول يسقط كل المهر لان الفقرة بخيار البلوغ
فسخ من كل وجه وفي فتح احدا زوجين قال كان النكاح في
الصبا والجنون وعرف منه لانكاح بينهما فلو دخل بها بعد الكبر
فهو رضى واجازة قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا يستقيم
اذا كان العاقد غيره اما ان كان العاقد هو المجنون او الصبي
الذي لا يعبر فلا حبس صبية زوجها فلها فبلغت فهي على خيارها
ما لم ترض بالنكاح نصا او دلالة بجماع او بطلب نفقة اما لو
اكلت من طعامه او خدمته كما كانت فهي على خيارها لانه ليس
برضى ومنها ان الجهل بخيل العتق عذر لا لجهل بخيار البلوغ فلم
تعلم به لا تغدر حتى لو بلغت وهي بكر وسكت وقالت لم اعلم
بالخيار فلذا سكت وقال الزوج لا بل علمت فالقول للزوج
ويبطل خيارها بكر بلغت بالليل ولم تغدر علي الاشهاد
قال محمد لما رأت تقول اخبرت نفسي ونقضت النكاح فان ا
اصبحت شهيدا وتقول رأت الدم الساعة واخبرت نفسي
فقيل له ايسع لها ذلك قال نعم لانها لو اخبرت انها رأت

الدم

الدم في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويبطل خيارها
قال صاحب جامع الفصولين اقول دل هذا علي ان الكذب
مباح وان كان غير الاربعة المستثناة بقول الحقوقي ويؤيد
ما في مجمع الفتاوى ان من الكذب ما هو مباح لا يحاققه ولدفع
الظلم عن نفسه كمن يعلم البيع في جوف الليل ولا يمكنه
الا شهاد فيقول علمت الان وكذا صغيرة بلغت في جوف
الليل وتختار نفسها من الزوج الا خلاصه يجوز الكذب
في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امرائه
ثم وعن محمد لو قالت عند الشهود او القاضي نقضت النكاح
حين بلغت يقبل قولها ولو قالت بلغت اسس ونقضته لا يقبل
ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الان ونقضته يقبل قولها وقال
صاحب جامع الفصولين اقول في مسئلة اسس والليل ينبغي
ان يقبل قولها مع اليمين لانها قد تبلغ بلا اختيار في وقت يتعذر
فيه الاشهاد وتكليف الاشهاد فيه حرج واخرج مدفوع شرعا
والضرورات مستثناة عن قواعد الشرع فينبغي ان يقبل قولها
وان اضافته الي الماضي وهذا اولى من تجوز الكذب قال وبين
قريبا فيما سياتي من طائفة اشارة الي ما قلنا وينبغي ان
تكون الشفعة كذلك يقول الحقوقي قوله في مسئلة اسس
والليل الي قوله الي الماضي محل نظر وسياتي وجه ذلك بعد نصف
صحية تقريبا قاضي خان لو بلغت في مكان لم يقطع عن الناس
فبعت جارية لها في شهود تشهد بمطل خيارها الا ان يكون
علي الفور متصل اذا وجدت شهودا فلو بلغت بحضرة تقول
حصت الان ونقضته فاشهد واعليه فاشهد واعليه ولو
بلغت باختيار اسس تقول لما بلغت نقضته فاشهد او تقول
اني بلغت ونقضته حين بلغت لا تصدق قل خيار البلوغ كشفة

الدم في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويبطل خيارها

فانها كما بلغت ينبغي لها ان تختار نفسها كما لشفيح وتشهد على
 النقص لو عندنا من تقبل شهادته والا تخرج الى الناس و
 تختار ثانيا ولو تخرج في بيته حتى خرجت للاشهاد بطل خيارها
 والا تستشهد الا بشرط لا اختيار لها نفسها لكن بشرط لا بناء
 بينة يسقط اليمين غيرها وتحليفها على اختيارها نفسها كتحليف
 الشفيح على الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين
 بلغت او حين بلغت طلبت الفرقة صدقت مع اليمين ولو قالت
 بلغت اسس وطلبت الفرقة لا تقبل وتحتاج الى البينة وكذا الشفيح
 لو قال طلبت حين علمت فالقول له ولو قال علمت اسس وطلبت
 لا يقبل ويكلف اقامة البينة قال صاحب جامع الفصولين اقول
 قوله والا تستشهد الا بشرط الى قوله مع اليمين يقتضي
 ان يصدق مع اليمين في مسئلة اسس ايضا لان قولها للقاضي
 حين بلغت طلبت الى اخبار عن الماضي لا عن الحاضر عند القاضي
 والا لما احتاج الى البينة لانه يحمل على البلوغ لان في
 محاسن القاضي فينبغي ان يستوي هو وقولها اسس في الحكم
 بقول الحقي فيه بحيث اذ قد سبق في فصل التحليف انها لو
 قالت بلغت اسس الى لا تصدق بلا بينة لانها اضافت اختيارها
 الى الماضي فحكمت ما لا يملك استئنافه حاله ومن حكى ما لا
 يملك استئنافه في المال لا يصدق بلا بينة واذا اطلعت ولم تصف
 الى الماضي بان قالت حين بلغت اخترت نفسي فقد حكمت
 ما يملك استئنافه حاله فتصدق باليمين انتهى والعجب انه
 كيف نسي ما قد سبق بداه وزلت في مثل هذا الامر قدماه
 ج لو بلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسي فهي على خيارها
 وينبغي ان تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح
 فبمده لا يبطل عنها بالتأخير حتى يوجد التمكين ونحوه بكذا سلمت

فكنت

فكنت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان فردت صح يقول
 الحقي لا شك ان هذا في بكر بالغة لا البكر مطلقا وانما لم
 يقيد به لظهور ولو قال ولو ثبت للبكر خيار بلوغ وشفعة
 تقول طلبت الحقي ثم تبدا بتفسير الاختيار وقيل بالشفعة
 وتبدأ الغيب بالشفعة لان خيار البلوغ للثيب يتدكا مر
 تصل بلفظه بكر اخذت ردت كما بلغت وقال زوجها سكنت
 فالقول له وكذا لو قال طلبت الشفعة كما سمعت وقال المشتري
 سكنت فالقول له ولو قالت البكر ارض بالنكاح وقال
 الزوج رضيت فالقول لها عندنا قاضي فان بالغة زوجها
 ابوها فبلغها الخبر فاختصت الى القاضي فادعي الزوج انها
 سكنت حين علمت فقالت لا بل ردت ان قالت ردت
 حين علمت فالقول لها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا
 فردت وقال الزوج لا بل سكنت فالقول له صغيرة زوجها
 غير الاب والجد الى الاب فاختصت مع زوجها بعد بلوغها
 وهي بكر فقالت اخترت الفرقة وكذبها الزوج لا يقبل قولها
 الا بينة وان اختلفا في الحال فقالت بلغت الابن واخرت
 الفرقة وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكنت فالقول
 لها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بارضا
 صريحا او دلالة نحو التمكين وغير ذلك لو اختار احدهما
 الفرقة ورد النكاح بخيار البلوغ لم يكن رد او لا يبطل به العقد
 ما لم يحكم به القاضي فتوارثا قبل الحكم بخلاف النكاح بعد
 البلوغ فانه يبطل برده محض حكم الابد والطلاق
 وغيرها قائم بينهما ما لم يفرق القاضي وكذا الخيار بعدم
 الكفاية في كل فرقة تحتاج الى الحكم لم يجز الحكم عند غيبة
 الزوج خيارا بالبلوغ والزوجة من كفوا الفرقة بلعان وعنة
 وجب وابعد الاسلام وكل فرقة لا تحتاج الى الحكم نص

بغية الاضحية بخيرة وخيار عتق وامر بالبد ولو خله وشرط
 لها الخيار جاز عند الامام وقال لم يجوز ولو شرط له الخيار لم يجز
 وفاقا خلاصة الفقرة التي لا تحتاج الى القضاة فممن فرقة
 الحب وعنه وهي طلاق وفرقة خيار البلوغ وهي فسخ
 وفرقة بعدم كفاة او نقص المهر وهي فسخ وفرقة باللعان
 وهي طلاق والخاس اذا اسلمت الذمية بمرض الاسلام
 على زوجها الذي فان ابي فرق بينهما ويكون طلاقا عندها
 وعند من يكون فسخا خصص خلعها بخيار لها ولم يوقت فان
 اختارت في المجلس فلهما ما اختارت وان سكنت حتى قامت
 فالطلاق واقع والخلع ثابت ثم اختلفوا وقالت ان لم اورد
 البدل الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا فثبت المدة ولم
 تورد فهو خلع بشرط الخيار لها حيث يجوز واما الخيارات
 التي ثبتت في عقود فممن الغش انواع منها خيار شرط
 وتعيين ورؤية وعيب خزانة اما الخيارات التي ثبتت في
 العقود التي تحتل الغش كبيع واجارة وقسمه وصلاح عن
 مال فانواع تذكر في مواضعها درر غرر خيار الشرط ان يكون
 العاقد مخيرا بين قبول اصل العقد ورده وخيار التعيين
 ان يشتري احد شيئين او ثلاثة على ان يمين ايا شئ
 وهذان الخياران ينعان ابدا الحكم وخيار الرؤية يمنع تمام
 الحكم وخيار العيب يمنع لزوم الحكم بشرط الخيار في البيع
 جاز لهما او احدهما درر غرر او فسخا كما سبقت في صلح موقت
 بثلاثة ايام او اقل وان شرط ان يفسد البيع عند الامام
 وزفر والثاني في وعنه ابي يوسف ومحمد لو ذكر وقتا معلوما
 كسنة وسنة او اكثر يجوز درر غرر ولو قال علي اني بالخيار
 اياما او قال ابد افسد البيع وفاقا درر غرر بشرط الخيار
 احد المتعاقدين لغيرها جاز فاي الثلاثة اجاز او نقض ضم

استحقاق النيابة الغير عن العاقد وفي اجازة احد من الاصيل
 والنايب ونقض الاضحية الاول اولي وثم سبعة كلاهما التقضي
 اولي من خيار الشرط ثبت في بيع فاسد كما ينزل في الصرف
 والسلم حتى لو شرط فيها لاحدهما بطل العقد حتى هو يصح في
 ثمانية اشياء في بيع واجارة وقسمه وصلاح عن مال بعينه
 وكتابة وخلق وعتق على مال شرط الخيار للمرأة والقن يصح
 عند الامام واما للزوج والمولي فلم يصح وفاقا وكذا اجاز
 شرط للراهن لا للرهن اذ له نقض الرهن متى شاء بلا خيار
 ولو كفل بنفسه او ماله بشرط الخيار للمكفول له او للمكفيل
 جاز ولو استاجر خيار له ثلاثة ايام جاز كبيع ولو فسخ
 في الثالث هل يجب على المستاجر ان يرضى اقل صطا
 انه لا يجب لانه لا يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار اذ لو
 انتفع بطل خياره فسطط شرط الى الليل او الظهر او
 الى ثلاثة ايام فله الخيار في كل الليل ووقت الظهر وثلاثة
 ايام ولا ينتهي ما لم تمضي الغاية عند الامام وقال لا تدخل
 الغاية في الخيار وسياتي غايته تفصيل بحث النيابة في
 الفصل الا في بعده اقال ولو باعه بخيار ولم يبين المدة
 فسخ البيع وفاقا فان ابطل ذو الخيار خياره في ثلاثة
 ايام عاد الى الجواز عندها لا عند الامام وزفر ثم لو شرط
 لهما في البيع لا شئت حكم العقد اصلا ولو لاحدهما لا ثبت
 في حق من له الخيار كذا في وفي سنة لوباع بشرط اكثر من
 ثلاثة ايام فسد البيع عند الامام فان اجازة ذو الخيار
 في الثلاثة او سقط الخيار بموت القن او ضرره المستشري
 او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز عند
 الامام وعليه الثمن ولو كان الخيار للمتايعين فان احدهما
 لم يرض البيع من جهته والاخر على خياره ولو مضى وقت الخيار

ثم البيع فسط تبايعا فلما تم قال ابيع لمشتريه غير تلك
شهر او ثلاثة ايام قال لا تجزى من ساعة شهر او ثلاثة
ايام وقال الامام بخير كما قال ويغدر به العقد فيما شرط
اكثر من ثلاثة ايام ولو الحق بمقد صحيح مكان الخيار شرط
فاسد بطل الشرط ولا يغدر به العقد عندها وقال الامام
يلحق به الشرط الفاسد ويغدر العقد ولو الحق بمقد
صحيح شرط جائز للمقرب وفاقا لررغرر شرعي علي انه
ان لم يتعد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع صحيح والى اكثر لا
ان يتعد في الثلاثة ولا يخرج المبيع بخيار البايع عن
ملكه فان قبض المشتري فملك ضمن قيمته وخيار
المشتري فان هلك ضمن الثمن وزد الخيار بخير بلا علم صاحبه
ولا ينقض بدونه وان نقض فلو علم الاخر في المدة انقضض
ولا تم العقد قاصي فان لو خير البايع لا يخرج المبيع عن
ملكه عندنا ويخرج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في
ملك البايع عند الامام وعندها يدخل ولو خير المشتري
لا يخرج الثمن عن ملكه وفاقا ويخرج المبيع عن ملك
البايع ولا يدخل في ملك المشتري عند الامام وعندها
يدخل بئس هلك المبيع في يد المشتري فلو كان الخيار للبايع
يتنقض البيع ويلزم المشتري قيمته ولو للمشتري يلزم الثمن
ونتم البيع بئس هلك المبيع قبل قبضه بيابا او بخيار بقاء
سماوية او بفعل البايع او بفعل المبيع يبطل البيع ولو
بفعل المشتري بخير المشتري ان شاف المبيع او اجازة ومن
استهلك وسباني تفصيل هذه المسئلة قبل الصلح عن
المعيوب فلينظر ثم جع نقض الخيار البيع بغيبة الاخر لم يجز
ولان يرصني عنه وهذا عند الامام ومحمد وقال ابو يوسف
وزفر والسائي يجوز نقض بغيبة الاخر يتوقف عند

الامام ومحمد فان علم به الاخر في مدة الخيار جاز والا فلا هذا
في فسخ بقول فلو فسخ بفعل جاز بلا علم الاخر وفاقا وهو
ان يصرف في المبيع بيع او موطن فان كان الخيار للبايع
يفسخ ذلك فسخ البيع والمشتري فهو اجازة وان اجاز
بمضرة الاخر جاز وفاقا وخيار الرؤية على هذا الخلاف
والمراد بالمضرة العلم لا نفس المضرة حتى لو علم الاخر في المدة
صح الفسخ رضي به اولاد وان لم يعلم حتى مضت المدة لا يفسخ
ولو كان الخيار للمشتري بين فسخ اخذها بغيبة الاخر لم يجز
بئس شرها بخيار فاختار احدها ربه والاخر اساكه ليس
لاحدهما ان يرخصه ربه الاخر ص هذا عند الامام
وقال له ذلك وكذا لو شرط اقنا ولم يرباه فوجد اعيبه
قبل قبضه فاراد احدها ربه فهو على هذا الخلاف جع الفسخ
بمختيار شرط ورؤية وعيب ان كان قبل القبض ففسخ
من الاصل بقبض او بدونه كذا في بئس الخيار اذا اثنار الر
او القبول بقلبه فهو باطل لتعلق الاحكام بالظاهر لا بالباطن
سل لو كان الخيار للمشتري تعدا البيع باجازة قول او فعلا
بضره وببوتة وبمضي المدة وبصيرورة البيع محال لا يمكن
فسخه كلف وخصان يسير او فاضل بفعل المشتري او البايع
او الاجنبي او بافة سماوية وقال ابو يوسف اخرا وقيل
وهو قول محمد لو غص في يد المشتري بفعل البايع لا يبطل
خيار المشتري ج باع بمختيار فذهب اورهن وسلم او اجر
او باع او فعل بالمبيع ما يدل على استيفاء الملك كان فسخا
للبيع علم به المشتري ولا فقط شره قنا بخيار فعلق ربه
فهو رضي لاوامر امرأة بمشط اورهن اوبس ولو شرى

ارضاح مرثه فسقاه او فعل منه شيئا او حصده او عرض المبيع
للمبيع بطل خياره لا لو عرض له ليقوم ولو اسكن الدار شخصاً
باجرة او بدونها او رم منه شيئا فهو رضى فسط لو اسكن
رجلاً باجر بطل خياره روية لا لو باجر ولو قص حوافر الدابة
او اخذ من عرقها لم يبطل في استخدام خاتم مرة وليس
ثوب مرة وركوب دابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين
بطل فسط ركب دابة ليس فيها اوليردها علي باعها بطل
خياره قياساً لا تخيلاً كذا في سطره خياره فقبضه
او نقد ثمنه لم يبطل ولو لم يره فلم يراه قبضه او نقد ثمنه بطل
خياره وكذا لو تخير البائع فدفع المبيع الي المشتري لا يبطل
خياره ولو للمشتري فابى البائع عن ثمنه لم يجز ابرأوه عن
المشتري بعد البراءة تخيير رد واخذ كذا في عن محمد و ما
سرايه لم يجز ابرأوه فهو قول ابي يوسف فسط ابرأوه
عن الدين علي انه بالخيار بطل الخيار لا الا برأوه استخط
والساقط لا تخيل الفسخ وكذا في الهبة يبطل الخيار لا الهبة
وكذا الوفال وكلت علي اني بالخيار اذ له ولاية الرجوع مخي
وقبضه علي انه بالخيار بطل الوقف ولو جعل ارضه مسجداً علي
انه بالخيار بطل الخيار لا المسجد في تخير البائع فلم يبيع
الي مشتريه لو علي وجه التملك بطل خياره لا علي وجه
الاختيار شئ باع شيئا بخيار فخط شيئا من ثمنه فعلي قياس
مسئلة الا برأه ينبغي ان يبطل خياره في شري وقبضه فقال
با بعه بعد ايام انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس فهو
كقوله لك اقاله هذا البيع ولو قال انت بالخيار ثلاثة ايام
فله الخيار ثلاثة ايام هو الصحيح في خيار راعي الامة

المبيعة الي فرسه لا يبطل خياره باعها كان او مشترياً فسط
وكيل البيع او الوصي لو باع بخيار او المالك بنفسه باع بخيار
لغيره فانت البيع او الموكل او رد الخيار وقام يتم البيع
في كل ذلك اذ لكل منهم حق في الخيار والجنون كالموت حصص
شري بخيار فاراد رده فاختفي البائع قبل للمشتري نصب
خصم من البائع ليرده عليه وقيل لا وهذا او مسئلة الاعتذار
قد سرفي اخر الفصل الخامس فليست شرطه خل شري شيئا
فزار في يده زيادة متصلة متولدة كمال وسمن وبنوا واخللا
بياض عن العين يمنع الرد ويلزم المبيع الا عند محمد ولو متصلة
لم تنولد كصنع وخياطة ولت سويق بسمن وثني ارض وغرس
شجر او منفصلة متولدة كغفر وولد وارث ولبن وتمر وصوف
يمنح الفسخ وفاقا ولم منفصلة لم تنولد كفلة وكسب وهبة
وصدقة لا يمنح وفاقا فان اجاز المشتري فهي له والا فذلك
عندها وعند الامام بر علي البائع يح اجمعوا ان خياره
شرط وعيب لا يبطل بالتوكيل بالقبض في الفسخ بخيار
شرط وروية عيب لو قبل القبض فهو فسخ من الاصل
بخضا او بدونه رد رطل لا يورث خيار شرط وروية
وتعين عيب واذا اختلف المتعاقدان في اشراط الخيار
او في نصي مدته او في قدر موته فالقول للمتكريمين خيار
التعيين وفي بس صورتان احدهما لو شري ثوبين علي
ان يختار ايهما شاء ويرد الاخر في ثلاثة ايام جاز والثانية
شري بخيار واراد رده علي با بعه بمك خياره شرط فقال
ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري
بميينه قال صاحب جامع الفصولين اقول الاصل في التعيين

للمالك حتى لو اراد رده بعيب فقال ليس البيع هذا وقال
المشتري هو ذلك صدق الباع بيمينه فعلى هذا ينبغي ان يكون
القول للمشتري في مسألة خيار العيب كما في خيار الشرط
والحاصل ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان يتحدا
كما يقول الحق قوله ينبغي لا ينبغي لان وجه كون القول للمشتري
في المسئلة الاولى هو ان الباع وان كان معترفا بثبوت
حق الرد لمشتريه لكنه يدعي عليه ايجاب غير ما باعه والمشتري
ينكره ووجه كون القول للباع في المسئلة الثانية هو ان
المشتري يدعي عليه حق الرد بعيب والباع ينكره والقول
للمكر بيمينه في جميع الصور فظهر الفرق واتضح الحق
والله اعلم ويدل على اختلاف حكمي المسئلتين ما في فتاوي
قاضي خان شري ثوبا بخيار ربوما وقبض ثم اراد رده بخيار
وفيه عيب فقال الباع ليس هذا ثوبي وقال المشتري
لا بل هو ثوبك قال الامام وابو يوسف القول للمشتري
والبينة للباع وكذا لو كان الخيار للبايع وكذا لو لم يكن في البيع
خيار شرط واشار ان يرد به بخيار الروية وان كانت
يريد الرد بالعيب فالقول للباع بس ولو لم يقبض المبيع
فاراد المشتري ان يجيز البيع وياخذ المبيع من يد بايعه
فقال ليس البيع هذا وقال الباع هو ذلك لم يذكره محمد
قالوا ينبغي ان يكون القول للباع كما لو ادعى بيع هذا وانكر
البايع اصلا هذا اذا كان الخيار للمشتري فلو للباع فان كان
مقبوضا واراد الباع اخذه فقال المشتري هو هذا وقال
البايع ليس هذا فالقول للمشتري بيمينه ولو لم يكن مقبوضا
واراد الباع الزام البيع في عين فقال المشتري ما اشتريت

هذا

هذا فالقول للمشتري فقط يجوز خيار التعيين في جانب
البايع كما يجوز في جانب المشتري فله ان يلزم ايهما شاء
وان هلك احدهما او تعيب في يد الباع فله ان يلزمه الاضر
بعده ولو قبضهما المشتري وخيار التعيين للباع فله كما قال البيان
بحاله فان مات الباع فالخيار لورثته وكذا الوفيات للمشتري
والخيار له ويورث خيار التعيين لا الشرط له ويورث
خيار العيب لا الشرط والروية تدرج في خيار شرط
وروية وتعيين بل ثبت الخيار في التعيين للوارث ابتداء
لا خلاط ملكه بملك الغير وان ابطال الخيار لزم البيع ونعم
ولا يورث خيار العيب بل المورث استحق المبيع سالما
فكذا وارثه لقيام مقامه ولهذا ثبت له الخيار فيها بقيته
في يد الباع بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث زبني
صم خيار التعيين فيما روى الاربعة وهو ان يبيع احدا الشابين
او الثلاثة على ان ياخذ ايهما شاء لا يجوز ذلك في اشيا
اربعة وهذا استحسن وقال زفر والساق في لا يجوز اصلا
وهو القياس لجهالة المبيع وجه الاستحسان ان الحاجة
اليه متحققة فقط وان تعيب احد المبيعين في يد المشتري
والخيار للباع فله الزام ذلك ولو اخذه الباع كذلك
فلا شيء له على مشتريه من ضمان نقصانه ولو كان الخيار
للمشتري هلك احدهما في يد الباع اخذ المشتري الباقي
ان شاء وخيار التعيين لم يجز الا موقتا بثلاثة ايام ويلزم
احدهما الا ان يكون مع ذلك خيارا شرطا فيكون المبيع
مضمونا بالثمن وغير المبيع امانة ويجوز خيار التعيين
في البيع الفا سدا ايضا الا ان هاهنا ما يتعين مضمونه
بقيته والباقي كما قلنا في البيع الجائز فان ما ساقض من
نصف قيمته كل منهما وما خيار الروية فيختص بالمشتري

في ظاهر الرواية وعن الامام ومحمد ان للبائع خيار الروية
ايضا عبقة بالمشتري وفي قصص خيار الروية وخيار العيب
بيان في البيع الفاعل خيار الروية وفي شيء هو ثبت
في كل عين ملك بعقد محتمل الفسخ كبيع واجازة وقسمة
وصلة عن دعوى الاموال اما في عين ملك بعقد لا محتمل
الفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع والصلح عن قود وعوها من
معتود يكون المردود فيها مضمونا بنفسه لا يابا بابل فلا ثبت
خيار الروية فيها ثبت خيار اللبائع في الثمن لوعينا والكيل
والوزني ان كان عينا فيما كسائر الاعيان وكذا التبر من
الذهب والفضة والاواني ولا ثبت خيار الروية فيما ملك
دينار في الذمة كالمسك والدرهم والدنانير عينا او دينارا والكيل
والوزني لو لم يكونا عينا فيما كالتعدين لا ثبت فيها خيار
الروية اذا قبض وجهه فسخه قبل الروية لخلل في الرضا
للاختيار ولو اقبل خياره قبل الروية قبل لم يجز حتى لو رآه
بعده فله خيار الروية وكذا بعد الروية ان اسكت او اقبل
باللسان لا يبطل ما لم يقبل رضيت كذا اظم قال صاحب
جامع الفصولين اقول قد ذكر في شيء انه يبطل بروية وكسبل
القبض عند القبض عند الامام وهذا يدل على انه يبطل
بالروية فضلا عن السكوت والابطال بلسانه ويمكن
التوفيق بان يحتمل ما في حكمه على ما قبل القبض وما في شيء على
القبض فلا يراه يبطل لو قبضه والا فلا ما لم يقبل رضيت
صريحا او دلالة فالصريح قول بعد الروية رضيت او اخذت
والدلالة ان يراه بعد شرائه فيقبضه او يتصرف فيه تصرف
المالك كما في خيار الشرط فان اقبل شيئا من ذلك
يبطل خياره في الفسخ بخيار روية صح بلا قبضا ولا رضا
وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده شيء كذا

لكن

لكن لا يصح الا بحضرة البائع عند الامام ومحمد وقال من صح بغيته
ايضا والرضا يصح بغيته وفاقا فقط لو فسخ بخيار روية
ولم يعلم به البائع حتى هلك المبيع بتضرر عليه ان الفسخ لا يتم
لان ثبانه علم البائع به ويجوز البائع انه لم يعلم فسخه
شرا بمحمد وادواته قبضه فقال لم ارضى الحدود لا يقبل
قوله ولا يتوقف خيار الروية بوقت بل ينبغي ان يوجد
ما يبطله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط كتندير وبيع واجازة
ورهن وهبة هداية ما يبطل خيار الشرط من تعيب او تصرف
يبطل خيار روية ثم ان كان تصرفا لا يمكن رفعه كاعتاف وندبير
او تصرف بوجوب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجازة
يبطله قبل الروية وبعدها لانه لما لم يندرج الفسخ فيبطل
الاختيار وان كان تصرفا لا بوجوب حقا للغير كالبيع بشرط الاختيار
والمساومة والهبة من غير تسليم لا يبطله قبل الروية لانه
لا يزيد على صريح الرضا ويبطله بعد الروية لوجود دلالة الروية
للمرضا عن شري ما لم يره فلما رآه قبضه او نقضه بطل خياره
وكذا خيار العيب ففسط شري ما لم يره فاجازة بعد قبضه بطل
خياره بمجرد الاجازة فلو باع قبل قبضه بعد الروية ثم رد عليه
بجيب حكم او بما هو فسخ من كل وجه اذ ذلك الرهن او نقض
الاجازة لم يعد خيار الروية وهو الصحيح ولو باع بعد الروية
على انه بالخيار ان غرضه على بيع او وهبه ولم يعلم يبطل
خياره لا لوفعه قبل الروية قال صاحب جامع الفصولين
اقول دل هذا على انه لا يبطل بمجرد الروية والقبض والاصار
ذكر البيع والهبة مستند كما ان يبطل في قبض وروية سواء
باع او وهب ولا فان قيل الغرض انه باع او وهب قبل قبضه
فقال لا تصرف قبل قبضه لم يجز فينبغي ان لا يبطل به الخيار

عين

يقول الحنفية الدلالة التي ذكرها بقوله دل هذه الى اخره مسلمة
 لكن يريد عليه اشكال عظيم بامر هنا قبل ثمانية عشر سطر
 خلا عن ذكره وبعده نقلنا عن من وبما ذكر في فتاوي قاضي خان
 في ان من اشترى مالم يره فقبض بعد ما رآه بطل خياره انتهى
 فظهر بين هاتين المسئلتين تعارض وتناقض ولا يمكن
 التوفيق الا بان يقال القبض مبطل للخيار اذا وقع بعد
 الروية واما اذا قبض ثم راي فلا يبطل مالم يوجد الرضي صريحا
 او دلالة والله اعلم فقط باع بخيار لا يبطل به خيار الروية
 الا في رواية بخيار المشتري يبطل وكذا الوفاء ببيع فاسدا
 او هلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لان خيار
 الروية يمنع تمام الصفقة فانا نغذر ببعضه بهلك او عيب
 بطل خياره ولو عرض بعضه بعد الروية على البيع او قال
 رضيت ببعضه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الوفاء
 فقبضه رسول يقول الحنفية مسألة عرض بعضه على البيع
 ليست با تخافية لما ذكر في فتاوي قاضي خان انه لو عرض
 على البيع بعض المبيع بعد الروية بطل خياره عند محمد لا عند
 سائر روية الرسول بالقبض لا يبطل الخيار وفاقا
 في قبض بعض المبيع مع العلم بالعيب رضيا بالعيب في انه ليس
 برضا بالعيب حتى لا يستقطب خياره عند سائر روية
 يبطل بروية وكيل القبض عند الامام لا عندها كالمقبض
 الوكيل قبل روية ثم استقطب خيار الروية لو كله لا يبطل خيار
 موكله واجمعوا ان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل
 بعد علمه بالعيب كذا في وفي رواية وكيل الشراء روية
 موكله وفاقا وروية رسول الشراء ليست كروية
 مرسله قال حسن ففلي هذا الووكله او ارسل قبل

الشرا حتى رآه ثم شراه الموكل او المرسل بنفسه يجب ان
 ثبت له الخيار والوكيل بالروية مقصود الا يصح ولا يصير
 روية كروية موكله حتى لو شري مالم يره فوكل رجلا بروية
 وقال ان رضيت فخذ لم يجز والوكيل بالشري لو شري فآراه
 موكله ولم يعلم به الوكيل فلو وكيل خيار الروية لو لم يره وهذا
 فيما وكله بشرا لشي لا بعينه ففي العيب ليس للوكيل خيار
 الروية وكذا بشراف لا بعينه فشرقا قناره الوكيل ليس
 له ولا موكله خيار الروية وكذا خيار العيب فقط من راي
 شيئا ثم شراه فلا خيار له الا ان تطول المدة والشهر طویل
 وما دونه قليل ولو تغير فله الخيار على كل حال ولا يصدق
 في دعوى التفسير الا بحجة الا ان اطالت المدة قط فعليه البينة
 في التغير وعلى البائع البين وقيل لوراه غير قاصد شراه فله
 الخيار ولو شري بغير ما لم يفوقه قد رآه قبل وهو لا يعلم انه ذلك
 فله الخيار ولوراه ثانيا فرغ البائع بعضها فشري الباقي
 وهو لا يعرف الباقي فله الخيار قاضي خان اختلفا في الروية
 فقال البائع بعينه ما رايته وقال المشتري لم اره فالتقول
 للمشتري يمينه وكذا لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا
 ما بعنتك وقال المشتري هو هذا فالتقول للمشتري بخلاف
 خيار العيب ان اراد المشتري الرجوع بحدث مثله عند
 المشتري فانكر البائع كون العيب عنده فالتقول للبائع
 بدرعمر اختلفا في التفسير فقال تغير وقال البائع لم يتغير
 فالتقول للبائع ح يمينه وعلى المشتري البينة فقت شراه
 وحمله البائع الي بيت المشتري فراه ليس له الرجوع كذا اختاره
 ث لانه لو رده يحتاج الي الحمل فيصير هذا العيب حدث عند
 المشتري يقول الحنفية في الدليل نظر لانه سياتي بعد سطر

واحد ان مؤنة رد المبيع بخيار الروية على المشتري فعلى هذا
 لا يحتاج البائع الى الحمل اللهم الا ان يكون كون المؤنة للمشتري
 مخصوصا بصورة عدم حضور البائع عند المشتري والله اعلم
 فصلا مؤنة رد المبيع بعيب او بخيار شرط على المشتري
 ولو شري متاعا وحمله الى موضع فله رده بعيب او برؤية لو
 رده الى محل العقد والا فلا فقط شري ثوبا بالري فحمله
 الى الكوفة قال محمد ليس له الرد بعيب حتى يريه الى الري
 ولو كان مكان التمرات اشار محمد الى انها ليست كثر حيث
 قال اري سر هذه ثمة وهنا قريبا ولا اري بحملها تلك
 المدة مؤنة ولو شري امة او متاعا فحمله الى موضع فلا يرد
 بخيار رؤية الا في محل العقد سوى في خيار الروية بين
 الامة وغيرها ولو شري ارضا لم يرد فزرعه الكارة بطل
 خياره وكذا لو قال الاكار رخصت عمر نصف المشتري
 في المبيع سقط خياره الا في الاعارة فانه لو اعار الارض
 قبل ان يراه ليزرع المسمر لا يسقط خياره قبل الزراعة
 في شري دارا لم يرها فبيعت دار غيرها فاخذها بثمن
 لا يبطل خياره في ظاهر الرواية بخلاف خيار السط اذا اخذ
 بالثمن دليل الرضا وخيار الروية لا يبطل بصريح الرضا
 قبل رؤيته فلا يبطل بدليله وخيار السط يبطل بصريح
 الرضا فيبطل بدليله فقط روية احد المصراعين او الخفين
 او الثملين لا يكفي ان شري بقرة او شاة فلبسها بطل
 خيار الروية والسط لا عند اي يوسف سالم يبلغه وكذا
 يمنع الرد بعيب ان اللين زيادة متولدة فيمنع الرد رضي به البائع
 اولا وكذا لو اثمرت الشجرة فاكل من ثمرها ولو اكل غلة
 القن او الدار فله رد بعيب شئني المبيع ان كان اسما

متفاوتة

متفاوتة لم يكن روية احدها روية كلها فله رد الكل صل
 خيار شرط ورؤية بين تمام الصفقة قبض اولا فليس
 له رد بعض دون بعض كتفرق الصفقة على البائع قبل التمام
 وبما ثلها خيا رعي قبل القبض واما بعد القبض فله رد العيب
 فقط المشتري لو اجاز العقد في بعض المبيع دون بعضه بان
 شري ثوبين او قنين او نحوها فقبضهما فراها ورصي باحدهما
 فقال رخصت بهما لم يجز والخيار بحاله ولو لم يقبل ذلك ولكن
 عرض احدهما للبيع لم يكن له ردها وكذا لو رها في يد البائع
 فقبض احدها فهو دليل الرضا بهما فلهما ردهما وفي ثمن من
 الامام لو رها ورصي باحدهما فهو رصي بهما ولو راي احدهما
 ورصي به لم يكن رصي بهما ولو شري دارا فاسكنه رجلا بلا
 اجرة فلا روية فيه فعلى قياس خيار السط ينبغي ان يبطل
 خيار الروية عند الامام بقول الخبير الظاهر ان هذا محل نظر
 وان الصواب ما مر قبله بثلاثة اوراق تغريبنا نقلنا عن فسط
 انه لو اسكن رجلا باجرة بطل خيار الروية لا لو اسكنه
 بلا اجرة وقد مر ما يورده قبل صحيفتين من هاهنا نقلنا عن
 الهداية من قوله وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير الخ فليست
 فيه وليعامل على وجه وجبه بغيره فسط لو كان المبيع عدريا
 متفاوتة اوفي وعما واحد فؤية بعضه كروية كله لو كان الباقي
 على تلك الصورة وقبل الاول اصح قاضي خان ان كان
 المبيع من العدديات المتفاوتة كبطن وريمان وسفرجل سالم
 بر الكل لا يبطل خياره في شري رقين من سمن او زيت
 او عمل او صلبين من قطن او جينا او بر او شيئا من الحبوب
 وراي احدهما ورصي به فليس له رد الاخر الا ان يكون
 مخالفا للاول في اخذها او يردّها وقال الشافعي لو شري

وفرط طبع فلو من نوع واحد فردية بعضها كروية كلها ولو من انواع
 لم يكن كذلك والاصح انه لم يكن روية بعضها كروية كلها الا
 ان يكون في شريحه فقط لو كان المبيع من نوع واحد من كيلي
 او وزني في وعاء او في الشرف روية البعض يكفي قيل هذا اذا
 كان لم يتفاوت وفي العددي المتقارب والمتفاوت يعتبر
 روية الجميع وخص الكرخي ما يتفاوت وفي عنب الكرم يعتبر
 ان يري من كل نوع شيئا وفي التخليل نوعا منها وفي الرمان
 الحامض والحلو يعتبر ان يراها وفي ثمار علي راس الاشجار
 يعتبر روية كلها بخلاف الموضوعة علي الارض عز في الكيلي
 والوزني لو ولي الانودج سقط هيا ره هداية من نظر
 الي وجه الصبرة او الي ظاهر الثوب مطويا او الي وجه الحاربه
 او الي وجه الدابة وكفلها فلا خيار له والاصل في هذا ان روية
 جميع المبيع غير مشروطة لتعذره فيكتفي بروية ما يد علي
 العلم بالمقصود ولو دخل في البيع شيئا فان كان لا يتفاوت
 احادها كالكيل والوزون وعلامته ان يعرض بالانودج
 فيكتفي بروية واحد منها الا ان كان الباقي اردي مما راي
 في يكون له الخيار وان تفاوت احادها كتياب ورواب لا بد
 من روية كل واحد والجوز والبعض من هذه القبيل فيما ذكره
 الكرخي وكان ينبغي ان يكون مثل الخنطة والشعير لكونهما
 متقاربة في العددي المتقارب كجوز ولوز وبعض وتغاح
 واجاص والكيلي والوزني اذا كان في وعاء واحد او موضوعا
 علي الارض فهي كشيء واحد اذا راي منه حفنة او اكثر ورضي
 به فهو كروية كله ان كان غير المرئي كالمرئي ولو في وعائين
 فرأي احدها فالصحيح انه كروية لانهما كشيء واحد وانفقوا
 انهما كشيء واحد في حكم المبيع حتى لو وجد عيبا في احد

الوعائين فلو قبل قبضه اخذها او ردها وبعد قبضه يرد المبيع
 فقط قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا ينافي قوله انهما
 كشيء واحد في حكم المبيع فان الشيء الواحد لكيلي في وعاء واحد
 اذا وجد فيه عيبا فلو رده كله لا المبيع فقط يقول الخبير سجي
 في خيار المبيع نقله عن قاضي خان ايضا ان ما كان في وعائين
 ففي المبيع بمنزلة شيئين مختلفين فبين كلاس تناف غير خاف
 ووجه التوفيق هو ان يقال الظاهر انهم جعلوا في مسئلة الرد
 بالمبيع ما في وعائين قبل القبض في حكم شيئين واحد وبعد
 القبض في حكم شيئين فلا منافاة بين الكلامين بل لا شك
 ولا من يورده هذا التوفيق ما نقله المصنف عن قاضي خان
 ايضا بعد قوله يرد المبيع فقط من قوله كما لو وجد باحد الثوبين
 عيبا بعد القبض لان خيار الروية يمنع تمام الصفقة قبض اولا
 اما خيار المبيع فلا يمنع تمام الصفقة في هذا كله ان كان غير
 المرئي علي صفة المرئي فان لم يكن بقي خيار الروية فان قال
 المشتري لم اجد الباقي علي تلك الصفة وقال البائع هو علي
 تلك الصفة فالقول للبائع والبيعة للمشتري ولو شري قنا
 او اسة فرأي الوجه ورضي به ولم ير سائر الاعضاء بطل خياره
 وان كان المبيع مائة فعن محمد انه اذا راي العجز ورضي به بطل
 خياره وعن ابي يوسف لا يبطل ما لم يبر وجهه وموضه وان
 كان لم يشاة فلا بد من الجس مع الروية وان شاة قنية
 فلا بد من النظر الي ضررها وجدها ولو منقولا غير حيوان
 فان كان الشيء من مقصود الكوجه في العاقر ونحوه فلم الخيار
 ما لم يبر وجهه وان يكن لكرباس اذا راي بمضه ورضي به بطل
 خياره ولو وجد الباقي مثله ولو ثوبا يختلف قيمة باختلاف
 العلم يعتبر روية العلم ايضا ولو ثوبا مطويا فرأي موضع الطي

كفي ولو اثارها قائم بر كل ثوب لا يبطل خياره ان الثوب عدي
 متفاوت ولو عتق ركني روية خارج الدار ان بلدا وان
 فيه بنا فلا بد من روية الداخل وما هو المقصور منه وبه يعني
 ان يعتبر في الدار ما هو المقصور حتى لو كان في الدار بيتان
 شتويان وبيتان صيفيان وبيتا طبق بشرط روية الكل
 كما يشترط صحن الدار لا روية المزبلة والمطبخ والمقصود
 كما في سرقند وبعضهم شرطوا روية الكل وهو الاشبه
 بطله شرعي رارا واستثنى منه بيتا معينا لا بد من روية
 استثنى لان جهالة وصفه تورث جهالة في المستثنى منه قال
 صاحب جامع الفصولين اقول لو كان المستثنى مغطى
 بشئ فرائي غطاءه وهو مغطى به ينبغي ان يكتفي ان الفرض
 منه معرفة المستثنى منه وهو يحصل هاهنا لما قلنا في خيار
 الروية لا يثبت في بدل الخلع مسائل الاستصناع وفي فطش
 ومن اثار خيار روية في الاستصناع والاستصناع في
 خف وفلسوة وطشت ونور وفقة وانية من نحاس
 وعنه يجوز لفاسل الناس فيه وينعقد اجارة ابتداء بها
 انها من سلم حتى لو مات الصانع قبل التسليم بطل ولا يستوفى
 المصنوع من تركته وينعقد بيا عند التسليم حتى لو سلم
 يثبت للمستصنع خيار الروية يجوز المحقر قال ابن الهمام
 في شرحه للهداية وفي الذخيرة هو اجارة ابتداء ببيع انهاء
 لكن قبل التسليم لا عند التسليم فبين ما في الكتابين من تعارض
 ولعل الصواب هو الاول كما لا يخفى على من تأمل قال
 وهذا فيما للناس فيه فاعلم واما ما لا تعامل فيه كالاستصناع
 فيه خيار الروية كما في السلم يقول المحقر قوله وفاقا
 موافقا لما في الهداية لكن ذكر في خان انه اذا استصنع

فيما لا يتعامل فيه كالتياب وضرب فيه احدا قيل هو على الخلاف
 ايضا وقيل ينقلب سلما جائزا عند الكل انتهى وجيز الاستصناع
 جائز استحسانا لتعامل الناس فيه ثم هو بيع لا هو امانة و
 يجوز فيها جرت به العادة بالاستصناع ان ابيع الوصف
 ولم يجر في ثياب وعندها بان امر حايكا ان يجوز له ثوبا
 بفرض من عند نفسه ونحو ذلك لا يجوز والعقد فيه ليس
 بل لازم ولكل واحد منهما ان يمتنع منه وفيه خيار الروية
 وعندها لا عندس وليس للصانع خياره ولا بيه ومنه اذا
 رآه المستصنع ورعى به وان باعه قبل روية جاز زبلي
 لانه لا يتعين الا باختيار المستصنع وجيز وان ضرب للاستصناع
 احدا صار سلما عند الامام من لا يجوز الا بشرائط السلم
 ولا يثبت فيه الخيار وعندها ينبغي استصناعا وان انكر وصف
 المستصنع وقال ما امرتك بمثل هذا لا يحلف زبلي المراد
 بالاجل ما يصلح ان يكون اجلا في السلم وقد مر ان اقله شهر
 على ما ينبغي به وان لم يصلح فهو استصناع وان اكثر من
 ذلك فهو سلم ويختلف ذلك باختلاف العمل فلا يمكن تقدير
 بشئ وعن الامام الهندي وفي ان ذكر الاجل من قبل المستصنع
 ان يدعي عليه شيئا لواقفه لا يلزمه ويكون مخيرا فاذا انكره
 لا يحلف خزانة وانما يجوز فيها جرت به العادة من اواب
 الصغر والنحاس والزجاج والعيان والحفاف والفلايس
 والاوعية من الاريم ومناطق وصبيح الاسلحة ولا يجوز فيها
 لا يتعامل فيه كالحباب ونسج الثياب وبه وان الاجل صح
 ببيع الامانة فالصانع يجبر على عمله والامر لا يرجع عنه ابن
 الهمام الاستصناع هو ان يقول لصانع صف او صفاراض
 ليخفا صفته كذا او دستايس كذا وزنها كذا او يطوي

الثمن المسمى اولا فيعقد الاخر مع اختلاف الشارع اذا استصنع
 مواعدة او معاودة وقال الحاكم الشهيد والصنفان وان
 سلمة هو مواعدة وانا نعتقد ببيع عند الفراغ بالتعاقد ولهذا
 كان للصانع ان يجل ولا يجبر عليه والمستصنع ان لا يقبل ما ياتي
 به ويرجع عنه والصحيح من المذهب جواز بيعه لان محمد اذكر
 فيه التماس والاستحسان وهو لا يجبران في المواعدة ولا في
 جوزه فنيا فيه فاسل دون ما ليس فيه ولو كان مواعدة جاز في
 الكل وسماه شرا فقل اذا رآه المستصنع فهو بالخيار لانه
 شري ما لم يره ولان الصانع يملك الدرهم بقبضها ولو كانت
 مواعدة لم يملكها واثبتت ابواسير الخيار لكل منهما لا يدل
 علي انه غير بيع الا برمي ان في بيع المعاينة ولو لم يركل منهما
 عين الاخر كان لكل منهما الخيار وحينئذ لم جواز علمنا ان
 الشارع اعتبر فيهما المعلوم موجودا والمفقود عليه هو العين
 دون العمل فلو جابه مفروغا لا من صنعت قبل العقد فاخذه
 جاز ولا ينعين الا باختيار حتى لو باعه الصانع قبل ان يرا المستصنع
 جاز ليكي وانا يبطل بوث احدهما لان الاستصناع شبهها
 بالاجارة من حيث ان فيه طلب الصنع فلذا قلنا يبطل بوث
 احدهما وله شبه بالبيع وهو المقصور ولو اجره ينافيه ما ذكر
 من احكام البيع وقيل بنعقد اجارة ابتداء وبيعانها قبل
 التسليم لان البيع لا يبطل بوث احدهما بل يستوفي من تركته
 والاجارة لا يثبت فيها ما ذكر من احكام البيع فجمعنا بينهما علي
 التعاقب لتعذر صممهما في حالة واحدة كهيئة بشرط الموضع
 هبة ابتداء بيع انتهاء والمعنى فيه ان المستصنع طلب منه العين
 والدين فاعتبرها جميعا فوفير علي الامر من خضمها فان
 قيل اذا اعتبرتم في معنى الاجارة ومعنى البيع وجب ان

يجبر الصانع علي العمل والمستصنع علي اعطاء المسمى ولا يجبر
 قلنا الاجارة تنسخ بالاعذار وهذا اعذار لان الصانع يلزم
 الضرر بقطع الاديم فباعتهاره كان له فسخه وكذا البيع يثبت
 فيه خيار الرجوعية فباعتهاره يكون للمستصنع الفسخ لانه
 اشترى ما لم يره او يقول الحقير ير علي ظاهر قوله كان
 للصانع فسخه بان يقال هذا الخلف لما ذكره هو وغيره ان
 الصحيح انه لا خيار له ووجه التوفيق هو ان يقال لا خيار له
 بعد روية المستصنع الصنوع لا قبله فلا مخالفة أصلا
 ابن الرهام ولان جواز الاستصناع للمخافة وهي في الجواز
 لا لزوم ولذا قلنا للصانع ان يبيع المصنوع قبل ان يراه
 المستصنع لان العقد غير لازم واما بعد ما رآه فالأصح
 انه لا خيار للصانع بل ان اقبله المستصنع اجر علي دفعه له
 لانه بالاجرة باع يقول الحقير قد ظهر من جميع ما سبق
 في بحث الاستصناع ان قول صاحب الدرر والزر تبعا لصاحب
 خزائن المفتي ان الصانع يجبر علي عمله والامر لا يرجع عنه
 سهو واضح كالا يخفي خيار العيب وفي الهداية اذا اطلع المشتري
 علي عيب في البيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان
 شأ رده وليس له ان يملكه ويأخذ النقصان وكل ما اوجب
 نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب شحى خيار العيب يثبت
 بلا شرط ولا يتوقف ولا يمنه وقوع الملك للمشتري ويورث
 فلورده بالعيب قبل قبضه ينسخ بقوله ردت ولا يحتاج الي
 رضي الباع ولا الي القضا ولورده بعد قبضه لا ينسخ الا برضا
 الباع او بقضائهم رد بارضا فهو فسخ في حقهما وبيع جديد
 في حق غيرها وان رده بقضا فهو فسخ عام ظل المهر وبطل
 الخلع وبطل الصلح عن دم المدبر بقضا العيب لا بيسر و
 غيرها بردها والعيب الفاضل في المهر كلما يخرج عن الجيد

الى الوسط ومن الوسط الى الردي وانما لا يرد بالمهر بعيب
 يسير اذ لم يكن كليا او وزنيا اما الكلي او الوزني فسرر
 بسيره ايضا عدة خيار العيب يثبت في الاجارة سواء كانت
 عيا قديما او حدث بعد عقد وقبض بخلاف المبيع فانه لا يرد
 بعيب حدث بعد القبض فن خيار العيب يثبت في القسمة
 فاذا وجد بعض الشراك في نصيب بعد القسمة عيا فلو سليا
 واحدا حكما كيلي او وزني فله رد كله ونقص القسمة سواء
 كانت بتراض او بحكم اذ القسمة بتراض بيع وحكم البيع هذا
 وكذا اذا كانت بحكم اذ القاضي عين نصيبه على انه سليم ولم
 يوجد فله الرد تحقيقا للنسوية وان كان نصيبه اثيا او عيبا
 او غمرا رد العيب فقط كبيع ويكون المردود بينه وبين شركائه
 ويرجع حقه فيما اخذه شركائه لان عوض المردود في جميع ما اخذوه
 فان كان العيب دار فكنه بعد علمه بعيبه لم يكن رضي الشخص
 وقال في البيوع السكتي بعد علمه بالعيب رليل الرضا وقيل لا فرق
 بينهما وكل ما هو رضي لثمة رضاهما وانما اختلف الجواب لاختلاف
 الموضوع فموضوع البيوع على انه لم يكن ساكنا فيه وقت البيع
 ثم سكن وموضوع القسمة ان كان ساكنا فيه فدام عليه حملته
 قت وهو مثله في خيار الروية من كتم وفي صل خيار العيب يثبت
 في صلح عن مال فلو ارعي ربا فصالح على فن فله رده بعيب وحكم
 حكم البيع فان رده بحكم كان قسما للصلح فلن يرد عليه ان يرد
 على بايعه ولو رده بلا حكم فهو كبيع مبتدأ فليس له رده على
 بايعه دعوى الرد والمخاطمة وما يتعلق بهما وجيز الاصل
 ان ظهور العيب شرط لصحة الخصومة لان حق الرد يثبت على
 وجود العيب فالعيب يثبت وجود العيب في الحال لم يكن بينهما خصومة
 الا يري لو كان العيب ظاهرا فزال بطلت الخصومة خلاصة
 بشرط للمعاودة العيب في نقد او الميوب نقلا عن الزيلعي

ان الصحيح انه بشرط معاودة الميوب عند المشتري قاضي خان
 اراد رد المبيع بعيب فلما يبيع ان لا يقبله بغير قضا وان كان يعلم
 بالعيب ان لو قبله بلا قضا فلا يكون له الرد على بايعه كافي لا يحلف
 الباع على وجود العيب عند المشتري ان انكر وجود العيب
 في يده عند الامام وعندها يحلف والقول للبائع ان انكر حق
 الرد خلاصة شراء وقبضه فادعي عيبه لم يجز على دفع ثمنه الى
 بايعه حتى يحلف الباع او يبرهن المشتري على العيب ويرده وان
 قال شهوري بالثام في يجز على دفع الثمن ويقول له القاضي
 اما ان تدفع له الثمن او يحلف الباع وتدفع الثمن اليه ولو ادعي
 خيار الروية بنقص العقد بمجرد قوله رد ردت ولا يحتاج الى
 القضا ولا يجز على دفع الثمن عدة باع ما شراه فرد عليه بعيب
 فان قبله بقضا باقرارا وبينة او تكول فله رده على بايعه لانه
 فسخ من الاصل فجعل البيع الثاني كان لم يكن البيع الاول قابم
 فله الخصومة غاية الاسرانه انكر قيام العيب لكنه صار مكذبا
 شرعا بالتضا فارتفع التناقض قال صاحب جامع الفصولين
 اقول لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد عيبا فبرهن الباع
 انه بريء من كل عيب لا يقبل للتناقض مع انه مكذب شرعا في
 انكاره البيع فعلى هذا الاصل ينبغي ان يقبل بقول المقر بل ينبغي
 ان لا يقبل لان ما ذكره قياسا مع العارفة وقد مروجه ذلك في
 اول الفصل السادس عشر في مسئلة من قوله عن ظه فليست
 غنة فانه من الغوايد المهمة عدة ومعنى الحكم بالاقرار انه لو
 انكر اقراره بالعيب فبرهن عليه المشتري قال صاحب جامع الفصولين
 اقول انما اول بهذا لانه لو لم ينكر الاقرار يرد باقراره لا بالتضا
 فلا يرد على بايعه لكن لا حاجة الى هذا التأويل لانه يمكن ان لا
 ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيرد بحكم فلا يكون بعا في حق

بأية عدم الرضا بقول المبرور بريد ما ذكره الزيلعي بقوله فان
قيل لما باس سبب الفسخ وهو النكول او الاقرار باليب
كان راضيا بحكم السب فلا يلزم بأية فلنا المسئلة منقضة
فما اذا اقر باليب وادى القبول فزاد عليه القاصي جبرا وانفسخ
لا يثبت باقراره ونكوله بل بالقضا فينفذ القضا في حق الكافة
فله رده علي بأية لانه لما فسخ العقد بينهما عاد اليه فديم ملكه
فصار كأنه لم يخرج من ملكه عده وان قبله بلا حكم ليس
له ان يرده لانه بيع جديد في حق الثالث وان كان فسحا في
حقها والبيع الاول هو الثالث ولورده عليه بلا حكم يعيب لا يجرى
مثله ليس له ان يخاصم بأية وقيل له ذلك للتيقن بقيام العيب
عند بأية بخلاف ما يحدث مثله زيلعي والصح انه لا يرد في
الحل ان الفسخ بتراض بين جديد في حق غيرها اذ لا ولاية لهما
علي غيرها بخلاف القاصي اذ له ولاية علة فينفذ قضاؤه في حق
الحل وهذا اذا ارد بعد قبض فلورده قبل قبض فله رده علي بأية
ولو بالتراضي في غير العقار اذ بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا
يمكن جعله بيعا جديدا في حق غيرها فجعل فسحا في حق الحل
وفي العقار اختلف المشايخ علي قول الامام والظاهر انه
بيع جديد في حق البيع الاول اذ العقار يجوز بيعه قبل قبضه
عند محمد وعند سيبويه في حق الحل ولا فرق عند الامام وابي
يوسف بين كون القضا بيينة او نكول او اقرار عند القاصي
فله الرده لانه فسخ ثم ينظر ان رد بيينة فله الرده اذ ثبت ان
العيب كان عند البيع الاول ولورده نكوله او باقراره بقضا
فلو عيبا لا يحدث مثله او يحدث لكن لا يحدث مثله في تلك
المدة يرد عليه ولو يحدث لا يرد الا بيينة انه كان هذه اي
عند البيع الاول قال وفي نسخة الامام السرخسي وهذا

بعد القبض فلو قبل القبض فزده سواء كان الرده بقضا او بغير
قضا قال ولو اشترى شيئا وتعاوضا فاراده يعيب فقال
البيع بعثكم مع شئ اخر وقال المشتري بعثني وعده قال قول
المشتري فنية اراد المشتري ان يرد علي البيع بالعيب الجارية
المبيعة فقال البيع ما هذه يجاري قال قول قوله لانه تعين للعقد
والمشتري يريد فسخ ذلك العقد في هذا العين والبيع يتكرر بخلاف
ما اذا قال المشتري وجدت الثمن زيوتا قال قول قوله الراد لانه
لم يتعين للعقد وكان منكر القبض موجب للعقد قاضي فان اراد
المشتري الثاني الرده يعيب فقال المشتري الاول هذا العيب عندك
وبهين الثاني ان حدث عند البيع الاول فزدها القاصي علي
المشتري الاول فلم يشتري الاول ان يرده علي بأية بذلك العيب
عند سيبويه وقيل هو قول الامام ولا يرد عند محمد وجيز وكيل
الشراير بلا عيب بلا حضرة موكله قبل التسليم وبعده لا يرد الا
بحضرة والموكل لا يرد الا بحضرة وكيله والوصي خصم يرد بالعيب
ويرد عليه ولومات البيع ولم يترك وارثا فوجد المشتري فيها
نصب القاصي وصيا عن الميت فان رد السلعة بيينة ببيع وبودي
رديه من ثمنها وان نقص فالتقصان علي بيت المال خلاصه مبيع
ريدي وكيل بيم يعيب فقبل بعضا رده دون موكله في عيب يحدث
مثله وفاتا وفيما لا يحدث علي القول الصحيح ولو قبله بعضا
لوعيبا لا يحدث مثله في تلك المدة يرد علي موكله سواء قضى
عليه بيينة او نكول او اقرار ولو عيبا يحدث مثله فلورده عليه
بيينة او نكول فذلك ولو باقراره لزمه ولكن له ان يخاصم
موكله واما وكيل الشراير ان يرد بالعيب قبل ان يدفعه
الي موكله اسخا نا ولو ادعي البيع رضي الموكل فلا يمين
علي الموكل لانه ما جرى بينهما عقد ولا يحلف الوكيل لانه

يدعي رضي الغير ولو برهن علي رضي الموكل بطل الرد ولو اقر الوكيل
برضي الموكل جاز اقراره في حق نفسه ولزمه المبيع الا ان رضي
الموكل بقوله او برهن علي رضي الموكل قاضي خان ادعي رضي
الموكل وهو غائب وطلب بين الوكيل او الموكل ليس له ذلك
فلو برهن علي ما ادعاه يسمع وان اقر الوكيل انه كان ابراهيم
من العيب صح اقراره علي نفسه لا علي موكله وفي محل اخر من
فتاوي قاضي خان ايضا شري شيئا فوجد عنه فوكل غيره
بالرد وغاب عنه هو فقال البايح الموكل رضي بالعيب فالوكيل
لا يكون خصمه حتي يحضر الوكيل رد رده وكله برده ببيع بعيب
فادعي البايح رضي المشتري لم يرد عليه الوكيل حتي يحلف المشتري
ان التدارك غير ممكن لان القضا بالفسخ ينفذ ظاهر وباطن
عند الامام فيصح انقضا ولا يخلف المشتري حده اذ القضا
لا ينقض بخلاف مسئلة الدين اذ لا قضا فيه فاذا اظهر الخطا
فيه امكن نزع منه وردعه الي الغريم بلا تقضي للقضا خلاصه
موكل وجد عيبا بعد موت وكيل الشرايرد بالعيب المشتري
من الوكيل لو وجد عيبا ان يأخذ الثمن منه لو نقده اليه
ولو نقده الي الموكل اخذه منه والمشتري من الوكيل يرد بالعيب
علي الوكيل وان وصل الثمن الي الموكل وكيل الشرايرد وجد
بالمبيع عيبا وسلم الي مولاه لا يرد له الموكل وكذا الاجابة
في الاستيجار يقول الفقير لا يرد له الموكل يعني انه لا يرد له الموكل
علي البايح لانه لا يرد له مطلقا لما سياتي بعد سطر واحد انه
يرده علي وكيله وهو بايحه قاضي خان قبض ما شراه وكيله
فوجد عيب رده علي وكيله وهو علي بايحه وكيل الشرايرد وجد
عيبا قبل قبضه فان رد بعيب صح رده وان رضي بالعيب
فلو سير لزم الموكل ولو كان قاضا لزمه ردون موكله

وذكر كتاب الصرف ان ما لا يفوت جنى المنفعة كقطع احد عجب
اليدين فهو يسير وما يفوته كقطعهما ففاحش وذكر شمس
الايمة السرخسي ان ما لا يدخل تحت تقويم المقومين يعني
لا يقوم احد مع العيب يساوي بثمن شراه به رضي به الوكيل
لزم الموكل وهذا قريب من قوله السرخسي خلاصه العيب
اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوم مقوم
صحيا بالف ومع العيب باقل واخر يقوم مع هذا العيب بالف
والفاحش ما اتفقوا علي تقويمه صحيا بالف ومع هذا العيب
باقل حصص قيل صفة العيب الفاحش هي ان يرد من الجورة
الي الرداة او الي منزل بينهما فاما ما دام في حد الجورة وان
جاز ان يكون غيره اجود منه فلا مرد من عينه الي قيمته وقيل هي
ان يرد من عزة المبيع الي كساده وقيل هي ان ينقطع عنه
رغبة التجار فلما كان محال لا يرد منه فيه فليس بفاحش
وقيل لا يرجع فيه الي اهل جزته في اطلقوا القول فيه بان
فاحش فهو فاحش وما امتنع عليه الفاظهم فلا وقيل ما دخل
في اجتهاد المجتهدين فهو يسير وما لم يدخل ففاحش يقول
الفقير الشريفي الثاني والثالث متحد في المعنى وفي صحة ما نظر
ان الفاحش يطلق علي بعض المبيعات مع رواج ذلك المبيع
وعدم انقطاع الرغبات عنه والخامس هو عين ما ذكر في
الخلاصة وهو مختار شمس لايمة كما مر انما عن قاضي خان
ولعله هو الصواب كما لا يخفى علي ذوي الالباب وقال ترمذي
الاول والرابع يرجع الي الخامس كما يظهر بادي نظر فتدبر
قاضي خان وكيل الشرايرد فوجد في شراه عيبا قبل القبض
وابراهيم عن العيب صح ابراهيم ويلزم موكله ولو وجد
العيب بعد القبض فابراهيم بايحه رضي بالعيب يلزمه ردون
موكله لان العيب بعد القبض لا يقطعها من الثمن

وفي الزيارات الوكيل اذا رضى بالعيب فلو قبل قبضه لزم الموكل
ولم يفصل بين السبر والفاش والصحح ما مر عن المتن سواء
قبل القبض او بعده ان رضاه بالعيب بصير كانه شرع مع العلم
بالعيب فان كان لا يساوي ذلك الثمن لا يلزم الموكل وكيل
شري علم بالعيب قبل قبضه فقال له موكله لا ترض بهذا العيب
ورضى به لا يلزم الموكل وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد قبضه
الموكل لو ابر الباع عن العيب صح ابراه ولا يبقى للموكل حق
الرد اقسام العيوب وفي وقت العيوب اربعة اقسام
الاول ما هو ظاهر يراه كل احد كعور وشلل ومريج وسن
ساقطة او سودا او ثاغبة واصبح زائدة وشرق وقروح
وبرص ونحوه ثم في الاواني وخرق وعفونة في الثياب ونحو
وسج في الارض فلو علم به بعد البيع فله ردة ان كان بعيب
لا يحدث مثله في المدة ولو ما يحدث فالقول للبايع ان العيب
لم يكن عنده لانه حارث في حال الاقرب الاوقات الا اذا
برهن المشتري على قدمه والافله تخليفه بالله بعتة وسلمته
وما به هذا العيب فان نكل رده لا لو خلف بسى الصواب
تخليفه بالله سلمته حكم هذا العيب وما به هذا العيب
او بالله ليس عليك حق الرد بسبب يدعيه لانه لو خلف
بالله بعتة الى اخره ربما يكون العيب بعد البيع قبل تسليمه
ففيه صادق فيبطل حق المشتري ولو نكل الباع فله ان يخلف
المشتري على انه ما رضى به صريحا ودلالة لانه ادعى عليه ابرا
لواقربه لزمه فاذا انكر يخلف زبني في العيوب الظاهرة
التي لا يحدث مثله عند المشتري كما صبح زائدة او ناقصة
يقضي القاضي بالرد بلا تخليف لتيقن وجوبه عند الباع
الا اذا ادعى الباع رضى المشتري به واثبتته بطريقة وجيزة

في العيوب الظاهرة يرد القاضي على الباع بلا بينة على
العيب عند الباع الا اذا ادعى الباع رضى المشتري او الا برا
عن فحلف المشتري بالله ما رضى بذلك العيب وكذلك
في عيب يحدث مثله كقروح وامراض ولكن لا يحدث في مثل
ذلك المدة فانكر الباع كونه عنده قال مستأجنا يخلف
البايع بالله ما رضى الرد عليك بهذا العيب التي تدعيه
خلاصة ان خاسم قبل قبض الباع في عيب ظاهر يعرف
بالمشاهدة فله رده وينسخ العقد بمجرد قوله ردت
ولا يحتاج الي رضى ولا قضا وفي الاصل يشترط علم الباع
رون حضوره ورضاه فان رضى به الباع فيها وان لم يرض
واقتضا فالقاضي ينظر في العيب ان وقع عنده انه
قديم او حديث لكن لا يحدث مثله في هذه المدة رد عليه
بقول المشتري ولكن حلف المشتري بالله ما رضى بذلك
العيب ولا عرض على الباع من رده واكثر القضاة على انه
حلف بالله ما سقط حقتك في الرد بالعيب على الوجه الذي
يدعيه الباع لكنه اذا طلب الباع منه يمينه وان لم يطلب
لا يجلفه في ظاهر الرواية وعن سانه يجلفه اما اذا كان
العيب قد يحدث مثله وقد لا يحدث فلو اقر الباع انه كان
عنده يرده عليه ولو انكر فبرهن المشتري انه كان عند الباع
فكذلك وان لم يبرهن على ذلك بل برهن على ان هذا
العيب كان عند الباع الاول يرد عليه وله ان يرده على
بايعه بتلك البينة عند سس وقيل قول الامام معه فان عجز
عن البينة يخلف الباع بالله ما لهذا المشتري قبلك حق
الرد بالعيب الذي يدعيه وهذا تخليف على الحاصل قس
القسم الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كقروح وسيل وحشي
قد يمه ونحوها فعلى القاضي ان يري واحدا منهم والاثنان

احوط وقيل برية مسلمين عدلين لانه قول ملزم فصار
 كشها رة فان قال انه موجود فيه ولا يحدث في مثل هذه
 المدة برده علي الباي وان قال لا يحدث والباي ينكر كونه
 عنده فقد مر حكمه من بينة وتخليفكم ما لا يثبت الا بقول
 الاطبا في حق سماع الخصومة ما لم يتفق عدلان منهم بخلاف
 ما لا يطلع عليه الرجال يقول الحق قوله ما لا يتفق عدلان
 غير مسلم مخالفة لما سياتي قريبا نقلا من الكتب الثلاثة
 زيلقي ما لا يعرف الا الاطبا كوجه كبد وطحال فخرته اذا
 انكر اباي يقول بقولهم فيقبل في قيام العيب للمحال وتوجه
 الخصومة قول واحد منهم عدل ثم لا بد من عدلين لانه
 عند الباي فيرد عليه ان لم يدع الرضا به قاضي خان ما بطن
 في الميوب في حيوان وعبد وامة فطريق معرفة الرجوع
 الى اهل البصرة ان اخبر به واحد ثبت العيب في الخصومة
 والدعوي وان شهد به عدلان وشهد انه كان عند الباي
 يرد علي الباي خلاصة اذا كان العيب في الجوف لا يعرف
 الا بقول الاطبا اذا كان للقاضي معرفة بذلك تنظر بنفسه
 والا يدعي رجلان عدلان لهما عداقة في ذلك فان اتفقا
 ان به العيب وهما من اهل الشهادة صحت خصومة المشتري
 وهذا احوط واحد يكفي وان كان قبل القبض فقد ذكرنا بقول
 الحقير وهو ما قبل صخيقة نقلا عنه من قوله برده بلا احتياج
 الي رضا او قضا قال وان كان بعد القبض سالهما القاضي
 هل يحدث مثل هذا العيب في مثل هذه المدة ان قال لا
 لا يحدث برده عليه وان قال لا يحدث يخلف الباي علي الوجه
 الذي ذكرنا قلت القسم الثالث ما لا يعرف الا النساء
 وهو ما كان في محل لا يطلع عليه الرجال فعلي القاضي
 ان يري حصة عدلة والاثنان احوط فان اخبرت

انه لا عيب فيها فلا خصومة اذا لا بد للخصومة من ثبوت العيب
 وان اخبرت بالعيب فلا يرد بمجرد قولها ليس بلزم لكن
 يخلف الباي فيرد لو نكل والا فلا ومن سس انه يرد بمجرد
 قولها لان قولهن حجة فيما لا يطلع عليه الرجال قال صاحب
 جامع الفصولين اقول وعلي هذا ينبغي ان يرد بمجرد قول
 الواحد في القسم الثاني كما هو عند البعض يقول الحقير
 فيه بحث من وجهين الاول ان قوله وعلي هذا قيا سس
 مع الغارق كما لا يخفى علي متاسل بحق الثاني ان قوله كما
 هو عند البعض غير مسلم ان لم يقل به احد بل الذي قيل
 هو كفاية قول الواحد في ثبوت العيب فقط كما لا يخفى
 علي ذي فهم سالم عن الفلوطم اقول ينبغي ان يقيد قول
 سس بما قبل القبض كما سياتي وجهه قريبا نقلا عن قاضي
 خان او يحيل علي قول سس الاول لا علي قوله الاخر قال
 وعن محمد ان المعدين يفسخ قبل القبض بقولها لا بعده لما جاز
 الي ادخالها في ضمان الباي وبمجرد قولها ليس بحجة فيه زيلقي
 والميوب التي لا تعرفها الا النساء كرتق ورفق فيقبل في قيام
 العيب حالا قول امرأة واحدة ثقة يقول الحقير قوله ثقة
 اي من اهل الشهادة كما ذكر في الخلاصة قال ثم ان كانت
 بعد القبض لا يرد بقولهن بل لا بد من تخليف الباي وان
 كان قبل القبض فكذلك عند محمد وعند سس يرد بقولها بلا تخليف
 الباي فما كان باطنا في الجوار ي عرفها النساء ولا ينظر اليها
 الرجال كعرف ورتق ونحوه اختلف فيه واخر قول محمد انه
 ان كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة امرأة
 وامرأتين وهو قول سس الاخير والمرآنان او ثقي يقول الحقير
 وعلي هذا يكون ما سرائنا من قول الزيلقي فكذلك عند محمد

سرها وبناءا على قول محمد الاول لا على قوله الاخير كما لا يخفى
على الخبير خلاصة لو قال الباع ان هذه المرأة ليس
لها بصيرة فالتعاصي يختار من لها بصيرة يقول الحقير وعلي
هذا ينبغي ان يكون الحكم مثل هذا في جميع الاقسام كما لا يخفى
على ذوي الافهام بزيادة الشهادة فيها لا يطلعه عليه كالولاية
والعيب الذي لا ينظر اليه الرجل بكنتي بشهادة واحدة
مرة مسلمة عاقلة بالغة ولا يشترط لفظ الشهادة عند
شايخ العراق وعندنا بخلاف شرط وعليه اعتمد الغزوي
وعليه الفتوي والثني اصول والاضح ان يقبل شهادة رجل
واحد فيه ايضا ويحمل على وقوع النظر لا من قصد او من
قصد لتحمل الشهادة كما في الزنا فتقسم الرابع مالا
يعرفه الا اهل الحرفة كما باق وسرقة ونحوها خلاصة كما باق
وسرقة وبول في الفراش وجنون لا يثبت ذلك الا بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين فت فان انكر الباع العيب
لا يسمع قصصة المشتري مالم يبرهن على وجود العيب
عنده فان برهن ولا بينة على وجوده عند الباع يحلفه على
انه ما سرق او ما ابق او ما جن او ما بال عنده بعد البلوغ
فان نكل رده والا فلا ولولا بينة للمشتري على عيب في يده
يحلف الباع عند سرورم انه لا يعلم انه سرق عند المشتري
او ابق او جن او بال في فراشه ولا يحلف عند الامام
واليمين بتوجه جد صحة الدعوي والبنية على العيب شرط
لتوجه الخصومة ولم يوجد در غير محلف عندها لان الدعوي
صحيحة حتى يثبت عليها البينة فكذلك اليمين واختلفوا على
قول الامام وله على ما قال البعض ان الدعوي لا تصح الا
من خصم ولا يصير خصما الا بعد قيام العيب وان نكل الباع

عن اليمين فعندها لا يحلف ثانيا لطلب المشتري الرد عليه
فان نكله يثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على
بايع بهد العيب يحلف الباع على البتات بالله ما له حق الرد
عليك فان حلف لا يرد وان نكل يرد خلاصة ان اقر الباع
بوجود العيب عنده وانكر وجوده عند المشتري لا يرد المشتري
حتى يبرهن انه وجد عنده او ينكل الباع عن الحلف على العلم
وان اقر بوجوده عند المشتري وانكر وجوده عند نفسه صح
الخصومة ويحلف الباع على البتات در غير ثم الدعوي ان كانت
في اباق انكسر يحلف الباع بالله ما ابق من بلوغ سبيل الرجال لان
الاباق في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ كذا في الهداية قال
صاحب الدرر اقول وينبغي ان يكون الحكم في البول في الفراش
والسرقة ايضا كذلك لا شتر كهما في العلة واليه اشار في غاية
البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب الثلاثة
يقول الحقير قد ذكره الزيلعي مفصلا بقوله الا باق والسرقة و
البول في الفراش عيب اذ اوجد شيئا منها من صغير غير مميز
لا يكون عيبا ومن المميز يكون عيبا وبزول بالبلوغ فان
عاونه بعد بلوغه يكون عيبا حادنا غير الاول لزواله بالبلوغ
فيكونان مختلفين باختلاف سببهما اذ البول قبل البلوغ لضعف
في المثانة وبعده لدا في الباطن والا باق قبل البلوغ لخبث اللين
والسرقة قبل البلوغ لقلته المبالاة وهما بعدة لخبث في الباطن
فلو وجد شيئا منها عند الباع قبل البلوغ لم يوجد عند المشتري
بعد البلوغ ليس له رده لزوال الاول بالبلوغ ولو وجد عند
الباع والمشتري قبل البلوغ يرد المشتري به مالم يبلغ لا اتحاد
السبب وكذا اذا وجد عندها بعد البلوغ يرد المشتري به
مالم يبلغ لا اتحاد السبب وكذا اذا وجد عندها بعد البلوغ يرد

لما ذكرنا قد سراه فادعي بوله في الفراش يضعه القاضي عند
 عدل لينظر فيه قاضي خان من العيوب ما يكون عيبا في حال
 دون حال كقول في الفراش لا يكون عيبا في صغير لا يكمل وحده
 ولا يلبس وحده ويكون عيبا في الذي يكمل وحده ويلبس وحده
 وكذا السرقة مردية ذلك عن الامام تعداد العيوب وفي الكفر
 كلما وجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب قت العيوب
 الظاهرة التي يراها كل واحد نحو عور وشلل وصمم مخنات رات
 وعمي وزمانة وبكم وخرس وقروح وشجاعة وافر الفروع
 قت ومرض وسن ساقطة وسن سوداوسن شاعبة
 اي بارزة وسوق وقروح ومرص دهن في الاواني وحرق
 وعفونة في الثياب ونز وسج في الارض وجبر العيب نوعان
 عيب يوجب نقصان البيع حقيقة كاصح زائدة وناقصة وظفر
 مكسورة وظفر فاسد وشيب وفضاب وعشي وعشي وسرقا
 وبريق وكلف اذا نقص الثمن والحوص وهو غور العين وضيقها
 والقبل وهو ان يكون نظره الى انفه وانشقاقا في يد او في رجل
 وغنة في الصوت ولثني في الكلام وحذف حروف في المصحف
 او بعضه يقول الحفري في خزانة المفتي القبل نوع من المولاه وفي
 المغرب هو ان يجبل صدقته على الانفاه وفي الفتاوى الظهيرية
 ان كان ميل انسان العين الى الجانب المقدم يسمى قبل واذ
 كان ميله الى الجانب الاخر يسمى حوصا وجيز والنوع الثاني
 ما يوجب نقصان البيع معنى كعمال ووجه خرص قدما
 ونحو ذلك خلاصة البحر وهو سوء ربح في الغم عيب في الامة
 لا العبد وان لم يفتش فليس بعيب فيها والاذن عيب وهو
 قطرة ماء على ارنبة الانف رائنا والعشي وهو ان لا يبصر
 بالليل واسود والخفرة خرسا كان غيرة وفي الصفرة

اختلفت

اختلفت الروايات والمسر وهو ان يجبل شيئا يساره الا ان
 يجمل بيده جميعا خزانة المسر عيب وهو ان يجبل بيار ولا
 يستطيع العمل بيمينه الا ان يكون اعسر يسر انتهى يقول الحفري
 الا اعسر يسر هو من يجلي بجلي يديه ويقال له الاضبط ايضا
 وهو زيادة وكال وليس بعيب وروي ان عمر رضي الله عنه
 كان اعسر يسر كذا في الفتاوى الظهيرية خلاصة وظفر اسود
 ان نقص القيمة والفتق وهو ان لا يكمل البول والمجل في
 الامة عيب لاني الدابة ويزول بالولادة والاستحاضة
 والدين عيب في قن وامة الا ان ينقص الباج او يري الغرما
 قاضي خان الامة عيب في العبد لانه لا يسرع المشي يقول
 الحفري الامة هي عظم المصتين وكبرها وانتفاخها وز لك
 يحصل من الفتق من المثانة ومن به الامة يسما باللغة التركية
 ربة قال والمغل في الناعب وهو ورم في الفرج يمن الجماع
 وقيل هو التي يكون مسلحاها واحد وعدم الختان في العبد
 الكبير عيب لاني الصغير خلاصة في المولد في البالغ عيب
 وفي المجلوب لا درر مرر والزفر عيب وهو نثن راجحة الا ببط
 والشعر والماء في جوف العين عيبان لانها تضعفان البصر
 وارتفاع حبض بنت سبع عشرة عيب ايضا خزانة والبحر عيب
 وهو انتفاخ تحت السرة والزمن عيب وهو ان يسيل الماء
 من المخزبن والناعب عيب وهو ضعف البصر من لا يري عند
 شدة الظلمة او شدة الضوء بالنهار ومنه يسمى الاعشي وهو
 من لا يبصر بالليل والاجر من لا يبصر بالنهار يقول الحفري في
 القاموس العا منصوره سوء البصر في الليل والنهار اه
 وفي زجهان المعالج الاعشي هو من لا يبصر بالليل ويبصر
 بالنهار اه وفي القاموس ايضا الاجهر من لا يبصر في الشمس

اهو قال والعيم عيب وهو يبوسته وتشنج في الاعصاب ومنه
 اصل الفرس والذفس عيب وهو رم يكون في زور حافر الفرس
 والفنوع عيب وهو عوج في الرسخ بينه وبين الساعد في القدم
 كذلك عوج بينه وبين عظم الساق وفي الفرس التواء الرسخ
 من الجانب اليمين واليسار عيب وهو في الفرس تباعد ما بين
 الكعبين والصلك عيب وهو ان يصطلك ركبناه اي يضرب
 ركبناه والصدف عيب وهو التواء في اصل العنق والشدق
 عيب وهو افراز وسعة الفم والجزع عيب وهو كل ما حدث
 في مرقوب الدابة من زبد او انتفاخ عصب والغرب عيب وهو
 ورم في المفاق وربما يسيل منه شئ والرهقة عيب وهي دابة
 في اعلل صدره ونشائم بها ومنه يقال اتقوا الخيل المشقوق
 والظفر عيب وهو بيان يظهر في انسان العين وبسما
 بالفارسية ناخته ورج السبل عيب لانه يضعف البصر
 وربما يذهب البصر والجرب عيب والجذام عيب والبرص عيب
 عيب والفرس عيب والفرناهي التي في فرجها مانع يمنع من
 سلوك الذكر فيه والرتق عيب والرتقا هي التي لم يكن بها
 خرق الا المبال والفتق عيب وهو رشح في المثانة يحصل من
 انتفاق بين امعائه وخصتيه والسلعة عيب وهي زيادة
 تحدث في الحسد كالغدة والكي عيب الا ان يكون علامة كما
 في الدواب الكل من خزانة المفتي زيلكي والجنون عيب لانه
 فساد في الباطن اذ العقل معدن القلب وشعاعه في الدماغ
 والجنون انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف
 السن فلو وجد عند بايعه في صفة وعاقده عند المشتري
 بعد كبره يريده لانه عين ذلك الاول والصحيح انه لا يريده هي
 يعاوده عنده ويقدره ان يكون اكثر من يوم وليلة وما دونه

ليس

ليس بيب وقيل المطبق عيب لانه لا يورثه والكفر عيب في قن
 وامة لان طبع السلم ينفر عن صحبته للعداوة الدينية مختلرات
 والشيب عيب يقول الحقير الظاهر انه ليس بيب مطلقا
 بل مقيد بكونه بحيث يورث ضعف القوة والعجز عن الخدمة
 غالبا والله اعلم مختارات والشيب في غير اوانه عيب بوجوب
 النقصان من حيث المعنى دون الصورة في الفنة عيب وكذا
 الخصى فلو شراه على انه خصي فوجدته فلا لا يريده وبالعكس
 يريده والنكاح في قن وامة عيب شري فنافذ باق او سرق
 او بال في فراشه عند بايعه في كبره ولم يبل عند المشتري قيل
 له الرد وقيل لا سلم بعد عند المشتري وهو الصحيح شراه فابق
 عنده وكان باق عند الباي لا يرجع بنقصان العيب ما دام
 القن حيا ابقا عند ابو حنيفة وكذا لو سرق منه البية لم يعلم
 ببيعها لا يرجع بنقصان فثن ليس للمشتري ان يطالب بايعه
 بالثمن قبل مرور الا بق خلاصة وان كان الباي والمشتري
 مقرين بذلك فقط ابا فقه فنادون السفر عيب واختلفوا
 انه هل يشترط الخروج من البلد يقول الحقير وفي الخلاصة
 انه لا يشترط فثن ابا فقه من البلد الى الغربة عيب وكذا
 ابا فقه من مولاه وان لم يخرج من البلد اذ العيب ما ينتقص القيمة
 وهنا كذلك قال صاحب جامع النصولين اقول وعلى هذا
 ينبغي ان يكون العيب عيبا يقول الحقير وينبغي ان يكون قبح
 الوجه عيبا وكذا سواده وسياقي عن قاضي خان انه لا يرد
 بهما ولا يتضم وجه الغرق والله اعلم فثن سرق مخورهم
 لمولاه او غيره عيب وسرقة ما كحل من اجنبي عيب لا من
 مولاه ان كان للكل ولولا رضاه او بيع فعيب مطلقا ولو نذرت
 البقرة الى منزل الباي فهو عيب وقيل النذرة او ثلثا ليس

بهيب ولو على الدوام فغيب في القن لاني الدابة وقار نرد
 وسطرنج وخوها عيب لا قار جوز ويطبخ وخوها والسم
 عيب في القن والامة لما فيه من الضرر فتقص الماتية فيها
 صح شرب الخمر عيب لو با علان وبارسان لا يكتان في الاحيان
 خلاصة شرب الخمر عيب في قن وامة ان نقص الثمن صل الزنا
 في القن ليس بهيب لانه نوع فسق فلا يوجب ظللا لكونه
 اكل الحرام او تارك الصلاة قاصي خان الزنا عيب في الامة
 لا القن الا ان يكون مديما على ذلك وولد الزنا عيب في
 الامة لا القن شري قنا فوجده مخثاله رده لو بحثت بعمل
 قبيح ولو بالمسئ والتذلل فليس بهيب يقول الحقير قوله ليس
 بهيب محل نظر لما ذكر في الخلاصة ان الرعونة والتختت دليلين
 في صوته وتكسر في شيبته ان كان سيرا فليس بهيب وان
 كان قاصيا فغيب فصط شري قنا فوجده محل به عمل قوم
 لوط فلو مجانا فغيب لا لو باجر بخلاف ما لو وجد الامة
 زانية فهو عيب فيها باجر او غيره يقول الحقير المسئلة الاولى
 ح كمال بشا عنها محل نظر من وجهين الاول انها مخثالفة
 ما سر عن قاصي خان اذا التختت بالعمل القبيح عيب بلا تعييد
 كونه بلا اجر والظاهر انه هو الحق الثاني انه لو احتمل كونها
 خلافة فلا بد ان يقيد بعدم المداومة ولو باجر كما مر نظيره
 انما في مسئلة زنا القن صل شري رابته تمام حين وقت العمل
 فهو عيب وشرب الدابة لبها عيب قوا السعال عيب لو فقلش
 والا فلا وجيز السعال ووجه الضرر من القديان عيب خلاصة
 وجه الضرر من سرقة بعد اضري عيب ان كان قديما ولو اراد
 عنده يرد شرا قنا او امة فظهر ان وجه ضرر ثابتة سرقة
 بعد اضري له ان يرد شي رابته تاكل الدباب ان كثر فغيب

لا ان تاكل احيانا شري رابته فوجدها قليلة الاكل فله ردها
 لا لو وجد الحمار بطي الذهاب الا اذا شري على انها مجول وان
 كان يكثر كثيرا داما فغيب لا لو احيانا خلاصة في الدابة لو كانت
 اكلوا حمارا عن العادة ليس بهيب وفي الامة عيب لانها
 تفقد الفرائض بسبب الحزن عيب وهو كسل في الدابة على وجه
 لا تسير الا بتسيير يلجح الحرون هو الذي يقف في الطريق في
 بعض المواضع بل ما ع شري فريسا فوجده كبير السن قيل
 ينبغي ان لا يكون له الرد الا اذا شراه على انه صغير السن
 قيا ساعلي مسئلة بطي الحمار خلاصة في الدابة الحرون
 عيبا وهو ان لا تنقاد والجروح وهو ان لا يقف عند الاحكام
 وطمع الرهن وهو ان يخلع الحجام والعذار من راسها ويبل
 المحلاة ان كان ينقص الثمن وهو ما يبل المحلاة بما فيه والاشارة
 وهو ان تغلق العصب عند الامعاء والغب والسشر وهو انقلاب
 الجفن الاسفل من العين قبل ان يضع اجفانه على الخد والمختف
 عيب وهو ترواني القديس مع تباعد المخذين وقيل هو خلاف
 العينين تكون احدهما زرقا والاخرى غير زرقا والفرل عيب
 وهو سيلان في الذنب عادة لا خلقة فصط شري امسة
 على انها صغيرة السن فاذا هي كبيرة لا ترد اذا العرض هو الخدمة
 والكبيرة اقوي قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان
 يكون له الرد لو وجدها كبيرة ضعيفة اقوي يقول الحقير وكذا
 لو شراها للاستيلاء فوجدها في سن الا يأس ينبغي ان يكون
 له الرد لغوات التصور ثم انه يرد على قوله ان العرض الى اخر
 ما سياتي بعد صحيفة عن قاصي خان انه لو اشترى اسرد
 فظهر انه مخلوق اللحية يرد به عيب والظاهر ان نخذ المسئلة
 ان لا يظهر بينهما فرق فيتميمه كالا ينبغي على المتنبه في لا يرد البر

ردائه لانها ليست بعيب ويرد السوس والعفن وكذا لا يرد انا
 فضة لردائه بلا غش ولا منة لا ترد بغير الوجه وسوره ولو
 كان فترة الوجه لا يستبين لها قبح ولا جمال فله الرد شرها
 فوجدتها سودا باصل الخلقة لا ترد اما لو شرها على انها
 جميلة فوجدتها قبيحة حرر قاضي خان شرها على انها صيادة
 جاز البيع فان لم تكن صيادة ليس له ردّها مشتمل في شرح
 القدوسي ان التخت والحق وكونها منقبة وترك الصلاة و
 غيرها من الذنوب عيب وقيل في التخت اذا غش او ياقب
 بافعال رديّة فعب والافلاخ شرياسة وكانت ولدت
 عند الباي او غيره ثم علم به المشتري لردّها في رواية وبه
 يعني حل لان الولاية تخص في بنات ادم لا في غيرهن في لا يباح
 ردوي عدم الحيض الا ان يدعيه بسبب حبلى او ابقول
 الحقر الدامن القسم الثاني من اقسام العيوب والحبل
 من القسم الثالث وقدر احكامها مخصلا في رد المشط
 لاسني او انكروني غير او انه لله اقال صاحب جاسع
 الفصولين اقول حبلى الكبر هنا عيبا لا في عدم الحيض حتى
 لو ادعي عدم الحيض للكبر لا يسمع كما يدل عليه ما مر من قوله
 الا ان يدعيه الى اخره وبينهمنا فاة يقول الحقر الظاهر
 ان الصواب هو ما في كى لما مر في ج لما سياتي بعد مطر
 واحد نقل عنه ايضا ان ارتفاع الحيض عيب ولم يقيد به
 يكون ردوا بسبب حبلى او رابقي الاشكال في المنافاة
 بين ما ذكر في ج في موضعين فلعل وجه الترفيع هو ان
 يقال ان المسئلة الاولى نقلها عن الامام الفضلي والمسئلة
 الثانية ذكرها غير منسوبة الى احد فالظاهر انها في الصواب
 كالا يعني على زوى الاباب ثم المراد بالمسطح هي القبة

لا تزي

لا تزي الحيض في تمام مدة حيضها بل تزي في شطرها لا في
 شطرها الا تزي والشطرها هو النصف وجزءه وكوارتغ الحيض
 شهرين فصاعدا فهد عيب في لم تخص عند المشتري شهرا
 او اربعين يوما قال القاضي الامام هذا اذا ارتفع الحيض
 عيب واقله شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري
 فله الرد لو اثبت كونه عند الباي نه طريق اثباته اقرار
 الباي او نكوله لا غير منية شرها فوجدتها لا تحيض لاسمع
 خصومته ما لم يدعي ارتفاع الحيض بسبب الداء او الحمل فان
 ادعي بسبب الحمل فالمرجح فيه قول النساء فان قلن هي حبلى
 يحلف الباي ان ذلك لم يكن عنده فان قلن ليست بحبلى
 فلا رد على الباي وان ادعي بسبب الداء فالمرجح فيه قول
 الاطباء من المستكئين فان اضرب عدلان منهم ثبت العيب في
 حق سماع الخصومة ومحلف الباي مع ذلك وما لم يثبت العيب
 في حق سماع الخصومة يقول امرأة واحدة يحلف الباي
 فان حلف والاردن بنكوله وقال سس ان كان قبل القبض
 ترد بقول النساء في كل مال ينظر اليه الا النساء وقال محمد
 في رواية يحلف الباي مع قول النساء قبل القبض وبعده وفي
 رواية يرد بقولهن قبله وبعده ما خلا الحمل غير ادعي عيبا
 باطنا في الامنة قال سس يحلف الباي بالله لقد بعثتها وسلمتها
 وما بها هذا العيب وقال محمد لا يحلف يقول الحقر في اطلاق
 القولين نظر والظاهر ان هذا فيما بعد القبض لا فيما قبله كما
 مر ذكره قبل خمس صحايف نقلنا عن الزبلي وقاضي خان
 ان شرها وهي من تحيض فوجدتها مرتفعة الحيض قال
 الامام يدعيها حتى يبين عدم حملها وقال ابو مطيع يدعيها ستة
 اشهر وقال الثوري يدعيها اربعة اشهر وعشرا خلاصة

ارعي انقطاع حبسها بالحبس ففي رواية عن محمد ان كان من
 وقت شرائها اربعة اشهر وعشرة ايام تسع الدعوى وان
 اقل فلا وفي رواية عنه شهران وثمانية ايام وعليه عمل
 الناس اليوم في شرائها علي انها بكر ثم قال انها ثيب وقال
 الباج انها بكر فالقاضي بريها الناس ان قلن بكر فالقول
 للباج بلايين وان قلن ثيب فالقول للباج بيمينه فان
 وطئها المشتري فعلم بالوطئ فلوزايلها كما علم انها ليست
 بكر بلايت فله الرد والالزمت الحارثية ولا يرد لها بشهادة
 انسا وجب ان قلن هي بكر الزمها القاضي علي المشتري
 بلايين الباج وان قلن هي ثيب يظهر بالمعيب ولا يرد بل يجلف
 الباج بجميع الفتاوي شرائها علي انها بكر وقال لم اجد لها بكرا
 وقال الباج كانت بكر فذهبت عذرتها عندك فالقول
 للباج مع يمينه بالرد لغد باعها وقبضها المشتري وهي بكر
 في شرائها علي انها بكر فافرا الباج انها ثيب فله الرد فلو امتنع
 الرد بسبب رجع المشتري بحصة البكر من الثمن فتقوم بكر
 وثيب فيرجع بفضل ما بينهما لكن من الثمن ولو شرط الثبابة
 فاذا هي بكر فهي له ولا خيار للباج وت وانما شرط عدم كونها
 بكر باقرار الباج لانه لو علم بالوطئ فانه يبيع الرد وان علم
 بقول انسا فيقولون لا يثبت الرد يقول الحنفية قوله لانه لو علم
 بالوطئ الى ارضه مخالف لما مر قبل خمسة اسطر نقلا عن
 من قوله فلوزايلها كما علم انها ليست ببكر بلايت فليتا مل
 فيها هو الصواب قاضي خان شري امته قد بلغت فادعي انها
 خشي قال محمد يجلف الباج البنت ما هي كذلك لانه لا ينظر اليه
 الرجال ولا انسا يقول الحنفية الظاهر ان هذا اذا كانت
 الامه خشي شكلا والافني تعليله نظر ثم اقول قد مر قبل عدة

اوراق نقلا عن قت ان اقسام الصيوب اربعة فعلي هذه
 المسئلة ينبغي ان تكون خمسة وهذه الخامسة ولعل وجه
 عدم التفرص لها لكونها نادرة الوقوع والنادر كما لم يرد
 خلاصة الشريط عيب وهو كون بعض الراس واللحية بيضا
 وبعضه اسود قاضي خان شرائها فظهر خضاب راسها
 ان ظهر بها شريط فله ردّها لان ظهر شفرة الا اذا كانت
 شريط سوادا في الشرج واليه والصهرية وهولون بين صفرة
 وصرة عند عيبا في الشربة والهندية لافي السرومية والصفالبة
 لان عامة شعور اهل الروم كذلك شري عبدا امر فوجه
 مخلوق اللحية او متوفها لردّه ان ظهر ذلك في مدة جد الشرا
 يعلم انه كان عند بايعه يقول الحنفية عليه اشكال بما مر
 قبل ورقة نقلا عن فسط من قوله اذا العرض هو الخدمة
 او مقتضي ذلك التعليل ان لا يرد العبد بالانقا والحاصل انه
 ينبغي ان تنجم المسائل في الحكم نفيًا وإثباتًا كما لا يخفى علي
 ذوي فهم مصني قاضي خان شري قنا او امته فوجهه يسيل
 الدع من عينه لردّه والحال علي شفة الامه او جنبها عيب يقول
 الحنفية وفي الخلاصة الحال والتولول عيبان لو كانا في موضع
 يستقيمان فيه والتولول في الانف عيب اهما قول مسئلة
 الحال والتولول مخالف لما مر من قاضي خان ان الامه لا ترد
 بغير الوجه فينبغي ان تنجم هاتان المسائلان ايضا حكمي نفيًا
 او اثباتًا كما لا يخفى خلاصة اكل الطين وفضان الشعر عيب
 شري امته او قنا فوجهه لا يحسن الخبز والطبخ اصلا فليس
 بعيب اذ لم يشترط فان كانا محضان ثم شياه عند الباج
 فله الرد عدم ثقب احدي الاذنين عيب يقول الحنفية المراد
 منه عدم ثقبه الي الصماخ لا عدم ثقب موضع القرط قال
 شري حنا ومخوة علي ان الكل مثل الجاثقي وليس من جنسه

بشرى بشرى بخرى فوجد فيه رما ان كان الثوب جال لو غسل
نقص فهو عيب والا فلا قاضي خان بشرى بخرى عبا ر
فذهب الغبار عنه ونقص به في الكيل فلا ير عيب وكذا
لو كان فيه رطوبة فيست وكذا لو بشرى بشرى رطبا
فيس عنده قاضي خان بشرى حنطة فوجد فيها عبا ر
ترا بالوجه لا يجد عيبا عند الناس لا برة ولو عيبا لكنه
ليس بفاحش فله الرد ولو فحش التراب فان شأخذ الحنطة
بجصتها من الثمن اوردتها واخذ كل الثمن كالوشرها على
انها عشرة اقفة فان اهي تسعة بخير كما ذكر وان اراد ان
يميز التراب ويمسك الحنطة بجصتها من الثمن فليس له ذلك
ان الحنطة لا تخلو من قليل تراب هذا اذا علم المشتري قبل
ان يميزه فان اميز التراب فوجده فاحشا ان امسكه خلطه بالحنطة
وردها بلا نقصان يرد الكل ويسترد الثمن وان انتقص
بعد الخلط بالنذرية لا يرد لانه لا يمكن الرد كما قبضت ان
يك من الثمن حصته نقصان الحنطة ولو رضى الباي اخذها
ناقصه فبردها وكذا حكم مالا يخلو من تراب بشرى
كما فوجد فيه رصا فله ان يميز الرصاص ويرده على
بايع جمعة جعل من جنس هذه المسائل اصلا فقال
كل ما يشاع في قلبه لا يميز كثيرا وما لا يشاع في قلبه
فله ان يميز كثيرا والرصاص في المسك بمالا يشاع بخلاف
تراب في حنطة وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية بشرى
بطون عدد او قبضها فكسروا حدة فان اهي فاسدة لا ينفع
بها فله ان يرجع بجصتها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يبرهن
على فساد الباقي بخلاف الجوز اذ هو شين واحد ان كان
بعضه فاسدا غير منتفع به بكمه وكذا اللوز والحنطة
والبيض واما نحو بطيخ ورمان وسفرجل وخيار فلا ير

غير الفاسد فقط بشرى حب القطن فزسه فلم يثبت قيل يرجع
بنقص عيبه وقيل لا لانه اهلك المبيع بشي بشرى بذ رخي
فبذره فلم يثبت لو علم انه من فساد البذر يسترد ثمنه لو صلح
بشيء اخر بعد فساد وثبت فساد بهينة انه فاسد او بخلاف
بايع ونظيره ما سرائه لو بشرى رما فوجدها لا تحيض قد
طريق اثباته اقرار الباي او تكوله بشرى بذ رطبخ فظهر
انه بذ رقا يرد المشتري مثله ويسترد ثمنه لا اختلاف الجنس
في بطل النوع ولو اختلف النوع لا يرجع بثمنه فصط بشرى
بذر الغليق على انه تركي فلما ضحك الدود تبين انه غير تركي
وبينها تفاوت بطل البيع ان المسمى معدوم لانها جنسان
مختلفان كهروي ح سروي بشرى بذ را على انه بطيخ كذا
فر رعه فظهر على صفة اخرى جاز البيع لا تخاد الجنس من
حيث انه بطيخ واختلاف الصفة لا يفيد العقد ولا يرجع
بنقص العيب عند الامام قاضي خان اراد بيع شين فيه عيب
وهو يعلم به ينبغي ان يبين العيب ولا يدلس فان باع ولم
يبين قبل بصير فاستقام ردور الشهادة والصحيح انه لا يصير
كذلك لان هذا من الصغار ما يمنع الرد وما لا يمنع وفي
ح خاصم بايع لم ترك الخصومة اياها فخاصمه ثانيا فقال
الباي لم امسكته طويلا للمدة بعد علم عيبه فقال المشتري
امسكته لا نظره هل يزول العيب فله الرد فقط وكذا لو اراد
رده بعيب فلم يجد بايعه فاطمه واسكه اياها ولم تبصرف
فيه تصرفا يدل على الرضا لم وجد بايعه فله الرد خلاصه ولو
هلك برصه بالنقصان وجيز وجد عيبه في صم بايع لم ترك
الخصومة اياها ثم عاد الي الخصومة فله الرد خلاصه لو تصرف
فيما اشتراه بعد علمه بعيبه تصرف المالك بطل حقه في الرد
وكذا الواجر المبيع او رهنه او كاتبه او بلس الثوب او كفن

الدار قال الامام السرطسي الاستخدام مرة بعد العلم بنسبة
ليس برضا استخانا والضميم ان المرة الثانية دليل
الرضا وحده سبط الثوب وانزاله من السطح ورفع فاذ
جا وزجد الاستخدام فهو رضى وجيز مداواة القرصة وحلب
لبن الجارية وقوله لغيره بعد او اعرضه على البيع رضا ولو
شترى ظنرا فوجد عيبها فامرها ان ترضع صبيها او اتخذها
لا يكون رضا لانه يحتاج اليه للاستحان يقول الحنفى مقتضى
هذا الدليل ان لا يكون حلب لبنها ايضا رضا لكونه للاستحان
فبين كلامه منافاة وينبغي ان يتجدد احكاما لا يخفى ويؤيد
ما ذكرناه ما ذكر في الخلاصة ان الحلب بدون الاكل والبيع
لا يكون رضا قاصي خان شراها فارضعت صبيها فوجد
بها عيبا لان هذا بمنزلة الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد
يقول الحنفى الظاهر ان مراده الاستخدام مرة ان المرة الثانية
دليل الرضا كما مر انما عن الخلاصة رد رضى مداواة الحبيب
ومرضه على البيع ولبسه واستخدامه وركوبه في حاجته
رضا لا لوركبها لرد او للسقي او شرا العلف بالضرورة
في الاخير بن يقول الحنفى عدم مطلق الاستخدام رضا
محل نظر الخلف لما مر انما من فتاوى قاصي خان والخلاصة
كما لا يخفى خلاصة لوركب الدابة لينظر الي سيرها او بس
الثوب لينظر الي قدده فهو رضى يقول الحنفى الظاهر انهما
ليسا برضى لانهما انما يفعلان ليجر الاستحان فكيف يكون
رضى وفيها ايضا وجد عيب الدابة في السفر وهو يخاف
في الطريق فاصح السفر لا يكون رضا بالعيب قصص راي
عيبها فركبها فقال البايع ركبته في حاجتك فليس لك
ردها وقال المشتري ركبته لا ردها فالتون للمشتري
فقط شترى قنا بركبته ورم فقال البايع انه ورم حديث

اصابه

اصابه ضرب فاورمه فشراه علي ذلك فظهر قدمه لا يرد محيط
وكذا ان قال البايع ان كان قدما فجوابه علي ما بين انه قديم
ليس له الرد فصلا وكذا لو شراه علي انه حديث فظهر قدمه
في هذا ان لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب اخر فله
الرد ان العيب يختلف باختلاف السبب يقول الحنفى قوله هذا
ان لم يبين السبب يخالف لما سياتي منه بعد صيغة في مسئلة
شترى امته بها فركبته ان لم يظهر بينهما فرق بعنده كما
لا يخفى علي ناظر متنبه فية باع فرسا او عبدا به جراحة
وقال للمشتري لا تخف منها فان هلك بسببها فانا ضامن
فاخذها وهلك بسببها لا شئ علي البايع ضد راي المشتري
العيب ولم يعلم انه عيب ثم علم ينظر ان كان عيبا بينا لا يخفى
علي الناس كعمور وشلل لا يرد ويعلم منه سائل كثيرة
قاصي خان ان اختلف التجار فقال بعضهم هذا عيب وقال
لا ليس له الرد ان لم يكن عيبا بينا عنده الكل خير راي علي
رجل فرس شراه ورما فقال بايعة منج خورداست فاذا
هو خنام يرد وقيل لا طه شترى فرسا بهر جلم بشر يقال
لها بالغا رسيه خنام فقال بايعة بشرا فشرراه علي ذلك
فظهر انه خنام سقط الرد كما في مسئلة الورم ونظيره سويق
شراه علي انه لينة بين سمن فظهر انه لينة بنصف من الخيار
للمشتري وكذا لو شترى قيصا علي انه يتخذ من عشرة اذرع
من الكرياس فظهر انه يتخذ من اقل من ذلك والمشتري ينظر
الي التخصيص فتا شراه فلا خيار له قد شترى بقرعة وشرب
من لبنها فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع بنقصانه تسخير لا يرد رضى
به البايع اولا ولكن يرجع بنقصانه وكذا لو اثمر الشجر فاعلم
ولو اكل غلة القن او الدار فله الرد شبه حلب لبن بقرعة
شراها رضى بشره اولا لانه لا يمكن الرد بلا عين لانه

نماؤه ولا يحل الدين لأنه انفصل فلا يمكن فسخ العقد فيه تبعاً
للمفسر في الأصل يقول الحقير هذه المخالف لما سياتي قريباً
نقلنا عن الخلاصة ولعل في هذه المسئلة روايتين لكن
الصواب هاهنا سياتي لأن حلب بقرة شريفة قد يكون
للاستحسان فلا يكون رضا إذا ليس فيه ما يدل على الاستيفاء
خلاصة لو حلب من لبنها أو الكل أو باع فهو رضا لأن الدين
جزء منها واستيفاء جزء منها دليل الرضا في صلح الفتاوى
الحلب بدون الكل أو البيع لا يكون رضا فقط شريفة نفع
بأنه فوجدها أحدها معيباً ظاهر الجواب أن له رد المعيب
فقط كعنين وقال مثلاً نحن إذا ألف أحدها العمل مع صاحبه
ولا عمل وحده يرد بها لا المعيب فقط فصار كصراحي باب
خلاصة أراد رد ما سراه ببيع فبهذا الباب على إقرار
المشتري بانه باع مطلق حتى الرد البيع لو رد عليه ببيع
بغير رضا ليس له رده على ما يعم وكذا لو تقابلا ولو رد
بفضا يرد فقط الزيادة لو متصلة متولدة كسمن وجمال
وكبر وخنوخ لا يمين الرد في الصحيح فان أراد المشتري الرجوع
بنقص لارده فله ذلك عند محمد لا عندها والمنفصلة التي
لا تتولد لكسب وغلة لا يمين وانفسخ بأسباب
الفسخ وفيه أيضاً شريفة فوجدها ضيقان لا تدخل
فيهما رجلاه لو لعلته في رجلية لا يرد ولو لعلته قبل لو شراها
للسهماء يرد لا لو شراها مطلقاً ولو وجد أحدها ضيق
من الأرض فلو خارجاً عما عليه خفاف الناس عادة يرده والا
فلا ولو قال الباع يبيع في رجلية فليس فلم يفسخ لا يرد
قاصي خان شريفة فحين فاذا أحدها لا يدخل رجله
لضيقه له رده وان كان كل منهما ضيقاً لا يرد أراد شرا

أمة فوجدها قرحة ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها
عيب له ردها لأن هذا إنما يشتبه على الناس فلا يثبت
الرضا بالعيب سراه فوجدها قرحة فداواه إن داوى القرحة
فهو رضي بالعيب وإن داواه من عيب حدث فيه لا من
القرحة فهو ليس برضا ولو جهر بعد علمه بعيبه ففيه روايتان
فقط شريفة معيباً فإني عيباً آخر فالحال الأول مع علمه
بالثاني لا يرده ولو عالج الأول ثم علم عيباً آخر فله رد
خلاصة الحادث إذا زال فالقديم يوجب الرد فقط عرض
بعض البيع بعد الروية على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل
خيار الروية وخيار العيبات قبض بعض البيع مع علمه
بعيبه رضا في ليس برضا مني ينقطع خياره عند سي
واجمعا إن خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد علمه
بالعيب فقط شريفة إذا رافعاً بعضها فوجدها عيباً قال
الإمام وأبو يوسف لا يرد ولا يرجع بشئ ولو وجد عيبه
قبل القبض فقال المشتري رده عليك ينتقض البيع
قبل البيع أم لا شريفة إني بأحدي يديها جرحاً اندمل
ونبت عليها شئ ولم يعلم به ثم جاء به بعد أيام وسأل
منه دم فلو لا يحدث مثله فله رده والا فالقول للبايع أنه
حدث عند المشتري شريفة شجرة ووجد بعض أشجارها
معيباً قال البلخي يرد الكل لا المعيب فقط وإن تبانت أشجارها
وقال خ إن كان قبل القبض فكذا الجواب وإن بعده فلو
شريفة الشجرة بأرضها فكل ذلك ولو شريفة الأشجار
خاصة يرد المعيب فقط قاصي خان شريفة جاريتين
ولم يقبضهما فوجد بأحدهما عيباً فان قبض المعيبة لزمناه
إذا رضي بالمعيبة والأرض صحيحة وإن قبض الصحيحة كان
له ردها لأنه لم يرض بالمعيبة وهو لا يملك التفريق فله ردها

وان باع السلم بعد قبضها او اعتمقها قبل قبضها او بعده
 لزمت المعية فكن وجد عيب مبيع وباعه غائب فثبت
 عند القاضي شراءه وعيبه فوضعه القاضي عند عدل فهلك
 عند العدل يهلك على المشتري ان الرد لم يثبت على الغائب
 شئ ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقبض بالرد على الغائب ان
 لو قبض ينبغي ان يهلك على الباع ان غايته انه حكم على
 الغائب بلا خصم عنه وهو ينفذ في اظهر الروايتين شراءه
 فاجره فوجد عيبه فلو نقص الاجارة ورده بعيبه بخلاف
 رهنه من غيره ان برده بعد فكه شري ثوبا فاذا هو صغير
 فله رده وكذا خف وقلنسوة بخلاف قول الباع ارره
 المياط فاره اياه فقال الخياط انه صغير فله رده وكذا
 لو قضاه درهم زيوفا قال للقاضي انفق فان راجت
 والاردها علي فقبلها علي هذا فلم شرح فله ردها بخلاف
 ما لو قال له باعه امرضه علي البع فان لم يشتري منك
 فرده علي فلم يشتريه سقط الرد ولو استقال باعه فابي
 ان يغيله فليس هذا بعرض علي البع فلم يكون رضي بعيبه
 فله الرد ولو ساوم الباع المشتري وقال هل تبينه سني
 فقال نعم سقط الرد يقول الحق وهذه نصلح حيلة من
 الباع لا سقاط خیار العيب عن مشتريه كما لا يخفى في قال
 باعه ان لم ارده اليوم رضيت بالعيب لفي قوله فله الرد سنة
 قال الباع بعد تمام البيع قبل القبض بعيب المبيع فاتهم المشتري
 في اجاره ويقول غرضه ان ارده عليه ويكون فقبضه
 لا يكون رضا بالعيب ولا تصرفه اذ لم يصدقه لكن الاحتياط
 ان يقول له لا علم بذلك وانا لا ارضي بالعيب فلو ظهر عندي
 ارده عليك كي له الرد جمعي تلخذ كل يوم او ثلاثة ايام
 ولو صار به صاحب فراش عند المشتري فهو عيب

اخر

اخر غير المحمي فيرجع بنقصه ولا يبرده فاضني فان شراءه وهو
 محموم فقال باعه هي حمي عيب فاذا هي غيرها فله رده لان
 العيب يختلف باختلاف السبب شراءه فوجد عيبه عند
 باعه كل يومين او ثلاثة ايام ولم يعلم به المشتري فاطبقت
 المحمي عند المشتري له رده ولو صار به صاحب فراش عند
 المشتري فهو عيب اخر غير المحمي فيرجع بالنقصان ولا يبرده
 وجزءه عند باعه ثم عند مشتريه لو الثانية مثل الاول
 بان كانتا غبا او كانتا في وقت واحد فله الرد والا فلا محمي
 كان يحكم عند باعه ثم عند مشتريه لو في وقت كان يحكم فيه
 عند باعه فله رده لا لوجوه في وقت اخر قال صاحب جامع
 الفصولين اقول ينبغي ان لا يبطل الرد بعد القدر ارضي
 العيب مثلا سببه واحد وان تغير وقته بان يحكم في الظاهر
 وفي النوبة الاخرى في العصر وهذا القدر من التغير لا يقدح
 في كونه عيبا وفي كونه سببه واحد فينبغي ان لا يبطل به
 حق الرد بخلاف ما لو صار حمي ربح مثلا في وجد عيب فن
 فنظر به لا يبرده ولا يرجع بنقصانه ان اعرف فيه الضرب
 والا فغير شحمي المبيع لا يخلو من كونه شيئا واحدا او شيئين
 وهو كواحد حكما من حيث لا تقوم احدهما بلا صاحبه كصراعي
 باب وزوجي خفي وخوها او شيئين او شيئا بلا اخجار حكما
 كزوجين وعبد بن وخوها مما يقوم كل منهما بلا اخر ثم الحارث
 في البيع نوعان عيب واستحقاق والاحوال ثلاثة قبل القبض
 وبعده وبعد قبض بعض فقط اما لو وجد في بعضه عيبا قبل
 قبض كله وكان العيب موصورا وقت البيع او حدث بعده
 قبل قبضه فالمشتري مخير اخذ الكل ثمعه او رد كله لا للعيب
 وحده بحصته من الثمن وكذا ليس للبايع ان يقبل العيب

عين

خاصة الا اذا ارضا على رد المبيع فقط واخذ الباقي بحصته
من الثمن فلها ذلك والصفقة لا تتم قبل القبض بدليل انما
المبيع يرد بلا رضا ولا قضا ولو قبض بمضه فقط فوجد فيه
او فباقي عيبا فحكم الفصل الاول في كل مران الصفقة
لا تتم بعده سواء كان المبيع واحدا او اشيا ولو قبض كله فوجد
بعضه عيبا قديما او حارثا بين شرائه وقبضه فان كان
المبيع واحدا كدار وكرم وارض وثوب او كيليا او وزنيا
في وعاء واحد او صبرة واحدة او شئين تخير بين اخذ كله
او رد كله دون رد بعضه فقط ان فيه زيادة عيب هو الاشتراك
في الاعيان وان كان المبيع شئين او اكثر بلدا اتخار حكما
كثياب وعبيد ونحوها او كيليا او وزنيا في اوعية مختلفة
فللمشتري الرضا به بكل ثمنه او رد المبيع فقط ولا يرد
كله الا براض ولا يرد المبيع الا برضا او قضا ان الصفقة
تمت فيصح تفريقها فيرد المبيع بحصته من الثمن غير معيب
ان المبيع المبيع دخل في البيع سليما وفي خيار شرط
وروية ليس له رد بعضه فقط وان قبض الكل لانها يتبعان
تمام الصفقة وقبل قبل تمامها لا يحتمل التفريق وانما قلنا
انه يبيع تمام الصفقة لانه يرد بلا قضا ولا رضا ولو قبض
الكل ومن عجز عن رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع
واحدا او اشيا مختلفة هذا الذي ذكرنا لو وجد بعض
المبيع معيبا بطل البيع بقدره واستحق باخذ الباقي
بحصته من الثمن او رده سواء تعين به الباقي اولا ان الصفقة
تفرقت على المشتري قبل التمام فعدم رضاه وكذا لو استحق
بعد قبضه فقط واستحق باقبضه او غيره فحكم ما سرد ولو
قبض الكل ثم بعضه بطل البيع بقدره ثم لو تعيب به الباقي

كالوكان المبيع واحدا مما في تبعضه ضرر كدار وقرن ونحوها
فالمشتري ياخذ الباقي بحصته من الثمن او رده وكذا لو كان
شئين في حكم شئ واحد فاستحق احدهما فله الخيار في
الباقي ولو لم يتعيب به الباقي لكون المبيع ثوبين او فنيين
فاستحق احدهما او صبرة برا وجملة كيليا او وزنيا فاستحق
بعضه لزم الباقي بحصته بلا خيار ان لا ضرر في تبعضه صل
رد المبيع فقط ان شئ الا في كيليا او وزنيا من نوع واحد
فليس له الا ان يرد كله او يسكه ولم يفصل بين كونه في
وعاء او في اوعية الا ان شئنا نجنا قالوا اذا كان في وعاء
واحد يرد الكل او يسكه كقن واحد ولو في وعاءين رد المبيع
فقط كقنين فقط شري عشر دراهم ارضي فاستحق احدهن
لا خيار للمشتري بل يرجع بحصة ارض واحدة بخلاف ما لو
شري ارضا على انها عشرة اذرع فاذا هي انقص اخذه بكل
ثمنه او تركه ان كل واحد من الاراضي اصل براسه اما الزرع
فلا تقابل شئ من الثمن يقول الفقير لان الزرع وصف
والا وصاف لا يقابلها شئ من الاثنان خلاصة في شرح
الطحاوي لو هلك المبيع قبل قبضه بفعل الباي او بفعل المبيع
او باقة سراوية بطل البيع ولو فعل المشتري فعليه ثمنه
لو بيا مطلقا او بشرط خيار للمشتري ولو بخيار للباي
او كان البيع فاسدا لزم المشتري مثليا لو مثليا او قيمته
لو قيميا ولو فعل اجني تخير المشتري فسخ او اجازة وضمن
المهلك المثلي في المثلي والقيمة في غيره ثم لو باع من جنس
الثن وفيه زيادة لا يطيب له ولو من خلافه طاب له ولو هلك
بعد القبض يهلك على المشتري الا لو استهلكه الباي والمشتري
قبض بلا اذن الباي والثن حال غير سقوطه ارباب مسترد

وسقط الثمن عن المشتري ولو هلك بعضه قبل قبضه فلو فعل
بأبيه طرح عن المشتري حصته النقصان من الثمن قدر كان
النقص او وصفا وتخبر المشتري اخذ حصته من الثمن او تركه
ولو فعل اجنبى تخبر المشتري فسخ البيع واجازة وضمن
المهلك ويلزم كل الثمن قدر كان النقص او وصفا ولو
بأفة سماوية فان كان نقصان قدر طرح عن المشتري
حصته من الثمن وتخبر في الباقي اخذ حصته من الثمن او
تركه لكون البيع كليا او وزنيا او عدليا متعارفا وفاقا
بعض من القدر ولو نقصان وصف لا يطرح عن المشتري
شي من الثمن وتخبر اخذ به كل ثمنه او تركه والوصف ما يخل
تحت البيع بلا ذكره كالشجار وبناء في الارض واطراف في
المحيط وجودة في كيلي ووزني ولو هلك بفعل البيع فلو
هلك والجواب هكذا يقول الفقير الظاهر ان المثار اليه
هو قوله باقة سماوية الخ قال ولو فعل المشتري صار قابضا
قدر ما هلكه بالاستهلاك والباقي بالتعيب حتى لو هلك
الباقي في يد البائع قبل وجود الحبس هلك على المشتري
ولو هلك بعد الحبس هلك على البائع ولزم على المشتري
حصته ما استهلكه لا غير فان حبس وليس له حق الحبس
لزم ضمانه وعلى المشتري جميع الثمن واذا اختلفا في هلاك
البيع فقال البائع هلك بعد القبض وقال المشتري هلك
قبله فالقول للمشتري وايهما برهن يقبل ولو برهنا تقبل بيته
البائع ولو ادعى البائع ان المشتري استهلك البيع وادعى
المشتري ان البائع استهلكه فالجواب على ما ذكرنا هذا
ان الم يكن للبئتين تاريخا لو اراد بفسخ الاستيفاء في امر
من صور في الهلاك والاستهلاك وهذا اذا كان فسخ

المشتري

المشتري غير ظاهر اما لو كان ظاهرا فادعى كل من البائع والمشتري
استهلاك صاحبه فالقول للبائع وايهما برهن يقبل ولو برهنا
تقبل بيته المشتري ثم فيما للبائع حق الاسترداد للمحسن صار
بالاستهلاك مستردا وانفسخ البيع ويبقى الثمن عن
المشتري وفيما لا يكون له الاسترداد للمشتري تضمن البائع
قيمة البيع ولا يفسخ البيع الكل من شرح الطحاوي كذا في
المختصر غير باع ارضا على ان فيها نخيلا وبسي عددا ولم
يسم او باع دارا على ان فيها بيوتا ولم يكن جاز العقد
وتخبر المشتري اخذ به كل الثمن او تركه والاصل فيه ان
ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدمه جاز العقد
وما لا يدخل بلا شرط اذا شرط ولم يوجد لم يجز كتم شيئا
شيا فوجد اعيبه فصالح احدها البائع من حصته فليس للآخر
ان يجاوزه وهذا فرع مسئلة ان الرجلين لو اشترياه فوجدا
به عيبا ليس لاصحهما الرد بدون الاخر عند الامام وعندهما
لكل منهما رد حصته بدون الاخر ما يرجع فيه بالنقصان وفي
صل الاصل في ما بل الرجوع بالنقصان انما متى امتنع الرد من
جهة المشتري فلو فعل مضمون لا يرجع بنقصه ولو فعل
غير مضمون يرجع متى المراد بالمضمون انه لو حصل ذلك
الفعل في ملك الغير يوجب الضمان كالأخرى البع من ملكه
بيع او هبة ثم راي عيبه لا يرجع بنقصه لان المشتري صار
مساكنا البائع يقول ربه على صل وان امتنع الرد من
جهة البائع او من جهة المشتري يرجع بنقصه بانه شري
ثوبا فقطعه ولم يقطع او امانة وطئها فوجد عيبها يرجع لان
امتناع الرد حصل من البائع ان المشتري يرد الا ان البائع
لا يرجع للنقص فلو قبله جاز ولم يوجد الامساك من

المشتري فيرجع إذا باع شرط سلامة المبيع عن العيب فقدرات
 شرط فيرجع المشتري بحصته إذا امتنع الرد ولو وصفه أو فطمه
 ثم خالطه أو ولدت الأمانة يرجع إذا رد استنح من جهة الشرع
 إذا المشتري يرد لكن الشرع يمنع من الرد للمبايع فلم يصح
 المشتري راضيا بالعيب وكذا لو وصفه أو خالطه فزاي عيبه
 ثم باعه يرجع إذا رد من غير وجه ببيع فكل ما باعه بطلا
 نقص ولو مات الغن يرجع إذا رد استنح من جهة الحكم لا المشتري
 وكذا لو طعن برأولت السوق يرجع إذا رد استنح للشرع
 بس طعن برأولت سوفا لم يري عيبه لا يرجع بنقصه عند
 الإمام خلافا لهما كما لو اكل ثم راي عيبه ولو باع بعضه لا يرجع
 بنقصه فيما باع ولا يرد الباقي وفاقا ولا يرجع بنقصه إذا رد
 استنح من جهة المشتري بفعل مضمون فصار كالو باع إلا
 أنه لا يضمن لحق ملكه قال صاحب جامع الفصولين أقول
 ينبغي أن يرجع بنقصه في الباقي إذا رد استنح فيه من جهة البائع
 إذا المشتري يرد إلا أن البائع لا يبرئني للنقص يقول الحنفية
 الظاهر أن هذا الوجه من سوء الفهم لأن الآية جعلوا الباقي
 في بيع النقص مبيعا حكما في عدم رده وعدم الرجوع بنقصه
 فلا يرد ما ذكره المعترض من كلامه المنتقض والحق من زهولة
 عن قولهم فصار كالو باع إذا لا شك أن ضمير باعه راجع
 إلى لفظ الباقي في قولهم ولا يرد الباقي فالمعنى فصار كالو باع
 الباقي أيضا على أن استناع الرد قد حصل ابتداء من جهة المشتري
 بفعل مضمون حيث باع البعض فلا ينظر بعده إلى استناع الرد
 من جهة البائع كما لو تهمه المعترض ح وعن محمد أنه لا يرجع
 بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى
 في لو كانت له أو حرره على مال لا يرجع بنقصه في ظاهر الرواية

لاخذنه

لاخذنه العوض بآزانه فكانه باع وكذا الوقت له غيره أو شري
 ثوبا أو طعاما فأنلفه أو أكله غيره لا يرجع لا يوجب عليه
 مثله أو قيمة فصار كبيع وعن أبي يوسف ومحمد أنه يرجع بنقصه
 لأنه وصل إليه قيمة مبيعا لأنه في الواجب على قاتله فيرجع على
 البائع بالنقصان وإن امتنع الرد من جهة المشتري بفعل غير مضمون
 فلو الرجوع بنقصه كالو حرره أو دبره أو جئت في ملك الغير
 غير مضمون واختلفوا من جهة هذا فيما لو كان المبيع ثوبا
 فلبسه حتى تخرق أو طعاما فأكله عند الإمام لا يرجع إذا رد
 استنح من جهة المشتري بفعل مضمون فصار كبيع وقتل وعند س
 وم يرجع لأن الرد استنح يصنع يصنع الناس فصار كعتق ولكنه
 يشك في البايع فإنه مما يصنع الناس ومع ذلك بطل حقه قال
 صاحب جامع الفصولين والجواب أن الرد يصنع مقصودا أصلي
 واللبس والأكل ونحوه كذلك بخلافه البيع فإن الغرض
 الأصلي بالشرا هو الانتفاع لا البيع فافترقا بس ولو اكل
 بعضه لا يرجع عند الإمام بنقصه فيما أكل ولا يرد ما بقي كبيع بعضه
 وعن س يرجع بنقص ما أكل وفي الباقي يرجع بنقصه ولا يرد
 إلا أن يرضى البائع وفي رواية عنه يرد وإن لم يرض وعن محمد
 يرد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بنقص العيب فيما أكل ح
 وعليه الفتوى مرة للبعث بكه يقول للفقير عبارة مرة للبعث
 بكه ليست بمذكورة في فتاوي قاضي خان وإنما المذكور فيها
 وقال محمد يرد الباقي ويرجع بنقصان ما أكل ويعطي لكل نقص
 حكم نفسه أه ح هذا إذا كان الطعام في إنا واحد فلو في
 وعائين فكل واحد باعه فعلم بميب في كل واحد فلو في الباقي
 وفاقا إذا أكل في الوزي إذا كان في وعائين فهو في حكم العيب
 كشئتين مختلفين شري راضا فله مسجد ثم راي عيبه

لا يريه وفاقا المختار انه يرجع بنقصه شري فاعلي انه
 طباح اوضان بحسن ذلك فوجده بخلافه ومات عنده قبل
 رده يرجع بنقصه وعن الامام في رواية لا يرجع خلاصة
 اراد رده بعيب فلم يجد بايعه فاطمه واسكه ولم يتصرف
 فيه تصرفا يدل على الرضا برده علي بايعه لو حضر ولو هلك
 يرجع بالنقصان هداية حدث عند المشتري عيب ثم اطلع
 على عيب كان عند بايعه فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع
 الا ان يرعى الباع ان يأخذه بميبه رر رر رر الا لا يخ
 قاضي خان شري ثوبا فصبغه او ارضا فبني فيها او غرس
 ثم وجدها عيبا عند بايعه يرجع بالنقصان ولا يرد وليس بايعه
 ان يقبله ويرد كل الثمن في شرائها فوطئها او قبلها بشهوة
 خلاصة اولها بشهوة لا يرد بعيب فيرجع بنقصانها
 الا اذا رضى الباع باخذها ولا يدفع نقضها ولو وطئها المشتري
 فعلم بميبها فباعها بعد العلم او قبله لا يرجع بالنقصان لا ت
 شرط الرجوع عدم رضى الباع برده الا يري انه لو رضى بها
 فلا شيء عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وطئها
 غير المشتري مطلقا او زوجها المشتري غيره مطلقا او وطئها
 الزوج اذ لم يطأ ثم راي المشتري عيبها له الرجوع بالنقص
 لا الرد لتحقق المانع في كل الوجوه خلاصة شرائه وقبضه ثم اعته
 او ربه ثم علم ان به عيبا لا يرد به بل يرجع بنقصه اما لو باع
 او وهب لا يرجع ولو كان العلم بالعيب بعد البيع والهبه وكذا
 لو امتنع علي مال لا يرجع بنقصه ولو باع بعضه او وهب
 بعضه لا يرد الباقي ولا يرجع بشئ عند الامام ومن ولو
 ثوبا فاستهلكه غيره او طعمها ما فاكله غيره لم يرجع بنقصه
 ومن س وم يرجع ولو ثوبا فخرقه ثم علم عيبه لا يرجع

وعندها

وعندها سرجه ولو وهب او تصدق به او استاجر او صالح
 بالبيع علي مال ثم وجده معيبا لا يرجع بنقصه في نيب ما اشتراه
 بفعل المشتري او بفعل اجني او باقة سماوية ثم علم بعيبه
 القديم فلا يرد ويرجع بنقصه فيقوم سليما ومعيبا فان
 نقص العيب عشر القيمة مثلا كان حصته النقص من الثمن علي
 هذا الحساب فان رضى الباع باخذه ورد كل ثمنه فله ذلك
 وجيز نقصان العيب ان يقوم صحيحا ويقوم معيبا علي حاله
 فان انقص من وجبة العيب فيرجع حصته من الثمن خلاصة
 وان كان المبيع مقاس بجنه فان انقص قدر عشر قيمته المبيع يرجع
 بعشر ما جعل ثمنه والمقوم لا بد ان يكون اثنين يخبران بلفظ
 الشهادة محضرة النعاقد من والمقوم من ان يكون اهلا في كل
 حرفة قاضي خان وجد المشتري عيبا لمعيب المبيع وتعذر رده
 علي بايعه بعيب حدث عنده فيرجع علي بايعه بالنقصان ليس
 لبايعان يرجع بالنقص علي بايعه عند الامام وقال له ذلك
 باع ما اشتراه فان المبيع عند المشتري الثاني ثم اطلع الثاني
 علي عيب قديم فله الرجوع بالنقصان علي بايعه وليس لبايعه
 ان يرجع علي الباع الاول عند الامام خلافا لما جف
 شري كتل غزل فاستعمل بعضه فوجد اسفله اري في
 بني بلزمة لانه كشي واحد وقبل يرجع بالنقصان وقال
 ان شارب مثل غزل استولى او رد كله وكذا جميع ما يكال
 ويوزن فصط بل ابريسا فزاي عيبه يرجع بنقصه وكذا الاديم
 لو انقطع في الماء فزاي عيبه لا يرد وان رضى بايعه وهذا مشكك
 ولو ارضل في النار قد وما فزاي عيبه لم يرد اذ الحديد ينقص
 بخلاف الذهب والفضة كحديث قال صاحب جامع الفصولين
 اقول الذهب ينقص ايضا في النار اللهم الا ان يكون

قبل الذوب لو حذر سكيناً فزاي عيسه فان حذره الحجر فله
 رده لا لو حذر بغيره لانه ينقص منه قاضي خان سراه فوجده
 يحجم عند بايعه كل يومين او ثلاثه ولم يعلم به المشتري
 فاطبق الهى عند المشتري لو رده ولو صار به صاحب
 فراش عند المشتري فهذا عيب اخر غير الهى فيرجع بالنقصان
 ولا يرد وجيزه عند بايعه ثم عند مشتريه لو الهى الثانيه
 مثل الاولى بان كانتا عينا او كانتا في وقت واحد فله الرد
 والا فلا وجيزه كان يحجم عند بايعه ثم عند مشتريه ان صم
 عنده في وقت كان يحجم فيه عند الباي فله الرد لا في وقت
 اخر قال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان لا يبطل الرد
 بهذا القدر لان السبب حمى الغب مثلاً سببه واحد وان
 تغير وقته بان يحجم في الظهر مثلاً ثم يحجم في غيره في العصر
 وهذا القدر من التغير لا يقدح في كون سببه واحداً فينبغي ان
 لا يبطل به حق الرد بخلاف ما لو صار حمى ريج مثلاً قاضي خان
 شري امه وقبضها فوجد عيباً فزاد على بايعه ثم علم الباي
 بعيب حدث عند المشتري فللباي ردها على المشتري بذلك
 الحادث مع ارسل عيبه القديم او ميسكها بلائش ولو حدث
 بها عيب اخر عند الباي بعد الرد فالبايع يرجع على المشتري
 بنقصان ما حدث عند المشتري الا ان يرجع المشتري
 ان يقبلها من الباي يقول الحقير في اطلاق قوله فالبايع يرجع
 الى اخره نظراً الى الظاهر ان رجوع الباي انما هو بعد ضمانه
 للمشتري ارسل العيب القديم والا فلا امر شكلي كما لا يخفى
 على المتأمل قال شري عباد امه وقبضه ونقد ثمنه
 ثم اقر المشتري ان بايعه كان اعتقه قبل بيعه او رده او قتل
 في الامه كان استولى بها الباي وانكر الباي ذلك وحلف

الامر

الامه والقن يمتنع على المشتري باقراره ويصير مديراً وام ولد
 له ويقتضى بوث الباي وكذا لو ادعى ان العبد حر الاصل ثم وجد
 به عيباً كان عند بايعه يرجع بنقص عيبه على بايعه استخساناً
 فقط ردها به الي بايعه ليرده بعيبه فهلك في الطريق يهلك
 على المشتري ثم يرجع بنقصانه على بايعه قاضي خان شري
 رايه على انه ان وجد عيبها ردها فوجد عيباً فاراد ردها
 فهلك في الطريق تهلك على المشتري فان اثبت عيبها يرجع
 على بايعه بالنقصان فقط الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة
 وكل منهما متولدة او غير متولدة فالمتصلة التي لا تتولد كصنع
 وبناء ونحوه تمنع الرد وفاقاً وان قبله الباي فله الرجوع
 بنقصه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوها لا تمنع
 الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنقصه
 لارده فله ذلك عندم لا عندها والمنفصلة المتولدة كولد
 وارسل وعقر ونحوها تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ باير
 اسباب الفسخ والمنفصلة التي لا تتولد ككسب وغلة
 لا تمنع الرد والفسخ باير اسباب الفسخ خلاصه
 في شرح الطحاوي لو وجد عيباً با اشتراه بعد ان زياره
 فلو قبل قبضه والزيادة متصلة متولدة من الاصل نحو
 وسمن وجسن لا يمنع الرد بالعيب ولو متصلة غير متولدة
 كصنع وعقر وسمن وبنائها المشتري قابضاً باحداث هذه
 الزيادة فصارت كأنها حدثت بعد القبض فيمنع الرد
 ويرجع بالنقصان ولو منفصلة متولدة كولد وعمر ولبن
 وصوف وارسل وعقر ونحوها لا يمنع الرد ونحوه المشتري
 ان شاء ردها او رضي بها بكل الثمن يقول الحقير قوله لا تمنع
 الرد وتخبرني لغة ما في فتاوي قاضي خان من قوله والزيادة

المنفصلة بعد القبض كولد وعمر وارثن تمنع الرد بحيب ويرجع
 بالنقصان اهـ ولعل في المسئلة روايتين او كلت بغير وقت
 سهو من الناس والصواب كلمة بعد بدل غير والله اعلم
 ثم العجب ان العلامة ابن الهمام قد ضبط حيث خلط بين
 القولين بقوله والزيادة المنفصلة المتولدة من الاصل تمنع
 الرد لعدم الفسخ عليها لان المقدم يرد عليها ولا يمكن
 التبعة للانفصال فيخير المشتري قبل القبض ردها جميعا
 او رضى بهما بكل الثمن واما بعد القبض فيرد البيع خاصة
 بحصة من الثمن اهـ ووجه الخلط هو ان حكم منع الرد الرجوع
 بالنقصان واما الخيار فهو حكم عدم منع الرد كما هو غير خاف
 علي ذي فهم صاف له بالانصاف انصاف صنف لا فرق في
 كون الولد مانعا من الرد بين شرائه امانة حاملا او حايلا
 فولدت عنده فاذا اولدت تمنع ردها بعيب سواء هلك
 الولد او لا بخلاف غير الامة حيث لا يمنع رد الام بعيب
 اذا هلك الولد اهـ والولادة تعص في نبات ارم دون غيرهن
 ولو شرب امة حاملا فولدت زال العيب خلاصة ولو
 وجد العيب في الزيادة فقط لا يبررها الا اذا اورثت نقصا
 في الاصل فله الرد لنقصان في البيع ولو قبضها ثم وجد الاصل
 حيا والزيادة قائمة فله رد الاصل فقط بحصة من
 الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة الاصل وقت البيع وعلى
 قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد بالزيادة عيبا دون الاصل
 يرد لها فقط بحصة من الثمن ان لها حصته من الثمن بعد القبض
 بخلاف ما قبله ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كربة
 وصدقة وكسب لا تمنع الرد فاذا اردت الزيادة للمشتري بلا

ثمن ويطيب له عند الامام والاصل عنده ان الزيادة في
 البيع اثبات للمشتري ثم البيع وانفسخ وفي البيع بالخيار
 موقوفة ان تم البيع فله وان فسخ فللبايع هذا اذا حدثت
 الزيادة قبل القبض فلو احدثت بعد ما اطلع المشتري
 على عيب كان عند البايع ان كانت الزيادة متصلة متولدة
 منعت الرد وانفسخ عند الامام وسى ويرجع بالنقصان
 ولو متصلة غير متولدة منعت الرد اجماعا ولو منفصلة متولدة
 منعت الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا اضر اضيا على الرد
 فصار بيع جديد هذا ان كانت الزيادة قائمة في يد المشتري
 فان هلكت نظر لوباقية مساوية جعلت كان لم يكن ولم ان
 بمر البيع ولو فعل المشتري بخير البايع قبل رد كل الثمن
 او لم يقبل ورده حصته المعيب سواء احدثت الزيادة نقصانا
 في الاصل او لا ولو فعل الاجنبي لا يرد لوجوب الضمان على
 الاجنبي وقيام الضمان بقيام العين ويرجع بحصة العيب فلو
 لم يرد البيع لكنه انتقص بعد القبض فلو باقية مساوية
 او جعل البيع او المشتري لا يرد لانه لو رده لرد به بعين
 ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البايع فبر او برضى المشتري
 بكل الثمن وان نقص بفعل البايع او الاجنبي لا يرد ويرجع
 بحصة بيع العيب الكل من شرح الطحاوي كذا في الخلاصة
 الصلح عن عيب وفي وقت الصلح عن العيب على شئ يدفع
 البايع والمبيع للمشتري جاز وكذا لو على شئ يدفع المشتري
 والعيب للمبيع للمبايع لم يحز الا ان اباعه باقل من الثمن الاول
 وقد نقد الثمن كله فصطره عيبا فصالحه على مال ثم وجد
 به عيبا اخر فله رده مع الصلح ولو قبض بدل الصلح وزال
 ذلك العيب يرد بدل الصلح وقيل هذا اذا زال بلا علاج

فلا يردده منه شراء بما فيه وقبضه فوجد عيبه فصالحا علي ان
ياخذ به البايح ويرد مائة الا واحد قال الامام ان اقران
العيب كان عنده فعليه رد الباقي من الثمن وان كان لم يكن
اولم يقر ولم ينكر تملك الباقي وهو قول س وم ولو عيبا
لا يحدث مثله في تلك المدة فعليه رد الباقي بس ارمي عيبا
وانكر بايحه فصالحا علي مال علي ان يبري المشتري البايح
من ذلك العيب ثم ظهر ان العيب لم يكن او كان فزال فللبايح
اخذ بدل الصلح ولو شرائه ثم صالح من كل عيب علي مال جاز
ان في الصلح ابطال حق بعضه وابطال الحق يجوز بعضه
وبدونه ولو لم يصالح بل شرى منه العيب لم يجز والمدعي علي
خصومته ان في الشرائع العيب وهو باطل بخلاف الصلح
فانه قطع خصومته وبرائة من الدعوي ولو صالحه عن العيوب
لكلها جاز ولو شرائه فوجد عيبا فصالح احداهما البايح من
حصته ليس للاخر ان يجازم وهذا فرع مسئلة ان رجلين
لوشريا فوجد عيبا ليس لاحدهما الرد بدون الاخر عند
الامام وعندهما لكل منهما رد حصته بدون الاخر ولو شرائه
وتقايضا ثم طعن فيه المشتري فصالحه البايح علي ان يحط
من الثمن علي انه يبري من كل عيب جاز الصلح وكيل شرى
مخري وقبض وطعن موكله بعيب فصالح الامر البايح جاز
استحسانا ان لو ابراه يجوز شرى طعاما فزاي عيبه فصالح
البايح علي ان يزده طعاما بعينه جاز وكذا شرى هذا
من الطعام الاول بذلك الثمن ولو نقد ثمنه ثم صالحه علي طعام
الي اجل لم يجز ولو لم ينقده الثمن فصالحه الي اجل لم يجز ولو
لم ينقده الثمن فصالحه علي طعام الي اجل واعطاه الثمن
قبل ان يتفرقا جاز لان بعض الدراهم صار بازا طعام شرائه

وبعضها

وبعضها بازا طعام صالحه فيصير كالم سواء كان الطعام من
جنس الاول او لا وهذا عندنا وعلي فتاى قول الامام ان
كان من جنس الاول لم يجز الا ان يبين حصته طعام صالحه عليه
شراقتا بالثمن درهم وتقايضا فوجد عيبه فصالحه البايح علي
دراهم حاله او موجهة جاز ولو علي دنانير فان حاله جاز
لا لو موجهة لانه لما ظهر عيبه وجب علي البايح رد الثمن
فكانه اجله في الدراهم التي عليه ولم يكن ذلك معاوضة اما
الدنانير فصير عوضا عن الدراهم التي عليه فان وجد القبض
جاز والا فلا لانه دين بدين ولو صالحه علي سبعة فقاوفه
قبل قبضه جاز لانه عين بدين ولو شرى قناقا عمن غيره
فعل عيبه فصالح البايح الاول لم يجز لانه لما باعه من غيره
لم يبق الخصومة بينهما لانه اسكه بعينه من غيره فيبطل رصومه
بنقصه فلورده عليه الثاني فله رده علي البايح الاول ولو
مات الثمن في يد المشتري الثاني ثم علم بعيبه ثم رجع به
علي بايحه عند الامام ولو صالحه لم يجز صلح وعندهما له الرجوع
عليه ويجوز صلحه البرائة من العيوب وفي الوجيز اصله ان
شرط البرائة من كل عيب ليس بابرا واستقاط حق لانه
لاحق له قبل البايح وقت البيع ليراه منه بل هذا بيان ايجاز
العقد علي وجه لا وجوب استحقاق السلامة له والعقد
قابل لذلك خلاصة باع قنا او امه بشرط البرائة من كل عيب
جاز وان لم يسمي العيوب وكذا البرائة عن الخرق خلافا
للمثاقبي ويدخل تحت هذه البرائة العيب الحادث بعد
العقد قبل القبض عند س وعند س لا يدخل وهذا بناء علي
انه ان باع بشرط البرائة من كل عيب به لم ينصرف الي الحادث
وفاقا قال برت ابيك من كل عيب به يدخل تحته عيب

واحد فان وجد عيبين برده قاضي خان باع شيئا على انه
بري من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب ولو شرط البراءة
عن عيب واحد وعن عيبين كان ذلك اقرارا بذلك العيب
شري عبدا وشرا اليه الباي من كل غايبة فالمراد منها في البيع
السرقه والابق والزنا ولا يدخل فيها الكي والدمل والتلول
والامراض ولو تبرأ من كل عيب يدخل فيه كل عيب وداوان
تبرأ من كل راء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكي والا صبح
الزايده واشترى قد بري وعن الامام الداء هو المرض
الذي في الجوف من طحال او كبد او خوراك ولو قال الباي
ابري من كل راء ولم يقل من كل عيب لا بري من كل العيوب
لان الداء يدخل في العيوب بدون عكسه باع امه وقال انا
بري من كل عيب منها فهو بري من كل عيب بها ولو قال انا
بري منها لا بري عن العيوب قال لغيره انت بري من كل
حق في قبلك يدخل فيه العيب شري ثوبا فاراه الباي
فيه خرقا فقال المشتري قد ابرأتك عن هذا الخرق ثم حاد
بعض الثوب من الباي فزاي الخرق فقال ليس هذا امثل ما ابرأتك
عنه كان ذلك شرا وهذا ذراع فالقول للمشتري وكذا
في زيارة بياض العين وكذا الواجرا من كل عيب بها او ابراه
عن عيوب بها ثم قال المشتري حدثك هذا بعد الابراء وكذا
لو قال ابرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدثك
بعد الابراء ولو قال ابرأتك عن البرص او عن العيوب او عن
برص او عن كل عيب فلو راي بعد ذلك عيبا وقال ما كان
هذا العيب بها يوم شريتها فالقول للباي الا ان يبرهن ان شري
علي ذلك فيكون له حق الرد في قول محمد لان عنده اذا قال
المشتري ابرأتك عن العيوب او قال الباي انا بري من

العيوب

العيوب لا يدخل فيه الحارث عند الباي وفي ظاهر مذهب الامام
وسي ان يدخل فيه للوجود عند العقد والحارث قبل التسليم
وتصح البراءة عن الكل باع عبدا او قال بريت اليك من كل عيب
بهذا العبد الا الاباق فوجده ابقاله رده ولو ذكر بدل قوله
الابق الا اباقه لا يرد له لانه اخراجه ابقا شراة فضمن رجل
للمشتري بحصته ما يحدث فيه من العيب من الثمن قال الامام
وسي يجوز ذلك فاذا وجد فيه عيبا ورده على الباي فله ان
يرجع على الثمن من حصته العيب من الثمن كما يرجع على الباي
شري عبدا فوجده به عيبا فقال رجل قد ضمنت هذا العيب لا يلزم
شئ باع ثوبا على انه بري من كل ما به من الخرق وكانت
فيه خروق قد خاطها او رقعها او رفاها فهو بري من ذلك
شري عبدا وقبضه ثم عرضه على البيع وقال لرجل اشتره
فانه في عيب به فلم يشتره فوجده به الشري عيبا له رده على
بايعه وقوله لا عيب به ليس باقرار بعدم العيوب ولو قال
اشتره فانه ليس بايق ثم وجده ابقا ليس له رده على بايعه
الفصل في القاس والمثرون فيما
يتعلق من العقود بالشروط وما لا يتعلق وما يصح تعليقه و
مالا يصح وغير بيان ما يقبل التاقيت وفيه بحث الغايبة وفيه سائل
تحريم الحلال تعليق التملكات والتقييدات بالشروط لا يجوز
اما التملك فكبيع وشرا وحبارة واستيجار وهبة وصدقة
ونكاح وافتراء واهرا خلاصة وفي شرح الطحاوي تعليق
الاطلاقات بالخطر جائز كتوكيل وطلاق وعتاق واذن
العبد في التجارة وتعليق التملكات بالخطر لا يجوز كبيع وهبة
وصدقة واهرا عن الدين وعزل الوكيل صح واما التقييد فكل
عن الوكالة وحجر على قن ورجعة واما التحكيم فلا يجوز
تعليقه عند س اذ فيه تملك الولاية ويجوز عند محمد لاطلاق

الولاية وتعليق القضا والوصاية والتولية واذن القن
بالشرط جاز وقيل كذا الولاية وقيل لا خلاصة بتعليق
التحكيم بين اثنين لاشان بالخطر او مضافا الي وقت في
المستقبل صح عند سراجي وبه يفتي وتعليق القضا والامارة
بالشرط مخوان يقول ان قدم فلان فانت امير هذه البلدة
او قاضيا صح صح بتعليق التكال بشرط علم الحال يكون
تحقيق كقوله لا خير زوجتي بنك فقال زوجها من فلان
قبل هذا فكذب به المخاطب فقال الاب ان لم يكن زوجها
من فلان فقد زوجها منك وقبل المخاطب فظهر كذبه
ينفع هذا ان التعليق بشرط كاي نخبز كما قال لها
انت طالق ان كانت التمساق تطلق لمحال تعليق البراءة
بشرط كاي يصح فلو قال لمديونة مال بين ده فقال
لفلان راده ام فقال كره راده بي بزار شدم از نو اراده
است صحت البراءة قال لا خير اذا جاعد بعثك منك بكذا
ان رضي فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعته منك
بكذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع بتعليق الامهات بشرط
كاي يصح ان لم يكن المال واجبا بسبب القرصى بان قال
اكر من از شئت بك ماه تر از نان دارم صح التاجيل
ولو قال لقمه اذا جاعد فقد انت لك في التجارة صح الاذن
ولو قال اذا جاعد فقد حجت عليك لا يصح ولو قال اذا جاع
غد فانت طالق صح لا لو قال اذا جاعد فقد راجعتك ولو قال
زوج الحيار ان لم افعل كذا فقد ابطلت خياري لا يبطل خياره
وكذا لو قال في خيار العيب ان لم ارده اليوم فقد ابطلت
خياره لا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم ارده
اليوم فقد ابطلت خياره ولو لم يقل بل قال لا يبطل خياره

عندا او قال ابطلت خياري اذا جاعد بطل خياره وتعليق
القبول في البيع بعد ما اوجب الاخر هل يصح ذكره لو قال
فروضتم جون بها بن رسدان دفع اليه الثمن في المجلس
جاز البيع استحسانا ولو قال ان ادبت ثمن هذا فقد بعث
منك صح البيع استحسانا ان ادب الثمن وقيل هذا على خلاف
ظاهر الرواية والصحيح انه لا يجوز قالت لزوجها خويشتن
خديوم ازني ابد ده دم شوي كفت فروضتم بدانم شرط
سه ناه روز اين ده دم من ده روز وركدمت وخر
قيل لا يصح هذا الخلق وقيل يصح وعليها تسليم ذلك لانه تعليق
الشرط القبول لا بشرط الاداء فقد نص في الكتاب على انه
لو قال لها ان اعطينيني الغا فانت طالق لم تطلق الا بالاداء
ولو قال علي ان اعطينيني الغا تطلق بالقبول وتعليق الاجازة
بالشرط باطل كقوله ان زار فلان بالثمن فقد اجرت ولو
زوج بنته ابالفه بلاد رضاها فبلغها الخبر فقالت اجرت
ان رضيت اني بطلت الاجازة ان التعليق يبطل خيار
الاجازة اعتبارا بان بدأ العقد قبل تبطل اضافة الاجازة
بان قال اذا جاعد فقد امرتك لانها تملك المنفعة وقيل
يجوز كالا اجازة وقيل بطل الاجازة لتعليق الملك بعوض
ولو قال امرتك هذا تصح الاعارة ولو قال اجرتك عدا
فغير اختلاف والمختار انها تجوز في الاجازة المضافة
اذا باع او وهب قبل الوقت بخي مجوز ما صنع وتبطل
الاجازة فلور عليه جيب بقضا او يصح في الهبة قبل
الوقت عادت الاجازة ولو عار اليه تملك مستقبل
لا خود الاجازة وفي فتاوي ظهير الدين قال اجرتك
هذه الدار راس كل شهر بكذا يجوز في قولهم ولو قال
اذا جاز راس الشهر فقد فاسختك لا يصح اجماعا ولو قال

فاستحكك عند الرواية فيه واختلف فيه المشايخ ولو عزله
 قبل الوقت في الوكالة المضافة ينزل عند محمد لا عند
 ولورج صحيح الرجوع اجماعا ولكن بشرط علم الوكيل ولو
 قال الامير لرجل اقدم فلان فانت قاضي بلد كذا او اميرها
 يجوز ولو قال ان انا ان كتابي فانت معزول ينزل بوصول
 وقيل لا وتعلق البراءة من الكفالة بشرط يجوز وقيل لا
 ولو قال المكفول عنه للمكفول جون يزيد قنار راسه
 مريرا ركنه فابراه لا يبر الكفيل لانها تعبير حوالة كما لو شرط
 في الكفالة براءة الاصيل ابتدا وقيل يبر قال للعاقل اذا جا
 عند فقد عفوتك عن العود لا يصح لمعني التملك ولو قال
 لعزيم ان كان لي عليك دين فقد ابرأتك وله عليه دين
 بري اذا علق بشرط كايين يجوز ولو قال كبرت وام
 رار من بعد از سرت من از اكر دم يكون وصية ولو قال
 لمديون ان ست انا فانت بري او في حل جاز لانه وصية
 ولو قال له ان ست فانت بري لا يصح لتعلق بخطر ولو قال
 كل حق يجب عليك لي فقد ابرأتك لا يصح وكذا اضافة
 الا بر الى ما يجب في الزمان الثاني ولو قال لمديون الدنانير
 العشرة التي عليك اعطني منها خمسة ووهبت منك الخمسة
 الا بر سواء اعطاه الخمسة او لا لانه تجيز الا بر لتعليقه
 الا بر بان المرأة لو قالت لزوجه اطلقني ولك الف درهم
 فطلقها لا يجب له شيء ولو قال ابرأتك عن الخمسة علي
 ان تدفع الخمسة حاله فان كانت العشرة حاله صحيح الا بر لان
 اذا الخمسة يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعلق الا بر بشرط
 تعجيل الخمسة ولو موجلة بطل الا بر فاذا لم يعطه الخمسة
 حالا صح تعلق رعي الولد بان قال ان كانت امي حاصلا
 فهو سي وبطل تعلق الاقرار بان قال فلان علي الف

درهم ان هبت الرج ولو قال له علي الف ان مت لزوجه الا لعف
 عاش او لا يقول الحفيظ فلي هذا ينبغي ان يقيد بطلاق
 تعلق الاقرار بما اذا كان بشرط غير متعارف ففي اطلاق كلامه
 نظر قال وصح تعلق الكفالة بشرط متعارف نحو ان قدم فلان
 او ان استحق المبيع فانا ضامن ولو شرط محضا مخران رجل
 فلان الدار وان هبت الرج وان جاء المظهر صحيح الكفالة
 لا الشرط خلاصة الكفالة بشرط متعارف تصح الكفالة والشرط
 وغير متعارف وهو ما ان اكفل فلان علي فلان علي ان يكفل له
 فلان بطل الشرط وصحت الكفالة يقول الحفيظ وكذا في الهداية
 ايضا لكن في فتاوي قاضي خان ان تعلق الكفالة بشرط غير
 متعارف لا يتصح وان غلقت بها هو شرط محض لا يصير كفيلة
 وسياق في فصل التصرفات الفاسدة نغلق عن الدرر والفر
 ان في المسئلة روايتين وفيه تفصيل فليظن انه فانها مرسومة
 صح وما جاز تعلقه بالشرط لا تبطل الشرط الفاسدة كطلاق
 وعنف وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يصح تعلق الامتكان
 ولا يلزمه ويصح تعلق تسليم الشفعة بان قال ان اشتريت
 انت فقد سلمت الشفعة فلو اشتري غيره فهو علي شفعته
 ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسدة ويبطل الاجل
 به ولا يجوز تعلق الكتابة بشرط ويبطل بناسده قال صاحب
 جامع الفصولين اقول هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو
 كاتب عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة هم الكتابة ويبطل
 الشرط ففي هذه الصورة لا يبطل الكتابة بفناء الشرط
 درر غفر ما ذكر في فصول الحايكي من قوله اولا وتعلق
 الكتابة بالشرط لا يجوز الحايكي علي كون الفاسد في صلب
 العقد وما قال ثانيا الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف

يصح الي اضره سبي علي كون الشرط زايده اليس مع فساد في صلب
العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالفاسد دون الثاني
فلما وجه لما قاله بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم علي اطلاقه
لان الخ صرح واصافه الوكالة نصم فلو قال لغيره بعه عند اقباعه
اليوم لم يجز ان لا يكون وكلا قبله وكذا العتق والطلاق
ولو قال اشترى اليوم ففعله عند اقباعه روايتان وجه الجواز
ان ذكر اليوم للتجديد لا للتوقيت الا ان ادل الدليل عليه والصحيح
عدم جوازه فاصحى فان ولو قال بعبدي اليوم او اشترى لي عبدا
اليوم او اليوم او اعتق عبدي اليوم ففعله عند اقباعه روايتان
قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى
وذكر اليوم للتجديد لا للتوقيت الوكالة باليوم الا ان ادل
الدليل عليه بكلمة وكلمه ببيع عبده غدا فهو وكيل غدا وبعد
غدا ليس بوكيل قبل غدا صح ويصح تعليق الهبة بشرط سلام
مخو وصحتك علي ان تعوضني كذا ولو شرطت مخالفا صح الهبة
لا الشرط خلاصه تعليق الهبة بالشرط فاسد لو ذكر بكلمة
ان ولو ذكر بكلمة علي فلو كان شرطه سلاما صححت الهبة
لا الشرط خلاصه ولا تبطل الشراكة بالشرط الفاسد
وقيل لو كان في المضاربة شرط بطل الشرط لا المضاربة والبيع
بالشرط ان كان بكلمة علي فلو كان الشرط مما يقتضيه العقد
صح البيع ولو مما يخالف مقتضى العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
فسد البيع ولو كان الشرط بكلمة ان كقول بعت ان كان كذا
بطل العقد سواء كان نافعا او ضارا او كيف ما كان الا في
صورة وهي ان يقول بعت ان رضى به فلان ويجوز ان وقت
ثلاثة ايام يعني بالخيار خلاصه العقود الثلاثة عقد يتعلق
بالشرط المجازي وهو ذكر البدل لا يصح هذا العقد الا ببدل

منطوقا وينبغي ان يكون معلوما حلالا مما يجري فيه التملك
والتملك والشرط الفاسد يفسد كبيع وشرا او جارة و
قسة وصلح من مال وعقد لا يتعلق بالشرط المجازي والشرط
الفاسد لا يبطله كالكاح وظلم وصلح عن دم الحد وعتق علي
مال فمذه العقود نصم بل لا يكره بدل ويجوز بدل مجهول ومعلوم
وحلال وحرام وعقد يتعلق بالشرط المجازي وهي نوعان
نوع يفده ونوع لا يفده وهو عقد الكتابة وانه يتعلق
بالشرط المجازي من حيث انه لا تنفك الكتابة الا ببدل لمذكور
في العقد فان كان الفاسد قويا ودخل في صلب العقد ففسده
بخوان يكاتب علي بدل حرام او مجهول قال وذكر كرت هذا
السئلة جارة او ضم من هذا في زيارات الامام قاضي
خان حيث قال العقود التي يتعلق مقامها بالقبول ثلاثة اقسام
فسم يبطله الشرط الفاسد وجهالة البدل وهي مبادلة مال بمال
بيع واجارة وقسة وصلح عن دعوي المال وقسم لا يبطله
الشرط الفاسد ولا جهالة البدل وهو معاوضة مال مالمس بمال
كنكاح وظلم وصلح عن دم الحد وقسم له شبهه ببيع وكاح وهو
الكتابة يبطلها جهالة البدل ولا يبطلها الشرط الفاسد واذا جمع
بين شيئين فقبل العقد في احدهما ففي القسم الاول لا يجوز
سمي لكل واحد منهما بدلا ولم يسم وفي الثاني لا يجوز علي كل
حال وفي الثالث ان سمي لكل واحد منهما بدلا جاز والا فلا
وفي الخلاصة ايضا تعليق الرجعة بالشرط باطل وكذا اضافتها
الي وقت مستقبل كالنكاح كما اذا قال اذا جاء عند فقد راجعتك
وانما يجمل التعليق بالشرط ما يجوز ان يخلف به ولا يخلف
بالرجعة يقول الحقير في اطلاق كلامه نظرا لان عدم التخليف في
الرجعة انما هو قول الامام واما عند من يخلف وبه ينبغي

كما تنص في فصل التخليق ففي هذا ينبغي ان يصح تعليق
الرجعة بالشرط على قولها كما لا يخفى وفيه ايضا عزل الوكيل
لا يحتمل التعليق بالشرط تعليق العزل بالشرط صحيح الطلاق
على مال او بدونه والعق والصلح عن دم الجدة وعن الجراحة التي
فيها قصاص حال او موجد لا يبطل بشرط فاسد وكذا خيار
العصب وصاية الوديعة والعارية ان ضمنها رجال بشرط
فيها حوالة او كفالة لا تبطل بالشرط تعليق الوقف بالشرط
لا يصح في رواية تعليق الوصاية والوصية جازي تعليق ايجاب
الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزم القرض بالشرط حرام
والشرط ليس بلام بان يقرض على ان يكتب الي فلا ت
حتى يوفيه ربه تعليق الربيع بالشرط باطل وله الرد
بالعيب كالوقال ان لم ارد هذا الثوب المعيب عليك اليوم
فقد رضيت بالعيب وتعلق الربح بالشرط صحيح كما لو
قال ابطلت خياري اذا جاء عند او عند اعداؤه لا يبطل
بشرط فاسد صورته بالوصال الاسام على مال معلوم
على ان ياخذ ذلك من الروس خاصة او من الاراضي خاصة
لا يصح الشرط صح وجملة ما لا يصح تعليق بشرط ويبطل بقا
ثلاثة عشر بين وقسمه واجارة ورجعة واصلح عن مال واجر
عن دين وعجز مازون وعزل وكيل في رواية واجاب اعتكاف
ومزارعة وساقاة واقرار ووقف في رواية يقول الفقير
لم يذكر الحجر في الكنز والخلاصة وانما ذكر بدل ذلك في الكنز
التحكيم وفي الخلاصة الاجازة بزي سحجة بعد ذكر الاجازة
براهمة ولعل في هذه المسائل اختلاف المشايخ والله
اعلم ثم ان صاحب الدرر والفرقيد الا برأى الدين بقوله
الاذا علق بشرط كالمين اي واقع هي لوقال لمديونة مال

من به فقال شريك تور دام فقال المدي اكراده في بيزا
ارشد ان ترا ورايه استصحت البراة لان هذا التعليق
البراة بشرط كالمين انهي صح وما لا يبطل بشرط فاسد ستة
وعشرون طلاق وخلق مال او بدونه ورهن وقرض وهبة
وصدقة واجارة وصية وشراكة ومضاربة وقضا وامارة
كفالة وحوالة وغصب واذن قن ودعوة ولد واصلح من قصاص
حالا او موجدلا وعقد ذمة وجناية غصب ووديعة وعارية
ان ضمنها رجل بشرط فيها كفالة او حوالة وتعلق الرد بعيب
بشرط وتعلق الرد بخيار بشرط بشرط وعزل قاضي وتحكيم
عند محمد لا عند س خلاصة وعق مال او بغير مال ووكالة واقالة
ونسب ودعوة ولد ورر غرر والصلح عن دم الجدة وكذا الابراء
عنه ولم يذكره الكفاة بالصلح اذ ليس بينهما كثير فرق فان
الولي لو قال للقاتل عمدا ابرأت ذمتك على ان لا تنتم في هذه
البلدة مثلا او صالح مع جميع الابرار والصلح ولا يعتبر الشرط
والصلح عن الجراحة التي فيها قصاص والصلح عن جناية المنصوب
وعن جناية الوديعة وجناية العارية ان ضمن موجبات الصلح
في الصور المذكورة رجل بشرط فيها كفالة او حوالة مع الصلح
وبطل الشرط صح ولا يصح تعليق النكاح بشرط ولا اضافته
ولكن لا يبطل بشرط ويبطل الشرط وكذا حجر المازون يبطل
الشرط لا الحجر وهذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف
وعز متعارف زبلي وكتابة ان لم يكن الشرط راخلا في صلب
العقد اذ لو دخله تفد به الكتابة قاضي خان الوكالة تقبل
التعليق بالشرط اي بشرط كان خلاصة وفي الفتاوى الوكالة
بما تقبل التاقيت في رواية حتى لو تصرف الوكيل بعد مضي الوقت
لا يصح وفي فتاوى شمس الاسلام يصبر وكبلا بعد الشهر

وفي رواية بصير وكلا مطلقا اشباه من ملك التبرج ملك
التعليق الا لو قيل بالطلاق ملك التبرج لا التعليق ومن
لا يملك التبرج لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك او سببه
عدة وجملته ما يصح اضافة الى زمان اربعة عشر اجارة
وفسخها ومزارعة ومضاربة ووكالة وكفالة وايضا وصية
وقضا وامارة وطلاق وعتق ووقف ومساكنة وما لا يصح
اضافة الى زمان عشرة بيع واجازة وفسخ وقسمة و
سركة وهبة ونكاح ورجعة وصلى عن مال وابعاد رهن
اشباه البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً شرط
رهن وكفيل واحالة معلومين واستهاد وضياع ونقد ثمن الى
ثلاثة وتاصيل الثمن الى معلوم وبرائة من العيوب وقطع الثمار
المبيعة وتركها على الفحل بعد اراكمها على المني به ووصف
سرقوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن ورده بعيب
وجد وكون الطريق لغير المشتري وعدم خرف في المبيع عن
ملكه في غير الارضي وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها
حلوياً وكون الفرس هلالاً وكون الجارية ما ولدت واينما
الثمن في بلد اخر والحمل الى منزل المشتري فيا له حمل بالانثى
وحذو النعل وخرز الحنف وجعل رقعة على الثوب وضياطها
وكون الثوب سداً سياً وكون السويق ملتوتاً سمين
وكون الصابون متخذاً من كذا جرة من الزيت بيع الابح
ان اقال من فلان وجعل الدار ببيع والمشتري يذمي بخلاف
اشترط ان يجعلها المسلم سجداً او يرضي الجيران اذا
بلغهم في بيع الدار الكل من الخائفة كذا في الاسطباة والنظائر
بحث الغاية لو شري شيئاً بخيار الى عند دخل الفد في الخيار
ولو اجل الثمن اليه لم يدخل كذا في حلف ليقضين رينه

الي

الي خمسة ايام لا بحث ما لم تنفك الشمس من اليوم الخامس
وكذا في لا يحكم فلاناً الى عشرة ايام دخل العاشر وكذا في
ان تزوجت الي عشرة سنين دخلت العاشرة وكذا لو اضر
الي خمس سنين دخلت الخامسة كذا في قال البخاري هذا
بخلاف اصلح كما هو مذکور في الاقرار بدراهم الي عشرة وكذا
مخالفاً لما في عمارة الكتب من ان الغاية في الاجابة لا تدخل
اذا صدر لا يتناول الغاية فلما لم يملك ويمكن ان يكون
فيه روايتان ويمكن ان يكون عدم دخولها في نحو الاجابة
الي رمضان والدخول في نحو الاجابة الي خمس سنين والغارق
هو المعروف بقول الحنفية بل الغارق هو ما ساق في بعد سطر من
من قوله ان وقت البين بها الخ في بخلاف الحلف الي يوم الخميس
فانه ان لم يقض حتى طلع الخميس لم يفسخ بحيث يجعله غايته
وهي لا تدخل ان لم تكن غايته اخراج بخلاف الخمسة ان وقت
البين بها وبدون الخامسة لا تحقق الخمسة قال صاحب جامع
المصنفين اقول هذا يستقيم على مذهب سوسم ولا على مذهب
الامام علي ما قرر في مسئلة الاقرار بقوله علي من درهم الي عشرة
يدخل العاشر عندها بما ذكر من الدليل ولا يدخل عند الامام
لعدم تناول الصدر ولكن عن الامام روايتان غايته البين
يدخل في رواية للثنا ولا في ظاهر الرواية للعرف فعلى هذا
ينبغي ان تكون له روايتان في كل واحدة من مسئلة الخمس
والخمس واما الفرق المذكور بينهما فلم يرو عن الامام في الكتب
المشهوره ولكن له وجه ذكر في سنة الغاية لو كانت غايته قبل
تكملة نحو بيعت هذا البستان من هذا الحايط الي ذلك الحايط
واكملت السكة الي راسها لا يدخل تحت الغيا ولو لم تكن
غاية قبل تكملة فلم يبتا ولها هذا الكلام فكذا في نحو اتوا

الصيام الى الدليل فيكون لمدا الحكم ولوتا ولها الصدر يدخل
الغاية نحو رايكم الى المرافق قال صاحب جامع الفصولين
اقول الغاية بالي وسنة السمكة والحايطة والصوم وتاجيل
الدين وقوله تعالى فتنظروا الى بسرة لم يدخل وفاقا وفي قرأت
الكتاب من اوله الى اخره وفي خذ من مالي من درهم الى مائة
وفي اشترى هذا من مائة الى الف يدخل وفاقا والمرفق
يدخل في الفصل عندنا خلافا لغيره وفي علي من درهم الى
عشرة قال الامام لا يدخل العاشر لانه لم يتناول الصدر
ولم يدخله ابو يوسف ومحمد لانه ليس بقائم بنفسه وكذا لو قال
انت طائف من واحدة الى ثلاث فغلي هذا الخلاف وعمل
في كشف البرزوي مذهب الامام في مسألة الطلاق بان
الاصل ان لا تدخل الغاية وقال الامام لو باع بخيار الى
رجب تدخل الغاية اذ الصدر يتناولها فاستقطت ما ورعها
مجلدا في الوباغ موجلا الى رجب فان مطلقة نصف يوم او
ثلاثة ايام او شهر وبه يعني التابيد فلم تدخل الغاية
مخلاف الخيار فان مطلقة يقتضي التابيد فدخل الغاية
وقالا لا تدخل اذ الاصل ان لا تدخل الا بدليل وعلي هذا
التاجيل في اليمين في رواية الحسن وقوله كقولهما في ظاهر
الرواية اي لا تدخل وصورة حلف لا يكملها الوعد وذكر في
بعض شروح البرزوي ان الي لانها الغاية مطلقا فادخل
وما لا يدخل لا يكون الا بدليل يقول المختبر مساق كلامه يشعر
بضعف هذا المذهب وليس الا مركز ذلك لما ذكره العلامة
الفتا زاني في التلويح بقوله اختلفوا في ان المذكور بعد
الي هل يدخل فيما قبله حتي يستعمل الحكم ام لا والمحققون
من النخبة علي ان الي لا تقيد الا انتهائها الغاية من غير ذلك

علي الدخول وعدمه بل هو راجع الى الدليل قال وتختصه ان
الي لانها به فجاز ان يقع علي اول الحدودان يتوغل في السمان
لكن تمنع المجاوزة لان النهاية غاية وما كان بعده شيئا لم يتم
غاية وقال بعد اسطر واختار ما مر من انه لا يدخل علي الدخول
ولا علي عدمه بل كل منهما يدور مع الدليل ولهذا يدخل في
قرأت الكتاب من اوله الى اخره بخلاف قولنا قرأته الى باب
القياس مع ان الغاية من جنس لغيا اه قال صاحب جامع
الفصولين ولم اجد في كتب الاصول والغرض صابطا كافي
يخرج عليه هذه الفرقة المشتتة خاليا عن الاشكال فان
حاصل البرزوي ان الغاية لو قايمة بنفسها لا تدخل كالدليل
في الصوم الا ان يتناول صدر الكلام فان قيل هي قايمة بنفسها
اذ الاصل عدم الدخول فلما لم تدخل يقال علي تقدير التسليم
المعتبر هو تناول الصدر والاشكال بغاية في الخيار وكذا
يشكل براس السمكة فانه كمرفق في تناول الصدر والغنام
مع انه لم يدخل وصورة حلف لا يكمل السمكة الي راسها
وكذا يشكل بقوله خذ من مالي من درهم الى مائة وبقوله
اشترى هذا من مائة الى الف فان تمام المائة وتمام الالف
يدخل مع انه كالعاشر في مسألة الاقرار وحاصل كشف
البرزوي ان الصدر لو تناول الغاية يدخل ولو قايمة بنفسها
كمرفق والافلا كالعاشر وهذا يشكل براس السمكة فانه
كمرفق مع انه لا يدخل وكذا يشكل بما مر من تمام المائة والالف
وحاصل المنار ان الغاية لو كانت قايمة بنفسها لا تدخل
كقوله من هذا الحايطة الي هذا الحايطة وان لم تكن قايمة بنفسها
تدخل لو تناولها الصدر كمرفق والافلا كالدليل في الصوم
وهذا يشكل براس السمكة فانه كمرفق مع انه لم يدخل

وكذا ينكح بغاية الخيار فانها تدخل مع انها قائمة بنفسها فان
 قيل انها غير قائمة يقال علي تقدير تسليمه ينكح بظاهر الرواية
 في تأجيل اليمين ان الغاية لا تدخل فيه واجبا هذا الصابط
 بخلاف الاولين لانه جعل المرفق والدليل مما ليس بقاءيم
 بنفسه بخلاف الاولين يقول الحقير لا شك ان جعلهما
 مما ليس بقاءيم بنفسه ليس بصواب لان المراد بكون الغاية
 قائمة بنفسها كونها موجودة قبل التكلم غير مفتقرة في الوجود
 الى المعيا كما ذكر في التلويح والله اعلم قال صاحب جامع
 الفصولين ايضا وكذا سائر الصواب المذكورة في غيرها
 من الكتب لا تخلو عن خلل فالظاهر لي من مسائلهم في هذا
 المقام ان الاصل عند الامام ان لا يتغير عما كان قبل الحكم
 من دخول وعدمه الا بدليل وبويده اعتبار ما تناول الصدر
 وعدمه فدخل تمام المائة وتمام الالف بدليل الابعة
 وقرينة الحال والسماحة وخرج راس السمكة مع تناول
 الصدر ودخوله قبل التكلم لتلايلها ذكره الا برمي انه لو
 قال اكلت الى نصفها لم يدخل النصف الاخر والا لزم ان يخلو
 ذلك الى عن الغاية وخرج غاية اليمين في ظاهر الرواية للعرف
 والاصل عندها ان لا تدخل الغاية الا بدليل فدخل العاشر
 في الاقرار لانه ليس بقاءيم بنفسه ان لا تحقق له الا بتبعيته
 قبله ودخل الاخر في قوله قرأته من اوله لآخره لانه سبق لاحاطة
 القراءة ودخل المرفق بفعلها النبي صلى الله عليه وسلم حين تعليمه
 فان قيل فينبغي كون غسل المرفق واجبا او سنة يقال بان
 فعله عليه السلام لما كان للتعميم التحق ببيان القدر الغرض
 ويمكن ان يكون الاصل عند الكل ان لا تدخل الغاية واختلاف

في المرفق جارضي او غيره قال والمحق ان يعتبر العرف في امثاله
 ان المتكلم انما يريد بكلام في امثاله ما هو المتعارف
 فينبغي ان يراد العرف ولا يتركب الا بدليل كدخول
 المرفق بغسل النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحقيقة اختلافهم
 في السائل شاملا لاختلافهم في اعتبار العرف وبدل علي
 اتحاد الاصل واعتبار العرف ما ذكر في طلاق اهداية
 لوقال انت طالق من واحدة الى ثلاث يقع واحدة عند زفر
 وهو القياس ان الغاية لا تدخل في المعنى وعندها يقع الثلاث
 استحسانا وهو ان مثل هذا الكلام يراد به الكل عرفا
 كقولك خذ من مالي من درهم الى مائة وعند الامام يقع
 ثنتان اذ يراد بمثل اكثر من الاقل والافضل من الاكثر
 فانهم يقولون سني من ستمين الى سبعين ويريدون به
 ما ذكرنا وارادة الكل في طرية طريق الابعة كما ذكر
 ان الاصل في الطلاق الخطر لا الابعة ثم الغاية الا وط
 لا بد ان تكون موجودة لترتب عليها الثانية ووجودها
 هو وقوعها بخلاف البيع لان الغاية فيه موجودة قبل البيع
 اه قال هذا ما يتيسر لي في هذا المقام والله اعلم بالصواب
 تلويح الغاية لا تدخل في الاجل بالاتفاق كما في الاجارة
 وروي عن الامام انها تدخل في اجال الايمان قال الامام
 السرخسي وفي الاجال والاجارات لا تدخل للغاية لان
 الطلق لا يقتضي التأييد وفي تأخير المطالبة وتمليك المنفعة
 في موضع الغاية شك وكذا في اجل اليمين لا يدخل في ظاهر
 الرواية من الامام وهو قولهما لان في حرمة الكلام وجوب
 الكفارة بالكلام في موضع الغاية شك سائل التوقيت

في اليمين لا حلف لا يكلم الي صفر لا يدخل صفر في يمينه في ظاهر
 الرواية للمعرف قال سوكتند خور دكه تا صفر مثلث خور
 وزوز اول صفر في خور افشما انه لا حيث لما سرفي الوفا
 شني حلف تاه روز مثلث خور دور ووردم خور دكا يني
 ان حيث كما يدخل العاشر في لا يكلم الي عشرة ايام و لو
 حلف تا روز جمع خور دور ورجعه خور لا حيث يقول
 الحفر في اطلاق قوله يني ان حيث الي اخره محل نظر لما
 مر ان في اجل اليمين لا تدخل الغاية في ظاهر الرواية عن
 الامام قصص حلف تا روز جمع هو روز يني فيك لو بها
 ثم هر و او اد تا روز جمع نيامد لا حيث قط تا قيت
 اليمين مرة يكون بالفاظ التاقيت ومرة بالتقييد بوقت
 والفاظ التاقيت مدام ومارمت وحي والي فلو قال
 ان فعلت كذا مارمت في بخاري فكذا فخرج منه لامر
 ثم عار و فعل قبل العود او بعده لا حيث لتاقيت اليمين
 الي غاية فلم يبق بعدها واليمين تقع علي ذات الحالف
 لا علي ولاية حتي لا يختلف الجواب بين كونه اميرا وغير
 امير و لو قال مارمت في هذه الدار فخرج باهله و متاعه
 و فعل لا حيث و لو خرج بنفسه و اهله و متاعه فيه ثم عار
 و فعل حيث لوقوع اليمين علي سكناء فلا يبطل اليمين
 الا بانتقال يبطل به السكنى هذا اذا كان الحالف مما نسب
 اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان كان في عيال الغير اذا
 خرج بنفسه يبطل اليمين وكذا ما دام فلان في هذه الدار
 ان كان ينسب اليه الدار بالسكنى لا بد ان تبطل سكناء
 لا ارتفاع اليمين ولا يبطل اليمين بخرج نفسه هذا اذا
 حلف بالعربية ولو بالفارسية بان قال فلان درين

خانه استا فخرج بنفسه علي عزم ان لا يعود يبطل اليمين
 سن قال ان دخلت دار فلان مدام فلان فيها فكذا
 ثم ان فلانا تحول عن تلك الدار زمانا ثم عار قبل حيث
 و قيل لا و به اخذ المقيم ابو النيث وعن محمد مثله وقال محمد
 ما كان مثل مدام و سئل عن قال لا اكلمه مدام علي
 هذا الثوب او ما كان او ما زال علي هذا الثوب فلو
 نزع ثم لبسه ثم كلم قال محمد بن خلفه قال ان كلمتك
 مارمت في هذه الدار فكذا فخرج ثم عار وكلمه لا حيث
 و لو قال ما كنت بدل مارمت حيث والفرق انه يكون
 كون بعد كون ولا يكون ريمية بعد ريمية وتفسير ما
 رمت تا تواردين سراي ايدري وتفسير ما كنت
 تا لقي ادرين سراي اندر باشي يقول الحفر وقد مر
 في او اسط فصل الامر باليد نقلا عن فثين انه قال ان
 تزوجت عليك مارمت في نكاحي او ما كنت فامر لك
 بيدك فابانها ثم تزوج عليها اخري ففي قوله مارمت
 في نكاحي لا يصير الامر بيدها وفي قوله ما كنت فكذلك
 علي رواية ٢ لكرهي فانه ذكر ان مارمت وما كنت سوا
 شين سئل عن قال لا مرا انه تا وزن من باشي اكريك
 ماه ان تو اعنايب سوم امر نويد ست تولت طلقني نفسك
 متى شئت فخالعها ثم تزوجها ثم غاب شهر فلي قيا س
 ما روي عن محمد لا يصير الامر بيدها وعلي قيا س سن
 امرها بيدها و لو قال ان تزوجت عليك مارمت في
 نكاحي او مارمت اسرافي فكذا فلو طلقها ثانيا او خالعا
 ثم تزوج عليها لا حيث و فاقا سواء تزوجها في العدة

او بعدها لانها النكاح بالخلع والطلاق البين واليمين
 موقفة الى غاية كونها في نكاحه فبزواله انتهى اليمين
 قال تانوزن مني اكر فلان كاركتم تراز من بيلك طلاقا ففعله
 حتى وقع الرجم فزجرها ثم فعله مرة اخرى فلابق وهو
 الصحيح ان اللفظ لا يقتضي التكرار وتقوم الوقوع نظرا
 الى بقا النكاح من لو قال ان وطنتك سارت سرافي
 فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان يطلقها بايضا ثم يزوجها
 فلا تطلق بوطنها قال ان دخلت دار فلان سارا ام فلان
 فيها فكذا فانتقل فمار فدخلت اختلف فيه المشايخ
 والصحيح انه لا يقع وكذا عن محمد بن سارست في هذه
 الدار عبارة من قوله سكنت ونص الغضلي ان نقل
 الادل والمستاع ليس بشرط متى لو حلف لا يشرب
 سارا ام بخاري فيخرج بنفسه فقط ثم عاد وشرب
 الا اذا عني بعقوله سارست ان يكون بخاري وطنا له خلاصه
 يجب ان يعلم ان كلمة سارا ام وسارال وما كان غايه
 ينهي اليمين بها فاذا حلف لا يفعل سارا ام بخاري فاذا
 خرج انتهى يمينه فاذا عاد وفعل ذلك الفعل لا يحنث
 وابواليث شرط الخروج مع اهله ومتاعه كقوله والله
 لا املك سارست في هذه الدار والغضلي لم يشترط
 الخروج مع الادل دررغرر اذا وجد الشرط في الملك
 سخل اليمين الى الجزا اي يطلق اليمين ولا يترتب عليه
 الجزا واذا وجد في غير الملك سخل لا الى جزا اي
 يطلق اليمين ولا يترتب عليه الجزا فان قال ان دخلت الدار
 فانت طالق ثلاثا فاراد ان تدخل الدار ولا يقع الثلاث

ففيلة ان يطلقها وتنقض عدتها فتدخل الدار حتى يطلق اليمين
 ولا يقع الثلاث ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع سبت
 بطلاق اليمين وانما قلنا وتنقض عدتها لانها ان دخلت
 في العدة يقع الثلاث توقيت الكفالة وفي الخلاصة عن
 س في غير رواية الاصول لو قال الكفيل للطالب كفلت
 لك بنفس فلان شهرا يتوجه المطالبة اليه من حين كفلت
 الي ان يمضي شهر فاذا مضى شهرا سقطت المطالبة اما لو
 قال الي شهر فلا يطالبه في الشهر ويطلبه بعد مضي الشهر
 قال الامام الحلواني وهذا اعلى خلاف ما يظنه العوام من
 انه اذا قال من فلا شر ان يرفتم خرانا بك سال انه يطالبه
 تسليم النفس الى السنة قبل كسني الاجل ولا يطالبه بعد
 مضي وليس الامر كما يظنون بل بالعكس الا ان يزيد الكفيل
 ويقول هر لاه كه خواجه يتوهم سب ارش في يطالبه في السنة
 وبعدها والحيلة ان يزيد الكفيل في كفالة فيقول ان الكفيل
 لك بنفس فلان الى كذا من الاجل ثم لا كفالة لك به علي
 بعد ذلك وانما يجري فاذا قال ذلك فانه لا يطالبه في الحال
 ولا بعد مضي الاجل يقول الحقير يورده ما في كفالة قاضي خان
 لو قال للطالب فلان نفسه علي الى شهر فاذا مضى الشهر
 فانما سب بري لله قال محمد بن محمد بن شيا قاضي خان
 لو قال ان الكفيل الي شهر يصير كفيلة بعد الشهر الا انه لو
 سلم نفسه قبل الشهر بري من الكفالة لانه سلم بعد السب
 ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كفيلة ابد قبل
 الشهر وبعده واعتماد اهل زماننا علي انه لو قال بالعربية
 كفلت بنفس فلان شهرا يكون كفيلة في الحال وانما مضي
 الشهر لا يتبع الكفالة ولو قال الي شهر يخرج العاصي عن

الكفالة بعد الشهر كذا في كتاب الدعوي من فتاوي قاضي
خان وفي كتاب الكفالة منها كفل بنفس رجل الي ثلاثة ايام
ذكر في الاصل انه يصير كفيلة بعد الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال
لاسراة انت طالق الي ثلاثة ايام فانها تطلق بعد الثلاثة وعن
س انة يصير كفيلة في الحال قال الفقيه ابو جعفر وذكر الثلاثة
لناخير المطالبة الا في ثلاثة لا تاخير الكفالة لانه لو سلم بنفس
المكفول به قبل الثلاثة يجبر الطالب علي القبول كمن عليه دين
موجب لو عجل قبل حلول الاجل يجبر الطالب علي القبول والمراد
بما ذكر من الاصل ان يصير كفيلة مطالبا بعد الثلاثة وغيره من
المشايخ اخذوا بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفيلة في الحال
فان امضت الثلاثة قبل تسليم النفس يصير كفيلة ابد الا يخرج
من الكفالة ما لم يسلم وقال الامام الحلواني في قول س بطالب
الكفيل في الثلاثة ولا يطالب بعدها هذا اشبه بعرف الناس
وعن س في رواية اضرب لو قال انا كفيل بنفس فلان ثلاثة
ايام يصير كفيلة في الحال واذ امضت الثلاثة لا يبقى كفيلة ولو
قال الي ثلاثة ايام يصير كفيلة بعد الثلاثة كما ذكر في الاصل وروي
ان الامام الفضلي كان يحبه هذه الرواية يقول الخبير وذكر
قاضي خان في كتاب الدعوي ان الفضلي كان يقول في حق الرواية
الثانية وهذا اشبه بعرف الناس ولعل مراد الفضلي عرف
اهل بلده فقط اذ الاشبه بعرف اهل الامصار في كل الاعصار
انما هو الرواية الاولى كما يشهد بذلك ما مر انفا من قول
الحلواني انه اعلم قال وبعض المشايخ قالوا لو قال بزر فتم
من فلاسراة انا و زور ولم يسلم حتى مضت العشرة يرفع
الكفيل الاسراة الي القاضي حتى يخرج به عن الكفالة وبه كان ينبغي
الامام ظهير الدين ومجيبه عن مجدي لو قال انا كفيل بنفس

فلان من اليوم الي عشرة ايام يصير كفيلة في الحال وبعد العشرة
لا يبقى كفيلة بالاتفاق لانه وقت الكفالة بمسرة ايام والكفالة
بما تقبل ان اقيت ولو قال كفلت بنفس فلان الي عشرة ايام
فان امضت فانما برمي قال الفضلي لا يكون كفيلة الا في العشرة
ولا بعدها كفل بنفس رجل علي انة ان لم يواف به عند فعله
س الطالب علي فلان اخر حازا سخا نا وهو قول محمد لافيا
وهو قول س عنه كفل بنفسه الي شهر علي انة برمي
بعد الشهر فهو كما قال والتوكيل الي عشرة ايام هل ينتهي
بضمها الاصح انة لا ينتهي يقول الخبير في كلامه جث من وجهين
الاول ان قوله فهو كما قال غير مسلم لمخالفته لما مر عن محمد وعن
الفضلي والحلواني من انة لا يصير كفيلة اصلا واحتمال كون
المسئلة خلافة بعيد ولو كان كذلك لا سيرا اليه في الخلاصة
او الثانية ولم يتوضه فيهما الثاني ان قوله الاصح انة لا ينتهي
محل نظر لانه وان ذكره صاحب الخلاصة ايضا كذلك لكن مر
قبل خمسة اوراق خلا عن صح انة لو قال اشتر لي كذا اليوم
فسراة عند انا لصحيح عدم جوازها وهو موافق لما مر في فتاوي
قاضي خان والله اعلم بتحريم الحلال وفي زنا نحنا افتوا
في قوله انت علي حرام وحرام برمي حرام وهو جمل خلاست
وابر من حرام ان يطلق باين بالاتفاق وان لم يولد لعرف وكذا
حلال الله علي حرام وكذا احلال ايزد حلال خذ اي وحلال
السلمين مختارات لو قال حلال الله علي حرام او كل حلال علي
حرام فهو علي الطعام والشراب اسخا نا الا ان ينوي غيره
وقال الشافعي ينع به الطلاق بلانية لغلبة الاستعمال بالعرف
وعلي الفتوي ولذا لا يخلف به الا الرجال ولو علقه بفعل
ستقبل ثم وجد اسطر فالحكم فيه الطلاق لوله اسراة والا
فالکفارة قال ان فعلت كذا فالاحلال علي حرام وقد كان فعله

طلعت امراته ولو لم تكن له امرأة فلا شيء عليه لانه بين غموس قال
 لامرته ان تزوجت عليك ما عشت فلال الله علي حرام ثم
 تزوج عليها يقع علي كل من القديمة والحديثة تطليقة ثم اذا
 حلف بهذه اللفاظ علي فعل في المستقبل ففعله وليس له امرأة
 لزمت الكفارة ولو له امرأة وقت اليمين فانت قبل الشرط
 او بانت بلاعة ثم با شر الشرط فلا كفارة لتعين الطلاق
 وقت تكلمه وان لم تكن له امرأة وقت اليمين فترجى امرأة
 ثم با شر الشرط قيل تطلق الزوجة وقيل لا وعليه الفتوى
 كما يصح اضافة التحريم الي المرأة يصح اضافته الي الرجل كقوله
 انا عليك حرام او حرمت نفسي عليك الا ان اضافة التحريم
 اليها يصح بلا ذكر الزوج حتى لو قال حرمت ونوي الطلاق او قال
 انت حرام تطلق وان لم يقل علي واضافته اليها يصح بلا ذكر المرأة
 فلو قال حرمت نفسي او انا حرام ولم يقل عليك ونوي طلاقا
 لا يقع واضافته اليه نية علي هذا التفصيل خلاصة قال لها في
 غير حال سذكرة الطلاق انت علي حرام ان نوي الطلاق فباين
 وان نوي ثلاثا فثلاث وان شنتين فلا يصح الا في الالة
 وان نوي ظهرا رافظها ر عند الامام وسى وان نوي بيضا
 او لم ينو فهو باطل وان نوي الكذب فكذب في ظاهر الرواية
 وعليه هذا لو قال حرمتك علي او انت محرمة علي وحرام علي
 او لم يقل علي في كل ذلك او قال انا عليك حرام او انا عليك
 محرم او حرمت نفسي عليك لكن بشرط قوله عليك في تحريم
 نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوي الطلاق
 لا تطلق وكذا في البيونة بخلاف تحريم نفسها وهذا جواب
 المتقدمين اما عند ابي بكر الاسكاف وابي بكر بن سعيد فطلاق
 بلا نية قاضي خان قال كل حل علي حرام لو قال حلال الله
 او حلال المسلمين وله امرأة ولم ينو شيئا اختلفوا فيه قال

الامام محمد بن الفضل والفتية ابو جعفر وابو بكر الاسكاف
 وابو بكر بن سعيد تبين امرته بتطليقة وان نوي ثلاثا فثلاث
 وان قال لم انو الطلاق لا يصدق فضلا لانه صار عرفا ولذا
 لا يحلف به الا الرجال خلاصة قال كل حلال علي حرام او هرجه
 حلالا لم يبرهن حرام في الفتاوي الصغرى ولا بد من النية
 قال في المحيط فان نوي اليمين او لم ينو شيئا كان يمينا وينصرف
 الي الطعام والشراب ولا يدخل فيه امراته الا بالنية بخلاف
 هكذا قال محمد وعن شايخ بلخ انه تدخل امراته بلا نية ثم
 علي قول محمد ان نوي امراته حتى دخلت فيه لا يخرج الطعام
 والشراب من اليمين فيمنع اي ذلك وجد واذا تناول شيئا
 من الطعام والشراب فهو علي ما نوي ولو قال حلال الله
 علي حرام يكون طلاقا باينا بلا نية هو الصحيح وان اختلف
 فيه المتأخرون قال القاضي الامام الاستاذ لا يصدق
 علي ترك النية في الكل الا في قوله هرجه حلال كرهه است
 هذا يبرهن حرام وفي الفتاوي لو قال حلال الله علي حرام
 فان كانت له امرأة واحدة فقد ذكر حرج ولو كانت له اربعة نسوة
 طلقت كل واحدة تطليقة باينة وهذا اطلاق الصريح لان من
 قال امراتي طالق وله امراتان او اكثر يقع واحدة وعليه البيان
 وان لم يكن له امرأة نكح الكفارة وفي فتاوي السفي لا شيء
 عليه ان حنث ولو له اربع نسوة حكمي فتوي ستمس الاسلام
 الا وزجني والامام المسعودي الكاشاني انه يقع طلاق علي
 واحدة منهم وهذا لا شبهة وعن شيخ الاسلام الاسمعياني
 ينبغي للفتي ان ينظر في سوال السائل في كل موضع تشترط النية
 ان قال قلت كذا هل يقع يكتب نعم ان نوي وان قال لم يقع
 يكتب واحدة ولا يتعرض للنية وان حنث قال حلال الله
 علي حرام وله امراتان تبين احد بهما واليه البيان لانه سبهم

ولو قال هرج برست رادست كيرم بر من حرام وله اربع بن
 جميعا ان قوله هرج فارسية كل فيشمل الكل قاضي خان قال
 لها انت علي حرام وعنده الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق
 تطلق لان لما كان طلاقا عنده كان ناويا به الطلاق ولو قال
 لها ان فعلت كذا فانت امي ونوي به التحريم فهو باطل لا يلزم
 شي ز قال لها انت علي حرام الف مرة يقع واحدة قاضي خان
 قال لها انه هي الف مرة ينوي به الطلاق طلعت ثلاثا فصط
 عزار حلال بر من حرام ان فعلت كذا يقع واحدة لو فعله في
 قال لها فلان كارك به بي فانكرته فقال له كرسوة بي تو طلاق
 تطلق باقرار الزوج ولو حلفت انها لم تفعل فصط قال لها
 حرام بر من حرام كنه مترادف شكك نيت فتالت هت
 تطلق لانها تصدق كما في الحين وقال غيره لا تصدق قال ثلاث
 مرات حلال بر من حرام ان فعلت كذا ثم فعله تطلق ثلاث
 قال لاخر اي زن حرام فقال لبيك فهذا اقرار بالحرية هداية
 لو قال لا سرائه انا منك باين فليس بشي وان نوي طلاقا ولو
 قال انا منك باين او عليك حرام فهي طالق وجيز قال لها
 انت علي حرام او حرامك او قال انا عليك حرام او محرم ان
 نوي طلاقا فطلاق وان لم ينو شي فهو بمن خلاصه قالت
 لزوجها انت علي حرام او قالت انا عليك كان بينا وان
 لم تنو كما في جانب الزوج حتى لو ملكت زوجها تحت وتلزمها
 الكفارة الفصل السادس والعشرون
 في تصرفات الاب والوصي والقاضي والتولي والامور من
 كضارب ووكيل ونحوها وفيمن يحمل عنه النهر ومن لا يحمل
 بقوله الخبير وقد اخرجت ذكر مسائل تصرفات الوكيل وما
 يملكه وما لا يملكه الي فصل الاحكامات فسادك رها هناك
 مفصلة ان شاء الله تعالى فليتنظر هناك صح لو نصب القاضي

وصي

وصي في تركه ايتام وهم في ولاية لا تركه او بالعكس او بعض
 تركه في ولاية لا بعضها قيل يصح النصب على كل حال ويعتبر
 النظام والاستعداد فيصير وصيا في جميع تركه ايتاما كانت وقيل
 يصير وصيا فيما في ولاية من تركه لا في غيره وقيل يشترط لصحة
 النصب كون اليتيم في ولاية ولو نصب متوليا في وقف ولم يكن
 الواقف والموقوف عليه في ولاية بان كان طلبه العلم او رباطا
 او مسجدا في مصره لا الوقف قيل يعتبر النظام والاستعداد
 قيل لو كان الموقوف عليه حاضرا اجاز فسخ القاضي لو اراد
 نصب الوصي فطريقه ان يشهد واعند القاضي ان فلانا مات
 ولم ينصب وصيا لان النصب من القاضي انما يجوز ان الم يكن
 وصي من جهة الميت شي القاضي لا يملك نصب وصي واستول
 الا ان كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام خصوصا عليه
 في مشوره ويظهر مسئلة اختلاف القاضي من قاضي سمر
 قند نصب فيما في وقف تجاري والمدعي عليه بسر قند صم المدعي
 والسجل ج للقاضي ان يبيع مال المدعيون في ربه بل رضا
 عندها لا عند الامام سنة واصله ان لا يبري القضا بها المحصر
 ولا بالتفليس وهاهنا بيان ذلك شحي الولاية في مال الصغير
 للاب ووصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فلو مات الاب ولم يوص
 فالولاية لاب الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه فان لم يكن فالقاضي
 ووصي القاضي ولكل من هؤلاء ولاية التجارة بالمعروف في مال
 اليتيم وولاية الاجارة في نفس ومال ومنقول ومعتق وفلو
 عقدوا بمثل الغنية او بفن يسيرهم لا بغناش ولا يتوقف على
 الاجازة بعد بلوغه لانه عقد لا يجزئه حال العقد وكذا اشترط
 لليتيم مع بغير بلوغه لو غناش نقد عليهم لا عليه ولو بلغ في
 مدة الاجارة فلو على النفس خيرا بطل او اضي ولو على املاكه

عين

فلا خيار له وليس له فسخ بيع نفذ عليه في صفه فصط قيل انا
يجوز اجارتهم اليتم لو باجر المثل لا باقل منه والصحيح جواز
ولو باقل وللاب ان يبيع ولده الصغير لخدم استاذة لتعلم
الحرفة لا لوجوب ذلك بحج الفتاوي لولاية الوصي في نكاح
الصغير والصغيرة ولو ادعى اليه الاب بذلك الا ان كان الوصي
وليا في ملكه للوصي اشارة مال اليتيم وللاب ايضا ذلك
عند بعض المشايخ استحيانا لا عند عامة قضاة لوجوب اجرة الاب
او الجدة والوصي صح انهم استماله بلا عوض بطريق التهذيب
والرياسة فالعوض اولى ولم تجز اجارة غيره من وجود احدهم
فلو لم يكن فاجره زوجه محرم وهو في حجره صح ولو في حجره
فاجره اقرب كالولاء ام وعمه وهو في حجر عمته فاجره اس صح عند
س لا عند م ومن اجر قبض اجرة وليس له ان ينفقها عليه
لانها مال الصغير وليس لغيره ابيه وجده ووصيتهما التصرف
في ماله وكذا لو وهب له فلن هو في حجره قبضه والا نفاق عليه
لما روي لابي وجده ووصيتهما اشارة فقه وسائر ما لم لا
لغيره ولو في حجره لما روي عن هذا استحق المناظر واثبات
موجبه فقه وان ينفق ما لا بد منه لضرورة في تأخير الوصي لو استاجر
اليتيم لنفسه صح لا لواجبه لنفسه لليتيم ولو اجر الاب له نفسه صح وفاقا
ولو استاجر الوصي عبد اليتيم من نفسه ليجل ليتيم اخر في حجره
لم يجز كبيع مال احد اليتيمين للاخر شحى وصي الاخ والعم لهم
بيع شقول وغيره للدين والباقي لليتيم ثم لو لم ياب حاضر او وصيه
او وصي وصيه او اب الاب فليس لوصي الام تصرف في ذمتها
ولو لم يكن واحد منهم فله الحفظ ومنه بيع المنقول لا العقار ولا
ولاية له على الشراء الا ما لا بد منه من نفقة وكسوة وما ملكه
اليتيم من غير تركته اسه ليس لوصي اسه التصرف فيه شقولا وغيره

والاصل ان اضعف الوصيين وهو وصي ام واخ وعم في اقوي
الحالين وهو حال صف الورثة كما قوي الوصيين وهو وصي اب
وجده وقاض في اضعف الحالين وهو حال كبر الورثة قاضي حان
وصي الام والاخ يملكان بيع غير العقار من تركته موصيهما لا بيع
العقار ان لا يملكان الا الحفظ ولا يجوز لهما شراء شي للصغير
الا النفقة والكسوة سات وترك ابا واولاد اصغارا ولم يوصي
الي احد فالجد كالوصي في حفظ الشركة والتصرف فيها اي تصرف
كان فلوليت دين كثير فليس لجد الصغار بيع الشركة للدين
ولو لادين للميت وفي الورثة صغير فباع القاضي كل الشركة نفذ
عند الامام ورفق الامام بين الجد والوصي فقال لوصي الميت
بيع الشركة للدين والوصية اما بواليت فله بيع الشركة لدين
الصغير لادين ابنه الميت قال الامام الملواني هذه الغايذة تحفظ
من الخساف وبه بقي للاب والوصي والقاضي ان يبيع مال اليتيم
ويورثه وللوصي والاب ان يجز مال اليتيم لليتيم وله ان يفعل
كل ما فيه خير لليتيم ولا يجوز للوصي ان يجز ثقبه بمال اليتيم او الميت
فلو فعل ورع يضمن راس المال ويتصدق بالربع عند الامام
ومحمد وعند سله السرخ جمع الفتاوي لو لم يجز الوصي بمال الصبي
لا يجز على التجارة والصرف صح جاز ان الاب والجد ووصيهما
ووصيه لليتيم وقنه لادن اسه واضيه وعمه وخاله اذ ليس لهم
التصرف في ماله والادن منه وللاب والوصي ان يباقر بمال
الصغير بقول الغير وفي الهداية وللوصي ان يباقر بمال الصغير
ان كان الطريق امنا وكذا الاب في مال الصغير انتهى وفي الاشباه
الوصي لو سافر في البحر ضمن كالمودع اه قال وكذا رفع نصارية
وبضاعة وان يوكل ببيع وشراء واستجار وان يورث ماله
ويكاتب فقه وينزح استه لاقنه ويرهن ماله بدينه وبدين نفسه

فلو هلك هلك بقدر المودي من دينه وله ان يحل به مضاربة
وينبغي ان يشهد عليه ابتداء الاصل فادريته ويكون المشتري
كله للصغير وكذا لو شاركه ورأس ماله اقل من رأس مال
الصغير فان اشهد فالرجح كما شرط والاصدق ريانة والرجح
علي قدر رأس ماله ما قضا وليس للاب تحريم من طفل بمال
او غيره ولا ان يهب ماله ولو بوض ولا اقراض في الاصح وللقاضي
اقراض مال اليتيم والوقف والغائب وصيه ووصي الاب ووصي
القاضي عدة الوصي لا بقرض مال الصغير ولو اقرض لا يبدى غايته
فلا يجوز له وليس لوصي القاضي اقراضه ولو اقرض ضمن قيل يصح
للاب اقراضه ان له الايداع فهذا الاولي وذكر انما يملك القاضي
اقراضه ان الم يجد ما يشترط ليكون غلة لليتيم لا لو وجد
من يضارب لانه انفع وكذلك انما بقرضه من مكي قاضي خان
الوصي بقرض مال اليتيم ولو اقرض ضمن والقاضي يملك ذلك
واختلف في الاب والطبيب انه لا يملكه كالوصي في ليس المتولي
ايداع مال الوقف الا ممن في عياله ولا اقراضه فلواقرض ضمن
وكذا المستقرض وذكر ان المتولي لو اقرض مال المسجد لياخذ
عند الحاجة وهو احرز من امساكه فلا باس به عدة لو استقرض
الوصي مال اليتيم ضمن كلاب واجمعوا انه ليس للوصي قضا دينه
من مال الصغير قاضي خان الوصي لو قضى دين نفسه بمال
اليتيم لا يجوز والاب لو فعل ذلك جاز ان الاب لو باع مال
اليتيم من نفسه بمثل القيمة جاز ولا يملك الوصي الا ان يكون خيرا
لليتيم وذكر الامام السرخسي ان الاب كالوصي ليس له
ان يقضي دين نفسه بمال اليتيم فيمثل ان يكون في المسئلة
روايتين فصطصم للاب والوصي بيع مال الصبي كرهنه بدينه
ان فيه منفعة كتر ويجوز الامساك لو لم يبيع بخلاف عليه التلف والاصح

ان الوصي لا يملك ان يستقرض مال اليتيم وقيل يملكه لو ملبيا
شخصي لا باس للاب ان ياكل من مال الصبي على قدر حاجته لو
محتاجا بخلاف الوصي ولو محتاجا الا اذا كان له اجره فياكل بقدرها
ص رهن الاب والوصي مال اليتيم بدين نفسه صح استخا
والقياس ان لا يجوز وهو قول من قاضي خان والظاهر ان للاب
والوصي ان يرهن بدين نفسه مال الصغير استخا وفي الغياك
ليس لهما ذلك ط وعندها لك الرهن يضمن كل منهما قدر الدين
لانها مورعات في ازار علي الدين ان لها ولاية الايداع ح
يضمن كل رهن ص لورهن الوصي ماله من اليتيم او ارتهن
مال اليتيم من نفسه لم يجز وللأب جاز ذلك ولو استدان
الوصي الحاجة اليتيم ورهن شيئا لليتيم صح ان فيه قضا دينه وهو
يملكه شخصي لا يصير الاب غاصبا باخذ مال ولده وله اخذه بلا
شئ لو محتاجا والا فلو اخذه لحفظه فلا يضمن الا ان اتلفه
بلا حاجة فله لا ينبغي للقاضي ان يبيع مال المفقود وما لا يفسد
سريعا لافي النفقة ولا في غيرها وله بيع سريع الفاسد وصرف
ثمنه الي نفقة الا قارب واما بيعهم لنفقتهم فاجمعوا علي المنع
في عقاره ولو منقولا غير جنس حقهم اجمعوا علي منع غير الاب
وصح للاب بيع منقول ابنه الكبير الغائب للنفقة عند الامام
لا عندها والام كسائر القارب في هذا واجمعوا علي ان
للأب بيع عقار ولده الصغير في نفقة نفسه شخصي بيع الاب
ان يارة علي النفقة من منقول ابنه الكبير الغائب لا يجوز عند
الامام احيانا وملكك بيعه لدين سوي النفقة ذكره
انه لا يملكه ولو رهن الوصي لدين الميت بعض التركة عند بعض
الفرع لم يجز لا بطلان حق غيره فلو كان العزيم واحدا صح فتم للوصي
بيع العقار بيا بالوفا وقيل لا ولو انفق الوصي مال اليتيم

ثم استقرض وانفق عليه لا يطالبه بعد بلوغه وكذا الاب لو
استقرض وانفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه في زرع
الوصي بذر البتيم واشهد عند زرع انه استقرض بذره واستاجر
الارض لنفسه فلو ضل البتيم فالاحرة له والزرع للوصي ولو
كان الزرع خيرا جعل الزرع للبتيم ولو استقرض بذره وزرعه
في ارض نفسه فالزرع للوصي وصدق انه زرع لنفسه وكذا
لو زرع بذره في ارض البتيم اما لو زرع بذر البتيم في ارض
البتيم فلو فيه ربح لم يصدق انه زرعه لنفسه فلو لم يجر للوصي
اخذ ارض البتيم من ارضه لوالد البتيم ولو للوصي جاز
اخذ من ارضه لغيره وبشهاد عند العقد انه اخذه من ارضه من
ليس للوصي في هذا الزمان اخذ مال البتيم مضاربة ولا للمولى
ان يزرع في ارض الوفا في لا يضمن الوصي بخلافه بالالبتيم
من الوصي خلط طعامه بطعامه وبكل ما معروف ح لم يجز بيع
القاضي ماله من بنيه وكذا عكسه حتى عدم جواز بيع مال البتيم
من نفسه محمول على قول محمد اما على قول الامام فينبغي ان يجوز
بيعه كقولهم وضع منه انه بيع نفسه حتى لو رفع الى قاضي اخر
نظر فلو ضل البتيم اجازته وكذا لا يجوز للقاضي تزويج البتيم
من نفسه او من ابنته ولو شري من وصيه او باع من البتيم
وقبل وصيه جاز ولو كان الوصي من جهة هذا القاضي ت جاز
بيع القاضي مال احد البتيمين من الاخر لا بيع الوصي اجماعا
فتبين جاز للاب لا للقاضي بيع مال احد الصغيرين من الاخر
عده جاز للاب ذلك لا لو كبله ولو وكل بذلك وكيلين جاز
خل للاب شراء مال طفله لنفسه بغير سبيل لا يباح حتى ولم يجز
للوصي ولو بمثل قيمته ولو باكر جاز الا عند محمد شريح الجدل
في ذلك حتى جاز للوصي ذلك لو ضل وتفسير الخبر ان يشترط

في القاضي مال البتيم
لنفسه كشرائه الوصي

عشرة

بخمسة عشر ما باو ي عشرة او يبيع منه بمسرة ما باو ي
خمسة عشر وبه يفتي وصي للوصي بيع عقار البتيم بمثل قيمته ويبي
بانه لا يجوز الا بضعف قيمته او لضرورة قاضي خان الوصي الاب
يجب كل شيء من الشركة من متاع وعروض وعقار لو كان الورثة
صفارا ولا ضرورة للبيع وهذا عند السلف واما عند المتأخرين
فلا يجوز بيع العقار له الا لضرورة وهي ان يكون على الميت
دين لا وفاله الا بثلثها او يكون له وصية مرسلة محتاج في تنفيذه
الى ثلثها او محتاج الصغير الى ثلثها او يكون سعيها خيرا للبتيم وهو
ان يرغب احد في شرائها بضعف القيمة خلاصة عشرة خمسة
عشر قاضي خان او يكون خراج العقار يربط على غلاتها او
كانت حائوتا او دارا اشرف على الخراب يقول الحقير ذكر هذا
في كتاب الوصايا وذكر في كتاب البيوع ان للوصي بيع عقار البتيم
خوفا من ان يأخذه متغلب وان لم يبيع البتيم الى ثلثه او فصارت
محوزات بيع عقار البتيم سبعة وقال في البيوع والوصايا ايضا
وهذا كله اذا كان الورثة صفارا فلو كلهم كبارا وهم حضور ولا
دين في الشركة ولا وصية فالوصي لا يبيع شيئا منها ولو فها دين
او وصية فلم يبيها ويقدم بيع العروض فان لم يفت ببيع العقار
فان قال الورثة نحن نقضي الدين وننفذ الوصية
من اموالنا ونستخلص الشركة لانفسنا لهم ذلك ولو كلهم
كبارا غيبا ولادين ولا وصية فالوصي بيع غير العقار سخيا
للمحفظ ومالك اجابة الكل فلو كلهم كبارا بعضهم حضور وبعضهم
غائب فالوصي بيع حصته الغائب عروضاً ومنقولا ورقيقا
وهل يملك بيع حصته الحاضر ايضا عند الامام يملك لا عندها
وكذا في الشركة دين او وصية غير محيطان بالشركة يملك بيع
كلها عند الامام وعندها لا يملك الا قدر الحاجة من الدين

والوصية وكذا الوارثة صغار او كبار بملك الوصي بيع بعض
الزكاة يثبت له ولاية بيع كلها يقول الحنفى الظاهر ان قولهما
ارجح واوضح اذ من القواعد المقررة المحررة في الكتب المعتبرة
ان ما ثبت لاجل الضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولعل دليلها
ايضا هذا والله اعلم قال وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذا
في وصي وصيه وفي وصي اب الاب ووصي وصيه وفي وصي القاضي
ووصي وصيه خلاصه ان كان الوارثه كبارا غيبا وحده هذه
الفية عن محمد ثلاثا يام فلوم يكن للميت دين ولا وصية
فالوصي يبيع المنقول ولو خيف هلاك العقار اختلف فيه
المشايخ والاصح انه لا يبيع قاضي خان اوصي بثلاث ماله
وخلف صنوفا من العقارات فباع الوصي من العقار صنفا
للوصية قالوا للورثة ان لا يبرصوا الا ان يبيع من كل شئ الثلث
مما يكن بيع الثلث منه صحاح للاب بيع ماله من ابنه لو لم
يضر ت الاب العدل او مستورا الحال لو باع مال طفله
من اجني جان فليس للطفل نقض بعد بلوغه اذ للاب
شفقة كاملة ولو كان فاسقا لم يحز بيع عقار طفله فله
نقضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا باع بضعف قيمته وبيع
منقول جان في رواية وبوضع ثمنه في يد عدل لاني رواية
لولا بضعف قيمته وبه يفتي كذا في حق وفيه صح للاب العدل
ومستورا الحال بيع عقار طفله بغير يسر وبعد بلوغه لو قال
الاب ضاع ثمنه او انفق عليك وذلك نفقة مثله في تلك الدة
صدق اسراة باعت مال طفله بذا اسرقيل للولد ابطا له
وقيل لا قبل بلوغه اب او وصي باع عقار الوصي فراى
القاضي نقضه فله ذلك لوراه خبر اللصبي ولو شري الاب
مال ولده لنفسه لا يبري عن الثمن حتى ينصب القاضي وكلا

لولده ياخذ الثمن لم يبره علي الاب اب او وصي باع مال الصبي
من اجني فبلغ فحقوق القصد خرج الي العاقد في انفق الوصي
علي اليتيم من ماله ومال اليتيم غايب فهو تبرع الا ان يشهد
انه قرص عليه او انه يرجع انتهى يقول الحنفى وفي فنا و ي
التمنا شي بعد ذكر هذه المسئلة ويكفيه النية فيما بينه وبين
الله تعالى انتهى وفي فنا و ي قاضي خان وصي انفق من مال
اليتيم علي اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح
لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدارا ما يجر في صلته وينبغي
للوصي ان يوسع علي الصبي في النفقة لا علي وجه الاسراف
ولا علي التضييق وذلك يتفاوت بمال الصغير قلة وكثرة واختلاف
حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به فنية
وصي انفق مال نفسه علي الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت
الاخفاق فلم ان يرجع عليه فلو كان النفق ابا لم يرجع وفي الوصي
اختلاف قاضي خان وصي باع شيا من مال اليتيم لم يطلب منه
بالكثر مما باع يرجع القاضي الي اهل البصر والامانة لو اضره
الثان منهم انه باع بجمته وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي الي
من يريد وان كان في الزيادة يشري باكثر وفي السوق باقل
لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الي اهل البصر
والامانة فان اجتمع منهم رجلان علي شئ ياخذ بقولهما معا
هذا قول محمد وعندها كفي قول واحد كما في الزكية ونحوها وعلي
هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف لم جاز بزيدي في الاجرة
خبر ولو شري له الوصي نفقة او كسوة بشهادة شهره يرجع
بقول الحنفى سياتي في فصل سايل الزكاة نفلا من فت انه
يرجع ولم يذكر انه بشرط الا شهادة ولعل المسئلة خلافية
والاصوب الرجوع مطلقا اذ في اشتراط الا شهادة صح عظيم

علي الا وصيا والخرج مدفوع شرعا والله اعلم بالصواب
خ طمع السلطان في مال اليتيم فاعطاه الوصي شيئا من مال
اليتيم لم يضمن لو عجز عن دفعه بلا اعطاء والا ضمن وللوصي ان
يعطي صدقة الفطرة لليتيم من مال اليتيم ولا يضمن عن اليتيم
في ظاهر الرواية وكذا الاب لا يضمن من مال الصغير فلو
ضمي من مال نفسه فهو تبرع بقول الحقير هكذا ذكر في بيوع
الخاتمة لكنه مخالف لما ذكر في وصاياها ان الوصي يوري
صدقة فطر اليتيم بمال اليتيم ويضمن عنه اذا كان اليتيم موصرا
عند الامام وابي يوسف وفي القياس وهو قول محمد لا يجوز
ذلك فان فعله كان ضامنا انتهى وبوجه ما ذكر في اصححة
الهداية ولو للصغير مال يضمن عنه ابوه او وصيه بماله عند
الامام وابي يوسف وقال محمد وزفر والشافعي يضمن من
مال نفسه لمن مال الصغير فالحلاف فيه كالحلاف في صدقة
الفطر وقيل لا تجوز التضمن من مال الصغير في قولهم جميعا
والاصح انه يجوز وبالحكم منه الصغير ما لم يكن ويتاع بما يجب
ما ينتفع به منه انتهى ما في الهداية ان وصي سر بمال يتيم علي
جابر فخاف ان لم يبره ينزع من يده فبره من مال اليتيم لم يضمن
وكذا المضارب اقرار الوصي على الميت بدين او عين او وصية
باطل صلح الوصي مع المدعي عليه عكس اقل من الحق لم يجز لمقتضا
عليه او مقرابه او عليه بينة والا جاز وصح صلح مع المدعي لو لم
بينه او حكم به القاضي والا فلا يقول الحقير وفي فتاوي قاضي
خان وصي سر بمال اليتيم علي جابر وهو يخاف انه ان لم يبره
ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه
وكذا المضارب اذا سر بمال المضاربة قال ابو بكر الاسكاف
ليس هذا قول اصحابنا وانما هو قول ابن سلمة وهو اقل

ومن الفقيه ابي الليث عن س ابنه كان يجوز للوصي
المضاربة في اموال اليتامي واختيار ابن سلمة موافق
لقول س وبه يتي واليه الاشارة في كتاب الله تعالى اما السفينة
فكانت لسالكين جلوس في البحر فارقت ان احبها اهبان
التعيب في مال اليتيم مخافة اخذ المتغلب وصي انفق علي
باب القاضي في الخصومات من مال اليتيم فاعطى علي وجه
الاجارة لا يضمن قال الامام ابو بكر بن الفضل لا يضمن
قال الامام ابو بكر بن الفضل لا يضمن مخدرا جبر المثل
والغبن اليسير وما اعطى علي وجه الرشوة كان ضامنا قالوا
بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه
وبذل المال لاستخراج حق له علي اضر يكون رشوة انتهى
وفي البرزالية اذا انفق الوصي في خصوصية الصبي علي باب
القاضي فاما كان علي وجه الاجارة كاجرة الشخص والسجان
والكاتب لا يضمن وما كان علي وجه الرشوة بضمنه بسى لو
للطفل دين فصالح ابوه او وصيه علي بعضه فلو وجب الدين
بمعاذته احدهما صح الخط وضمن عند الامام ومحمد لا عند س
ولو لم يكن بمعاذته احدهما لم يجز التبرع قاضي خان الوصي
لا يملك ابراعريم الميت ولا ان يحيط عنه شيئا ولا يورثه
ان لم يكن الدين واجبا بعقده صح الخط والتاويل والا برا
عند الامام ومحمد ويكون ضامنا وعند س لا يصح ذلك ولا
يكون ضامنا بسوط وصي اقراره استوفي جميع ما للميت
علي فلان ولم يسم هو صح اقراره في براءة ذمة فلان لانه
في الاستيفاء قائم مقام الوصي فاقراره به كقرار الوصي
واقرار الوصي بالاستيفاء صح لان الحاجة الي بيان المستوفي
فيما يحتاج فيه الغبن وما لم استيفاه لا يحتاج فيه الي الغبن
فتركه البيان لا يمنع صحة الاقرار بجميع الفتاوي وصي باع شيئا

من الشركة بالنسبة فلو فيه ضرر لليتيم لم يجز ولو ضرر بان
كان لا يخشى عليه المجرور والنع عند حلول الاجل جاز ولهذا
قال شيخنا اذا استباع رجل شيئا من مال يتيم بالغ
واخر بالغ ومائة والاول اعلى من الثاني ينبغي ان يباع
من الاول الذي لا يخشى عليه النع والمجرور عند الطلب
وكذا استولي الاوقاف كذا في اجابة داراليتيم قاضي خان
وصي باع شيئا من الزكاة بنسيئة فان تضرر به اليتيم بان
كان الاجل قاصدا لا يجوز ان يصلح الاب او الوصي علي مال
اليتيم لم يجز الا اذا ثبت ولم يخش الغبن ولوله دين ثابت
علي رجل صلح كل منهما بخين بسير لا فاش ولو كانت
الورثة صفار وكبار او دعواهم في دار وصال وصيهم بغبن
يسير جاز عند الامام في حصة الكل وقال لا الا في حصة
الصفار ولو كلهم كبار لم يجز الا اذا كانوا غيبا صلح في
عروض لا في عقار ولو كلهم صفار فصالح الوصي المدعي في
دارهم علي ما لهم جاز بغبن يسير لو للمدعي بيعة والا فلا
ولو قامت البيعة عند القاضي فلا شك في صحة صلح ولوعند
الوصي فقط اختلف فيه وعن شوار لو ارعي علي بيت ديننا
وعرفه القاضي باقرار الميت او بيعة له ان يقضي دينه وعن
خلف لو ثبت عنده باقراره يقضي للوبيعة وعن ابن ابيات
لا يقضي في الوجهين فكذا هنا يخرج علي هذا الاختلاف بحسب
الافراد عند الوصي او الشهادة ويؤيد قول خلف ما ذكر ان
الولي لو عاين قتل رجل مورثه جاز له قتل المورثه وابيه عليه
مال يحكم به القاضي فكذا هذا ولم يجز صلح الام علي الصبي وكذا
صلح الاخ والعم لم يجز الا في المنقول ان لهم ولاية الحفظ ويحتاج
اليه المنقول لا العقار واما ابوالاب فلا ولاية له مادام الاب
حيا فهو يتجول اليه ولو لم يكن للاب وصي يصلح الجدد

وصي ام واخ وعم

وصي

وصي احتال بال اليتيم صلح لو المحال عليه املي من المحمل لا لو
مثل هذا ان اوجب بمداينة الميت فلو وجب بمداينة الوصي
جاز الاحتال ولو لم يكن اهلا من الاول فطش لو كان المحتال
عليه مثل المحمل في السلافة لم يجز للوصي ان يحتال بال اليتيم
ان الجواز معلق بشرط كون الثاني املي ج الصبي لو احتال
فقبل اوجه او وصيه فلو كان الثاني املي او مثله يصح والا فلا
قاضي خان وصي احتال بال اليتيم والثاني املي من الاول
جاز لا لومثلة لو احتال وكيل البيع صلح ويجز للموكل
عند الامام ومحمد ان الحوالة ابرام وقت والخلاف في المطلق
والعرق سوا ويستوي فيه الاملي والا فليس بخلاف الاب
والوصي ان لو احتال علي الاملي لم يضمن بئس الوصي لو تولب
المقد صلح احتاله علي افلس ويضمن عند الامام واما اقالته
فتصح لانها كسرا قضى وصي او متولي باع شيئا باكر من
قوته ثم اقاله لم يجز ففقط شري له وصيه ثم اقاله صلح لو نظر
له والا فلا ولا رواية فيه والرواية ان الاب لو اقال البيع صلح
لو ضمرا ان الاقاله نوع تجارة والاب يملك قوة المتولي يملك
الاقاله لو ضمرا للوقف قاضي خان وكيل بيع باع وانتفع عن استيفا
الثمن والتفاضي لا يجبر علي ذلك بل يقال له وكل الموكل باستيفا
الثمن فلو كان وكيله باع ببيع او سار او نحوها يجبر علي
الاستيفا ونظيره المضارب سخي للوصي اخذ كفيل ورهن
بدين الميت لانه غرق وله ان يرهن مال اليتيم بدين علي الميت
رجل ضمن دين ميت بامروصيه فاداه يرجع في الزكاة لا في
مال الوصي رجل اتفق علي وارث ثم قال انفق بامروصيه
فاقر به الوصي صدق لو الوارث صغيرا رجل اوصي بهذه الثوب
فلو باع الوصي وتصدق بثمنه استحسن ذلك لو قال صدقوا
بثلث مالي وله عقار فللوصي ببيع والتصدق بثلث ثمنه وكذا

هذا القن وهذه الدار له البيع والتصدق بغيرها وفي هذا
 الاصل لو اباها للورثة وتصدق بالف سواها من الزكاة جاز
 ولو نذر ان يتصدق على هذا الفقير او فقرا مئة فتصدق على
 غيره صح ولو قال رجل تصدق بهذا المال على فقرا مئة فتصدق
 على فقرا غير هاضم ولو اوصى بفقرا بها بكذا فاعطى الوصي
 فقرا غير هاضم عندس وقال م يضمن قوا المضارب بملك ناخير
 الدين وتأجيله والاقالة والحوالة والابراء والمطوع ويضمن حصته
 المال لو حط او اخر او قبض فان لم يكن فيه ربح صح حطه وتأخيره
 وقبضه ان يملك ولو ربح جاز قبضه ويجوز حطه في حصته والفقار
 عليك هذا كله لانها من امور التجارة وقد اذن فيها وتأخير رب
 المال لم يجز عند الامام وعندها صح في حصته وهذا الماخذ
 في دين بين اثنين احدهما وان كانا شريكي عتات فلو اخر
 العاقد صح ولو اخر الاخر فلو قال كل منهما لصاحبه اعمل برباك
 صح تأخيره والالم يجز عند الامام مطلقا وعندها صح في
 حصته فقط لهما استباها احدهما بان شريكه ثم حط
 البايع من الثمن او اخر صح ويضمن حصته شريكه وغیر البايع
 صح حطه في حصته لا في حق شريكه ولم يصح تأخيره اصلا عند
 الامام وعندها يصح فالشريك الخاص وشريك العتات
 واحد الا ان في العتات اذا اخر لم يضمن لانه من التجارة اما الخاص
 فانما يبيعه وكالة فحكمه في حق شريكه حكم الوكيل والقن
 الماذون صح تأخيره واقالته وحوالته وحطه بقدر العيب وبلا
 عيب لم يجز بمائتة المكاتب هداية وكيل البيعة والشئ لم يجز
 ان يعقد من لا تقبل شهادته له عند الامام ورغبر وهم
 اصله وفرعه وزوج وزوجه وسيد لعبد ومكاتبه وشريك
 فيما يشتركانه هداية الاصل فيمن لا تقبل شهادته له قوله عليه
 السلام لا تقبل شهادة الولد لو والده ولا الوالد ولا المرأة

لزوجها ولا الزوج لا مرأته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد
 ولا الاجير لمن استأجره زبكي قالوا هذا ان الم يطلق
 له الوكيل اما ان يطلق باق قال له من سنت في جاز بيع
 لهم بثل القيمة هداية وقال يجوز بيع منهم بثل القيمة الا من عبده
 او مكاتبه ز بيع الوكيل ممن لا تقبل شهادته له باكر من قيمته
 صح وفاقا لا يضمن فاحش وفاقا ولو يضمن يسير صح عندها
 لا عند الامام ولو بقيمة فقيه عن الامام روايتان قاضي خان
 في اظاهر انه لا يجوز في المضارب كالوكيل فيما ذكر من البيع
 والشرا الا انه لو بقيمة جاز عند الامام ايضا بانفاق الروايات
 عنه زبكي وعليه هذا الخلاف الاجابة والصرف والسلم ونحوها
 ز بيع الوكيل من نفسه او طفله او قن له لم يجز ولو امر به موكله
 او اجاز ما صنع ولو امره ببيع من ابوه او ولد البالغ او زوجة او زوج
 لو كان الوكيل امرأة او ممن لا تقبل له شهادته و اجاز جاز
 بعبادة حصص الوكيل كضارب فيه فيما يجمل فيه العبد يسير انما
 انفسه يعني لو بانفاده اما ان افحش فلا يعني فيه القدر اليسير فهذا
 الوصي كخاسته علي ثوب لا يمنع الصلاة قدر الدرهم ولو اكثر يمنع
 ولا يقال ان قدر الدرهم يغفو والزياة لا تبغ فيعني ان العفو
 مقيد بانفراء اليسير فصط متول باع مال الوقف او اجره
 ممن لا تقبل شهادته له لم تجز عند الامام وكذا الوصي وقيل
 الوصي كضارب وفيه متول اجره او الوقف من ابنه البالغ او اب
 لم يجز عند الامام الا باكر من اجر المثل كبيع الوصي لو بقيمة
 صح عندها لو خير اليتم صح عند الامام عنه الا باع الا سب
 مال طفله ثم ارعى غيبا لا يسمع جف هذا اذا اقر جف من
 المثل واشهد عليه في الصك ولو لم يقر ولم يشهد وقال
 بعث ولم اعلم العبد او علمته ولم اعلم ان العبد لا يجوز بيع

وفي محل اخر اذا غبن الاب فاحشا فالحاكم ينصب قضا عن الصبي
يدعي علي المشتري ولا يسمع دعوي الاب ولو ادعاه الاب
بعد بلوغه والمشتري انكر الغبن يحكم الحال ان لم تكن المدة
قد رما يتبدل فيه السعر والا يصدق المشتري ولو برهنا
ثبت الزيادة او في قنية بلغ صبي فقال لوصيه بعث عتاري
في صغري بغن فاحش وقال الوصي بل بعته بمثل القيمة لا يكون
القول له وصي باع شيئا من التركة فقال الورثة يا عه بنين
فاحش وقال المشتري بل بعته بمثل قال القول قولهم وعن محمد
دار في بدغيره ادعاه اربا من ابيه فبرهن ذوا ليد انه اشتراها
من وصيه بمثل القيمة وبرهن المدعي ان قيمته علي ما اثبت ذوا ليد
تقبل البيعة المثبتة للزيادة اولا وقال كثير منهم المثبتة لقيمة
اولي وعن سيف الائمة وصي باع كرم الصغير وبلغ وادعي
غنا وبرهن المشتري ان قيمته الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن
فبيعت الغبن اولى عدة اب سلم مال طفله قبل قبض ثمنه لا يسترد
للمن بخلاف تسليم الصغيرة في باب النكاح في الوصي ان
يوكل بكل ما جاز له ان يمله بنفسه فلو بلغ قبل عمل الوكيل
ليس له ان يجل ويموت الصبي ينزل الوكيل فسطح المتولي
توكيل غيره في كل شئ وان يوصي الي غيره لانه كوصي وليس
له ان يقيم غيره مقامه في حياته الا اذا فوض اليه علي سبيل
العموم ولو انفق علي الوقف من مال نفسه يرجع ولو عمل في الوقف
الا شهاه كوصي من رجع لو شرط والا فلا ولو عمل في الوقف
با جرحا قيا ساعا علي المضاربة فميت بعد ذلك لا يصلح
موجرا او مستأجرا وصح لو اصره الحاكم ان يجل فيه وجيز
للمتولي ان يفوض التولية الي غيره في الوقف عند الموت
بالوصية وليس للمتولي عزله بقا ادعي وصي او متول انه

انفق

انفق من مال نفسه واداه الرجوع في مال اليتيم او الوقف ليس
له ذلك لانه يدعي دينه لنفسه من مال اليتيم او الوقف فلا
يصح بمجرد الدعوي هذه الوادي من مال نفسه فلو ادعي من مال
اليتيم او الوقف فلو ادعي نفقة المثل في تلك المدة صدق شئت
الملتقط لو انفق علي الملتقط باسم القاصي فقال انفق كذا
وذلك نفقة مثله وكذبه رب الدابة ومحمد انفاقه عليها
صدق بيمينه علي العلم ان الوجه يدعي عليه دينه وهو ينكر بخلاف
وصي قال انفق من مالي علي اليتيم وهو نفقة مثله صدق
الوصي بيمينه لانه امين يدعي صرف الامانة الي موضعها
من متول اتلف مال الوقف او صرفه في عمارة ليس بخير للوقف
ثم وضع مثله في الوقف لم يبرأ ان الواحد لا يصلح مملكا ومثلكا
ولو نصب الحاكم من ياخذ منه ثم يدفع اليه براء ولو خلط المتولي
مال بهال الوقف لم يضمن يقول الحقيرو في الخلاصة لو خلط
المتولي دراهمة بدراهم الوقف صار ضمانا وطريق خروجه
من الضمان الصرف في حاجة المسجد او الدفع الي الحاكم انتهى
وفي القنية ولو اذن القاصي للقيم في خلط مال الوقف بما له
تخفيفا عليه جاز ولا يضمن وفيها ايضا في وقف الناصبي
ان اجر الوقف او قيمها وهي القاصي او امينه وقال قضت
الغلة فضاغت او صرفتها علي الموقوفه عليهم وانكروا فالقول
له مع يمينه في القاصي لو خلط مال صبي بماله لم يضمن وكذا
سما رخلط مال رجل بمال اخر ولو بماله ضمن ويثبتني
ان يكون المتولي كذلك ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط
بماله ضمن يقول الحقيرو قد مر قبل ورقتين نقلا عن المنتقى
ايضا ان الوصي لو خلط ماله بمال اليتيم لم يضمن وفي الوجهين
ايضا قال من اذا خلط الوصي مال اليتيم بماله فضاغ لا يضمن
انتهى قال وضمن الاب لومات مجهلا وقيل لا كوصي يقول

الحقير الظاهر ان القول الثاني اصح ان الاب ليس اذني حالاً من
 الوصي فينبغي ان يحاكمها والله اعلم قال ولو وضع القاصي مال
 يتيم في بيته ومات مجهلاً ضمن لانه مودع ولورفعه الي بيعة ولا
 يدري الي من دفع لم يضمن اذ المودع غيره وللقاصي ولاية على ايتيم
 للمصالح قاصي خان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل
 الا في ثلاث متول قبض قبض غلات الوقف ومات من غير بيان
 وسلطان اودع بعض الغنمة عند غار ومات ولم يبين عند من
 اودعه وقاصي اودع مال اليتيم الي غيره ومات ولم يبين عند
 من اودعه في اجر المتولي راراً من الوقف عليه جاز ذلك
 انه يملك رقبته ولم يجز للمتولي رهن الوقف ولو اذن المتولي
 لموذن ان يحكم المسجد وقطعه الاجر وجعله اجرة المنزل
 وهو اجر المثل جاز وليس للناس على المتولي ان يتصرف
 في مال الوقف فصط المتولي الا في لواستاجر من يكتب حساب
 قال لا جرم من ماله لاس مال الوقف عدة الاستدانة بضرورة
 مصالح الوقف المختار ان يرفع الامر الي القاصي ليا مر بها قضا
 الاحوط ان يرفع اليه الا اذا تضرر الحضور لبعده فيستدين
 بنفسه وقيل يصح بلا رفع ولو امكن الرفع شئ ينبغي ان
 يكون الاستدانة على الصبي كالمتولي جفت لواستدانة الاب
 لطفله جاز وكذا لو اقر به عدة متول بني في عرصه الوقف
 فهو له لو بني لنفسه بمال نفسه واشهد عليه والا فهو
 للوقف بخلاف اجني بني بمال نفسه ولم يذكر شيئاً فهو له
 بجمع ارض وقف متصلة ببيوت الصرير غب الناس في استجار
 بيوتها وتكون غلتها فوق غلة زرع وشجر فله المتولي ان يبي
 فيها بيوتاً ويواجرها ان هذا الاستغلال انفع للمنفعة وبيع
 غلة المسجد باذن الجماعة بلا اذن القاصي يجوز قال المتقدمون
 الاول باذن القاصي وقال المتأخرون الاول بلا اذنه لعلبة

الطبع في هذا الزمان قاصي خان لا ينبغي للقاصي عزل وصي البيت
 لو عدل كافياً ولو غير عدل بعزله وينصب غيره ولو عدل غير كاف
 لا بعزله بل يضم اليه كافياً ولو بعزله بعزله وكذا لو عزل
 العدل الكافي بعزله كذا ذكر الامام جواهر زاده وعند
 بعض المشايخ لا يعزل العدل الكافي بعزله القاصي لانه مختار
 الميت فيكون مقدماً على القاصي وذكر القندوري ليس للقاصي
 عزل وصي الميت ولا ان يضم اليه غيره اما لو ظهر منه خيانة
 او كان فاسقاً فاعزله بالشرع بعزله وينصب غيره ولو عدل
 غير كاف ضم اليه غيره وهكذا ذكر في الاصل والطحاوي في
 شرحه ولم يذكر انه لو عزله هل يعزل قال الامام الفضلي
 ان اعجز الوصي عن الوصاية فللقاصي عزله وفي محل اخر من
 فتاوي قاصي خان ايضا وصي عجز فاقام القاصي وصياً
 اخر لا يعزل الاول ان للقاصي ضم ثلث الى الاول وان اقام
 اخر مقام الاول يعزل الاول ان الثاني لا يقوم مقام الاول
 الا بعد عزل الاول وللقاصي عزل الوصي العاجز كيداً
 بضيع مال اليتيم استأجر ليس للقاصي عزل الوصي العدل الكافي
 فان عزله كان ظالماً في المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر
 على الصحة كما ذكره ابن السخنة في وصي الاب لو عدل كافياً
 لا ينبغي للقاصي ان يعزله فلو عزله قيل يعزل قال صاحب
 جامع الفصولين الصحيح عندي انه لا يعزل كوص وهو شفيق
 بنفسه من القاصي فكيف يعزله وينبغي ان ينبغي به لفساد قضاء
 الزمان بقول الحقير لقد اجاب فيما افاد بقوله فينبغي الي اخره
 لكنه اوهم فيما قبله بقوله عندي انه تفرد بما ذكره وليس كذلك
 بل هو مختار كثير من السلف والخلف والعجب انه كيف لم ينظر

الى المتداولات مع كونه في التسبغ غايه الغايات هي ولو كافيا
لا عدل ~~لا عدل~~ بمنزله ولو عدل غير كاف يضم اليه كافيا
وليس للقاضي تبديل الوصي ولا الضم الا اذا خاف فيبدله
درر رفر نصب القاضي وصيا امينا كافيا لم ينزل بمنزل
القاضي اياه لانه اشتغال بالايغيد الا ان لا يكون عدلا
فينزل وينصب عدلا ولو عدل غير كاف ضم اليه كافيا وينزل
بمنزله اياه هدايه اوصي الى عاجز عن الوصاية ضم اليه
القاضي غيره ولو شكى اليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف
ذلك حقيقة ان الشاكي قد يكذب تخفيا على نفسه فان ظهر
له عجزه اصلا استدله وكذا لو شكى الورثة او بعضهم
من وصي الميت الى القاضي لا ينبغي ان ينزل حتى يظهر له
منه حياثه استباه القاضي اذا اتهم الوصي لا ينزل عند الامام
بل يضم اليه اخر وقال من ينزل وعليه الفتوى القاضي
لا ينزل وصي الميت الا في ثلاث فبا ان اظهرت خيانة او تصرف
بالايجوز عالما بخثارة او ادعى ربا على الميت وعجز عن اثباته
ولكن في هذه يقول له اما ان تبري الميت او عزلتك ولا
ينصب وصيا مع وجوده الا ان اغاب غيبة سقطت او اقر لمدي
الدين يقول المعتر وعلى هذا تصير اسباب المنزل خمسة
لا ثلاثة كما ذكره شحجي بجا اب ووصي ومضارب ضم بنين يسير
لا فاحش وذكر انهما لا يعني في مسئلتين احدهما الوبايع في
رض من مائة وثانيهما رب المال لو باع مال المضاربة قبل
ظهور الرجوع وسأيل يعني فيها الفاحش عند الامام لا عندها
منها الوكيل بشرائشي بعينه والوكيل ببيع مطلق وصبي
وقن اذن لهما ومكاتب ومسئلة لا يعني فيها اليسير عند

خلاف

خلافهما وهي ما ان ابايع من قنه المازون المديون يسير
عنه يفسد البيع عند الامام خلافهما ذلوا وكلمه بشر
شي لا بعينه ولم يسر ثما يتحمل فيه بنين يسير ولو عينه
او سمي ثما قبل يتحمل اليسير وقيل لا من يتحمل اليسير الا
في ست سائل وكيل باع من قن نفسه او ممن لا يقبل شهادة
له قبل جاز بقدر قيمته عند الامام وقيل لا الثانية رب المال
بايع المضاربة الثالثة الفاحش ضمن ح بعينه ثم ظهر قيمته
اكثر يسير افلا لك اخذ الفصوب الرابعة اوصي بثلاث ماله
فباع في مرض موته شيئا بعينه يسير فانه يدخل في ثلث
ماله الخامسة بيع مريض مستغرق بدين فيفسخ او يتم الشراء
تمام القيمة في السادسة بيع المريض من وارثه ولو باع وارث
صحيح من ماله المريض او شري منه قيمته او بعين يسير لم يجز
عند الامام وذكر الخلاف في القيمة اما يسير الغبن فلا يجوز اجماعا
لانه كوصية فلم يجز وان قلت ووصي الميت لو عقد مع وارث
الميت بثلث القيمة فعلى هذا الخلاف والحاصل ان وكيل البيع
صح عقده عند الامام ولو فحش غبنه لا عندها الا يسير يسير
وعليه المازون مكاتب وقن وصبي والمضارب والمفاوض
وسريك العنان يجوز بيعهم بنين فاحش عند الامام لا عندها
ولو شري وبنين يسير او غير القدين تغذ شراؤهم على انفسهم
واما الاوليا كالب ووصي وقاضي فلمهم البيع بعينه يسير لا بفاحش
وكذا شراؤهم ولو شري مضارب او مفاوض او شريك عنان
بعينه فاحش صار بخالفا قال له العمل براك او لم يقبل وتغذ
عليه ويسير المجابة جاز في اربعة مازون مديون باع من
مولاه الثاني مريض مديون باع من مولاه الثاني مريض مديون
واما وصيه بعد موته فلو باع شركته لدينه وحابا صح وهذا من

عنه

اعجب المسائل الخلف يملكه مالا يملكه الاصل الثالث بيع رب
 المال مال المضاربة الرابع مريض باع من وارثه لم يجز عند
 الامام اصلا وعند هابل بحايابة لا بها ضلك بيع المضارب من
 لا تجوز شهادته كالمحايابة قليلة لم يجز وكذا الوصي لو باع
 من هولاء ولو بثل قيمته بخلاف الوكيل عند الامام لان سني
 المضاربة والوصاية على اليوم فصع البيع ما لم تتحقق التهمة
 وسني الوكالة على الخصوص استباحه يقبل قول الوصي بلا بينة
 الا فيما ادعي فضا من الميت او ادعي ان اليتيم استهلك
 ماله اخر دفع ضامه او ادعي انه اري جعل عبده الا بق من غير
 اجازة او ادعي انه اري خراج ارضه في وقت لا تصلح للزراعة
 او ادعي الانفاق على محرم اليتيم او ادعي انه اذن لليتيم في التجارة
 وانه ركب ديون فقضاها عنه او ادعي الانفاق عليه من مال
 نفسه حال غيبة مال اليتيم واراد الرجوع او ادعي الانفاق
 على رقيقه الذين ماتوا او ادعي فد عبده الحاي او ادعي
 فضا من الميت من ماله بعد بيع الزكاة قبل قبض ثمنها او ادعي
 انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي صبيبة الثاني
 عشر انخر ورجع ثم ادعي انه كان مضاربا قال الغتاي والضا
 هو ان كل شيء كان الوصي مسلطا عليه فانه يصدق فيه
 وبالا فلا وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل الاولى
 لوصي الميت ان يبيع من نفسه ويشتري لنفسه لو فيه نفع
 ظاهر لليتيم عند الامام بخلاف لهما بخلاف وصي القاضي
 لانه كالوكيل وهو لا يقد لنفسه الثانية ان اخصه القاضي
 بتخصص بخلاف وصي الميت الثالثة ان ابا ع ممن لا تقبل
 شهادته له لا يصح بخلاف وصي الميت وقيل لها سواء الرابعة
 لوصي الميت ان يوجر الصغير لتعلم الصنعة بخلاف وصي

القاضي الخامسة للقاضي عزل وصيه دون عزل وصي الميت
 ان كان عدلا كافيا وفيه خلاف السارسة لا يملك وصي القاضي
 القبض الا باذن جديد من القاضي بعد الا ايضا بخلاف وصي
 الميت السابعة يحل نهى القاضي عن بعض التصرفات ولا يحل
 نهى الميت وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثالثة
 وصي القاضي ان اجعل وصيا عند موته لا يحير الثاني وصيا
 بخلاف وصي الميت وصي وصي القاضي كوصيه ان كان ميت
 الوصية عامة لا يملك بيع شيء باقل من ثمن المثل الا فيما اوصي
 ببيع عبده من فلان فلم يرض الوصي له بثمن المثل فلم الخط
 للوصي اطلاق غريم الميت من الحبس لومسرا لوموسرا لا يملك
 القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
 لا يضمن الوصي ما انفق على ولية ختان اليتيم ان كان متعارفا
 لا اسرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي وقيل يضمن مطلقا
 الغلام لو لم يكن ابوه حيا ليس لمن هو في حجره ان يعلم الحياكة
 لانه يعاب بها قضى الوصي من الميت ثم ظهر ارض ضمن له حصته
 الا اذا قضى باسم القاضي وصي الميت كلاب الا في مسائل
 منها لا يجوز اقراضه مال اليتيم ويجوز اقراض الاب في رواية
 ومنها انه يشتري ويبيع لنفسه لو خير اليتيم وللاب ذلك
 لو لا ضرر لليتيم ومنها للاب فضا دينه من مال ولده بخلاف
 الوصي ومنها للاب الاكل من مال ولده قدر الحاجة وللوصي قدر
 عمله ومنها للاب الاكل من مال ولده قدر الحاجة وللوصي قدر
 عمله ومنها للاب ان يرهق مال ولده على دينه بخلاف الوصي
 ومنها ان عبارة الوصي لا تقوم مقام عبارتين فاذا باع او اشترى
 لنفسه شرط الحقة فلا بد من قوله قبلت بعد الا يجاب بخلاف
 الاب ومنها لا يلي الانكاح بخلاف الاب ومنها لا يمونه بخلاف

الاب وسنالك يودي من ماله صدقة فطر اليتيم بخلاف الاب
وسنالك لا يتخذ بخلاف الاب والحدادي عشر لا حضارة
له بخلاف الاب وفيه في فن الفروق الفرق بين الوكيل
والوصي ان الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصي بعد القبول
ويشترط القبول في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيد الوكيل
بخلاف الوصي ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي
ولا يصح الوكالة بعد الموت والوكالة تصح وتصح الوصية
وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي
الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل
الا العقل واذ امات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي
غيره بخلاف موت الوكيل ينصب غيره الا من مقصور للحفاظ
والقاضي يميز وصي الميت لحياته او تهمة بخلاف الوكيل
والوصي اذا باع شيئا من الزكاة فادعي المشتري انه سبي
ولا يثبت فانه يحلف على البت بخلاف الوكيل فانه يحلف
على عدم العلم ولو اوصي لفقراء اهل بلدة معينة فاعطي الوصي
لاهل بلدة اخرى جاز في الاصح ولو اوصي بالتصدق على
فقراء الحجاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص
فقال لفقراء هذه السكة لم يخرج ولو قال لله علي ان اتصدق
على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو
امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور فهذا
ما يخالف فيه الوصي الوكيل يقول الحقير يستوعب جميع وجوه
ما اختلفا فيه كما ذكره اذ قد ذكر في جامع الفصولين نقلنا عن
قن ارمي انه وصي ميت فطلب دينه فصدقه المديون امر
بدفعه اليه والفرق بوجهين احدهما للقاضي ولاية نصب
الوصي فلو قضى بدفعه يكون اقراره موريا الي اسقاط

حق الغير وهو براءة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة ان القاضي
لا يملك نصب الوكيل الثاني لو قضى بدفعه اليه يصير وصيا
في جميع المال بخلاف الوكيل وجيز اوصي بثلاث ماله للمساكين
للوصي ان يصرف كله الي مسكين واحد عندها وعند محمد لا يصرفه
الا الي مسكينين فصاعدا قاضي خان اوصي بان يتصدق الي
فقراء مكة قال من يجوز ان يتصدق الي غيرهم من الفقراء وقال
زفر لا يجوز اوصي بان يتصدق على صنف من الفقراء فتصدق
على غيرهم لو الامر حيا ضمن الوصي لو قال لله علي ان اتصدق
على جنس فتصدق على غيرهم لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو
امر غيره بالتصدق ففعل ذلك المأمور ضمن وروي عن الامام
اذا اوصي لمساكين الكوفة فنصف الوصي الي غيرهم ضمن ولم يحصل
بين حياة الاسر وبين وفاته ائتمني وفي القنية قال لا تصرف
ثلث مالي الي فقراء المسلمين ثم مات فنصف الورثة الثلث
الي فقراء المسلمين فللوصي ان يخرج الثلث مرة اخرى ويصرفه
اليهم وفي فتاوى قاضي خان ايضا وصي الميت اذا قضى دين
الميت شهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض
بغير امر القاضي كان ضامنا لغريم الميت وان قضى باسر القاضي
دين البعض لا يضمن والغريم الا ضربا ترك الاول فيما قبض
صغير ورث مالا وله اب مسرف يذر يستحق للمهر على قول من
يجوز المهر لا تثبت له الولاية في مال ابنه اسباه ويجمع الوصي
والوكيل في ان كلامهما اسين يقبل قوله مع بينه ويصح ابرارها
عما وجب بعقدها ويضمنان ويصح حطهما وتاجيلهما فيما وجب
بعقدها ويضمنان ويصح حطهما وتاجيلهما فيما وجب بعقدها فقط
والفرق بين وكيل البيع ووكيل قبض الدين انه يصح ابرار الاول من
الثمن وحطه ضمن ولا يصح من الثاني وصح من الاول قبول الحوالة
لا من الثاني وصح من الاول اخذ الرهن لا من الثاني وصح منها اخذ الكفيل

وصح صمان وكيل قبض الدين فيه لا ضمان وكيل البيع والسرا في
التمن وتقبل شهادة وكيل قبض الدين لا وكيل البيع والمستري
مطالبة الوكيل بما دفعه او سلمه الى الموكل بعد فسخ البيع
بغير خيار بخلاف وكيل قبض الثمن ولا يصح نهى الموكل المستري
عن دفع الثمن الى وكيل البيع بخلاف وكيل القبض الكل من
الاشباه والنظائر لا محرم بن خيم رحمه الله الفصل
السابع والعشرون في مسائل الشركة والورثة والدين وما يتعلق
بذلك وفي مسائل القسمة وفي الخلاصة اراد الورثة القسمة
وقالوا ليس فينا غائب يقسم القاضي المنقول بينهم بقولهم
لا غير المنقول حتى يبرهنوا على اصل الميراث عند الامام وعندها
يقسم المنقول وغيره بقولهم فلو فيه غائب يقسم ولا ينتظر
حضوره لو الحاضر اثنين كبيرين او احدهما صغير فينصب عن
الصغير وصيا ويقسم ويضع حصة الغائب تحت يد عدل ثم لو
حضر الغائب واقر كما افروا واسحق الاسروا وان نكر ترك القسمة
في المنقول وغيره عندها وعند الامام ترك في المنقول وفي غيره
لا لانه قسم بالبينة فتقبل البينة على الغائب ولا يلتفت الي
غيره قاضي خان عند الامام لا يقسم العقار بطلب الورثة
ما لم يبرهنوا على وفاة المورث وعلى عدد الورثة وعلى ان
العقار في ايديهم ميراث من مورثهم وعندها يقسم ويشهد
القاضي انه قسمها باقرارهم كما يقسم العروص ولو فيه كبير
غائب او صغير والدار في يد الكبار الحضور عند الامام لا يقسم
كما مر وعندها يقسم ويوزل نصيب الغائب والصغير ويشهد
كما مر ولو برهن الكبار على اصل الميراث وعدد الورثة بعضهم
غائب قسم القاضي بين الباقين الحاضرين وينصب لكل من
الغائب والصغير من يحفظ نصيبه ولو كان البالغ الحاضر واحدا

وطالب القسمة لا يسع ولوجام صغير نصب القاضي عن الصغير
من يقسم ويأمره بالقسمة ولو الورثة كبارا حضورا وبرهنوا
على ما ادعوا من وفاة الميت وغيره الا ان في الدار شركه
لا جني غائب لا يقسم حتى يحضر ولو كان الشريك حاضرا وبعض
الورثة غائب وقامت البينة يقسم ولو كان الشريك الغائب
اخ الميت ورثا الدار عن ربهما وبرهن الحاضرون قسم القاضي
بوزل حصته عنهم فالحاصل ان العقار بين قوم ارثا بعضهم غيب
وبعضهم حضور فلو في ايدي الحضور وطالبوا القسمة قسم
بينهم ولو كان شركتهم بالسرا لا يقسم حتى يحضر الكل درر غرر
قسم القاضي العقار باحد الشركا ان انتفع كل بحصته وان انتفع
احدهم حصته ان اقسم ونظر الاثر بطلب حصته قسم بطلب
ذي الكثير لا بطلب ذي القليل كذا ذكر الحصاف وذكر الحصاف
عكسه وذكر الحاكم في مختصره ان ايما طلب القسمة يقسم
القاضي قال في الحائنة وهو اختيار الامام جواهر زاده وعليه
الفتوي وقال في الحاكم ما ذكره الحصاف اصح وفي الذخيرة وعليه
الفتوي يقول الحقير قال صاحب الهداية ايضا هو الاصح ان يلقى
وجه قول الحصاف ان ذا الكثير طلب من القاضي ان يخصه للانتفاع
بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه وهو طلب الانصاف فيجيبه
اليه ولا يعتبر تضرر الاثر لانه يريد الانتفاع بملكه غيره فيمنع
عنه وان تضرر ولو طلب ذي القليل لا يجب لانه متعنت في طلب
الضرر لنفسه والقاضي لا يشتغل بما لا يفيد وجه قول الحصاف
ان ذا الكثير يريد الضرر بغيره والاثر اضر نفسه فيجيبه وجه
قول الحاكم انه لو طلب ذي القليل فقد رضي بضر نفسه ولو
طلب ذي الكثير فقد طلب ان ينتفع بنصيبه فيجب لكل واحد منهما
والاصح قول الحصاف ان القاضي يجب عليه ايصال الحق الي
سحقه وفي طلب ذي الكثير ذلك ولا يلزمه ان يجيبهم الي

اضرار انفسهم وفي طلب ذي القليل ذلك يقول الحقير الظاهر
ان قول الحاكم هو الصواب وهو الصحيح لان ما ذكره الخصاص متضمن
للظلم بندي الكثير كما لا يخفى علي متامل خبر قاضي خان قال
احد الورثة للقاضي اجعل نصيب من الدارين والارضين في دار
واحدة وابي صاحب قال الامام ينقسم القاصي كل دار وارض
علي حدة ولا يجمع نصيب احد الورثة كما اراد ذلك الوارث
وقال الراي للقاضي ان راي الجمع يجمع والا فلا وان كانت
الدور في مصرين لا يجمع وفاقا اذ الدور المختلفة كما جئنا من
مختلفة دارين رجلين في احد جانبيه بنا دون الاخر فقال
احدهما اجعل قيمة ابنا بذر اعم من الارض واخذ حق من ذرعان
الدار وقال الاخر لا بل اجعل ابنا بالدرهم واعطيك حقل
في ابنا من الدرهم فالاول اولي واصح يقول الحقير
هذا بشرع جواز الثاني فينبغي ان يكون جواز الوجهين
مخيدا بصورة التراضي اذ الظاهر انه لو لم يرصي طالب الذرعان
بالدرهم لا يجبر عليه والله اعلم قال لا تعار القسمة بمجرد
دعوي احد الشريكة الغلط فيها ولا يعاد زرع شئ من ذلك
ولا مساحتهم ولا كيلهم ولا وزنهم الا بحجة فان لم يكن له بينة و
استخلف الشريكة جلفون رجا النكول ثم دعوي الغلط علي
وصوه منها ان يكون في القدر بان يقول حق النصف وقد اخذت
الربع او الثلث وقال الاخر لا بل حقل الثلث وقد اخذت
فتمتالغان وتعاد القسمة ومنها ان يكون في القبض فيقول احدهما
لم اقبض حق وقال الاخر قبضته فالجواب كما مر ومنها ان تكون
في الزيادة فيقول احدها اخذت اكثر من حقلك او غصبت
الزيادة بعد ما قبضته ويقول الاخر قبضت حق وما اخذت
الزيادة فالقول للاخذ والينة لصاحبه ولا يجالغان ولا

معار

معار القسمة ومنها ان يكون بعد ما اشهد كل منهما علي قبضه
واستيفاء حقه تماما ثم يقول احدهما حق ما في يدك وحقلك
ما في يدي او يقول قد قسمنا لكن اخذت انا بعض حق دون
بعضه لا تسع دعواه بعد الاشهاد علي الاستيفاء ومنها ان
تكون في التقويم فيقول احدها قيمتها اكثر مما قومته ويكره الاخر
فلا يسع ايضا قال البلخي هذا اذا كان التفاوت يسيرا
ولو كثيرا يرجي ان تسع وقال الفقيه ابو جعفر تسع اقتسما
دارين واخذ كل منهما دارا فدعي احدهما غلطا ان له كذا ذراعا
في داره في يد صاحبه فضلا في القسمة وبرهن عليه بقضي له
بذلك الذرعان ولا تعاد القسمة وليس هذا كدار واحدة قيل
هذا قول سري وماعند الامام القسمة فاسدة والداران
بينهما نصفان اقتسما امراة او غيره فظهر غير فاضل في
القسمة ان كانت بالقضا تبطل وفاقا ولو بالتراضي اختلفوا
فيه والصحيح انه كالقضا اقتسما محذورا ثم اختلفنا في الحد
قال احدهما هذا الحد وقد دخل في نصيب صاحبه فلو رهننا
جميعا اخذ بينهما لان كلا منهما يثبت الملك لنفسه في جزء بعينه
مما في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزأ بينهما فيقضي بينة الخارج
سائل الدين علي الميت هذه علي الميت دين مستغرق لم يجز
الصلح ولا القسمة اذ وارثه لم يملك شركة فان لم يستغرق لم يجز
لا ينبغي ان يصلحوا ما لم يقضوا دينه فتقدم حاجة الميت ولو
فعلوا يجوز قياسا وقيل لا يجوز سخاا ولو اقتسموا شركة
ثم ظهر دين محيط ردت القسمة لانه ينفع وقوع الملك للوارث
وكذا لو غير محيط لتعلق حق الغرض بالشركة الا اذا بقي من الشركة
ما يغني بالدين واما قسم لانه لا حاجة الي تقضى القسمة في ايضا
حقهم ولو ابراه الغرض بعد القسمة وادعاه الورثة من ماله

والدين محيط او اجازة القسمة لان المانع قد زال ولو ادعي
احدا المتأسمين دينيا في الشركة صح دعواه لانه تناقض ان الدين
يتعلق بالمتي والقسمة تضاد الصورة ولو ادعي عينا باي
سبب كان لم يسع التناقض ان الاقدام على القسمة اعتراف
من يكون المقصود مشترك كالحصص الوارث لا يتخذ بيعه من شركة
مستغرة بدين الا برضا غرضه لعدم ملكه وتغذيه الغامض
واثبات الدين على ميت بحضرة وارثه او وصيه يجوز ولو لم
يكن بينهما شركة ان يفيد تمكنا من اخذ مال الميت ان اظهر
فان قال الوارث لم يصل الي من ميراث ابي فان صدقه المدعي
فلا شيء له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه شيء من المال يجلفه
على البنات فان حلف لا شيء عليه وان نكل لزم النضار قد
يجع الغامض شركة مستغرة يصح لو قيمتها وليس للفرما ابطاله
ان اوصي بوصايا فعليه ديون فباع بعض ورثة بعض الشركة
وقضي دينه واخذ وصاياه تغذ البيع الا ان يبيع بامر الغامض
للوارث ان ياكل ويطل لو في غير ذلك وفا بالدين ولا وارث
سواه فلو باع وارث كبير شيئا من الشركة ليس لوصيه نقضان
كان في يده شيء غير ذلك يستطيع ان يبيع وينفذ منه دينه
ووصاياه فله للوصي بيع شيء من الشركة لا راد من الميت
لوفيه ما يقضي به الدين لانه كوصف فله ذلك من شركة فيها
دين لم يستغرق قسمته في غريم فانه ياخذ من كل من الورثة
حصته من الدين وهذا اذا اخذهم عند الغامض اما لو ظفر باحد
اخذ منه جميع ما في يده يقول الفقير السئلة الثانية ليست
بوفاقية ان سياتي في اول الفصل الا في خلافها نقلنا عن
ش والى علم فليس الشركة مستغرة بدين فتغذ ورثته
لا تخلص الشركة يجبر الدائن على القبول انهم حلف

الاستخلاص

الا استخلاص وان لم يملكها بخلاف الاجنبي ولو قالوا نود به
ولم يكن المال نقدا فالحاكم يبيعها للدين ولو زائد اعلى فلم
استخلاصها با راد منه فله لا بقدر شركة ورثته ارادوا
اراد من الميت لتبقى شركة لهم فانفقوا عليه وتخلوا فضا
دينه وانقاد وصاياه من مالهم فلمهم ذلك ولو اختلفوا
فللوصي بيعها لدينه ووصاياه ولا يلتفت الي قولهم يجب
جاز لاحد الورثة استخلاص العين من الشركة با راد قيمته
الي الفرما ولو اراد بعض الورثة استخلاص شيء من الشركة
لنفسه واد ا قيمته الي الاخر ليس له ذلك لان حق الفرما متعلق
بالبينة لا يمينه فليس لو مستغرة فالحق في اثبات الدين انما هو
وارثه لانه خلف عنه قسم البينة عليه لكن لا يجلف لو نكل
ان لا ينفذ اقراره على الفرما ولو اقر وارث بان هذا اوديعه
عند مورثي تقبل ولو كذبه غريمه لانه كورثه قيل هذا اذا لم
تستغرق الشركة اما ان كانت مستغرة فلا يصح اقرار الوارث
بوديعة فان ادعي فدان وصدق الفرما او كذبه او قالوا
هي للميت او قالوا لا ندري لمن هي فهي للفرما لا المدعي الوديعة
ان الا استغراف بين ملك الوارث فاقراره اقراره في ملك
الغير فلم يصح ولم يصل تصدق الفرما ان لا ملك لهم في الشركة
وانما لهم استيفاء حقهم منها ولا يجلف الوارث لو انكر لما مر
وكذا امارية واجارة وبضاعة ورهن ومضاربة قاضي خان
مات وعليه دين محيط بجميع ماله او اكثر فادعي رجل على
الميت دينيا ومجبر عن اقامة البينة ليس له ان يتخلف حتى
الديون او الورثة ولو لم يثبت بيمينها على الوصي ولو لا وصي للميت
نصب الغامض وصيا وان كان في الشركة فضل على الديون
فله تخليف الوارث ادعي في شركة مستغرة دينيا واخذ الوارث
قيل الوارث لا يكون خصما ان لم يرث شيئا وعامة المتأخر

علي انه خصم وان لم يرث فلولا بينة للمدعي وادار تخليف
الوارث او تخليف الغريم فلا يحلف وكذا الواضح الوصي وبرهن
عليه يسمع ولولا بينة له وادار تخليف الوصي لا يحلف ولو لم
يكن للميت وصي ولا وارث حاضر فالقاضي ينتصب وصيا
ويسمع البينة عليه ولا يحلف هذا الوصي ايضا هذا كله في
التركة المستفرقة وفي غيرها ان كان الفاضل عن الديون
معلوما ظاهرا في يد الوارث يستخلف الوارث في هذا
الوجه ولو ادعي دين علي الميت بحضرة وارثه فاقروا رثه فاراد
المدعي ان يثبت الدين ولا يكتفي باقراره قبلت بينة وكذا
لو اقر جميع الورثة بالدين فبرهن المدعي على الدين قبلت بينة
حتى يصير ثابتا بالبينة فيظهر في حق الورثة وفي حق غريم
اخر لو ظهر بعد ذلك في حق المودع دين مودعه بالوديعة
ضمن في الصحيح قوا وودع ماله وما عنده من الودائع الي
رجل ثم مات وله دين محيط اولاد فدفعها المودع او الوارث
الي بعضهم بلا قضا ضمن الدافع فلو كانت الاموال والودائع
في منزل الميت فاخذ التركة بعض ورثته لبقضي دين الميت
او الودائع ليردها علي ملاكها لا ضمن استحلنا قاضي خان
مديون مات فقال دايته قبضت منه في صحة الالف التي كانت
لي عليه وقال عزما الميت لا بل قبضت منه في مرض موته ولنا
حق الشراكة فيما قبضت قالوا لو المقبوض قائم شاركوه
فيه اذا اخذ حادث فنجال الي اقرب الاوقات وهو حالة المرض
فلو المقبوض هالك فلا شئ منه للغريم لانه انما ينصرف الي
اقرب الاوقات بنوع ظاهر وانما يظهر بصلح للدفع لا لا يجاب
الصمان في التركة دين فلو دفع المودع الوديعة الي الوارث
بامر القاضي ضمن في ولو مستفرقة ضمن وهذا اذا لم يورث
الوارث والا فله الاخذ واد الدين ص للوارث خاصة

مديون

مديون الميت وله قبضه لو لم يكن الميت مديون له وصي اولاد ولو
مديوننا جنا صم ولا يقبض الا الوصي ولو ادعي مديون الي الوصي
ير اصدلا ولو لا وصي فدفع الي بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة
قضى احد الورثة صلح خصما عن الورث فيما له وعليه ويظهر ذلك
في حق الكل الا ان له قبض حصته فقط اذا ثبت حق الكل وانما ثبت
لواضعه وقضي به اما لو ادعي حصته فقط قضي بها فلا يثبت حق
الباقين فيشئ ادعي بيتا فقال ذواليد انه ملكي ورثته من ابي
فلو قضي عليه يظهر علي جميع الورثة فليس لاحد منهم ان يدعيه
ارثا اذ صار مورثهم مقضيا عليه فلواضعه ملكا مطلقا يقبل
ان لم يقبض عليه في الملك المطلق فلواضعه ذواليد ملكا مطلقا
ارثا لا يصير الورثة مقضيا عليهم فلم يخذ بدعوي الارث
لكن ليس لذي اليد حصته فيه اذ قضي عليه مرة في ادعي دين
واخر وارثا ليس ذلك العين بيده لا يسمع اذا ادعي الورثة
اذا لم يكن بيده تركة ينتصب خصما عن مورثه في دعوي دين
لا عين ولو ادعي نصيبه من العين عند وارث اخر فدعي رجل
هذا العين ينتصب هذا الوارث خصما اذ ينتصب احد الورثة
خصما عن الباقين لو كان العين بيده بخلاف الاجنبي جفت قضي
دين الميت مديونه بلا اسروصيه فقال خذ هذه الالف التي لغلان
الميت علي من الالف التي لك عليه جاز ولو لم يقل كذا للث
لكن قضي الالف عن الميت فهو مستبرع والالف عليه فشئ اقر
ان للميت علي كذا فدفعه الي دابن الميت بلا اسراف القاضي جاز ان
لا فائدة في دفعه الي الورثة ثم دفعهم الي دابن الميت فجار قهر
للسا فترج ميت عليه دين وله دين علي رجل فمديون الميت
ان لا يقضي دينه سالم بقضوا دين الميت لان مديون الميت لا يبرأ
بدفع الدين الي الوارث حال قيام الدين علي الميت فشئ لا يملك

الداين اثبات الدين على يد يوثق الميت ولا على الوصي له ولو
اثبت على من يصح اثباته عليه كوصي ووارث ثبت له حق الاستيفاء
منهما ولو انكر واثرت وجود تركته بيده فللداين اثباته لا لو
اجنبيا فلا تقبل عليه بينة الداين ان ليس بحصم في اثبات
الملك ولو ادعى دينا على ميت وكبار ورثته غيب والصغير
حاضر للقاضي نصب وكيل عن الصغير ليحكم عليه فيكون قضا
على جميع الورثة الا ان الغريم ياخذ دينه من حصته الحاضر لو
معه عن حصته الكبار فيرجع الحاضر عليهم اذا حضر والتقدم
الدين على الارث يقول الحفيظ الظاهر ان هذه المسئلة ليست
باتفاقية ان سياتي في اول الفصل الا في تغلا عن ان
الصواب ان ياخذ ما يخصه من القاضي نصب وصي ليدعي
عليه لو وصي الميت او وارثه غايبا ويكتب في نسخة الوصاية
ووصية غايب مدة السفر وذكر ان له ذلك ولو لم يكن الوارث
غايبا في رواية ولو اقر الكبار بدين فلي الغريم ان يبرهن
ليث الدين في حق الصغار ان اقرار الكبار لم يعمل في الصغار
ولو اقر به كل الورثة فبرهن المدعي يقبل لا احتياجه الي الاثبات
في حق غيرهم ايضا ان ربما يظهر غريم اخر ودينه ظاهر ودين
المقر له لا يظهر في حقه باقرار الورثة وكذا الواقع واما الوصية
فبرهن يقبل يقول الحفيظ ويمكن ايضا ان يكون الاحتياج الي
الاثبات لاحتمال ظهور وارث اخر سوى الورثة المقرين
فينبغي ان يضم هذا الي التعليق بج تقبل البينة على دينه
لو اقر به بعضهم لانه ربما لا يفي نصيب المقر بالدين فبالبينة
تغطي من جميع الشركة واقرار الوارث تقتصر على نصيبه
ولا يجوز اقرار الوصي على الوصي الا ان يشهد هو اخر
فتصح على معنى الشهادة يقول الحفيظ وفي القنية استحق

بعض

بعض نصيب احد الورثة بيمينه بعد القسمة بينة وقضا فقال
اخذها المدعي ظلي بغير حق ليس له ان يرجع على بنية الورثة
بشيئ فقي قضي وارثه دينه من تركته باقراره في دارين اخر
ضمن له ولو اذاه بتضام بيمين وشارك الاول صلكت ولو ثبت
الدين بشهادة فلا بد من القضا فقي اقرب من وادعي ايضا
مورثه لا يقبل ولو برهن على بيعهم تركه مورثهم وادعي ضمانا
عليهم فقالوا ان ابانا باع في حياته واخذ الثمن وبرهنوا
ببقي بينة الداين ظا قضي وصية دينه بلا امر القاضي فلا كبر
اليتم انكر دينه على ابيه ضمن وصية ما دفع لولم يجد بينة اذا فر
بسبب الضمان وهو الدفع الي اجنبى فلو ظهر غريم اخر بغير
لوحصته يدفعه لا اختياره بعض حق هذا الي غيره فلو لم يكن
للغريم الاول بينة على الدين ضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه
بغير حجة فتم وصي ادى دينه فانكر الورثة تقبل بينة ولو لا
بينة له تحليفهم مسائل شتى وفي وقت وصية او وارثه نقد
ثمن كفته من ماله يرجع في الشركة وكذا ادا دينه وكذا الولي
والوصي ليس بمترجع في شرايه بماله نفقة الصغير او كسوته
ذ غاب وصية فباع ورثته بعض تركته لدين مورثه ووصاياه
فقد البيع الا باسراف القاضي وهذا في شركة مستقرقة والا
تعد تصرفه في حصته الا ان يكون البيع مينا من الدار
وما اشبهه قاضي خان وصي انفذ الوصية من مال نفسه
قالوا وقال وارث يرجع في الشركة والا فلا وقيل لو الوصية
للمبار يرجع اذ لم مطالب من جهة العباد فصار كقضا دين ولو
لله تعالى لا يرجع وقيل يرجع على كل حال وبه يفتي كوكيل شري
ادى الثمن من مال نفسه يرجع والوصي اذا اشترى كسوة
او نفقة للصغير من مال نفسه يرجع وكذا بعض الورثة
لوقضي دين الميت او كفته من مال نفسه او اشترى الوارث

الكبير نفقة او كسوة للصغير من مال نفسه يرجع في الشركة وكذا
وصي ادي خراج ارض اليتيم او غيره من مال نفسه لا يكون
شترعا ولو كفن الميت من مال نفسه يقبل قوله ولو ارث
فضارين الموت وتكفينه بلا امر الورثة ويرجع في الشركة
بجمع كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والاجنب لا يرجع
كفن الميت غير الوارث من ماله كالمعوج وجوده الاب
يرجع في الشركة بلا امر الورثة فلا يرجع استشهد على الرجوع
امر لا ولو امر احد الورثة انسانا بتكفين الميت فكفن
ان امره ليرجع عليه يرجع كافي القن في بناء ادي وهو
اختيار شمس الاسلام وذكر السرخسي ان له ان يرجع
لان امره بمنزلة امر القاصي ثبت رجوعه على الميت كان للوصي
ان يقضي من مال نفسه ويرجع وكذا الوارث ويصدق
انه قضى ليرجع وارث اخذنا من الشركة ليقضي من ماله
دينا على مورثه وصي به بقية الورثة لم يجز الا برضا
الفرس والدين محبط والاجاز ويكون من باقي الورثة
بما لم يصمهم بجمع لصي بل ان يجازب وصيه هل اتفق
بمعروف امر لا ولكن لا يجز الوصي لو استنح عن ذلك ويصدق
مع اليمين لانه امين قاضي خان صغير بل وطلب ماله من
وصيه فقال الوصي ضاع مني يصدق لانه امين لو قال انفقت
مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل
قوله فيما يكذب به الظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصي
مات ابوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات منذ خمس سنين
ذكر في الكتاب ان القول قول الابن واختلف المشايخ
فيه قال شمس الائمة السرخسي المذكور في الكتاب قول
محمد اما على قول س القول قول الوصي وهذه ارجح
مسائل احدها هذه والثانية اذا ادعى الوصي ان الميت

لكن رقيقا فانفقت عليهم الى وقت كذا لم ما سوا وكذبه الابن
قال محمد والحسن بن زياد القول قول الوصي والسنة الثانية
اذا ادعى الوصي ان غلاما لليتيم ابق فبا به رجل فاعطيت
جملته ربعين درهما والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي
في قول س وفي قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن
الا ان ياتي الوصي ببينة على ما ادعاه واجمعوا ان الوصي لو
قال استاجرت رجلا لبره فانه يكون مصدقا والسنة الرابعة
اذا قال الوصي اديت خراج ارضك عشر سنين منذ مات
ابوك كل سنة الف درهم وقال اليتيم انما مات ابي منذ خمس
سنين كان القول قول الابن في قول محمد لان الوصي يدعي تاريخا
سابقا وهو على قول س القول قول الوصي لان اليتيم يدعي
عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه
المسائل وان قال الوصي فرض القاصي لاصيك الزمن نفقته
من مال كل شهر بكذا فادبت اليه كل شهر منذ عشر سنين
وكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا فليس
وصي ادي دينا على الميت ينصب الحاكم وصيا له اخر ليدعي
عليه اذ دعواه على نفسه لا تصح قاضي خان ثم القاصي بالخيار
ان شارك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية
وان شاء عاد الاول الى الوصاية بعد قضاء ربه ذكر الخفاف
ان القاصي يجعل للميت وصيا في مقدار رين يدعيه خاصة
ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى
ن ادعى وصيه دينا عليه ومجزم عن اثباته يميز وفيه لو قال
وصيه لي عليه دين قبل لا يخرج القاصي المال من يده ولو
ادعى شيئا بعينه اخرجه من يده لانه يستحيل مال اليتيم وقيل
يقول له القاصي اما ان تبره او تقيم البينة والا عز لك فلو لم

يفعل منزله حتى للوصي على اليتيم دين فباع لدين الميت شيئا دون
 امر القاصي جاز وياخذ من الغريم بالحصصة ترك صفارا و
 كبارا فللكبار ان ياكلوا ولم يطعموا احدا او اهدوا اليه
 فلا اكله وقيل للكبير ان ياكل بقدر حصته مما ياكل ويوزن
 ويسكن الدار ولولده غنم فلا يسعه ذبح شاة منها لياكل
 قصص مات من رخ واسرة او ام فللمرأة تناول قدر الثمن مما
 ياكل ويوزن لا من غيره للشركة ولا احد الشراك في القدر
 اكله بالحاجة ترك رقيقا وخنطة وسنابن ورثة وفيهم
 صفارا وامرأة فلم ياكل ذلك بينهم وكبيرهم ياخذ حصته
 ولو هلك بعض المال وانفق بعض الكبار على انفسهم وعلي
 الصغار فاهلك فلي كلهم وما انفق الكبار ضمنوا حصصة
 الصغار لو انفقوه بلا امر القاصي او الوصي ولو لم يره حسبت
 لهم الى نفقة مثلهم فو ترك طعاما او ثوبا فاعطى الكبير الصغير
 والبسه وليس بوصي لم يضمن الكبير استحقاقا بخلاف انفاق
 النقد ولو ترك ودائع واموال فقتضها بعض ورثته ولم يامر
 بغيرهم ولا الحاكم لم يضمن استحقاقا لورثته محيط ان له الحفظ
 فنصرف قبضه الى الحفظ لا الى التملك ان الاحاطة تنافي الملك
 فلو لم يكن عليه دين ضمن صفة باقيهم لو تركت في موضع لا يخاف
 عليها لقبضه ملكا شريكا فتعدي واما لو خاف عليها ضمن
 قيا لا استحقاقا شتم ضمن لولا دين الا اذا قبضها ضرورة
 لكون باقيهم صفارا عاجزين عن الحفظ لم يضمن ادعي علي
 ميت دين او ورثة او المرأة مهرها ليس لوصيه ان ياكل
 بل بثبوت عند الحاكم واما المهر فقيل يجب مهر مثلها بشهادة
 النكاح وقيل لو دخل بها بغير مهر فمهرها يملك ويصدق
 فيه ورثته وفيما فوقه تصدق امراته فتوصي اتلف مال يتيم

في حجره ثم وضع مثله لا يبرأ الا ان يكبر اليتيم فيدفعه اليه وللوصي
 قبض دين الميت قبل بلوغ ابنه ولو بعده لم يجز بزازية وصي
 انفق الشركة على الصغار حتى فنيت الشركة ولم يبق منها شئ
 ثم جازهم وادعي علي الميت دين او برهن وقضي به القاصي
 ان انفق الوصي عليهم بامر القاصي لم يضمن وان بداه امره يضمن
 ان الدين مقدم على الميراث احد الورثة اتخذ دعوة حال غيبة
 الاخر من الشركة واكل الناس ثم قدم بقية الورثة واجازوا
 ما صنع ثم اراد تضمين ما اتلف لهم من ذلك لان الاتلاف
 لا يتوقف حتى تلحق الاجازة الاخرى ان من اتلف مال انسان
 ثم قال المالك رضيت بما صنعت واجزت لا يبرأه وفي الخلاصة
 احد الورثة لو قبض شيئا من الشركة فضاع ضمن ما كانت
 حصته الا في موضع يخاف الضيعة والوصي يقبض مطلقا واحدا
 الورثة لو قبض دين الميت على رجل فضاع عنده يضمن
 عدة لو خرج من الرضاية وقبض دين اليتيم صح لو وجب بمقد
 الوصي عند اخرج الحقوق الى العاقد لا لودينا سور وناو وحب
 بعقه لا يرجع المحقوق الي العاقد فلا يبرأ المديون انتهى وفي
 الغنية لا يضمن الوصي ما انفق في المصاهرات بين اليتيم واليتيمة
 وغيره في ثياب الخاطب والخطيبة والضيافات المعتادة و
 الهدايا المعتادة في الاعيان وغيرها من مال اليتيم واليتيمة
 مما هو مستعار وان كان منها بد انتهى وفي الوصية اقر الوصي
 انه قبض جميع ما في منزل الميت وذلك مائة درهم واقام
 الورثة بينة انه كان في منزله يوم مات الف يلزم الوصي
 اكثر مما اقر به اثبات الورثة وفي فشي اثبات الورثة
 لا تصح ما لم يعين جهة الارث ولو برهن علي انه اقرا ابنه ابني
 يقبل لثبوت النسب باقراره ولو ادعي انه وارثه لا يثبت

اخيه لايورين وبرهن يسأل القاضي الشهود كيف علمت به وارث
 فان قالوا سمعنا يقول انه وارثي لا يقبل ولا يثب باقراره
 وارثيه لحمل النسب علي الغريق بينة الارث لا تسع
 الا علي خصم وهو وارث اوداين او مديون او وصي له يتوكل
 الحفيظ اهل ذكر الوصي ولا بد منه ان هو خصم ايضا ولعله اراد
 بقوله وهو وارث ما يشمل وصي الوارث ان في صورة كون
 الدعوي علي وصي الوارث يكون الخصم هو الوارث حقيقة
 ان المنفي عليه انما هو الوارث حقيقة والوصي خلف عنه كما
 لا يخفى لكن بقي الوصي لتفويض وصايا الميت ان هو ايضا يكون
 خصما خلفا عن الميت هذا والظاهر ان ترك ذكر الوصي انما
 وقع سهوا من فلم الناسخ والله اعلم قال ولو احضر رجلا ليثمي
 عليه حقا بلا بينة وهو مفر او لافله اثبات نسبه بالبينه
 عند القاضي بحضرة الرجل ادعي علي اخيه مالا ارثا عن ابيه
 واقربه امر به دفعه اليه وليس ذلك حكما من القاضي علي
 الاب حتى لو جاحيا باخذ المال من الدافع فترجعه هو علي الابن
 ولو انكر دفعه قيل لا يستخلف علي العلم بانه ابن فلان وان
 مات لكن يقال للابن برهن علي موت ابيك وانك وارثه
 ولو نكل يصير مقر بنسب وموت ابيه وصار كما لو اقر بها
 صريحا وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الابن خصما
 في اقامة البينة علي اثبات المال بل يجعله خصما في حق
 التخليف علي المال او اخذه منه فيخلف علي المال بثباته فثني
 ادعي علي جماعة اني زوج اختكم وهي مانت وتركتها بيدكم
 فارفعوا حصتي فانكروا انكروا فقال المدعي بل انتم اثبتوا
 كونهم اخوتها فالقاضي ياخذ الشركة منهم ويضعها عند عدل
 حتي يظهر المستحق فلو برهنوا علي المدعي او علي العدل

انهم

انهم اخوتها لايورين لا يقبل اذ لم يتم بينة علي نكاح الزوج وموت
 القاضي كالمقاضي فلا خصم للاخوة فينصب القاضي وصيا لبرهنوا
 عليه فلو برهنوا علي واحد ان لها عليك كذا ونحن اخوتها
 لايورين ووارثها فللقاضي رفع المال اليهم لثبوت وراثتهم عنده
 شني ادعي علي اخيه ميراثا ونسبا فانكر الاخ النسب ولم يجب
 عن المال اقرارا ولا انكارا فان برهن المدعي علي نسبه اجاب
 انه يصح فثني قال اني لست وارثه ثم ادعي انه وارثه وبين
 الجهة يصح اذ التناقض في النسب لا يمنع صحة الدعوي ولو ادعي
 بنوة الم لا يصح ما لم يذكر اسم الجد سايل شني وفي فثني
 لو صالح احد الورثة من الشركة علي شني ثم ادعي عقارا ان ابي
 وهب لي حال صحته وسلم الي تسع لولم ينص علي العقار وقت
 الصلح لا لونه وصحة الشركة بين زكور واناث علي السوية
 يصح بطريق الهبة لا الارث لتغير المشرع ص ادعي بعض الورثة
 ديني علي مورثه بعد القسمة بسع ولولم يكن القسمة ابرا
 عن الدين بخلاف عين من الشركة حيث لا تسع دعواه فقص
 قلا لبنيه وبناته اقسوا شركتي بالسوية قيل ليس لاحد
 نقض القسمة اذ قوله اقسوا ايضا لهم لبناته ببعض ماله
 وقسمة البنين بالسوية اجازة لتلك الوصية فنقدت شني
 قال وارث شركتي حتي يبطل حقه لا الملك اذ الملك لا يبطل
 بالشرك والمحق يبطل به حتي ان احد الغائبين لو قال قبل
 القسمة شركتي حتي يبطل حقه وكذا لو قال المرتهن شركتي
 حتي في مجلس الرهن بطل يقول الحفيظ وسياتي سايل
 متعلقة بهذا المقام في بحث ما يقبل الاستقطا وما لا يقبله
 في فصل الاحكامات فليست نظرت فانهما همة ظه صالح احد
 الورثة الباقيين من شركة وهي عقار وامتنعة وحيوان والمدعي
 لا يدري ساهي ولكن الكل في يد المدعي عليه جاز ان الا برا

عين

عن الموقوف المجهولة جابر عندنا خلا قال الشافعي ط لو ظهر
بعد صلحهم دين للميت او عين له يدخل تحت الصلح لا رواية فيه
فقبل لكل منهما وجه وعدم دخوله اشبه فلورحل تحت ما ظهر
عينا لا بوجوب فساد الصلح ولورينا فلوراستثنى الدين من
الصلح جاز والالم بجزءه المتأخرى احد الورثة صالح عن الميراث
وابرا ابراعا ما مطلقا لم يظهر شي لم يكن ظاهرا وقت الصلح
هل له ان يدعي نصيبه بعد الا سرا قال لا رواية عن اصحابنا
في هذه المسئلة قال ابو بكر الانشلي لقابل ان يقول ليس له ذلك
ولقابل ان يقول له ذلك وهو الاصح ط محمد نكاح امرأة فصالحها
على اقل من حقها جاز ولا يطيب للورثة لو علموا وان برهنت بعده
انها امرأة بطل الصلح ط لو قضي الغريم حصته احد الوارثين
او تبرع به اجنبي وسلم الا ضرب ثم توفي نصيبه فله ان يرجع وشارك
صاحبه فيما قبض ح ارعي على بعض الورثة رينا على الميت فصالحه
وبعضهم غايب ففرض ولم يجر فلورثت الدين بالبينة واري بدل
الصلح من الشركة باسم القاضي صح ورجع ولو من مال نفسه او دفع
باسم القاضي بحجة شرعية والدين لو ثبت ببينة واري احد الورثة
من مال نفسه رجح ولورفع من الشركة بلا قضا القاضي فللقايب
استرداد حصته ولو من مال نفسه لا يرجع على الغايب ان لم يثبت
بحجة شرعية فثنين احد الورثة غايب فصالح البقية امرأة الميت
بالخارج لو كان الخارج على مالهم على ان نصيبها لهم جاز ولو
على بعض الشركة على ان يبقى الكل مشترك بين الكل توقف على
اجازة القايب اوقضي القاضي حي اوصي اليه به رجح فله هذا و
تصدق ثمنه على الفقراء ففعله فاستحق القن ورجح ثمنه على
الوصي برجع الوصي على من تصدق عليه لا في مال الميت باع فله
وصيه للغرما فضاء ثمنه عنده ومات القن قبل تسليمه يرجع

المشترى بثمنه على الوصي وهو لا يرجع على الغرما الا ان يا سروره
ولولا دين ولكن الوصي باع القن لورثة كبار فم كالمزما في كل
ما مر فلو صفارا لم يرجع عليهم في الاستحقاق اسروره بالبيع او لا
ولو باع القاضي للغرما فضاء ثمنه ثم استحق يرجع بثمنه على الغرما
ولو لم يا مر القاضي لانه اذا باع فكان الغرما وكلوا البيع بانفسهم
ميت عليه دين ولم يترك الاقنا فباعه وصيه بلا امر القاضي فاستحق
وضاع ثمنه قال محمد لا يرجع على الغريم الا اذا قال له الغريم
بعه واقض فلوكا نا غريمين احدهما غايب ففرض الحاضر وباعه
الوصي رجح ثمنه عليهما ببيع لهما باع فله وصيه باسم غرما به
ولا مال سواه وطلبوا واستعدوا على الوصي وقضاهم الثمن
من دينهم فاستحق من يد المشتري رجح المشتري بثمنه على الغرما
وصي دفع جميع الشركة الى ابن الميت واشهد الابن على نفسه
انه قبض كل شركة ابيه ولم يبق منها قليل ولا كثير الا استوفاه
ثم ارعي دارا في يد الوصي انها من شركة ابي ولم اقتبضها تقبل ببينة
ويقتضي بها له لو قال استوفيت كل ما ترك ابي من دين علي الناس
وقبضت كله ثم ارعي على رجل رينا لابي وبرهن يقبل ويقتضي
له بالدين وصي ارعي رينا للميت فقال المدعي عليه قبضت الميت
ريني وشهودي غيب فقتضي عليه بدفع الدين فقبض الوصي واري
منه دين الميت وانفذ وصاياه ورفع ما بقي الي وارثه ثم برهن
المدين على الوفا الى الميت فلو برهن فلو فعل الوصي ما فعل
باسم القاضي لم يرجع عليه الغريم بشي ولو فعله بلا امر رجح على
الوصي بكل ما اداه ويرجع هو على من دفع اليه رجل بيده ورجع
فات وله وصي وابن كبير تكون الورثة في يد الابن هذه دار
البي وقال الوصي بل هي غلات كانت وديعة بيد ابيك ولي ببينة تقبل
ببينة وتكون الدار لغلات الورع رجل اورع رجلا مالا وقال

ان يكون من فادفعه الي ابي فدفعه اليه ولما وارث غيرة ضمن الدافع
نصيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو قال فادفعه الي فلان الا جني ضمن
ان دفعه اليه ترك ما لا بيد رجل نقدا او عقارا او غيره فادعي
رجل ان ذلك له او دعه عند الميت او اغتصب منه الميت وصدة
ذو اليد بذلك وبانه لا يعلم ان الميت ترك وارثا او ترك
وارثا غايبا فالتامني لا يدفع الي المدعي شيئا باقرار ذي اليد
ويجمل في بيت المال بعد البلوغ والانتظار اه وفي فتاوي قاضي
خان مات وله ديون علي الناس وليس له وارث معلوم فاخذ
السلطان ديون الميت من غريمه ثم ظهر له وارث كان ديون
الميت علي غريمه له هذا الوارث لانه ظهر ان الغريم لم يدفعوا
المال الي صاحب الحق فلا تحصل لهم البراءة فكان عليهم الادا ثانيا
اشباه الميت لا يرث الا في الوضرب بطن امرأة قاتلت جنينا
ميتا فان العزة برثها الجنين لتورث عنه كما في جنابات المستوط
الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات
فتعلق الصيد فيها بعد الموت فانه يملك ويورث عنه ذكره الزيلعي
في الكتاب زيلعي لومات المعتقد ولم يترك الابنت مستغنة فلا يشئ
لها في ظاهر الرواية ويوضع في بيت المال وبعض ما يجنا كانوا
يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس
الي الميت فكانت اولي من بيت المال الا يرمي انها لو كانت ذكرا
كانت تنحصر وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الي السلطان
او القاضي لا يصرفه الي المستحق ظاهرا وعلي هذا ما افضل من
فرض احد الزوجين ترده عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع
في بيت المال وكذا الابن والابنت من الرضاع فيصرف اليهما اذ لم
يكن هناك اقرب منهما ذكر هذه المسئلة في النهاية

باب

بأنه
مستلزم

بدين او وصية او وارث آخر ~~مستلزم~~ ارعي علي بيت حقا
او شيئا بيد الميت فاقر الوارث به لزمه في حصته حتى يستغرقها
او اقر علي نفسه فيصح وبغية الورثة علي حقوقهم اذ لم يصح
اقراره عليهم ذكره سني وفي حق وزادج زيادة محتاج اليها
ولم يشترطها احد سواه وهي ان يقضي القاضي على هذا الوارث ولما
يظهر هذا في مسئلة في ت وهي احد الورثة اقر بدين ثم شهد
هو واخر بذلك الدين تقبل شهادة المقر فلوصل الدين في
نصيبه بمجرد اقراره لم تقبل شهادته لما فيها من دفع الغرم وبيني
ان تحفظ هذه الزيادة وفي محل اخر قال مج قال مستلزمنا
زيادة شيئا لا يشترط في الكتب وهي ان يقضي الخ يقول المقر
وفي الفتاوي الصغرى لو اقر الوارث بالدين لزم في حصته
حتى يستغرق جميع حصته عندنا قال شمس الامة الحلواني قال
مستلزمنا محتاج الي زيادة شيئا لم يشترط في الكتب وهو ان يقضي
القاضي عليه باقراره اما بمجرد الاقرار لا يحل الدين في نصيبه
قال تحفظ هذه الزيادة في ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي عليه
هل مات مورثك فان قال نعم في يسأل عن دعوي المال فلو
اقر وكذبه بغية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر
واجبي مع يقبل ويقضي علي جميع الورثة وشهادته بعد الحكم
عليه باقراره لا يقبل ولو لم تقم به البينة واقر الوارث او نكل
ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصته المقر لانه مقر بان
الدين مقدم علي ارثه وقال ت هو القياس ولكن المختار عندي
انه يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك
وسفيان وابن ابي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول اعدل
وابعد من الضرر لانه ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقا
ت ياخذ ما يخصه لو ظهر لهم جملة عند القاضي اما ان يظهر

باحدهم ياخذ جميع ما في يده فقس الزكاة لو تخطيط بدين واشت
 عزيم رينا علي سورته وقصد قه البعض وانكره البعض ياخذ الدين
 من حصته من صدقه بعد ان يطرح حصته المدعي من ذلك الدين
 كذا ص وفي بق اقرا احد الورثة فبرهن الطالب عليه تقبل بينة
 قال تج نسح البينة علي المقر كما في وكيل قبض العين لو اقر
 من عند العين انه وكيل قبض العين لا يكفي اقراره ويحكم
 الوكيل اقامة البينة علي اثبات الوكالة حتي يكون له قبض ذلك
 فلذا هنا قس الورثة صفار وكبار فاقرا الكبار بدين علي الاب
 حجاج الغريم الي اقامة البينة ليثبت في حق الصفار اذا اقرارهم
 لا يعمل في حق الصفار ولو الكبار غيبا والحاضر صغير يحمل له القاضي
 وكيله حجاج المدعي فلو قضا علي الوكيل فهو قضا علي كل الورثة
 قال تج غير ان الغريم يستوفي حصته الصغير الحاضر اذا لم يقدر
 علي حصته الكبار ثم اذا حضر الكبار رجع الصفار عليهم لتقدم
 الدين علي الارث ولم يجز اقرار الوصي بدين علي الميت ولا اقراره
 بشئ من الزكاة لانه اقرار الغير علي الغير وهو شهادة وشهادة
 الغير ليست بحجة فلا يصح اقراره الا ان يكون الوصي وارثا
 حيث يصح اقراره في حصته فقط فحق احد الورثة لو اقر بالوصية
 يؤخذ منه ما يخصه وفاقا لافرار بالوارث وفي صح الوارث
 الواحد لو اقر باذن الميت لا يثبت نسبه من الميت ويثبت عند
 س والثا فني واجمعوا انه يشاركه في الارث لنا ان مجرد
 تحميل النسب علي الغير لا يقبل كما لو اقر به في حياة ابيه او علي
 انسان اخر او كان في الورثة غيره فقس قال احدهما ابن
 يجبر علي البيان فلو مات ولم يبين فقال احد الورثة هذا
 ابن الميت يثبت نسبه ولا يلتفت الي جود الباقي وفي املا
 محمد لا يثبت النسب حتي يجمع كل الورثة علي انه ابن الميت

يقول الحقير الظاهر ان الصحيح هو في الاملا ان قد سر في اول هذا
 الفصل ان اقرار بعض الورثة لا يصح علي بقيتهم ح سال بيده
 زعم انه ورثة من امراته ثم قال لرجل انت اخوها فقال الرجل
 انا اخوها ولست انا بزوجهها قال س المال بينهما نصفين وقال
 زفر كنه للاخ الا ان يبرهن الزوج انه زوجها وهنا ثلاث مسائل
 احدها هذه والثانية مجهول السبب في يده مال فقال ورثة
 من ابي فلان ثم اقرار باخ لابوين فقال الاخ انا ابنه لانت قال
 س المال بينهما نصفان وقال زفر كنه للاخ والثالثة امرأة اقرت
 انها ورثة من زوجها فلان ثم اقرت باخ لزوجها فقال الاخ
 انا اخوه ولست انت امراته قال س للمرأة السبب والباقي
 للاخ وقال زفر كنه للاخ الا اذا برهنت ح مات وترك الغا
 بيده اخر فقال ذواليد مات ابي وهو ابوك وترك هذه الالف
 وقال المقر هو ابي لا ابوك فالمال بينهما نصفان اذا لا استحقاق
 لم يثبت الا باقراره ولم يقبله الا بالنصف ~~وعلو علي هذا~~
 كل من بيده مال يزعم انه استحق من بيت نسب واقرب وارث
 غير معروف وكذا به المقر له فالقول للمقر فاما لو ادعي ذواليد
 الزوجية واقرب وارث وانكر المقر له الزوجية بسبب طار
 فلي اقر بالسبب والمقر له لنفسه حقا طارنا لم يصدق الا ببينة
 واما في النسب فهما سوا يقول الحقير هذا مخالف لما سرائغا
 ان في هاتين المسئلتين خلافا بين س وزفر ولعله اختار
 في المسئلة الاولى قول س وفي الثانية قول زفر كما لا يخفى والله
 اعلم قال اقروا رث معروف بوارث اخر قاسمه ما بيده
 بمقتضى اقراره ولا يثبت نسب المقر له اذ فيه تحميل السبب علي
 الغير فلو اقر باخ بعبه فلو اقر به المقر له الاول ايضا اقسوا
 ما بيدها بحسب اقرارها ولو كذبه فلو دفع المقر الي الاول

فلا يثبت للمقر حتى
 يبرهنه و الزفر ان
 الزاينة سبب اصلي
 للاستحقاق

بقضا فلا يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما بيده بينهما ولو
 دفع بلا قضا يجعل المدفوع كباقي يده فيضمن ويدفع الى الثاني
 حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقر انه سلم بغير حق
 فيضمن قال الامام لو اقر احد الابنين باخ ثالث وكذبه الاخ
 المعروف اعطاه المقر نصف ما بيده وقال ابن ابي ليلى يعطيه
 ثلث ما بيده ولنا انه في زعم المقر سببا وفيه في الاستحقاق
 والمنكر ظالم فيجعل ما بيده هالكاً فيستويان في الباقي لا ابن
 المعروف لو اقر باخت اخذت ثلث ما بيده ولو اقر باسرة انها
 زوجة ابيه اخذت ثلث ما بيده ولو اقر بام لليت اخذت سدس
 ما بيده اسرته ولدت بعد موت زوجها قبل تمام سنتين فلو
 صدقها الورثة في العرلة يثبت النسب في حق المصدق وفي
 حق غيره لو لم نصاب الشهادة بهم يثبت والد فلا وفي ثبوت في
 حق غيره قيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا في جاز اقرار
 الرجل بأربعة نفر بولد ويحتاج فيه الى تصديق المقر له وسعبر
 عن نفسه وان يولد مثله لمثله وان ليس للمقراب معروف
 وبزوجة ويحتاج فيه الى تصديقها وان ليس لها زوج معروف
 وان لا يكون تحت المقر رحم محرم منها وبولي ويحتاج فيه الى
 تصديق وان لا يكون له بولي معروف واجمع المسلمون على
 هذا كذا كتب يقول الحنفية اهل ذكر الام ولا بد منه ايضا لما ذكر
 في الهداية وغيره ان اقرار المرأة والرجل يجوز بالوالدين
 الى اخره قال اقرب بنت فلها النصف والباقي للعصبة اذا اقره
 بنت جاز لا بنت الابن فلو اقر بنت ولها بنت معروفة فلها
 الثلثان والباقي للعصبة ولو اقر بثلاثة اخوات متفرقات
 وله خالة معروفة فاللثان للخالة ولو اقر ببنة واسرة وثلاث
 اخوات متفرقات فللابنة النصف وللراثة الثلث والباقي

وان ليس له نسب
 معروف وبولي ويحتاج
 فيه الى تصديق المقر
 اباه وان يولد مثله
 ثلثه

يرده على الابنة خاصة واقرار المرأة جاز بثلاثة نفر زوج
 واب وبولي لا بغيرهم يقول الحنفية هذا سهو ظاهر لمخالفة لما
 في الهداية وغيره ان اقرارها جاز بالوالدين والزوج والمولي
 اللهم الا ان يكون مسئلة الاقرار بالام خلافة والله اعلم
 قال فلو اقرت بزوجة فلها النصف والباقي للعصبة ولو باب
 ولها ام معروفة فلها الثلث والباقي للابنة ولو بابنة ولها بنت
 معروفة فاللثان للمعروفة ولو للعصبة لها قال صاحب جامع الفصولين
 اقول هذا في ذات الزوج ظاهر اما لو لم تكن منكوبة او معتدة
 ينبغي ان يكون المال لهما اذ لا الزام على احد فيثبت نسبها من
 المقر في حقها على ما ذكر في هده وغيره وقيل لا يثبت هنا اجنبا
 يقول الحنفية الظاهر الثبوت كما يفهم من تقليد المذكور في الهداية
 ويشهد بما سياتي بعد سطرين من الزيلعي كتر صح اقرارها
 بالولد ان شهدت به قابلة او صدقها الزوج زيلعي هذا اذا
 كانت ذات زوج او معتدة وادعت ان الولد منه اما لو لم تكن
 ذات زوج ولا هي معتدة او كان لها وادعت ان الولد من غير
 هذا الزوج صح اقرارها لان فيه الزاماً على نفسها فقط كما اذا
 ادعى انه ولده من اسرته لا يصدق في حقها الا بتصدقها صح
 ترك ثلاث بنين فافترأهم بامرأة لليت يعطيها ثلاثة اعشار
 ما بيدها اذ الاصل في اقرار الوارث بوارث اخر ان ينظر
 الى نصيب المقر له لو معروف فيقسم ما بيد المقر على ذلك ولو
 ترك ابنين فافترأهم بامرأة لليت يعطيها تسعي ما بيده
 ولو ترك اثنين فافترأهم بامرأة لليت يعطيها ثلاثة
 اجزاء من احد عشر مما بيدها ولو ترك ثلاث بنين فافترأهم
 بزوجة لليت يعطيها نصف ما بيده قال صاحب جامع الفصولين
 اقول فيه نظر الفصل التاسع والعشرون

ولو ابنة
 ابنة معروفة فلا يثبت النسب
 والباقي للاب وبولي
 ولو ابنة معروفة ولا ام
 معروفة لا لها الثلث
 والباقي للمولي

المقر ونصيبه

في التفريقات الفاسدة واحكامها النكاح الفاسد فرق بينهما
بفساد النكاح فان لم يدخل بها فلا مهر ولا عدة ولو خلاها
وان دخل بها فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل لو سمي
والا فلها مهر مثلها بالعاما ببلغ وتجب العدة شح لا نفقة في
النكاح الفاسد ولا في العدة منه قولم يجوز الصلح عن نفقة
نكاح فاسد الفاسد كالصحيح في حق النسب لو دخل
وتعتبر المدة وهي ستة اشهر من وقت النكاح عندها وعند
محمد من وقت دخوله وبه يفتي ان الصحيح يجعل كوطي لانه
راجع اليه شرعا بخلاف الفاسد ولو خلاها وانكر دخوله
ففي رواية عن الامام يثبت النسب ويجب المهر والعدة
ولا يثبت شي منهما في رواية ولو لم يخل بها لا يلزمه شي
الفاسد لا يحرم امها بمجرد النكاح بخلاف الصحيح فله التزويج
بامها ونبتها قبل التفريق وكذا للمرأة التزويج باخر وهذا
كله قبل المسيس كالعقد معتبر في الفاسد من وقت
التفريق عند ائمتنا الثلاثة قيل لكل من الزوجين فسخ
الفاسد مع غيبة صاحبه وقيل كذا لو لم يدخل والا لا يحضرها
كما في البيع الفاسد لكل فسخه بغيبة الآخر لا بعده والمشاركة
بعد دخوله في الفاسد لا يتحقق بعدم محني كل منهما الي الاخر
وانما يتحقق بالقول كقولك عنك وكنتها خلعت سبيلك
او سبيلها فصط لا يتحقق الا بالقول دخل بها ام لا وقيل
يتحقق بتفريق الابدان لو لم يدخل والا بالقول والصحيح
ان علم المرأة المتاركة ليس بشرط كطلاق النكاح الصحيح
عدة انكر نكاحها تكون متاركة لو قال لها اذهبي وتزوجي
والا لا يبرأ الا انكار والطلاق في نكاح فاسد متاركة
لا طلاق شحي وكذا طلاق القن ثلاثا قبل اجازة

مولا

مولا نكاحه فصط لو وقت بين زوجين حرمة مصاهرة لا يبرأ
النكاح اصلا بل يبقى على صفة الفاسد حتى لا يجل التزويج باخر
الا بالمشاركة ولو بعد سنين ووطئ زوجها ليس بزنا لا اختلاف
فيه هداية من تزويج امرأة لا يجل له نكاحها فوطئها لا يجب عليه
الحد عند الامام ولكن يوجب عقوبة ان كان علم بذلك وقال
ابو يوسف ومحمد والثاني في عليه الحد ان كان عالما بذلك
صلى الوطن بنكاح بلا شهرة يوجب العدة اذ هو كنكاح مختلف
فيه وكل نكاح كذلك بوجب العدة ولا تجب عدة الوفاة في
الفاسد حتى لو اختلفت في الفاسد لا يستقط المهر البيع الفاسد
وفي تحت شرط التلمية في البيع يفسد البيع ولو تواضعا قبل
البيع ثم تباعا بلا شرط جاز البيع عند الامام الا اذا تصادقا
انهما تباعا على تلك المواضعة فنك لو كان السراط في البيع
فا بطلاده فلر كان النصف في صلح العقد صح الحذف في المجلس
لا بعده فليس السراط اللاحق يلحق باصل العقد عند الامام
يقول الحنفية ينبغي ان يقيد هذا بما لو اخطأ بعقد صحيح يلحق عند
الكل وفاقا والخلاف بين الامام وصاحبيه انما هو في النكاح
السراط الفاسد محض السراط الفاسد اذ الحق بالعقد يلحق
عند الامام لا عندها يقول الحنفية هذا مخالف لما سياتي في فصل
المنفقات نقلا عن فصط ان السراط الفاسد لو اخطأ بعد
العقد هل يلحق باصل العقد عند الامام قيل يلحق وقيل
لا وهو الصحيح فصط وهل يشترط الاستخاف في مجلس العقد
لصحة الالحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط بزازية
ذكر السرخسي وابو اليسر انه يشترط وهو الصحيح فوق شرط
سراط فاسد قبل العقد ثم عقد لم يبطل العقد ويبطل لو
مقارنا شحي الاصل في العقد الفاسد ان كل من يملك بيع

جاء يملك بفساده فلو سرقنا حرموها لكان ملك القن
مشتريه بقبضه باذنه ولا يملك البايح الحرم وكذا لو شري
قنا بغير اوبكاتب او بام ولد ملك القن مشتريه بقبضه و
المشتري لا يملك هولا ولو باذن وكذا لو شري عبدا بمال
الغير بل اذن مالكه وتقابضا ملك العبد مشتريه ولا يملك
الاخر ما قبضه حتى يجير ملكه البيع ويمتد الاذن ولو دلا له
فلو قبضه عقيب العقد محضه بايعه ولم ينه ملكها حتى
كان في الهبة كالوقبضه بغير حضرته الا ان اذن بايعه بقبضه صريحا
في الوقبض المبيع فاسدا با مربياعه وفي العقد عوضان كل
منهما مال ملك المبيع ولزمه قيمته قاضي خان لا يثبت عقد
شرا فاسدا الا بتصال القبض به فان قبض في المجلس
صح قبضه ما لم ينه البايح وان قبض بعد المجلس لو باذن
البايع صح قبضه والا فلا فلو بصير قابضا بالتحلية كما في بيع
صحح واختلف علما ونا في جواز تصرف المشتري فاسدا قال
العرفيون يملك تصرفه لا يمينه ويدل عليه عدم حل الكلم ووطئه
وكذا الشفعة للشفيع في راسه فاسدا وصح بيعه تسلط
البايع على ذلك وقال البخاريون يملك عينه وهو الاصح ان
نص محمد انه لو ارعى عليه هذا فموضعهم فيه ان يملك
الرقبة ويدل عليه ما قيل هي ان المشتري لو اعتقه ثبت العولا
له لا للبايع ولو اعتقه البايح لا يتخذ عنه ولو باعه المشتري
فالتمن له وعليه قيمته للبايع لو رد المشتري بامته شرائها
فاسدا ولو باع الاب او الوصي قن اليتيم فاسدا فاعتقه
المشتري جاز وان لم يحل له ووطئ الامة ان الحل والحرمه لبا
من الملك في شئ الا يري انه لا يحل له رج ما لم يضمن مع
انه يملكه ولو شري اخته رضاعا يملكها ولا يحل له ووطئها

وانما تجب الشفعة للشفيع لكون البايح حيا وهي انما تجب
بانقطاع حياة البايح وذكر ان الوطئ بكمه ولا يحرم وذكر يحرم
ان حلت منه صارت ام ولده عليه قيمتها لا معزها وقيل عليه
كلها وقيل يجوز للمشتري كل تصرف غير فيه الا باصته والا
فلا ولم يحل المباشرة كعصير وقع فيه فارة يحل بيعه لا ميا شريته
نحو الكله ثم البيع فاسدا يضمن قيمته يوم قبضه لوقيها خلاصه
وهذا اذا اهلك عند المشتري او استهلكه او كان عبدا فاعتقه
المشتري او وهبه وسلمه وينقطع حق استرداد البايح وكذا
لو رهن او باع المشتري من ارضه لو زاد قيمته سيرا او هلك
فمعد الامام عليه قيمته يوم قبضه وكذا الغصب والمقبوض
على سوم الشراخ للبايع استرداد المبيع فاسدا ما لم يوجه
مبطل الفسخ ولا يبطل بونه وبا جازته وبموت المشتري
لقيام وارثه بعتائه يبطل تصرفه حق الاسترداد لبايعه سواء
اقتل الفسخ كبيع وهبه ورهن ونحوه الا الا جارة والملك
فانه لا يبطل بهما ان رهن المشتري على بيعه من فلان الغائب
لا يقبل للبايع اخذه لا لو صدقه فله قيمته ولو سني فيها يبطل
حقه عند الامام لا عند محمد والمانع اذا زال كلك رهن ورجوع
هبة وعجز مكاتب ورد بيع المشتري ببيع بعد قبضه بقبضا
فالبايع حق الفسخ لو لم يقض بغيره كان هذه العقود لم توجد
بفسخ من كل وجه في حق الكل حتى زال المانع بسبب هو عقد
جديد في حق الثالث بان رد بعد قبضه ببيع براض بطل حقه
ويجعل في حق المشتري كانه شرا ثانيا ولو قضى بغيره يبطل
حق الاسترداد في الوجوه كلها ولو وقف او جعل مسجد لا يبطل
حقه ما لم يبين ولو سني او غرس عند الامام يبطل لا عندها
جسمي زوايد البيع فاسدا لا يضمن الفسخ الا متصلة لم تنزل

بين الاصل كصنع وضيافة ولت سويق واما البنا والفرس يبيع
 الرز لا الشفعة عند الامام وعكسها سخي لو منفصلة متولدة
 يضمن بالتعدي لا بدونه وهو هلك المبيع لا المتولدة فللبايع
 اخذ الرز وايد وقية المبيع ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ
 المبيع مع هذه الرز وايد ولا يطيب له ولو هلك في يد المشتري
 لم يضمن عندها لا عند الامام ويا تلها زوايد النصب ولو هلك
 المبيع لا الرز وايد في المشتري بخلاف المتولدة كما يفرقان
 في النصب فيضمن قيمة المبيع واما حكم واما حكم نقصان فلو
 نقص ببدل المشتري باقية سماوية فللبايع اخذه مع ارش
 نفسه وكذا لو بفعل المشتري او بفعل المبيع صار مسترا
 حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس من البايع
 هلك على البايع ولو بفعل اجنبي بخير البايع ان شاء اخذه
 من المشتري وهو يرجع على الجاني وهو لا يرجع على المشتري
 كالنصب خلاصه في شرح الطحاوي الزيادة لو منفصلة متولدة
 لا تمنع الرد والفسخ كما في النصب ولو منفصلة غير متولدة
 ينقطع حق البايع بحق المشتري حتى لو رضى المشتري بفسخ
 وفي كل موضع ينقطع حق البايع بقرينة القيمة او المثل وكذا
 لو كان ثوبا ففقطعه او ضاظه او قطنا فسج او منطه ففقطها
 انقطع حق البايع الى القيمة او المثل ولو منفصلة متولدة لا تمنع
 الرد ولو رد في جميعا ولو نقصتها الولادة انجبر النقص بالحد
 لوبه وفا ولو هلك هذه الرز وايد في يد المشتري لا يضمن
 ويعزم بنقص الولادة ولو استهلكها المشتري يضمن ولو
 هلك المبيع والزيادة قايمة فللبايع استردادها وياخذ من
 المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو منفصلة غير متولدة فللبايع
 استرداد المبيع مع هذه الزيادة ولا يطيب له فان هلك

الزيادة

الزيادة في يد المشتري لا يضمن وان استهلكها فكذلك للمث
 عند الامام وعندها يضمن ولو استهلك المبيع والزوايد قايمة
 في يده بغير ربح عليه ضمان المبيع وبقيته في له بخلاف الرز وايد
 المتولدة هلك ليس للبايع اخذ ما باعه فاسدا حتى يرد منه
 اذ المبيع مقابل به فيصير مجبوسا به كالمهرين وان مات البايع
 فالمشتري احق به حتى يستوفي الثمن لتقدم عليه في حياته
 فكذلك على ورثته وغرمائه بعد موته كالمهرين ثم اذا كانت دراهم
 الثمن قايمة ياخذها بعينها لانها تنضم في المبيع الفاسد في
 الاصح لانه كالمقصب ولو استهلكه اخذ مثلها من شرائ من مدونه
 شرائا فاسدا ففسخ فللمشتري حبس المبيع لاستيفاد دينه
 الساكن وكذا الواجب من رايته اجارة فاسدة ولو كان عقد
 البيع او الاجارة جازا ثم فسخ فلم الحبس لديه ويثبت
 في البيع الفاسد خيار روية عيب فسط لو اعتق المشتري
 فثنا سراه ولم يقبضه فاجاز بايده يفتق على بايعة ولا شيء
 على مشتريه سخي الفاسد لو قويا رطل في صلبه وهو
 البذل والمبدل فلكل منهما فسخ وشرط مخرقة صاحبه
 لاس ولو فسد شرط نافع لاحدها فلكل منهما فسخ قبل
 قبضه واما بعده فلن له الشرط فسخه الاخر في لكل منهما
 فسخ قبل قبضه بمخرقة صاحبه اما بعده فلو الفساد في صلب
 العقد لا ينقلب جازا كبيع بجز ونحوه فكذلك ولو شرط فاسدا
 او اجل فاسد فكذلك عندها وقال محمد لو فسخ من له النفعة
 في الشرط صح بمخرقة الاضروان لم يقبل ولو فسخه بعد يتم
 النفعة لم يصح الا بقبول الاضروا وبالفضا هلك لكل منهما
 فسخ قبل قبضه اجماعا وهل بشرط علم صاحبه اختلف فيه
 المشايخ وبعد قبضه لكل منهما فسخ بمخرقة الاضروا بعد
 لو في صلب العقد والاكثرا الى الخصام فللمشتري فسخ لا للبايع

الا برضاة وهو قول ح من طعن بعضهم لو كان الشرط للمشتري
 فله فسخ محضه الاخر بلا رضاه ولو للبائع فله فسخ كذلك
 فصلا لكل منهما فسخ محضه الاخر في بيع فاسد لو بعد
 التعرض ولو لم يفسخ احدهما وعلم به القاضي فله فسخ رر
 عن رجب علي كل منهما فسخ قبل قبضه وبعده ما دام في يد
 المشتري فان باعه او وهبه وسلم او اعنته فعليه قيمته ولا
 بشرط القضا في فسخ الفاسد ان الواجب شرعا لا محتاج
 الى القضا لان الفسخ حق الشرع لا حق احد المتعاقدين فانها
 راضيان بالعقد ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما فان ما
 البائع فالمشتري احق باشراؤه حتى ياخذ ثمنه وطاب للبائع
 ما رجع في ثمنه ابيع فاسدا لا المشتري حتى لو رده مشتريه
 علي بايعه ببيع او هبه او صدقة او عارية او ودية يفسخ
 البيع والرد ويجب عليه فعلى اي وجه رده يقع عن الواجب
 دليله رد الوديع والعوارض فكذلك الوبايع من وكيل البائع
 بشرايه وسلم بري من الثمن في قطع ثوبا بشراؤه فاسدا
 ولم يحطه حتى اودعه عند بايعه يضمن نقص القطع لا قيمته بوصوله
 الى ربه الا قدر نقصه فوقع عن الرر المستحق قال هذا التعليل
 اشارة الى ان المبيع فاسد لو نقص في يد المشتري لا يبطل
 حقه في الرد ان لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه ولو با مبيع
 فاسد الي بايعه فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله لا يضمن
 وكذا النصب ولو وضع بين يدي مالك فلم يقبله فحمل الي
 بيته ضمن ان الرد يتم بوضعه وان لم يقبله فحمل بعد صار غصبا
 ثانيا بخلاف ما اذا اجابه ولم يضعه بين يديه ان لم يتم رده
 صل المستحق بجهة ان اوصل الى المستحق بجهة اخرى انا يعتبر
 واصل بجهة مستحقه لو وصل اليه من المستحق عليه لا لو
 من جهة غيره فالمشتري لو وهب ما اشراه فاسدا من اجنبي

فوهبه الاجنبي من البائع وسلمه لا يبرأ المشتري من قيمته ان لم يجر
 العين واصل الى البائع من جهة مستحقة بل من جهة اخرى فص
 باعه صحيحا ثم باعه فاسدا يفسخ الاول اذا فاسد لمحق
 بالصحيح في حق الاحكام ولو كان الثاني صحيحا يفسخ به
 الاول كذا هذا فلو باعه موصره من مستأجره بيا فاسدا
 تفسخ الاجارة كافي ببيع صحيح اختلف المتابعين في انواع
 شتي قاضي خان اختلف المتابعين اذ احدى يدعي الصحة والاخر
 يدعي الفساد فالقول لمدعي الصحة والبيته لمدعي الفساد وفاقا
 وفي غير ظاهر الرواية عن الامام من ادعي فسادا في صلب
 العقد فالقول له وان اختلفا في اصل الثمن بخالفوا وفراد فان
 برهنا شمس بيته البائع واصل هذا انه لو اختلف الثمنان و
 اتفقت بيتهما علي ثمن واحد واداه احدي البيتين علي
 ذلك ما يفسد البيع فالقول لمكر الفساد والبيته كمدعيه
 ولو كان الثمنان من صفتين مختلفتين واصدها بفسد البيع
 فالبيته للبائع ان ادعي الصحة وان ادعي احدهما ببيع الوفا
 والاخر بيبعا باثا فالقول لمدعي الثبات والبيته لمدعي الوفا
 فان ببيع الوفا ان اعتبر فاسدا فالقول لمدعي الصحة ولو
 اعتبر رهنا فالبيته لمدعي البيع الا ان احدهما لو ادعي بيبعا
 والاخر رهنا فالقول لمكر البيع ولو ادعي البائع كون المبيع بشرط
 الخيار والمشتري كونه باثا في ظاهر الرواية عن الامام القول
 لمكر الخيار وعنه في رواية لو ادعي البائع الخيار لنفسه فالقول
 له وعند محمد القول لمدعي الخيار والبيته للاخر ولو ادعي المشتري
 الخيار لنفسه والبائع الثبات فالقول للبائع علي كلتا الروايتين
 عن الامام ولو ادعي احدهما البيع بطوع والاخر الاكراه اختلفوا
 فيه والصحيح ان القول لمدعي الطوع كافي للصحيح والفساد
 وكذا لو اختلفا في طوع وكراه في صلح وافرار فالقول لمدعي

الطوع والبيعة للاخر في الصحيح وقيل بيعة الطوع اولى ولو ادعى
احدها ان البيع تلجئة والآخر ينكر لا يقبل قول المدعي الا ببيعة
وبخلاف الاخر صورة التلجئة ان يقول لغيره اني ابيعك
داري بكذا وليس ذلك بيع حقيقة بل تلجئة ويشهد على ذلك
ثم يبيع في الظاهر بلا شرط فهذا بيع باطل كبيع الهاتل
خلاصة البايح ان النكر الاجل فالقول له قنيت برهن على رجل
انه اكرهني بالتخويف مجس الوالي والضرب على ان يحتاج
منه حائوتا وبرهن المدعي انه كان طابعا فبيعة الطوع اولى
ولو قضى القاضي ببيعة الاكره فقد ان عرف الخلاف وقضى
بنا على الفتاوي ترجيح البيعات عند تعارض بعضها بعضا
استباه تعارضت بيعة الدين وبيعة البراءة ولم يعلم التارخ
قدمت بيعة البراءة ولو تعارضت بيعة البيع وبيعة البراءة
قدمت بيعة البيع كذا في المحط وسقطت بيعة علي
المال وبيعة علي البراءة وارضا فان سبق تاريخ البراءة
يقضي بالمال وان كان متاخرا يقضي بالبراءة وان لم يورضا
اوارخت احدها دون الاخرى اوارضا وتاريخهما سواء
فالبراءة اولى لان البراءة انما تكون حجة صحيحة ولا صحة
لها الا بعد وجوب المال والظاهر انها كانت بعد وجوب
المال كدرر غرر اختلف المتابعان في الصحة والفساد
فالقول لمدعي الصحة كذا في الثانية ولو اختلفا في الصحة
والبطالان فالقول لمدعي البطلان كذا في البرازية يقول
الحقير في البرازية محل نظر لما مر من صحة نقله عن
قاضي خان ان في غير ظاهر الرواية لو ادعى فساد في
صلب العقد فالقول له درر غرر بيعة المخرج اولى من بيعة
الموت بعد البراءة يقول الحقير فيه كلام من تفصيله في اخر فصل
التنافس في مسئلة منقولة عن الغنية وعن الخلاصة

فليظفر

فليظفر ثمة فانها سهمنة درر غرر وبيعة الفس اولى من بيعة كون
القيمة مثل الثمن وبيعة كون المتصرف عاقلا اولى من بيعة كونه
مخلوط العقل او مجنونا وبيعة الاكره اولى من بيعة الطوع
يقول الحقير في جامع الفتاوي باع ارضا فادعى اخوه علي المشتري
ان البايح معتوه وانا وصيه فيها وقال المشتري بل هو عاقل
وبرهنا فبيعة المعتوه اولى انتهى وهذا غير موافق لما مر انما من
الدرر والغرر فلعن في المسئلة روايتين فليتا صل فيها هو الصواب
درر غرر اختلف المتابعان في قدر الثمن او وصفه او جنسه
او قد المبيع حكم لمن برهن وان برهنا حكم لبث الزيادة ولو
اختلفا في الثمن والمبيع جميعا فحجة البايح في الثمن والمشتري
في المبيع اولى وان عجزا قيل للمشتري اما ان ترضي بثمان يدعيه
البايع والا فسخنا البيع وان لم يرضيا بدعوى احدهما تخالفا
وبدئ بيمين المشتري ولو سلف بثمان والا فبايها شاقا في
بدا وفسخ بطلب احدهما او بطلبها ولا يفسخ بنفس التحالف
بلا قضا وقيل يفسخ قنيت له كني في طريق العامة فزعم
غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وبرهن فالبينة بيعة من
يدعي انه محدث ثم القول في هذا قول المدعي لكونه متمسكا بالاصل
برهنت علي مهرها علي ان زوجها كان مقررا به ذلك اليومنا
هذا وبرهن الزعم انها ابراته من هذا المهر الذي تدعيه
فبيعة المرأة اولى وكذا في الدين لان بيعة مدعي الدين بطلت
باقرار المدعي عليه لما ادعى البراءة ولم تبطل بيعة البراءة وهكذا
شهود البيع والاقالة فان بيعة الاقالة اولى لبطلان
بيعة البيع باقرار مدعي الاقالة وينبغي ان يحفظ هذا الاصل
فانه يخرج به كثير من التوافقات بين باع ما ليس عنده
ثم عينه في المجلس هل ينقلب حايضا فيه روايات وروى

عن الامام جوارزه وعنهما عدم جوارزه ويجوز ان يجوز عند
الكل فانه قال فبين باع بخيار فاراد فسخه بغية مشتري لم يجز
فلو باع من غيره جاز وانسخ الاول وجيز برهن الباي ان
المبيع هلك في يد المشتري وبرهن المشتري انه هلك في يد
الباي فالقول للمشتري والبينة للباي برهن احدها على
النصب فيما في يد ثالث وبرهن اضر على الملك المطلق يقتضي
لمدعي النصب لو عدل الشاهد واحد وجره اضر فالجرح
اولي عندها وعند محمد اعاد المسئلة فان جرحه واحد وعدل
اثنان فالتمديد اولي عدله جماعة وجرحه اثنان فالجرح اولي
ولو اجتمعت بينة النكاح وبينة الطلاق وبينة الملك وبينة
العتق وبينة الطلاق والعتق اولي قاضي خان مات وتركت
مالا وبنات فبرهن رجل ان عبده فاعتقه وان ولايه له و
برهنت البنت انه كان من اصل فالبينة بينتها فبينة اذا اجتمعت
بينه ارق وبينه حرية الاصل فبينة الحرية اولي ادعي المشتري
بيعا بابتا وقال الباي بعتة وفا وبرهننا فبينة مدعي الوفا اولي
قاضي خان برهن المديون على المصار والدائن على اليسار
فبينة اليسار اولي رجلان تنازعا في دار كل واحد يدعي انها
له وفي يده وبرهننا يجعل القاضي الدار في يدهما قال المشتري
احدثت فيها هذا البناء او الشجر او الزرع وكذب الشفيخ
فالقول للمشتري ولو برهننا فبينة الشفيخ اولي بجمع الفتاوي
قال الطالب هو موسر قادر على الاداء وقال المديون انما مصر
قال بعضهم القول للمديون وقال بعضهم ان كان الدين واجبا
بدلا عما هو مال كان القول للمديون وفي النفقة القول للزوج
في الاعسار الاجارة الفاسدة وفي هدا الاجارة نفقة
بالشرط لانها كالبيع اذ هي تقال وتفسخ يد كل جهالة تؤثر

بالباع

في البيع تؤثر في الاجارة وينفذها العقد سواء كانت في اجرة
او مدة او عمل مستاجر عليه ولم يجب اجرا مثل في فاسدها
ولا يجاوز به المسمى لا يجاوز المسمى لو علم الاجر والا يجب
بالغاما بلع فلو استاجر بيتا بائة على ان يرمه المستاجر
فعليه جرم مثله بالغاما بلع ان المرمية لما شرطت على المستاجر
صارت من الاجر ففهم الاجر يرد لا يجب الاجر في اجارة
فاسدة بمجرد التمكن من الانتفاع بشرط ان يوجد في المدة
في مكان اضيف اليه العقد ولو استاجر دابة يوما ليركبها في
المصر فبها في بيته ولم يركبها حتى مضى اليوم لزمه الاجر
لتمكنه من الانتفاع في المدة في مكان اضيف اليه العقد وهو
المصر ولو استاجرها ليركبها خارج المصر والمسئلة بحالها
لم يجب لفقد المكان اذ لا يملك الركوب خارج المصر والدابة
في بيته فلو ذهب بها الى ذلك المكان بعد مضى اليوم ولم يركبها لم
يلزم لفقد المدة والمقرض لو سكن دارا مستقرضا او استقر
رأبته يجب اجرا مثل اذا سكنه موصيا عن نفع المقرض لا مجانا
حلاصة استاجر دابة وقال ان ركبت الى موضع كذا فبد رهن
والي موضع كذا فبد رهنين والي موضع كذا فبثلاثة دراهم جاز اخرا
ولا يجوز اكثر من ثلاثة مواضع اصله خيار ثلاثة ايام بجمع الفتاوي
استاجر ولده او زوجته لخدمة او للزراعة لم يجز والاجر لا يجب
لان خدمته فرض عليها مختصر المحيط ولو استاجرت زوجهما
لخدمة او للزراعة جاز وله ان يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية
وروي عن الامام هكذا في مختصر المحيط ولو خدمها لزم الاجر
قاضي خان في الاجارة الفاسدة اذا وجب اجرا مثل هل يجب
بالغاما بلع ينظر ان فسد لجهالة المسمى من الاجر او لعدم
التسمية يجب اجرا مثل بالغاما بلع وكذا اذا استاجر

عين

حائزنا اودارا سنة بمائة درهم على ان يرميها المستاجر كان
 على المستاجر اجرا مثل بالغا ما يبلغ لانه لما شرط المدة
 على المستاجر صارت من الاجر فيصير الاجر مجهولا فاما
 ان افدت الاجارة بحكم شرط فاسد ومخوفا كان له اجر
 المثل لا يزداد على المسمى في قيل للمستاجر فاسد ان يوجه
 من غيره اجارة صحيحة وقيل لا يملك لكن لو اجر يستحق الاجر
 كفاص وقيل يملكها بعد قبضه كشر فاسد له البيع جائزا
 وهو الصحيح الا ان للوجر الاول نقص الثانية بخلاف
 البيع فاسدا ان الاجارة تفسخ بعذر لا البيع ولو استاجر
 وعجل الاجرة ولم يقبض حتى مات المجر او مضت المدة
 فاراد المستاجر حبس البيت لا جراجه ليس له ذلك
 في الجائزة والفاسدة ولو مقبوضا للمستاجر صحها او فاسدا
 فله حبه للاجر وهو احق بثمنه لومات المجر وباقى ثمنه
 ان شاء الله تعالى فلو باعه المجر في هذين الفصلين بعد
 القبض نفذ البيع لكن لا ينزع من يد المستاجر ولو رضي بالبيع
 وثاني عدة في الفصل الثاني والثلاثين ولو ربيع في ارض
 استاجرها فاسدا ثم باعها المجر بغير رضاه ينبغي ان يجوز
 ان لكل فسخ الفاسدة في فسخ الاجارة لفسادها وجس
 المستاجر لا جرمه فلهك يهلك امانته اذا بطل الفسخ فعاد
 الامر الى ما كان والمستاجر في يد المستاجر امانته فكذلك لومات
 المجر فالمستاجر احق بالمستاجر حتى يستوفي منه الاجر ان
 لم يستحقه على المحل ولو فسخ الاجارة بدين للمستاجر
 والمسئلة مجالها ليس له حق الحبس ولا يكون احق به من
 سائر الغرما وكذا لو شري قنا بدين علي بايعه وقبضه بامر
 ثم بايعه فسخ البيع لفساد فليس للمشتري حبه بدينه

ان ربه لم يجب بمقابلة القن حكما للفسخ بل كان واجبا بسبب
 اخر يكون احق به من الغرما لومات بايعه ان لا اختصاص به بشرا
 من الغرما قاضي فان اجرا رضاهم اختلفا فقال المشتري المستاجر
 استاجرناها وهي فارغة وقال المجر كانت مشغولة منزروعة
 قيل القول للودع بخلاف متبايعين اختلفا في الصحة وهنا المجر
 ينكر الاجارة لانه منكر بصحتها وقيل يحكم الحال هنا ان كانت
 فارغة فالقول للمستاجر ولو مشغولة فالقول للمجر كما في
 اختلفا فيها في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة وينبغي ان
 يكون القول للمستاجر لان في صحة اجارة المشغول روايتان
 والصحيح انها جائزة ويومر المجر بالتفريع والتسليم الرهن
 الفاسد وفي ج رهن رهنا فاسدا كشيوع مثلا علي ان
 يقرضه كذا فلم الرهن واخذ المال ثم فسخ الرهن لفساده
 فلم يرهنه حبس الرهن لدين رهن به اذا استفاد يد اعلى الرهن
 بمقابلة ما اقرضه فله حبه كبيع ورهن صحيح اذا اتفقا على فلو
 هلك في يده هلك باقل من قيمة ومن الدين اذا بطل الفسخ
 يهلك الرهن فعاد الامر الى ما كان والمرهون كان مضمونا
 بالاقول فكذلك هذا ولومات رهنه فالمشتري احق به من الغرما
 ان لم يد مستحقة على ما ذكره هذا اذا رهن بمقابلة الدين اما لو
 رهن بدين كان عليه قبل ذلك والمسئلة مجالها لا يملك حبه
 كالورهن الجائز بدين كان عليه قبل ذلك اذا اتفقا على لا يملك
 حبه ط فاسد الرهن كصحيح في الاحكام ملها عدة فاسدة
 يهلك امانته عند الكرخي حتى فاسده لا يتعلق به الضمان وباطله
 لا يتعلق بالضمان اصلا بالاجماع قاضي خان عن محمد شري
 سلم خلا واعطى بثمنه رهنا ففزع الرهن في يده لم يظهر انه
 كان ضم الرهن ولو شري عبدا ورهن بثمنه رهنا ثم ظهر

انه كان حرا لا يضمن الميراث لانه باطل والاول فاسد فقط
بطل الرهن بالاعيان مضمونة او لا يقول الفقير هذا محال
لما في عامة الكتب كما استغف عليه بعد اسطر شيخ الرهن
بالاعيان ثلاثة اوجه رهن بعين هي امانة كوديعة فهو باطل
بهلك امانة لو هلك قبل قبضه وضمن لو بعده الثاني رهن
بعين مضمونة بنفسها وهو صحيح لو هلك قبل استرداده
العين لا يصير مستوفيا للدين ويغرم الاقل من قيمتها ومن
الدين وياخذ العين ولو هلك العين فلم يحبس الرهن
بضمان العين ولو هلك الرهن قبل استيفاء الضمانات
صار مستوفيا للضمان لو في قيمتها والثالث رهن بعين
مضمونة بغيرها كبيع قبل قبضه وهو لم يجز وذكر محمد ان
المشتري اخذ رهن ببيع فلو هلك في يده قبل القبض البيع
هلك بالاقل من قيمته ومن قيمة البيع ولا يصير قابضا للبيع
ولو قبض البيع اذا اوفى ثمنه وعليه ايضا ضمان الاقل بهلاك
الرهن بيده ولو هلك البيع قبل قبضه والرهن قائم بطل البيع
وعلى المشتري رد الرهن فلو هلك في يده قبل رده يضمن
الاقل للبايع ولا يبطل ضمانه بهلاك البيع وبطلان البيع
هداية لا يجوز الرهن بالامانات كوديعة وعارية ومضاربة
ومال شركة وكذا باع اعيان مضمونة بغيرها كبيع في يد بايعه
واما الاعيان المضمونة بعينها وهو ان يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة
عند هلاكه كمنصوب وبديل خلع ومهر وبديل صلح عن دم محمد
الرهن بها وجيز بالدين جازي باي وجه وجب قاضي خان
جاز الرهن باي دين كان لا بالاعيان مضمونة بغيرها كما لو
باع عينا واعطى للبيع رهنا للمشتري التسليم خلاصة لا يجوز
الرهن باعيان مضمونة بغيرها حتى لو هلك الرهن بهلك

بغير شيء وهذا قول الكرخي وقال الفقيه هذا خلاف رواية
الاصل فان محمد اقال رجل شري سيفا فاخذ به رهنا فهلك
الرهن يضمن الاقل من قيمته وقيمة السيف ودرغزر الاعيان
ثلاثة اقسام عين غير مضمونة اصلا كالامانات وعين مضمونة
بنفسها كمنصوب ونحوه والقوم يسوونها اعيانا مضمونة
بنفسها اي في حد ذاتها ان العين الهالكه لو مثلي او قيمتي
تعين في ضمان المثل او القيمة فتكون مضمونة في حد ذاتها تنح
قطع النظر عن العوارض والثالث عين غير مضمونة كبيع في يد
البايع اذ هلك لم يضمن بمثله او قيمته لكن الثمن يسقط عن
ذمة المشتري وهو غير المثل او القيمة فيجوز هذا الاعتبار تكون
مضمونة بغيرها فكان من قبيل المشككة بين لو كفل بنفسه
ورهن بذلك لم يجز وكذا الرهن بمجرعة فيها قصاص ودم عمد
اذ الرهن حبس شيء مضمون يمكن استيفاؤه من مالية الرهن
وكذا الرهن بالدرك باطل بخلاف الكفالة وكذا الرهن بشئعة
ووديعة وعارية واجارة باطل ففي بعضها عدم الضمان وفي بعضها
وجد ولكن لا يملك استيفاؤه من الرهن في لو للمعارضة صلح
وموت جاز الرهن بردها لا بها ولو يرد لها بنفسه لم يجز الهبة
الفاسدة وفي وقت الاقرار بهبة اقرار بصحتها فيكون اقرارا
بهبة وقبض بمنزلة القبول والاقرار بعقد اقرار بهبة كنية والصحيح
انه ليس باقرار بهبة صحيحة عدة الهبة الفاسدة ضمن بالقبض
لكن لا يملكها الوهب له بالقبض هو المختار والصدقة الفاسدة
كهبة فاسدة خذ صورة الهبة الفاسدة كثيرة منها لو وهبت
وسلم لثنتين شيئا محتمل القسمة ملكاه قبل القسمة وضمانه
ص وبه يفتي فقط هبة المساع لا تغيب الملك ولو قبض وفي
بس ذكر خلافة هبة المساع فيما لا يقسم لا يغيب الملك

عند الامام يقول الحق ظاهره مخالف لما في عامة المعبر است
ان هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة يجوز ولعل مراده من
قوله فيما لا يقسم ما يحتمل القسمة ولم يكن مقسوما حين
الهبة والله اعلم خلاصة ذكرنا الاصل ان من شرط ابطال
الهبة الاقرار حتى لا يجوز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة
كبيت ودار وارض ونحوها ويجوز فيما لا يحتمل القسمة
كحمام وبير ورحي ونحوها وجيز الهبة الفاسدة مضمونة
بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض نص عليه محمد
في البسوط وهو قول من ان الهبة الفاسدة تغلب عقد
مساوضة قاضي خان هبة المشاع فيما يقسم لا تغيب الملك
وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر عصام انها
تغيب الملك وبه اخذ بعض المشايخ وقد نص محمد ان الهبة
الفاسدة مضمونة فصل الهبة الفاسدة تغيب الملك بالقبض
وبه يفتي ثم اذا هلك اقيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة
لذي رحم محرم منه ان الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة
بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فقط
يشترط كون الموهوب مقسوما مغزلا وقت القبض لا وقت
الهبة حتى يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع والتخلية في هبة صحيحة
قبض لا في الفاسدة الشيوع الطاري بعد الرهن لا الهبة
وهو بان يرجع في نصفها شيئا اما الاستحقاق فانه
يؤسد الكل لانه شيوع متاخر فقط جاز هبة الشاغل
لا المشغول والاصل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب
يمنع تمام الهبة ان القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب
بالموهوب فلا يمنع وت هبة دابة مسخرة بدون شريتها
ولجامها وسلمها كذلك لم يجز لا اشتغالها بها وجاز عكس

لعدم

لعدم اشتغالها بها وعلى هذا الرهن قال صاحب جامع الفصولين
اقول فيه نظرا ان الدابة شائعة للسرقة والجام لا مشغولة
يقول الحقير يورده ما سباني قريبا نقله عن قاضي خان من
مسئلة جارية عليها حلي الى اخره من عكس في هاتين
الصورتين يقول الحقير لظاهر ان هذا هو الصواب كما لا يخفى
على ذوي الالباب فصل نفقة المقبوض به هبة فاسدة على
الواهب في رواية وعلى الموهوب له في رواية بناء على انها
تغيب الملك في رواية فتكون على الموهوب له ولا تغيب في
رواية فيكون على الواهب مائة هبة البناؤون الارض جاز
هبة احد بني كي دين نصيبه للديون صح قال وهبت نصيب
من هذا العبدك والموهوب له لا يعلم نصيب فيه صححت الهبة
عما دية وهب زرع ارون الارض او عكس لم يجز شرعي
دار افوها قبل القبض جاز قاضي خان وهب امته عليها
حلي وثياب وسلمها جاز ويكون الحلي وما فوق ما ستر
عورتها من الثياب للواهب لا الموهوب له لمكان العرف
ولو وهب الحلي والثياب دون الامته لا يجوز حتى ينزع عنها
ويدهمها الى الموهوب له لانها ما دام على الامته يكونان
تبعاً لها ومشغولا بالاصل فلا يجوز هبة ولو وهب بيتا لا يخل
في الهبة الخلق والسرر والسلام المغرزة لانها بمنزلة متاع
موضوع في البيت وهب لابنه الصغير رار اوهي مشغولة بمتاع
الاب قال ابو نصر جاز ولا يحتاج الى التفريق لانها مشغولة
بمتاع القابض وهو الاب وجيز وهب لابنه الكبير في عياله
يشترط قبض ابنه ولو صغيرا جاز وهو قاضي خان في الدار
لا يصير قابضا الا بتفريقها يقول الحقير قوله لا بتفريقها
في الدار الى اخره مخالف لما مر انما من قاضي خان والظاهر

انه هو الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب وفيه امارة وهت
دارها لزوجها وهي ساكنة فيها ولها استغنى فيها صح بئمة المتأدي
عن سلا يجوز للرجل ان يهب لامرأة او وهبت لزوجها او اجني
وهي ساكنة فيها استجاز هبة المشغول بملك غير الواهب
فلو اعار بيتا فوهب فوضع فيه العير او المستعير متاعا غصب
ثم وهبه اليه من المتاع استمير جاز وكذا لو وهب بيتا وجو الق
بما فيها من المتاع ثم استحق المتاع جاز في البيت والجو الق
ان يد الواهب كانت ثابتة على الدار والمتاع جميعا حقيقة
فيصح تسليمه ثم بالاشفاق ظهر ان المتاع لغيره ولم يظهر ان
الدار مشغولة بملك الواهب وهو المتاع وكذا الرهن والصدقة
ان القرض شرطه تمامها كالهبة قال صاحب جامع الفصولين
اقول في الفصلين استدلال بهذه المسائل على جواز هبة
المشغول بملك غير الواهب وقد صرح في زيادات قاضي
خان صحة الهبة سواء كان ملك الواهب او غيره لكن
الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب او في
يد غير الموهوب له اما اذا كان في يد الموهوب له بغصب
او عارية او غيرها فلا يمنع واستدل عليه بما مر من مسائل
الاعارة والغصب والاستحقاق فظهر ان الاصل ان الهبة
المشغولة بملك الواهب او بملك غير الموهوب له يمنع الصحة
ان لم يكن في يد الموهوب بئبيع قال ابو جعفر لو منع امرأة
عن زيارته ايها حتى تهب مهرها منه ففعلت لا تنع الهبة
يقول الحنفى وفي الخلاصة ان استحق العوض في الهبة رجع
في الهبة وان استحققت الهبة رجع في العوض فان هلك العوض
برجع بثله او قيمته انتهى وفي الوجيز لا يصح الرجوع في الهبة
الا بقضا او رضا ويجوز تصرف الموهوب له بها واعتقاد هبة

قبل القضا بالرجوع ولا يجوز بعد القضا وهي امارة في بيده
بعد القضا لا يضمنها الا بالبيع وان استحق العوض في الهبة
برجع في الهبة ان كانت قايمة ولا يرجع بقيمتها ان كانت
هالكة بخلاف ما اذا استحققت الهبة حيث يرجع بقيمة العوض
ان كان هالكا انتهى وفي الخلاصة لو قال الموهوب له هلك
فالقول قوله ولا يبين عليه بان قال الواهب هي هذه حلقت
المسكرا نها ليست هذه انتهى وفي الغنية المتعاشقان يدفع
واحد منهما لصاحبه اشيا فهي رشوة لا يثبت الملك فيها
وللدافع استردادها لان الرشوة لا يملك الشريك الفاسدة
وفي هده كل شركة فسدت فرجعها على قدر راس المال
وبطل شرط التفاضل لتبعية الرجوع فيه للمال فقدر بقدره
كتبعية الرجوع للبذر في المزارعة والزبارة انما استحق بالتبعية
وقد فسدت فبقى الاستحقاق على قدر راس المال من الشركة
تبطل ببعض الشرط الفاسدة لا ببعضها حتى لو شرط التفاضل
في الوضعية لا تبطل الشركة وتبطل بشرط رجع عساة لاحدها
او كلاهما بشرط فاسد والظاهر انها لا تبطل باكثر الشرط
في المضاربة والشركة لا تبطل بالشرط الفاسدة ان فيها
معنى الوكالة وهي لا تبطل بها هده لم يحجز الشركة في احتطاب
بها احتشاش وكذا في سائر المباحات فاخذه كل منهما فهو له
فقط وما اخذ معا ينصف بينهما ولو عمل احدها واعانه
الاخر في عمله بان قلعه احدها وصممه الاخر او قطعه وجمعه
وصممه الاخر فلهما ان اجر مثله بالفاسد بلع عند محمد وعند س
لا يجاوز به نصف ثمن ذلك وجيز عند س بالفاسد بلع هده
ولو اشتركا ولا يحدها بقتل والاخر راوية يستفي عليها والكسب
بينهما لم يصح والكسب كله للمشتقي وعليه اجر مثل البفيل

ان كان هو صاحب الراوية ولو صاحب البغل فعليه اجر مثل
 الراوية حن خلط في نحو احتطاب ولم يتميز يكون بينهما
 فلو اختلفا صدق كل منهما الى النصف لاني انما لا يبينه
 ولو اتفقا على شئ فمما اتفقا فقط اشتركا في جواهر المعادن
 وثار الجبال كجوز و نحوه او في اخذ حصي او كل او ملح من
 موضع باح فهو فاسد ولو خلطوا و باعوا قسم الثمن بينهما
 بقدر ما اصابا في كيلي وغيرها يقسم الثمن على قدر قيمته
 مالكل منهما ولو عمل احدهما واعانه الاخر فقد مر حكم ولو
 اشتركا في الصيد فارسل كلبا لهما فصيد بينهما كنصيبهما
 شكة ولو ارسل كلب احد فصيد لما لكه لان ارسال
 غير مالك لا يعتبر مع ارسال مالك ولو ارسل كلبا فها
 فاخذ اصيد او احدا فهو بينهما ولو اخنخه كلب احدهما فهو
 له ولو اخنخا فهو بينهما ولو احدهما بغل ولا يجر به اشتركا
 على ان يواجرهما والاجر بينهما فهو فاسد ويقسم الاجر
 على اجر مثل البعير والبغل قاضي خان تغللا احوالا معلومة
 باجر معلوم ولم يوجر ارايه لكن حمل على بغل وبعير اضافا
 عقد الشراكة اليهما بنصف الاجر بينهما ان شرب وجوب
 الاجر هنا تقبل العمل وقد استوفياه ولو تقبلا الحمل وحملوا
 على اعناقهما بنصف الاجر بينهما ان شرب وجوب الاجر هنا
 تقبل العمل وقد استوفياه ولو تقبلا الحمل وحملوا على اعناقهما
 بنصف الاجر بينهما ولو دفع رابته الى رجل على ان ما اجرها
 به فهو بينهما فهذا فاسد ان تقديره كانه قال اجر رابتي
 ليكون الاجر بينهما ولو صرح به كان فاسدا فالاجر لما لكها
 وللعامل اجر مثل عمله ان لم يرض بحمله الا باجر وفي فتاوي
 قاضي خان ايضا رجل اشترى متاعا فاشترك فيه

رجلا قبل القبض كانت الشراكة فاسدة فقط اجرا احدهما
 بعيره واعانه الاخر على الحمل فلم يمينه اجر مثل عمله على مامر
 الخلاف فيه بين س ومن ولو اشتركا ولا حد في رابته ولا يجر
 جوارق والمكاف فهو فاسد وكذا لو دفع رابته الى رجل
 ليس براجل على ان السرج بينهما فهو فاسد وكذا لو دفع رابته
 بمنزلة شراكة بالمعروض فالسرج لرب البر ولرب الدابة
 اجر مثلها قاضي خان والبسيت والسفينة في هذا كالدابة
 وجب لو اشتركا على ان يولا في بيت هذا بارادة الاخر جاز
 وكذا سائر الصناعات لان الشراكة وقعت على التقبل لا على
 غيره دفع رابته او سفينة الى رجل يواجرها على ان الاجر
 بينهما فهو فاسد والاجر للمالك وللآخر اجر مثله وكذا لو
 دفع شكة ليصيد بها السيك بينهما نصفان فالصيد للصايد
 ولرب الشكة اجر مثلها فقط دفع بقرة الى رجل بالعلف
 على ان الحاصل ينصف بينهما فالحاصل للمالك وللرجل مثل
 علفها واجر مثله فيما قام عليها وكذا دفع الدجاجة الى اخر
 بالعلف على ان البيض ينصف بينهما جفت في مسئلة البقرة
 هذا استيجار باجر مجهول فعلى مالكيها ثلث العلف واجرة
 الحافظ وما حصل من عجول والبان فهو للمالك بلا خلاف
 واما ما اتخذ من سمن وغيره فقل هو للمحافظ وعليه
 لبن مثل ما اتخذ منه السمن وقيل للمالك البقرة الا تخاذ
 بامره والحيلة ان يبيع نصف البقرة منه حتى يصير السمن
 ثم يامره بان يتخذ من البانها ما ذكر في نصف بينهما فقط
 وكذا في امثالها ولا يجوز الشراكة في العروض وحيلتها ببيع
 كل منهما نصف عرضة بنصف الاخر فيشتركان شراكة ملك
 ثم يعقدان شراكة العقد معاوضة او عانا فيصير العرض
 راس مال الشراكة والعروض الشراكة ببيع راس مال

الشركة وكذا لو احدى دراهم ولا ضرر عرض بيني وبين العرض
 بيع نصفها بنصف دراهم الاضرب تقاضا ثم يشتركان
 معاوضة او عانا ولكل منهما طعام على عدة واشتركا عليها
 وخطاها واحدا اجود من الاخر جاز والتمن بينهما على
 قدر قية الجيد والردى ولو اشتركا ليعقوا القرآن في
 المحافل والتعاون بزمزمت والحان لم يجز انما اشتركا
 فيه لا يكون مستحقا عليهم ولا على احدهم ولو اشتركا على
 ان يسالا من الناس اموالا على ان الحاصل بينهما نصفان
 يفسد ان التوكيل بالتكدي والسؤال باطل فومالا يجوز
 فيه التوكيل لا تصح فيه الشركة وكذا في عمل هو حرام عدة
 الشركة في حفظ الصبيان وتعليمهم القرآن او الكتابة
 يجوز في المختار المضاربة العائدة وفي فقط شرائط
 جواز المضاربة خمسة احدها كون رأس المال دراهم او
 دنانير قاضي خان ولا يجوز بغيرها من كيلي او وزني او موزن
 عند الامام وسى وقال لا تجوز بالفلوس الرا حجة عددا
 ولا تجوز بذهب وفضة غير مضروبة في رواية الاصل
 وتجوز بالدرهم النهرية والزبوف ولا تجوز بالسوق
 فان راجت السوق فهي كالفلوس درر غرر رفع عروضها
 واسرا يبيعها ويحل مضاربة في ثمنها فقبل صم ان الم ينفذ
 المضاربة في العرض بل في ثمنها فقط وثانيها كونها
 عينا لا دينا درر غرر اي دينا على المضارب ولو دينا على
 اضر فقال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة جاز
 قاضي خان امر مدونة ان يضارب بما عليه من الدراهم لا تجوز
 ويكون الرجوع للمضارب لا للدائن عند الامام وعند سى الرجوع
 للدائن ويرى المضارب عن دينه امر مدونة ان يشترى
 له بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشتريا

لنفسه عند الامام وعندها يكون مشتريا للمرسل ولو امره
 بشرا بدينه ممن هو معلوم صح الشراء اجماعا فقط وثالثها
 كونه معلوما عند العقد اما بتسمية او اشارة اراج كونه معلوما
 الي المضارب لا يدرب المال فيه ولذا يفسد بشرط عمل رب
 المال مع المضارب والمضارب لو دفع المال مضاربة الي غيره
 باذن مالكه وشرط وشرط ان يحل هو والمالك فسد
 المضاربة الخاس كون حصة المضارب من الربح معلوما
 على وجه لا تنقطع الشركة ويكون شاعا بينهما فلو شرط
 لاحدهما دراهم مسماة من الربح يفسد العقد لانه يقطع الشركة
 انما لا يبرج الا القدر المسمى وجيز ومن شرطها كون
 الشرط للمضارب جزاغيا كخلف وثلث لاسمها معينة
 يقطع الشركة اذ لو قال لك من الربح مائة درهم او شرط
 مع النصف عشرة دراهم يفسدونها اعلام قدر الربح ومنها
 كون الشرط من الربح فقط اذ لو كان من رأس المال
 او منه ومن الربح يفسد فقط والاصل ان كل شرط يوجب
 جهالة في الربح او يوجب قطع الشركة يفسد المضاربة وغير
 ذلك لا يفسدها ويبطل الشرط كشرط الوضعية اي الخسران
 على المضارب قال وقد ذكرنا قبل هذا ان الشركات والمضاربات
 لا تبطل بشرط فاسدة على الاطلاق وتبطل الشروط درر غرر
 الجاهلية في الربح كالوقال لك نصف الربح او ثلثه او ربعه يقول
 الحقي يعني لم يمين واحد من هذه الثلاثة بل يذكره جملة واحدة
 بكلمة او المفيدة للثلاث والتزديد وجيز قال ان اشترى
 به حصة فلك النصف من الربح ولو زفقا فلك الثلث جاز
 كالحياطة الرومية والفارسية ولو قال ان عملك في المصرف فلك
 الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى في المصرف فباع

في السفر فله ما شرط في السفر سواء باعه في المصر او في غيره فالسلم
 ربه على الشر حتى لو سري في السفر و باعه مضاربة في المصر
 فله ما شرط في السفر وان اشترى ببعض المال في السفر
 ومعه في الحضر فوج كل واحد على ما شرط هذا اعطي رجل
 الف دينار ومائة ذراع كرباس على ان يتصرف فيه والرجح
 بينهما تصح المضاربة في الدناير لا الكرباس وبصير وكلا في
 الكرباس وله فيه اجر المثل وفي الدناير الرجح شحجي لو
 شرط عمل المالك ففسد المضاربة عمل اوله ولو استعان
 بالمالك في العمل بلا شرط او دفع اليه بضاعة جاز درر عزير
 حكم المضاربة انواع امانة اوله ووكالة عند عمله وشركة
 ان رجح وغصب ان خالف ولو اجاز بعه واجارة فاسدة
 ان فسدت فلا رجح بل اجر عمله رجح اوله بلا زيادة
 على الشروط ولا ضمان فيها كالصحيحة وامار في المال الي
 رجل وشرط الرجح للمالك فبضاعة وشرط للعامل فقرض
 صل المضارب لو انفي الهلاك هدف بيمينه والمال امانة
 بيده فلو تلف كله فله اجر مثله بخلاف خياط وقصار وذكر
 الطحاوي ان لا يضمن عند ح وعندها يضمن كاجر مشترك
 عندها لو هلك بامر يمكن الترخيص والاصح انه لا يضمن وفاقا
 وكل ما جاز للمضارب في الصحة من بيع وشرا واجارة
 وغيرها فله ذلك في الفاسد بقاعوم التوكيل وكذا لو قال
 له اعمل برائك ولا نفقة له في الفاسدة في السفر لا نه اجر
 لدرر عزير اذا صحت المضاربة فله المضارب في مطلقها البيع
 مطلقا الا باجل غير متعارف وله الشرا والتوكيل بهما والسفر
 والابضاع ولو سرب المال وايداع ورهن وارثان واستيجار
 واحتياال بالثمن مطلقا المضاربة الا بان المالك او بقوله

اعمل

اعمل برائك ولا نفقة ان في فرض واستدانة بل يجب التصريح
 بهما الزارعة الفاسدة وفي صل الغنوي على قول سوم في
 جواز المضاربة والمعاملة للمحاجة ولجوازها على قولها شرط
 احدى ابيان المدة ثانيا كون الارض فارغة يمكن ان يزرع فيها
 ثالثا التخلية بين المزراع راجعها بيان رب البذر ولولم تميز
 يحكم العرف وان اختلف العرف فسد العقد خاسرها بيان جنس
 البذر فلو لم يبين فلم يرب الارض جاز لا للعامل الا اذا علم بان
 قال على ان يزرع ما بدالك اوله ولولم يبين حتى فسدت فان ا
 زرع انقلب جازية و سادسها بيان حصته من البذر له من
 قبل سابعها الشركة في الخارج عند حصوله على وجه لا تنقطع
 الشركة حتى لو شرط لاحدها افقرة معينة من الرجح لم يحسن
 لجواز ان لا يخرج الا ذلك القدر فتقطع الشركة قاضي خان
 وكذا لو شرط انما يخرج من هذه الناحية لاحدها والباقي
 للاخر وان يكون لاحدهما ح الخارج دراهم معلومة على الاخر
 وان يرفع رب البذر بذره من الخارج والباقي بينهما درر عزير
 وانما تصح المضاربة عند سوم اذا كانت الارض والبذر لو احد
 والبقر والعمل للاخر والارض لو احد والباقي للاخر او العمل لو احد
 والباقي للاخر وان اكان نفقة الزرع عليهما بقدر حقهما كما جر
 حصاد ورقاع ودوة وس وتذرية اذ الفرم بالثمن حتى لو شرط
 على احدها فسدت المضاربة ونفسه ان كانت الارض والبقر لو احد
 والبذر والعمل للاخر او البذر لو احد والباقي للاخر او البذر
 والبقر لو احد والباقي للاخر يقول الحقير قوله او البذر لو احد الخ
 مخالف لما سياتي في قريبا نقله عن حصص والله اعلم خلاصه او البقر
 لو احد والباقي لا يخرج او البذر والبقر لو احد والارض لثان
 والعمل لثالث فلو او البذر والارض لو احد والبقر لثان والعمل

لثالث وجيز او الارض لواحد والبقر ثان والبذر ثالث والعل
لراج قاضي خان او اشترت ثلاثة اذاربعة والبذر والبقرة
لاحد ففقط زر زر فاذ افسدت المزارعة فالخارج لرب
البذر ولو للاخر اجر عمله لو عملا او اجر مثل ارضه لو رب الارض
فلو البذر لرب الارض فللعامل اجر مثله لا يزداد علي المسمى
ولو البذر للعامل فلرب الارض اجر مثل ارضه واذ افسدت المزارعة
وجب المشروط ولا شيء للعامل ان لم يبت الزرع ويجبر العامل
علي العمل ان ابي لا رب البذر قبل القاش وبعده يجبر ولو ابي
رب البذر والارض وقد كسب العامل فلا شيء للعامل في عمل
الكراب قضا ويسترضي رباثة وتبطل بوث احدى ولو مضت
المدّة والزرع لم يدرك فعلي المزارع اجر مثل نصيبه من الارض
حتى يدرك وينفق الزرع علي العاقدين وفي موته احدى قبل
ارزات الزرع ترك الزرع في مكان الي ان يدرك ولا شيء
للمزارع وينسخ بدين مخرج الي بيع الارض كما في الاجارة ولا
شيء للعامل ولو ببت الزرع لا تباع الارض قبل استحصاده
صل المزارعة تبطل بالشروط الفاسدة وجيز كل شرط
ليس من اعمالها يفسدها لا لو من اعمالها فلو رفع بذر مزارعة
فسدت عند رسوم وكان من يقول او لا يجوز حصص عن رسوم
لو رفع البذر مزارعة بلا ارض يجوز فالبذر كراس مال المضاربة
ولم يجز عندم قال ابن سامة بجيزي قول من وانه حسن صل
شرط عمل رب الارض مع العامل لم يجز سواء كان البذر له
او للعامل عمل رب الارض او لا وفي المزارعة الحائز له لو لم
تخرج الارض شيئا لا شيء لواحد من المتعاقدين علي الارض
ان المستحق حصص الخارج ولم يوجد وفي الفاسدة لو لم يخرج
شيئا فعلي رب البذر اجر مثل صاحبه لو عملا ولو البذر

لرب

رب الارض فعلي اجر ارضه حصص رفع ارضه الي اخر من اربعة
علي ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج
كذلك فعلي هذا يفسد والخارج بينهما نصفان بحكم البذر
وليس للعامل علي رب الارض اجر عمله في الشركة ويجب علي
العامل اجر نصف الارض اذا استوفى منافعه وكذا لو كان البذر
ثلثاه لا حدها وثلثه للاخر والزرع بينهما بقدر بذرهما فسد
وكذا جعل الزرع بينهما قاصدا فان لو الارض لاصدها وشرطا
كون البذر منهما وكون العمل علي غير رب الارض وكون الخارج
بينهما نصفين فسد العقد وكذا شرط كون ثلثي الخارج للعامل
وثلثه لرب الارض او بالعكس واذ افسدت فالخارج بينهما
علي قدر بذرها ويسلم لرب الارض ما اخذ من الخارج وله علي
الاخر اجر نصف الارض وما اخذه الاخر من الخارج بطيب لم
قد يذره ويرفع من الباقي اجر نصف الارض وما انفق وتصديق
بالفضل انه حصل له من ارض الغير بعقد فاسد ولو الارض لاصدها
والبذر بينهما وشرطا العمل عليهما وكون الخارج بينهما نصفين جاز
ولو الارض بينهما وشرطا كون البذر والعمل من احدى وكون الخارج
بينهما نصفين لا يجوز وكذا لو البذر من الدافع والعمل علي الاخر
والخارج بينهما نصفان وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث
للدافع او بالعكس ولو البذر للعامل وشرطا ثلثي الخارج للعامل
جاز وكذا لو الارض والبذر منهما وشرطا العمل علي احدى علي كون
الخارج بينهما نصفين بخلاف ما لو شرط للدافع ثلث الخارج و
الثلثين للعامل او شرط الثلثين للدافع ولو الارض لهما وشرطا
ثلثي البذر علي الدافع او للعامل علي كون الخارج بينهما نصفين
لا يجوز ايضا اراد اخذ بذره من ارض يزرعها في ارض نفسه
فيكون الخارج بينهما نصفين قالوا الهيلة فيه ان يشتري نصف
البذر من صاحبه بثمن معلوم ويريه الباقي عن الثمن ويصير البذر

شركا بينهما ثم الباج بامر به بزرع كل البذر علي ان يكون الخارج
بينهما نصيبين فان ائبت الزرع يكون بينهما لانهما ملكهما وجيز
اتفقا علي جواز الزراعة واختلعا في قدر الشروط والبذر
لرب الارض وبرهنا قبل الزراعة فالبينة للزراع وان لم يبرها
تخالفا وتزاد الكا في الاجارة ويبدأ ايمين الزراع اذ هو اسند
الحجار وبعد الزراعة والنبات القول لرب الارض ح يمينه
والبينة للزراع ولو البذر للعامل فالقول له والبينة للآخر بعد
الزراعة وقبلها تخالفا ويبدأ ايمين رب الارض ولو اختلفا
في جوازها وفادها بان ادعي احدهما النفقة والآخر افقرة
معلومة فالقول لمدعي الفاد قبل الزراعة وبعد لها لرب
البذر ادعي جواز اوفادها والبينة لمدعي الجواز قاضي
خان رفع ارضا بذر من زراعة جازة فلما ثبت قال العامل شرطت
لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث فالقول
له بيمينه لانه يكرز بارة ولا تخالفا واهما برهن يقبل ولو برهنا
تقبل بينة العامل اذ هي تثبت الزيادة ولو اختلفا قبل الزرع تخالفا
وتزاد الزراعة ويبدأ ايمين العامل واهما نكل بقضي عليه
واهما برهن بقضي بينة العامل ولو البذر للعامل وقد خرج
الزرع فاختلعا كما مر فالقول للعامل بيمينه ولا تجلها لغان واهما
برهن يقبل ولو برهنا يقضي بينة من لا بذر له وان اختلفا
قبل الزرع تخالفا وتزاد المساقاة العاسدة وفي فت رفع
كرم معاملة اي مساقاة علي ان يرد الكرم عليه بعد تمام امد
برشا بيه تفقد لانه شرط لا يقتضي العقد ولا حدها فيه
منفعة وهو نظير من اجرا راضه ليزرعها ويثنيها اي يرها مكرورة
درر غزر المساقاة رفع الشجر الي مصلحة يجز من ثمره وهي
باطلة عند الامام والغنوي علي قولها انها جازة وشروطها
بعد اهلية العاقدين بيان نصيب العامل والتخلية بينه

وبين الاشجار والشركة في الخارج ونصح بلا ذكر مدة ونفع علي
اول ثمرة تخرج وتنفذ ان لم يخرج وذكر مدة لا يخرج فمها
الثمر ينفذها لولا قد يخرج وقد لا يخرج فلو خرج في وقت سمي
فعلي الشرط والا فللعامل اجر الثلث وتصح في كرم وشجر ويقول
واصولا بان جاز ونخل ولوفيه ثمر ان لم يدر لك كالمزراعة رفع
ارضنا سنين معلومة علي ان يبرسها اشجارا وتكون هي ارضها
بينهما نصيبين فشئت فان غرس العامل الارض من عند
فاخرجت ثمرها فالكل لرب الارض وعليه للعارس قيمة غرسه
واجبر مثل عمله قاضي خان وكذا العولم يشترط له من الارض شيئا
لكنه قال علي ان يكون لك علي مائة درهم او شرط كرا حنطة
او نصف ارض اخرى له وكذا لو شرط ان ما يخرج من الغراس
يكون بينهما نصفان وعلي ان للعامل علي رب الارض مائة
درهم وكرا حنطة وكذا لو كان الغراس من قبل العامل وشرطا
ان الخارج بينهما نصفان علي ان لرب الارض علي العامل مائة
درهم ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل غرسه ولو
الغراس في رب الارض علي ان الخارج بينهما نصفان علي ان لرب
الارض علي العامل مائة درهم الخارج كله للعامل ولرب الارض
اجر مثل ارضه وقيمة غرسه درر غزر ويصل العقد بموت احدهما
وبعضي مدتها والثمر ينضم في الصورتين فلو مات رب الارض
فللعامل القيام عليه حتي يدرت الثمر وان كرسه ورثة صاحب
الارض وان مات العامل فلو رثته القيام عليه وان كرسه صاحب
الارض وان ماتا فالخيار لورثة العامل وان لم يميت احدهما
بل اقتص مدتها فالخيار للعامل ولا نفع الا بعد رومنه كون
العامل عاجزا عن العمل او سارقا يخاف علي الثمر او ضعف
النحل الصلح العاسدة وفي سن الصلح علي الاشجار بعد دعوي

فاسد لم يجوز ولا بد لصحة من صحة الدعوي اذا المدعي ياخذ ما يحد
 في حق نفسه بدلا عما يدعي او عين ما يدعي فلا بد من صحة الدعوي
 حيث ثبت في حقه شغط اختلف المذايع في جواز هذا الصلح
 فسلح الصلح الفاسد بقول الحنفية قال صدر الشريعة ومن المسائل
 المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوي ام لا فبعض الناس
 يشترط لكن هذا غير صحيح لانه لو ادعي حقا مجهولا في دار فصاله
 علي شئ يصح الصلح وان شك ان دعوي الحق المجهول دعوي
 غير صحيحة وفي الذخيرة سائل نويد ما قلنا اه وفي الاشباه
 الصلح علي الاثكار بعد دعوي فاسدة فاسد كما في القنية ولكن
 في الهداية من مسائل شئ من القضاء ان الصلح علي ائكار
 جاز بعد دعوي مجهولة فليحفظ ويحمل علي فسادها بسبب
 مناقضة المدعي لترك شرط المدعي كما ذكره في القنية وهو توفيق
 واجب فيقول الا في كذا والله اعلم اه بس الصلح عن معلوم
 او مجهول علي مجهول باطل وعلي معلوم جاز كصلته علي معلوم
 مع من يدعي في داره نصيبا مجهولا لانه للبراهة عن المدعي والبراهة
 عن المجهول جاز وجيز الصلح عن معلوم علي معلوم وعن
 مجهول علي معلوم جاز ان كصلته عن دين اوصق معلوم علي
 مال معلوم او من حق مجهول في دار في يد غيره علي مال معلوم
 قاضي خان لو صالح عن مجهول علي مجهول فان لم يحتج الي تسليم
 وتسليم جاز كما لو ادعي حقا في دار في يد رجل والمدعي عليه
 يدعي حقا لنفسه في ارض في يد المدعي ولم يبين احدهما شيئا
 فاصطلى علي ان يترك كل منهما دعواه ويرى صاحبه عن
 الخصومة جاز وان احتج الي تسليم وتسليم كالو ادعي حقا
 في يد رجل ولم يسم فاصطلى علي مال معلوم يعطيه للمدعي
 يسلم للمدعي عليه ما ارعاه المدعي لا يجوز وان اصطلى علي

ان ياخذ المدعي ما لا معلوما لترك دعواه ويرى من الخصومة
 جاز سواء اقر المدعي عليه بما ادعي المدعي او انكر قوله لم يجز الصلح
 عن اعيان مجهولة بخلاف حقوق مجهولة فانها تقبل الا سقاط
 بخلاف الاعيان بقول الحنفية اختلف الاصم كما سياتي بعد ثلاثة
 اسطرحة ودرث صالح بقية الورثة من شركة فيها اعيان مختلفة و
 المدعي لا يدري ما هي وكلها بيد المدعي عليهم جاز عندنا بناء علي
 ان الا بر من الحقوق المجهولة جاز عندنا خلا فالتسا في خلاصة
 التنازع لا يصح اذا كان علي الميت دين لان حكم الشرع ان يكون
 الدين علي جميع الورثة قاضي خان فصولت من مهرها او ثمنها والورثة
 يتقرون بتكاتها فلو في الشركة دين علي الناس فصولت عن الكل
 علي ان يكون نصيبها من الدين للورثة اوصولت عن الشركة ولم
 تقل شيئا فالصلح باطل ان نصير ملكة نصيبها من الدين للورثة
 وتملك الدين من غير من عليه الدين باطل ولو كان علي الميت
 دين فصولت عن ثمنها علي شئ لا يجوز هذا الصلح لان الدين القليل
 يمنع جواز التصرف في الشركة صفار الا بر من دين مجهولة جاز
 لا الصلح عن اعيان مجهولة ان فيه معنى البيع وهو نصيب اياهم وان صح
 ان هذا الصلح يجوز والجهالة انما تمنع الجواز لو منعت التسليم
 وهذا لا حاجة الي التسليم ان الشركة بيدهم هداية الاصم ان الصلح
 عن اعيان غير معلومة يجوز لانها لا تفضي الي المنازعة لقيام المصالح
 عنه في يد بقية الورثة ودررررر اختلف في صحة الصلح عن شركة
 مجهولة لا دين فيها علي مكيل او موزون وحصة منه مثل بدل الصلح
 فيكون ربا وقيل يصح لاحتمال ان يكون فيها مكيل او موزون
 وان كان فمحتمل ان حصته اقل من بدل الصلح قال قول بعدم الجواز
 يورني الي شبهة الشبهة وهي غير معتبرة جفا ادعي حقا في دار بيد
 الورثة فصاحه احدها ليكون له خاصة جاز وهذا يدل علي جواز

البيع في الجهول بلفظ الصلح فتنسب ادعي دار فانكر فاصطلى
 علي ان يدفع اليه المدعي المذكور ديناً وياخذ الدار حيازاً صالحاً
 عن قرض علي بعضه الي اجل حياز الخط لا الاجل ط كل صلح
 وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل خلاصة قال القاضي
 الامام الاستاذ قوام كل صلح بعد صلح فالمراد الصلح الذي
 هو اسقاط اموال اصطلى علي عوض ثم علي عوض اخر فالثاني
 هو الجائز والفسخ الاول كالبقي ط وكل صلح وقع بعد شرائ الصلح
 باطل ولو كان الشراء بعد الشراء صحيح الثاني وبطل الاول فان كان
 صلحاً لم شرائ صحيح الشراء وبطل الصلح وفيه ايضا الصلح لا ينقض
 الصلح يعني لو صلح من جنس حق باقتل من حقه ثم نقض الصلح
 لا ينقض لانه اسقاط والساقط لا يعود وقيل لو صلح من
 انكار تنقض لانه صلح عن الدعوي فلم يكن اسقاطاً ودرر
 شرط صحة الصلح ان يكون المصالح عند حفا المصالح ثابتاً في المحل
 لاحقاً للمدعي صالح كقيل بنفس علي مال علي انه يبريه عن
 الكفالة بطل كذلك الصلح عن الشفعة ولو صلح من حد بطل
 بخلاف التفرير والنصاص وشرطه ايضا كون البديل معلوماً
 ان اتيه الي قبضه او كونه شفعة صلح عن عيب فظهر عدمه
 او زال بطل الصلح ان علق الصلح صريحاً لم يصح كالوقال ان
 اريت الخ او من او اذا فانت بري لم يصح الا لانه علقه بالشرط
 صريحاً وهو باطل خلاصة لان تعليق البراءة بالشرط باطل صلح
 الشري لو صلح الشفع بطل الشفعة بلا بدل ان لا قيمة تسلّم
 الشفعة فصط مخرج قال مستاجر بعد فسخ الاجارة خذ ديناراً
 وا بطل حق حبسك ففعل بطل حق الحبس وللوجه خلاصه
 لانه صلح لا عن اعتياض وكان رثوة وهو نظر صلح الكفالة
 والشفعة وقسم المرأة وضار الفتق وخيار شرط وصار

البلوغ

البلوغ ففي هذه الصور يبطل الحق ويرجع الدافع بما دفع سني في صلح
 كقيل بنفس لا اسقاط كفالة لم يجب المال وفي سقوط كفالة
 روايتان بزازية في رواية ابي حفص يسقط وبه يعني بس انه
 يجوز ولو كفل بنفس ومال فصالح بشرط البراءة من كفالة النفس
 بري فقط لو صلح السارق برب المال بطل ويبري عن
 الخصومة بدفع السرقة الي مالكها الصلح عن حد القذف باطل فبر
 المال وما الحد في سقط لو كان ذلك قبل الدفع الي القاضي لا لو
 بعده فتنسب دفع ثمن دار شرائه فقل له بمره سجل هذه الدار مكتوب
 علي اسمي فادفع الي كذا الادفع اليك ففعل ليس له استرداد
 ان يصير بشرط الكاخذ منه هذا المال او يصير مصالحاً به من حق
 او ملك كان له في هذه الدار او اياها كان صح الدفع يقول الحنفية
 وفي حصول العادي لو اصطلى علي ان المدعي لو حلف فالمدعي
 عليه ضمان وحلف بطل الصلح ولا يثبت علي المدعي عليه اه
 وفي الاشباه ولا يجوز الاعتياض عن الموقوف المحبقة لمحق الشفعة
 فلو صلح عليه بمال بطلت ورجع به ولو صلح المحبقة بمال تختاره
 بطل ولا يثبت لها وعلي هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالوقوف
 اه وفي الجمع لو شئ راس انسان فصالحه الشجور راسه
 علي الشئ علي شئ ثم سري الي النفس ومات بطل الصلح
 عند الامام وعليه الديق في ماله وعنده الصلح باطل لا يجب
 عليه شئ اه وفي الحقايق انا وضع في السراية اذ لو بري بحيث
 بقي له اثر فالصلح ماض وان لم يبق له اثر بطل الصلح اجماعاً
 وفي الجمع ايضا صلح من عيب علي راسه ثم زال العيب بطل
 الصلح ورد ما اخذه لان الخصومة زالت وكذا اذا صلح من مال
 فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال ط الصلح من النصب علي
 اكثر من قيمته جاز عند الامام لا عندها قايماً او متلفاً ثم الصلح

عن الاعيان علي نقد باكثر من قيمتها لا بايتعاب فيه حال او وجلا
 جاز عند الامام لا عند غيره مورع قال ضاعت الورقة او ردتها
 صدق فلو صالح صاحبه بعد ذلك علي ما جاز عند محمد وهذه
 علي ثلاثة اوجه احدها هذه الثانية ان يدعي مالكها عليه
 الاستهلاك وهو ينكر جاز فيه الصلح وفاقا الثالث ان يقول
 المورع ردتها او هلك وبقول المستورع لا يبل استهلاكها
 ثم صالحه جاز في قول من اخره وهو قول محمد قاضي خان قال المورع
 ضاعت الورقة او ردتها وانكر ردها الرد او الهلاك صدق
 المورع بجميعه ولا شيء عليه فلو صالح ردها بعد ذلك علي شيء
 فهو علي اربعة اوجه احدها ان يدعي ردها الا يداع وجهه المورع
 ثم صالحه علي شيء معلوم جاز وفاقا بقول الحقير في كلام وهو
 انه ذكر في الخلاصة نقلا عن الاصل انه لا يجوز بدلا خلاف ولم يخله
 وعمل قاضي خان جواره بقوله لان الصلح بيني جواره علي
 زعم المدعي وفي زعم المدعي انه صار غاصبا بالمجور فيجوز الصلح
 معه اه ولعل في المسئلة روايتين والا فاخذ ما في الخلاصة
 والثانية يكون سهوا فطما ويحتمل ان كلمة لا في عبارة لا يجوز
 الواقعة في الخلاصة زائدة وقعت سهوا من الكاتب والله اعلم
 قال والثاني ان يدعي رب الايداع فافر المورع بالورقة وسكت
 ولم يقل شيئا ورب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه علي
 شيء معلوم جاز ايضا وفاقا والثالث ان يدعي عليه الاستهلاك
 وهو يدعي الرد او الهلاك ثم صالحه علي معلوم جاز عند محمد
 وعند من اخره ولم يجز عند الامام وعند من اولا وبه يفتي
 واجمعوا علي انه لو صالح بعد ما حلف انه رد الورقة او هلك
 لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما لو صالح قبل البين والرابع ان
 يدعي علي المورع الرد او الهلاك ورب المال سكت ولم يقل

شيئا

شيئا فنهى عن لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز وقال المورع بعد
 الصلح كنت قلت قبل الصلح انما هلكت او ردتها فلم يجمع الصلح
 علي قول الامام وقال رب المال ما قلت ذلك قال القول للمكر
 ولا يبطل الصلح صل القول فيه للمكر عند محمد وعند من المدعي ولو
 سرق من الصلح ولو لم يبرهن فلم تخلع الطالب واقد امه علي
 الصلح ليس باقرار للطالب لصحة الصلح عن انكار فهو يقول الصلح
 صحيح ظاهر لكن لي بيان ان ما اخذته بدلا حق واسترده وعلي
 قياس هذا يجب ان يكون الحكم في الصلح علي الانكار هكذا و
 اذا بين من يوجب فساد الصلح بعد الصلح ينبغي ان تغلب حجة
 ادعي عنها فقال زوال اليد هذه اودية فلا فساد بعد البينة او قبلها
 صح ان قبلها خصم في رفع الخصومة عن نفسه وجدها يدفع الخصومة
 عن غيره ولا يرجع علي المصالح عنه لعدم امره بس شيء شيئا
 فارعاه او بعضه رجل فصالحه المشتري صح ولا يرجع علي بايعه
 لدفعه برضاه ولم يثبت الاستحقاق ففسد صالح عن دعوي دين
 علي كيلي او وزني يشار في المجلس او البيت صح ولا يبطل بقياسه
 عن المجلس بدلا قبضه ان لم يفرق بين دين بدين ولو كان الكلي
 والوزن في غير عينه بطل للافراق عن دين بدين ط عليه عشرة
 دراهم وعشرة دنانير فصالحه علي الكل علي خمسة دراهم جاز نقدا
 او سنيته ان الاصل في مال الربا ان يحرق الجنس الي جنسه فيكون
 صالحا عن خمسة دراهم بخمسة دراهم سريبا عن الخمسة الا ضرب
 ومن عشرة دنانير بس وكذا كل صلح وقع علي بعض الدين وجيز
 كلما صلح بدلا في البيع صلح بدلا في الصلح ولو صالح عن دينه علي
 بعضه عاجلا او اجلا جاز رد رغبه في الصلح من الف علي
 خمسمائة ومن الف جاز علي خمسمائة زيوف وعن الف حال
 علي الف موجد ومن دراهم علي دنانير موجد لان بيع الدراهم

بالدنانير شيئا لا يجوز وكذا عن الف موجب على نصف موجب
لان المجل غير مستحق بعقد المداينة والمستحق به هو الموجب
والمجل خبره فكان اعتبارا عن الاجل وهو حرام صالح عن
موجب على عشرة دراهم فان قبض العشرة جاز والا فلا لانه
ان لم يقبضها بتمامها يكون بيع دين بدين وهو باطل فان قبض
خمسه وبقي خمسة فتفرقا صح في النصف فقط وكذا لو صالح
عن عشرة دراهم على كيلبي او وزني فان قبض في المجلس
جاز والا فلا لما عرفت فصل صالح عن دين على جنس غير
غير عينه ولم يقبض حتى تفرقا لم يجز الا اذا اصالت المرأة
زوجها من نكحتها على دراهم ثم صالحت من الدراهم على كذا
من الدقيق بغير عينه جاز ولو لم يقبض بدين صالح عن الدراهم
بدنانير وتفرقا قبل القبض بطل الصلح ولو عن انكار لا تصرف
في زعم المدعي وكذا كل كيلبي او وزني بغير عينه اذا الطيعام اذا
قول بدين دراهم صار مبيعا وبيع ما ليس عنده باطل ظه له عليه
فلوس او بر فشري ما عليه بدين دراهم وتفرقا قبل قبضها
بطل وهذا يجب حفظه والناس عندنا فلون فان عادتهم
ان من له على اضر بر او نحوه ياخذ من عليه عند الفلا حظا
بذهب مما لئلك وهو فاسد لدين بدين صل ادعي دارا
فصالحه على بيت منها لم يجز في اقرار او انكار ان المقبوض
غرضه وهو على دعواه في الباقي بخلاف صلح على بعض دينه
فالوجه ان يزبد درهما فخصيصا عن حقه فيما بقي او لمحم
به ذكر البراءة عن دعوي الباقي كما تم لو ادعي الباقي بيمين وقيل
لا وجيز ادعي دارا فصالحه على بيت معلوم منها جاز حتى لا يسمع
بينه بعد ذلك بيمين الغتاري ادعي دارا فانكر المدعي عليه
فصالحه على نصف تلك الدراهم ثم وجد المدعي بيته واقامها

ياخذ

ياخذ النصف الباقي وسم كان يفتي قسمة صالح عن العشرة بالهبة
ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح لان الصلح بجنس حقه اسقاط
والساقط لا يعود وهو الاشبه بالصواب والصواب ان الصلح
اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضها واذا كان بمعنى استيفاء
المقبوض واسقاط الموضع لا ينتقض بنقضها فليس غصب كبر او الف
درهم فصالحه على نصف فلو كان المنصوب عليه هالك جاز الصلح
ولو قاما لكن غيبة او اخفاء وهو مقرر او منكر جاز فضا لا ريب ان
ولو حاضر ابراهه لكن غاصبه منكر جاز كذلك فلو وجد المالك
بيته على بقية ماله قضى له به والصلح على بعض حقه في كيلبي او وزني
حال قيامه باطل ولو اقر بغيره وهو ظاهر في يده يقدر ما لكان
على قبضه فصالحه على نصفه على ان ابراهه مما بقي جاز قياسا
لا استحقاقا ولو صالحه في ذلك على ثوب ورفع جاز في الوجه
كلها او يكون مسترا بالشوب بالمنصوب ولو كان المنصوب قننا او غرضا
فصالحه غاصبه على ملكه وهو مبيع عن ماله وغاصبه مقرر او منكر
لم يجز ان صلحه على نصفه اقرار بيمين بخلاف كيلبي او وزني
اذ ينصرف هلاك بعضه عادة بخلاف ثوب او قن بدين الصلح على
خمسه او وجه الاول صلح على درهم او دينار او فلوس فيحتاج الي
ذكر القدر فقط الثاني على بر او كيلبي او وزني مما لا حمل له ولا
موتة فيحتاج الي ذكر قدر وصفتة ان يكون جيدا او وسطا او رديا
فلا بد من بيانه الثالث صلح على كيلبي او وزني ماله حمل وموتة فيحتاج
الي ذكر قدر وصفتة مكان تسليمه عند الامام كما في السلم الربح
صلح على ثوب فيحتاج الي ذكر ذرع وصفتة واجل ان الشوب
لا يكون رينا الا في السلم وهو عرف موجب الحاسن صلح على حيوان
ولا يجوز الا بعينه ان الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح رينا
فيها فقط ادعي مالا معلوما عليه فصالحه على الف درهم وقبض

بدل الصلح وذكر في آخر الصلح وإبرار المدعي عن جميع دعواه أو
 خصوماته إبرا صحتها عما فاقيل لم يصح الصلح لأنه لم يذكر
 قدر المال المدعي به ولا بد من بيانه ليعلم أن هذا الصلح وقع
 معاوضة أو إسقاطا وتعلم أنه وقع صرفا شرط فيه التقا بين
 في المجلس أولا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض للمجلس
 الصلح في هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح وأما الإبرار
 فقد حصل على سبيل على سيد الخوم فلا يسع دعوي المدعي
 بعده للإبرار العام لا للصلح عن سري فاقارار رده بعيب
 وانكر بآية كونه عنده فصالحه على راقم محلة أو موجهة
 صح ويكون صلحا عن بعض الثمن فلو على راقم محلة أو موجهة
 التفرق لأنه صرف واقاراره بالعيب والتجارة سوانيا يمتنع فيه
 الرد وفيما يمكن رده فاقاراره لا يكون صلحا عن الثمن بل عن
 حق بال فيجوز بما جالس الثمن أولا وكذا لو كان على كيلي
 أو وزني بغير عينه فلو بعينه جاز وكذا لو كان الثمن عند المشتري
 أو مرده أو حدث به عيب يمنع الرد وأما في يسره حق الرجوع
 بنقص العيب لا يصح الصلح هذا ادعي عليها نكاحها وهي تنكر
 فصالحته على مال بذلة له كترك الدعوي جاز وكان في معنى
 الخلع ولا يجعل له أخذ المال ريانة إذا كان مبطلا ولو ادعت
 هي عليه نكاحا فصالحها على مال بذلة هو لها جاز هكذا في
 بعض نسخ مختصر القدوري وقال في بعضها لم يجز وجه الأول
 أن يجعل زيادة في مهرها وجه الثاني أنه بذل لها المال
 لترك الدعوي فلو جعل الترك بها فرقة فهو لا يعطي عوضا
 في الفرقة وإن لم يجعل فالماصل على ما كان عليه قبل الدعوي
 فلا شيء يتأمله الموضع فلم يصح بقول الحنفية الظاهر أن عدم
 الجواز هو الأصح كما يشعره تعليل المص ويؤيده أن صاحب

الخلاصة

الخلاصة ذكر عدم الجواز ولم يتعرض لذكر احتمال الجواز صل في مسئلة
 دعواه عليها نكاحا لو برهن على نكاحه بعده لم يقبل لأنه يقرر
 معنى الخلع فلا يفيد وكذا لو ادعي طلقة أو طلقين أو طلقا ادعت
 نطقية ثلاثا فصالحها على مال على تطلقها بأينا واحدة جاز
 فيكون خلعا في حقه ودفع الظلم في حقها فلو اقامت البينة على
 ذلك بعده وشهدوا أنه طلقها ثلاثا أو واحدة ترجع بإدفعته
 ح ادعت طلاقا أو طلقا وانكر زوجها فصالحها على أن تبري
 عن الدعوي لم يصح ويرجع بإدفع وهي بإدفع وهي على دعواها
 فنية لو صالحته المطلقة عن نفقة عدتها فإن كانت عدتها بالشهر
 جاز الصلح وإن كانت بالحض لم يجز لهما من مشترك على آخر
 وضمن أحدهما نصيب صاحبه لم يجز ف يرجع بإدعي بخلاف ما لو اداه
 من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما ادعي ولا نوي نصيبه عن المدعي
 ضلك في صورة الضمان يرجع بإدفعه إذ قضاؤه على فاد ف يرجع
 كالوادي بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل بدل الكفالة لم يصح
 ف يرجع بما ادعي إذ حسب أنه بجره على ذلك ضمانه السابق
 أما لو ادعي من غير سبق ضمان فله يرجع تبرعه وكذا وكيل السبع لو
 ضمن الثمن لم يملك لم يجز لو ادعي بغير ضمان جاز ولا يرجع وجيز لو
 صالح في دم المدعي أكثر من الدية والارث يجوز وفي الخطأ لا يجوز
 مجمع الفتاوى حبس بتهمة سرقة فادعي عليه قوم فصالحهم حتى
 خرج وانكر وقال إنما صالحكم خوفا على نفسي قالوا إن كان في
 حبس القاضي فالصلح جائز لأنه لا حبس إلا بحق وإن كانت
 في حبس الوالي لا يصح الصلح الكفالة الفاسدة والفاظ الكفالة
 وما يتعلق بها درر غرر لا يجوز الكفالة بجهالة المكفول عنه
 نحو ما ذابك على الناس واحد منهم فعلي ولا بجهالة المكفول
 له نحو ما ذاب للناس واحد منهم عليك فعلي ولا بنفس حد

وقصاص ولا بالتشرك للموكل في الوكالة ولا لرب المال في المضاربة
ولا للشريك ان يبيع عبد لهما صفقة واحدة ولا بالعهد لانها اعم
ممن ينفع على الصلح القديم والعقد وحقوق العقد والدرك
وخيار الشرط فيتعذر العمل بها بلا بيان ولا بالخلاص عند
الامام لان معناه عنده تخليص المبيع من المستحق وتسليمه
الى المشتري وهو غير مقدر له وصح عندها لان معناه عندها
ضمان الثمن ان يخرج من تسليم العين بمرور الا ستحقاق فيكون
كالدرك ولا يبدل الكتاب ولا عن بيت مفلس ولا بلا قبول
الطالب في المجلس الا ان يكفل وارث المبيع عنه بغية الزم
وتصح بلا قبول الطالب عند من وبه يعني كذا في تلخيص الجاه
الكبير واحتمل ان الكفيل لو قال بطريق الاضارحة ان
يقول انا كفيل بفلان علي فلان ولا يجوز بالامانة
كوردية ومستعار ومستاجر ومال مضاربة وشركة ولا
بالمبيع قبل القبض والمرهون بعد القبض ويجوز تسليم الامانة
وتسليم المبيع والمرهون فلو قامت وجب تسليمها ولو هلك
لم يجب على الكفيل شي ككفيل بنفس وقيل ان وجب تسليمها
على الاصيل كعارية واجارة جازت تسليمها وان لم يجب
تسليمها عليه كوردية فلا يجوز تسليمها وتصح الكفالة باخراج
والنوايب والغسمة والدرك والشجة وقطع الاطراف هداية
وجازت تسليم المبيع قبل قبضه الى المشتري وتسليم الرهن
بعد قبضه الى الراهن وتسليم المستاجر الى مستأجره لان
النزاع فعلا واجبا ولو هلك سقط ضمانه بس جاز كفاية
الغن باذن مولاه وبواخذ به الغن في رقه وبعده عتق وكفاية
الصغير لم يجوز ولو باذن ابيه صلح الكفالة باسرها نوجب
الرجوع لو كان الاسر ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع

علي

علي صبي محبر ولو امره برجع على الغن بعد عتقه يقول المحبر وفي
الفناوي الصغير امر رجلا ان يكفل عن فلان فلان فكفل
واذ لم يرجع عليه امرته وفي الهداية رجل كفل عن رجل
بغير امره لم يرجع عليه بما يورثه ولو كفل عن غيره فبلغ
الخبر فاجاز لا يتغير حكمه حتى لو ادى لا يرجع عليه بما يورثه انتهى
وفي اوجيز لو كفل عن رجل بغير امره ثم قال له المكفول عنه قد
اجزى ضامتك فاجازته باطله ولا يرجع عليه بما ادى اه وفي
الهداية اذا ابر الطالب المكفول عنه او استوفى منه برعي
الكفيل لان برأة الاصيل توجب برأة الكفيل لان الدين عليه
في الصحيح ولو ابر الكفيل لا يبر الاصيل وكذا اذا ابر الطالب
عن الاصيل فهو تاخير عن كفيله ولو اضر عن الكفيل لم عن الكفيل
لم يكن تاخيرا عن الدين على الاصيل بخلاف ما اذا كفل بالمال
الحال موحلا الى شهر فانه يتاحل على الاصل انتهى وفي الثانية
برأة الاصيل موجبة لبرأة الكفيل الا ان كفل له الالف التمس له
على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان
الاصيل يبر دون الكفيل انتهى وفي الاشباه برأة الاصيل توجب
برأة الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين انتهى وفي
البدائع كفل بنفسه فاقرب طالبه انه لاحق له عليه فلم اخذ
كفيله بنفسه الا اذا قال لاحق لي قبله ولا موكلني ولا يتيم انا
وصيه ولا لوقف انا متولي فحينئذ يبر الكفيل وهو ظاهر انتهى
وفي الفناوي الصغير الكفالة للغائب لا تصح عند الامام ومحمد
فان قبل عن المكفول له فوضوي يتوقف على اجازته ان اجاز
جاز وان لم يقبل لا يتوقف عندها انتهى وفي الغنية الكفيل باس
الاصيل ادى المال الى الدين بعد ما ادى الاصل ولم يعلم
به لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكم فلا يفرق فيه العلم والجهل

كفرل الوكيل ضمنا انتهى وفي الثانية قال لزيد علي عمرو الف
وانا ضامن فانكر عمرو لزم الكفيل ان ادعاه ز يدرون الاصيل
ان الكفالة بالمال تصح فلو انكر المطلوب المال اثبت المدعي
اولا وجهاته المكفول عنه في الكفالة المضافة كقول ان غصبك
انسان شيئا فانا كفيل بنحو جوازها في الكفالة المرسله
شخص قال له اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فانا ضامن
فاخذ ما له من الضمان والمضمون عنه مجهول شخصي قال ما ذاه
للناس او لاحد من الناس عليك فعلى لم تصح لجهالة المضمون
له وكذا لو استهلكه مالك احد عدة قال لو غصب فلان
مالك او احد من هؤلاء القوم فانا ضامن صح لا لو قال انسان
بدل فلان وكذا لو قال ان اكل ابنك سبع او تلف مالك
سبع فانا ضامن لك لا يصح قطع قال لقوم هرجه شئرا
ان فلانا بايديهم لا شئني عليه بهذا الضمان جفت الاصل
ان الكفالة لو كانت بمضمون لو مضافة الى سبب مضمون مقدور
على الايقاع والمضمون له والمضمون عنه معلومان فجاز به والا
فلا وهذا الكفالة بدین او عين مضمونة كغصب ومهر وبدل
خلع في يده وما اشبهه والكفالة ببيع في يد بايعه لمشرية
يصح ما دام قائما فان اهلك بطلت والمضافة الى سبب
مضمون نحو ما ذات او ما ثبت لك علي فلان فعلي او ضمن
ما باعه او استهلكه من مال او ما فضي له علي فلان فعلي فهذا
صح فلو لم يكن الضمان ثابتا في الحال فبأخذه بجميع ما فضي
له ولو قال ما بايعت فلانا فعلي بجميع ما ثبت له بالبايعه
بعد هذه الكفالة بأخذه وكذا لو كان بدل الذي اوكل ولو
كان مكان ان او مني او ان كان كفيل في السرة الاولى فغبط
ولو قال ما ثبت لك علي هولا او علي احد من هؤلاء فعلي صح

هداية

هداية يصح تعليق الكفالة بشرط ملايم لها لكونه شرطاً لوجوب
الحق نحو ان اسحق المبيع او لمكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد
وهو مكفول عنه او لتعذرا الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد ولا
يصح التعليق بمجرد الشرط نحو ان هبت الريح او ان جاء الماطر
وكذا جعل كل منهما اجلا الا انه تصح الكفالة ويجب المال حالا
لان الكفالة لما يصح تعليقها بالشرط لا تبطل بشرط فاسدة
كطلاق وعناق ز يلقي ما في الهداية والظاهر ان قولها الا انه
تصح الكفالة ويجب المال سهو لان الحكم فيه ان التعليق لا يصح
ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملايم فصارت كالوعلقه بدخول
الدار ونحوه مما ليس ملايم ذكره قاضي خان وغيره ودرر غرر
قوله سهو خطأ اذ المذكور في الجارية والاستروثية ان
الكفالة مما لا تبطل بالشرط الفاسدة فالظاهر ان فيه
روايتين يورده ان الصدر الشهيد نقل سنلة هي ان العبد
المأذون اذا احقر دين وخاف الدايين ان يعتقه المولي فقال رجل
للدايين ان اعتقه مولاه فانا ضامن لدينك عليه صح ثم قال
هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف
جائز انتهى يقول الحنفية اعترض صاحب الاصلاح والايضاح
على صاحب الهداية بقوله لا يقال ان الكفالة لما يصح تعليقها
بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة لكن تبطل بالشرط
الغير المتعارف وبطلانها في صورة التعليق بمجرد الشرط
ليس لغاى الشرط المذكور بل لكونه غير متعارف وقال
في هاشم الايضاح ايضا واما استدلال الصدر الشهيد بمسئلة
العبد المأذون فمردود بما ذكره صاحب الذخيرة بقوله وعندني
ان المسئلة المذكورة لا تصح دليل لان المولي باعتراف العبد
يضمن قيمته للمغرم فهذه اضافة الضمان الى سبب الوجوب

وليس بتعليق في الحقيقة واصنافه الى سبب الوجوب جازية
فصح ان كان في تلك المسئلة من هذا الوجه انتهى ثم يقول
الحقير لكن العلامة بن الهمام اول كلام صاحب الهداية وصححه
بقوله الشرط الغير الملازم لا يصح معه الكفالة اصلا ومع الاجل
الغير الملازم تصح حاله ويبطل الاجل لكن بطلان المصنف لهذا
بقوله ان الكفالة لما صح تعليقها الى اخره يقتضي ان في التعليق
بغير الملازم تصح الكفالة وانما يبطل الشرط والمصرح به في
المسوط وفتاوى قاضي خان ان الكفالة باطله فتصحيحه
ان يحمل لفظ تعليقها على معنى تأجيلها يجمع ان في كل منهما عدم
ثبوت الحكم في الحال وقد المص لا يقال لفظ المسوط فانه
ذكر التعليق وادار التأجيل وفي الخلاصة كفيل بال على ان
يحمل له الطالب جملة فان لم يكن شروطا في الكفالة فالشرط
باطل وان كان شروطا فيها فالكفالة باطلة انتهى قال
وهذا ينبغي انما تبطل بالشرط الفاسدة اذا كانت في صلها
قاضي خان صح تعليق الكفالة بشرط متعارف لا غير متعارف
ولو علقها بما هو شرط محض نحو اذهب الربح او اذا اجماع المهر
او اذا قدم فلان الا جنبني الدار فانما كفيل بنفس فلان لا يصير
كفيلة وكذا لو علق الكفالة بهذه الشرايط ولو اجماعها باجل
مجهول نحو كفلت بنفس فلان الى الحصاد او الدباس او نحو
ذلك جازت تأخيرها الى ذلك الوقت ولو قال كفلت بنفس
فلان الى الحج ان نظر السمسار او نهب السراج يصير كفيلة في الحال
ويبطل الاجل وكذا الكفالة بالمال من شرائط جوارزها
كون المكفول عنه مضمونا على الاصيل بحيث يجبر على تسليمه
ولذا افلنا ان الكفالة بالامانة كودعة ومال مضاربة
وسرقة باطلة اذ هي غير مضمونة لا عينها ولا تسليمها واما

الكفالة

الكفالة يتمكن المودع من الاخذ بجمع لا بعين العارية والسراج
اما الكفالة بتسليمها قيل باطلة والصواب صحتها والكفالة عن
المرتهن للمرتهن لا تصح سواء كفيل بعين الرهن او برده حتى
قضى الدين وكذا ان الرهن للمرتهن في الكفالة بتسليم نفس
الشاهد لمحضر مجلس القاضي فيشهد لم يجز بشرط كون
المكفول به مقدور التسليم فمن تقبل من رجل بنادار معلومة
او كراي ارض معلومة واعطاه كفيلة به فلو شرط العمل مطلقا
جازت الكفالة لا لو شرط عمله بنفسه فلو كفيل بنفس العمل
لم يجز ولو تسليم نفس المستقبل جاز وكذا لو تكا رابلا
واخذ من الحارثي كفيلة فلو الابل بغير اعيانها يصح كفلا
بالحوالة او بتسليم الابل ولو باعيانها يصح التسليم بالحمل وكذا
لو كفيل بنفس غائب لا يعرف مكانه لا يصح ج المناع لو اخذ
من منقيره او غاصبه برده كفيلة صح ولو رد رجع عليه باجر
مثل عمله اذ الكفيل باسرى رجع باضمن ومثل عمله اجر عمله
ولو اخذ به وكفلا لا كفيلة لا يجبر على رده لتبرعه بخلاف الكفيل
وانما تصح الكفالة بالرد او كفيل بمضمون على المستفير والغاصب
يقدر الكفيل على اعيانه اذ رد العارية مضمون ولو عينها امانة
هذه لو كفيل عن المشتري بالثمن حاز لانه دين كسائر الديون
وان كفيل عن الباج بالبيع لم يجز لانه عين مضمون بغيره
وهو الثمن ونحو الكفالة باعيان مضمونة بنفسها كبيع
فاسد او مقبوض على سوم الشرا والمفوض لا باعيان
مضمونة بغيرها كرهون وبيع في لم يجز التكفيل للمولى بقرنه
وهو في بيته او ابق وجاز التكفيل بتسليم عين مضمون فلو
هلك فعليه قيمة لوقيما او مثله لو مثليا قاضي خان وفي
المضمونة على ذي اليد يجب تسليمه مادام قابلا فان هلك

فعلية قيمته ادعى عدا في يد رجل وكفل بالعبد رجل فأت العبد
 فزهن الدعي انه كان له واسم فضي له التقاضي بالعبد فله اخذ
 الكفيل بقيمة العبد حتى قال ان لم اوافيك به عدا فعلي المال
 بصير كفيلا لا لوقال ان وافيئك به عدا والا فعلي المال يقول
 الحفي في اشكال وهو انه لم يظهر بين هاتين المسئلتين
 فرق والله اعلم قال ولوقال المطلوب ان لم اوافيك بنفسي
 عدا فعلي ما تدعيه فلم يوافق لم يلزمه شيء اذ لزوم المال
 فرض الكفالة الباطلة ان المزل لا يكون كفيلا لنفسه بخلاف
 غيره درر غرر برري الكفيل بالنفس بونه وبوت المكفول
 عنه لا بونه المكفول له فالمطالبة لوصيه وان لم يكن فلو ارثه
 درر غرر كفل بنفسه غيره علي انه ان لم يسلم عدا فهو ضامن
 لما عليه من المال ولم يسلم عدا صحت الكفالتان فلزمه المال
 ولا يبري عن الكفالة بالنفس فان مات المطلوب ضمن الكفيل
 ولومات الكفيل ضمن وارثه ولومات الطالب فالطلب لوارثه
 ادعى علي رجل ثمانية دينار ولم يبين صفتها لتصح الدعوى
 فكفل بنفسه اخر علي انه ان لم يسلم عدا فعليه المائة صح الكفالتان
 عند الامام وابي يوسف لا عند محمد ولو اختلفا فالقول للكفيل
 في البيان قاضي خان كفل بنفسه رجل علي انه ان لم يوافق به عدا
 فعليه ما للطالب علي فلان اخر جاز ذلك استحقاقا وهو
 قول محمد لا قيا سا وهو قول ابي يوسف زيلعي وفي المحيط
 جعل الخلاف بالعكس وجعل ح م س وحيز حاز عندها
 لا عند س نهائية وفي الشافعية ثلاثة كفلاء بالتطالب كل
 واحد بالاولى كذا ذكره شمس الامة السرخسي والبرغيناني
 والتمرتا شفي في كفل بقين ان ابن من ابنته مولاه او بدابة
 رجل ان انفلتت منه او شئ من ماله ان هلك لا يجوز

رف عدا الي قصار فضمن به رجل لو هلك جاز علي قول
 من يضمن القصار لا عند الامام وكذا امثاله من الضمان
 ولوقال ان امده جاز وفاقا ان علق بما يوجب الضمان
 وكذا لوقال للورع لو مجد الورع او اتلف فعلي جاز وكذا
 في كل امانة شري قنا ونقد ثمنه واخذ من بايعه كفيلا بالعتن
 هي يدفعه اليه فأت العتن فلا شئ علي الكفيل كعالة الامانة من
 الفاظ الكفالة نوع منه الكفالة بالنفس تصح بكفالت بنفسه
 وبما يبري عنها كوجه ورأس ورقبة وعنق وجسد وبدن
 قاضي خان او روجه درر غرر ومجز شاي كنصف او ثلث
 او ربعه ويقول ضمنت وعلي والي وانا زعيم او قبل لا ياناضا
 لعرفته واختلف في انا ضامن لتعريفه او علي تعريفه وجيز ومن
 الفاظها انا به ضمين اولك عندي علي الرجل او علي ان اوافيك
 به عدا او علي ان القالت به او دعه الي برار به يكفل بقوله
 برير فتم واختلف في قبول كرم ومشايج خوارزم علي انه ليس
 بكفالة ولوقال هرجه ترا بروي ابد بر من لا يكون كفيلا قال
 دينك الذي علي فلان انا دفعه اليك انا سلمه انا اقتبضه
 لا بصير كفيلا ما لم يتكلم بلفظ رال علي الالتزام كقوله كفلت
 ضمنت علي الى طه لواني بهذه اللفاظ متجز الا بصير كفيلا
 ولو معلقا كقوله لولم يورد فلانا فانا ارفع بصير كفيلا ولوقال
 انجه ترا فلان است من يدهم فهو وعد لا كفالة وفي من جواب
 كويم قيل كفالة بحكم العرف وقيل لا وافتي بعضهم في قول جواب
 مال تو بر من جواب مال تو من كرتهم بعدم الكفالة فدعمه
 ابن ابر من ليس بكفالة عدة غصب الف درهم فقال رجل
 لما لكها لا يقابلها فانا ضامن بها اخذها منه واردها اليك
 لزمه ذلك وهذا لا يشبه الدين ولو اتلفها غاصبها فصارت
 دينا كان هذا الضمان باطلا وكان علي زمان التقاضي

قال ان عجز غريمك عن الاداء فهو علي فجزه يظهر بحسبه
فان حبه ولم يرد له لزم الكفيل ان كفله بنفسه وسلم الي
طالبه ويري فلا لزم الطالب المطلوب فقال الكفيل رعه
وانا علي كفايتي ففعل فهو كفيل بنفسه بخلاف من هو
ترك ملة رسته فلولم يترك ينبغي ان لا يكون كفيل ان لا يصح
الكفالة بل لا قبول الطالب يقول الحقير سر قبل ورقتين من الدرر
والعز بنقله عن تلخيص الجاه الكبير انها تصح بلا قول
الطالب عند سرور به يعني فعلي هذا ينبغي ان يكون كفيل
وان لم يترك والله اعلم قال علي بن سبيد علي ان اوافك
به يكون كفيل استخاء وكذا لو قال علي ان اتيك
به قاضي خان اشنا في فلان بر من قيل هو كفالة بالنفس
وقيل لا والاول اقرب الي العرف ولو قال فلان اشناست
او اشنا في منست قالوا يكون كفالة وقيل اشنا في فلان
بر من كفالة للعرف وقيل كلمة الايجاب بخلاف فلان اشناست
اذ ليس فيه ايجاب شئ وقال عامة المشايخ اشنا في
فلان بر من وقوله فلان اشناست كفالة فكانهم جعلوه
كفيل بالفارسية لا بالعربية وقوله انا كفيل لمعرفة فلان
او ضامن لمعرفة فلان ليس بكفالة فقط كفيل بنفسه علي
انه سي طالبه وسلم والا فهو ضامن بدنيته فانت المطلوب
فطالبه الطالب فجز لا رواية فيه وينبغي ان يبرأ اذا المطالبة
بعد موته لم تصح فلم يوجد الشرط فلا كفالة بالمال ولو قال
لؤلؤ بمطك فلان مالك فاما ضامن فانما يلزمه المال لو
تقاضاه او مات قبل تقاضيه خلاصه ولو لم يمت لكنه قال
انا اعطيك ان كان الكفيل قال ان تقاضيت فلانا فلم يمت
فاما ضامن فانت المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان
فقط اراد ان يكفل بنفسه ولا يصير كفيل فالحيلة فيه ان

يعتزل

يقول كفله بنفسه الي شهر علي ان ابرأ جده فلا يصير كفيل
اصلا ان في ظاهر الرواية يصير كفيل بعد الشهر فلما شرط
ان يبرأ جده بطل اصلا كفله بنفسه فافترط ان لا يحق له
علي المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه بجمع الفتاوى قالت
للغاضي ان زوجي يريد ان يغيب واريد ان تأخذ منه
كفيل بالنفقة قال الامام ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب
بعد وقال ساسي احسن ذلك واخذ منه كفيل بالنفقة
وعليه الفتوى لان النفقة لم تجب في الحال وانا تجب
من بعد فيصير كانه بما ذاب لها علي زوجها فغير استخاء
رفعا بالقياس وفي اخر كفالة المحيط والفتوى في مسئلة
النفقة علي قول ساسي وفي سائر الديون لو افني نفقت
بذلك كان حسنا رفعا بالناس وفي الاقضية اجمعوا
ان في الدين الموجل اذا قرب حلول الاجل واراد المدينون
السفر لا يجب عليه اعطاء الكفيل وفي الصوري المدينون
اذا اراد ان يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه باعطاء
الكفيل وقال ساسي لو قال قائل بان له ان يطالبه قايما
علي نفقة شهر لا يجد وفي المستقي رب الدين لو قال للغاضي
ان مدوني فلا نأريد ان يغيب عن فانه يطالبه باعطاء
الكفيل وان كان الدين موجلا خلاصه فلو علم الغاضي
ان الزوج يكثر في السفر اكثر من شهر ياخذ الكفيل
اكثر من شهر عند ساسي قاضي خان ثم عند ساسي دم ياخذ الغاضي
من الزوج كفيل بنفقة شهر واحد وعن ساسي في رواية الغاضي
سأل الزوج كم تغيب فان كان شهرا ياخذ منه كفيل
بشهر وان قل شهرين ياخذ كفيل شهرين وكذا السنة
ولو كفله لهما رجل بنفقة كل شهر كان كفيل بنفقة شهر
واحد وعند ساسي صار كفيل علي الابد استخاءا ولو قال

كفلت لك من زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة
وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة ابدا او ما عشت كان كفيلا
بالنفقة مادامت في نكاحه القرض الفاسد وفي ت القرض
الفاسد يفيد الملك كصحيه فلو استقرض بيتا فقبضه ملكه
وكذا ساير الاميان ونجب الغنية على المستقرض او رده
بسنة اخرى وهي لو امره بشر اقرض بامه المأمور ففعل
فالفن للمرفق لم يجز قرض القيمي كحيوان ونبات وحطب
وخشب وقصب والرياحين الرطبة اذ الواجب في القرض
رد المثل وليست هذه بمثلية ثم في كل موضع لا يجوز القرض
لم يجز الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لثبوت الملك
كبيع فاسد اذ المقبوض بقرض ومقبوض ببيع فاسد
سواء استقرض ثورا فملك لم يضمن لانه استعارة
وقيل بجمع استقرض الحيوان فيضمن وقيل لو كانوا يتعارفون
من لفظ الاستقرض الاستعارة لم يضمن لانه استعارة
ولو تعارفوا منه ان يتمكن من بيع الثوب وانفاقه ضمن
عمر قرض الكاغد والجوز يجوز في واحد واثنين لا ما
زاد لا عددا ولا وزنا لظلم لم يجز اصلا عند الامام وجاز
مطلقا عند محمد للعرف وعند س جاز وزنا لا عددا وبه
يفتي بقول الخليل لعل هذا في الجوز فقط اذ الوزن في الكاغد
لم يتعارف اللهم ان كان متعارفا في عهد س وفيه نزع
بعد ح قرض البروزنا لم يجز فلو اهلكه قبل كيلة ضمن مثله
كيدا ولو اختلفا في كيلة صدق المستقرض بيمينه ولو اهلك
برافي سنبله ضمن قيمته وقرض اللحم جاز وزنا لا قرض خبز
ودقيق عند الامام وعندهما جاز وزنا لا عددا وقيل الي
الثلاث يجوز عددا الا في الزيادة عدة جاز قرض الحمد
ولو استقرض في الصيف وسلم في الشتاء بريح جاز

قرض

قرض الجوز كيدا اذ يكال مرة وبعد اخرى در درقرض ويستقرض
الخبز وزنا لا عددا عند س وبه يفتي والفوس بهما والدرهم
والدنانير جوزن فقط لانها من الموزونات ولا يستقرض
القمي لانه مختص بالمثلي وهو ما يكال او يوزن كخطة وشعر
ونمزوزيب ونحو ذلك ويجوز في عدديات لا تتفاوت
تفاوتا فاحشا كبعض وجوز وفي الكافي لان القرض امانة
شرع لا طلاق الانتفاع بالعين غير انه لا يمكن الا انتفاع
بكيه ووزن وعدي متعارف الا باستهلاك اعيانها
وكانت المنفعة عائدة الي ذاتها فقام المثلي في الذممة
مقام العين كانه انتفع بالعين وربها وهذا انما يتألف
في التملكات لم يكن ايجاب المثل في الذممة لاني الحيوان والنبات
اذ لا مثل لهما قلت اقرض علي ان يكفل فلان جاز حضر او
غاب كفلا او لا ولو باع علي ان يعطي كفيلا لم يجز الا ان
يكون الكفيل حاضرا ولو اقرضه علي ان يكفل له به الميب
بلد لم يجز ولو اقرضه بلا شرط وكتب له سفينة الى بلد اخر
جاز عند الامام در درقرض كره السفينة وهو بضم السين
وفتح ال تا تعريب سفينة وهي شئ محكم ويسمي هذا القرض
به الاحكام امرة وصورته ان يدفع الي تاجر مبلغا فرضا يدفع
الي صديقه في بلد اخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق
هداية وانكره ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن قرض جرنفعا جف بمثل رجلا يستقرض له فاقضه
فضاع في يده فلو قال اقرض للمرسل ضمن رسوله والحاصل
ان التوكيل بالاقراض جائز لا بالاستقرض والرسالة
بالاستقرض تجوز ولو اقرضه وكيل الاستقرض كلامه
مخرج الرسالة يقع القرض للامر ولو مخرج الوكالة بان

عين

اضافة الي نفسه يقع للوكيل وله منعه من امره يقول الحق انما
 لم يجوزوا التوكيل بالا ستقراضا ظنا انه لا محل فيه بمقدور الوكالة
 وقد اطلت شرائح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمن
 تدريسي كنت كتبت في هذا البحث رسالة طويلة الذبول
 لطيفة بحيث قبلها كثير من الفحول وواصلها ان محل العقد
 فيه عبارة الموكل بما في التوكيل بالنكاح ونحوه مما يكون
 فيه الوكيل سفيرا محضا فلا بأس اصلا في ان يسمى الرسالة
 بالا ستقراضا وكالاته كما يسمى الرسالة بالنكاح ونحوه وكالاته
 ويؤيد ما ذكرناه ما قال الامام الخاشاني في البداية ويجوز
 التوكيل في الاقراض والا ستقراض وما قال الامام الزبيدي
 ايضا في شرح الكنز ومن س ان التوكيل بالا ستقراضا
 جائز لا يقال لو كان وكالاته لما وقع للوكيل فيما اذا اضافة
 الي نفسه لا نأخذ بحالة الوكالات بالشر ايضا كذلك
 لان الوكيل بشر استثنى بلاءه اذ استلزامه يكون هو
 الا ان ينوي الشر الموكل او يضمن العقد الي رايه موكله
 كما ذكر في الهداية وغيرها والله اعلم باهم واعلم قال
 استقرضني من فلان كذا فقبضه المأمور وقال دفعته
 الي الامر وجهه الامر ضمن المأمور ولا يصدق استقرض
 برافاعطاه مثله بعد تغير السهم يجبر على القبول وكذا
 لو غصب فميا فاعطاه قيمته يوم قبضه بعد تغير السهم
 في ذلك البلد يجبر على القبول استقرضني برابيل فغضه
 المقرض بملكه قال س عليه قيمة بلخ يوم اقرضه وقال محمد
 قيمة بلخ يوم اختصا وليس عليه ان يرجع عليه الي بلخ
 فباخذ بر استقرضني بر في بلد فيه البر رخص فلقية
 في بلد فيه البر غال فليس له حبس المستقرض فيوم

بان يوثق له ليدفع به في بلد اقرضه فيه ولو اقرضه براله حمل
 ونوته او غصب فالتقيا في بلد اخر فيه البر رخص او غلا
 روي عن الامام لو كان الغصب قابيا في يده يسلم له
 قيمته في البلدين سواء وفي هذا البلد اكثر ولو قل طال به
 قيمته مكان الغصب او اخذ الغصب او انتظر يسلم في محل
 الغصب ولو لم يكن قابيا بيده وقيمة بلد الغصب اكثر خيرا المالك
 اخذ مثله لو مثليا او قيمته يوم غصبه او انتظر لياخذه ببلد
 غصبه ولو قيمته اقل خيرا صبه اعطى مثله او قيمته ببلد غصبه
 ولو قيمته البلدين سواء قلنا لك اخذ مثله وسياقي كثير
 من مسائل يعوي الغصب في بلد اخر في فصل الضمانات
 قال ولو اقرضه فلوسا فكسدت قال الامام عليه مثلها
 وقال س عليه قيمتها يوم قبضه وقال محمد عليه قيمتها اخر
 يوم رواجها وبه يعني وكذا لو غصب فلوسا او عد البيا
 فهو على هذا الخلاف اقرض دراهم بخارية بخاري فالتقيا
 في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال الامام وابي يوسف
 بميله قدر المسافة ذهبا با ويا با ويكفل ولا ياخذها قيمتها
 قيل هذا الولية في بلد يرفع فيه ذلك النقد لكن لا يوجد
 فيه ذلك النقد ح قال المستقرض وجدت القرض في يوفنا
 وكان بعد اتلافه يرجع على المقرض بشئ ولكنه يرسله انتهى
 وفي الغنية استقرض من دراهم واسكنه في داره قالو علي
 المقرض اجر المثل لانه اسكنه عوضا عن منفعة القرض وفيها
 ايضا استقرض عشرة دراهم وارسل عبده لياخذها من
 المقرض فقال المقرض دفعتموها اليه واقرا العبد به وقال دفعتموها
 الي مولاي وانكر المولى قبض العبد العشرة فالتقوا له ولا
 شئ عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرا به قبضها

بحق الكتابة الفاسدة وفي الهدية كالتبقة على قيمته
 فالكتابة فاسدة لان القيمة مجهولة قدر او جنس ووصفا
 ففحش الجهالة وصار كالو كالتبقة على ثوب او راية يقول
 الحقير المراد من القيمة قيمة في نفس الامر ثم الذي
 نقده حين شره ان جهالة فيه قاضي خان كالتبقة على قيمة
 فاداهما قبل المولي عتيق ويحمل في الكتابة جهالة الوصف
 لاجهالة القدر والجنس سجي في فاسدها يجب الاكثر من
 قيمة ومن البدل فلو بدله اكثر من قيمة يعتق باذابه لم يستر
 ما زاد على قيمة ولو قيمة اكثر يعتق باذابه ويغرم تمام قيمة
 كالتبقة فاسد اوقات مولاه فاري البدل الي ورثة عتيق
 استحقاقا اصل كالتبقة الي فطاف او حصاة او رياس جاز
 استحقاقا ولو يحمل البدل يجب بقوله ولو شرط الخيار
 لايهما كان جاز لانه معاوضة كبيع وما رام الخيار ثابتا
 لاحدهما لا يثبت حكم الكتابة وحكم فاسدها ان يكون مولاه
 حق الفسخ فلا خيار للفقن والفقن فسخ جازها وفاسدها
 بلا رضي مولاه وجيز لو كالتبقة بشرط ان لا يخرج من المصر
 جازت وبطل الشرط كالتبقة على العا يور بها الي غريم المولي
 او يضمنها له فالكتابة والضمان جازان درر عتيق الكتابة
 لا تفسد بشرط الا ان يكون الشرط في صلب العقد يقول
 الحقير ما ذكرها هنا وفي جامع الفصولين من مسائل فضل
 ما يضمن بالقبض والحبس وما لا يضمن اخبرت ذكرها الي
 فصل الضمانات فذكرتها هناك باقتضا كالاناسية
 الفصل الثالثون في مسائل السبع
 واحكامه البيع اعلم ان الشاي فسان شاي محتمل
 القسمة وشاي لا يحتملها كحام ورحي وثوب وبيت

صغير ونصف فن والغرق بينهما ان القاضي لو اجر احد الشريكين
 القسمة بطلب الاول فهو من الاول ولو لم يجز فن الثاني
 ان الجبر علامة قبول القسمة واصول مسائل السبع
 بيع الشاي واجارته ورهنه واعارته وهبته وصدقته ووقفه
 اما بيعه فقسمان محتمل القسمة او لا وكل قسم علي وجهين
 اما ان باع من اجني او من شريكه فالبيع من اجني علي وجهين
 ايضا اما ان كان الكل له فباع نصفه او بين اثنين فباع احدهما
 نصيبه فالبيع جاز في المواضع كلها كذا اصل وفي فسخ
 شجرة بين ثلاثة باع احدهم حظه من احد شريكه لم يجز ولو
 باع منهما جاز ان باع سهمه من الشجرة بلا ان شريكه
 بفرض فلو باع اشجارها او ان القطع جاز اذا اشترى
 لا يتضرر بالقسمة بانه الزرع بين اثنين قد سروي يتم
 درخت شاي خريد ان بهر هيزم روا بور باي احاب
 في قيل له اكر بشرط كرار خريد در جايش واور باه اجاب
 هر وقت تحمل بينهما وعليه ثمر وارض بينهما وفيها زرع فباع
 احدهما حظه من الكل ينبغي ان يجوز ان اشترى لا يجز علي القطع
 لغيايه مقام بايعه دار بينهما باع احدهما بنا بها من اجني لم
 يجز لانه لو باع بشرط الترك فلا يجوز ان فيه شرط منفعته
 للمشتري سوى البيع فصار بمنزلة اجارة في بيع ولو باعه بشرط
 القلع لم يجز ايضا لضرر شريكه وكذا الوادي رطل علي احدهما
 شيئا فصالحه علي نصف هذا البناء وعلي نصف هذا الزرع
 المشتري لم يجز جفت شري نصيب احد الشريكين من البناء
 دون الارض لم يجز بنا بلا ارض علي ان يترك للمشتري البناء
 فسد البيع وان لم يتركه ط باع احد الورثة شيئا من الشركة
 فلو باع نصيبه جاز ولو باع شيئا معينا لم يجز في كل ذلك

الشيء لا احتمال ان لا يقع في نصيبه اسافي قدر نصيبه فيجوز
باع نصف البناء نصف الارض جاز من اجنبي او من شركي
ولو كان كسبه نصف زرع بلا ارض وهو متعدي الزراعة فانه
يجوز له دار له فباع نصف بنائها بلا ارض لم يجز من
صحيح نصيبه من دار ولو لم يعلم هو اذا علم المشتري
قاضي خان لكن بشرط تصديق الباع فبا بقوله المشتري
ص ولو لم يعلم المشتري لم يجز عند الامام ومحمد علم الباع
اولا وعند سمي يجوز لو علم الباع ومحمد بن ابي يوسف في رواية
عن قال ابو يوسف جاز للمشتري الخيار اذا علم واجمعوا
علي جوازه لو علم المشتري سواء علم الباع او لا قاضي خان
قال غيره بعت منك جميع مالي في هذه الدار من دقي ودوا
وثياب والمشتري لم يعلم بما فيها فسد البيع مجهول ولو
جاز هذه الجازية ما في هذه القرية او المدينة ولو جاز ذلك
لجاز بيع ما في هذه الدار ولو قال بعت منك جميع مالي
في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري اذا جهاله
في البيت يسيرة وفي الدار وغيره كثيرة فاذا جاز في البيت
جاز في نحو صندوق وصوالت عن وكذا لوسط المصاربة
من الرزق ما شرط فلا تلمصاربه جاز لو علم المصارب
كسبه والا فلي الخلاف ولو قال ولبيتك البيت بما قام علي
او بعتك مرا حجة ده يارده جاز لو علم المشتري بكم قام والا
فلا وتاويل هذه المسئلة لو علم المشتري وامثاله وصدقه
الارض اجارة المساع وفي قاضي خان اجارة المساع
فما يقسم وما لا يقسم فاسد عند الامام وعليه الفتوى
ولو اجرة من شركي جاز في اظهر الروايتين عنه وقال
صاحبه يجوز علي كل حال ولو اجر نصيبه من اجنبي فغيبه

عن الامام روايتين والاظهر انه لا يجوز ان يكتفي وفي الغنى
الفتوى في اجارة المساع علي قولهما قاضي خان لو اجر داره
من رجلين جاز عند الكل صحيح ولو كان كل رجل فاجر نصفه من
اجنبي فعند الامام لا يجوز وعندها يجوز ثم عند الامام قيل
لا ينعقد حتى لا يجب الاجر اصلا وقيل ينعقد فاسدا فيجب
الجر المثل وهو الصحيح ولو كلفه فاجره من اثنين فان اجل وقال
اجرت الدار سلكا جاز وفاقا ولو فصل بقوله نصفه منك ونصف
منك او نحوه كذلك اوجب ان يكونا عند الامام علي خلاف
ما مر في ان كان بينهما واجر احدهما النصف من اجنبي ينبغي
ان يجوز في رواية لا في رواية والشيوع الطاري لا ينفذ
الاجارة في ظاهر الرواية عند الامام وبغدها في رواية
كذا في مختلف استاخر دارهما فوات احدهما انتقضت
الاجارة في حصته المحي وكذا لو استاخر ارجل فوات احدهما
تطل في حصته الميت لا المحي وعند زفر يطل في الكل شيء اجر داره
من اثنين جاز لتوصد العقد حتى لو تفرد احدهما بالقبول لم يصح
ولو اجر ابنا بلا ارض لم يجز وكذا لو كان ابنا ملكا والمرصة
وقفا فاجر ابنا لم يجز ولو اجر الدار وفيها بيت في اجارة الغير
جازت الاجارة في غير البيت وكذا لو كان ابنا لرجل والمرصة
لدار فاجر رب ابنا بانيه من اجنبي قبل لم يجز وبقي بجوازه
وان اجر من رب المرصة جاز ولو استاخر المرصة بلا بنا جاز
والحيلة في جواز اجارة المساع ان يلحق بها الحكم او يعقد في الكل
ثم يفسخ في البعض صل ارض بين قوم فوكل احدهم باجارة
حظ فاجر وكله من جميعهم جاز ولو من احدهم لم يجز عنده
كالو باشر الموكل هبة المساع كما تصدق به عن هبة المساع
فيما لا يمتثل القسمة مخبوز من شركي ومن غيره وفيها لا يمتثلها

لم تجز له من شركه ولا من غيره خلاصة من شرائط الهبة الا فرار
حتى لا تجوز هبة الشارع فيما يحتمل القسمة كبيت ودار وارض
وتحورها وتجوز فيما لا يحتملها كحمام وسير ورضي وغورها فقط
بشرط كون الموهوب مفرزا مقسوما وقت القبض لا وقت
الهبة حتى لو وهب نصف دار شاعرا لم يسلم هني وهب
النصف الاخر وسلم جاز عن طرق الشيوع لا يفسد الهبة
وفاقا ولو وهب الكل من اثنين فلو اجمل بان قال وهبت
نكاحا لم يجز عند الامام وجاز عندها ولو فصل بالتصنيف
فهو على هذا الخلاف ولو فصل بالتشليط جاز عند محمد
لا عندها وجيز وهب لهما ما ينقسم واقبهما لم يجز عند
الامام وكذا الصدقة وعندها جاز وفي الجاهل الصغير جاز
وفاقا قاضي خان وهب نصف دار من رجل ثم وهب الباقي
من اخر وسلم الدار اليهما جاز وان تقدم تسليم الي احدهما
لا يجوز وقال الامام لا يجوز في كلا الوجهين در زعفر وهب
نصف داره وسلم ثم وهب الباقي لم يجز ولو وهب الباقي قبل
التسليم ثم سلم الكل جملة صحت في الكل هه وهب دارا من
واحد جاز اذا سلمه جملة وقبض جملة فلا شيوع ولو وهب
واحد من اثنين لا يصح عند الامام وقال يصح لان هذه هبة
الجملة بينهما لتوحيد التملك فلا شيوع كرهن من رجوع وله
انها هبة النصف من كل منهما م 22 وكذا فيما لا يقسم فقبل
احدهما صح ولان الملك يثبت لكل في النصف فكذا التملك
لان حكمه متحقق الشيوع بخلاف الرهن لان حكمه الحبس وهو
لكل منهما كذا ان لا تضيق منه ولذا الوقفي دين احدهما لا يسترد
شيئا من الرهن فقط قال لهما وهبت لكاهذه الدار لك
نصفها ولذا انصفها جاز ولو قال لاحدهما وهبت لك نصفها

ولذا انصفها لم يجز ولو وهب لهما دارها فالصحيح انه لا يجوز
يقول الحقير قوله جاز مخالف لما سبق من قبل عشرة اسطر انه لو وهبه
لاثنين لم يجز عند الامام ولعل هذا اختيار بقول سدوم او بنا
علي ما سر نخلا من الجاهل الصغير انه يجوز وفاقا والله اعلم قال
وهبة الشارع لا تغيب الملك ولو قبض الجملة يروي عن الامام
وهو الصحيح يقول الحقير هذا موافق لما سرفي او ابل فصل النصف
الفاسدة نقلا عن عدة ان الهبة الفاسدة لانك بالقبض
في المختار لكنه مخالف لما سر هناك ايضا نقلا عن قص ان الهبة
الفاسدة تغيب الملك بالقبض وبه يفتي وكذا سر هناك عن
بسي ايضا فظهر ان المسئلة اختلافية قاضي خان هبة الشارع
فيما لم يقسم لا تغيب الملك عند الامام يقول الحقير الظاهر ان
المراد ما يحتمل القسمة ولم يكن مقسوما وقت الهبة وهذا
لان هبة الشارع فيما لا يحتمل القسمة جائزة وفاقا وهب
دقيقا في بر فقط وهب دقيقا في بر او ههنا في سسم او كذا
في لبن لم يجز اذا الموهوب معدوم وكذا لو استخرج الفاصب
يملكه ولو طعن وسلم لم يجز بخلاف الشارع اذ هو محل التملك و
الخلل في القبض وبزول بعد القسمة وبخلاف ما لو وهب
لبنا في ضرع او صوفا علي ظهر غنم او نخلا او زرعها في ارض
او ثمر في شجر او ارضا فيها نخل او زرع دونها او دارا او طرفا
فيه متاع الواهب لزوال الخلل بالتفريق وذكر حسن التصديق
بالشارع كونه في كل ما سرف الا انه لو وهب من اثنين مالا يقبل
القسمة لم يجز عند الامام رواية واحدة وفي الصدقة عنه
روايتان تجوز في رواية وهو الصحيح شني لو تصدق علي
محتاجين بعشرة دراهم جاز وكذا لو وهبها لهما ولو تصدق

بها علي غنيين او وهبها لهما لم يجوز لغيره ايضا فوق
الهبة والتصدق في الحكم وسوي في الاصل ان الشيوع مانع
فيهما لتوقفهما علي القبض والغرف ان الصدقة يرايها وجه الله
تعالى وهو واحد لا شيوع فيه ويراد بالهبة وجه الغني وهو اثنان
وقيل هذا هو الصحيح والمراد بما ذكر في الاصل التصديق علي غنيين
فقط والظاهر ان في المسئلة روايتين قيل جاز التصديق
علي غنيين لانها محل صدقة التطوع من لا يجوز وعند س مجوز
بشرط المساواة وعند محمد يجوز في الحالين وقف المشاع
وفي الهداية جاز وقف المشاع عند س اذ القسمة من تمام
القبض وهو عنده ليس بشرط فكذا تتمه ولم يجوز عند محمد
لان القبض شرط عنده فكذا تتمه وهذا فيما يجتمع القسمة
وفما لا يجتمعها فيجوز مع الشيوع عند محمد ايضا قاضي خان يقول
س اخذ مشايخ بلخ ويقول محمد اخذ مشايخنا وعليه الفتوي
والمانع من الجواز علي قول محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت
العقد ومحمد عند محمد لصحة الوقف شرايط اربعة التسليم
الي المتولي وان يكون مغفرا وان لا يشترط لنفسه شيئا من
منافع الوقف وان يكون موبدا بان يجعل اخذه للفقراء وعند س
لا يشترط شيئا من ذلك حتى لو وقف علي نفسه او وقف مشاعا
صحيح عنده لا عند محمد ومشايخ بخاري اخذوا بقول محمد ومشايخ
خراسان اخذوا بقول س ترغيبا في الوقف ورغرا في الوقف
عند س اسقاط فيخرجهم عن الملك بنفس القول بلا حاجة
الي قضا او غيره ويجوز الشيوع وبه يفتي مشايخ العراق
وعند محمد صدقة فيشرط التسليم والقبض وينبغي الشيوع
فيما احتمل القسمة وبه يفتي مشايخ بخاري وفي جمع الفتاوي

بعض مشايخ راسنا افتوا بقول س وبه يفتي قسمة الحكم القاضي
بجوازه جاز وفاقا فلو طلب بعضهم القسمة قال الامام لا يتم
وبها يؤن وقال س يقيم واجمعوا ان الكل موقوف علي
الارباب فارادوا القسمة لم يجوز عيت وقف نصفه او نحوه
مشاعا جاز عند س ولو قال وقف حصتي منه ولم يسمها
قال اسحق ان اجيزه لو ثبت الواقف علي اقراره بالوقف
والا فلو شهد ا عليه بالوقف وبقدر حصته منه وسمياه يقبل
وحكم بالوقف ولو شهد ا علي اقراره ولم يعرف حصته اخذه
القاضي بان سمي حصته وله القول فيها سواء وحكم بوقفه
ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فيما اقره لزمه ان
يثبت الزيادة عند القاضي فتحكم بما يثبت عنده منه ولو شهد
انه اقرانه وقف جميع حصته وهي الثلث فاذا هو اكثر نصيب
حصته وقفا لا يري ان اصحابنا قالوا لو قال ا وصيت له بثلث
مالي وهو الف فاذا هو اكثر فله الثلث بالف ما يبلغه وكذا لو قال
ا وصيت له بحصتي من هذه الدار وهي الثلث فاذا النصف فله
نصفه فكذا الواقف كذا وفي فقط الشيوع يمنع القبض
فن اجاز وقف المشاع لم يشترط القبض وهو قول س وهلال
صحيح التسليم يمكن في المشايخ وهو رفع موانع القبض والشيوع
فيما لا يجتمع القسمة لا يمنع الوقف وفاقا هـ الا في المسجد والمقبرة
فانه لا يتم مع الشيوع ايضا عند س اذ بقا الشراكة يمنع الخلوص
لله تعالى ولان المهاداة فيه في غاية القبض بان تقربيه الموقف
سنة ويزرع سنة ويصلي فيه في وقت ويحذر اصطبل في وقت
ولو وقف فاستحق جزاء منه بطل الوقف في الباقي عند محمد لقرا ان
الشيوع ولو استحق جزاءه لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع
وكذا جاز في الابتداء وعليه هذه الهبة والصدقة صحيحة والشيوع
في المسجد كقرا رهن المشاع وفي رهن المشاع لم يجوز

سركه ومن غيره احتل القسمة اولا وطرد الشيوع كقران
وطروه بان باع العدل بعض الرهن وقد كان وكيل لا يبيع مجتمعا
وستفرقا بطل الرهن في الباقي وعن سطر والشيوع لا يبطل
ولو استحق بعض الرهن فلو كان المستحق شاعيا يبطل الرهن
فما بقي ويكون محبوسا بكل الدين فان هلك الباقي وفي قيمة
وفا بكل الدين بهلك حصته من الدين لا غير صلت رهن
الشاع يفد او يبطل على حسب اختلافهم على قول
الامام في اجازة الشاع كما مر هذا كله لو رهن النصف مثلا
من واحد مفصلا لم يجز اما لو رهن من اثنين واجمل بان
قال رهنه منك جاز ولو رهن عينا عندها بدين لكل منهما
جاز وكله رهن عند كل منهما بحصة دينه فلو قضى احدهما
دينه منه فكله رهن عند الاخر ولو نهايا فلكل منهما في نوبته
كعدل في حق الاخر ولو ارتهن منهما بدين له عليهما رهنا
واحدا جاز وهو رهن بكل الدين وللمرتهن حصة لاخذ
دينه كله كذا في هـ وفي فـ رهنا عينا عند رجلين جاز ان
لا شيوع في الدين الا ان اقال كل منهما رهنتك بحق لا يجوز
قاضي خان لو رهن دار من رجلين جاز وفاقا وجيز لان
جسمها جملة يتصور عدة لم يجز رهن ثمر على شجر وزرع
على ارض وشجر بلا ثمر والاصل ان الرهن لو متصلا بغيره لم
يجز لتعدد قبضه وحده وعن ابي ح ان رهن ارض بدو
شجر جاز بخلاف دار دون بناء البناء اسم للمبنى فيصير
رهنا جميع الارض وهي مشفوعة بملك الراهن ويدخل البناء
والفرس في رهن ارض دار وقرية ولو رهن دارا بها رهنا
جاز فلو استحق بعضها فلو جاز الباقي ابتداء يعني رهنا
بجسمة والا يبطل كله صل رهن قنين بالثالث فاستحق احدها
فالباقي رهن بحصته كما لو هلك ولا يفتك الا بجميع الدين هـ

رهني

رهنا بالف فتضي حصته احدها لا ياخذ حتى يقضي ما في دينه وحصة
ما يخصه اذا قسم الدين على قيمتهما وهذا لان الرهن محبوس
بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مبالغة في حمل
على قضا الدين وصار كبيع في يد بايع فان سمي لكل واحد من
اعيان الرهن شيئا من مال رهنه فكذا الجواب في رواية الاصل
وفي الزيارات له ان يقبضه اذا ارى ما سمي له وجه الاول
ان العقد متحول لا يتفرق بتفرق التسمية كما في البيع ووجه الثاني
انه لا حاجة الى الاحتياط لان احد العقدين لا يصير مشروطا
في الاجزاء الا بيري انه لو قبل الرهن احدها جاز قاضي خان
ارتهن من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شريلان فيه اولا
جاز ان اقبلا ولو قبل احدهما فقط لا يصح ولو قضى الراهن
بدين احدهما وقد قبض ليس له ان يسترد نصف الرهن
ولو رهن منهما فثال رهن نصف من هذا والنصف من ذلك
لا يجوز وان قبلا ولو رهنا بدين عليهما من رجل رهنا واحدا
جاز ويكون رهنا لكل الدين وللمرتهن حصة حتى يستوفي
كل الدين بس رهن عدين بالف وهلك احدهما وقيمة اكثر
من الدين سقط حصته من الدين لا كله وكذا ارض ضربت بقسم
الدين على قيمة البناء وقيمة العروة يوم القبض فيسقط حصته
البناء العروة غصب الشاع وفي صـ واما غصب الشاع فقيل
يتحقق وقيل لا مح في دعوى غصب نصف الدار شاعيا لا بد
من كون جميع الدار في يد المدعي ان غصب نصف الدار شاعيا
لا يكون الا يكون كل الدار في يده ولذا لم يجوز اجارة نصف
الدار شاعيا لان تسليمها لا يتصور الا بتسليم الكل وقيل
لا يشترط ذلك بل يدعي نصفه شاعيا وغصب نصفه شاعيا
يتصور بان يكون الدار بيد رجلين فغصب من يد احدها

واذ كان كل الدار بيد كل منهما بل هي علي التناصف وامتناع
 اعبارة المشاع بمعنى اخر وهو تغذر الانتفاع علي وجه اقتضا
 العقد ان العقد يقتضي الانتفاع بملك الموصر وهو ينتفع بملك
 وملك سائر يكتسب نصف نصيب الثاني شايما قيل يتصور
 وقيل لا وطع وقيل غصب نصف الدار شايما يتصور بان يكون
 بيدها فغصبه من احدها يكون غصبا لنفسه شايما فغصب
 شرب ما بين خمسة نفر فغصب السلطان نصيب اقدم واخر
 من الشرب قال هو من الوسط وشاركون الغصب منه
 اصحابه بحصة كالكان وكذا دار بين ثلاثة مشاعا فغصب
 السلطان نصيب اقدم وقال لا اغصب الا نصيبه قال هو
 بينهم جميعا كما في الشرب واما دعوي الشايع ذكر راسا
 لوارعي عليه ثلاثة اسهم من عشرة اسهم من دار وذكر
 ان الثلاثة اسهم في يد المدعي عليه ولم يذكر ان جميع
 هذه الدار في يده وكذا لم يشهد شهوره ان كلها بيده
 فدعواه والشهادة مقبولة فاش دار لهما ادعي رجل
 نصف من احدها يصير مدعي للرجل وهو نصف ما بيده
 ان في يده النصف فلو كان مدعي للنصف الذي بيده يكون
 مدعي للنصف المعين وانه لم يدع المعين المتفرقات
 وفي فقط ايداع المشاع جائز هـ قرض المشاع جائز
 بالاجماع عن مضاربة المشاع لم تجز صل اعبارة المشاع
 تجوز في كل الوجوه ووصية المشاع جائزة يقول الحنفية
 واما استحقاق الشايع فقد مر جميع ما يله في فصل الاستحقاق
 فلينظر ثمة فانها مره

ثم الجزء الاول من نور العين ويليها الجزء الثاني
 واوله الفصل الحادي والثلاثون في بيع
 المصوب والمهون والستاجر
 وما اشبه ذلك